

MS.-95



الحمد لله

والصلاة والسلام

على سيدنا محمد



بسم الله الرحمن الرحيم ونسبهم

الحمد لله على ما انعم به علينا من البصيرة في الدين وفضلنا على كثير من العالمين حمد المشركين
العارفين الذين علت بهم في رتبهم المنازل وتجلت بهم المحاسن والمحافل وكانوا للخواص
اعوانا وانصارا ولا يضايح المثل كلات اصلا وفروا ومفرا وسارا وصلى الله على محمد والرسما
الانماء وتاج الرسل والاصفياء وعلى وصيه علي بن ابي طالب ثم اشرف الاوصياء والاولياء
والائمة من ذريتهما الاقياء النجباء ما نطق ناطق وذو شارق وسلم تسليم امام بعث
فانه لما كانت حضرة القضاة الاعززة الجلالية الفخيرة ثبت اسر واطاؤها ومجدها وادام قدرها
وسعدنا عليها من هذه الظلال سبلة للاذبال شاملة الاحسان والانعام عامر بكل
فضل واكرام وجب في حق ذلك الشكر لها علينا والحمد لله لها واما الشكر وان كان هو الاعتراف
بالنعمه مع ضرب من التعظيم فقد عرفنا كل ان عرفنا وعاقل خالطنا وامت الخدمة
لها خادمة في العلم لها بحر من تقدم من العلم بان شكره ان الخدم لما كانت تفاضل وكان فضل
ما خدم به شملها ما يرجع الى الديانات ويتعلق بالتعبات ويعود نفعه على ذوي الالباب
وبقي ذكره في الاغصان رابت خدتها ببعض ما يتعلق بذلك فوضعت هذا الكتاب لما ذكرته
في الموجز المتجسمة فالناظر فيه يرتفع خاطر في حلايقه الموقنة ونزه فكم في رياضه المشرفة
وسلم الحافظ للاجوبة عن المسائل الثابتة فيه من الخطا في الاجابة عنها والزلل فيما يعتد عليه
من ذلك منها والله سبحانه وتعالى المعونة على ما يرضيه ويؤلف لديه بحجوده وكرمه باب
في مسائل ما يتعلق بالطهارة مسئلة اذا كان الماء نجسا وهو اقل من كرو ونعم بطاهر
حتى صار كواهل يكون طاهرا او نجسا الجواب هذا الماء يكون طاهرا لا روي عنهم صلوات الله عليهم
من قوله

ابا دويح

منا

نسخ
المسححة المستغنية

من قولهم اذ بلغ الماء كرام يحمل جنسا وهذا ماء قد بلغ ذلك فوجب الحكم فيه بما ذكرناه وقد
ذكرناه ذهب بعض اصحابنا الى انه نجس وطموا ان الوجه في الحكم بنجاسته ان النجس ما ينقص
من الكو وقد لا ينقص ما ينقص غيره وقالوا لا خلاف بيننا ان الماء اذا نقص عنه ذلك و
لاقت نجاسته انما لاقت الذي حكمنا بنجاسته من الماء الذي لاقت نجاسته وهو اقل من
فاذا اتمناه بالماء الطاهر وصار كرا لم يلاق الا ما كنا الحكم بنجاسته من الماء الذي لاقت
النجاسته وهو اقل من كرا ولا خلاف بيننا في ان الماء الطاهر اذا كان كرا وليس هو من مياه
الابار ووقعت فيه قطرة من نجاسته ولم يتغير بها احد اوصافه فان هذه النجاسته لم تلاق جميع
اجزائه وانما لاقت البعض منه ولا خلاف بيننا في ان هذا البعض لو كان منفصلا من
ماء الكرا حكمنا بنجاسته واذا كان متصلا به لم يحكم بنجاسته واذا كان هكذا فلا فرق
بين ان يكون الماء الذي ذكرناه ان نجس متصلا به وبين ان يكون منفصلا عنه ثم يتصل
في ان يجب ان لا يحكم له بنجاسته مع الاتصال بما ذكرناه فان قيل ليس الفرق بين ذلك
ان البعض الذي خالطه النجاسته وهو في جملة الكرا لم يحكم له بالنجاسته والمنفصل منه قد حكمنا
بنجاسته فجب ان يبقى على ما كان عليه مع الاتصال بباقي الكرا قلنا هذا ليس بشئ لان لو
في هذا الماء ان يبقى على حكم النجاسته من حيث حكمنا بنجاسته فان اتصل بباقي ماء الكرا
وجب في البعض الذي لاقت النجاسته وهو في جملة ماء الكرا وجب في البعض ان يبقى على
حكم الطهارة من حيث حكمنا بطهارته وان انفصل وتميز لنا بالنجاسته من باقي ماء الكرا وهذا
لا يقولنا احدا فاما مع الاتصال لا نحكم بنجاسته ومع الاتصال والتميز بالنجاسته حكم
بنجاسته فكل ما ذكرناه على انه لو لم يكن الفائدة في ذلك ما ذكرناه لم يكن لقولهم اذ بلغ
الماء كرا لم يحمل جنسا معنى يعول عليه وقد كان الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي
يذهب الى نجاسته هذا الماء وربما مال في بعض الاوقات الى القول بطهارته لانه كان
يقول القول بطهارته قوي لان الفائدة في قولهم اذ بلغ الماء كرا لم يحمل جنسا ان لم يكن

صرح كرام الحكم نجاسة لم يكن له معنى وكأني على نجاسة بان يقول هذا الماء محكوم نجاسة
 على الانفراد وكذلك البعض ان اذا كانا نجسين واحدهما منفصل عن الاخر حتى اذا جمع بينهما
 صار كواحدة انما هو ان محكوم نجاسة على الانفراد في ادعى طهارة احدهما او طهارة رتبهما
 مع الاجتماع فعليه الدلالة وقد لنا نحن على ما ذكرنا بما فيه كفاية بحسب ما يحتمل هذا
 الموضوع فبطل ما عول عليه ثم يقر له وهذا الماء انما حكم نجاسة مع انفصال بعضه من بعض
 فمن اين لك انفرادا كان متصلا وغير متصل فيبقى حكمك فان قال اذا كان محكوما بنجاسة
 وجب ان يحكم فيه بذلك وان كان متصلا قيل له ما اردت على ما ادعيت وهو الذي سئلت عنه
 ثم يلزمك على ذلك ان يكون البعض الذي لا قبة نجاسة لو انفصل وتبر بالنجاسة رغم البقاء
 ان يحكم بطهارته ولا يحكم بنجاسته لا نقول لك وهذا ما قد بلغ كرام الحكم بطهارته
 في ادعى نجاسته فعليه الدليل فان قلت الدليل عليه ان ما نقص عن كرام وان كان قد لا قبة
 نجاسة فيجب كونه نجسا قلنا لك وهذا ما قد بلغ كرام فان كان قد لا قبة نجاسة فيجب كونه
 طاهرا لا سيما ومن قولك الذي تركناك عليه وما علمنا رجوعك عن النجاسة اذا وقعت
 في كرمه ماء لم يتغير بها احد او صافه لا يتغير لانهما تكون مسهلكتا وعلى هذا ايضا يلزمك
 ما ذكرناه في البعض من الماء اذا كان احدهما نجسا والاخر طاهرا واجتماعا نصارا كرا
 وفيهما اذا كان نجسين وجمعا حتى صار كذلك ولولا ان سألنا سئلي ان يبسط الكلام
 في هذه المسئلة بعض البسط لما استقامت ان هذا العدد لان المقصود في هذا الكتاب غير
 اذا كان مع المكلف انادان ووقع في احدهما نجاسة ولم يعلم بعينه يجوز
 له الطهارة بشئ منهما ام لا لا يجوز استعمال واحد منهما لان لا يمان ان يكون النجس
 هو الذي استعمله ولا فيكون يؤدى للطهارة بالماء النجس وهذا لا يجوز وان كان هو
 المستعمل باننا كان قد صلب وعلى جده نجاسة لم يزلها وهذا ايضا لا يجوز واعلى الوجهين
 جميعا يكون يؤدى للصلاة بعينين من برائة دستة ما لونه منها وهو ما خود باداها يقيين

إذا كان الماء مستعملاً في الطهارة الصغرى هل يجوز استعماله فيها أو في غيرها
 بعد ذلك أم لا يجوز ذلك لأنه على حكم الطهارة ما لم يلائم نجاسة
 إذا كان الماء مستعملاً في الطهارة من الجنابة هل يجوز استعماله بعد ذلك في الطهارة أم لا
 لا يجوز استعماله لأن الظاهر بين الطائفة ذلك وقد كان شيخنا المرحوم
 وقوم من أصحابنا يجزمون ذلك إذا صحت ولم يخالفه نجاسة إذا كانت راجعة
 ماء الورد قد زالت عنه هل يجوز استعماله في الطهارة أم لا لا يجوز استعماله في
 ذلك وفي أصحابنا من جوز استعماله لأنه عند نزول الراجحة عنه يخرج عن كونه مضافاً وهذا
 غير صحيح لأنه ماء ورد زالت راجحته لم تنزل وليس زال هذه الراجحة يخرج له من كونه
 مستخرجاً من الورد ومعنى الإضافة ثابت بذلك مسئلة إذا كان مع المكلف
 أناؤه أو أكثر منهما أو واحد منهما ماء ورد ينقطع الراجحة والثاني ماء مطهر لم يعلم أحدهما
 من الآخر هل يجوز له الاقتصار في الطهارة على واحد منهما أم لا الجواب لا يجوز ذلك
 لأنه لا يأم أن يكون الذي ينظر به أو لا هو ماء الورد فلا يرتفع بذلك حدته وعلى هذا
 يجب أن ينظر بالآيتين لأن جواز الأول ما ذكرناه فهو من من كونه نجساً وينبغي رفع
 الحدث بالآخر وإن كان الذي ينظر به أو لا هو المطهر فنقد ارتفع به حدته وإذا استعمال
 الثاني لم ينل به طهارته وإذا صلح كان مؤدياً للصلاة بيقين إذا كان مع أناؤه
 وفي أحدهما نجاسة ولا يعلم عينه وأخبره على أن النجس واحد منهما ذكره هل يجوز استعماله
 شيء منهما وقبول شهادته هذا الشاهد في ذلك أم لا يجوز استعمال ذلك
 ولا واحد منهما أيضاً ولا قبول قول هذا الشاهد فيما شهد به من ذلك لأنه لا دليل عليه و
 نجاسة أحدهما غير تعيين وأيضاً فإنه لا يبين يحصل به قبول الشاهد الملبس الظن وذلك
 لا يقول على مثله مع العلم إذا كان الماء في موضع وقصد المكلف إلى الطهارة منه فخرج
 إنسان بأنه نجس هل يجوز استعماله في ذلك وقبول القول الغير المحتمل بنجاسته أم لا يجوز

يجوز له استعماله ولا يلزم قول قول المجزله بخاسر لان المعلوم كون الماء على
 اصل الطهارة الا ان يعلم ان فيه نجاسة وقول هذا المجزلا يحصل العلم ولا دليل ايضا
 يفتني الى العلم بقول قوله اذا كان معرانا ان يعلم طهارتها فشهد شاهدان
 بان احدهما نجس او جميعهما هل يجب عليه قول قولهما في ذلك ام لا لا يجب
 عليه قول قولهما مثل ما تقدم اذا كان معرانا ان طاهران فشهد شاهدان
 بان النجاسة وقعت في واحد منهما بعينه وشهداخوان بان النجاسة وقعت في الاخر
 هل يلزم قول قولهما فيما شهد به ام لا لا يلزم قول شهداتهما فيما شهد به لان
 الماء عند على اصل الطهارة على ما قد مره مسئلة اذا كان مع مقدار من الماء لا يكفي
 لطهارته ومعه ماء ورد فاد منه عليه حتى صار مقدار يكفي للطهارة يجوز له استعماله
 في ذلك ام لا الجواب يجوز له استعماله ان لم يكن سلبه اطلاق اسم الماء وان
 كان قد سلب ذلك لم يجوز له استعماله وكما عليه التيمم للصلوة ان كان قد تضييق وقتها
 اذا نظر لوضوء او غسل بماء مطهر في ايدي ذهب او فضة هل يكون الطهارة
 صحيحة ام لا طهارته صحيحة وان كان محظورا عليه استعمال هذه الائمة لان النهي
 عام في استعمالها في كل شرب وطيب وغير ذلك فكما لا يتعد النهي في استعمالها الى المأكول
 والمشروب فكذلك لا يتعد الى الطهارة اذا كان له يدان على مفصل واحد او ذراع
 واحد او كانت له اصابع زائدة وكان له من المرفق الى طرف الاصابع هل يجب عليه غسل
 ذلك ام لا يجب عليه ذلك الا ان يكون ذلك فوق المرفق فانه لا يجب عليه
 لان اسرها اوجب عليه الغسل من المرفق الى أطراف الاصابع اذا قطع بعض
 رجله هل يجب عليه المسح على الباقي ام لا يجب عليه ذلك لانه انما امر بالمسح
 عليهما الى الكعبين فان كانت متاخمة بالقطع من الكعبين فقد سقط عنه هذا الفرض
 اذا كان المتوضي امرته وكان لها حجة هل يجب عليها اتصال الماء في الوضوء

الى ما تحته ام لا لا يجب عليها ذلك لانها لا فوق بينها وبين الرجل في ذلك
 لا يجب عليه ايصال الماء الى ما تحته الا فكل لا يجب على المونة اذا توضأ
 الظهر ولم يحدث بعد ذلك ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر ان ترك عضو من اعضاء الطهارة
 ولم يعلم في اي الطهارة رتب هو هل يكون جميع الصلوات صحيحة ام لا او تكون احداهما صحيحة
 والاخرى غير صحيحة صلو العصر صحيحة على كل حال وعليه اعادة الظهر بطهارة
 جديدة لان العضو المترك ان كان في الطهارة الاولى فطهارة الثانية صحيحة وبصحتها
 صحة صلو العصر وان كان في الطهارة الثانية فطهارته الاولى صحيحة وبصحتها صحة الصلوات
 جميعا وانما عليه اعادة الظهر بطهارة جديدة مؤديا لها بيقين اذا توضأ وصلى الظهر
 ولم يحدث بعد ذلك ثم توضأ وصلى العصر ثم ذكر انه كان قد احدث عقيب احد الطهارتين
 ثم قبل ان يصل هل يكون طهارته وصلوته صحيحة ام لا ليس ذلك صحيحا وعليه ان
 يتوضأ ويعيد الصلوتين جميعا لانما يجب عليه اداء ذلك بيقين واذا فعل ما ذكرناه كان
 متيقنا اذ اداء ذلك لذلك ومع الاول لا يكون مسئلة اذ كان محدثا وتوضأ
 وصلى الظهر ثم احدث وتوضأ وصلى العصر ثم علم انه ترك عضو من اعضاء الطهارة ما الجواب
 ذلك الجواب هذه المسئلة جارية بحرى المسئلة التي تقدمتها والجواب عنها كالجواب
 عنها مسئلة اذ اتوضأ وصلى الظهر ثم توضأ وصلى المغرب وفعل هكذا بعد ذلك في
 كل صلو الى صلو الفداة ثم ذكر بعد ذلك انه احدث عقيب واحدة من هذه الطهارات قبل
 ان يصل ما حكمة الجواب اذا كان هذا حكمة كان عليه الوضوء واعادة جميع هذه الصلوات
 لانه لم يؤد واحدة منهن بيقين لان حدثه ان كان عقيب وضوء الظهر كانت صلو الظهر
 غير صحيحة وباقي الصلوات صحيحة وان كانت عقيب وضوء العصر كانت صلو العصر غير
 صحيحة وما قبلها وبعد هاتئ الصلوة صحيحة وهكذا القول الى اخرها فليس منها واحدة الا وهو
 مؤديا لها بيقين وذلك لا يجوز اذا توضأ وهو لم ثم اردت وما بعد ذلك الى

الاسلام قبل ان يحدث ما ينقض الوضوء هل يكون وضوءه صحيحا ام لا وضوءه صحيح
وصلواته برأيه لان الارتداد ليس من نواقض الطهارة اذا توضى وخرج من بيوت

لم او غايط من الطهارة من موضع من جسده غير السيلين هل ينقض وضوءه ام لا
اذا كان ذلك في دون المدة انقض الوضوء بذلك وان كان فوق المدة لم ينقض به
لان قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط عام في ذلك وكذلك الاضمار الواردة في ان
الغائط ينقض الوضوء ولا يوجب مثل ذلك فيما يكون من فوق المدة لان لا يسمى غائطا
مسئلة اذا كان جنباً وغسل راسه ثم احدث حدثا ينقض الوضوء هل يعيد غسل راسه
ام يبني عليه الجواب يبني عليه وفيهم من ذهب الى ان يبني على غسل راسه ولا يحتاج
مع ذلك الى وضوء لان في اصحابنا من ذهب الى ان يعيد غسل راسه ولا يبني عليه وفيهم من
ذهب الى ان يبني ويتوضأ للصلاة وهذا القولان غير صحيحين اما احباب الامامة
لغسل الرأس فيبطل لان لا شبهة في ان ما ينقض الطهارة الصغرى لا ينقض الطهارة الكبرى
وغسل الرأس ههنا من الطهارة الكبرى فلا ينقض بما ينقض الصغرى واما القول بان يبني
على ذلك ويتوضأ للصلاة فيبطل ايضاً لان الغسل من الجنابة كان في سبب احداث الصلاة
بر ولا يفتقر معه الى وضوء يستجها به اذا كان كافراً او يتيماً او توضى ثم اسلم
هل يكون تيمم صحيحا وكذلك وضوءه ام لا تيمم هذا وضوء غير صحيح لان ذلك
عبادة يقتضي صحتهما الى الابد وذلك لا يصح من هو كافراً فمسئلة اذا تيمم وهو مسلم
ثم ارتد وعاد الى الاسلام هل يكون تيمم صحيحا او فاسدا الجواب اذا عاد الى الاسلام
قبل ان يحدث ما ينقض الطهارة كان التيمم صحيحا على ما قلناه فيما مضى في الوضوء
اذا كان جنباً ووجب عليه التيمم لاستباحة الصلاة يتيماً ثم احدث ما ينقض الوضوء وجد
الماء ما يكفي لوضوءه دون غسله ولم يتوض هل يجب عليه إعادة التيمم ام لا عليه إعادة
التيمم لان حكم الجنابة باق على ما كان عليه مسئلة اذا اراد التيمم فوى برفع الحدث

هل يكون

هل يكون التيمم صحيحا ام لا الجواب لا يكون هذا التيمم صحيحا لان محجب عليه ان ينوي
استباحة الصلوة وهذا لم يفعل ولا ان التيمم لا يرفع حدا كان ذلك الحدث ناقضا للطهارة
الصغرى والكبرى اذ انهم ونوى ان يتم بدلا من الغسل هل يصلح ذلك ويجوز
له استباحة الصلوة به ام لا لا يصح ذلك ولا يستباح به الصلوة لان النية الواجبة عليه
ما حصلت وهي ان ينوي استباحة الصلوة به على ما تقدم ذكره مسئلة اذا كان مصلوبا او في
ارض نجسة ولا يقدر على تراب طاهر يتيمم به ما حكم في محله الصلوة الجواب حكمه ان يؤخر
الصلوة الى ان يقدر على ما يتيمم به او يتطهر به وفي اصحابنا من قال يصلي فاذا قدر على ذلك اعاد
الصلوة والاول اظهر لان الصلوة اوجبت عليه بشرط كونها متطهرا من لا يقدر على هذا الشرط
فينبغي ان يؤخرها الى ان يقدر عليه وان صلى واعاد الصلوة اذ انك في ذلك كان ذلك
وكذلك القول في الخبوس والمسد والمسدود بالرباط مسئلة اذا كان مقطوع اليدين
من الذراعين هل يجب عليه تيمم ام لا الجواب لا يجب ذلك عليه لان الامور بالتيمم تتعلق
بما قد عذر هذا المكلف فقد سقط الفرض عنه فان مسح ما بقى بعد الوقت استباحا كان جائزا
مسئلة اذا زال غم بدنه او ثوبه شيئا من النجاسة بما يعبر بماء الطهر هل يزول حكم النجاسة
عما كان عليه ام لا الجواب لا يزول حكم النجاسة عما كان عليه ولا يجوز له الصلوة انهم وهو
كذلك وقد كان شيخنا المرتضى يذهب الى جواز ذلك وهذا غير صحيح لان اجماع الطائفة على
خلافه في ذلك مسئلة اذا كان معرثوبان يعلم ان احدهما طاهر والاخر نجس ولا يعلم
الطاهر من النجس على اليقين هل يجوز له استباحة في شيء منهما ام لا الجواب يصلح هذا
الانسان الصلوة في كل واحد منهما وفي الناس من ذهب الى انه لا يصلح في واحد منهما واذا لم يقدر
على غيرهما صلى عريانا وهذا غير صحيح لان اذا صلى الصلوة في كل واحد منهما فقد تحقق برائة عنه
من الصلوة في واحد منهما وليس في الاخر نجاسة فوق انه يتعدا الى جسده حتى يحوي القول في ذلك
بحري لا تاتين الذين قد ناذروها مسئلة اذا اغتسل من الجنابة وهو كاف ثم اسلم هل عليه

اعادة الفل ام لا الجواب عليه اعادة الفل لان ذلك طهارة تنقذ في صحتها الى
النسبة وذلك لا يصح مع الكفر **مسئلة** اذا اغتسلت المرأة الكافرة من الحيض و
الاستحاضة والنفاس ثم اسلمت هل يجب عليها اعادة ذلك الفل ام لا الجواب
من هذه المسائل كلها كالجواب عن المسئلة المتقدم لها سواء **مسئلة** اذا عمل الكافر
توبا سواء كان كفرا اصليا او ارتدادا او كان كافرا فوطئة توبا صبغ او غسله هل يجوز ^{الصلوة} _{الكافر}
فيه ام لا الجواب هذا التوب يكون بخافلا يجوز الصلوة فيه حتى يغسل لان ^{المسألة} _{الكافر}
نجس **مسئلة** اذا رأت المرأة الدم ثلثة ايام متفرقة من جملة العشرة ايام ما الحكم في
ذلك وهل هي حيض ام لا الجواب انهما بحكم الحيض وفي اصحابنا من يقول بانها
غير حيض لانها غير متوالية والاول اظهر لانه لا خلاف بيننا في ان كل دم تراه المرأة في العشرة
ايام وان كان ذلك في ايام متفرقة بعد الثلثة ايام المتوالية فهو حيض لان من جملة
العشرة واذا كانت هذه حيضا مع تنزقها لانها من جملة العشرة وكذلك يجب فيما قلنا
فان قيل هذا يلزم عليه ان يكون اليوم واليومان حيضا وان انقطع الدم بعد ذلك
فلم تراه الى تمام العشرة قلنا هذا قد دل الدليل على انه غير حيض قلنا بانه كذلك لا خلاف
فيه لما اخرجناه من تلك الجملة الابدليل ولولا ان قلنا بانه وان قيل بالتأني لان الاصل
يقضي ان كان جائزا **مسئلة** اذا رأت المرأة الدم ثلثة ايام وانقطع سبعة ايام
ثم رأت ثلثة ايام هل يكون الاول حيضا ام لا وكذلك الثاني الجواب **الثلثة ايام**
الاولى حيض لانها من جملة العشرة والثانية غير حيض لان الدم حدث فيها بعد تمام العشرة
مسئلة اذا رأت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ورات الطهر الى تمام العشرة هل يكون
ذلك حيضا ام لا الجواب لا يكون ذلك حيضا لان الحيض لا يكون اقل من ثلثة
ايام **مسئلة** اذا رأت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ثم رأت بعد ذلك يوما فيوما الى
تمام العشرة ما الذي هو حيض من ذلك الجواب يكون الجميع حيضا وقد تقدم

ذكر في الايام المتفرقة وعلى مذهب من قال من اصحابنا بان الثلثة ايام يجب كونها متواليات لا
 يكون خيضا مسئلة اذا كانت عادة المني في مجيء الحيض خمسة ايام في كل شهر
 فرائها ورائها قبل ذلك خمسة ايام وانقطع ورائها خمسة ايام بعدها وانقطع ما يخرج
 من ذلك الجواب الحيض من ذلك هو الايام التي هي ايام العادة والباقي غير حيض
 لان اضافة الخمسة الاولى الى العشرة ليس باولى من اضافة الخمسة الاخرى واذ لم يكن
 على ذلك دليل وجب القضاء بالعادة لانه المجمع عليه دون ما لا دليل عليه اذا كانت
 عادة المني خمسة ايام فرائ الدم خمسة قبلها او رائها خمسة ايام بعدها وانقطع ما
 الحيض من ذلك هذا الدم يكون نفاسا عشرة ايام حيض لان اكثر مدة الحيض عشرة
 ايام مسئلة اذا رأت الدم عقب الولادة ساعدا وانقطع ولم تر منه شيئا الى تمام العشرة ما
 حكمها الجواب هذا الدم يكون نفاسا لانه ليس بقليل النفاس من حد مسئلة اذا
 رأت المني الدم عقب الولادة ثم انقطع ورائها ايضا دفعة اخرى او اكثر منها قبل خروج
 العشرة ايام ما حكم ذلك الجواب جميع ذلك يكون نفاسا لانه حادث في العشرة ايام
 وهي اكثر ايام النفاس كهي في الحيض مسئلة اذا كانت المني حاملة بولدين وولدتا
 وخروج الدم عقب الولادة بكل واحد منهما هل يكون الاعتبار في الاول النفاس بالولد
 الاول او الثاني وكذلك في اكثر النفاس الجواب الاعتبار في اول النفاس بالولد
 الاول ويستوفي اكثر النفاس من وقت الولادة للتأني لان اسم النفاس يتناول ذلك
 مسئلة اذا ولدت المني ولم يخرج منها دم وباجملة هل يجب عليها الفل ام لا
 الجواب لا فل عليها لان الإجماع حاصل على وجوب الفل عليها اذا خرج منها الدم
 وفي وجوب ذلك عليها اذا لم يخرج الدم عقب الولادة يحتاج الى دليل ولا دليل
 عليه ولان الاصل برائة الدم وإيجاب الفل فيه يحتاج الى دليل وايضا والقائل
 فالنفاس ما هو ذنب النفس وهو الدم واذ لم يخرج دم لم يصح القول بحصول النفاس مسئلة

في الصلاة

اذا خرج من المني عقيب الولادة ماء بغير دم اصلا هل يجب عليها غسل ام لا الجواب
التول في جواب هذه المسئلة كالقول في المسئلة التي تقدمتها مسئلة اذا خرج من
المني الدم قبل خروج الولد هل يكون ذلك نفاسا ام لا الجواب لا يكون ذلك
نفاسا بغير خلاف مسئلة اذا استشهد انسان وهو جنب هل يجب عليه غسل ام لا
الجواب لا يجب عليه لانه لا دليل على ذلك مسئلة اذا وجبت عليه الطهارة
وهو تمكن من فعلها بنفسه هل يجوز ان يتولاها غيره ام لا الجواب لا يجوز
ولا يجزئ الا مع التولية لها بنفسه لقوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الى المرافق الآية فامرنا بان نكون غاسلين وما سحى والظاهر يقتضي تولي
الفعل حتى يحق التسمية لان من طهره غيره لا يسمى محلا غاسلا ولا ماسحا في الحقيقة
ولان اجماع الطائفة على ما ذكرناه ولان الحديث يتقن واذا تولى ازالته بنفسه فقد
تقن برأيه دمه وليس كذلك اذا تولاها غيره مع تمكنه من فعله بنفسه مسئلة
اذا كان على وضوء راي مذبا او ذبا هذا ينقض وضوءه بذلك ام لا الجواب لا ينقض
وضوءه بذلك لان الاصل برأيه الذمة ويتقن في اثبات ذلك من نواقض الطهارة
الى دليل شرعي ولا دليل عليه ولان اجماع الطائفة ايقم عليه باب مسائل ما يتعلق
بالصلوة مسئلة صلوة الصبح في صلوة الليل والنهار الجواب هذه الصلوة من
صلوة النهار لقوله تعالى اتم الصلوة في طرفي النهار ولا خلاف في ان المراد بذلك صلوة
الفجر والعصر ولما كانت صلوة الفجر يقام بعد طلوع الشمس كان ذلك دالا على ان هذا
الوقت طرف النهار ولان اجماع الطائفة عليه ايضا مسئلة الصلوة الوسطى
ما هي الجواب صلوة الوسطى هي صلوة الظهر لان اجماع الطائفة حاصل عليه واجماعها
جحد واستدلال فيذهب الى انها غير صلوة الظهر بقوله تعالى وقوموا سرقاتين لا
يتوجه علينا من رفسا لان القنوت عندنا جائز في كل صلوة مسئلة هل يجوز

الصلوة

الصلوة في المكان المفصوب ام لا الجواب لا يجوز ذلك سواء كان المصلي هو الفاعل
او غيره لان الاصل في المنع من ذلك كونه مفصوب وهو كذلك على الوجهين جميعا
مسئلة اذا امر مالك الموضع غير بالدخول الى ما لك ثم فهاه عن المقام فيه فقام
منه ولم يخرج وصل هل صلوة صحيحة ام لا الجواب هذه الصلوة غير صحيحة لانها
تصرف في الملك الذي يعلم ان صاحبه يمكن تصرف غيره فيه ولا يختار والصلوة تصرف
فيه غير شبهة ولا يلزمنا هذا فساد الصلوة في اراضي القرى والساكنين وما اشبه ذلك
لان العادة جارية بان مالك ذلك لا يمكن فساد الصلوة فيه فان قيل فلو فهاه عن الصلوة
في موضع معين او في الجميع ما كان يكون حكمة قلنا اذا كان الامر على ذلك فالاصل يقتضي
انه ان صلى بعد فهاه ولم يكن الوقت يضيق عليه لم يصح صلوة الا ان بعد ان ينهي مالك
الحقوق او اراضي الضيقة غير ذلك مسئلة اذا كان محبوسا في مكان مفصوب
ولا يمكن الخروج منه هل يجوز صلوة فيه ام لا الجواب صلوة فيه جائزة لانه مضطرا الى
ذلك بفقد التمكن من الخروج منه مسئلة اذا ناه المالك عن المقام في ملكه وتشاغل
بالخروج في طريقه وصل هل يصح هذه الصلوة ام لا الجواب هذه الصلوة لا تصح اذا
كان الوقت متعاضدا وان كان قد تضيق كانت جائزة لانه اذا قدم فرضه تعالى على فرضه
مع تشاغله بالخروج لانه مضطرا الى ذلك مع تضيق الوقت ومع اتساعه هو غير مضطرا
فلا تصح صلوة ويجب عليه تقديم الخروج ثم يصلي بعده مسئلة اذا اضطر الى الصلوة
فوق الكعبة هل يكون صلوة صحيحة ام لا الجواب اذا اضطر الى الصلوة كانت صلوة
صحيحة بان يصلي مستلقا على ظهره ليكون مستقبلا للبيت المعمور الذي في السماء
اذا صلى واقفا على طرف الحائط بحيث لا يبقى مقابله حرفة البيت هل تصح صلوة ام لا
الجواب هذه الصلوة لا تصح لان المصلي لها على هذا الوجه يكون مستدبرا للقبلة وذلك
لا يجوز مسئلة اذا انهدت الكعبة هل يجوز الصلوة اليها ام لا الجواب الصلوة الى

ذلك جائزة لان المكلف يتعبد بالصلاة الى جهتها مسألة اذا كانت جماعة في غيبة
 وهم يزدحمون فيها وكما لو احدثهم موضع يمكن فيه من الصلاة قائما وليس الباقي ذلك
 ما حكمهم في الصلاة الجواب يصلح الواحد في موضعه ثم يجلس بعد ذلك مجتمعا فيه
 ثم يصلح بعده اخرون بعد الاخرين كذلك الى اخرهم ان كان الوقت متسعا فان كان قد
 تصيق صلوا جلوسا في مواضعهم ولا ينظر احد منهم صلوة الاخر قائما ثم يصلح
 فان لم يكن فيهم احد له موضع يمكن فيه من الصلاة قائما صلوا كلهم جلوسا مسألة
 الجماعة اذا كانوا كلهم عمرا ولو احدثهم ثوب ما حكمهم في الصلاة الجواب اذا كان الوقت
 متسعا يصلح صاحب الثوب واعان الاخر فيصلي فيه ودفع الاخر الى غيره ليصلي فيه ثم كذلك
 الى اخرهم فان كان الوقت قد تصيق صلوا عمرا مسألة اذا كان مع المكلف ثوب كثر
 يعلم ان فيها واحدا طاهر والباقي نجس ولا يعلم الطاهر على التبعين ما حكمه في الصلاة
 فيها الجواب ان كان الوقت متسعا يصلح في كل واحد منها الصلاة بعينها وان كان مضيقا
 يصلح عونا لان ذلك ههنا فرض مسألة اذا كان معه ثوبان يعلم ان احدهما طاهر
 والاخر نجس ولا يتميز له الطاهر منهما ما حكمه في الصلاة فيها الجواب يصلح في كل واحد
 منهما الصلاة بعينها لانه اذا فعل ذلك كان تؤديها لهما ميقين وقد تقدم ذكر هذه المسئلة
 مسألة اذا اراد الصلاة على قنطرة او كنيسة نجاسة هل يجوز له ذلك ام لا الجواب
 يجوز له ذلك لانه بما لا يتم الصلاة به تنفذ الان اجماع الطائفة عليه مسألة اذا
 كان معه قارورة مشدودة الراس برصاص او غيره وفيها نجاسة ثم صلى وهي في كفه
 او في جيبه هل يصح صلوته ام لا الجواب لا تصح صلوته لانه يكون حاملا للنجاسة
 وهو في الصلاة وذلك لا يجوز ولا يلزم على ذلك القنطرة والمسئلة اذا كان فيها نجاسة
 لانا انما اخبرنا الصلاة في ذلك لان الظاهر من الطائفة مسألة اذا كان له عمامة
 على طرفها الواحد نجاسة فجعل الطرف الاخر على راسه والى الطرف الاخر وباقيها على الارض

وصل هل يصح صلوة كذلك ام لا الجواب صلوة كذلك صحيحة لا تدرى بحالها
 فيه نجاسة **س**ئلة اذا سلم المكلف في الصلوة بعد الركعتين الاولتين ناسيا ثم تكلم
 صغيرا وذكرا هل يصح ركعتين هل ينبي على ما تقدم من الركعتين او يعيد الصلوة الجواب ينبي
 على ما تقدم من صلوة وفي اصحابنا من قال يعيدها والبناء على ما قدمناه هو الصحيح لان
 الاحتياط يقتضيه **س**ئلة اذا قطع الانسان اذن اخو فالصلاة المحن عليه بالكم
 فالنصف في الحال هل يصح صلوة وهي كذلك ام لا الجواب لا يصح صلوة لانه
 يكون قد صلى وعليه نجاسة لان القطعة التي الصلوا هي بعد الابانة بسنة والمسته نجاسة
 فيجب ان التهاثم يصلي **س**ئلة اي الاوقات افضل للصلوة الجواب افضل الاوقات
 للصلوة اولها قوله لا مفرق افضل الاعمال عند الله تعالى الصلوة في اول وقتها وقوله لا مفرق
 لابن مسعود وقد سئل عن افضل الاعمال فقال الصلوة في اول وقتها ولان اجماع الطائفة
 على ذلك **س**ئلة وهل تنقض الصلوة بغيره الكبر من الفاظ التكبير ام لا الجواب
 لا تنقض الا لفظه الكبر دون غيره من الفاظ التكبير لان الصلوة قد ثبتت في ذمة المكلف
 واذا عقد لها بالذي ذكرناه فقد صدق براءة ذمته مما الزمها من ذلك وليس كذلك
 اذا عقد لها بغير ما ذكرناه ولان اجماع الطائفة عليه ايضاً وقوله لا مفرق لرفع عينه مالك
 لا يقبل من الصلوة امر حتى يضع الوضوء موضع ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر
 نص فيما ذكرناه **س**ئلة اذا سجد على كور العمامة هل يصح صلوة ام لا الجواب لا يصح
 صلوة اذا سجد على ذلك لانها لا تصح الا بسجوده على سبعة اعظم وهي الكفان والركبان
 وابها في الرحلين والجهة وانما قلنا ذلك لما رواه ابن عباس عن قول رسول الله
 ان يسجد على سبعة اعظم اليدين الركبتين مع القدمين والجهة ومن سجد على كور العمامة
 فلم يسجد على الجهة ولان اجماع الطائفة ايضاً على ما ذكرناه **س**ئلة اذا رعد وهو في
 الصلوة فاصاب الدم موضعاً من جسده او ثوبه فضل ذلك هل يكون قاطعاً للصلوة بما

فعله ام لا الجواب ان كما انحرف عن القبلة او التفت يمينا وشمالا او تكلم بما يفد الصلوة
 كان قاطعا لها وعليه الاعادة وان لم يكن منه شيء من ذلك بناء على ما تقدم ولا يصل مسألة
 اذا سلم عليه غيره وهو في الصلوة فود عليه هل يكون قاطعا للصلوة ام لا الجواب ان كان
 قال في رد عليه وعليكم السلام فقد قطع الصلوة لانه يكون متكلم بما ليس من الصلوة وان
 كان قال سلام عليكم لم يقطع ذلك الصلوة لانه يكون متكلم بما هو من الصلوة وهو لفظ
 القرآن مسألة اذا صلى اربع ركعات ثم ذكر انه ترك اربع سجعات من كل ركعة سجدة
 هل يجب عليه اعادة الصلوة ام لا الجواب عليه اعادة الصلوة لان كل سهو يعرض
 في الركعتين الاولتين يجب منه اعادة الصلوة مسألة اذا ترك اربع سجعات ولا
 يعلم موضعها هل يجب عليه اعادة الصلوة ام لا يجب عليه الجواب عليه الاعادة لثلاثا
 قد مضى في المسئلة المتقدمة لانه لا يامنه ان يكون ما ترك منها من الركعتين الاولتين مسألة
 اذا ترك ثلث سجعات ولا يعلم موضعها هل يجب عليه اعادة الصلوة ام لا الجواب عليه
 الاعادة لثلاثا ما تقدم في المسئلة المتقدمة على هذه المسئلة اذا ترك سجدين من
 ركعتين ولا يعلم منهما هل يجب عليه الاعادة ام لا الجواب عليه الاعادة بمثل ما قد مضى
 لانه لا يامنه ان يكونا من الركعتين الاولى او الثالثة او الرابعة مسألة اذا ترك
 سجدة واحدة ولا يعلم في اي الركعات هي هل يجب عليه الاعادة ام لا الجواب عليه الاعادة
 لمثل ما قد مضى لانه لا يامنه ان يكون من الركعتين الاولتين مسألة الموضع الذي
 يخص سجدة في السهو هو قبل التسليم او بعده الجواب موضع ذلك بعد التسليم
 وذهب بعض اصحابنا الى انهما ان كانتا النقصان كانا قبل التسليم وان كانتا الزيادة
 كانتا بعد التسليم والذي ذكرناه اولى لانه الاظهر والاكثر بين الطائفتين مسألة الماسر
 اذا احرم في السنية صلوة يقيم ثم سارت السنية هل يجب عليه التقصير ام لا الجواب لا يجب
 عليه التقصير لانه لم يخف عليه اذ ان مصر ولم يتوار منه جدران مدبنة لان كل واحد منهما

ن
 قلنا

٩
او هاشط في ذلك مسألة المسافر اذا سافر الى بلد ولبس طريقتان احدهما اقرب اليه
من الطريقين الاخرين والاخر لا يجب فيه التقصير فساد في الابعاد منها لغرض له في ذلك اول غير
غرض هل يلزم من التقصير ام لا الجواب يلزم من التقصير لان الذي يدل على التقصير عام فيه
ذلك مسألة اذا سهر المسافر صلى اربعاً هل يجب عليه الاعادة ام لا الجواب
عليه الاعادة لان صلوة المسافر اذا عرض فيها السهو كانت باطلة واذا بطلت كانت عليه
الاعادة وفي اصحابنا من يقول بان السهو في صلوة السفر لا يوجب الاعادة والاوّل هو الاظهر
والاكثر بين اصحابنا وعليه العمل وهو لا وان ذهبوا الى ما ذكرناه عنهم فانهم يقولون
في هذه المسئلة ان عليه الاعادة لانه قد زاد في الصلوة والاعادة واجبة عليه على المذهبين
جميعاً مسألة اذا جلس الامام يوم الجمعة على المنبر وباع من يجب عليه الجمعة في هذا الوقت
شيئاً هل ينقذ البيع ام لا الجواب لا ينقذ البيع لانه نهى عنه والهي حقيقة فاد الهى
عنه مسألة اذا صلى رجلاً وصلى خلفها اخرون في الايتام بهما هل يصح صلواتهما
ام لا الجواب لا تصح صلواته لان الايتام والافتداء باثنين لا يجوز مسألة اذا نوى
ان يقدي بواحد من اثنين بين يديه بغير تعيين هل يجوز صلواته ام لا الجواب لا يصح
صلواته لانه اذا لم يعرف امامه لم يكن الاقضاء به مسألة اذا اجتمع جماعة صبي وامرئ
وخشي ورجل كيف يرتبون للصلوة اذا اراد الصلوة عليهم مرة واحدة الجواب اذا كان
الصبي ممن تجب الصلوة عليه قدمت المرأة الى القبلة ثم الخشعة ثم الصبي ثم الرجل وان كان
الصبي ممن لا تجب عليه قدم هو والا الى القبلة ثم بعد ذلك على الترتيب الذي ذكرناه لان
عليه اجماع الطائفة لانه هو السنة على ما ورد الخبر به بتقدمها والا مسألة اذا اشهد المصلّي
كلها بجبل وكان طرف الجبل معه او وقف عليه هل يصح صلواته ام لا الجواب صلواته صحيحة
لان ما ينقطع الصلوة ليس هذان جملة مسألة اذا سهر المصلّي في صلوة الكسوف هل
يجب عليه اعادتها ام لا الجواب هذه المسئلة لا تصلح اصحابنا فيها الا انها وان كانت

فوجب عليه اعادةها لان هذه الصلوة قد تعلقت بذمة المكلف فوجب عليه ان يؤديها بغير
واذا اعادةها قد يمين برائته ذمته منها واذا لم يعدها عند يمين منها لم يكن عليه يمين من اداها
باب مسائل ما يتعلق بالزكاة مسألة اذا كان عند انسان من الابل ست وعشرون
ومضت ثلث سنين ما الذي يجب عليه الجواب يجب عليه نبت مخاض للسنة الاولى ثم
ينقص النصاب الذي يجب فيه نبت مخاض فوجب عليه في السنة الثانية خمسة اشياء ثم ينقص
النصاب عما يجب عليه ذلك فوجب عليه اربع اشياء فجمع عليه في ذلك نبت مخاض وتسع اشياء
مسألة اذا كان عند خمس من الابل ومضت عليه ثلث سنين هل يجب عليه اكثر من شاة
واحدة او لا الجواب لا يجب عليه اكثر من شاة واحدة لان الشاة استحققت بها فيبقى اقل
من خمسة فلا يجب عليه شيء منها مسألة اذا كان البقر معلوفة او عاملة في بعض الحول او سائمة
في بعض الاخر هل يجب عليه فيها زكاة ام لا الجواب الحكم في ذلك بالاغلب فان
كان الاغلب هو السوم حكم فيه بذلك وان لم يكن هو الاغلب لم يحكم بذلك فيها مسألة
اذا كانت البقر معلوفة او عاملة في بعض الحول او سائمة في بعض الاخر وكان ذلك فيها
متساويا هل يجب فيها زكاة ام لا الجواب فيها الزكاة لان الاحياط يقتضي ذلك وان
قل بان ليس فيها زكاة كان قويا لان الاصل برائة الذمة والتول بذلك يقتضي فيه
الى دليل ولان الشرط فيما يجب فيه الزكاة من ذلك حول الحول عليه مع كونه سائما وهذا غير
حاصل في ذلك مسألة اذا كان عند من الغنم او غيرها مما يبلغ النصاب وذكرانه
وديعة عنده هل يتقبل قوله ام لا وهل يجب عليه في ذلك يمين ام لا الجواب قوله
في ذلك يتبول ولا يلزمه على ذلك يمين لان اقرار المؤمنين هم امر سائمه في الصدقات بان يجعل
الامر في ذلك الى اصحابها ولم يامر يمين في ذلك مسألة اذا كان عند اربعون شاة
فلما حال عليها الحول ولدت واحدة ولما حال عليها الحول الثاني ولدت واحدة ولما حال عليها
الحول الثالث ولدت واحدة ما الذي يجب عليه في ذلك الجواب الذي يجب عليه

١٥
في ذلك ثلثة شيا لان الحول الاول حال عليها وهي اربعون شاة فوجب فيها شاة فلما
ولدت الواحدة تمت من الراس اربعين شاة فلما حال عليها الحول الثاني كان قد حال على
الامهات والسحل الحول وهي اربعون وجب فيها شاة اخرى فلما ولدت تمت اربعين فلما
حال عليها الحول وجب عليها ثلث شيا مسألة اذا كان عنده مائتان شاة وواحدة
ومضت ثلث سنين ما الذي يجب عليه في ذلك الجواب الذي يجب عليه في ذلك
سبع شيا لانه يجب عليه في السنة الاولى ثلث شيا وفي كل سنة شاتان لان المال
الثاني والثالث قد نقص عن المائتين وواحدة فلم يجب عليه اكثر من شاتين ايضا وينبغي ان
يحكم فيه كذلك بالغام بالبلغ المال وبقي منه ما بقي مسألة اذا كان عنده من المواشي
ما يبلغ النصاب فنقص في ذلك ثم عاد اليه قبل حول الحول ما الحكم في ذلك الجواب اذا
كان الامر على ذلك استأنف بها الحول سواء كانت عنده سائمة وعند الغاصب معلوفة او كانت
عنده معلوفة وعند الغاصب سائمة لانه يراعى في المال امكان التصرف فيه طول مدة الحول
وهذا غير ممكن في ذلك مسألة اذا كان المكلف في بلاد الشرك ولمال في بلاد الاسلام
هل يجب عليه زكاة ام لا الجواب لا يجب عليه زكاة فان زكاة سنة واحدة استحبابا
كان جائزا وان موته عليه سنون لان امكان التصرف فيه غير حاصل له ولقولهم لا زكاة في
المال الغائب مسألة اذا وجب عليه زكاة وتمكن من الاداء وكان في بلد مستحق بها فحملها
الى بلد اخر وهلك هل يجب عليه ضمانها ام لا الجواب نعم عليه ضمانها لان اجماع الطائفة
عليه ولا يترتب التمكن من الاداء وحصول المستحق بلزوم الضمان مسألة اذا وجب عليه زكاة
وتمكن من الاداء ولم يكن في بلد نفسه يحتملها وحملها الى بلد اخر وهلك هل يجب عليه ضمان
ام لا الجواب لا ضمان عليه لاجماع الطائفة عليه ولانه مع عدم المستحق غير ممكن من الاداء
مسألة ما يتوالد من الغنم والطي هل فيه زكاة ام لا الجواب اذا كان ما يتوالد من ذلك
يسمى غنما كان فيه الزكاة لان رسول الله قال في سائمة الغنم الزكاة وهذا الاسم يتناول ذلك

فيجب فيه الزكاة مسئلة اذا كان عنده اربعون شاة واستأجرها اجيرا بشاة هل يجب عليه
 فيها زكاة ام لا الجواب لا زكاة عليه في ذلك لان النصاب قد نقص بدفع الشاة
 الى الاجير مسئلة الكاتب اذا كان عنده مال هل يجب عليه زكاة ام لا الجواب اذا كان
 مشروطا عليه وكان معه نصاب لم يكن عليه زكاة لانه بعد حكم الرق لا يملك شيئا ولا بد
 من مراعاة المالك في ذلك فان كان غير مشروط عليه وتحوّر منه بمقدار ما دى وكان معه
 نصاب بخصه من الحرية كان عليه فيه الزكاة لانه مالك له على كل حال مسئلة اذا كان عنده
 نصاب ومات في بعض الحول وانتقل هذا النصاب الى وارثه هل يجب عليه فيه الزكاة ام لا
 الجواب لا يلزم الوارث الزكاة عن ذلك لانه لم يحل الحول في ملكه وعليه ان يتأنف
 الحول فاذا حال عليه الحول على هذا النصاب كان عليه الزكاة مسئلة يدفع من وجبت عليه
 الزكاة ذلك الى مستحها ولم ينوبها في حال الدفع الزكاة هل يكون ذلك مجزيا عنه ام لا الجواب
 لا يكون ذلك مجزيا عنه وعليه اخراجها هذه النية لان الاعمال بالنيات كما قال رسول الله
 وانهم قولهم تعا وما امروا الا لعباد والاسر مخلصين للدين والاخلاق لا يكون الا بالنية
 وانهم فانه اذا نوى فلا خلاف في ان ذلك مجزي عنه وليس كذلك اذا لم ينو مسئلة
 اذا كان معه مائة درهم او غيره من النصب فقال له علي ان تصدق بمائة من المائتين او النصف
 من نصاب غيرها وحال الحول هل عليه في ذلك زكاة ام لا الجواب لا زكاة عليه في
 ذلك لانه بالنسبة قد خرج بعض النصاب بذلك قبل ان يحول الحول عليه من ملكه ولما حال
 الحول عليه لم يحل وهو مالك لجميع النصاب مسئلة اذا كان عنده مائتان وحال الحول
 عليه ووجب الزكاة عليه فيها فتصدق بجميعها هل يقطع عنه فرض الزكاة ام لا الجواب
 لا يقطع ذلك عنه فرض الزكاة عليه فيها لان اخراج الزكاة عبادة وقربة وينتفع في
 اخراجها كذلك الى نية الوجوب واخراجها على الوجه المقدم ذكره من نية الوجوب فلا
 يكون ذلك مجزيا عنه مسئلة اذا كان للانسان ملوك غريب يعلمه حيا هل يجب عليه

باب الصوم

فطورهام لا الجواب النطرة عند لزوم سبكه لان الجهر وارد عن النبي باخواجهما عن نفسه
 وعن ملوكه والجهر يتناول ذلك مسألة اذا كان العبد لاثني هل يجب عليهما جميعا
 النطرة عند ام لا الجواب يجب عليهما ذلك بحصده ولكل واحد منهما سنة لان الاجبا
 الواردة في ذلك يتضمن اخراج الانسان عن عبده وهي عامة في ذلك وايضا فالاحياط
 يقتضيه باب مسائل يتعلق بالصوم مسألة اذا صام الانسان يوم الثلث
 بيته ان من شهر رمضان هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه مما نهى
 عن صومه على هذا الوجه واليه يقتضي فساد النهي عن مسألة اذا كان محبوسا او سيرا
 وهو بحيث لا يعلم شهر رمضان فم جملة الشهور والسنة على النقيض ما الذي يجب عليه
 الجواب يصوم شهرافان وافق ذلك شهر رمضان اجزؤه وان كان بعد شهر رمضان
 كان مجزئا عنه وان كان قبله كان عليه الامارة لان صومه بعد يقع موقع القضاء وهذا
 لا يجوز قبله مطم مسألة اذا جامع قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وهو ما كان غايظا ما حكمه
 الجواب عليه التلخص مما هو فيه ويقتل ويتم صومه ولا شيء عليه لانه لا يستعمل ذلك
 في زمان الصوم مسألة اذا قلد غيره في ان الفجر لم يطلع وكان قد طلع ثم تناول ما يغفر
 ما حكمه الجواب يجب عليه القضاء لانه مكلف بمراعاة ذلك وكشفه بنفسه اذا كان
 متمكنا من ذلك مسألة اذا طعمه غيره فوصل اللسان الى جوفه هل يطر بذلك ام لا
 الجواب لا يطر لان ذلك حدث بغيره غير قصد منه اليه وهو الاختيار ولا اختيار له
 في ذلك مسألة اذا طعم بنفسه فوصل ما طعمها به الى جوفه هل يطر ام لا الجواب
 يطر لان ذلك حدث في قصد وتعمد مسألة من اقدم على فعل ما يوجب عليه الكفارة
 في اول النهار ثم تجد دله اسفرا وحدث به مرضه يجوز له مع الاطوار هل يجب عليه كفارة
 ذلك ام لا الجواب يجب الكفارة عليه لانه اقدم على ذلك وتعمد في الزمان الذي
 ليس له ان يقدم عليه ولا ان يتعمد في مثله مسألة اذا افطر متعمدا في نهار شهر رمضان

من غير عذر فليجيب به ذلك وسئل هل عليك في ذلك جرح ام لا فقال ما الذي يجب عليه
 اذا سئل عن ذلك فقال لا اخرج علي في ذلك كان عليه القتل ولمن قال علي فيه جرح غزوه
 الامام بغليظ العقوبة فان اقدم على ذلك ثلث مرات او اكثر غزوه فيها دفعتين وقتل بعد ذلك
 مسئلة اذا اكره زوجته على الجماع هل يجب عليها الكفارة ام لا الجواب ان اكرهها على
 ذلك لم يجب الكفارة عليها بل يجب ذلك على الزوج فيكون عليه كفارة بان الواحد عنده
 والاخرى عنها لان ذلك حدث عن قصد واختيار له مسئلة اذا اكرهه من لا يحل له
 وطها على الجماع هل يلزم كفارة كما لو زنى وطئ زوجته ام لا الجواب هذه المسئلة
 فيها خلاف بين اصحابنا والظاهر انه يلزم كفارة كما لان الاحتياط يقتضيه مسئلة اذا
 نذر صوم يوم معين وافق ذلك شهر رمضان هل يجوز صوم نية النذر ام لا الجواب
 لا يصح صومه لنذرا اذا كان حاضرا او في حكم الحاضر لان صوم شهر رمضان بمن هذا
 حكمه لا يصح عن غيره ولا يصح الا عند مسئلة اذا نذر صوم يوم معين وافق ذلك شهر
 رمضان وكان مسافرا فصام نية النذر هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح له ذلك
 لان صوم شهر رمضان لا يجب عليه فجاز وقوع صوم هذا اليوم غير شهر رمضان وقد
 وردت الرواية بان لا يجوز الصوم الواجب في سفر وعلى ذلك لا يصح هذا الصوم جملة و
 الاحتياط يقتضيه ما ذكرناه او لا مسئلة اذا نذر ان يكن من وطئ من لا يحل وطئ
 وقتل من لا يحل له قتل كان عليه صوم هل يلزمه هذا الصوم اذا تمكن من ذلك ام لا الجواب
 لا يجب عليه هذا الصوم لان قبيح من حيث انه نذر في معصية والصوم انما يقع صحيحا بان
 يتقرب به الى الله تعالى والقبيح لا يتقرب به الى الله مسئلة اذا نذر صوم يوم معين
 فوافق ذلك اليوم يوم عيد هل يجب عليه القضاء ام لا الجواب لا يجب عليه ذلك
 وذهب بعض اصحابنا الى ان القضاء يجب عليه وكان يقول ان علق النذر بيوم العيد فقط
 فلا قضاء عليه وان علقه بغير ذلك ووافق يوم العيد كان عليه القضاء وعندى انه

لا فرق بين الموضعين لان يوم العيد عندنا جميعا ليس بزمان يصح انعقاد العيد عليه واذا
 كان كذلك فلو كان القضاء يجب غن افطاره لهذا اليوم لكان مما يصح صومه وقد علمنا خلا
 وايضا فان القضاء يتبع وجوبه في وجوب النية فاذا كان كذلك وكان يوم العيد لا يصح
 صومه لم يجب القضاء عندنا فان قيل فالحائض والمسافر يجب عليهما قضاء اليوم الذي
 يختص فيه الحائض ويسافر فيه المسافر وان كان لا يصح صومه قلنا الفرق بين الاثنين ان
 اليوم الذي ذكرته كان يصح صومه بان لا يكون الحائض حاضة فيه وكذلك المسافر وليس
 كذلك يوم العيد لانه لا يصح صومه على كل حال فافترق الامران **مسئلة** اذا ائذ ان
 يصوم يوم يقدم انسان ذكره في سفره فقدم هذا الانسان ليله هل يجب عليه هذا الصوم
 ام لا **الجواب** لا يلزم ذلك لانه شرط الصوم يوم واذا قدم ليله فالشرط لم يحصل واذا لم يحصل شرطه
 يلزم الصوم يلزم الصوم **مسئلة** اذا ائذ ان يصوم يوم يقدم انسان عنده سفره فقدم
 في بعض هذه ذلك اليوم هل يجب عليه الصوم ام لا **الجواب** ان كان قدوم الانسان حصل
 قبل الزوال ولم يكن النادر تناول ما يفطر كان عليه الصوم وان كان قدوم بعد الزوال لم
 عليه صومه ولا قضاء لان بعض النهار لا يكون صوما **مسئلة** اذا كان كافرا واسلم في
 بعض شهر او في بعض يوم فم ايامه هل يجب عليه القضاء لما فاتته ام لا **الجواب** لا يجب عليه
 القضاء لما فاتته لانه لا خلاف في ان الكافر لا يجب عليه قضاء ما فرط فيه في ايام كفره واما
 بعض اليوم فانه يمك في باقي نهاره من تناول ما يفطر عليه على وجه التاخير **مسئلة**
 اذا كان معتكفا وزوجته طلق وجامعها ما حكمها في ذلك **الجواب** ان وطئها سائلا
 او كائنا او ناسيا لم يكن شيئا وكذلك المودة فان كان هوسا هي او ناسيا وليست المودة كذا
 لم يجب عليه الكفارة وكان عليها الكفارة من نفسها فان تعمد جميعا الجماع في نهار الصوم
 كان على كل واحد منهما كفارة فان كفارة للصوم وكفارة للاعتكاف فان اكرهها على ذلك
 وكان اعتكافا بامره تلزمها كفارة بل ينقل كفارتها بالاكراه اليه فيكون عليه اربع

كفارات وان كانت معتكفة بعيدا عنه لم يلزم غير كفارتين عن نفسه وان كان الوطئ ليلا كان عليه
 كفارة واحدة للاعتكاف فان طأ وعنه المرأة الى ذلك كان عليها ايضاً كفارة واحدة فان
 اكرهها على ذلك وكما اعتكافها باذنه كان عليه كفارتان ولم يلزمها شيء **مسئلة** اذا كان
 معتكفا وباع شيئا واشتراه هل يصح بيعه او شرائه ولا يصح الجواب لا يصح بيعه
 ولا شرائه لانه منهي عن ذلك والهي يقتضي فساد المهر عنده **مسئلة** اذا كانت مائة المسجد
 خارجة منه وبينها وبينه فحة وقضاء هل يجوز للمعتكف الخروج من المسجد اليها لتؤذن فيها
 ام لا يجوز الخروج من الجواب يجوز ذلك ولا يبطل اعتكافه لان الاحاد عندنا واردة بان
 على الاذان وليست تضمنه تفصيل ذلك ثم غير فوجب حملها على عمومها **مسئلة** اذا كان من
 يتعين عليه اقامة الشهادة وخروج من المسجد ليقبها هل يبطل بذلك اعتكافه ام لا الجواب
 لا يبطل اعتكافه بذلك لان الاصل جواره ولا دليل ينفي عن العلم بالمنع من قبضه وايضاً
 قوله سبحانه ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا ولم يتضمن تفصيلاً للمعتكف ثم غير **مسئلة**
 اذا كان معتكفا ثم ارتد هل يبطل الاعتكاف ام لا الجواب اذا كان اسلامه غير كفاصل
 ثم ارتد فقد صار بالارتداد كافراً وحكم بنجاسته ولا يجوز له المقام بالمسجد ولا يصح
 العبادة منه وذلك مناف للاعتكاف وان كان اسلامه اصلياً ثم ارتد فهذا يقتل على كل حال
 ولا يصح اعتكافه مع كونه ايضاً محكوماً بنجاسته لاجل كفره على انه ينبغي على اصولنا في ان الكفر لا
 يتقرب الايمان ان يحكم بان اسلامه المتقدم على الارتداد لم يكن صحيحاً لم يصح اعتكافه على
 كل حال ولا يصح اعتكافه مع كونه ايضاً محكوماً بنجاسته لاجل كفره على انه لا ينبغي على اصولنا في
 في ان الكفر **مسئلة** اذا سكر وهو معتكف هل يبطل اعتكافه ام لا الجواب يبطل
 لان الاعتكاف هو اللبث المطاوع لعبادة مخصوصة فاذا سكر فقد فسق وخروج بسكره
 غير كونه لا ينافي الله المذكورة للعبادة وسموا عليها وذلك ينقض الحقيقة في كونه
 معتكفاً **باب** مسائل متعلقة بالحج **مسئلة** اذا احرم المسافر في الحج

استأجر ثم اراد نقل الاثوم الى نفسه هل يجوز له ذلك ام لا الجواب لا يصح هذا النقل
 مضى على هذه البيعة لم يقع حبه الايمن بدأ بيعة لان صحة نقل ذلك يقتضي دليل ولا
 دليل يقتضي علم بذلك **مسئلة** اذا ارتد عن الاسلام وقد كان حج قبل ارتداده ثم عاد الى
 الاسلام بعد ذلك هل يجب عليه الحج ام لا الجواب يجب عليه الحج لان الاسلام الاول
 لم يكن عندنا صحيحا لان لو كان صحيحا لما جاز تعقب الكفر على ما قدمناه فيلزم من عادة الحج
 ما ذكرناه **مسئلة** اذا عقد على امرئة النكاح ولم يعلم هل كان العقد في حال الاثوم او الاثوم
 او الاحلال ما الحكم في ذلك الجواب الاحتياط يقتضي تحريم العقد لانه لا يضمن ان يكون
 قد وقع في حال الاثوم وذلك لا يجوز **مسئلة** اذا اختلف بالرجل والمرأة في العقد
 فقال الرجل عقدت وانا محل وقالت المرأة بل كنت محروما ما الحكم في ذلك الجواب القول
 في ذلك قول الرجل لان ما علم بنفسه والمرأة مدعية لكونه محروما فعملها البيعة ولا يجب عليها
 ذلك لانها مقومة بالعقد لو ادعت عليه ما يبطله وهي مقومة في دعوىها الى البيعة ومضى
 المرأة انما كانت محرومة وانكر الرجل ذلك كان الحكم ما تقدم فان قال الرجل كنت محروما وقالت
 المرأة بل كنت محلا كان على الرجل البيعة لان نقلها بالعقد ومدعى ما يفسد ليقطع عن
 نفسه صداق النكاح وغيره من حقوق العقد **مسئلة** الظاهر اذا استأجرتان رجلا
 ليحج عنهما هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يجوز في ذلك عنهما جمعا ولا عن واحد منهما لان حجة
 واحدة لا يجوز عن اثنين فان اجمع عن احدهما قلبي الواحدة اولى بهما من الاخر لانها جميعا
 استأجروا ليحج عنهما فان افرد احدهما بالحجة لم يصح لما ذكرناه فان اراد الاخر الاجير نقلها
 الى نفسه لم يصح لان ما نواها من نفسه ونقلها لا دليل عليه **مسئلة** اذا اهرم قبل الميقات اصاب
 صيدا هل يجب عليه جوار او قيمته او لا يجب عليه شيء الجواب لا يجب عليه شيء لان اهرامه
 وقع من غير الميقات ومن شرط صحته ان يقع من الميقات **مسئلة** اذا استأجروا وهو صحيح تمكن
 من يوبئته في حجة الاسلام هل يكون هذه **مسئلة** اذا مات وكان حجة الاسلام قد وجبت

ل
 م عليه
 ن
 م مضطرب

عليه وعليه دين ما الحكم في ذلك الجواب ان كما خلفه فيه الكفاية للجميع جمع عنه ^{قضى}
عند الدين فان فضل بعد ذلك شيء كان يراى وان لم يفضل ثم ذلك شيء فلا يراى
كان ما خلفه لا يتبع لذلك قسم بينهما بيان قد وجبا عليه وليس احدهما اولى من الاخر
قلنا بتقديم الحج لان حواشيه سبحانه اولى من حق غيره وكان ^{مسئلة} اذا كان عليه حجتان
حجة الاسلام وحجة بالذبح وحج واحد هل يكون مخيرة عن الاخرى ام لا الجواب لا
يخري عنها لانها فوضان قد وجبا عليه احدهما غير الاخر ويجب عليه اداء كل واحد منهما
بنية تحصر وايضا فان القول ههنا بالاجراء شرع ويتقرب اثباته الى دليل ولا دليل عليه
^{مسئلة} هل يجوز ان ينقذ الاسلام بحجة او عمى تمتع بها الى الحج في غير شهر الحرام
الحج ام لا يجوز ذلك الاثبات الجواب لا يجوز ذلك الاثبات لان خلافه في
ذلك ينقذ في هذه الاشهر وليس لمن ادعى انعقاده في غير هذا دليل ولان اجماع الطائفة
حاصل على ذلك ^{مسئلة} كيف يجوز القول بان اشهر الحج هي ما ذكرتموه وهذه اللفظة
لا تقع على ثلثة او اكثر وعندكم انها ليست اكثر من شهرين وعشر ايام الجواب ان الحج لا يصح
انعقاده الا في هذين الشهرين والعشر ايام فله شهران فاما اذا اكملها فما وقع الا
في ثلثة اشهر ^{مسئلة} اذا وجب عليه الهدى هل يجوز له اخراجه قبل يوم النحر ام لا
الجواب لا يجوز له ذلك لان اجماع حاصل على ان اذا اخرجه يوم النحر كان
محررا عنه وليس على جواز اخراجه قبل ذلك دليل ^{مسئلة} هل ينقذ الاحرام بمجرد النية
ام لا الجواب لا ينقذ الاحرام بمجرد النية ولا بد في انعقاده من ان يضاف الى مجرد النية
اللبية او التقليد او الاشعار او ساق الهدى لان ما ذكرناه مجمع على صحته وليس على ما
خالفه دليل وعليه ايضا اجماع الطائفة ^{مسئلة} اذا حكم على المحرم العاقد للنكاح بطلا
العقد هل يحتاج في التفرقة بين الزوج والزوجة الى طلاق ام لا الجواب لا يستقر في
التفرقة بينهما الى طلاق بل التفرقة كافية في ذلك لان صحة الطلاق نوع على ثبوت العقد

واذا لم يثبت لم يصح ان يطرد الطلاق عليه وايضا فالله قد ورد بذلك وهو الذي عليه فساد
 عند وايضا فاجماع الطائفة حاصل على ذلك ^{مسئلة} اذا جعل البيت في طوافه على راسه
 هل يكون مجزيا لرام لا الجواب لا يجزئ ذلك لانه طواف لما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله
 وايضا فطريقة الاحتياط تقتضي ما ذكرناه واجماع الطائفة ايضا عليه ^{مسئلة} هل
 ركعتا الطواف واجبتان ام لا الجواب ركعتا الطواف واجبتان لقوله تعالى واتخذوا
 من مقام ابراهيم مصلية فامروا بالصلوة عند مقام ابراهيم والامر الشري يقتضي الوجوب ^{تقتضيه}
 ايضا طريقة الاحتياط الجواب اذا سعى هل يجوز له ترك الصعود على الصفا والمروة
 ام لا ^{مسئلة} يجوز له ذلك وان كان الافضل الصعود عليها لقوله سبحانه ولا جناح عليه
 ان يطوف بهما وقد ورد عن كافة المفسرين من انه تعالى اراد الطواف بينهما ومن انتهى في
 طوافه اليهما فقد طاف بهما وايضا فاعلم ذلك اجماع الطائفة الجواب اذا سعى بين
 والمروة سبعا وكان في الشوط السابع عند الصفا هل يجب عليه الاعادة ام لا ^{مسئلة}
 عليه اعادة السعي من اوله لانه اذا كان في السابع عند الصفا فقد بدأ بالمروة والابداء
 بذلك لا يجوز ولان الاحتياط يقتضي ما ذكرناه لانه اذا استأنف من اوله يقين برأته
 منه وعلى ذلك اجماع الطائفة ايضا ^{مسئلة} اذا كان اصليعا واقوع ليس على
 راسه شعر هل يجب عليه امراد موسى على راسه بدلا من الخوام لا الجواب لا يجب عليه
 ذلك وانما هو مستحب له ولان الفصل برأته الدية وإيجاب ذلك عليه يقتضي دليل
 ولا دليل في الشرع عليه ولان اجماع الطائفة على ما ذكرناه ^{مسئلة} اذا فاته الوقوف
 بعرفات ووقف بالشعر هل يكون ذلك مجزيا لرام لا الجواب يكون ذلك مجزيا له
 في صحة حجته لان اجماع الطائفة حاصل عليه ^{مسئلة} اذا كانت الحصاة قد روي
 هو بها او غيره هل يجوز له ان يرمي بها ام لا الجواب لا يجوز له ذلك وعليه الرمي بعين
 هذه الحصاة لان طريقة الاحتياط تقتضي ذلك واجماع الطائفة عليه ^{مسئلة} هل يجوز

المذكورة

الولي أيام التشرقي قبل الزوال ولا يجوز الإبعاد الزوال الجواب الري في الأيام
لا يجوز الإبعاد الزوال لأن الاحتياط لا يقتضي ذلك من حيث أنه إذا فعل ذلك فلا
خلاف في جزائه وليس كذلك إذا فعله قبل الزوال ولأن إجماع الطائفة عليه مسألة
إذا نسي واحدة من الحصة ولم يعلم ما هي الجارية ما حكمه في ذلك الجواب إذا نسي
ذلك على الوجه المذكور كان عليه أن يري كل واحدة من الجارات الثلاثة بحصة لأن الاحتياط
يقتضي ما ذكرناه وأيضا إجماع الطائفة عليه مسألة إذا رى الجعة الواحدة بسبع حصصا
في دفعة واحدة هل يجوز ذلك من الولي لها نفقا أو يعتد بواحدة أو لا يعتد بشيء الجواب
عليه أن يعتد بواحدة لأن الاحتياط يقتضي ذلك ولأن إجماع الطائفة عليه مسألة
إذا رى ما فاتته بقية يومه قبل ريبه بالأمس هل يجوز في يومه أو غنم أسره ولا يجوز في واحدة
منها الجواب لا يجوز ذلك من غير واحدة منهما لأنه يجب عليه الترتيب في ذلك والاحتياط
يقتضي ما ذكرناه وإجماع الطائفة ايضاً عليه مسألة إذا كان وليا لصيه فاحرم بالصبي
فهل نفقة الزائدة عليه على نفقة بالحضر واجبة على الولي دون مال الصبي أو يجب في
مال الصبي أو يجب دون مال الولي الجواب هذه الزائدة يجب على الولي دون مال
الصبي لأن الولي هو المدخل له في ذلك وهو مما لا يجب عليه والقول بأنها يجب في الصبي
ينسفر فيه إلى دليل ولا دليل عليه مسألة إذا وطئ في الفرج قبل الوقوف بعرفات هل يفسد
معه بذلك أم لا الجواب لا يفسد معه بلا خلاف وعليه المذهب في حجه وإعادة الحج
من قابل ويلزمه مع إعادة الحج بدنه لأن الاحتياط يقتضي عليه إجماع الطائفة مسألة
إذا وطئ وهو صبي مأمرا في الفرج قبل الوقوف بعرفات هل يفسد بذلك معه ويعلق
به كفارة ويلزمه الحج من قابل أم لا يفسد معه ولا يلزمه ذلك الجواب هذه المسألة
فيها وجهان أحدهما أن يقول من حملنا ذلك على أن عد الصبي خطاه سواء لم يفسد
بذلك معه ولا يتعلق به كفارة وإن لم يقل بذلك وقلناه بأنه عد حملناه على عدم

الأضار

الاخبار في من وطئ عامدا فسده ولا يلزم القضاء لانه غير مكلف وجوب القضاء
 لا يتوجه الا الى مكلف وهذا الوجه الثاني اقوى من الاول **مسئلة** اذا وطئ قبل الوقوف
 بالمشعر او بعده كان حكمه حكم من وطئ قبل الوقوف بعرفات وقد تقدم ذلك واما لو طئ ^{بعد}
 الوقوف بالمشعر فلا يجب عليه في ذلك شيء غير البتة لان كل من قال بان الوقوف بالمشعر
 من اركان الحج قال بما ذكرناه واجماع الطائفة ايضاً عليه **مسئلة** اذا اغتم ما يجب عليه في
 الحل وفوق اللحم في الحرم هل يجزئ ذلك او لا يجزئ الجواب لا يجزئ ذلك لقوله
 نعم ثم محلها الى البيت العتيق وايضاً فطريقة الاحتياط يتناول ما ذكرناه وايضاً عليه اجماع
 الطائفة **مسئلة** اذا اغتم ما يجب عليه نحو في الحرم وفوق الحرم في الحل هل يجزئ ام لا
 الجواب لا يجزئ ذلك لانه اذا اغتم في الحرم وفوق اللحم في الحرم فلا خلاف في اجرائه
 وليس كذلك اذا اغتم في الحرم وفوق اللحم في الحل والاحتياط يتناول ما ذكرناه **مسئلة** المستاجر
 في الحج اذا احصر اذا احصر اومات قبل الاحرام هل يستحق اجرة ام لا الجواب يستحق
 الاجرة بحسب ما قطع من المسافة لانه اذا كان مستاجراً في افعال الحج وكان ذلك لا يمكنه
 الا بقطع المسافة فهو مستاجر على ذلك فله من الاجرة بحسب ما ذكرناه **مسئلة** اذا
 استاجر عنده ليحج عنه متمتعاً فحج عنه فارنا او مفرداً هل يعتد بذلك الاجرام لا الجواب
 لا يعتد بذلك وحجة المتمتع باقية في ذمة لانه اذا حج فارنا او مفرداً فلم يأت بما استوجبه
 عليه واذا لم يأت به راقى بغيره لم يعتد به ولان الاحتساب والاعداد لم يترك
 الى دليل ولا دليل في الشرع عليه **مسئلة** اذا استاجر عن طاعة حج عنه فارنا او مفرداً
 فحج عنه متمتعاً هل يعتد له بذلك ام لا الجواب هذا صحيح ويعتد له بذلك لانه انى بالنية
 عنه بالافضل **مسئلة** اذا قال من حج عني فله عشرة هل يصح ذلك الجواب يصح ذلك
 فمن حج عنه كانت العشرة له لان قوله بما ذكرناه شرط وجزاء ولا يمنع من ذلك مانع فوجب
 القول بصحة **مسئلة** اذا اصاب الحرم صيداً وغاب عنه فلم يعلم له حاله هل يلزم جزاء ام لا

الجواب يلزم الجزاء لان الاحتياط يقتضي ذلك وعليه اجماع الطائفة مسألة اذا دعي
 صيدا وهو محرم هل يجوز للحل الكلام لا الجواب لا يجوز لاصدق الناس اكله وهو
 بحكم الميتة لان الاحتياط يتناول ذلك وعليه ايضا اجماع الطائفة مسألة اذا اصاب
 طائر او هو على غصن من شجر واصلها في الحرم والغصن في الحل هل عليه الضمان ام لا الجواب
 عليه الضمان لان الاحتياط يقتضي ذلك عليه وايضا اجماع الطائفة مسألة اذا احرم
 ومعه صيد هل يزول ملكه عندهم لا الجواب ما معه من الصيد يزول ملكه بالاحرام
 عنده وما هو من ذلك في بلد او منزله لا يزول ملكه عندهما الاول فلان اجماع الطائفة
 عليه واما الثاني فيقتضي في زوال الملك عن دليل ولا دليل في الشرع عليه مسألة
 ما يتوالت بين ما يجب فيه الجزاء وبين ما لا يجب ذلك مثل حمار الوحش وحمار الاهلي
 والضيع والذئب هل يجب فيه الجزاء ام لا الجواب لا يجب فيه ذلك لان الاصل برائة
 الذمة والقول بوجوب الجزاء في ذلك يقتضي صحة دليل ولا دليل عليه في الشرع
 مسألة اذا نذر هديا بعينه هل يزول ملكه عندهم لا او يجوز له بيعه واخراج بدله
 ام لا الجواب اذا نذر هديا بعينه زال ملكه عنده ولم يصح تصرفه فيه ببيع ولا غيره
 ولا اخراج بدله لان الاحتياط يقتضي ما ذكرناه وثبت شي مما ذكرناه فيه يحتاج الى
 دليل ولا دليل على ذلك مسألة اذا رمى وهو محل في الحل صيدا راسه في الحرم وقوائمه
 في الحل فقتله هل عليه الجزاء ام لا الجواب عليه الجزاء لان طريقة الاحتياط يقتضي ذلك
 وعليه اجماع الطائفة ايضا مسألة اذا اصيد حاملا ما الحكم فيه الجواب اذا ضرب
 صيدا حاملا فلا يخلو من ان يكون لم يؤثر بضره فيه ولا في الجنين قلا ولا غيرها او يكون
 اثر فيه شيئا من ذلك فان لم يؤثر فيه ولا في الجنين فليس عليه شيء وان كان اثر فيه وفي
 الجنين بان يكون الام القت الجنين حيا ومات الام بعد ذلك كان عليه جزاء المثل
 عن الام وجزاء المثل عن الجنين صغيرا وان القت الام الجنين وماتت الجنين كان

عليه الجواز غير المجنين دون الام وان عاش المجنين وماتت الام كان عليه الجواز غير الام دون
 وان القت الام المجنين يساكان عليه ما ينقص من قيمة الام فينظر في قيمتها حاملا وبين قيمتها
 غير حامل بعد الاستقاط ويلزم من ذلك في المثل هذا كله اذا لم يكن اثر بضرة في الام شيئا فاما
 كان قد اثر فيها جرحا كان عليه بحسب ذلك كل ذلك لقوله تعالى فجزأ مثل ما قتل من النعم
 ولانه بالجرح ضايف الارش **مسئلة** اذا بات غريمي ما حكمه الجواب اذا بات عنها
 ليلة كان عليه دم فان بات عنها ليلتين كان دمان فان بات عنها الليلة الثالثة لم يكن بها عليه
 شيء لان له النفر الاول والنفر الاول يكون في اليوم الثاني من ايام الشترقي غير خلاف **مسئلة**
 اذا تكرر منه الوطئ في النرجع هل يتكرر عليه الكفارة بتكرره ام لا الجواب اذا تكرر منه
 ذلك تكررت الكفارة عليه لان الاضياف يتيقنه ذلك فان قيل ان الجماع الاول افسد
 الحج وما بعده لم يفسد قلنا الحج وان كان قد فسد بالاول فخرمته باقية ولهذا وجب المنع
 في الحج وصح تعلق الكفارة به فيما يتعلق بذلك **باب** مسائل ما يتعلق بالجهاد
مسئلة اذا كان عليه دين هل يجوز له الخروج الى الجهاد ام لا الجواب اذا كان
 عليه دين فليس يخرج من ان يكون حالا او مؤجلا فان كان حالا لم يجز له الخروج حتى يقضيه
 لانه حق قد وجب عليه التخلص منه فان خرج كان مغرا بالحق لانه بطلت الشهادة بالخروج
 الى الجهاد فان اذن له صاحب الحق جاز له ذلك وان كان مؤجلا جاز له الخروج قبل الاجل
 مما لا يمن لا يجب عليه حتى يلزمه التخلص منه وقد قيل ان لصاحب الحق منعه والظاهر الاول هذا
 اذا لم يتعين الجهاد فان تعين واحاط العدو بالبلد او بالمكان وجب على الكل الجهاد والرفع
 ولم يكن لاحد المنع من ذلك في هذه الحال **مسئلة** اذا كان له ابوان هل يجوز لهما منعه
 من الجهاد ام لا الجواب يجوز لهما منعه من ذلك ما لم يتعين الجهاد على ما قلناه والاصل
 في ان لهما ما ذكرناه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا جاءه فقال له يا رسول الله اجاز
 فقال له نعم لك ابوان فقال نعم فقال فيهما فجاهد **مسئلة** اذا انزل الامام بالجيش في الغزو

مسئلة الجهاد

على بلد اهل لرحصه والمنع لي يري الخروج من الكفار او دخولهم اليهم لا الجواب لذلك
 لقوله تعالى واحصوهم وكلما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه حاصر اهل الطائف مسئلة اذا كان المشركون
 بالاطفال هل يجوز قتلهم بالربي او غيره ام لا يجوز ذلك الجواب او كانت الحرب مباحة
 جازي المشركين وضربهم من غير قصد الى قتل الاطفال بل يكون القصد الى من خلفهم فان
 ادعى ذلك الى قتل الاطفال لم يكن على القاتل لهم شيء لانه لو لم يفعل ذلك بطل الجهاد وان لم
 يكن الحرب قائمة لم يجز ديارهم ولا قتلهم بغير الرمي لانهم غير مكلفين مسئلة اذا استلزم لرحصه لرحصه
 من الكفار هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لام هاني بنت ابي
 طالب رحمة الله عليها وقد جارت رجلا من المشركين يوم فتح مكة اجزا من اجوت وانما انت مسئلة
 هل يجوز امان الصبي لاحد من الكفار ام لا الجواب امان الصبي للكفار لا يصح لانهم غير مكلفين
 مسئلة اذا اعتزكا في ابيهم غير مراهق فانه حاكم الجواب اذا استلزم هذه صفة كان
 الايمان غير صحيح لان امان من غير مكلف الا انه لا يعرض للكاف بغيره الى ما منه ثم يصير حرا لانه
 حصل مع المسلمين بشبهة واذا كان حصوله كذلك لم يجوز التعرض له بعد اذ لا غنى مسئلة
 اذا اتجس افسان لاهل الحوب وحمل اليهم اخبار المسلمين هل يجوز قتلهم بذلك ام لا الجواب
 لا يجوز قتلهم بذلك لان خا طبا بن بلغة كاتب اهل مكة باخبار المسلمين فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل
 بذلك غير ان الامام يعرف على ذلك وله العفو عنه مسئلة اذا تزوج حربي بحرية وماتت
 بعد حوله بها ثم اسلم الزوج بعد ذلك ودخل النكاح ثم لحقه وارثها وطالبها بالبراء هل يجب على
 الزوج دفعه اليهم لا الجواب لا يجب على هذا الزوج دفع هذا المهر الى الوارث لان الوارث
 من اهل الحوب ولا امان لهم على اهل الحوب الذين الوارث منهم على هذا المهر مسئلة اذا كان
 الحرب قائمة فاهدى حربي من صفه شيئا الى مسلم هل يكون هدية او غنيمة الجواب هذا يكون
 غنيمة لان الحربي انما فعل ذلك خوفا من اهل الصف مسئلة اذا ملك الذي عرصة هل
 واراد ان يبنى فيها دارا هل يجوز له رفع بناءه على بناء المسلمين ام لا الجواب لا يجوز له

رفع نبأ ذلك على نبأ المسلمين ان ساوي بينه وبين نبأ المسلمين كان عليه ان ينقصهم
عن ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلو ولا يعلى عليه ولان اجماع الطائفة على ذلك انهم
وكذلك اذ كانت الدار قديمة وانهدمت ثم اراد بنائها سئلت اذ انفذ الامام جيشين
مختلفين الى موضعين وامر على كل واحد منهما امرا وغنم كل واحد منهما الجيش غنمة هل يترك
الجيشان في ذلك ام لا الجواب هذان الجيشان لا يتركان في ذلك بل يكون لكل جيش
ما غنمه لانهما جيشان مختلفان وجهته كل واحد منهما غير جهة الاخر فان اتفقا ان يجتمعا في
موضع واحد وتقاتلا في جهة واحدة معا ويغنيان فان الغنمة يتركان فيها لانها قد
صارا على هذه الصفة جيشا واحدا سئلت اذ سير الامام جيشا الى جهة وجعل عليه امرا
ثم اراد ان يصلي الصلاة فانفذ سرية فانفذها وغنمت هل يكون الغنمة للسوية وحدها
او يشاركها الجيش في ذلك الجواب هذه الغنمة للسوية والجيش جميعا يتركان فيها
لانها جيش واحد وكذلك القول لو انفذ سريتين في جهتين وغنمت السريتان ان الكل يشارك
في ذلك لانهم جيش واحد **باب مسائل يتعلق بالسوية سئلت اذ اباع الانسان**
شيئا كان المشتري قد رآه قبل العقد ولم يره في حال العقد وكان مما يملك ان لا يملك هل
يصح بيعه ام لا الجواب هذا البيع ماض او جدد المشتري كما رآه فان خالف ذلك
كان بخير بين امضاء البيع وفسخه لقول الله سبحانه واهل بيته البيوع وحرم الربوا فاباح ما
يتناول اسم البيع وهذا بيع والمنع منه يحتاج الى دليل ولا دليل في الشرع عليه سئلت
اذا اباع شيئا على ان يسلم سنة اشهد هل يصح هذا البيع ام لا الجواب هذا البيع
صحح للآية التي تقدم ذكرها ولان المنع منه يقتضي دليل سئلت اذ املك الشئ بغير
وانتزع منه هذا المشتري هل له خيار المجلس ام لا الجواب ليس له خيار المجلس لان هذا الخيار
انما هو في البيع والشئ انما يخذل ذلك بالشفعة لا بالبيع والحق ذلك
بالبيع يقتضي دليل شرعي عليه سئلت اذ اباع شيئا بشرط ان يقول بعتك الى سنة

مسائل البيوع

المجلس
 او شهر فان رددت على الثمن والا فالبيع لي هل يصح ذلك ام لا الجواب ليس له خيار
 هذا صحيح فاذا ارد عليه المال وجب عليه رد الملك فان جازت المدة ملك بالعقد الاول
 وانما كان كذلك لقوله في الشرط جائز بين المسلمين ما لم يمنع منه كتاب او سنة ومن
 ادعى المنع من ذلك فعليه الدليل ولا دليل عليه ولان اجماع الطائفة عليه انهم مسئلة
 اذا باع شيئا غير معين بثمن معين ولم يقبضه ولا قبض المثلث وفارق البائع والمشتري
 من يتحقق منهما الجواب المشتري اخو هذا البيع الى ان يمضي ثلثة ايام فان مضت ولم
 يحضر الثمن كان البائع اخو به بعد ذلك وهو مخير بين فسخ البيع وبين المطالبة بالثمن
 لان اجماع الطائفة على ذلك مسئلة اذا باع غير شيئا بشرط الخيار ولم يعين اجلا
 ولا وقابل اطلق على ذلك اطلاقا هل يصح له الخيار ام لا الجواب الخيار يصح ثلثة ايام
 فاذا مضت الثلثة لم يكن له خيار لان اجماع الطائفة عليه مسئلة اذا شرط البائع على
 المشتري قبل العقد ان لا يشت بينهما خيار بعد العقد هل يصح ذلك الشرط ام لا الجواب
 يصح ذلك ولم يلزم العقد بنفس الإيجاب والقبول لان الأصل جواز هذا الشرط ولا مانع يمنع
 منه وعموم الاضمار يتناول له وفيه ادعى المنع من فعله الدليل مسئلة اذا اشترى مملوكا
 ثم اعتقه في مدة الخيار ومضت هذه المدة وتم البيع هل يصح هذا العتق ام لا الجواب
 عتق هذا المملوك صحيح لما روي عنهم من ان المشتري اذا تصرف في البيع بطل خياره وهذا
 المشتري قد تصرف بالبيع بالعتق فيجب لزوم البيع له واذا رزقه فقد تم عتقه عند تمام
 البيع مسئلة اذا اكره المتبايعان او واحد منهما على التفريق بالابتنان على وجه يتمكن
 او احدهما من الفسخ والخيار فلم يفعل ذلك ولا احدهما هل يبطل بذلك خيارهما ام لا
 الجواب يبطل خيارهما او خيار احدهما لانه اذا كان يتمكنان من الفسخ والامضاء فلم يفعل
 حتى حصل الافتراق دل ذلك على الامضاء مسئلة اذا باع مملوكين بشرط مدة الخيار
 في واحد منهما غير تعيين ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك انه اذا لم يعين في شرط الخيار

فيهما وإيهم ذلك كان البيع فاسداً لأنه مجهول بغير خلاف فإن عين ذلك في أحدهما
 ثبت الخيار فيما عين فيه وبطل فيما لم يعين لأن قوله صم المؤمن عند شرطهم يتناول ذلك
 لأنه شرط وضاد على بطلان ذلك فعليه الدليل **مسألة** إذا هلك البيع في مدة الخيار
 بعد القبض هل ينقطع الخيار أم لا **الجواب** لا ينقطع الخيار لأن الأصل ثبوته
 والقول بانقطاعه يقتضي دليل ولا دليل في الشرع عليه **مسألة** إذا قال المشتري
 للبائع يعني بكذا وقال البائع بعنك هذا هل ينقصد البيع أم لا **الجواب** لا ينقصد
 البيع بذلك وإنما ينقصد بان يقول له المشتري بعد ذلك قبلت أو اشتريت لأن ما
 ذكرناه مجمع على ثبوت العقد وصحته وليس كذلك ما خالفه وضاد على ثبوته وصحته
 بغير ما ذكرناه فعليه الدليل وإيضاحه فالأصل عدم العقد وصحته على ما يدعي ثبوته الدليل
مسألة إذا وقع قطعة إلى بقلي أو سقاء وقال له اعطني ماؤ أو بقلا فاعطاه هل يكون
 ذلك بيعاً في الحقيقة أم لا **الجواب** هذا ليس بيعاً في الحقيقة لأنه ليس فيه إيجاب
 ولا قبول وإنما هو إباحة ولأن العقد حكم شرعي ولا دليل يدل على ثبوت العقد ههنا وعلى
 ما يدعي ذلك الدليل **مسألة** إذا باع ثمة وتسلمها المشتري ثم هلك بعضها هل ينقصد
 بباقيها هل ينفسخ البيع أم لا **الجواب** لا ينفسخ العقد بذلك لأن العقد قد ثبت
 وعلى ما يدعي النسخ في جميع البيع أو في بعضه الدلالة ولا دلالة عليه **مسألة** إذا
 قال البائع لاثني بعنك هذا البعد بمائة أو بالف فقال أحدهما قبلت نصفه بحسين
 أو بنحو مائة هل يصح العقد أم لا **الجواب** هذا عقد صحيح لأنه لا دليل على صحة
 ثبوته في حصته هذا القائل وإيضاحه فإن قوله لما ذكر في المسألة غير مطابق للإيجاب
مسألة إذا اشترى جارية على أنها بكر فوجدت ثيباً هل له ردها أم لا **الجواب**
 ليس له ردها لأن الأصل صحة العقد وإثبات ذلك بما يقتضيه إلى شرعي ولا دليل
 في الشرع عليه **مسألة** إذا اشترى مملوكاً فكان المملوك يقول في الفراش صغيراً كان

أو كبراهل الخيار فيه الجواب لا خيار له في ذلك لأن الأصل صحة العقد وإنشأ
ذلك عيبا يقتضيه إلى شرع مسألة إذا اشترى جارية ووجدها مغنية أو عبدا
فوجد كذا هل له خيار فيه أم لا الجواب لا خيار له فيه لأن الأصل صحة العقد
وعليه يدعي أن ذلك عيب يقتضيه الرد الدليل ولا دليل وإيضاح أن العلم بالقنا
غير محرم وإنما المحرم اظهار صنعة واستعماله وبالعلم لا يجب الرد مسألة إذا انشأ
مملوكا ثم قلده وعلم أنه كان عيبا هل له الرجوع على البائع بالارشام لا الجواب إذا
كان ذلك العيب بوجوب الرد كان له الارشام وإن ادعى سقوطه كان عليه الدليل ولا دليل
في الشرع في الشرع عليه مسألة إذا كان له مملوك فجنى المملوك على غيره وباعه بوليه
بغير إذن من المجنى عليه هل يصح بيعه أم لا الجواب إذا كانت هذه الجنابة توجب القود
لم يصح بيعه لأنه قد باع منه ما لا يملكه لأن ذلك حق للمجنى وإن كانت توجب الارشام
بيعه لأن رقبته سلمت من العيب وإذا ألزم سيد الارشام الجنابة صح البيع لأنه لا وجه
بعد ذلك يفسد وإن ادعى فساده فعليه الدليل ولا دليل على ذلك مسألة إذا
اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن فقال البائع بعتك بمائة وقال المشتري بحسين
ما الحكم في ذلك الجواب أن كذا البيع قد تلف كان القول قول المشتري مع غيره وإن
كان سالما كان القول قول البائع مع غيره لأن إجماع الطائفتين على ذلك وإيضاح
قوله ثم البينة على المدعي واليمين على من أنكر لانها قد اتفقا على العقد وإن قال الملك
والمشتري معترف بذلك ويذكر أن الثمن عشو والبائع يدعي عليه مائة فوجب أن
يكون القول قول المشتري وليس بلوننا مثل ذلك مع بقاء البيع لأن القول صح قول البائع
لأنه لو تركنا وظاهر الخبر قلنا به لكن المروي من الأئمة صلوات الله عليهم أن القول قول
البائع فحملناه على أنه إذا كان مع بقاء السلعة وما يرويه المخالف لما يقتضي الخلاف
لما ذكرناه اخبارا حاد لا يقتضي مما ولا مسألة إذا باع إنسان غيره شيئا بثمن

في النية وقال البائع لا ادفع المبيع حتى قبض الثمن وقال المشتري لا ادفع الثمن حتى
 حتى قبض المبيع ما حكمها في ذلك الجواب اذا جرى الامر بين المتبايعين
 على ذلك وجب على الحاكم ان يجبر البائع على دفع المبيع الى المشتري ويسلم اليه
 ثم يامو المشتري بدفع الثمن الى البائع لان الثمن انما يحق على المبيع فيجب تسليم
 او لا يستحق الثمن عليه مسئلة اذا باع عبدا مطلقا فخرج خصيا هل له الخيار ام لا
 الجواب اذا خرج العبد المذكور خصيا كان للمشتري الخيار لان مطلق العبد
 يقتضي سلامة الاعضاء والاطراف والخصي ليس كذلك فالمشتري كما ذكرناه مسئلة
 اذا ادعى عمرو عبدا في يد زيد واقام البينة بان له اشتراه من زيد واقام زيد البينة
 انه له وانته هو الذي اشتراه من عمرو ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان البينة
 بينة الخارج وهو عمرو ولو لم يثبت البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وهما هو
 زيد لان العبد في يده مسئلة اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن فقال المشتري بعينه
 هذين العبدان بمائة وقال البائع بل هذا العبد بمائة ما الحكم في ذلك الجواب الحكم
 في ذلك ان القول قول البائع مع عينة لو لم يثبت البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وهما هو
 مسئلة اذا ابتاع عبدا وعلم بعد ذلك انه ماذون له في الجاه وعليه دين هل يكون له
 خيار في رده ام لا الجواب ليس له خيار في ذلك لان دين الجاه يكون في رده
 ولا يتعلق برقبته ولا يباع فيه وانما يطالب بردا اعنى وملك مالا واذا كان كل من
 لم يلحق المشتري منه مضره واذا لم يلحقه ذلك لم يكن فيه خيار مسئلة اذا اشترى
 من اخر مملوكين ووجد بهما عيبا غير ان احدهما مات هل يجوز له الرد او الارش وما الحكم في
 ذلك الجواب لا يجوز له رد الباقي فاما الارش فانه يستحق ذلك لان رد جميع
 ذلك لا يمكن مسئلة اذا باع غنما شيئا وقبض منه ثم ادعى على المشتري فيما قبضه
 منه زيفا وانكر المشتري ذلك ما حكم الجواب ان ادعى البائع ذلك كان القول قول

المشترى مع يمينه وكان على المدعى البينة لا أن يدعي عليه أنه قبضه من ريفاً فعلية البينة
في ذلك والاصل أنه قبضه جيا واسئلة إذا اشترى إنسان مملوكاً وقطع عنده ^{طريق}
طريقه اطوفه ثم وجد به عيباً قد بما ما الحكم في ذلك الجواب يجب لهذا المشتري
الارث فاما رده فلا يصح لأن حكم الرده هنا يقطع بالإجماع ^{سئلة} هل يجوز
بيع الحمل في بطن أمه لا الجواب لا يجوز ذلك لأنه لا يعلم هل هو ذكر أو أنثى ولا
يقدّر على تسليمه إلى المشتري ولا يعلم مكانه ^{سئلة} هل يجوز بيع الدابة على أنها تحمل
أم لا الجواب لا يجوز بيعها بهذا الشرط لأنه بما لا يعلم ^{سئلة} إذا باع الدابة على أنها
تحمل فوافق ذلك هل يكون البيع ماضياً أم لا وهل يكون للمشتري الخيار أم لا الجواب إذا
وافق ذلك كان البيع ماضياً ولم يكن للمشتري خيار لأن الشرط قد حصل وإن لم يحمل كان
مختاراً بين الامضاء والفسخ ^{سئلة} هل يجوز أن يبيع جارية أو مميمة حاملًا ثم يشتري الحمل
لنفسه أم لا الجواب لا يجوز ذلك لأن الحمل يجري مجرى عضو من أعضائها وكما لا يجوز
بيعها ثم يشتري عضوها فكذلك في الحمل ^{سئلة} إذا كان كافراً وله أب مسلم فاشترى أباه
المسلم هل ينفق عليه أم لا الجواب لا ينفق عليه لأن الكافر لا يملك المسلم والعنفق
لا يكون إلا فيما يملك ^{سئلة} إذا اشترى شيئاً ولم يقبضه ثم رهنه هل يصح ذلك أم لا
الجواب يصح ذلك لأنه مالك له بالعقد ^{سئلة} إذا اشترى إنسان من غيره مملوكاً
تقيص وقبض المملوك ولم يسلم التقيص وتلف وباع المملوك هل يصح له ذلك أم لا الجواب
يصح بيعه لأنه قد قبضه وانتقل ضمانه اليه وإذا باعه وسلمه إلى المشتري وتلف التقيص
الذي في يده البائع انفسخ البيع فوجب عليه قيمة المملوك لبايعه لأنه غير قادر على إعادته
بعينه فجرى مجرى المستهلك ^{سئلة} هل يجوز أن يسلم في ثوب على صفة حرفة أحضرها
أم لا الجواب لا يجوز ذلك لأنه يجوز في الحرفة أن يهلك فيصير مجهولاً ^{سئلة}
إذا سلف في مخيض هل يجوز ذلك أم لا الجواب لا يجوز ذلك لأن فيه ما لأن

الزيد لا يخرج الا بالماء فلا يمكن المعرفة بقدر الدين سئله هل يجوز ان يسلف
 في التزام لا الجواب لا يجوز ذلك لان دوده فيه وهو غير مقصود ولا فيه مصلحة
 لانه ان ترك فيه افسد لانه يترضه وان كان يابس او مات الدود فيه لم يجز بيعه ايضا لانه
 منه سئله هل يجوز بيع الترياق ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان فيه لم الافاعي
 واذا قلت كانت نجسة بخلاف وبيع ذلك والسلف فيه ايضا لا يجوز سئله اذا
 في شيء فقال له غيره قبل قبضه شاركني في نصفه بنصف الثمن او ولي جميعه بجميع ذلك
 او نصفه بنصف الثمن هل يجوز ذلك ام لا الجواب الشركة والتولية اذا كانت على الوجه
 المذكور قبل القبض للسلف فيه غير جائزة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبض وقال من
 اسلف في شيء فلا يرضه الى غيره واراد قبل القبض لانه اذا قبضه صح ذلك فيه تغير اشكال
 سئله اذا قال المسلم اليه من اسلم ردي شيئا حتى اقدم لك ذلك هل يجوز ان لا الجواب
 لا يجوز ذلك بخلاف سئله هل يجوز السلف في الجوهر مثل اللؤلؤ والياقوت و
 الزبرجد والنفوس والعتيق وما يحرق محرق ذلك ام لا يجوز الجواب لا يجوز السلف في ذلك
 لانه يتباين تبائنا شديدا في صغره وكبره وصفاه وتدويره وغير ذلك ولا ينضبط بصفة وما
 كان كذلك فلا يجوز السلف فيه سئله هل يجوز السلف في النبل المعمول ام لا الجواب
 لا يجوز السلف في ذلك لانه من الات مجموع من خشب وحديد وریش وما يلف عليه ايضا
 ولا يمكن ضبط ذلك بصفة وما كان كذلك فلا يجوز السلف فيه سئله هل يجوز السلف
 في قصب السكر وما اوعده او لا يجوز ذلك الجواب لا يجوز السلف فيه على هذا الوجه
 لانه يتباين في كرمه وصغره ولا ينضبط بصفة ولا يجوز السلف فيه الا وتاد سئله اذا
 اختلف المسلم والمسلم عليه في قدر الثمن او قدر المبيع او في الاجل او في مقدار ما الحكم
 في ذلك ان التول في جميعه الجواب الحكم في ذلك ان القول في جميعه الا الثمن قول
 البائع مع ميسره وفي الثمن قول المشتري مع ميسره ان لم يحضر لها ميسره لان البائع مدعي على

على الشري في ذلك والمثري مدعى عليه في الثمن وان انقضاء الاجل وقدره واختلفا
في انقضاء فقال المثري قد انقضى الاجل ووجب لي ما اسلفته فيه وقال البائع
لم ينقض ذلك ولا وجب لك ما ذكرته كان النول قول البائع مع عيسر ان لم يحضر بيته
لان الاصل بقاء الاجل وعلى يدعي انقضاء البيعة سئلة اذا امو انسان مملوكا
غير بان يتباع نفسه لم يملك هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لانه لا يملك
من نفسه شيئا فيكون وكلا في ذلك ولا يمين سئلة اذا قال اشتريت منك احد
هذه المملوك بكذا او احد من هذين المملوكين بكذا هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح
ذلك لانه مجهول سئلة اذا باع من انسان ثوبا او عبدا وهرب المثري قبل دفع الثمن
الى البائع ما حكم الجواب اذا هرب هذا المثري فلا يخفى ان يكون هرب بعد عمر
وتفليس او لا يكون كذلك فان كان بعد المحرك كان البائع مخيرا في عين ماله فيسحق البع
اذا لم يكن هرب بعد محرك البائع ذلك عند الحاكم ثم ينظر الحاكم فان وجد لهذا المثري
ما لا يميز البع وفاه منه وان لم يجد ذلك باع البع وفاه في ثمنه ان كان الثمن مساويا
لما لم يهرب المثري في ثمن ما اشتراه وان كان اقل من ذلك بقي الباقي عليه اذا رجع
طالبه به وان كان اكثر فقدم الحاكم ويحفظ له فاذا اعاد دفع اليه سئلة اذا كان لوطي
مملوكا لكل واحد منهما بائنه فباعها من انسان بثلث واحد هل يصح البع ام لا
الجواب لا يصح ذلك لان هذا العقد بمنزلة عقدين لان العاقدين وثن كل واحد منهما
مجهول لانه يتقسط على قدر قيمتهما وذلك مجهول والثمن اذا كان مجهولا بطل العقد
وليس يرجع علينا من قبل ذلك في المملوكين اذا كان لواحد وباعها بثلث معلوم لان ذلك
يصح عندها لانه يكون عقدا وانما لم يصح الاول من حيث كانا عقدين فافترق الموضعان
باب ما يعلق بالوهن سئلة هل يجوز اخذ الوهن على مال الكتابة
ام لا يجوز الجواب الكتابة ان كانت مشروطة فيها فلا يجوز اخذ الوهن على المال المتعلق

أخذ الوهن

بها كان للعبد الامتناع واذا استغنى عن هذا المال كالمسكين رده الى الرق وعلى هذا لا يحتاج
 الى الوهن وايضا فللعبد اسقاطه عن نفسه متى شاء فهو غير ثابت في الذمة واذا لم يكن ثابتا
 لم يصح اخذ الرهن عليه مسئلة اذا استاجر انسانا اجارة متعلقة بعينه مثل ان يستأجر
 ليعمل له بنفسه عملا او يخدمه هل يجوز له اخذ الرهن على ذلك ام لا الجواب لا يجوز
 ذلك لان الرهن انما يؤخذ على حقا ثابت في الذمة وهذا غير ثابت في ذمة الاجير وانما
 هو متعلق بعينه ولا يقوم عمل غيره مقام فعله مسئلة اذا استاجر انسانا على عمله في ذمته
 مثل ان يحيط له خطاطة وغير ذلك مما يحوي هذا المحرم هل يجوز اخذ الرهن عليه ام لا
 الجواب يجوز ذلك لانه ثابت في ذمة لا يتعلق بعينه فله ان يحيط بنفسه او بعينه
 واذا هرب جاز بيع الرهن واستجار غيره بذلك ليحصل له العمل مسئلة اذا قال لغيري
 رهنتك كذا على ان تقرضني دينار او درهمي في غدا هل ينعقد الرهن ام لا الجواب
 لا ينعقد ذلك لان الرهن انما ينعقد لزوم الحق وهذا قبل لزومه فلا يصح انعقاده مسئلة
 اذا كان في غيبته فقال لاني ان التمسك في الجحور على ضمان قيمته هل يصح ذلك
 ويلزم الضمان ام لا الجواب يصح ذلك ويلزم الضمان لانه يكون بدل ماله ويكون
 غرضه التخفيف وسلامة النفوس مسئلة اذا اذن الراهن للمرتهن بقبض الرهن ثم
 حبس او اغنى عليه هل يجوز للمرتهن قبض الرهن ام لا يجوز الجواب يجوز له قبضه لان
 ذلك لزوم بالاجاب والقبول مسئلة اذا اذن الراهن للمرتهن في قبض الرهن هل يجوز
 له الرجوع عنه هذا الاذن وسعده قبضه ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان الاجاب
 والقبول اوجب قبض الرهن فله قبضه على كل حال ولا يجوز للراهن ذلك مسئلة اذا
 رهنت شيئا ثم خسر الراهن والحكم في ذلك الجواب الحكم فيه انه اذا كان هذا الراهن
 يحسن الكتابة او يعقل الاشياء فكتب او اشار بالاذن جاز لان ذلك يقوم مقام النطق
 وان كان لا يحسن الكتابة ولا يعقل لم يجز للمرتهن قبض الرهن لانه يقتضي ذلك

الى رضاه ولا سبيل له الى ذلك وكما علم وليس تسليم الرهن الى الميراث لان بالعقد قد وجب ذلك
 مسئلة اذا اجر الرهن فمضا حبر او امان فكان ذلك قبل القبض او بعده هل ينفسخ
 الرهن ام لا الجواب ليس للميراث التصرف في الرهن فلا يجوز له ان يوجعه ولا يغيره
 فان فعل ذلك لم ينفسخ الرهن لان استدامة القبض ليست شرطا في الرهن وان استحققت
 اجره بذلك فهي للرهن وليس للميراث فيها شيء مسئلة اذا رهن جارية واقربا
 وطاهرا فظهر بها حمل ولم ينظر ما الحكم في ذلك الجواب اذا ظهر بهذه الجارية حمل وذلك
 لاقل في سنة اشهره وقت الوطئ فان الولد مملوك ولا يحل له بيع بل يحرر لان لا يجوز ان
 يكون من الوطئ الذي اقربه ونسب ولده هذه الجارية لا يثبت الا من وطئ بقربة غيره
 خلاف فان ولد سنة اشهر او اكثر الى تسعة اشهر وكان الولد حرا وثبت نسبه منه ورهن
 الجارية ثابت لا يخرج بذلك منه عندنا مسئلة اذا رهن عند غيره مملوكا فقبض به
 الميراث فما هل يثبت عليه قيمته ام لا الجواب ان كان الرهن اذن له في ضربه
 لم يجب عليه قيمته لانه تلفد باذنه وان لم يكن الرهن اذن له في ضربه كان عليه القيمة
 مسئلة اذا رهن جارية وقبضها الميراث هل له وطؤها ام لا الجواب لا يجوز
 لذلك بغير خلاف لان زنا اهلها فقصت قيمتها لو ماتت عند الولادة مسئلة
 اذا كان الخمر مالا يصح ملكها بغير خلاف فما القول فيها ان رهنها فانقلبت في يد الميراث
 خلاهل يصح مع ذلك رهنها او لا يصح فان لم يصح فهل يكون ملكا للرهن او للميراث
 او لهما جميعا الجواب اذا رهن خمر لم يصح ذلك لان صحة الرهن يتبع الملك والخمر
 ليست بمملوكة ولا يصح رهنها فان رهنها وانقلبت خلا في يد الميراث كانت ملكا للميراث
 انقلبت في يد خلا ولم يجز ان يكون ملكا للرهن ولا ان يكون شريكا لآخر فيها لانه لما
 رهنها لم يرهن ما هو ملك له فلا يصح عودها الى ملكه لما انقلبت خلا مسئلة اذا رهن
 عصلا فانقلبت في يد الميراث خمر اهل يصح بقائه رهنه ام لا فان قلت يصح بقائه رهنه

قبل

قيل لك كيف صح ثبوت الرهن في الخمر وقد خرجت عن الملك وان قلت لا يصح قيل لك فما
 القول له ان عادت خلا الجواب اذ ارهنه عصير فقد رهنه ما يملك بعد خلا في
 واذا انقلب في يد الموثق خرج بذلك عن ملكه واذا عادت خلا عاد ملكه كما كان
 في حال الارتهاق وثبت كون رهنه لان الرهن يتبع الملك والوقوف بين هذه المسئلة
 والمسئلة التي تقدمها ان لما كان رهنها خمر كان رهنها لما ليس ملكا له على حاله
 الاحوال فاذا عادت خلا لم يعد بذلك الى ملك كان له على حال فاذا رهنه لعصير
 فقد رهنه ما هو ملك له فان عاد خمر ثم عاد خلا فقد عادت على ما كان عليه فم الملك
 وثبت كونها رهنه مسئلة اذا اختلف المتراهنان فقال الموثق ارسلت رسولك برهنه
 عندي بمائة وقد فعل وقال الراهن ما اذنت الا في خمسين ما الحكم في ذلك الجواب
 القول في ذلك قول الراهن مع ميمنه لان الاصل ان لم يرهنه واذا شهد الرسول لاحدهما
 لم يقبل شهادته لانه شهد على فعل نفسه واذا شهد كذلك لم يقبل شهادته مسئلة
 اذا كان في يد القيس فقال هو رهنه عندي رهنه او رهنه رسولك باذنتك وقال الآخر
 ما رهنه ولم اذن في رهنه وانما رهنه العبد او اذنت في رهنه وقد قبلت وعليك
 قيمته ما الحكم في ذلك الجواب القول قول الراهن مع ميمنه باسره في القيس والقول
 قول الموثق في العبد لان الاصل في القيس ان غير موهون والاصل برائة ذمة الموثق
 بما يدعيه الراهن من قيمة العبد مسئلة اذا اختلفا في عبد وقيس فقال الراهن العبد
 رهن عندي والقيس وديعة وانا مطالب لك برد القيس وقال الموثق بل القيس رهن
 عندي والعبد وديعة وليس لك مطالبتي برد القيس ما الحكم بينهما في ذلك الجواب
 الحكم بينهما في ذلك ان العبد بحجود الموثق لكونه رهنه قد خرج من الرهن واما
 القيس فهو يدعي رهنه وصاحبه ينكذ ذلك والقول قول الراهن مع ميمنه لان الاصل
 انه غير رهن وعلى الموثق البيعة فيما ادعاه مسئلة اذا كان له على غيره مال الى اجل

فوهنه رهننا على ان يزيد في الاجل هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك
 والحق ثابت الى الاجل المحذور المذروب له كما كان والزيادة في الاجل لا يصح لانه
 لا دليل على ذلك فيق يصح مسألة اذا اختلفا في الرهن او اتفقا فيه واختلفا في
 مقدار الحق في المرتين رهنين بعدين وقال الراهن رهنك احدهما ما الحكم في
 ذلك الجواب اذا اختلفا على ما ذكرنا كان القول قول الراهن مع يمينه لان الاصل
 انه لم يرهنه العبد الثاني وان اتفقا في الرهن في المرتين رهنين عند يمينه على ما ذكرنا
 الراهن بل رهنهما على خمسين كان القول قول الراهن ايضا مع يمينه لان الاصل انه
 لم يرهنه فيما زاد على ما اقر به مسألة اذا كان على غيره دين فرهنه بذلك داره وجعلت
 في يد المرتين ثم اختلفا في الراهن ما سلمها اليك رهنا وانما استاجرتها او غصبتها
 نبي او استاجرتها مني انسان وانزلت فيهما ما الحكم في ذلك الجواب الحكم فيه ان
 القول قول الراهن مع يمينه لان الاصل عدم الاذن والرضا بنسب ذلك رهنا مسألة
 اذا قال انسان لا اخوتم رد مملوكي فله رد دينار وهل يجوز له اخذ الرهن عليه ام لا الجواب
 اما بعد رد المملوك فيجوز اخذ الرهن عليه لانه ياخذ على ما قد استحقه واما قبل الرد فلا يجوز
 لان الرهن انما يؤخذ على ما يستحقه المرتين وقبل الرد لم يستحق شيئا ولا يجوز اخذ الرهن
 على ذلك مسألة اذا اجنى المملوك جنابة عمدا او خطأ هل يصح رهنه ام لا الجواب
 لا يصح رهنه لان جنابته ان كانت عمدا فقد استحقه المجنى عليه بها وان كانت خطأ
 نعلق الارش برقبته مسألة اذا اتفق المرتان على ان يكون الرهن على يد عدل ووط
 الراهن العدل في بيعه عند حلول الحق ثم جانا انسان على رهن جنابة او جبت اخذ القيمة
 منه وجعلت عند العدل عوضا عن الرهن وحل اجل الحق هل يجوز للعدل بيع القيمة المذكورة
 ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان الراهن انما وكله في بيع نفسه ماله الرهن ولم
 يوكله في بيع غيره وايضا في بيع هذه القيمة ينسحق في الدليل ولا دليل على ذلك باب

مسائل الضمان

مسائل تتعلق بالضمان مسألة إذا كان عليه دين مؤجل فضمنه عند انقضاء
ثم مات هذا الضامن في الحال أو قبل حلول الأجل فهل يحل للمال في تركه الضامن أو يضمن
بمد إلى أجل الجواب إذا مات هذا الضامن حل هذا الدين في تركه وكما لصاحب الحق
مطالبته وإثره بذلك وليس لهذا الوارد الوجوع على المضمون عند ذلك حتى يحل الأجل
لأن الدين مؤجل عليه ولا يجوز مطالبته به قبل حلوله مسألة إذا اشترى انسان من غيره
أرضاً وضمن البائع للبشري قيمة ما يخلد في هذه الأرض من غرس وبناء وقال بالغا
ما بلغت أو قال من درهم إلى ألف أو من دينار إلى مائة هل يجوز ذلك أم لا الجواب لا يجوز
ذلك لأنه مجهول وضمن ما لم يجب وما كان من الضمان كمن هو غير صحيح وهذا من شرطه
في نفس البيع أو من الخیار بطل البيع وإن شرطه بعد انقطاع الخيار لم يؤثر في البيع مسألة
إذا قال لغيره تكفل بفلان فان له خصماً يلزمه فتكفل به فهل يكون الكفالة على المأور بها
أو على الأمور الجواب الكفالة هي هنا على المأور بها لأن الأمور غير مكره للمأور وإذا كان
ذلك فما تكفل به إلا باختاره فكانت عليه لا على الأمور مسألة إذا تكفل بدين رجل ثم ادعى
الكفيل أن المكفول له قد أبرأ المكفول بدين الدين وقد برأ الكفالة وانكر المكفول ذلك
ما الحكم فيه أن القول قول المكفول له مع مینه وعلى الكفيل وإن نكل البينة لا يرد
والأصل بقاء كفالته فان حلف بنبذ كفالته على الكفيل وإن نكل عن البيه ردت على الكفيل
فإذا حلف برئ من الكفالة ولم يبرأ المكفول به لأنه لا يصح أن يبرأ بيه عنه وإنما يحلف
الكفيل على ما يدعي عليه من الكفالة مسألة إذا كان له على رجلين مائة درهم على كل
واحد منهما خمسون درهماً ففق له أن أحدهما تكفلت لك بدين أحدهما هل يصح ذلك
أم لا الجواب لا يصح ذلك لأن ذلك مجهول مسألة إذا كان له على رجلين مائة درهم
على كل واحد منهما خمسون درهماً ففق له أن أحدهما تكفلت بدين زيد على أنني إن
جئت به وإلا فانا كفيل بعمو هل يصح ذلك أم لا الجواب لا يصح ذلك لأنه لم يلتزم أحداً

زيد ولم يقطع به والكفالة توجب الاحضار والتسليم من غير تخيير فلم يصح الكفالة بزيد ولا
 بعمر وايضاً فانه عليها بشرط وهو ان لم يات بزيد والكفالة لا تجوز ان تعلق بشرط اذا
 قال الكفيل للمكفول له تكفلت بيدي ولا حول لك عليه وانكوا المكفول له ذلك ما الحكم فيه
 الجواب القول قول المكفول له مع يمينه لان الظاهر صحة الكفالة والكفيل مدع لما يظنها
 مسألة اذا تكفل انسان لآخر بدين انسان وسلم الواحد منهما الى المكفول له هل يبرأ
 ذمته الاخر من الكفالة ام لا الجواب لا يبرأ ذمته الاخر من ذلك لانه لا دليل عليه مسألة
 اذا تكفل انسان بدين اخو لثنتين وسلم الكفيل الى احدهما هل يبرأ من حق الاخر ام لا يبرأ
 ذمته الجواب لا يبرأ ذمته من حق الاخر وبراسه من ذلك يحتاج فيها الى دليل ولا دليل
 على ذلك مسألة اذا تكفل انسان لغيره باخر ثم تكفل اخو بدين الكفيل ثم تكفل بدين
 الثالث راجع هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح ذلك لان الكفيل الاول تكفل بدين
 من عليه الحق وتكفل الثاني بدين الكفيل وعليه حق المكفول له من حق الكفالة فصح التكفل
 بدينه بالجملة فان لم تكفل بدينه لم يجبه عليه حق مستقلاً في ذلك فان كفالة صححة مسألة
 اذا ضمن انسان لغيره غرضاً مائة درهم وضمن المضمون عنه غرضاً من ذلك هل
 يصح هذا الضمان ام لا الجواب لا يصح ذلك لانه ليس فيه فائدة وايضاً فان المضمون
 عند اصل المضمون فرع ولا تجوز ان يصير الاصل فرعاً والفرع اصلاً باب مسائل تتعلق
 بالشركة مسألة اذا اراد اثنان الشركة فاحوج احدهما درهم واخر جرج الاخر دينار
 هل يصح الشركة في ذلك ام لا الجواب لا تصح الشركة في ذلك لانها مالا لان ميزان
 ولا يختلطان ومن حق الشركة اختلاط المالين وايضاً فان المال الذي يصح اختلاطه
 لا خلا في صحة الشركة هو فيه وليس كذلك مالا يختلط مسألة اذا كان مال الشركة
 متساوياً هل يجوز للشريكين التفاضل في الرجوع ام لا واذا كان مال الشركة متفاضلاً
 هل يجوز ان يتساويا في الرجوع ام لا الجواب لا يجوز شي من ذلك لانه اذا كان المال

ذلك
 متساويا كان الربح بينهما كذلك وإذا كان متفاضلا كان الربح بينهما بحسبه وانما قلنا
 لانه لا خلاف في صحة الشركة مع ذلك وليس كذلك خلافاً مسألة إذا كان بينهما
 شئ فباعه بثمان مدين وكان لكل واحد منهما مطالبة المشتري بحقه فإذا اخذ حقه منه
 فهل يكون للشريك الآخر شركة فيه أم لا الجواب للشريك الآخر شركة شركته
 فيما قبضه من حقه لان المال الذي في ذمة المشتري غير متميز فكل جزؤه يحصل منه فهو
 بين الشريكين مسألة إذا كانت الدار وقفا على قوم وارادوا قسمتها هل يجوز لهم ذلك
 أم لا الجواب لا يجوز ذلك لان الحق لهم وللذي بعدهم ولا يجوز لهم تميز حقوق
 غيرهم والتصرف فيها بانفسهم مسألة إذا شارك اثنان لسقاء على ان يكون احدهما
 حلاً وفي الاخر رواية واستقى فهذا على ان ما يرتفع يكون بينهم هل يصح ذلك أم لا وما
 الحكم فيه الجواب هذه الشركة غير صحيحة لان شرط صحة الشركة اعتلاط المال
 وهذا المال لم يختلط فلم تصح الشركة فيه ولا يصح ايضاً ان يكون اجارة لان الاجرة بينهما
 غير معلومة فإذا كان كذلك كان ذلك معاملة واستقى السقاء وباع المال وحصل السبب
 فيه كان ذلك للسقاء ورجع صاحب الجمل والرواية عليه باجرة المثل مسألة إذا
 امر انسان غيره بان يصطاد له صيداً فاصطاده بنسبه انزله الامر هل يكون لمن اصطاده اولاً
 الجواب هذا الصيد لمن اصطاده دون الاموالته المنفرد بحيازته وجوى مجرى الماء
 المباح في انزله ملكه بالحيازة وفي الناس من اعتبر النية في ذلك والصحيح ما ذكرناه مسألة
 إذا كان بين اثنين الفاد درهم لكل واحد منهما الف فاذن احدهما الاخر في التصرف في
 المال على ان يكون الربح بينهما نصفين هل يكون ذلك شركة في الحقيقة أم لا الجواب
 لا يكون ذلك شركة ولا فراضاً ايضاً لانه لم يشترط على نفسه العقد فمن ههنا استنعى ان يكون
 شركة ومن لم يشترط له جزؤه من الربح فلهذا استنعى ان يكون فاضاً وليس بعد ذلك الا ان يكون
 ذلك بضاعة سال احدهما الاخر التصرف فيها ويكون الربح فيها له مسألة إذا كان بين رجلين

ثلاث مائة متوكة بينهما احدى مائة وللآخر مائة فان كان صاحب المائتين للآخر
في التصرف في المال على ان يكون الربح بينهما نصفين وان يعمل هو ايضا معه هل يكون
الشركة صحيحة ام لا الجواب هذه الشركة لا تصح لانها شرط بينهما التساوي في
الربح مع التفاضل في المال وهذا لا يجوز فان لم يشرط العمل على نفسه كانت هذه
الشركة شركة قراض قد قرض على مائتين له على ان يكون له من ربحه الربع فتقسم الثلاث
مائة ستة اسهم يكون لصاحب المائة منهما سهمان بحق ماله ويكون له سدس بشرط
صاحب المائتين وهو سهم واحد وذلك السدس هو ربع ثلثي جميع الربح فيكون الربح
بينهما نصفين على هذا الوجه وليس فيه بعد ما ذكرناه اكثر من ان يكون هذه الشركة قراضا
بمال مشاع مختلط بمال المقارض مسألة اذا ادعى واحد من الشريكين على صاحبه خيانة
معلومة مثل ان يقول خنتني في درهم او دينار او خمسة او اقل من ذلك او اكثر وبين الخيانة
والحكم فيه الجواب اذا ادعى احد الشريكين ذلك سمعت دعواه كان القول قول المدعي
عليه الخيانة في ان لم يخنه بذلك مع يمينه لان الزامين والاصل ان لم يخن واندر على امانته
وعلى المدعي البينة على ما ادعاه مسألة اذا ادعى احد الشريكين هلاك مال الشركة او بعضه
وانكر شريكه ذلك ما الحكم فيه الجواب القول قول المدعي في هلاك المال مع يمينه لانه
امين مسألة اذا اشرك اربعة نفر في زراعة ارض وكانت الارض لواحد منهم وللآخر
الفدان وللآخر البذر وللآخر العمل واشترطوا ان يكون الزرع فيما بينهم هل تصح هذه
الشركة ام لا الجواب هذه الشركة غير صحيحة لان الشركة انما تصح في الاموال التي تختلط
ولا يتميز بعد الاختلاط وهي ايضا وان لم يكن شركة صحيحة فليست اجابة لان مدعيها
واجبها مجهولتان ولا هي ايضا مضاربة لان المضاربة انما تصح على رأس مال يرجع اليه
عند المفاضلة واذا لم يكن صحيحة في شيء مما عدناه كانت معاملة فاسدة واذا كانت
كذلك كان الزرع لصاحب البذر لانه عين ماله الا انه نما وزاد ولصاحب الارض عليه

في الوكالة

اجرة مثل ارضه وكذلك صاحب الفدان الرجوع عليه مثل اجرة فلان وللعامل ان يضم الرجوع
عليه مثل اجرة عمله **مسئلة** هل يصح الغصب في الشيء اذا كان شاعا او يمنع ذلك
لاجل ان شاع الجواب ليس يمنع كون هذا الشيء شاعا من الغصب لانه لا يمنع ان
انسان ذلك بان يمنع صاحب هذا الشيء من التصرف فيه وان لم يمنع الشريك الاخر من
التصرف في الباقي **باب** مسائل تتعلق بالوكالات اذا ادعى الوصي الاتفاق على التيمم
ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك ان القول قول الوصي مع يمينه لانه يتعد عليه ههنا
اقامة البينة على سائر ما ينفعه قليل وكثير **مسئلة** اذا ادعى الوصي تسليم المال الى اليتيم
بعد بلوغه وانكر اليتيم ذلك ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك ان القول قول اليتيم مع
يمينه وعلى الوصي البينة على ما ادعاه من تسليم المال لان ابيه سحانه قال واشهد واعلمهم
فامرنا بالاشهاد ولو كان الوصي مقبول القول لما امرنا بالاشهاد ولا طلق الدفع كما قال
في رد الوديعه فليؤد الذي ائتمن امانته ومفارقة هذه المسئلة المسئلة التي تقدمت
انما هو من حيث ان تلك تتعد على الوصي اقامة البينة على جميع ما ينفعه في كل حال لان
ذلك يكثر ويقل ويتكرر في حال دون حال وليس مثل ذلك في هذه المسئلة لان تسليم
جميع المال في دفعة واحدة لا يتعد ريفه اقامة البينة عليه **مسئلة** اذا ادعى الوكيل
تلف المال وانكر الموكل ذلك ما الحكم فيه الجواب الحكم في ذلك ان القول قول الوكيل
تلف المال وانكر الموكل ذلك مع يمينه اذا كان وكيله بغير جعل لان اياه قد تلف
ظاهر او باطنا ويتعد عليه اقامة البينة على ذلك **مسئلة** اذا ادعى الوكيل رد المال
الذي سلمه له الموكل وانكر الموكل ذلك ما الحكم فيه الجواب اذا ادعى الوكيل ذلك وكان
وكيله بغير جعل كان القول قوله مع يمينه لانه سلم المال لمنفعة غيره لا لمنفعة نفسه ويجوز
في ذلك مجرى من يدعي رد الوديعه على صاحبه وان كان هذا الوكيل وكيله بغير جعل
كان القول قول الموكل لان الوكيل قبض المال للاشتغال بالجعل ويجوز هذا مجرى الرهن

اذا ادعى رد الرهن على صاحبه وقد كوفي ذلك ان القول قول الوكيل والذي ذكرناه اقوى
مسئلة اذا ادعى الحاكم او امين تلف الامانة بالحكم في ذلك الجواب ان القول
قولهما مع بينهما لان ذلك قد يتلف ظاهر او باطنا ويتعد عليهما اقامة البينة عليه مسئلة
اذا ادعى الحاكم او امين رد الامانة الى اليتيم بعد بلوغه وانكر اليتيم ذلك بالحكم فيه
الجواب الحكم فيه ان القول قول اليتيم مع يمينه وعليهما البينة لانهما ادعيا ادعاء الامانة
الى من لم ياتمها ويحوي هذا محوي من يدعي رد الوديعة على ورثة المودع ومن يدعي رد
ثوب طارئة الرجوع الى ان الى صاحبه فانهم لا يقبل قولهم في ذلك لانهم يدعون رد امانة
لم ياتمها صاحبها عليها مسئلة اذا كان للانسان على اخو مال وطالبه بتسليمه اليه في
لا اسلم اليك الا بان تشهد على نفسك بالتسليم هل يجب ذلك ام لا الجواب اذا كان
الذي عليهم المال ممن يقبل قوله في التلف والرد مثل الوكيل بلا جعل والمودع مع من هو امن
له فليس له الامتناع من الرد ولا المطالبة بالاشهاد ومتى اخو الرد وهذه صفة كان عليه
الضمان لانه غير محتاج الى الاشهاد لان اكثر عاقبة ان يدعى عليه المال واذا ادعى هو الرد
كان القول قوله مع يمينه فقط دعواه عن نفسه بقوله واذا لم يكن محتاجا الى الشهادة
فليس له ان يمتنع من رد المال وان كان ممن لا يقبل قوله في الرد مثل الوكيل بجعل والمرهون
فان كان لم يكن عليه شهادة بتسليم لم يكن له المطالبة بالاشهاد وكان عليه التسليم لان
اكثر ما فيه ان يدعى عليه المال واذا كان كذلك كان له ان يقول ليس لي عندي شيء فيكون
القول قوله مع يمينه فقط دعواه بقوله وان كان له عليه بالتسليم شهادة كان له
الامتناع من الرد والمطالبة بالاشهاد مسئلة اذا ادعى الموكل على وكيله ان طالبه برد
المال الذي له في يده وامتنع من الرد مع تمكنه منه فهو ضامن وانكر الوكيل ذلك وقال
ما طبعني برده والحكم في ذلك الجواب القول في ذلك قول الوكيل لان الخيانة اذعيت
عليه والاصل امانته فان حلف كان على امانته وان كان المال قد هلك فلا ضمان عليه

وان نكل عن البيه ردت على الموكل فان حلف انه طالبه به فامنع من الرد مع التمكن منه كما
عليه الضمان وكذا الحكم ان اقام عليه البيه بذلك فان الضمان ايضاً يلزمه **مسألة**
اذا سلم الموكل الى وكيله ما لا وامر بان يقضيه به دين زيد عليه فادعى الوكيل انه قضاه
وانكر صاحب الحق ذلك الجواب اذا كانت الامر على ذلك كان القول قوله فمضى
لان الامين يدعي رد الامانة على من لم ياتمه فلم يقبل قوله كالوصي اذا ادعى تسليم مال اليتيم
اليه فان حلف صاحب الحق سقطت دعوى الوكيل وكان مطالبه الموكل بالمال وبعد
ذلك ينظر في مطالبته الموكل بالمال فان كان الوكيل قضاه بحضوره لم يكن له الرجوع
به لانه هو المفروض في ذلك دون الوكيل وان كان قضاه مع غيبته كان له الرجوع على
الوكيل به لانه فرط في تركه الا شهدا عليه بذلك سواء صدقه الموكل او كذبه لانه يقول مع
التصديق انما امرتك بان تقضيه ذلك قضاء بريئاً ولم تفعل فعليك الضمان فاما اذا
صدق صاحب الحق الوكيل في القضاء ثبت القضاء وبرئ الموكل من الدين ولم يجز له مطالبته الموكل
الوكيل به لانه امره بان يقضيه عنه قضاء بريئاً وقد فعل ذلك **مسألة** اذا وكل انسان غيره
فقال له وكلتك في كل كثير وقليل هل يصح هذا التوكيل ام لا الجواب لا يصح ذلك لان فيه
ضراً عظيماً لانه ربما لزم الموكل بالعقود ما لا يمكنه الوفاء به فتؤدي الى ذهاب ماله مثل
ان يعقده النكاح في حال على اربعة نساء ويطلقهن عليه قبل الدخول فيجب عليه ان يفرم
لكل واحدة منهن نصف مهر ثم تزوجه باربعة نساء اخرو يفعل مثل الاول كذلك ثم كذلك
حتى يتناصل ماله ومثل ان يشتري ما لا حاجة به اليه من ارض وعقار وغير ذلك من انواع
التصرف لانه اطلق ذلك في التوكيل فتناول الاذن سائر ما يرضع وما ينفعه واذا تضمن العقد
مثل هذا الغرر كان فاسداً ولم يصح بثبوت على حال **مسألة** اذا اذن السيد لبعده في التصرف
في ماله ثم اعتقه او باعه هل يبطل هذا التوكيل ام لا الجواب ليس هذا توكيلاً في الحقيقة
وانما هو استخدام في حق الملك فاذا اعتقه او باعه زال الملك واذا زال الملك بطل

الاستخدام المتعلق برسالة اذا وكل الرجل روصه في بيع او غيره بماعدا النكاح ثم طلبها
 هل يبطل الوكالة ام لا الجواب لا يبطل وكالة هذه المنة بالطلاق لان الطلاق
 ليس يمنع من ابتداء الوكالة ولا يمنع استدامها واذا لم يمنع ذلك كانت وكالةها
 ثابتة وان طلعت رسالة اذا وكل انسان غيره في المطالبة بحقه على زيد فمات زيد
 هل للوكيل المطالبة ورثته بالمال ام لا الجواب ان كان الموكل قال لهذا الوكيل وكلك
 في قبض حق زيد لم يكن له مطالبة الورثة بذلك وان كان قال وكلك في قبض حق
 الذي على زيد كان له مطالبة الورثة وان ذلك في المطالبة بحقه الذي كان له على زيد
 الميت رسالة اذا وكله في ابتاع ساعة بمائة كان ابتاعه صحيحا اذا ابتاعها بمائة فما
 القول ان ابتاعها باقل او اكثر من ذلك الجواب اذا ابتاعها بمائة كان ابتاعه صحيحا
 لانه فعل ما امر به فان ابتاعها باكثر لم يصح لانه خالفه على وجه يضربه وهذا لا يجوز وان
 ابتاعها باقل من ذلك كان الابتاع صحيحا لانه زاده نفعا ولان الاذن في الابتاع بالمائة
 يتضمن الاذن بالابتاع باقل منها لانه انفع له واعد عليه وان امر بان يبتاع بمائة
 ونماه عن ابتاعها بمائة بخمسين فان ابتاعها بمائة كان صحيحا وان ابتاعها باقل من المائة
 واكثر من الخمسين كان جائزا لان الامر في المائة يتضمن الامر فيما دونها وان ابتاعها
 بخمسين لم يصح ذلك لانه خالف صريح لفظه وابتاع ما نهى عن ابتاعه به وان ابتاعها
 باقل من خمسين لم يصح لانه نهى عن ابتاعه بخمسين يتضمن النهي عن ابتاعها باقل من الخمسين
 وقد ذكر صحة ذلك لانه دون المائة وصريح النهي يتناول الخمسين دون ما هو اقل
 منها والذي ذكرناه هو الصحيح رسالة اذا وكل غيره في بيع مملوك بمائة فباعه بمائة
 وقبض ما القول في ذلك الجواب البيع صحيح لانه زاده نفعا كما انه لو باعه بمائة
 وقد ذكرنا ذلك لا يصح لانه باعه بخمسين مختلفين والامر له فضمن ببيعته بخمسين واحد
 والذي قد ضاه هو الصحيح رسالة اذا وكل غيره بان يبتاع له مملوكا بثوب فابتاعه

بصفة الثوب هل يصح ذلك ام لا الجواب يصح ذلك لانه زاده نفعا وخيرا كما
امر ان يتباع بعشرة دنانير فابتاعه بخمسة دنانير مسألة اذا وكل غيره في ابتاع مملوك
واطلق ذلك ما الحكم فيه الجواب اذا وكل بذلك فابتاعها صنفه واحدة كان ذلك
صحها وان ابتاعها صنفين كل واحد منهما صنفه صح ذلك ايضا لانه لم يعين
واطلق مسألة اذا وكل غيره في ابتاع مملوك فابتاعه صنفين هل يصح ذلك ام لا
الجواب لا يصح ذلك لانه اذا ابتاع بصنفه حصل له فيه شركة وهذا عيب مسألة
اذا ذكر انسان انه وكيل لزيد الغائب واقام على ذلك شاهدا واحدا فهل يصح ذلك
بان حلف مع الشاهد وان اقام مع الشاهد امراتين فشهدا بالبريد لك هل يصح ام لا
الجواب لا يصح ذلك لان البين مع الشاهد لا يقبل في الوكالة مع الوصية وانما يقبل في
الاموال ولا يقبل فيها ايضا الشاهد مع امراتين لمثل ما ذكرناه ولانه لا دليل عليه مسألة
اذا ادعى انسان انه وكيل لزيد الغائب واقام عليه ما ادعاه شاهدين فشهدا انه وكيل
وشهد الاخران وكله الا انه عزله هل يحكم له بصفحة الوكالة ام لا الجواب لا يحكم له بذلك
لان الشاهد الواحد لم يثبت له وكالة ثابتة في الحال وكان وجود شهادته كعدمها في انه
لا تأثير لها مسألة اذا ادعى انه وكيل لزيد الغائب وشهد له بذلك شاهدان وحكم
الحاكم له بصفحة الوكالة ثم ان الشاهد الواحد قال بان عزله بعد ان وكله هل يثبت له الوكالة
او تبطل الجواب لا تبطل وكالة بل هي باقية ولا تقبل ما قاله هذا الشاهد لانه ابتداء
الرجوع عن الشهادة بعد حكم الحاكم بها ولو قال ذلك قبل حكم الحاكم لم يحكم له لانه رجوع
قبل الحكم ولا يجوز للحاكم ان يحكم بعد الرجوع من ذلك مسألة المسئلة المسئلة
اذا شهد احد الشاهدين انه وكله يوم السبت وشهد الاخران وكله يوم الاحد هل يثبت
الوكالة ام لا الجواب لا يجوز الحكم بالوكالة بهذه لانها شهادة على عقد ولم يتفقا
على عقد واحد ولا يجري هذا مجرى شهادتهما اذا شهدا انه اقربانه وكله يوم السبت

في مثل الاقرار

وشهد الاخر بان اقراره وكل يوم الاصل لان هذه الشهادة صحيحة من حيث انها شهادة على اقرار
والشهادة على الاقرار لا يكون الا من قبل الشهود عليه لا يكلف المحضور الى الشهود فيقرين
ايديهم دفعة واحدة مسئلة المسئلة المتقدمة اذا شهد احدهما انه وكله في التصرف
وشهد الاخر انه اذن له او سلطه في التصرف في مال هل ثبت الوكالة بذلك ام لا الجواب
الوكالة ثبتت بذلك لان الشاهدين لم يحكما لفظ العقد واصلهما في الاداء في اللفظ
غير مؤثر في الشهادة مسئلة اذا ادعى ان انه وكيل زيد الغائب في استيفاء حقه من عمرو
فقال عمرو قد عزل موكلك وانكر الوكيل ذلك هل يسمع هذه الدعوى من عمرو وهل يلزمه
يمين ام لا الجواب لا يسمع هذه الدعوى على الوكيل ولا يمين عليه في ذلك لان الذي عليه
الحق يدعي العزل على الموكل والنيابة في اليدين لا يجوز ولا يجري في ذلك يجري قوله انت
تعلم ان موكلك عزلك لانه اذا قال ذلك فيجب له المطالبة باليمين لان ذلك دعوى عليه
ولست دعوى على الموكل وينارق دعوى العزل لانهما دعوى على الموكل ومن الوكيل كما قد سناه
مسئلة اذا ثبت عند الحاكم وكالة وكيل في استيفاء حق موكله من عمرو وكان الموكل له غايبا فادعى
من عليه الحق ان الموكل ابراه او قضاه وانكر الوكيل ذلك هل يسمع هذه الدعوى على الوكيل وهل
يلزمه يمين ان طالبه من عليه الحق بها ام لا الجواب لا يسمع هذه الدعوى على الوكيل لان
سماهما يقتضي بطلان الوكالة في استيفاء الحقوق لغيبه الموكل فانه خصم طالبه الوكيل بالمال
الا ان يدعي مثل ذلك حتى تسقط المطالبة بالحق من نفسه ولا يلزم الوكيل اليمين ان طالبه
من عليه الحق بها لانه لو اقر بالقضاء او البراء لم يثبت اقراره فان ادعى انه يعلم ذلك وانكر توهمه
توجهت اليمين عليه ويكون واقعة منه على نفي العلم بما ادعاه عليه باب سائل يتعلق
بالاقرار مسئلة اذا قال زيد لعمرو اليس لي عليك مائة دينار او الف درهم فقال له نعم
هل يكون ذلك اقرارا بالمال ام لا الجواب لا يكون ذلك اقرارا بالمال لان الجواب
في هذا الموضع وما يجري مجراه لا يكون الا بلى لقوله سبحانه استبركتم قالوا بلى ونعم ههنا

يكون

يكون انكاره لان تقدير ذلك سبب برنا فتدبر قوله عمرو في جواب ما سئل عن ليس لك على شيء
 مسألة اذا اقاروا بهما مثل ان يقول لغيرك على شيء ما الحكم في ذلك الجواب اذا اقر
 على هذا الوجه كان اقوارا صحيحا ويرجع في تفسير ذلك اليه منهما فصرح به الزم القيام به
 وان لم يفسر قلنا لان فسرنا والاجعلناك ناكلا ورددنا اليه على حصة فان
 حلف الزمناك القيام بما حلف عليه وان لم يفسر ورددنا اليه على حصة فان حلف
 الزمناه وان نكل عن اليمين صوفا جميعا مسألة المسئلة بعينها ان فسر بما لا يصح تملكه
 مثل الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير وما جرى مجرى ذلك هل يقبل ذلك ام لا الجواب
 لا يقبل ذلك من هذا التفسير وبطلان بتفسير ما يصح تملكه لان لفظ الاقوار لفظ التزام
 والخمر وما جرى مجراها مما لا يلتزم احد لغيره مسألة المسئلة بعينها ان فسر ذلك
 بما لا يتمول في العادة مثل قتر جوة او لوزة او ما اشبه ذلك هل يقبل تفسيره ام لا
 الجواب لا يقبل منه ذلك لانه اقر بلفظ الالتزام والمذكور مما لا يتمول في العادة ولا
 يجب لاحد على غيره مسألة المسئلة بعينها اذا فسر بما يملك واختلفا في المقدار
 او الجنس ما الحكم في ذلك الجواب اذا فسر ذلك بمقدار مثل ان يقول يئاد وكذبه
 المقوله ويقول له اكثر من ذلك فالقول قول المقيم مع يمينه فان حلف سقطت الدعوى
 وان لم يحلف ردت اليمين على المقوله فان حلف حكم له بذلك واما الجنس فانه اذا فسر
 مثل ان يقول لك على دراهم وكذبه المقوله ويقول لي على دينار فانه يبطل اقواره به
 بالدراهم لان اقواره لا يدعيه وهو مدعي للدينار عليه فيكون القول قوله مع يمينه فاذا
 حلف سقطت وان لم يحلف ردت اليمين على المدعي فاذا حلف بثبته ما يدعيه
مسألة اذا قال لو يد علي مال وفسر ذلك بحلوة الميتة او السجينة او ما جرى مجرى
 ذلك هل يصح الاقوار بالمال اليهم وما فسر به ام لا الجواب اذا قال له علي مال
 كان اقواره صحيحا وقبل تفسيره له بالقليل والكثير من المال بغير خلاف فان فسر بما ذكره

المسئلة يقبل منه هذا التفسير لان ذلك لا يتناول ولا يسمى به ولا يجري مجرى قوله
على شئ لان اسم شئ يشمل على المال وغيره واسم المال لا يتناول الا ما يتمول دون ما لا
يتمول مسئلة اذا اقول غير فق له على اكثر من مال زيد ما الحكم في ذلك الجواب الحكم
في ذلك ان ينظر مال زيد فيلزم هذا المقرب يبلغ ويرجع في تفسير ذلك اليه فان فسر
بمثله لم يقبل منه ذلك لان لفظ اكثر في اللغة يتنضم الزيادة على ذلك مسئلة اذا اقول
غير فقال له على اكثر من مال زيد عدد اما الحكم في ذلك الجواب ان اقر انه عرف مال زيد
وان الف في العدد وجب عليه ذلك المبلغ وزيادة ويقبل قوله في تفسير هذه الزيادة ولو فسر
بحبة واحدة بغير خلاف وان كان مال زيد الفا وقال ما كان عندي بان الف وانما
ان عشرين واردت بالزيادة درهما واحدا كان القول في ذلك قوله فان ادعى المقر ان المال
الف واقام بذلك بينة لم يجب عليه اكثر من غير احد عشر درهما حسب ما فسر لان مبلغ مال
زيد لم يصرف حقيقة لان المال ظاهر وباطن وقد تملك الانسان مالا كثيرا في الباطن وقد
فيه قليل المال فدعواه وشهادته البينة بخبرها مجرى واحدة في جواز ان يكونا صادقين
او كاذبين او يكونا صادقين ويكون كاذبا لان حقيقة مبلغ المال لا يعرفه الا صاحبه وربما
ضفي على غيره فلذلك لا تحكم الا بما اقر به من المقدار الذي اعتقه ويكون القول قوله مع
بينة في الزيادة متى ادعاه المقر مسئلة اذا اقر ان لغيره بالف بهم قوله على
انما الحكم في الجواب اذا اقر كذلك لزم له اقرار الف ويرجع في تفسير ذلك اليه
فهما فسر به بما يملك قبل فيه قوله ولو كان تفسيره بالجواب مسئلة اذا قال له على الف
درهم ما الحكم في ذلك الجواب اذا اقر بذلك كان عليه الف درهم لان الف الف
بالاضافة الى الدرهم وكذلك يجري الامر اذا قال له على مائة درهم او عشرة دراهم وما
اشبه ذلك مسئلة اذا اقر فقال له على مائة وحمون درهما هل يكون عليه مائة وحمون
درهما او يكون عليه خمسون درهما ويرجع في تفسير المائة اليه الجواب اذا اقر كذلك لزم له

ومحمود درهما لا ينفرد من العديدين معا بقوله درهما نقول في قول درهما يكون تفسير
 وكون المائة وان المائة مائة ليس صحيحا لانا لو قلنا بان ذلك يكون تفسير للتاني الذي
 هو المحمول بقول الاول بلا تفسير وذلك لا يجوز ولا يجزى ذلك بحوى قوله له على الف درهم
 لان قوله درهم مع حرف عطف وهو الواو ولا يجوز ان يكون تفسير الالف لان المنس
 لا يكون هكذا سئلة اذا اقول له على الف ودرهم ان هل يلزم الكل درهم او لا الجواب
 اذا قال ذلك لم يلزم من الدرهم غير درهمين ويرجع في تفسير الالف اليه وجرى ذلك بحوى
 ما قد مناه في قوله ودرهم لا ينفرد مع حرف العطف زيادة في العدد ولا ينفرد التفسير
سئلة اذا قال له على درهم والالف الذي يجب عليه الجواب اذا قال ذلك وجب
 عليه درهم والالف ويرجع في تفسير الالف اليه على ما قد مناه كالوقال له على الف ودرهم
 لا فوق بين ان يقدم المعلوم على المحمول او يقدم المحمول على المعلوم سئلة اذا قال
 له على درهم ودرهم الا درهمان الذي يلزم من ذلك الجواب الذي يلزم من ذلك درهم
 واحد لان الاستثناء اذا تعقبت جملا معطوفا بعضها على بعض بالواو فانه يرجع الى الجميع
 واذا رجع الى الجميع الذي هو درهم ودرهم خرج بالاستثناء درهم فكان ثلث درهمين
 ومنه لا يقول بالذي ذكرناه بوجوب عليه درهمين سئلة اذا قال له على مائة الا درهمين
 او قال له على مائة الا درهمان هل يجب عليه من الوجهين جميعا ثمانية وتسعون درهما
 ام لا الجواب لا يجب على ذلك من الوجهين جميعا وانما يجب عليه ذلك من الوجه
 الاول لانه اذا قال له على مائة الا درهمان كان اقرا بمائة درهم ودرهمين لان الا
 بمعنى واو العطف واذا قال مائة الا درهمين كان اقرا بثمانية وتسعين لان المعنى له على
 مائة غير درهمين سئلة اذا قال له عندي قبض في سديك او قال له عندي تم في جواب
 هل يكون ذلك اقرا منه بالمندبل والجواب ام لا الجواب اذا قال ذلك كان
 اقرا بالقبض والتمردون المندبل والجواب انه محتمل في سديك او جواب له واذا احتمل

لم يلزم من اقرار الاما هو اليقين دون ما يشك فيه لان الاصل برائة الذمة الا ان ينبغي
 من بدل وجواب له مسألة اذا قال غصبك طائر في شبكة او قصص هل يكون غاصبا
 للشبكة او القصاص ام لا الجواب هذه المسئلة مثل المسئلة المتقدم لها وكذلك كل ما
 يجري هذا الجرى مسألة اذا قال غاصب كذا هل يلزم شي ام لا الجواب اذا قال ذلك
 واطلق كالعليه كالموقال له عليه شي ويرجع في التفسير لذلك اليه فيما فسر به مما يملك قبل
 منه دون ما لا يملك ولا يستغنى به وان لم يطلق بل قيد بالدرهم قبضت فقال كذا درهما
 كان عليه درهم واحدا لانه اخرج من حوزة الغير كذا قال كذا قيل لمرس قال اعين درهما
 كذا فكان تفسير الكذا فان دفع فقال درهم واحد يكون معناه كذا هو درهم اي الذي
 به درهما وان كسر فقال درهم كان عليه دون الدرهم وبأي شي فسر قبل منه لانه يحتمل ان يريد
 بعض درهم كان عليه لان كذا عبارة عن البعض ومن الجملة وذهب بعض الناس الى انه يجب عليه
 درهم واحد الصحيح ما قد مناه للاحتمال الذي ذكرنا مسألة اذا اقول غير بعشرة مما يملك
 الا واحد هل يكون ذلك اقوارا بالتقدم ام لا الجواب اذا اقول ذلك فهو لا
 المالك لئلا ان الا واحد صحيح لاقوارا بالتسعة لان جهالة الاستثناء لا تمنع من ذلك وعليه
 تعيين المقترين لان حق الغير يتعلق بهم وهو مخير بين ان يعين التسعة او يعين الواحد الذي
 هو له لانه اذا عين احدهما او عينه تعين الاخر وتيز مسألة المسئلة بعينها اذا عين واحد
 لنفسه وصدق قوله او كذب ما الحكم فيه الجواب اذا صدق في ذلك فلا كلام وان
 كذب كان القول قول المقر مع من لا يعلم بما اقر به وبما استثناء لانه في يده فيجب ان يكون
 القول قوله مع من لا يعلم بما اقر به وبما استثناء لانه في يده فيجب ان يكون
 عليه الجواب الواجب عليه تسليم الدار الى المعصوب منه لانه اقر باليد ولا امر بالملك وقد
 يكون في يده حق وان كانت ملكها الغير مثل ان يكون في يده رهن او اجارة مسألة اذا قال
 له عندي الف درهم عارية هل تقبل ذلك من ام لا الجواب تقبل منه ذلك وتكون مضمونة

لان الدراهم والدنانير مضمون في العارية بغير شرط مسألة اذا قال الملك عندي الف درهم
 ان شئت هل يكون ذلك اقوارا ام لا الجواب لا يكون ذلك اقوارا لان الاقوار
 اخبار عن حق واجب وما كان واجبا عليه قبل اقوان لا يجوز ان يعلق وجوبه بشرط مستقبل مسألة
 اذا قال الملك على الف درهم ان شهدك شاهدان هل يكون ذلك اقوارا ام لا الجواب
 جواب هذه المسئلة مثل جواب المسئلة المتقدمة مسألة اذا قال ان شهدك شاهدان
 على بالالف هو فما صادق هل يلزمه الاقوار بالف ام لا الجواب اذا قال ذلك لزمه
 الاقوار بالالف في الحال لان الشاهدين اذا صدقا في شهادتهما عليه بالالف فالحق ^{واجب}
 شهدا ولم يشهدا مسألة اذا كان في يده مملوك فاقر به لزيد وصدق زيدا على اقوان
 واقر العبد بنفسه لعمو وصدق عمه على اقوان هل الصحيح ^{اقول} او اقوار العبد الجواب اقوار
 السيد هو الصحيح دون اقوار العبد لان يد السيد ثابتة على العبد لانه ملكه ويد العبد ليست
 ثابتة على نفسه لان لا يملك نفسه ولان اقوار العبد اقوار بمال السيد عليه ولا يقبل هذا اذا
 صدق السيد المقر فاما ان كذبا عن عتق العبد لان الذي كان في يده اقوان ليس له والذي اقر
 له به قد انكر واقوار العبد لم يصح فثبت عليه ملك لاحد فينبغي ان يكون معتقا وقد ذكر انه
 ينبغي ردقا والصحيح ما ذكرناه مسألة اذا ادعى انسان على غيره بانه مملوك وانكر المدعى عليه ذلك
 ما الحكم فيه الجواب اذا كان الامر على ذلك كان القول قول المدعى عليه مع يمينه لان
 الظاهر من حال الخويرة فان لم ينكر ذلك واقربا ادعاه من الرق ثم ادعاه ان يعتقه وانكر السيد
 ذلك كان القول قول السيد مع يمينه لان الاصل انه لم يعتقه مسألة اذا التفت انسانا
 لبيطا ورباه ثم اقر باللفظ بانه مملوك لزمه هل يقبل هذا الاقوار منه ام لا الجواب لا يقبل
 هذا الاقوار منه لان الظاهر من اللفظ الخويرة مسألة اذا قال له عندي درهم ودرهم
 او قال درهم ثم درهم او قال درهم ثم درهم ثم درهم فما الذي يجب عليه من ذلك الجواب
 اما قوله عندي درهم ودرهم فانه يلزمه درهمان لان الثاني معطوف على الاول بواو

او قال درهم ودرهم
 ودرهم ص

وكذلك التول في الثلثة والتول في قوله درهم ثم درهم كالقول في درهم ودرهم وان كان
ثم يتحقق المهلة لكن لا معنى لها ههنا والقول في الثلثة مع لفظة ثم مثل القول في الثلثة
مع لفظة العطف بالواو ويجري هذا المجرى القول بان له على درهم فدرهم للتعقيب ولا
معنى له ههنا وفي الناس من قال يلزم درهم واحد والذي قلناه هو ان الظاهر الاصح ^{سؤال}
اذا قال له على درهم لابل درهمان او قال قفزة حنطة لابل قفزان ما الذي يلزم من ذلك
الجواب الذي يلزم من ذلك درهمان ومن الحنطة قفزان لان لابل للاضراب عن
الاول والاقتصار على الثاني ^{سؤال} اذا قال له على قفزة حنطة لابل قفزة شعير ما الذي
يلزم من ذلك الجواب يلزم ههنا قفزة حنطة وقفزة شعير لان اقر بجنس اخر ولا يقبل
من نفس الاول ^{سؤال} اذا كان بين يديه جملتان حاضران من درهم فقال شيرا
اليهما لزيد على احدهما او عينا ثم قال لابل هذه الاخرى ما الذي يلزم من ذلك الجواب
اذا قال ذلك لزوم الجملتان معا ولم يصح رجوعه لان احدي الجملتين لا تدخل في الاخرى ولا
يلزم على ذلك لو قال له على عشرة لابل عشرون لان العشرة الاظم في العشرين اذا لم يكن معينة
^{سؤال} اذا قال يوم الخميس لزيد على درهم ثم مملوك وقال يوم الجمعة له على درهم
من ثم قص ما الذي يلزم من ذلك الجواب الذي يلزم درهمان لان من المملوك غير
ثم القص ولا يجري ذلك مجرى قوله اذا اطلق ذلك ثم غير اضافة الى السبب لان ذلك
يحتمل التكرار وهذا لا يحتمل التكرار وكذلك اذا اضاف لكل واحد من الاقارب الى سبب
غير السبب الذي اضاف الاحوال ^{سؤال} اذا قال لزيد على درهم لابل درهم ما الذي
يلزم الجواب الذي يلزم درهم واحد لان اسلك بسندك ثم تذكر ان ليس عليه
الا ذلك ^{سؤال} اذا قال له على عشرة لابل تسعة ما الذي يلزم الجواب الذي يلزم
عشرة لان في درهماته عشرة على غيره الاستثناء ولم يقبل منه ذلك ولا يجري هذا
مجري قوله لو قال له عشرة الادرها في نر يقبل منه لان للتسعة بارين احدهما بلفظ التسعة

منه

والاخرى

والاخرى بلفظ العشرة واستثناء الواحد فباريها ان فقد في بعبارة التسعة وليس
 قوله على عشرة لابل تسعة لان اقربا العشرة ثم رجوع عن بعضها فلم يصح رجوعه بوضوح ما ذكرناه
 انه لو قال على دينار لا درهم اصح ذلك واستثنى قدرا درهم ولو قال له على دينار لا
 بل درهم لزمه الدرهم والدينار جميعا **مسئلة** اذا قال لزيد على ما بين الدرهم والعشرة
 ما الذي يجب عليه من ذلك الجواب الذي يجب عليه تسعة لان الاولى داخل فيه لان التسعة
 الغاية والغاية لا تدخل فيه وفي الناس من قال يلزمه ثمانية والذي ذكرناه اصح من ذلك
مسئلة اذا قال لغير هذه الدار وهذا البيت لك هبة او عارية او هبة سكنى ما الحكم فيه
 الجواب اذا قال له ذلك كان له اخواجه من هاتين اى وقت اراد لان ذلك اقارب عارية
 وهبة منفعتهما واسكنى فقد قبضه وما لم يسكنه لم يقبض فله الرجوع اى وقت اراد كما قد
مسئلة اذا قال لزيد على ما بين الف او مائة هل يكون ذلك اقرارا ام لا وهل له تنبيه لما
 اراد ام لا الجواب اذا قال ذلك لم يكن هذا الاطلاق اقرارا لانه اضاف المال الى نفسه
 وجعله منه الف او مائة وهذا يقتضي ان يكون هبة لان ماله لا يكون لغيره الا على هذا الوجه
 وله تنبيه به بالهبة **مسئلة** اذا قال لزيد الميث على حق وهذا ولد وهذا امرته واوصيتهم
 عليه دفع الحق اليهما من حيث اقربا بانه لا يستحق غيرها فما جوابكم اذا قال لزيد الميث على حق وهذا
 الطفل ولد وهذا وصيه هل يرجعون دفعه اليهما ام لا الجواب لا ما الجواب عن ذلك الجواب
 اما الاول فلا يشهد في صحة تسليم ما اقربا الى ولد الميث وزوجته لا توان بانه لا سخي له
 غيرها واما الثاني فلا يجوز التسليم لانه لا يامن من انكار الطفل عند بلوغه لكونه وصيا
 فاذا انكر ذلك سمع منه ويجوز تسليمه الى الحاكم لان له على الطفل ولاية لا يمكنه انكارها ولا اية
 الوصي لا يثبت الابينة **مسئلة** اذا كان لافسان مملوك فوطئها رجل واختلفا فقال سيداها
 للرجل بعتكما والجارية مملوكة لك وعليك ثمنها وقال الرجل وجئت بها واجارته لك وعلى
 مهرهما الحكم في بينهما في ذلك الجواب اذا اختلفا على الوجه المذكور كان كل واحد منهما

مدعي على الآخر عقداً بنكر دعواه عليه ولكل واحد منهما ان يحلف ونفي يمينه ما يدعيه الآخر
 عليه فان حلف السيد انه ما زوجها وحلف الواطي انه ما اشترى بها عادت الجارية الى سيدها
 لان الواطي اذا حلف انه ما اشترى بها سقط اليمين وان حلف السيد انه ما زوجها سقط النكاح
 فان حلف سيدها انه ما زوجها ونكل الواطي غم اليمين ردت اليمين على السيد فحلف انه ما اشترى
 منها فاذا حلف على ذلك ثبت الجارية في الحكم ملكا للواطى ولو زعم الثمن سيدها لانه قد ثبت
 يمينه انرا بآبائها من وان حلف الواطي انه ما ابتاعها ونكل سيدها غم اليمين ردت اليمين
 على الواطي فحلف انه زوجها فثبت الزوجية وترجع الى سيدها بالملك لو قبضها فاذا زال
 النكاح بينها وبين الواطي جازح ليدها وطؤها هذا في الحكم بالظاهر واما في الباطن
 فهو على ما يعلمه نفسه فان كان صادقا في دعواه لم يخول وطؤها ايضاً الا على الوجه الذي يحل
 له وطئ مثلها **مسألة** اذا ادعى زيد على عمرو مالا في مجلس الحكم فقال عمرا لا اقر ولا انكروا
 لا ادري ما يقول او قال انا مترا وشكر هل يكون ذلك جواباً صحيحاً ام لا وما الحكم فيه الجواب اذا
 ذكر ذلك بين يدي الحاكم يكون جواباً صحيحاً وكما على الحاكم ان يقول لان اجبت بجواب صحيح والا
 جعلت ناكلاً ورددت اليمين على خصمك فان لم تجب بجواب صحيح وهوان يقول انا مترا وانا
 منكر جعل الحاكم ناكلاً وردد اليمين على خصمه وانما جعل ناكلاً لانه لو اجاب بجواب صحيح واستغنى
 اليمين لجعل ناكلاً واذا استغنى عن الجواب واليمين فاولى ان يكون ناكلاً وانما لم يكن قوله لا اقر
 ولا انكر جواباً صحيحاً لاحتماله ان يريد قوماً بعدوا وتوبوا حديثه استغنى وكذلك قوله لا انكر
 لا انكر وحديثه استغنى اولاً انكر فضلك واذا كان ذلك محتملاً لم يصح الجواب به حتى يحجب
 بما يؤول معه الاحتمال بما قد ضا ذكره وقوله لا ادري ما يقول انما لم يكن جواباً صحيحاً لانه اعلم بما
 يقول خصمه فكيف يقول لا ادري به وقوله انكر انا مترا ومنكر انما يجري مجرى ما تقدم في انه
 ليس بجواب صحيح لمثل ما ذكرناه في كمال الوجدانية وغيرها **مسألة** اذا قال لزيد على مائة
 ثم سكت ثم قال مائة ثم سكت ثم قال لم اتبضه ما الحكم في ذلك الجواب **اذا قال**

الاول لم يقبل منه المبيع لان اقراره بالمائة وفسر ذلك بما يفسط اقراره واما الثاني فلا يجري
 مجرى الاول لان اقراره له على مائة ثم سكت ثم قال لم اقبضه قبل ذلك لان قوله
 بعد السكوت لم اقبضه غير مناف لقراره الاول لان قد يكون عليه مائة دينار غنا لا يلزمه تسليمها
 حتى يقبض المبيع ولان الاصل عدم القبض ^{سئلة} اذا شهد على انسان شهود باقراره ولم يصرح
 بقوله وهو صحيح العقل هل يصح ذلك ام لا الجواب تصح الشهادة بذلك لان الظاهر
 صحة اقراره ولان الظاهر ان الشهود يحملون الشهادة على من ليس يعاقل فان ادعى ^{المستشهد}
 عليه بالاقرار انه اقروه وهو محنون وانكر المقر ذلك كالقول قوله مع يمينه لان الاصل عدم ^{الحنو}
 ولان الشهود يشهدون على ظاهر الحال فيجوز ان يخفى جنونه ويكون المقر له عالما بذلك
^{سئلة} اذا قال له درهم في عشرة كم يكن المقر الجواب ان اراد بما ذكره ضرب الحساب وجب
 عليه عشرة دراهم لان واحدا في عشرة عشرة وان لم يرد ضرب الحساب يلزمه غير درهم واحدا لان يكون
 معناه له درهم في عشرة دراهم لي ويجري ذلك مجرى ما قدمناه في القول له تصح في منديل
^{سئلة} اذا قال له عندي درهم ودرهمان كم يجب عليه الجواب يجب عليه ثلاثة
 دراهم لان الدرهمين معطوفان على الدرهم فاذا كان قد عطف الدرهمين على الدرهم وكان
 من حق المعطوف ان يكون غير معطوف عليه لم يرد ما ذكرناه ^{سئلة} اذا ادعى على صبي البلوغ
 وانكر الصبي ذلك ما حكمه الجواب على المدعي بلوغ الصبي اليقينة بما ادعاه فان لم يكن
 له يمين لم يلزم الصبي يمين وكان القول في ذلك قوله لان الزامية اليمين تؤدي الى نفيها واستبعادها
 عنه لان اقراره حلف انه صبي وحكم بالصبي ان طلبا يمينه لان يمين الصبي غير صحيحة وكما ادعى اثباته
 الى نفسه لم يكن لاثباته معنى يقول عليه ^{سئلة} اذا اقر انسان للملك غيره بما له هل يصح ذلك
 الاقرار ام لا وان صح فهل يكون اقرار المملوك اولى به الجواب هذا الاقرار صحيح وهو اقرار
 سيد للمملوك لان المملوك لا يصح ان يكون له مال بالاكساب او غيره فاذا اثبت ذلك كان
 سيدك ^{سئلة} اذا هلك انسان وخلف ابنا فاقر هذا الابن باخر له من ابيه ثم اقر جميعا

سأل ثم ان الثالث انكر نسب الثاني ما الحكم في ذلك الجواب اذا اقر جميعا بثنائهما
 الثالث لهما كما ثبت نسب الثالث واذا انكر الثالث الثاني لم يثبت نسب لانه لم يشهد له
 اثنان بذلك والثالث قد شهد له اثنان فصح بذلك نسبه ولم يصح للثاني والمال المورد
 يكون بين الاول والثالث وبأخذ الثاني من الاول الذي اقرب باق في ذلك لانه اقرب وبغير
 مسألة اذا هلك وترك اخا زوجة فاقوت الزوجين لزوجها الموقوف وانكر الاخ ما
 الحكم في ذلك الجواب اذا اقوت الزوجين هذا الابن وانكر الاخ لم يثبت نسب واما المال
 المورد فان كان كافيا لا يخفى لم يأخذ الزوج من الاثني لانه القدر الذي تدعيه وان كان
 في يدها لم يأخذ الا اخ الاثني اربعة لانه القدر الذي يدعيه لانه يقول انه ليس لزوجها
 ابن فسقط في يدها الربع وهي مدعية نصفه لانهما يقول ان لزوجها ابنا فيكون نصف هذا الربع
 وهو الثمن لها والباقي ثمن علي الذي ادعت انه ابن زوجها مسألة اذا هلك انسان وخلف
 ابين واقر الواحد منهما باخ وانكر الاخر هل يثبت نسب ام لا فان قلتم يثبت قيل لكم هذا خلا
 مذهبكم لان عندكم لا يثبت نسب الا بشهادة اثنين فان قلتم لا يثبت قيل لكم فان مات المنكر
 وورث اخوه جميع المال هل يجب عليه مقاسمة الذي اقرب ام لا وان خلف المنكر ابنا فوافق
 عمه فيما اقرب من اخوه الذي انكره ابو هل يثبت نسب ام لا الجواب اذا ورث الاخ جميع
 ما خلفه اخوه وجب عليه المقاسمة لمن اقر وليس له بحكم بعد ذلك فاذا لم يكن له جميع محله
 بعد اقراره به كما ذكرناه لزمه ان يقاسمه المال واما ثبوت نسب لموافقة ابن المنكر فصحيح
 لان الاخ اذا كان قد اقرب وشهد ابن اخيه لم يثبت ذلك فلا بد من ثبوت النسب والميراث
 له لانهما اثنان وقد شهد له بذلك مسألة اذا هلك وترك ابين احدهما قائل ما الحكم فيه
 وفي الاخران اقربا باخ وانكره الاخر الجواب اذا ترك ابين احدهما قائل كان المال كله
 للذي ليس بقائل وان اقر الذي صار له الميراث باخ له اخوه القائل كان قائله يقاسمه
 المال لانه قارب نسبه وان انكره القائل لم يكن لان كان ههنا تائيدا وان اقرب لم يثبت نسب

لأنه لا يجوز أن يرث من هذا الميراث شيئا مسألة إذا هلك إنسان وترك ابنتين أحدهما كافرا والآخر
 مسلما الحكم فيه وفي الأخوان أقربا نكح وانكحه الآخر الجواب إذا ترك ابنتين أحدهما كافرا
 والآخر مسلما كان المال للمسلم دون الكافر وإن أقربهما با نكح وأخوه كان المقر هو المسلم كان عليه
 تقاسم المال لأنه أقرب وإن كان المقر هو الكافر فلا يثبت نسب لأنه لا يجوز أن يرث من
 هذا الميراث شيئا وإن أنكره لم يكن لأنكاحهما تأثر مسألة إذا أقروا الوارث بوارث أخو
 هو أولى منه كيف حكم الجواب إذا أقروا بوارث غيره هو أولى منه كان عليه أن يدفع جميع المال
 إليه لأنه أقرب مسألة إذا أقروا بوارث أخو يكون ثالثا والذي أقرب كيف يكون حكم الجواب
 إذا أقرب ذلك كان عليه أن يغرم له مثل الميراث لأنه أقرب مسألة المسئلة بعضها إذا أقروا
 بهذا الذي هو ثالث له والذي أقربا ومحمد المولى ولا كيف الحكم في ذلك الجواب إذا كان
 كذلك عليه أن يغرم له الميراث كما قد ساءه وأما محمد الذي أقربا ولا فلا يصح محله له بعد
 الأقارب مسألة إذا أقروا لثلاثة بزواج كيف حكم الجواب إذا أقرب ذلك كان عليه أن يدفع إليه
 مقدار ما كان يجب له من سهم مسألة المسئلة بعضها إذا أقروا بزواج أخوها الحكم فيه الجواب
 إذا أقرب ذلك كان أقربا باطلا لأن الزوجين ههنا لا يتعدان فإن كذب نفسه هو في الأقارب
 الأول كان عليه أن يغرم للثاني سهمين ولا يبلل على الأول مسألة إذا أقروا لثلاثة بزواج لثلاثة
 كيف الحكم في ذلك الجواب إذا أقرب ذلك كان عليه أن يدفع إليها ثمن ما كان في يد مسألة
 المسئلة بعضها وأقرب بعد زوجة ثالثة هل يجب عليه أن يدفع إليها شيئا أم لا الجواب يجب
 عليه أن يدفع إليها نصف ثمن ما في يد مسألة المسئلة بعضها وأقرب بعد ذلك زوجة ثالثة
 وبعد لثلاثة أقربا بعدة وبعد لاربعة أقربا بعدة ما الحكم فيهن الجواب إذا أقرب ذلك ثلثة
 كان عليه أن يدفع إليها ربع ثمن ما في يد فإذا أقرب ذلك ثلثة كان عليه أن يدفع إليها
 ربع ثمن ما في يد فإذا أقرب ذلك بخامسة كان أقربا بها باطلا وإن أنكر واحدة من كان
 أقربا منهن كان أنكاحه باطلا ويجب عليه أن يغرم للذي أقربا بعد ذلك ما يجب لها وإن لم

مسألة العارية

ينكر واحدة منهم كان اقاربه بالخامسة باطلا على ما قدمناه مسألة اذا اقر بربع زوجات
 في وقت واحدة ما الحكم فيمن الجواب اذا كان كذلك كان لجميعهم عليه الثمن ويكون
 بينهم بالسوية باب مسائل يتعلق بالعارية مسألة اذا استعار انسان بهيمة او سيفا
 او ما اشبه ذلك وضمنه ثم رده الى ملك صاحبه مثل عادة البهيمة الى الاصطبل او السيف
 الى بيته ولم يسل ذلك الى صاحبه ولا الى وكيله هل تبى الضمان باعادة ذلك الى ملكه كما ذكرناه
 ام لا الجواب لا يبر بغير ذلك من الضمان لان الضمان انعقد بينه وبين صاحب ذلك
 فليس هذا منه الا بتسليمه اليه او الى وكيله وايضا فان الاصل شغل الذمة بالعارية وبراءة
 من ذلك يقتضي دليل مسألة اذا كان راكبا بهيمة واختلف هو ومالكها في الركاب لصاحبها
 انت امرت بهما عارية مضمونة وقال صاحبها بل كنت تهماضي ما الحكم في ذلك الجواب اذا
 على ما ذكرنا كان القول قول الركاب مع يمينه وعلى صاحبها البينة لان يدعي اجرة الركاب فان
 حلف قضى له بالاجرة لان اليمين مع النكول بمنزلة الاقرار والبينة وفي الناس من ذهب ان
 القول قول صاحبها مع يمينه فان لم يحلف سقط حقه ولا يرد على الركاب اليمين مسألة اذا
 استعار انسان من غيره شيئا فاجره او اعانه لآخر هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح
 اجارة العارية ولا اعارتهما فاما الاجارة فان المستعير لا يملك منافعتها بعقد الاجارة واما
 اعارتهما فلا نداء اذن له صاحبها في الانتفاع بها على وجه مخصوص فليس له غير ذلك مسألة
 اذا كان الانسان جارية هل لمران بيعها للاستمتاع بها ام لا الجواب لا يجوز ذلك
 لان البضع لا يبتاع بالاعتارة وانما يبتاع بعقد او ملك فان قيل فعند كرهه ان يجر
 بالقبضة الا با حدة قلنا هذا وان كان عندنا كذلك فالمراد ببر العقد متى عرى من العقد لم يصح
 مسألة اذا كان في يد مزارعة ارض لغيره واختلفا فقال صاحب الارض كرهتها وقال
 المزارع بل امرت بهما ما الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول المزارع
 مع يمينه وعلى صاحب الارض البينة لان يدعي الكرى مسألة اذا كان انسان راكبا بهيمة

الجواب

سأل الوديعه

غيره واختلف هو وما لكها فق المالك غصبتها وقال الراكب امرينها ما الحكم في ذلك
الحكم فيه ان القول قول الراكب مع يمينه لان الاصل برائة الذمه وعلى المالك البينة
على ما ادعاه من الغصب لان ادعائه ذلك يتضمن دعوى الضمان للبيمة ولزوم الاجماع لراكبها
بركوبها باب مسائل تتعلق بالوديعه مسئلة اذا ادعى المودع في الوديعه ضمانها
فاذا ردها الى حوزها هل زالت عنه بذلك الضمان ام لا الجواب لا يزول الضمان عن المودع بل
لانضمه بالتعدي واشتغلت ذمته بالضمان وزوال الضمان بردها الى الحوز دون ردها
على صاحبها او وكيله يقتضي فيه دليل ولا دليل مسئلة اذا شرط المودع ان يكون الوديعه بضوئ
هل يصح ذلك ام لا الجواب اذا شرط المودع ذلك كان شرط باطلا ولا يثبت ضمانها بهذا
الشرط لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المستودع ضمان ولم ينص ولا خلاف فيما ذكرناه الا انه الغني
وخلافه غير متعد لا سيما على اصلنا في الجماع مسئلة هل على المستودع ان يسافر بالوديعه
من غير عذر ام لا الجواب ليس له ان يسافر بها لان عليه حفظها واذا سافر بها فانه يحفظها
في موضع لم تجر العادة بحفظ الوديعه فيه لان الطريق يحدث فيه الخوف فاذا هلك مع ذلك
كان عليه ضمانها وايضا فان الطريق الذي كان يحدث فيه الخوف والخطر فالاحتياط يقتضي
ترك السفر بها فان لم يحط عليها بترك ذلك وهلك كان عليه الضمان مسئلة اذا ادعى
انسان عند غيره حيوانا ولم يامر بغيره ولا اطعمه ولا مناهه هل يجب عليه اطعامه او بغيره
ام لا الجواب يجب عليه ذلك لان من المعلوم بالعادة ان الحيوان من منع من ذلك
تلف واذا ادى منعه ذلك الى هلاكه كان الاحتياط يقتضي ان يتفق على ذلك ولا ينقضي
المودع عليها ليست شايعة لانه يرجعها على مالك الوديعه مسئلة اذا ادعى عند غيره
عليه قفل وامر بان لا ينام عليه ولا يزيد قفلا اخر مع القفل الذي عليه قفل ذلك او شيئا
منه هل يلزم ضمان ذلك ام لا الجواب اذا قفل المودع ذلك او شيئا منه لم يجب عليه ضمان
لانه اضاف اليه حوزا اخر اليه وزاد في الحوز عليه تحوزا وبالعنف في ذلك وهذا يجري مجرى قوله

ل
٢ ما ذكر

اذا اودع وديعته وامر ان يصنعها في قاعة دان فوضعتها في بيت واغلق عليها بابا وجعل عليه
قفلا في ان لا ضمان عليه لو هلكت **مسئلة** اذا اودع حنطة او شعيرا او دراهم او دنانيرا
فخلطها بما لا يتميز منه مثل ان خلط الحنطة بحنطة والشعير بشعير والدرهم بالدرهم والدنانير بدنانير
ودنانير شلهما هل عليه ضمانهما ام لا **الجواب** عليه ضمانهما لانه تعالى فيها خلطها بما لا يتميز
منه ولا يمكن اخذ المال بعينه منه **مسئلة** اذا اودع عند غيره دنانيرا او دراهم فانفقها ولزم
بذلك الضمان فرد مكانها عوضا هل يزول عنه الضمان ام لا **الجواب** لا يزول عنه الضمان
لان ذمته قد استغلت به في حال انفاقه للمال بغير خلاف وزوال الرد العوض الى مكانه يقتضي فيه
الرد دليل ولا دليل **مسئلة** اذا كانت الوديعه عند انسان وادعاهما اثنان فقال المودع لست
اعلم صاحبها بعينه وادعى كل واحد منهما انه عالم بذلك هل يجب عليه يمين واحد بان لا يعلم الايهما
هي او لكل واحد يمين **الجواب** ليس يلزمه غير يمين واحدة بان لا يعلم الايهما هي لان في ضمن هذه
اليمين انه لا يعلم ايها صاحبها ولا وجه ليمين اخرى ولان الاصل برائته الذم واليمين
اخرى وينتفى في صحة الدليل ولا دليل **مسئلة** المسئلة بعينها اذا حلف المودع واخرجت
الوديعه منه يد وبذل كل واحد من الاثنين المدعين لها اليمين بانها لها ما الحكم في ذلك **الجواب**
اذا كان الامر على ذلك استعملت الزعم بينهما فمن خرج اسمه سلك اليه او يقسم بينهما نصيبين
مسئلة اذا اودع وديعته في شيء مشدود او كس مختوم ففطع المودع الحيط او كسر الختم
او خرق الكيس او اشد هل يلزمه الضمان ام لا **الجواب** يلزمه ضمان جميع الوديعه لانه بما فعله
او هلك الحرز وان كان التحريق فوق الشد لم يلزمه غير الارش لما نقص من خوقة الكيس او اشد
وان كانت تحت الشد كان عليه ضمان جميع الوديعه سواء اخذها اولم ياخذها **مسئلة** اذا
اودع عند غيره وديعه غير محرزه مثل ان يناوله فربده دنانيرا او دراهم او يكون في صلبه او ما جرى
بجرى ذلك فاخذ المودع منها دنانيرا او درهما هل يلزمه ضمان الجميع ام لا **الجواب** ليس
يلزمه منها غير ضمان ما اخذه دون غيره لانه لم يتعد في الباقي ولا هلك له حرز بل هو على ما

كان

كان عليه فلا يلزم ضمانه **مسئلة** اذا كان المودع لا يلزم ضمانه في نهب ولا حريق ولا
 غرق ولا ما يجري مجرى ذلك فما القول فيه ان هلك وادعى هو ان هلكا كان شئ
 من ذلك وهل يقبل قوله فيما ادعاه من ذلك ام لا **الجواب** لا يقبل قوله فيما ادعاه بل يلزم
 اقامة البينة على هلاكها بما ذكره لان الوجود ادعى هلاك الوديعة بها لا يخفى ويمكن اقامة
 البينة عليها وكما لا يخفى ويمكن ان يقام عليه البينة بغير اقامة البينة عليه ويمكن القول
 قوله مع بینه في الموضع الذي يتعدى عليه اقامة البينة مثل ان يدعي انه غصب ذلك او سرق
 او تلف منه يد **مسئلة** اذا كان عنده وديعة فادعى ردها على صاحبها وانكر صاحبها
 ذلك ما الحكم في ذلك **الجواب** القول قول المودع مع بینه لاننا نثبت **باب** ما
 يتعلق بالغصب **مسئلة** اذا جنى انسان على جدار القاضيه ضايرة لا تسري الى نفسه هل يتو
 هو جدار الخطاب او الزبال او ما جرى مجرى ذلك في ارش الغصب ام لا **الجواب** الجاران
 في ذلك سواء وليس لجدار القاضيه في ذلك مزية على جدار غيره لان الاصل برائة الذممة والقدر
 الذي ذكناه تنفق عليهم على لزوم وعلم يدعي الزيادة على ذلك الدليل **مسئلة** اذا غصب
 انسان جارية لغيره فزاده في يده بصنعة او بسهم او تعلم قبان وازداد بذلك ثمنها ثم ذبح
 ذلك في يده مثل ان يكون نيت الصنعة او القبان او هزلت بعد السهم حتى عادت على ما
 كانت عليه وقت الغصب هل عليه ضمان ذلك ام لا **الجواب** على الغاصب ضمان هذه الزيادة
 لانها حدثت في يده بضمونه واذا زالت وهي في يده كان عليه ضمان **مسئلة** اذا غصب
 جارية حاملا فاسقط او حايلا فحلت عنده ونقص ذلك من ثمنها هل عليه ضمان ذلك ام لا
الجواب عليه ضمان ذلك ما نقص لان ذلك حدث عنده بضمونه كما قلناه في **المسئلة**
 المتقدمة على هذه **المسئلة** **مسئلة** اذا غصب جارية تساوي مائة وسميت فصار ثمنها
 الفاضل وتعلت القبان او صنعة فصار ثمنها الفاضل ما الذي يجب عليه **الجواب**
 الذي يجب عليه على الغاصب ردها الى مالكها مع الف وتسعائة لان ذلك زيادتان بضمين

مسئلة الغصب

كل واحدة منهما على الافراد فاذا اجتمعا ضمنا مسئلة اذا غضب جارية سمينه قيمتها لوط منها
مائة فقلت وحسنت فصار تساوي الف ولم ينقص من قيمتها شيء ما الذي يجب عليه الجواب
الذي يجب عليه ردها الى مالكها على ما هي عليه ولا يلزم من غرض ذلك لان لم ينقص منها شيء لقيمة
فيضمن ذلك مسئلة اذا غضب جارية قيمتها الف فسميت فعادت الى مائة ثم فقلت فصار
تساوي الف ما الواجب عليه الجواب عليه ردها الى مالكها بحالها ولا يلزم من غرض ذلك
لان لم ينقص منها ما لقيمة فيضمنها كما قلناه في المسئلة المتقدمة مسئلة اذا غضب مملوكا
يساوي مائة فحضي فصار يساوي الفين ما الحكم فيه الجواب عليه رده الى مالكه ويؤد معه
قيمة الخصيتين لان ضمان قدر مسئلة اذا غضب جارية بكر او ثيبا ووطئها وانت بولد ما
الحكم في ذلك الجواب اذا ووطئها ووطئها جاهلان بالتحريم ثلث ان يكونا قريبي عهد بالاسلام
او بعدهما غمديار الاسلام ويعتقدان الملك بالغصب فانه لا حد عليهما ~~لكنهم~~ لقول النبي صلى
ادروا الحدود بالنسبة والمهر واجب على الواطئ لان وطئ بشبهة فان كانت بكر كان عليه
عشر قيمتها وان كانت ثيبا لم يلزم من غير المهر وعليه اجرة مثلها من وقت القبض الى وقت الرد لان
المنافع ضمن بالغصب فاما الولد فلحق بشبهة بالواطئ لان احكاما اجلبا بوطئ شبهة فيكون
الولد حرا واذا وضعه كان عليه ما نقصت بالوضع لانها مضمونة باليد الغاصبة ولان سبب
النقص منه وزم ضمان ذلك واذا وضعه كان عليه قيمته لان كان له حقد ان يكون مملوكا
سيدا فاما اذا حورناه كان عليه قيمته ووقت التقويم يوم يسقط فيه حيا لان الوقت الذي حال
بين السيد وبين التصرف فيه لان قبل ذلك لم يملك التصرف وان وضعه ميتا لم يكن عليه
ضمان لان لا يعلم حيا قبل هذا ولان ما حال بينه وبين سيد في وقت التصرف وان كانا عاقلين
بالتحريم كان عليهما الحد لان ذلك منهما زنا فان كانت بكر كان عليه عشر قيمتها وهوارش
البكارة لان الف عليه خبز وعليه اجرة مثلها من وقت القبض الى وقت الرد وان الرضا
كان عليه المهر لان المكروه لها المهر عندنا وان طأ وعثر لم يكن لها مهر لانها زانية وان حملت

وانت بولد لم يلحق بالسب لانك عاقل تقول النبي صلى الله عليه وسلم وللعاهر الحجر ولا تهاجمت زنا واذا
وضعت الولد كان عليه ما نقصت بالولادة وان وضعت حيا كان مملوكا معصوبا في يد
مضمونا وان كان قائما رده وان كان الفاك كان عليه قيمة اكثر ما كانت قيمة من وقت الوضع
الى وقت التلف وان وضعت ميتا لم يلزمه قيمته وان كانت حيطة بالتحريم وهو جاهل او اكرها
الحكم فيه كالوكانا جاهلين وقد تقدم ذلك فان طأ وعثر فالحكم فيه بالحكم في كونها جاهلين
الا في الحد وسقوطه عنها ولزوم المهر **مسئلة** اذا غصب انسان ثوبا وشقة نصفين و
تلف احدهما والحكم في ذلك الجواب اذا فعل الغاصب ذلك كان عليه رد ما بقي من الثوب
وقيمة التالف اكثر ما كانت قيمة الى وقت التلف لانك لو تلف جميعه كانت قيمة عليه اكثر ما كانت
قيمة الى وقت التلف وان كان الثوب مما لا ينقص بالشق كالتياب الغليظة رد الباقي وقيمة التالف
وان كان الثوب مما ينقص بذلك كالولدي يقي والتراب وما اشبه ذلك كان عليه رد الباقي
وقيمة التالف اكثر ما كانت قيمة الى وقت الشق وما ينقص بالشق لان نقصا له بذلك كان جناية
عليه وكذلك يصح كذلك الامر **مسئلة** اذا غصب عسيرا فصاد خواتم عاود بعد ذلك
خلاما الذي يلزمه الجواب الذي يلزمه رد ذلك ولا يلزمه غير لانك عين المال المخصوص
مسئلة اذا غصب غريم خفين قيمتهما عشرة وتلف احدهما فصارت قيمة الباقي ثلثيها الذي
يجب عليه الجواب الذي يجب على الغاصب رد فدية الخف الباقي الى المالك ويرد معها
سبعة منها قيمة التالف خمسة وهذا اثنان نقصان التزقة **مسئلة** اذا غصب ارضا لغريم
وغرس فيها ما الذي يجب عليه من ذلك الجواب يلزمه نقل ما غرس في الارض منها وردّها
الى مالكها فارغته لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق ويلزمه اجرة ثلثها في وقت قبضها الى وقت ردّها
الى مالكها لان المنافع تضمن بالغصب ويلزمه ما ينقص الارض بقدر ما ائتمنت فيها وتسويها
كما كانت لان ما يفسد منها بذلك انما فسد بجنايته **مسئلة** اذا غصب جارية وهلك يده واختلف
هو ومالكها في قيمتها وقال سيدها مائة وقال الغاصب خمسون ما الحكم في ذلك الجواب القول

في ذلك قول الغاصب مع يمينه لان الاصل برائة الذمة وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين
على المدعي عليه والغاصب منكر والقول قوله مع يمينه وعلى يده البينة لما ذكرناه **مسئلة**
اذا غضب غيره شيئا واختلفا فقال المالك غصبته عبد او جارية وقال الغاصب بل
غصبتك ثوبا ما الحكم في ذلك **الجواب** القول قول الغاصب مع يمينه لئلا ما قد ناه
قبل هذه المسئلة ولان الغاصب معترف بما لا يدعيه المدعي وهو الثوب وينكر ما ادعى
عليه من العبد او الجارية فالقول قوله كما ذكرناه وعلى المدعي البينة على ما يدعيه من العبد
او الجارية **مسئلة** اذا غضب غيره جارية وهلك في يده واختلف هو ومالكها فقال
الغاصب كانت جذماء او برصاء وقال المالك كانت سلمة من العيوب والحكم في ذلك
الجواب القول في ذلك قول المالك مع يمينه لان الاصل الامة والغاصب مدعي لخللا
الظم فعليه البينة **مسئلة** المسئلة بعينها اذا اختلفا فيها فقال المالك كانت تقرأ القرآن
او كانت صائفة وانكر الغاصب ذلك ما الحكم في **الجواب** القول قول الغاصب مع يمينه
لان الاصل ان لا توائرو ولا تصنع وعلى مالكها البينة لانه مدعي لذلك **مسئلة** اذا
غضب غيره ما لا بطر ابلس اثم واجتمع به في مكان هل يجوز له مطالبة ثمنها **الجواب** كان له
مطالبة ذلك وان كان مما نقله له يؤثرو ولا يرسل كالحبوب والادهان وكانت القيمة
في البلدين سواء لان له مطالبة بذلك بالنقل لانه لا ضرورة عليه في ذلك وان كانت القيمة
مختلفتين والحكم فيما لم يرسل وفيما لا يرسل سواء فلم يفتوا بما ان ياخذ من الغاصب بمكة فبمنه
بطر ابلس واما ان يترك ذلك حتى يتوفيه من بطر ابلس من الغاصب لان في النقل مؤنة
والقيمة مختلفة وليس له المطالبة بالفضل **مسئلة** اذا غضب من غيره ثوبا ورعفانا او صبغ
الثوب بذلك الرعفان ما الحكم في **الجواب** اذا فعل الغاصب ذلك لان المقصود
منه تحريكه ان ياخذ كذا ذلك وبيد ان يعتبر فيه التقويم وان اراد اخذه على ما هو عليه
كان ذلك له لانه رضي به نقصا ولم ينقص فان اعتبر التقويم فلم يزد ولم ينقص شل ان يكون
قيمة

قيمة الثوب عشرة وقيمة الزعفران عشرة وكان الثوب بعد الصبغ تسعاً وعشرين لم يكن المصبوغ شئ
شئ غير ذلك وان نقص فصار ذلك مثلاً يساوي خمسة عشر فعليه ضمان ما ينقص لانه نقص
بفعله وان زاد فصار ثمانية عشر كانت الزيادة للمالك وليس للقاصب منها شئ لانهما اثنان
افعال لا اعيان اوال مسألة اذا غضب غريم على او شربا وسبنا ووديقا وعند ذلك
ما الحكم فيه الجواب القول في هذه المسئلة كالقول في المقدمة لها سواء مسألة اذا
غضب غريم نزع فصر بها دراهم او حنطة فطحنها ما الحكم في ذلك الجواب اذا فعل القاصب
ذلك كان عليه رد ذلك الى المالك لانما عين ماله ولا يلزم رد ما نقص مسألة اذا غضب
غريم خبثه فشرها الواحاما الذي يجب عليه في ذلك الجواب اذا فعل ذلك كان
عليه رد الاواح الى المالك لانما عين ماله وان نقصت قيمة الخبث بذلك كان عليه رد شئ
النقص وان لم ينقص لم يكن عليه شئ واذا زاد ثمن القيمة كانت للمالك الجواب اوال مسألة
اذا غضب غريم غريم شاة وامر غريم بذبحها هل لمطالبة امرها او الذابح او جميعا الجواب ان شاء
مالك الشاة اخذها فذبحها واخذها كالدابة وله ما بين قيمتها حية او مذبوحة وبطلب
بذلك من شاء منهما فان طالب القاصب كان له ذلك لانه سبب الذابح وان طالب الذابح
كان ذلك ايضا لانه باشر الذابح بنفسه وان طالب القاصب لم يكن له رجوع على الذابح
بشئ لان الذابح اذا ذبحها له وان طالب الذابح كان للذابح مطالبة القاصب بذلك
لانه نائب عنه ذلك وكانت يده بذنباة عنه في ذلك مسألة اذا غضب غريم طعاما واظهره
غريم ما الحكم فيه الجواب اذا كان الاكل له فالكه وهو عالم به برئت ذمة القاصب منه وان
كان الاكل له غير ما لكه كان للمالك ان يضمن من شاء منهما وان ضمن القاصب كان له ذلك
لانه حال بينه وبين ماله وان طالب الاكل كان له ذلك لانه مال غريم بغير حق ولانه ايضا نفسه
من يد ضامنه مسألة اذا غضب غريم عطفا وقال المصوب منه اشجرة التور واخذ من الحطب
هل يزول الضمان عن القاصب ام لا الجواب ضمان ذلك لازم ولا يزول الضمان عند الاخلال

مسألة اذا فتح انسان اراح الغنم فخرجت منه ودخلت زرعاً فافسد هل ضمان الزرع على
 فتح المراح او على مالك الغنم الجواب ضمان ذلك على فاتح المراح بلا خلاف ^{مسألة}
 اذا احل راوية او راس رقة فانزق ما فيه ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان الذي
 في الراوية او في الرق ما يباع كالدهن والخل وما اشبه ذلك وكان خروج حمله مثل ان
 يكون قد التقى على الارض وليس يمكنه غير الشد كان عليه الضمان بغير خلاف لان خروجي بفعله
 جرى بعد الحل بسبب كان منه مثل ان يكون شتداً بعد لا فلما حل جرى بعضه فحذف هذا
 الجانب ونقل جانب الآخر فوقع فاندق او نزل ما جرى الى تحت فلائت الارض ومالت ^{لذلك}
 فوقع فاندق ما فيه كما عليه الضمان ايضاً لانه بسببه وان اندق بعد حله بفعل حدث مثل
 ان يكون شتداً فخله فبقى كذلك محلولاً على ما كان عليه وحده ما حوكم به زلزلة او ربح فوقع
 فاندق فان السبب يقطع حكمه لانه قد حصلت مباشرة وسبب غير ملحق فقط حكم ذلك
 بغير خلاف وان كان ما فيه جامداً كالعل والسمن والدقيق وكان الرق او الراوية على صفة
 لو كان ما فيه ما يباع لم يخرج وبقي بحاله فذاب ما فيه واندق بسبب اخر لم يكن عليه ضمان ^{وان}
 كان على صفة او كان ما فيه ما يباع خرج ثم ذاب بجمرة الشمس وخروج كان الضمان عليه لان
 خروج بسبب كان منه لانه حل الرق او الراوية ولم يحدث بعد الحل مباشرة من غير وانما ذاب
 بجمرة الشمس واذا لم يحدث فعل بعد حله كان خروج بسبب فعله ^{مسألة} اذا دخلت شاة
 راسها في قدر باقلا في ولم يكن اخراجها هل يقطع راسها ام لا الجواب اذا كانت
 يد صاحب هذه الشاة عليها ^{وحيث} ولم ينكسر القدر ينكسر القدر لان التزيط في ذلك من
 صاحبها ويجري ذلك مجرى مباشرة هو لا دخال راسها في القدر في ان يوجب ما ذكرناه لان
 التزيط منه وان لم يكن يده عليها وكان الباقلاني يترط مثل ان وضع القدر في الطريق
 فان القدر ينكسر ولا ضمان على صاحب الشاة في كسرها لان التزيط من جهة وان لم يكن
 واحداً منهما يترط مثل ان يكون الشاة والقدر فادخلت راسها فيها فان القدر ينكسر ^{الضمان}

٢ ذبحت ولم ص

على صاحب

على صاحب الشاة لأنها كانت لا تتصلح باله مسئلة اذا كان الانسان فصيل فدخل دارا
 وبقي فيها حتى كبر وصار لا يمكن خروجه من باب الدار الا بهدم ما الحكم فيه الجواب ان كان
 التزيط في ذلك من صاحب الدار مثل ان غصبه وادخله داره وبقي فيها حتى صار كبيرا وجب
 هدم الباب واخراجه وكان ضمان الهدم على صاحب الدار لان التزيط من جهة وان كان
 التزيط من صاحب الفصيل مثل ان يكون هو ادخله فيها فضمان هدم الباب عليه لان التزيط
 منه ولان هدم الباب لمصلحة ملكه وان لم يكن واحدهما فربما كان الضمان في هدم الباب على
 صاحب الفصيل لان هدمه يكون لمصلحة ملكه مسئلة اذا حصل في حجة ان ان دينار
 لغريم ولم يكن اخراجه الا بكسرهما ما الحكم فيه الجواب جواب هذه المسئلة كالجواب على تقدم
 في التزيط وغيره سواء مسئلة اذا دخل سارق حوزا فذبح به شاة قيمتها دينار فلما ذبحها
 صارت تساوي درهمين ثم اخروجهما ما حكم في القطع الجواب ان اخروجهما وهي تساوي درهمين
 لم يكن عليه قطع لان القطع انما يجب باخراج نصاب او قيمة ذلك وهذا اخراج ما قيمته
 اقل من النصاب فلا قطع عليه واما الباقي ففيه من ولا يقطع ايضا ما يكون ذبته مسئلة
 اذا غضب فحلف ان يراه على شاة نفسه ما الحكم في الولد وفي نقص الفحل ان لحقه
 نقص بذلك وهلا يستحق على ذلك اجرة ام لا الجواب اذا فعل الغاصب ذلك كان الولد
 لصاحب الشاة لان الولد يتبع الام فاما نقص الفحل ان لحقه نقص من الضراب فضمان ذلك
 على الغاصب لان حدث بتعدية فاما الاجرة فساقة لان النبي هم نهى عن كسب الفحل مسئلة
 اذا غضب شاة فانزاع عليها فحلفا لنفسه وانت بولد ما الحكم في ذلك الجواب اذا فعل ذلك
 كان الولد لصاحب الشاة على ما قلنا قبل هذه المسئلة وان كان قد لحقه بالضراب نقص لم يكن
 على مالك الشاة من ذلك شيء لان حدث بتعدية نفسه وما كان كذلك فلا يصح ان يرجع به
 على غريم مسئلة اذا ادعى انسان دارا في يد غريم فاعترف بذلك الغريم بدار بهمة ولم يعنها وياتي
 قبل ان يعنها ما الحكم في ذلك الجواب اذا ادعى ذلك واقترف له المدعى عليه بدار بهمة وما

قبل ان يعينها قيل لوارثي بن انت الدار فاذا اتيت ولم يبين قيل للمدعي بن انت الدار فان عين
 دارا وقال هذه التي ادعيتها وهي التي اقربها المتوفي سئل الوارث عن ذلك فان صدقه
 سلمت الدار اليه وان لم يصدق كان القول قول الوارث مع يمينه فاذا حلف سقط تعيين المدعي
 في الدار الذي اقربها ابوك والاحبت حتى يتبين ذلك مسئلة اذا غضب غير مملوك
 ثم اعاد الى مالكه وهو عور واختلفا فقال مالك العبد اصببت عينه عندك وقال الغاصب
 بل عندك وكان العبد حيا ما الحكم فيه الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول الغاصب
 مع يمينه لانه غارم وان كان يساوقد في كان القول قول سيده مع يمينه انه لم يكن عور والفق
 بين الوجهين انه اذا اذات ودفع فالاصل السلامة حتى يعرف عيب فكان القول قول سيده
 مع يمينه وليس كذلك اذا كان حيا لان العور حاصل شاهد واظهاره انه لم يزل حتى يعرف حد
 عند الغاصب مسئلة اذا غضب غير مملوك وما المملوك ثم اختلفا فقال الغاصب رد دية حيا
 وراث في يدك وقال سيده للغاصب بل مات في يدك واقام كل واحد منهما تقابلت البينات ما الحكم
 في ذلك الجواب اذا تقابلت البينات سقطتا وتيسر على الاصل وهو بقاء المملوك عند
 حتى يعلم انزله الى مالكه مسئلة اذا غضب غير عبد قيمته الف فواد في يده وصار يادوي
 النين ثم قلنا ان اخره هو في يد الغاصب هل سيد العبد الرجوع بالالفين اللتين
 هما قيمة العبد على الغاصب او على القائل او عليهما او الرجوع على احدتهما الجواب للسيد
 الرجوع بقيمة العبد على من شاء منهما فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على القائل لان الضمان
 استقر عليه ايضهم مسئلة اذا غضب غير عبد اراد اقبنت فحيته فقص ثمنه او كان رجلا شابا
 فابيضت لحية او جارية ففقط ثدياها هل عليه ضمان ما نقص منه ذلك ام لا الجواب
 عليه ضمان ذلك لانه نقصان حصل في يده وايضه فان الترام ذلك يتراد متبقيين والاضمان
 يقتضي الترام مسئلة اذا غضب ثلثة رجال ثلثة اجناس كل واحد منهم ودقيق وطبخ الجميع
 خبيصا ما الحكم في ذلك الجواب اذا فعل ذلك وجب ان يتوم كل واحد منهم هذه الاجناس

سائل الشفعة

وباع ويدفع قيمته الى صاحبه فان اراد الكل ذلك اخذ كل واحد منهم من هذا الخبيص قيمته ماله
 باب سائل يتعلق بالشفعة مسألة اذا كانت الشفعة قد وجبت للشفيع ولم يعلم
 حتى تقابل اهل الشفعة ابطال الاقالة ورد البيع الى المشتري واخذ ذلك بالشفعة ام لا
 الجواب للشفيع ذلك لان حق الشفعة ثبت على وجه لا يملك المتعاقدان اسقاطه مسألة
 اذا باع احد الشريكين شقصا له بشرط الخيار وعلم الشفيع ذلك ثم باع نصيبه بعد العلم بما ذكرنا
 هل يبطل شفعة ام لا الجواب اذا كان كذلك فشفعته المذكورة تسقط ههنا لانه انما
 استحقه بالملك واذا كان الملك الذي استحقه به قد زال بعد العلم بالبيع المذكور ولم يكن له شفعة
 مسألة اذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري وحلف هل يثبت للشفيع شفعة ام لا الجواب
 الشفعة ثابتة ههنا وللشفيع اخذها من البائع لان البائع مقترف بخين الوجه منهما عليه وهو حق
 الشفعة والاخر على المشتري فلا يقبل قوله على المشتري لان الحق له وقبلنا قوله للشفيع لانه حق
 عليه مسألة اذا كان الشفيع وكيل في البيع للبائع وكيل في الشراء للمشتري هل يسقط
 شفعة كذلك ام لا الجواب لا تسقط شفعة كونه وكيل في ذلك لانه لا مانع من وكالته
 لها ولا دليل في الشرع يدل على سقوط حق الشفعة بذلك مسألة اذا اشترى شقصا فيه
 عيب ولم يعلم وقبض الشفيع منه بالشفعة وهو عالم بالعيب هل للمشتري رده على البائع بالعيب
 او مطالبته بالارشام لا الجواب ليس للمشتري شيء من ذلك بعد قبض الشفيع للشفيع بالشفعة
 لانه قد خرج من ملكه وليس للشفيع الود لانه دخل على العلم بالعيب مسألة اذا اشترى شقصا
 وقبض منه بالشفعة فظهر بعد ذلك ان الدائرا التي دفعها البائع الى المشتري للشفيع ليست
 للمشتري بل هي لغريم ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان الامر على ما ذكرنا في هذه المسألة
 فليس على الشراء ان يكون بثمن معين او بثمن في الذمة فان كان بثمن معين قل ان يقول
 المشتري للبائع بغير هذه الديار فالشراء لا يصح لان الاثمان عندنا كالسباب في انما يتقيد
 بالعقد واذا كان الشراء لا يصح بطلت الشفعة لان الشفيع انما يملك في المشتري ما يملك ولم

بملك ههنا شيئا لان السبع لم يبيع وان كان الشراء ثمن في ذم المشتري فهو الشفعة صحيحة
 ما صيان وبأخذ المستحق الثمن وبطال البايع للمشتري بالثمن لان الثمن في ذمته فاذا دفع
 اليه ما لا يملك لم يترد منه وكان البايع يطالبه بالثمن مسئلة اذا اسقط البايع عن المشتري
 بعض الثمن واخط ذلك عنده هل يخط عن الشفع ام لا الجواب اسقاط البايع عن المشتري
 ذلك لا يخلو من ان يكون قبل لزوم العقد وبعده فان كان قبل لزومه مثل ان حط منه في ملك
 خيار المجلس او الشرط كان ذلك حطاً من حق المشتري والشفعة لان الشفع باخذ من حق
 الشفع بالثمن الذي استقر عليه العقد وهذا هو الذي استقر العقد عليه وان كان هذا الخط
 بعد انقضاء مدة الخيار ولزوم العقد وثبوته لم يلحق بالعقد ويكون حصته متجدة عن البايع
 ولا فوق في ذلك بين حط بعض الثمن او جميعه ولا يخط من الشفع مسئلة اذا اختلف شركا
 في اريد هما عليها فقال الواحد منهما للاخر ملكي فيها قد تم وانت بتاع لما في يدك الان منها
 وانا استحقه عليك بالشفعة وانكر الاخر ما الحكم في ذلك الجواب اذا انكر هذا الخصم ما ادعى
 عليه به كان القول قوله مع يمينه ولا يتخلف الا على ان لا يستحق ذلك عليه بالشفعة ولا
 يتخلف على انه ما ابتاعه لان يمكن ان يكونه اشتراه فقد سقطت الشفعة بعد ذلك بعقد او غير
 عقد فلا يجب ان يتخلف الا على ما ذكرناه ولو اجاب بان قال ما اشتريته على ما قد ساءه ولا يتخلف
 على ما اشتراه مسئلة اذا قبض الشفع الشقص بالف وثبت للبايع بيمينه بان المشتري اشتراه
 منه بالدين وقبضها منه الرجوع بالالف الاخرام لا الجواب ليس للمشتري الرجوع على
 الشفع بشيء لانه اما ان يقول انني اشتريتها بالف والامر على ما قلت او يقول نيت انني
 ابتعتها بالدين فان قال بالاول لم يكن له الرجوع عليه لان يقول البايع ظني بالالف ولا ارجع
 بذلك على الغير وان قال ما اشتريته الا بالدين الا انني نيت واخرت باي اشتريته بالف
 لم يقبل ذلك منه لانه يدعي على غيره كما اذا اوبالدين ثم قال ما كان له على الف وانما نيت
 فقلت الدين لم يقبل قوله على المتولد لانه يريد اسقاط حق غيره بهذا القول فلا يقبل ذلك مسئلة

م على الشفع ص

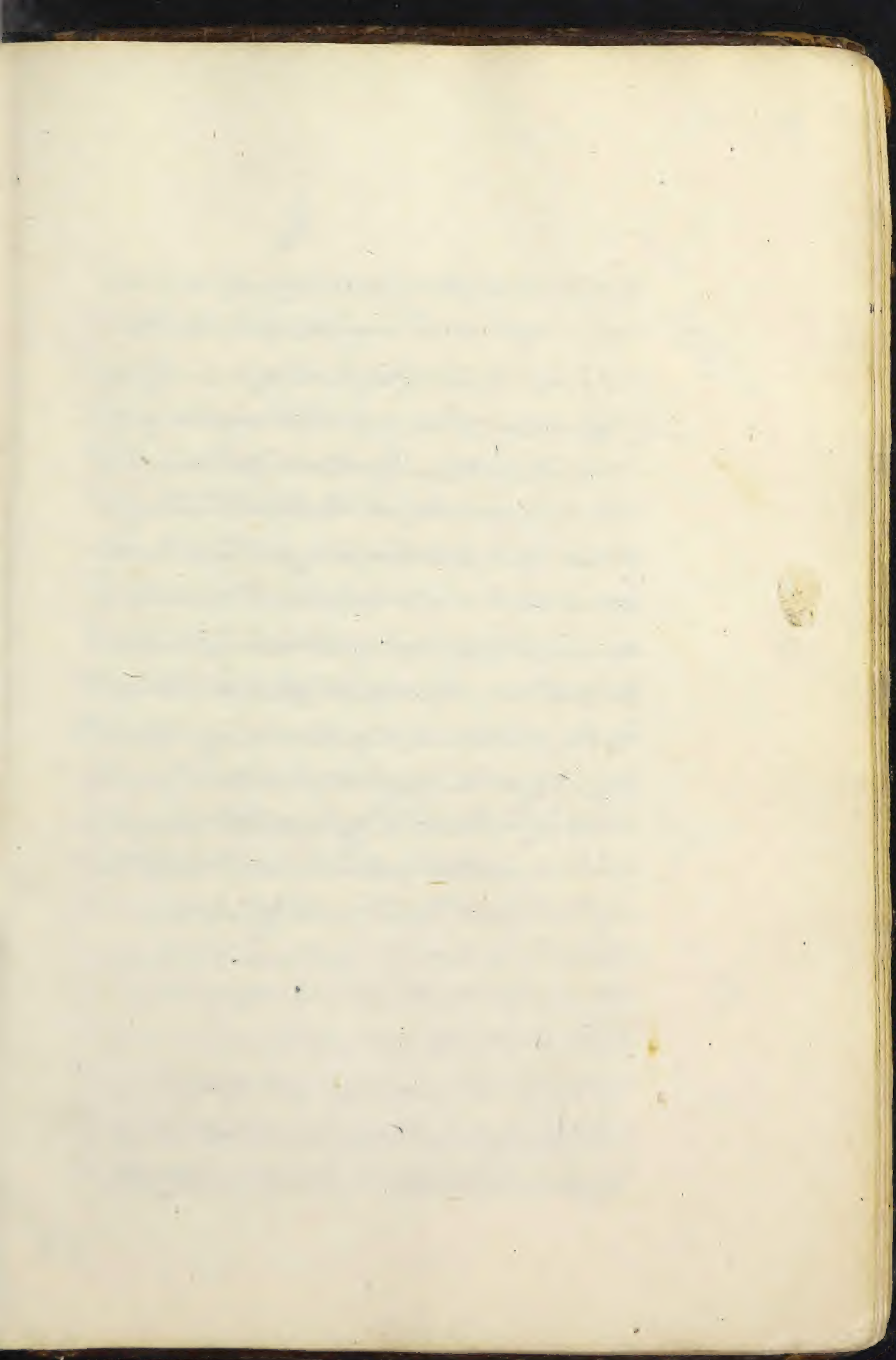
اذا كانت

اذا كانت الدار لاثنتين ويد كل واحد منهما على نصفها فادعى ان الآخر على احدهما ما هو في يده
 فقال الذي في يده اني فصاحت عليه بالف هل تجب الشفعة للاحرام لا الجواب لا ثبتت
 عندنا ههنا شفعة لان الصلح عندنا ليس ببيع ومن يقول انه بيع مجيز ذلك ولا عرض لنا
 في ذلك مذهب المخالف **مسئلة** اذا اشترى انسان شقة او وجده عيبا واراد رد
 على البائع هل الشفعة تنفذ ذلك ام لا الجواب اذا كان كذلك فلا شفعة من المشتري
 رد العيب لان حق الشفعة اسبق لانه وجب بالعقد وحوال رد العيب بعد لانه
 وجب في وقت العلم بالعيب فان لم يعلم الشفعة بذلك حتى رده المشتري بالعيب كان
 له ابطال الرد والمنع من الشفعة لانه تصرف فيما فيه ابطال الشفعة كما قد سناه اذا تقابلا ثم علم
 بالعيب ان له ابطال الاقالة فرده الى المشتري **مسئلة** اذا كانت الدار بين شريكين فحق
 الشفعة للمشتري اشترى نصيب شريكه فقد بطلت من الشفعة وتوكلها ذلك ثم اشترى المشتري
 ذلك على هذا الشوط هل يبطل شفعة الشفعة بذلك ام لا الجواب لا سقط شفعة الشفعة
 بذلك وله المطالبة بها لانه انما سحق الشفعة بعد العقد فاذا عاقب ذلك لم يصح لانه يكون
 قد عفى عما لم يجب له ولا يملكه فلا يقطع حصة حين وجوبه بذلك **مسئلة** الدار اذا كان
 نصفها طلقا ونصفها وقف فباعه مالك الطلق ذلك هل لاهل الوقف الشفعة في ذلك
 ام لا الجواب ليس لاهل الوقف في هذا البيع شفعة بلا خلاف **مسئلة** اذا كان ثمن الشقص
 خمسين فاشتراه بمائة ثم اعطى البائع بدل المائة ما قيمته خمسون وباعه اياه بمائة هل ثبت للشفعة
 بذلك شفعة ام لا الجواب لا ثبتت ههنا للشفعة شفعة لانه انما ياخذ ثمن الشقص
 لا يبدل منه **مسئلة** اذا كان الثمن جزا فاشترى اليه وحلف المشتري انه لا يعلم بشفعة هل
 تصح الشفعة بذلك ام لا الجواب لا ثبتت الشفعة ههنا لان الثمن متى لا يعلم بشفعة
 فليس يمكن اخذ الشفعة بشئ محمول **مسئلة** اذا اشترى كافر عبيد شقة فمضى ارض او داد
 بمالك وقبض الشقص ولم يسل المملوك كيف الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان الشفعة

ل
 نقط

مسألة المصانعة

الأخذ بقيمة المملوك فان قبضتم هلك المملوك في يده بطل البيع ولم يبطل الشفعة في النقص ولزم
 البايع قيمة الشقص وقت قبضه ووجب على الشفيع قيمة المملوك في الوقت الذي كان فيه بيعه
 لان ثمن النقص اذا لم يكن له ثل وجب القيمة فيه وفي وقت البيع باب سائل يتعلق بالمصانعة
 مسألة اذا دفع انسان الى حايك غزلا فقال امرجه ثوبا او ازارا على ان يكون الفضل بينهما هل يكون
 ذلك مضاربة صحيحة ام لا الجواب لا يكون ذلك مضاربة صحيحة لان المضاربة لا تكون
 الا بالاثمان التي هي الدنيا والدرهم ويختلط المالا وانما قلنا هذا لانه لا خلاف في ان ما
 ذكناه مضاربة صحيحة وليس كذلك ما يخالفه واذا دفع هذا الانسان الى الحائك ما تضمنت
 هذه المسئلة ذكره كان له اجرة ثل على ما عمله ويكون الثوب او الازار لصاحب الغزل لانه
 ماله مسألة اذا دفع الخمر ثوبا وقال له بعد فاذا قبضت منه فقد قارضك عليه يكون
 قرضا صحيحا ام لا الجواب لا يكون ذلك قرضا صحيحا لانه يال يجهل وانما قلنا ذلك لانه لا
 تعرف كم قيمته في وقت العقد مسألة اذا دفع زيد الى عمرو الفين فنزدين فقال احدهما قراض
 على ان يكون الربح من هذا الف الى وريح الاموال هل يكون ذلك قرضا صحيحا ام لا الجواب
 هذا قراض غير صحيح لان من حق القراض الصحيح ان يكون ربح كل جزء من المال بينهما وليس
 هذا كذلك مسألة اذا خلط الفين وقال ما رزق اسره فضل كان لي ربح الف وللك
 ربح الف فهل يكون ذلك صحيحا ام لا الجواب هذا صحيح لانه يكون قد شرط له نصف الربح
 لان الف الذي شرط ربحها غير متميز وليس كذلك مسألة اذا قارض العامل غيره باذن
 صاحب المال وشرط هذا العامل على العامل الثاني ان يكون الربح بينهما ثلثا لثلث ولصاحب
 المال ثلث وللعامل الثاني ثلث هل يصح هذا الشرط ام لا الجواب او اذن صاحب المال للعامل
 ان يقارض غيره كان ذلك جائزا ويكون وكلا في عقد ذلك مع العامل الثاني ولا يكون
 له في الربح شيء بل يكون لصاحب المال وللعامل الثاني فاما اذا سقط الشرط المذكور في المسئلة
 لم يصح وكان ذلك قرضا فاسدا لان العامل الاول شرط لنفسه من الربح قسطا بغير زيادة



المساقاة على شراك صاحب المال والعامل في الفائدة لا ان يشركا في الاصول بطل ذلك
 مسألة اذا كان صاحب المال اثنين والعامل واحد ثم اختلفوا وقت القسمة فقال العامل
 شرطهما لي النصف فصدقوا الواحد وانكر الاخر وقال له بل الثلث ما الحكم في ذلك الجواب اذا
 اختلفوا على الوجه المذكور كان للعامل من نصيب الذي صدق النصف فان كان المصدق
 له عدلا وشهد له بذلك قبلت شهادته في ذلك وكان عليه مع الشاهد البين ويحكم له بذلك
 وان لم يشهد له ذلك او لم يكن عدلا كان على العامل البينة وعلى المالك الذي خالف البين
 مسألة اذا كان المالك اثنين والعامل واحد وشرط العامل النصف من نصيب الواحد
 منهما والثلث من نصيب الاخر هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا يصح اذا كان عالما بقدر نصيب
 كل واحد منهما واذا لم يكن عالما بذلك لم يصح لان علمه بما ذكناه شرط في صحة هذا العقد مسألة
 اذا اختلف المالك والعامل في المالك شرطت لك الثلث وقال العامل بل النصف كيف الحكم
 في ذلك الجواب اذا اختلف المالك والعامل على الوجه المذكور في المسئلة كان القول قول
 المالك مع عينه وعلى العامل البينة لان الثمرة كلها له لانها انما اصله وانما يثبت للعامل في هذه
 الثمرة شيء بالشرط فاذا ادعى شرطه كان عليه اقامة البينة فيما ادعاه فان عدم ذلك كان على المالك
 البين مسألة المسئلة بعينها اذا اختلفا على ما تقدم ذكره واقام كل واحد منهما البينة على
 ما يدعيه كيف الحكم في ذلك الجواب اذا قامت البينة لكل واحد منهما فيما يدعيه كانت بينة العامل
 هي المقدمة على بينة المالك لان العامل هو المدعي فيجب ان يقدم لقول البينة ثم البينة ان
 المدعي والبين على انكر والمالك هو المدعي عليه فعليه البين باب مسائل تتعلق بالاجارة
 وضمان الاجر مسألة اذا قال الانسان لعبد اساجرك اليوم تخيظ ثوبي هذا هل
 يكون هذه الاجارة صحيحة ام لا الجواب هذه الاجارة غير صحيحة لانه ربما خاطا قبل بغير
 النهار فيبقى بعض المدة بلا عمل وربما لا يتم ذلك العمل بيوم ويحتاج الى مدة اخرى ويحصل
 العمل بلا مدة وهذا باطل بخلاف مسألة اذا اساجره ان يقلع له ضرسان ثم بدل في ذلك

مسائل تتعلق بالاجارة

هل يصح هذه الاجابة ام لا وما الحكم في ذلك الجواب الاستحجار في ذلك جائز لان لا مانع
منه فاذا استباح في قلع ضرر ثم بدله فالقول فيه ان الالم ان كان باقيا فالاجابة
باقية ولا سبيل له الى فسخها وينبغي ان يبقى له قد استباحه على استيفاء منفعة وانت تمكن
منها فاما ان تستوفي منه ذلك والا كانت الاجابة عليك واذا مضت مدة لا يمكن فيها قلع
ذلك وان كان الالم قد زال فانه قد تعدد استيفاء المنفعة من جهة سره جاز لا لانه لو اراد
قلع ذلك لم يجز والشرع يمنع من قلع السطح الصحيح واذا كان ذلك كذلك فقد انقضت الاجابة
مسئلة اذا استباح ان يمر في تحصيل حياطة خصة ايام بعد شهر هل يصح ذلك
ام لا الجواب لا يصح ذلك لان العمل يختلف بحسب اختلاف العامل في تقصيره وبطشه
وبلادته وتقصيره فاذا قدر المدة فمر غير ان يكون المدة معينة كان في ذلك تفاوت شديد
ولم يصح ذلك كما ذكرناه مسئلة اذا غصب الانسان الدابة المستباحة والحكم في
ذلك الجواب اذا كان الغاصب لها هو المكوي وهو في يد المكوي كان المكوي كالفاسد
للمعقود عليه وان كان الغاصب لها هو المكوي وهو في يد المكوي فامسكها حتى انقضت
المدة كان كالتلف للمعقود عليه وانفسخ العقد وان كان الغاصب لها غيرهما كان المكوي
بالخيار بين فسخ العقد والرجوع على المكوي وبين ان يفسخه ويرجع على الغاصب باجره
المثل وقد ذكر في ذلك وجه آخر وهو ان العقد يفسخ ويرجع على المكوي بالمسبي والاول اقوى
مسئلة اذا استباح مملوكا فاق ما الحكم في ذلك الجواب اذا بقى هذا المملوك ثبت الخيار ولم
يبطل العقد لانه يرجع بوجهه فان فسخ العقد كان ذلك له وان لم يفسخه وعاد المملوك
قبل انقضاء المدة يفسخ العقد فيما مضى من وقت الاباق ولم يفسخ فيما بقي وان كانت المدة
قد انقضت قبل رجوع المملوك فقد انفسخ العقد فيما فات من المنافع من وقت باقية الى وقت
انقضائها مسئلة اذا استباح رجلا لمحل محل واختلف هو المكوي في صاحب المحل وسع قد
المحل وضيق قد المخرج حتى ينحط مقدمه ويرتفع مؤخره لانه اخف على حلي وقال الواكب

بل وسع انت قبله المؤخر وضيق قبله المتقدم فان ذلك اهل لي واخف على في نفسه ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا اختلفا على الوجه المذكور لم يثبت في قول واحد منهما وجعل القيدان مساويا
 ولا يكون المحمول مكتوبا ولا مستلها الى الخلف لانه اذا جعل كذلك لم يثبت المضرة اليه ارادها
 كل واحد منهما في الاخر **مسئلة** اذا استاجر بهيمة فغيره فاختلغا في المتاجر تيرها را
 لانه اصول للمناع وقال الاخر لا يبر ليل لانه اخف على بهيمة ما الحكم في ذلك الجواب
 اذا اختلفا على الوجه المذكور وكان قد استقر بينهما شرط في السير اما في الليل او في النهار **ص**
 حملها على الشرط الذي استقر بينهما وان لم يكن بينهما شرط وكانا قد اطلقا ذلك نظرية فان
 كان السير في تلك المسافة عادة في الليل والنهار وكان الاطلاق عايده الى ذلك وان لم
 يكن في ذلك عادة كان العقد فاسدا ويجري ذلك بحجوز اطلق الثمن وكانت العقود مختلفة
مسئلة اذا اخرج انسان دوشنا الى الطريق فمداه وهلك به شيء او تلف هل فيه ضمان
 ام لا **الجواب** اذا كان ضرب هلك شيء او تلف بما ذكر في المسئلة كان عليه اخرج ذلك
 ضمان ما يهلك او ي تلف بغير خلاف **مسئلة** اذا ضرب الرابض ابنه فهلك فهل فيه الضمان
 هل عليه ضمانهما ام لا **الجواب** اذا كان ضرب هذا الرابض للذابة المذكورة بخلاف عادة الرابض
 في ضرب الهائم التي بروضونها فانهم في ذلك عادة لا يعطوا وع في الركوب والحمل لا يما فعليه
 الضمان لانه يستعذر في ذلك وان كان صوبه لها غير خارج العادة التي ذكروناها فلا ضمان عليه
مسئلة اذا ضرب المؤدب الصبي للتاديب فمات ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا ضرب المؤدب
 الصبي للتاديب الضرب المعتاد فمات الصبي كان عليه التاديب في ماله مغاظة والكفارة لان ذلك
 قل شبه العمد وفي اصحابنا من قال ان الدية على عاتقه والاول هو الاظهر والاقوى **مسئلة**
 اذا كان لانسان صبرتان في طعام الواحدة منهما مشاهدة والاخرى غير مشاهدة فقال لغيره
 استاجرتك لتحمل هذه البصرة وما حملت فبحا ذلك هل يصح هذا العقد ام لا **الجواب** اذا استاجر
 على الوجه المذكور في المسئلة كان العقد ماضيا في البصرة المشاهدة دون الاخرى التي ليست

شهادة لان شرط صحة العقد قد حصل في الواحدة منهما وهي الشهادة لها ولم يحصل في الاخرى
 فصح في تلك الشهادة وبطل في الغائبة **مسئلة** اذا استاجر من غيره قميصا ليلبسه فانزله
 هل عليه فيه ضمان ام لا **الجواب** اذا استاجر القميص ليلبسه فانزله كان عليه ضمان لان الانزال
 اشد وبلغ في بلاه وتخريره من لبسه ولم يشترط الانزال به **مسئلة** اذا استاجر دابة ليركبها
 او ليحمل عليها مسافة معينة فمطر ابلس مثل ان يكون المسافر الى ناحية صرف او بها الى ناحية حلب
 هل عليه ضمانها ام لا **الجواب** اذا فعل ذلك كان عليه ضمان الدابة لانه قد تعدى ما وقع
 الشرط عليه وقد قيل ان المسافرين ان كانوا متساوين في السهولة والخوثة لم يكن عليه ضمان
 والا لو اصح **مسئلة** اذا استاجر من غيره لينقل منه على ان يكون جلوده هل يجوز ذلك ام لا
الجواب لا يجوز ذلك لان جلود الميته لا يجوز بيعها بغير خلاف **مسئلة** اذا حبس انسان
 فيه حوا كان المحبوس او مملوكا فزقت ثيابه هل عليه ضمان ذلك ام لا **الجواب** عليه ضمان
 ذلك لان الحبس سببا لمرقة واذا كان كذلك كان عليه ضمان كما ذكرناه **مسئلة** اذا قال الخياط
 ان خطفت لي هذا اليوم فلان درهمان وان خطفته في غد لك درهم هل يصح هذا العقد ام لا **الجواب**
 هذا العقد صحيح لقول النبي صلى الله عليه وسلم عند شرط طهرم ولان الاصل جواز ذلك والمنع منه يقتضي الى
 دليل ولا دليل عليه **مسئلة** اذا استاجر دابة ليرعى له غنما معينة وهلك او هلك بعضها
 هل ينفسخ العقد بذلك ام لا **الجواب** اذا هلك الغنم كلها انفسخ له العقد ولم يكن له
 له ابد الهال لان العقد وقع على ما هو معين وهو الهالك فان هلك بعضها انفسخ العقد
 في الها وبقي فيما لم يهلك منها ولم يبدل الهالك بغيره مثل ما قدناه من ان العقد وقع على
 معين واخص به ولم يشترط فيه بدل ولا غير **مسئلة** المسئلة بعينها اذا انجحت هذه
 الغنم هل يجب على الراعي سخطها ام لا **الجواب** لا يجب على الراعي نتائجها ايضا مثل ما قدناه
 ايضا من ان العقد وقع على غنم باعيانها واخص بها دون غيرها وتناجها غنم فلا يلزم ذلك
مسئلة اذا استاجر من غيره له غنما واطلق ثم هلك او انجحت هل له ان يبدل ما هلك منه

أم لا وهل يجب على الراعي ما يجرم لا الجواب إذا استأجره كذلك واطلق ولم يعين كان
 على الراعي أن يرضى لما جرت العادة بان يوطئه الواحد فان كانت العادة مائة كان ذلك
 وان كانت اقل او اكثر كان ذلك وان هلك شيء منها كالمصاحبة ابدانها فان
 تحت كان على الراعي رعي مغلها معها لان العادة جارية بان لا يفصل في الرعي بين السخال
 واصحابها **مسئلة** اذا استأجر كالا ليدأوى عنده هل يجب الداء عليه وعلى الكحال
 الجواب اذا استأجر كالا كذلك كان الداء على المستأجر وان شرط على الكحال
 ذلك كان صحيحا لان العادة جارية وقد ذكرنا ذلك لا يجوز مع الشرط الاول **مسئلة**
 اذا استأجر انسان غيره حمالا هل يجوز لصاحب الحمام ان يشترط على المستأجر النفقة على ما
 تشعب به ام لا الجواب لا يجوز ذلك لانه متى شرط عليه هذه النفقة كان قد
 شرط عليه نفقة مجبولة وهذا لا يصح **مسئلة** المسئلة بعينها ان اتفق ان يفعل ذلك
 ثم يختلف في مقدار ما يكون الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا في ذلك كان القول
 المستأجر مع بمنه لان الزمان **مسئلة** اذا استأجر انسان دارا هل يجب عليه تنظيف الحلال
 اذا امتلا والبالوعة اذا انسأ او على مالك الدار الجواب اذا استأجر الدار وكان الحلال
 مملوا والبالوعة مدودة كان تنظيف ذلك واصلاحه على المالك وان كان الحلال امتلا
 وانسأ والبالوعة بعد استيجار المستأجر لها كان عليه تنظيف ذلك وازالة لانه حصل بسبب
 من جهته لانه جهة غيره **مسئلة** اذا استأجر دارا فامدمت او اهدم بعضها او احدثت
 او احدث بعضها هل يلزم المالك بناؤها واصلاح ما فسد منها ام لا الجواب اذا حدثت
 في الدار شيء مما ذكر لم يجبر المالك على اصلاحه او بناؤه بل يكون في الخيار للمستأجر في فتح الابواب
 او امضاها لان عقد الاجارة تناول حين الدار المستأجرة فاذا بطلت لم يجز ان يطالب
 المالك ببدلها **باب** مسائل تتعلق بالوقف والصدقة والهبة وما يلحق بذلك **مسئلة**
 اذا وقف غلاما وشرط ان يكون نفقة من كسبه او في شيء اخر واطلق هل يصح ذلك ام لا الجواب

مسألة النفقة
 والهبنة

اذا ضاع المملوك وكانت جنائسه عدا بوجبه القصاص او خطا بوجبه المال وان كانت جنائسه
 عدا بوجبه عليه القصاص وان كانت قتلا قتل به وبطل الوقف فيه وان كانت قطعاً قطع وهي
 الباقي وقفا كان وان كانت جنائسه خطا بوجبه المال كان المال غير متعلق برقبته لانه انما يتعلق
 برقبته في بيعه واما من لا يباع فالارش بها ويكون المال على بيت المال وقد قيل غير ذلك
 وهو اقوى **مسئلة** اذا كانت المملوكة وقفا هل يجوز تزويجها ام لا وان كان جائز فما
 الذي يفعل بهرها الجواب تزويج هذه الامة المملوكة جائز لانه عقد معاوضته على منفعتها
 وهو مجرى مجرى اعارتها فاما مهرها فهو الذي وقف عليه لان ذلك من كبها وكسها للموقف
 عليه **مسئلة** اذا قال تصدقت بكذا هل يفيد ذلك الوقف ام لا الجواب لا يفيد ذلك
 الوقف لانه يحتمل صدقة التملك المطوع بها كما يحتمل صدقة الوقف ويحتمل ايضاً الصدقة الموقوفة
 فاذا اذن برقبته تدل على الوقف صح ذلك والقرينة ان يقول وقف وهذا صحيح في الوقف
 او تصدقت صدقة موقوفة او محبة او سبلة او مؤبدية او محرمه ان يقول صدقة لا يباع ولا
 تورث ولا توهب فمع هذه الالفاظ كلها تصرف الى الوقف **مسئلة** اذا وقف المسلم وقفا على
 كنية او بغيره هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا الوقف لا يجوز بغير خلاف لان هذه
 المواضع مدارس الكفر وسبب الانبياء والمسلمين والوقف عليهما وقف على معصية ذلك ولا
 يجوز **مسئلة** اذا وقف وقفا وشرط ان يبيع من اراد هل يصح الوقف ام لا الجواب لا يصح
 هذا الوقف لانه خلاف مقتضاه لان الوقف لا يباع هذا وقد شرط بغيره وذلك لا يجوز
مسئلة اذا وهب انسان شيئا لغيره ومات الواهب قبل قبضه هل يبطل الهبة ام لا الجواب
 لا يبطل هذا العقد بموت الواهب قبل قبضه كما يبيع في انه لا يبطل في مدة الخيار **مسئلة** اذا
 قال لغيره في العمى هذه الدار لك عمرك ولعقبك هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا صحيح
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم امارجل العمى له ولعقبه وانما هي للذي اعطاها فانه اعطاء وقعت فيه الموارث
مسئلة اذا اطلق ايضاً في العمى ولم يذكر العقب فقال هذه الدار لك عمرك فاذا مات جفت

مسألة النقطة

الى هل يصح ذلك ام لا الجواب اذا عمو ذلك كما صححنا ويكون الدار للمعروية فاذا ما
 عادت الى العري اولى ورثته ان كان قد مات وقد قال بعض الناس بخلاف ذلك والصحيح
 ما ذهبنا اليه لان العمل بين الطائفتين وفيها الحجة باب ما ائيل يتعلق بالنقطة
 مسألة اذا اخذت نقطة هل يصح عليه الضمان ام لا الجواب عليه ضمان ذلك لانه ما
 الغير يغني حق مسألة المسئلة بعينها اذا اخذها ولو نزل الضمان ثم نسيها هل يزول
 عنه الضمان ام لا الجواب لا يزول عنه الضمان بذلك لان ذمته قد اشتغلت به
 ويحتاج في زواله الى دليل ولا دليل عليه وايضا فهو مجري مجراه اذا سرق من غير شيئا ثم القا
 في منزله فكله في انه لا ينفك عنه ضمانه فيه او لم ينس مسألة اذا وجد انسان لنقطة
 ثم اخذها ثم ضاعت منه ثم وجدها اخر فاخذها هل يكون الاولى اولى بهما ام الثاني الجواب
 الاول اولى بهما الثاني لان الاول لما اخذها استحق التعريف باليد والثاني اخذها بغير
 استحقاق مسألة اذا وجد انسان لنقطة وحضر اخر فوصفها هل يجب على الملقط تسليمها
 ام لا الجواب لا يجب على الملقط تسليمها الا ببينة شاهدين او شاهد وبين واما
 مع خلاف ذلك فانه لا يجب عليه التسليم ولا يجوز تسليمها عند الوصف لها اذا قام في قلبه
 ان الوصف لها اما صادق الا انه ذلك يجب عليه ويلزمه في حيث ان وجوب ذلك عليه ولو لم
 له انما يكون مع البينة وانما قلنا انه لا يجب عليه تسليمها الا ببينة انه لا دليل على وجوب
 ذلك عليه ولزوم له بغير البينة مسألة اذا سلم النقطة الى يد يمينها بالبينة وحضر اخر وادعاهما
 واقام بذلك البينة الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان يقرع بينهما في خروج
 اسمها اخذها لان ذلك العمل بين الطائفتين وفيها الحجة كما قدناه مسألة انسان
 ضاع له عبد الشام ووجد بمصر وصريده عنده عند قاضي مكة فقال اضاع لي عبد من
 صفة كذا وحاله كذا وذكر صفة اقام بذلك شاهدين يشهدان بانه ضاع منه عبد هذه صفة
 ولم يعلم انه قال في ملكه الى الان فلما ثبت له هذه البينة عند قاضي مكة ساله ان يكتب له كتابا

الى قاضي مصر يعرفه بما اثبت عليه فكتب له بذلك كتابا حكيا واصل الكتاب الى قاضي مصر
 هل يجوز تسليم العبد اليه هذا الكتاب ام لا الجواب لا يجوز تسليم العبد اليه
 بذلك لان الصفة قد يتفق وتثبت ويطلق يضم الصفة فيجوز ان يكون عبدا اخر واقفة صفته
 لصفته هذا الاخر فاذا حضر الشاهدان اللذان شهدا بملكه عند قاضي مصر وحضر العبد وشهدا
 بان قالوا نشهد بان هذا العبد لهذا الرجل فيجب تسليمه اليه لان الشاهدين شهدا على عينه و
 شهدا دهما في الاول على صفة والصفة قد تكونا فيهما **مسئلة** هل يجوز لمن ضاع له
 ناع او شيء من النوال من جاء به رجلا ام لا الجواب هذا جائز لقول الله تعالى ومن جاء
 به رجل بغيره اذابه زعيم **مسئلة** اذا التقى عبدا انسان واحضر له انسان اخر واختلفا وقال
 الذي جاء به شارطني على جعل وانما استحقه عليك وقال الاخر لم يشارطني على جعل ما الحكم
 في ذلك الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول صاحبه مع يمينه لان الذي احضر يميني
 احدث شرط والاصل ان لا شرط وعليه في ذلك البينة والا كان القول قول الاخر مع ما
 قد مناه **مسئلة** اذا كان انسان مملوكا كان ابقان فقال للغير ان جئتني بمملوكي الغلامي
 كان لك على كذا فجاء باحد المملوكين واختلفا فقال المالك لم اشار طلي على هذا وانما
 اشار طلي على الاخر وقال الذي جاء به ما اشار طلي لا على هذا دون ذلك ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول المالك مع يمينه لان الاصل ان لا شرط
 كما قد مناه في **المسئلة** المتقدمة على هذه **مسئلة** المسئلة بعينها اذا اختلفا فقال المالك
 شرطت لك نصف دينار وقال الذي جاء به المملوك بل شرطت لي دينار ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا اختلفا في القدر المشروط على ما ذكر في **المسئلة** كان للذي جاء به المملوك اربعة
 المثل مع يمين المالك لان المدعى عليه **مسئلة** اذا قال انسان من جاء بمملوكي الا بقله دينار
 فمعه قولكم ان ان جاء به واحد فله دينار وان جاء به اثنان فلهما دينار وان جاء به الثلاثة فلهم
 الدينار فما القول فيه اذا قال من دخل ادي فله دينار وقد دخلوا واحدا واكثر وهل يجري

ذلك يجرى ما تقدم في الدينار المجهول من احضر الا بقى ام لا الجواب انما قول في المملوك
 بما ذكر ان عندنا ان الدينار يكون لمن جاء به سواء كان الذي يجيئ به واحدا او اكثر وهو صحيح
 وانما قول في الدار بما ذكره انه يلزم لكل واحد دخل الدينار بخلاف الرد في المملوك والرق بين
 المستلين ان مسألة الدار على الاستحقاق فيها بالدخول والدخول قد وجدته لكل واحد منهم
 وانما يردهم جميعهم فاستحق جميعهم الاجرة لان السبب المطلوب والغرض المقصود حصل من
 جميعهم لان كل واحد منهم على الا نفراد وليس ثلث في مسألة الدار لان السبب المطلوب
 والغرض المقصود حصل من كل واحد منهم على الا نفراد فبان الفرق بين ما ذكرناه مسألة اذا
 قيل لغيره ان جئني بمملوكي الا بقى ذلك عشر دراهم وقال الاخوان جئني به فلك عشرون
 درهما وقال للاخوان جئني به فلك ثلثون درهما فوجدنا الثلثة في دفعة واحدة وجاؤا به
 في دفعة واحدة هل يجب على كل واحد عليهم ما سماه ام لا الجواب اذا جاؤا به دفعة واحدة
 على الوجه المذكور كان لكل واحد منهم ثلث ما سماه له لانه عمل ثلث العمل فيكون لمن سمي عشرة
 ثلثة وثلث ومن سمي عشرون ستة وثلثان ومن سمي ثلثين عشرة لانهم جاؤا به في دفعة واحدة
 على ما ذكرناه في المسئلة المتقدمة وانما كان كل واحد منهم يستحق الاخذ لما سمي له لو جاء به كل واحد
 على الا نفراد مسألة اذا قال من احضر مملوكي الا بقى كان له رتبة او قيس هل يصح ذلك ام لا
 الجواب هذا لا يصح لانه مجهول فان احضره كان له رتبة المثل لان هذا العقد فاسد مسألة
 اذا قال لغيره ان احضرت مملوكي الا بقى كان للثلاثة قيس وقال الاخوان احضرتهم كان
 عشرون درهما فاحضر جميعهم في دفعة واحدة ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان
 الامر على ما ذكر في المسئلة كان لمن سمي له قيس ثلث اجرة مثله لانه المسمى له مجهول ولكل واحد
 من الاخرين ثلث ما سمي له على ما قدمناه في المسئلة المتقدمة لانهم جاؤا به دفعة واحدة
 ولانه عمل ثلث العمل مسألة اذا قال لغيره اذا احضر مملوكي الا بقى كان للثلاثة دينار فاحضر
 هو وغيره هل يستحق الدينار الذي سمي له او يشاركه الاخرون ولا يستحق الذي سمي له شيئا الجواب

اذا كان الامر على ما ذكر في المسئلة كان للذي سمي له الدينار نصف دينار ولان غيره احضره
 معه في دفعة واحدة ولانه عمل نصف العمل واما الاخر فلا يحق شيئا لانه تطوع بذلك
 فان طلب شيئا كان له نصف حصة المثل مسئلة اذا وجد اثنا للقيط واختلفا في اخذه و
 تشاحا عليه كيف الحكم بينهما الجواب اذا تشاحا في ذلك اوقع بينهما في حرج حرج اسمه
 دفع اليه لان القصة تستعمل عندنا في كل امر شكل ولا فوق في هذين الاثنين ان يكونا ^{حليين}
 مامونين او رجلا وامرئ وان كانا غير متساويين مع كونهما مسلمين مقيمين دفع الى ^{افضل}
 منهما وان كانا احدهما كافرا والاخر مسلما او كافرا للقيط ابواه كافرين سلم الى الكافر وان كان
 احدا يهودي مسلما الى المسلم فان كانا احدهما يهوديا والاخر يهوديا سلم الى المقيم اللهم الا
 ان يكون هذا المسافر يريد السفر الى موضع له فيه قربة او اهل او مصلحة يريد على مصلحة مع
 المقيم فانه يسلم اليه مسئلة اذا جازا للقيط على غيره جناية وكامل ما الذي يحكم به في ذلك
 الجواب اذا جاز على غيره وكامل ما صغيرا وكبيرا جناية خطأ كانت الدية على ما قلته وهي
 بيت المال لانه لا ماقلة له سواء ولان نفقة في بيت المال ولانه لو كان له مال ومات فكل
 بيت المال وايضا فانه لا خلاف فيما ذكرناه وان كانت الجناية عمدا او كان صغيرا فعقد خطأ
 سواء والدية في بيت المال وان كان كبيرا فالذي جنا عليه مخير بين ان يعفو عنه او يتنص
 من باب ما يتعلق بالوصايا مسئلة اذا كان لسان بنت واحدة فقال او صيت
 لزيد بمثل نصيب بنتي ما الذي يجب لزيد الجواب اذا اوصى بذلك كان لزيد النصف
 عندنا ان اجاز الوارث وان لم يجز ذلك كان له الثلث لان المال كله للبنت لو انفردت
 مسئلة اذا كان له ابنان فقال او صيت لزيد بمثل نصيب احد بني ما الذي يجب له
 الجواب اذا اوصى على ما ذكر كان للموصي له الثلث ويكون المال بينهم اثلاثا لان الموصي له
 مصاكن مضاف الى الاثنين مسئلة اذا كان له تسعة بنين فقال او صيت لزيد بمثل
 احد بني كم يكون الموصي له الجواب يكون للموصي له العشرون البنية مع الموصي له عشرة

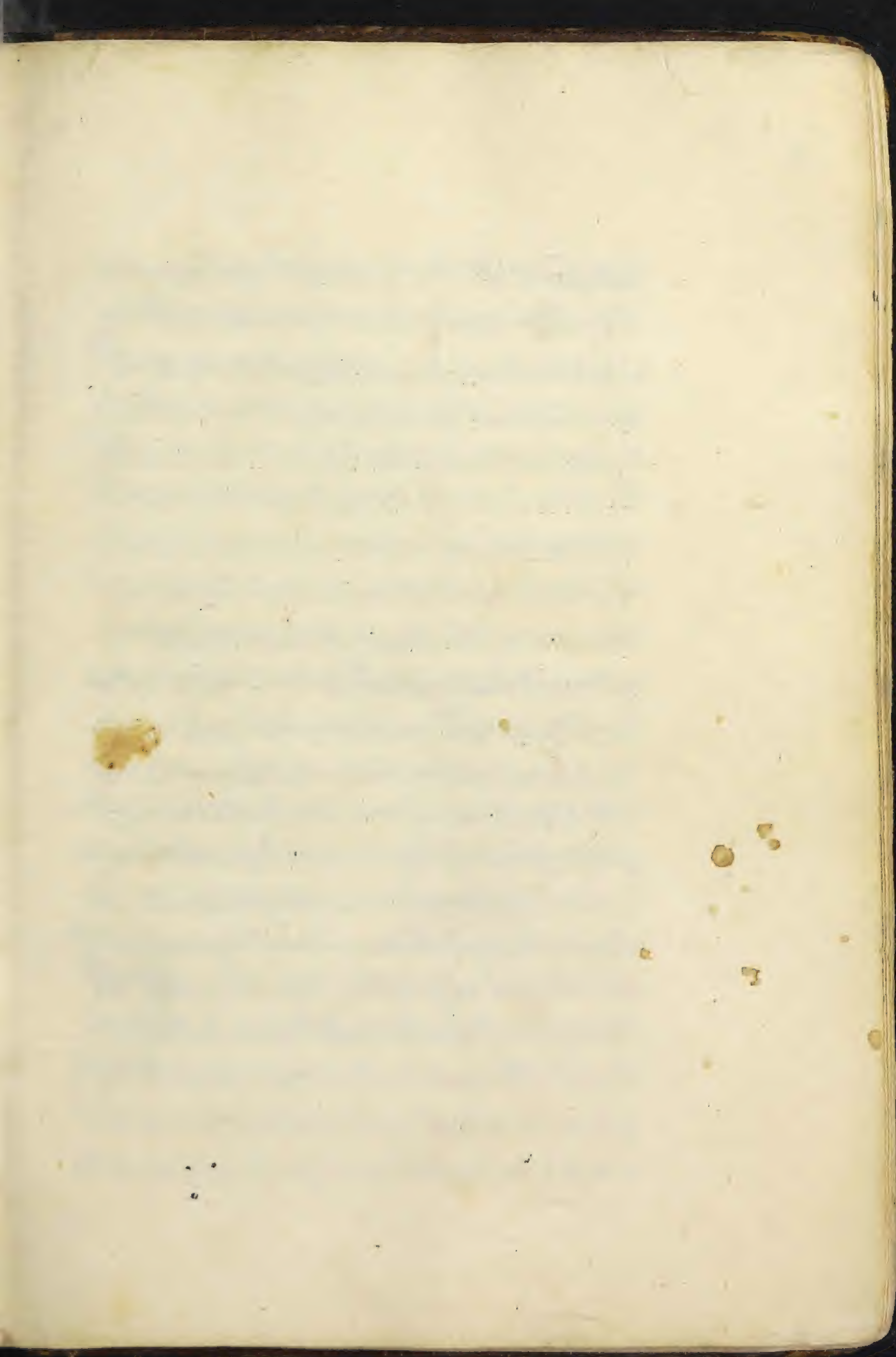
مسئلة الوصايا

فيكون

فيكون لكل واحد منهم العشر ^{مسئلة} انسان ترك ابنة وبنت وابنة او ^{صيت} قال او
 يزيد مثل نصيب ولدي ما الذي يجب له الجواب اذا اوصى كذلك كان المال كله عندنا
 للبنت النصف بالتسمية والباقي بالود كان له مثل نصيبها فصار لها النصف ^{النصف} والموصى له
 فان اجازت البنت الوصية اخذه وان لم تجزها كان له الثلث لان الوصية باكثر من الثلث
 لا يجوز الا ان يجزها الورثة ^{مسئلة} انسان ترك ابنة وبنت وابنة واربعة زوجات
 وقال اوصيت لزيد مثل نصيب ودي ما الذي يجب للموصى له ^{الجواب} لهم ما ذكره الجواب
 لهم ما ذكره هذه المسئلة تصح من اثنين وثلاثين للزوجات الثلث من ذلك اربعة لكل واحدة
 منهم $\frac{1}{3}$ والموصى له $\frac{1}{3}$ لان اقل نصيبها هذا نصيب الزوجة وهو ربع الثلث $\frac{1}{3}$ واحدة وبقي
 سبعة وعشرون لليت ولا شيء لبنت الابن لانها محجوبة بولد ^{مسئلة} اذا كان له ابن فق ^{صيت}
 لزيد بنصيب ابني هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا لا يصح لان قوله نصيب ابني كانه قال ما
 يستحق ابني وما يستحقه ابنة لا يصح ان يستحقه غيره ^{مسئلة} اذا كان لافسان مملوك لافسان
 سواه فاعترف في مرضه الذي مات فيه ما حكمه الجواب فيه ان الورثة ان اجازت عتقه
 لم تجز بطل العتق في ثلثه وصح في الثلث الباقي ويكون الولاية في الثلث للمعتق وينقل الى عتقه
^{مسئلة} اذا اوصى لوارث ثلث ماله واوصى لاجنبيه ثلث اخره ماله ثم قال ان اجازت الورثة
 ذلك فهو لكما وان لم تجز فنصيب الوارث لهذا الاجنبيه والحكم في ذلك الجواب ان اجازت
 الورثة ذلك للوصية للوارث والاجنبيه كان ذلك لها وان لم تجزها كان للاجنبيه الثلث
 لانه قد حصل الثلث لمعلم وجعل نصيب الاخر ثلث ^{مسئلة} اذا اوصى ان لخم الاموية
 فقال ان كان في بطنها ذكوة دينار وان كان انثى فله دينار فولدت ولها ان احدهما ذكوة
 والاخر انثى هل يكون لهما ما وصى به ام لا الجواب اذا اوصى بما ذكر في المسئلة فولدت ^{الورثة}
 ذكوة كان له دينار وان انت بانثى كان لها دينار وان انت بذكوة انثى لم يكن لهما شيء
 من ذلك لانه لما قال ان كان الذي في بطنها ذكوة اراد كما في بطنها ذكوة وكما في بطنها كذا فاذا

كان كلما في بطنها ذكر وانثى كان بخلاف ما اراد وشرطه لم يكن كلما في بطنها انثى يوجب مثلاً ما
 ذكرناه مسألة المسئلة بعينها اذا وصى بحمل هذه المثة فقال ان كان في بطنها ذكر اقله
 دينار وان كان انثى فله دينار فانت بذكر وانثى هل يجب لها ذلك ام لا الجواب اذا وصى
 لها بذلك وانت المثة بذكر وانثى كان لهما ما وصى به من الدينارين للذكر والدينارين للانثى لانه
 قال ان كان في بطنها ذكر كان له كذا وان كان انثى فله كذا وقد كان ذكر وانثى فوجب لهما ذلك
 والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة ان في تلك حيث قال ان كان الذي في بطنها ذكر
 اراد كلما في بطنها على ما ذكرناه هناك وفي هذه المسئلة اراد ان كان ذكر اقله كذا وانثى
 فلها كذا وقد كان ذلك وبان ما ذكرناه مسألة اذا وصى فقال لرئيس شرط ما الذي يجب له
 الجواب ان اوصى بذلك كان للموصى له نصف المال لان هذه اللفظة في العرف معنيين
 احدهما النصف والاخر الجعفة قال الله تبارك وتعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام والجهة
 في الوصية لا يصح ان يراد فلم يبق الا النصف كما ذكرناه مسألة اذا وصى فبق لرئيس من ماله
 بشئ او بجزء او بسهم او ببعض ولم يعين ما الذي يجب للموصى له الجواب الذي يقتضيه الظن
 انه متى اخرج الوصي للموصى له اى قد كان فقد اخرج الوصية لان ذلك القدر المخرج يتناول
 في اللغة العربية والعرف الشرعي اسم شئ وجزء وسهم وبعض لكن قد روى صاحبنا روايات
 بان ان اوصى بشئ من ماله ولم يعين كان له اكدس لقوله سبحانه ولقد خلقنا الانسان من
 سلاله من طين الآية فخلق الله تعالى الانسان من ستة اشياء قال شئ واحد من ستة واذا وصى
 بجزء من ماله كان ذلك السبع لقوله سبحانه لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم واذا
 اوصى بسهم من ماله كان الثمن لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين حتى ذكر اصناف
 الثمانية فمن عمل بذلك لم يكن به باس مسألة اذا وصى فقال اعطوا زيداً شاة من غنني بالحكم
 في ذلك الجواب ان لم يكن لهذا الوصي غنم كانت هذه الوصية باطلة لانه علقها بصفة ليست
 حاصله واذا كان له غنم دفع اليه منها شاة مسألة المسئلة بعينها اذا وصى فقال اعطوا

48



سنة وهي النصف والربع والثلث والثلثان والسدس مسألة في المستحق للنصف
الجواب الذي يستحق النصف أربعة وهم البنت مع أفرادها والاخت في جهة الأب والام
والاخت في جهة الأب والام والزوج مع عدم الولد وولد الولد ذكرا كانا أو اثنا أو ثلاثة
مسألة في مستحق الربع الجواب الذي يستحق الربع الزوج مع وجود الولد وولد
الولد ذكرا أو اثني ولو نكح والزوج مع عدم الولد وولد الولد مسألة من الذي
يستحق الثلث الجواب الذي يستحق الثلث الزوج مع وجود الولد أو ولد الولد ذكرا كانا
أو اثني مسألة في مستحق الثلثين الجواب الذي يستحق الثلثين ثلثة البنات أو ما زاد
عليها من البنات والاختان في جهة الأب والام والاختان في جهة الأب إذا لم يكن اختان
ولا واحدة ولا أخ في جهة الأب والام والاختان في جهة الأم الأب إذا لم يكن اختان ولا واحدة
ولا أخ في جهة الأب والام مسألة في مستحق الثلث الجواب الذي يستحق الثلث الأم مع عدم
الولد أو ولد الولد وفي غيرها من أخوين أو أخ وأختين وأربع أخوات في قبل الأب أو من قبل
الأب والام والابنات أو ما زاد عليهما من كلاله الأم مسألة في مستحق السدس الجواب الذي
يستحق السدس الإخوان وإن مليا مع وجود الولد وولد الولد والام مع وجود من يجبهان من
الأخوة والأخوات الذي قد نكحوا والواحدة من كلاله الأم ذكرا كانا أو اثني مسألة هل يصح
اجتماع النصف مع النصف في هذه السهام الجواب يصح ذلك بأن يكون الوارث زوجا
واختا في قبل الأم والأب أو في قبل الأب في أخذ الزوج النصف وتأخذ الاخت النصف مسألة
هل يصح أن يجمع النصف مع الربع الجواب يصح ذلك بأن يكون الوارث بنتا وزوجها
فيكون فرض البنت النصف والزوج الربع وإن يكون الوارث أيضا اخت الأب وام الأب مع ^{زوجته}
فيكون فرض الاخت النصف والزوج الربع مسألة هل يصح أن يجمع النصف مع الثلث
الجواب يصح ذلك بأن يكون الوارث بنتا وزوجة فيكون فرض البنت النصف والزوج
الثلث مسألة هل يصح اجتماع ربع مع ربع الجواب لا يصح ذلك لأنه فرض الزوجين

ولا يصح اجتماعهما مسألة هل يصح اجتماع البع مع الثمن الجواب هذه المسئلة كالتي
قبلها في انما وفرض الزوجين ولا يصح اجتماعهما مسألة هل يصح اجتماع الثلثين مع
الثلثين الجواب لا يصح ذلك لانه من يستحق ذلك في الاخوات الاب والام والاب
لا يصح اجتماعهم في الميراث من يستحق ذلك من البنات لان البنات اخى بالميراث
في الاخوات ولا يهن لو اجتمعن لكنت المسئلة تقول والقول عندنا باطل مسألة هل
يصح اجتماع الثلثين مع الثلث الجواب يصح ذلك ان يجمع اختان او ما زاد عليهما
من قبل الاب والام او من قبل الاب مع اثنين او ما زاد عليهما من كلاله الاب فيكون الاختين
من قبل الاب والام او من قبل الاب او ما زاد عليهما الثلثان والثلث لاثنتين او ما زاد عليهما
من كلاله الام مسألة هل يصح اجتماع الثلثين مع السدس الجواب يصح ذلك مثل ان
يجمع اختان او ما زاد عليهما من قبل الاب والام او من قبل الاب مع الواحد من كلاله الام
فيكون للاختين او ما زاد عليهما من قبل الاب والام او من قبل الاب الثلث والواحد من
كلاله الام السدس والباقي يرد على الاختين او ما زاد عليهما من قبل الاب والام مسألة
هل يصح اجتماع الثلث مع الثلث الجواب لا يصح ذلك لان الثلث فرض الام مع
عدم الولد وولد الولد وعدم من يحجبها وفرض الاثنتين او ما زاد عليهما من كلاله الام
وقد قلنا القول بان لا يصح اجتماع احد من هذه الكلاله مع الام في الميراث لانها احق
بهم مسألة هل يصح اجتماع الثلث مع السدس الجواب لا يصح ذلك لانها
قد يكونان فرضين للام اعلى وادنى فالاعلى الذي هو الثلث من يستحقه مع عدم الولد
وولد الولد وعدم من يحجبها من الاخوة والاخوات والادنى الذي هو السدس يستحقه
مع وجود من ذكرنا فان فرضت عدمهم كان فرضها الثلث دون السدس وان فرضت
وجودهم كان فرضها السدس دون الثلث وعلى هذا لا يصح اجتماع هذين الفرضين
وقد يكون السدس فرضهما وفرض الاب مع وجود الاولاد الذي ذكرناهم وفرضها هي في

عدم الاولاد ووجود من يحجبها وليس يصح اجتماع السدس الذي هو فرض الاب مع
 الثلث الذي هو فرضها لان الاب انما يتحقق السدس مع وجود الولد او ولد الولد
 ومع وجود هؤلاء تنقل هيبة الثلث الى السدس وانما هي تحت الثلث مع عدم الاولاد
 وعدم من يحجبها من الاخوة والاخوانه مع ذلك لا يكون فرض الاب السدس فلا يصح
 ايضم اجتماع الثلث مع السدس لان الثلث وان كان يتحقق الاثنان او ما زاد عليهما من
 كلاله الام والسدس يتحقق الواحد من هذه الكلاله فانك ان فرضت وجود الام مع وجود
 هذه الكلاله كانت هي حق بالميراث منهم وان فرضت وجود من يتحقق الثلث من كلاله الام
 مع استحقاق الاب للسدس لم يصح اجتماع ذلك لان الاب انما يتحقق السدس مع وجود
 الاولاد والكلاله لا يصح اجتماعها في الميراث مع الاولاد ^{مسئله} هل يصح اجتماع النصف
 مع الثلثين الجواب لا يصح ذلك لان هذه المسئله تعول والعول باطل عندنا ^{والجواب}
 انما يأخذ من فرضه النصف وهو الزوج النصف وبأخذ من غير اولاده لأجل الثلثين وهما
 الاختان او ما زاد عليهما من الاب والام او من الاب الباقي والنصف ايضم فليكون فرضا
 لثنتين فلو فرضت وجودهما مع الاخوات الذين ذكروا لم يصح اجتماع ذلك لان المسئله
 يكون قد عالت ولان البنت احق بالميراث من الاخوات والاخوة ايضم من اي كلاله كانوا ^{مسئله}
 هل يصح اجتماع النصف مع الثلث الجواب يصح ذلك مثل ان يجتمع اثنان او اكثر منها
 من كلاله الام مع زوج فيكون للزوج فرضه وهو النصف وللثنتين او ما زاد عليهما من
 الكلاله فرضه الثلث والباقي يرد عليهم دون الزوج ومثل ان يجتمع اب وام وزوج
 فيكون للزوج النصف وللأم الثلث مع عدم من يحجبها والباقي للاب ومثل ان يجتمع اخوة
 قبل الاب مع اثنين او ما زاد عليهما من كلاله الام فيكون للاخت من قبل الام والاب او من قبل
 الاب النصف بالتسمية وللثنتين او ما زاد عليهما من كلاله الام الثلث بالتسمية ايضم والباقي
 يرد على الاخوة من قبل الام والاب والام او من قبل الاب ومثل ان يجتمع ام وزوج فيكون للزوج

النصف وللام الثلث والباقي يرد على الام ^{مسئلة} هل يصح اجتماع النصف مع السدس ^{الجواب}
 يصح ذلك مثل ان يجتمع اب وام وزوج فيكون للزوج النصف وللام السدس مع وجود
 من يجبهان من الاخوة والاخوات والباقي للاب ومثل ان يجتمع واحد من كلاله الام مع زوج فيكون
 لهذا الواحد السدس بالسببه وللزوج النصف والباقي يرد على الواحد من هذه الكلاله ومثل
 ان يجتمع اخت للاب وامه او اب مع واحد من كلاله الام فيكون الاخت من قبل الاب والام او من
 قبل الاب النصف وللواحد من كلاله الام السدس ويرد الباقي على من كان من قبل الاب والام او من
 قبل الاب ^{مسئلة} هل يصح اجتماع الربع مع الثلثين ^{الجواب} يصح ذلك مثل ان يجتمع
 البنات او ما زاد عليهما من البنات مع زوج فيكون للبنين او البنات الثلثان وللزوج الربع
 والباقي يرد على البنين او البنات ومثل ان يجتمع الاخوان او اكثر منهما الاخوات من قبل الاب والام
 او من قبل الاب مع زوجة فيكون للاخوات المذكورات الثلثان ويكون للزوجة الربع ^{مسئلة}
 هل يصح اجتماع الربع مع الثلث ^{الجواب} يصح ذلك مثل ان يجتمع اب وام وزوجة فيكون
 للزوجة الربع والام مع عدم من يجبهان من الاخوات والاخوة الثلث والباقي للاب ومثل ان يجتمع
 ام وزوجة فيكون للزوجة الربع وللام الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجتمع اثنان او ما
 زاد عليهما من كلاله الام فيكون للزوجة الربع وللأثنين او ما زاد عليهما من هذه الكلاله الثلث
 والباقي يرد على الذي هو من هذه الكلاله ^{مسئلة} هل يصح اجتماع الربع مع السدس ^{الجواب}
 يصح ذلك مثل ان يجتمع ابوان او احداهما مع ولد او اكثر من الاولاد وزوج فيكون لكل واحد
 منهما السدس وان انفرد احدهما كان له السدس وللزوج الربع والباقي للاولاد ان كانوا
 ذكورا وذكورا واناثا وان كان بنتا واحدة كان للاب والام السدس وللزوج الربع والباقي
 يرد على البنت والايتون او احدهما ومثل ان يجتمع اب وام وزوجة فيكون للام السدس مع
 وجود من يجبهان من الاخوة والاخوات وللزوجة الربع والباقي للاب ومثل ان يجتمع ام
 وزوجة فيكون للزوجة الربع وللام الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجتمع واحد من

كلامه الام مع زوجة فيكون للزوج البع وللواحد المذكور اكدس والباقي يرد عليه دون
 الزوج **مسئلة** هل يصح اجتماع الثمن مع الثلثين الجواب **يصح** ذلك ان يجمع
 البنات او اكثر منهما من البنات مع زوجة فيكون للزوج الثمن وللبنات الثلثان والباقي
 يرد على البنات **مسئلة** هل يصح اجتماع الثمن مع الثلث الجواب **لا يصح** ذلك لان
 الثمن انما يستحق مع وجود الاولاد ومع وجودهم لا يثبت استحقاق الثلث لان
 فرض استحقاق الام فذلك لا يكون الا مع عدم الاولاد وكذلك ان فرضت استحقاقها له
 مع عدم من يجبهان من الاخوة والاخوات وان فرضت استحقاق الاثنين او ما زاد عليهما من كلاله
 الام فذلك ايضا لا يصح مع عدم الاولاد **مسئلة** هل يصح اجتماع الثمن مع اكدس
 الجواب **يصح** ذلك مثل ان يجمع الابوان او احدهما مع الولد او ولد الولد وزوجة فيكون
 لاهل الابوين اكدس وللزوجة الثمن والباقي للاولاد فان كان الاولاد ذكورا او ذكورا و
 انثانا كان ذلك وان كانا واحدا شي كان لها النصف بالتسوية وللزوجة الثمن ولكل واحد
 من الابوين اكدس والباقي يرد على البنت والابوين او احدهما **مسئلة** هل يمنع من الارث شي
 ام لا الجواب **يمنع** من الارث الكفر والوق والقتل على غير استحقاق **مسئلة** اذا
 مات انسان وخلف ابن بنت وبنت ابن ما الذي يستحقه كل واحد منهما من الميراث الجواب
 الذي يستحقه ابن البنت الثلث والذي يستحقه بنت الابن الثلثان لان كل واحد منهما يأخذ
 سهم من يقرب به والذي يقرب به ابن البنت امه والذي يقرب به بنت الابن ابوها فهذه
 الام اذا اجتمعت مع اخيها الذي هو ابوها البنت الثلثة والثلثان **مسئلة** **المسئلة**
 بينهما وان اجتمع معهما زوج او زوجة كيف يستحق الميراث الجواب **اذا** اجتمع معهما زوج
 او زوجة كان للزوج الربع وللزوجة الثمن ولبنات الابن ثلثا الباقي ولابن البنت ثلث الباقي
 وكذلك التول اذا اخذت الزوجة الثمن **مسئلة** اذا مات واخلف بنت بنت او بنتي بنتين
 كيف يستحقان الميراث الجواب **اذا** اخلف بنت بنت لها فرضها وهو النصف والباقي يرد عليها

فان كان الخلف بنتي بنتين كان لهما فرض من ثلثي ما يورث به وهو الثلثان **مسئلة** المسئلة بعينها
 اذا اجتمع الزوج او الزوجة مع بنت البنت او بنتي البنين وزوج او زوجة كيف يكون الحكم
 فيهم في الميراث **الجواب** اذا اجتمع الزوج او الزوجة مع بنت البنت كان له فرض الربع ان
 كان زوجها والثلثان كانا زوجة وبنت البنت النصف فرضها والباقي يرد عليها دون الزوج
 وان اجتمع الزوج او الزوجة مع بنتي البنين كان للزوج الربع وللزوجة الثلث ولا بنتي البنين
 فرضهما والباقي يرد عليهما دون الزوج او الزوجة **مسئلة** اذا مات خلف اخا لأم
 واخا لآب هل يكون الميراث لهما ولا لهما **الجواب** الميراث للاخ من الآب والام دون الاخ
 للآب بغير خلاف ينشأ **مسئلة** المسئلة بعينها واجتمع معهما اخ لام او اكثر منه كيف الحكم في
 ذلك **الجواب** للاخ من الام ايس ذكر كان وانثى والباقي للاخ من الآب والام لان اقوى
 بسبيلين ويسقط الاخ من الآب بغير خلاف فيهم وان كان الخلف من الام اكثر منه واحد كان لهم
 الثلث والباقي للاخ من الآب والام **مسئلة** اذا مات خلف جدته وجدته من ابيه او من امه
 او من ابيه وامه او احدهم مع اخوة واخوات هل للاجداد والجدات او احدهم ان يقاسموا
 الاخوة والاختات او احدهم **الجواب** الاجداد والجدات اذا اجتمعوا واحدهم مع الاخوة
 والاختات او احدهم قاسمهم المالة جري مجرى الاخوة والاختات في المقاسمة لان درجاتهم
 متساوية **مسئلة** اذا اجتمع جد في البنت وجدته من قبل ابيه وجدته من قبل امه وجدته من
 البنت وجدته من قبل ابيها وجدته من قبل امها مع جد البنت وجدته من ابيه وجدته من امها
 قبل امها واخوة واخوات من يقاسم الاخوة والاختات فيهم **الجواب** الذي يقاسم الاخوة والاختات
 من هؤلاء الاجداد والجدات جد البنت وجدته من ابيه وجدته من امه ويسقط الباقي لان الادنى
 والاقرى الى البنت يحجب البعد عن الميراث وينعز **مسئلة** اذا كان لمرأى زوجات
 لم يدخلهن وطلق واحدة منهن وتزوج اخرى او كان قد دخلهن ومرض وطلق الواحدة طلاقا جعيا
 وانقضت عدتها وتزوج بالمذكورة ومات باي سنة وبين سنة ولم يتبين المطلقة من غيرها

ولا تزوجت في مرضه كيف حكم في الميراث الجواب اذا كان الامر على ما ذكر في هذه المسئلة كان
للميت زوجا وبنتين اثنتين وثلاثة ارباع الثمن بين الثلثة والباقيات والمطلقة التي لم تتميز غيرها
مسئلة اذ مات وخلف عم ابير وعمه وعمه وخال ابير وخالته وخالته امه وخالها
كيف الحكم في الميراث بينهم الجواب لعلم الاب وعمه وخاله وخالته الثلثان يكون ثلثا الثلثين
لهذا العم والعمة بينهم للذكر مع حظ الانثيين وثلث الثلثين لهذا الخال والخالته بينهم بالسوية
فيكون ثلث الباقي من اصل المال لعلم الام وعمتها وخالها وخالته لهذا العم والعمة نصف منها
وهو سدس الاصل بينهما بالسوية والنصف الاخر وهو سدس الاصل يقسم بين هذا الخال والخالته
بالسوية ايضاً مسئلة اذ مات وخلف خال ابن عمه وعم ابن خالته كيف الحكم في ميراثهما
الجواب لخال ابن العم الثلثا وعم ابن الخال نصيب ابن الخال الثلث لان كل واحد منهما يأخذ
سهم من ثوب بئر وهو ما ذكرنا مسئلة اذ مات وخلف ولد اخته ما الحكم فيه الجواب ان كان
لهم للرجال وما للنساء كان الاعتبار فيه بالمبال فان سبق منه الذكور ورث يراث الرجال وان
سبق منه الفرج ورث يراث النساء فان خرج البول منهما في حال واحدة اعتبر بانقطاعهما
فما انقطع منه واحكم له به فان كان انقطاعه في حال واحدة ورث نصف يراث الرجل ونصف
يراث المرأة وقد ذكرنا بعد اقله فان نقص احد الجانبين غير الآخر حكم بأنه ذكوان تاويا
حكم بأنه أنثى وان لم يكن له من الرجال وما للنساء اعتبر حاله بالقرعة فما خرج ورث عليه مسئلة
اذ مات مسلم وكان له اولاد بعضهم اسارى وبعضهم غير اسارى كم يكون ميراثه الجواب اذا
كان الامر على ما ذكر في المسئلة كان ميراثه لجميع الاولاد بغض خلاف الامر النسخي وشريح خلافتها
غير معتد به لا سيما على ما يقتضيه اصلنا في الاجماع مسئلة اذا سلم انسان وكنا حكمه بالسلام
الولد بتعالى الاب وان مات الاب واسلم الجد حكمنا بالسلام لسلام الجد فما القول في ذلك ان
كان الاب حياً واسلم الجد هل يحكم بالسلام الولد بتعالى ام لا الجواب اذا سلم الجد كما ذكر
في المسئلة حكمنا بالسلام الولد لانه لو ملكه لا يتفق عليه مسئلة اذا كانت الام محببة عن الثلث الى

السدس باخوين او اخ واخنتين او اربع اخوات فقبل الاب والام او قبل الاب لا يجها عنده
 غير هؤلاء نسب الاخوة والاعوات قبل يجها اولادهم ولا الجواب لا يجب الام اولاد
 الاخوة والاعوات غير خلاف مسألة اذا كان لانسأ مملوكه فاروجها عبد ثم اعتقها فجا
 بولد هل يكون الولد حرام لا الجواب هذا الولد لاحق بالحرية غير خلاف مسألة ان
 كان لانسأ مملوكه فاروجها عبد ثم اعتقها فجا بولد هل يكون الولد حرام لا الجواب هذا
 مسألة هل يتوي الجد والاخ في الولاء حتى يتقاسمان الميراث كذلك ام لا الجواب الجد
 والاخ يتويان في ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمحكمة النيب وايضا فانما يدان بالاب
 يجب ان يتوي في ذلك وايضا فان النيب بقاسم الجد والاخ فيجب في ذلك مسألة
 اذا مات مولا وخلف ثلثة بنين مات احد البنين وترك اثنين مات الثاني وترك ثلثة بنين
 الثالث وترك ثمانية بنين ثم مات المقت كيف الحكم في الولاء الجواب اذا كان الامر على ما ذكرنا
 كان الولاء بينهم اثلاثا ياخذ كل واحد منهم البنين نصيب ابيه وهو الثلث للخبر المتقدم ذكره ولو ما
 المولى كان ولدا لكان باخذ نصيب ابيه بلا خلاف فاذا كان حكم الولاء حكم النيب كان ههنا
 مسألة اذا تزوج حر بامرته فجا بولد ستة اشهر او اكثر هل يثبت له الولاء ام لا الجواب
 لا يثبت له ولأه لان الولاء لمن اعتق وهذا لا يقتضي لان الاصل ان لا ولأه وابنة تفرق فيه
 الى دليل ولا دليل مسألة انسان زوج مملوكه فربده ثم اعتقها فجا بولد كان الولد حرا غير
 خلاف وكان ولأه من اعتقها وان اعتق العبد هل يجرى الولاء الى مولاه نفسه ام لا الجواب
 اذا اعتق العبد حرا ولأه الى مولاه لان الحكم الصحابة عليه وايضا فاجماعنا عليه وفيه الحجة
 مسألة اذا مات انسان وخلف ورثة وارثه حاملا كيف الحكم في الميراث الجواب يوقف
 ميراث ذكرين وينقسم الباقي في الوارث ويضمنون لان العادة جارية بان اكثر ما تلد المرأة انسانا
 وما زاد على ذلك شاذ خارج عن العادة ولجوز ما ذكرناه قلنا بالصحة مسألة اذا اعتق
 عن غيره مملوكا هل يكون ولأه المعتق للمعتق عند او للمعتق الجواب اذا كان المعتق اعتق المملوك

اجماع

[illegible]

لم يكن لشيء مسألة اذا مات الكافر وخلف اولاد اصغار واخوة من قبل الام واخوة من قبل الاب
 كيف الحكم في الميراث الجواب اذا مات الكافر وخلف المذكورين دفع الى الاخوة من الام الثلث
 والى الاخوة من الاب الثلثان وامر الحاكم الاخوة بان ينفق على الصغار حسب ما ذكروه فيكون
 على الاخوة من الام ثلث النفقة وعلى الاخوة من الاب ثلثا ذلك فاذا بلغ الصغار واسلموا دفع
 الاخوة اليهم ما بقي بعد النفقة عليهم من المال وان لم يسلموا انصرف الاخوة فيما بقي من المال
 في ايديهم لنفوسهم كيف شاءوا مسألة اذا كان المملوك مادام مملوكا لا يرث حوا فما القول
 في حرمانه وخلف ما لا وولد مملوكا او ولد واخوة او احد من ذوي ارحامه كذلك ولا وارث
 له غير هذا المملوك فكيف يفعل بالميراث الجواب اذا كان هذا الميت قد خلف من ذكر في المسألة
 وجب له ابتاع المملوك ثم تركته ويعتق ويدفع باقي المال اليه فان امتنع سيده من بيعه جاز
 على ذلك ولم يكن لامتناعه تأثير هذا اذا كان المال يزيد على ثمن المملوك وان يزد عليه وكان يبي
 بثمانية ابتاع به واعتق ايضاً وان كان ينقص غنمه ولا يفي به لم يجب ابتاعه وكان لبيت المال
 وقد ذكر انه يتباع ويستعفى في الباقي فمن عمل بذلك لم يكن بذلك باس مسألة اذا مات الحر
 وخلف وارثين مملوكين يرث احدهما مع الاخر ثلث الوالدين او الوالدين او ما جرى مجرى ذلك
 من ذوي الارحام فلم يخلف هذا اليتم الميراث الا ما يتباع به واحد هل يجب ابتاع واحد دون
 الباقيين ويعتق ام لا الجواب لا يجوز ذلك فلا يرثي منهم احد لان القدر الذي يستحق
 ينقص من الثمن ويكون المال لبيت مال المسلمين مسألة من يحق لدير المتول الجواب
 الذي يحق هو الاب والام واولاد الاخوة والاخوات من يترب بهم المتول من جهة الاب
 خاصة ولا يستحقها اخ ولا اخت من جهة ام ولا احد من ذوي ارحامه والزوج والزوجات اذا
 لم يقبل احدهما الاخر والمطلقة طلاقاً رجعيّاً يرث زوجها اذا قبلت من دينه كما ترث من تركته ما لم
 يخرج من عدتها وكذلك الزوج اذا قبلت زوجته وهي في عدتها ورث من دينها كما يرث من تركتها
 مسألة اذا وقع على جماعة يرث بعضهم بعضاً حايط او دار او غرقوا او اصابوا في وقت واحد

ولم يعلم تقدم موتهم على الاخوكيف الحكم في توريثهم الجواب اذا كان الامر على ما ذكر في
 هذه المسئلة وجب توريث بعضهم من بعض في نفس تركته لان ما يتكلم به يرثه الاخوت يعلم الا
 في استحقاق الميراث ويؤخر الاقوى في ذلك قال ما ذكرنا اب وابن ففرض ان الابن مات ^{اولا}
 فورث الاب من سهمه كس مع الولد الباقي للابن وهو اضعف منه ويعطى ورثته الباقي
 ثم بعض ان الاب مات فيعطى الابن حقه منه ولورثته الباقي وشاله ايكم زوج وزوجه فيرضى
 الزوج او لا يورث الزوج منه لان سهمها في استحقاقها اقل نسبه سهم الزوج لان اكثر ما تحقه
 الميراث الربع واكثر ما يستحقه الرجل النصف وهو اقوى خطامها ودفع الى الزوجه حقه منه
 ولورثته ما بقي ثم يرضى انهما مات فيعطى الزوج منها حقه من نفس تركتها لانها ورثته منه ويدفع
 الى ورثتها الباقي فان فرضنا في هذه المسئلة في الاب الذي قد ما ذكره ان له اثارا لان الولد
 المذكور اولى منه وفرضنا ان للولد وارثا له الا ان اباه اولى منه فان يصير ميراث الابن لورثته
 الاب وميراث الاب لورثته الابن مسئلة اذا مات انسان وخلف شخصا لراسان او بدنان على
 حق واحد هل يورث ميراث اثنين او ميراث واحد فان قلتم يورث ميراث قل لكم كيف يورث
 ذلك والشخص اثنان وان قلتم يورث ميراث اثنين قل لكم كيف يورث ذلك والبدن الذي
 عليه الراسان او الحق الذي عليه البدنان واحد وبعد كيف يعلم ان واحد او اثنان حتى يورث على
 ما ذكرتموه الجواب هذا الشخص لا يورث ميراث اثنين ولا ميراث واحد الا بعد ان يعلم
 هل هي حيوان او حي واحد فان علم انه حيوان ورث ميراث اثنين وان علم انه حي واحد ورث
 ميراث حي واحد والطريق الى المعرفة بما ذكرناه هو ان يترك هذا الشخص حتى ينام ثم يبينه احدها
 فان انتبه الاثنان كان حيا واحدا ورث ميراث واحد وان انتبه احدهما ولم ينتبه الاخر كان
 حيا ورث ميراث اثنين **باب** مسائل تتعلق بالنكاح **مسئلة** اذا كان
 وليان اذنت لكل واحد منهما في تزويجهما فوجها ثم ادعى كل واحد منهما ان عقد مقدم على
 عقد الاخر وانما لم يذلك وانكرت ما ادعى عليهما من العلم ولم يكن لاحد الوليين بينة على ما ذكرناه

مسائل النكاح

ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان الامر على ما ذكره وادعى كل واحد منهما عليها العلم بما ادعى
 وانكرت كان القول قولها مع يمينها انهما لا تعلم ذلك لان الاصل ان لا تعلم لها بذلك **مسئلة**
 بعينها اذا انكرت انهما علمتا بذلك ووجب عليها اليمين بانها لا تعلم ذلك ونكحت عن اليمين ما
 الحكم في ذلك الجواب اذا نكحت عن اليمين ردت اليمين على الوليين فان نكحوا جميعا
 عن اليمين او حلفا جميعا بطل العقدان فان حلف الواحد دون الاخر كان الحكم للذي حلف لانه
 قد ثبتت المحجة بما ادعاه **مسئلة** بعينها اذا ادعى الوليان عليها بذلك واعترفت بكل
 واحد منهما بما ادعاه ما الحكم في ذلك الجواب اذا اعترفت لكل واحد منهما بما ادعاه بطل
 العقدان لان الجمع بينهما لا يصح **مسئلة** اذا زوج الرجل خنثى رجل ومات الزوج واختلف
 الوارث والزوج فادعى الوارث عليها بان اخاها زوجها بغير امرها فلا حق لها مع ذلك
 في الميراث لان نكاحهما فاسد وادعت هي ان اخاها زوجها بالهمد باروها وانما نسحق الميراث
 من الزوج لان نكاحها صحيح كيف الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا على الوجه المذكور كان القول
 قولها مع يمينها لان الوارث مدعى بخلاف الظاهر لان الظاهر في النكاح انه على الصحة **مسئلة**
 اذا كان الزوج مجنونا وادعت زوجته انه عتق هل يصح ضرب اجل العتق ام لا الجواب لا يصح
 ذلك لان هذا الاجل انما يصح بعد ان تثبت العتق وليس تثبت الا بقول الزوج لانها مما لا
 تقوم البينة عليه واذا كان هكذا فنشأ العتق لا يصح وان كان كذلك لم يصح ضرب هذه
 المدة **مسئلة** اذا كان الزوج عاقلا واعترف بان عتق وضوب له الاجل وانتهى الاجل وهو
 مجنون هل يصح من زوجته الدعوى عليه وانطأ البتة بالزفة لرام لا الجواب لا يقبل دعواها
 ولا يجوز الزفة بينهما لانها ان كانت ثيبا وادعت انه لم يطأها في مدة الاجل كان القول قول الزوج
 مع يمينه ومع كون مجنونا لا يمكن التوصل الى ما عنده فيما تدعيه واذا كانت بكر او انكر الزوج وادعى
 انما تمنعه نفسها ولا يمكن من وطئها ويكن ان يدعى انه انقضها ورجعت عذرتها وهذا مع كونه
 لا يصح من المجنون فلم يكن الى الزفة بينهما سبيل **مسئلة** اذا كان لافسان انسان اسم الوارث

منهما نعم وهي البكر واسم الاخرى صغيرة وهي الصغيرة فلو لم يرد الزوج بها باحدهما زوجت
 بنتي البكر صغيرة او قال زوجتك بنتي الصغيرة نعم هل يصح النكاح ام لا الجواب اذا قال
 ذلك صح النكاح لان بنتي صغيرة لا رمت والاسم غير لازم ^{سئلة} اذا قال له زوجتك بنتي
 ولم يأتها وقال احد ابنتي هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان العقد
 لم يتناول واحدة منهما بعينها ونه شرط صحة التناول لذلك ^{سئلة} اذا كان له ابنتان
 صغيرة وبكر واسم البكر نعم واسم الصغيرة صغيرة فقال زوجتك بنتي نعم ونوى الصغيرة فلو
 الزوج قبلت نكاح نعم ونوى البكر هل يلزم النكاح ام لا الجواب اذا قال ذلك لزم
 العقد في الظاهر لا تنافهما في الاسم فكان الظاهر ان النكاح نكاح البكر الا انه في الباطن
 فاسد لان الولي اوجب الصغيرة والزوج قبل نكاح البكر فقد قبل غير التي اوجبها الولي
 هذا ان صدق فان لم يصدق فالنكاح في الظاهر لازم ^{سئلة} اذا تزوج الرجل امرأة
 واصدقها مملوكا فدبرته ورجعت في تدبيره وطلعا الزوج قبل الدخول بهما ما الذي يحكم
 له فيه الجواب اذا كان الامر على ذلك كان له نصف لان الزوج في التدبير يصح فالملك
 عين ماله ^{سئلة} المسئلة بعينها وطلعا قبل الدخول بهما والمملوك مدبره لم يرجع في تدبير
 ما الحكم فيه الجواب اذا كان كذلك كان الزوج على امرته بنصف قيمة المملوك لانه ليس له
 اخذ نصفه مع بقاء التدبير ^{سئلة} المسئلة بعينها وطلعا قبل الدخول بهما والمملوك مدبر
 لم يرجع في تدبيره ولم يأخذ الرجل النصف من القيمة الى ان رجعت في التدبير ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا كان كذلك كان له نصف عين المملوك وقد قيل انه يكون مخيرا بين اخذ
 نصف قيمته والاول عندي اقوى لان عين ماله ^{سئلة} اذا اصدقها مملوكا فان لرايه حكم
 في ذلك الجواب اذا كان الامر على ما ذكر كان له قيمة هذا الانسان لو كان مملوكا لانه
 اصدقها شخصا بعينها فلما منعها حريته من التصرف فيه كان لها قيمة ^{سئلة} اذا قال صدق
 هذا الخ فلما ظهر خيرا كيف الحكم في ذلك الجواب اذا كان كذلك كان عليه قيمة الخ عند من خليه

لأنه سمي لها الخلق فإن انه حر فواجبنا القيمة مسئلة اذا قال لها اصدقك هذا الخمر كيف يكون
 الحكم في ذلك الجواب اذا سمي له الخمر وعينها كان لها مهر المثل لأنه سمي لها ما لا يجوز
 ان يكون مهر فلم توجب القيمة فيه وواجبنا مهر المثل مسئلة اذا اختلف الزوج والروضة
 فقال الزوج تزوجك بالالف دينار وقالت الروضة بل تزوجتني بالفي دينار بماذا الحكم
 في المهر من ذلك الجواب اذا اختلفا كذلك وكان لاحدهما بنته فان لم يكن لاحدهما بنته
 كان القول قول الزوج مع يمينه لانها قد تفقا على الالف وادعت الروضة عليه الزيادة على
 ذلك فكان عليها البينة فاذا لم يكن لها ذلك كان القول قول الزوج كما ذكرناه مسئلة اذا
 شرط الزوجان خيار الثلث في النكاح هل يصح ذلك ام لا الجواب اذا كانا شرط ذلك في
 اصل العقد بطل النكاح لأنه عقد يلزم بنفسه فخير الشارطين لا يصح فيه فان كان ذلك في المهر
 لم يبطل وكان العقد صحيحا وخيار ثابته والمهر لازم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم عند شروطهم
 مسئلة اذا تزوج امرؤ على صداق يمين ثم انها قالت لا اسم لنفسه حتى يقبض صداقي هل يصح لها
 ذلك ام لا الجواب اذا كان الصداق مؤجلا لم يكن لها منعه نفسها من التسليم لان برضاها
 بتأجيل الصداق قد دخلت على الرضا بتسليم نفسها الى الزوج قبل قبضه فليس لها الامتناع حتى
 يقبض الصداق وكذلك ان كان قد دخل بها ولم يطلأها وامتنعت كان لها ذلك فان كان وطئها
 لم يكن لها الامتناع ولها المطالبة بالمهر فعدت كون لها الامتناع ههنا ايضا وهو الاقوى مسئلة
 اذا وطئ الرجل زوجته فافضاها ثم اراد جماعها بعد ذلك هل يجوز له جماعها ام لا الجواب اذا
 كان الموضع قد ندمل بعد الافضاء وبرأ كان له جماعها وليس لها منعه وان لم يكن الندمل لم يجز له
 جماعها وكان لها منعه الى ان ندمل وتبرأ لأنه ان لم تكن من ذلك لم يؤمن على الموضع التلف وان
 يتفق ان كان يتم اندما له وبرئ مسئلة المسئلة بعينها واختلفا فقال الرجل قد ندمل الموضع
 وبرئ ولا خوف عليه وقالت المرأة لم يندمل ولم يبرأ وما اخاف الضرر وما الحكم في ذلك الجواب اذا
 اختلفا على الوجه المذكور كان القول قولها مع يمينها فيما ذكرته لأنه لما لا سبيل الى اقامة البينة عليه

سئل هل يجوز للرجل ان يتزوج المرنقة على ان يكون صداقها مائة دينار ام لا الجواب يجوز
 ذلك اذا كان من اختيارها وينفق الاب عليها عقب العقد لانها ملكة بالعقد سئل اذا
 كانت المرنقة محجورا عليها وتزوجها الرجل صداق هو ابوها وقبل ولها ذلك هل يصح ذلك ام لا
 الجواب لا يصح ذلك لان الولي انما يتصرف فيما للمولى عليه فيه منفعة وهذا لا ينفع لها فيه فلا
 يصح الصداق سئل اذا اصدقها الزوج امها وكان ولها ابوها وقبل ابوها ذلك هل يصح
 ذلك ام لا الجواب لا فوق بين هذه المسئلة وبين المنفعة لها في ان يكون الولي ابوها
 او غيره والقول فيها واحد سئل اذا اصدق الرجل المرنقة اثنتين فانكسر الواحد منهما وطلقها
 قبل الدخول بها وكما للمطلق قبل الدخول بها الرجوع عليها بنصف الصداق فباي شيء يرجع عليها
 من ذلك الجواب اذا كان كذلك يرجع عليها بنصف قيمة الموجود ونصف قيمة المكسولان
 جميعهما هو الصداق ولها الرجوع بنصف الصداق فوجب له ذلك سئل اذا تزوج الرجل
 امرئة على انها مسلمة فظهرت كافرة كتابية او غير كتابية هل يجوز للعقد ام لا الجواب اذا كان
 الامر على ما ذكره كان العقد باطلا لان نكاح الكفار عندنا باطل سئل اذا تزوج اربع
 نسوة فمضى واحدة منهن ولم يعن عن الباقي منهن هل يكون لها خيار في المقام بعد والمفارقة
 له وهل يضرب له اجل ام لا الجواب ليس لهذه خيار في ذلك ولا يضرب له اجل لان العقد
 صحيح ثابت بالاتفاق وخبرها ينفع في صحة الدليل ولا دليل عليه سئل اذا تزوج الرجل امرئة
 بمهر في السرو وعقد لها في العلانية بمهر اخر مخالف للاول ما الذي يلزمه منها وما الصحيح منهما
 الجواب العقد الصحيح والمهر الثابت اللازم هو العقد والمهر الاول الذي عقد في السر
 لان العقد والمهر قد ثبت به والثاني ليس بعقد صحيح لبطاله عقد على عقد لم يفسخ في النكاح وان
 كان هذا العقد باطلا فالمهر المعلق به كذلك سئل اذا اختلف الرجل والمرنقة في قبض المهر
 فقال الرجل قد قبضت صداقك وقالت المرنقة ما قبضته ما الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا
 كان القول قولها مع يمينها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من انكره والزوج

معترف بالمرحوم مع لانه قد قبضه فعليه البينة وان لم يكن له بينة كان عليها اليمين كما قدمناه ^{مسألة}
 اذا اصدقها مائة وودع اليها مائة ثم اختلفا فقالت الزوجة قلت خذها هبة او قالت هديرو ^{قال}
 الزوج بل قلت خذها صداقا ما الحكم بذلك الجواب اذا اختلفا كذلك كان القول قول الزوج
 مع بينة ان لم يكن بينة لانهما متفقان على ان المائة ملك الزوج واختلفا في صفة انتقالها
 الى يد هاتك كان القول قول المالك وعلى من يدعي انتقالها اليه بسبب البينة فاذا لم تكن ^{بينة}
 كان القول قوله على ما قدمناه ^{مسألة} اذا اصدقها مملوكا او نصفه فوهبت له المملوك او ^{النصف}
 المذكور وطلعتها قبل دخوله بها هل يصح له الرجوع عليها بشئ في ذلك ام لا الجواب اذا
 طلعتها قبل الدخول بها كان له الرجوع عليها بالنصف مما اصدقها فان كان المملوك كان نصفه وان
 كان نصف المملوك كان نصفه وهو الربع لان الذي استحقه من العبد ونصفه فقد وهبته واذا
 وهبته فقد قبضته واذا كانت بهذا قابضة وطلعتها قبل دخوله بها كان عليه الرد مما قبضته باب
 سأل بتعلق بالخلع ^{مسألة} اذا اصدقها مائة وخالها قبل دخوله بها فهل يسقط جميع الصداق
 او نصفه الجواب اذا خالها كما ذكر في المسئلة سقط جميع الصداق على ما بينه وذلك ان
 الخلع عندنا لا يكون الا بطلاق واذا كان كذلك كان قد طلعتها قبل دخوله بها واذا كان مطلقا
 لها كذلك وجب الرجوع بنصف الصداق واذا رجع عليها بذلك استقر لها النصف واذا استقر
 لها النصف وسقط بالخلع فلم يكن لها شئ وبان بذلك سقوط الجميع ^{مسألة} اذا خالها
 واختلفا في القدر او النقد او الجنس كيف الحكم في ذلك الجواب اذا اختلفا في شئ من ذلك
 كان القول قول الزوجة مع بينة القول رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه
 والزوج ههنا هو المدعي لانه يدعي ما تنكره الزوجة فكان عليه البينة فاذا لم يكن بينة كان القول
 قول الزوجة كما قدمناه ^{مسألة} اذا خالها على شرط مثل ان يقول الزوج ان اعطينيني كذا فاني
 طالق هل يصح الخلع على ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان الخلع عندنا طلاق والطلاق
 لا يقع عندنا بشرط ^{مسألة} اذا كان عند جارية وهي حامل فقال لزوجته خالني على حمل هذه

سأل الخلع

٥٨
 الجارية هل يقع الخلع والطلاق أم لا الجواب لا يصح الخلع ولا يقع الطلاق بذلك لأن
 العوض الذي هو المحل مجهول والمجهول لا يصح الخلع ولا وقوع الطلاق عليه والتوليد
 المثل ووقوع الطلاق لا يصح لأن الأصل ثبوت العقد وبرائة الدية وعلى من يدعي خلافاً ذلك
 الدليل ولا دليل عليه مسألة إذا اختلفت الزوجة في مرضها بأكثر من مهر شلها هل يصح ذلك أم لا
 فإن صح فهل يكون ذلك من صلب ما لها أم لا الجواب الخلع بما ذكر في هذه المسألة صحيح
 لأن المرض لا يبطل المحالعة بمجرى المثل أو أكثر منه ويكون ذلك من صلب ما لها التولية نعم فلا جناح
 عليهما فيما أفدت به ولم يفرق بين حال المرض وغيره فوجب حمل على عمومها إلا أن يدل دليل مسألة
 إذا قالت المرأة لزوجها طلقني طلاقاً بائة فقال أنت طالق ثلاثاً بائة ثلاثاً بائة هل يقع بذلك
 طلاق أم لا الجواب إذا قال الزوج ذلك طلق المرأة بوجه واحد وكان عليها المائة لأن
 اللفظ بالطلاق المثلث عندنا لا يقع منه إلا بطلقة واحدة والزوج قد تطلب منه المثلث الثلاث
 فلا يلزم ذلك لو كان المثلث صحيح وكيف وهو عندنا لا يصح مسألة إذا قالت طلقني طلاقاً بائة
 فتي أنت طالق بائة وطالق وطالق ما الذي يقع من ذلك الجواب الذي يقع من ذلك هو
 الأولى لأن العوض حصل في مقابلتها والثانية والثالثة لم يقع منهما شيء لأنه طلقها بعد أن بأت
 الزوجة الأولى وطلاقاً لباين باطل مسألة إذا قالت طلقني بائة فتي أنت طالق وطالق
 ولم يظلم المائة كيف القول في ذلك الجواب القول في ذلك أن يقول أنها طلقت بالمائة فإن المائة
 في مقابلة الأولى وكانت المرأة بائة تمام يقع الثانية ولا الثالثة لمثل ما ذكرناه أولاً في المسألة
 المعتمدة وإن قال في مقابلة الثانية كانت الأولى رجيعة ولم يقع الثانية ولا الثالثة وإن قال
 في مقابلة الثالثة كانت هذه الطلقة واقعة وبطلت الثانية والثالثة مسألة إذا قال لها
 خالعتي على ما في هذه الظروف من الخلع فخرج حموا هل وقع الخلع أم لا فإن وقع فهل يقبض الخمر
 أم لا الجواب إذا قال لها ذلك صح الخلع لأنه في مقابلة ما يصح تملكه وبذلك في ذلك فاما
 إذا ظهر أن الخلع خرفان الواجب قبض بدل الخمر لأن الخلع له مثل فوجب ذلك مسألة إذا كان له

زوجتان فقالا طلقنا بما نر فطلقهما على الفور ثم اردت ابعده لك هل يصح ذلك ام لا فان صح
كيف القول في كيفية قبض المائة منهما اذا اطلقها على ما ذكرنا كان الطلاق صحيحا ووقع بانها ولادة
غير مؤثرة في ذلك لانها حدثت بعد ثبوت عقد الخلع واما كيفية قبض المائة فانه يجب عندنا
ان يقبض في كل واحدة منهما النصف من ذلك **مسئلة** اذا قال لزوجتي طلقك بمائة وانت
ضامته لذلك وانكرت الزوجة ما ادعى بها عليها كيف الحكم في ذلك **الجواب** الحكم
فيه ان البيونة صحيحة لا عتاف الزوج واقران بذلك واما ما ادعى به على الزوجة فالقول
قولها معي بينها لا نريد ان يدعى عليها عقد معاوضة والاصل ان العقد هذا اذا لم يثبت له بينه على
دعواه له على ذلك بينه حكم له بها **باب** مسائل تتعلق بالطلاق **مسئلة** اذا قال
الزوج لزوجتي انت طالق ولم ينو الفقة والبيونة هل يقع الطلاق ام لا **الجواب** **الطلاق**
عندنا لا يقع الا بينه فني لا نرى في ذلك لم يقع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات **مسئلة**
اذا قال لها انت طالق ان قام زيدا وان دخل عمرو والدار هل يقع الطلاق ام لا **الجواب**
اذا قال لها ذلك لم يقع طلاقه لانه ملته بشرط وكل طلاق ملق بشرط فانه عندنا لا يصح ولا
يقع **مسئلة** اذا قال لها انت طالق ملا البلاء وملا الدنيا هل يقع طلاقه ام لا **الجواب**
اذا كان على الشرائط وقصدت الفقة وقعت طلاقه رجعية وان لم يكن على ذلك لم يقع
شيء وكذا لو قال لها با الف طالق او بمائة طالق لان الباب في ذلك كله واحد **مسئلة**
اذا قال لها ان بدئك بكلام فانت طالق فعالت لمر ان بدئك بكلام فبعدى حرهل
طلاق وعنى ان بدأ احدهما صاحبه ام لا **الجواب** لا يقع ههنا طلاق ولا عتق لانها
جميعا عندنا لا يقعان بذلك بشرط وذلك مشروط **مسئلة** اذا قال لها انت طالق طلاق
المخرج او السنة او طلاق المخرج او لرضا فلان هل يقع طلاق ام لا **الجواب** انما قوله
انت طالق طلاق المخرج والسنة او طلاق المخرج او لرضا فلان فانه ان كانت البينة حاصلة **الشروط**
وقعت واحدة رجعية وان لم يكن ذلك حاصلا لم يقع شيء فان قال اردت بقولي لرضي فلا

ان رضى فلان كان الطلاق ايضاً غير واقع لانه يكون بشروط والطلاق عندنا لا يقع بغيرك
 كما ذكرناه في غير موضع مسئلة اذا قال لزوجته انت طالق وقال اردت ان اقول انت
 طالق طاهر او قال لها طلقك وقال اردت اقول اسكتك فبقولاني بذلك هل
 يقع طلاق ام لا الجواب اذا قال ما ذكر في المسئلة قبل قوله في الحكم والباطل فيما بينه
 وبين استعلاء لقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات وايضاً فاللفظ لا يكون بعيداً لما وضع له في اللغة
 الابالينية والتقصداً فاذا قال ما نويت قبل قوله مسئلة هل يصح ان ينوي الرجل بقوله انت
 طالق اكثر من طلقة واحدة ام لا الجواب لا يصح ان ينوي بذلك اكثر من طلقة واحدة وان
 نوى اكثر من طلقة واحدة لان الاصل بقاء العقد وتوحيح الواحد بصرح الطلاق
 مع النية يجمع عليه وما زاد على ذلك وبغير الصريح ليس عليه دليل فصيح ما ذكرناه مسئلة
 رجل طلق زوجته طلقة رجعية وارتجعهما قبل انقضاء عدتها ولم تعلم بالرجعة فقصت عدتها
 وتزوجت رجلاً اخر ثم حضر الزوج وادعى انهما ارتجعهما في عدتها وثبت ذلك بالحكم في ذلك
 الجواب اذا ثبت له ارتجعهما قبل انقضاء عدتها بطل نكاحها فنكاحها من الزوج الثاني دخل
 بها او لم يدخل لان تزوج باموثة لها زوج وذلك لا يجوز وايضاً فلا خلاف انه لو لم يدخل
 الثاني بها اودت على الاول واذا ثبت له الرجعة ثبتت لزوجته وبطل النكاح كما قدمناه مسئلة
 هل يصح الابلاء من الذي ام لا الجواب يصح ذلك من قولوا اسد سادك وتعالى الذين يقولون
 من فائهم وهذا عام في الذم والمسلم مسئلة اذا قال لرجل فادرت زوجته قال نعم
 هل يقع طلاق ام لا الجواب اذا قال ذلك حكم بطلقة واحدة لا قوار بايقاعه بها فقال
 انما اردت بقول نعم الاقارب بطلاق تقدم بني قبل هذه الزوجة وصدقته المونة فالامر على ما ذكره وان
 كذبته كالمسئلة لان ذلك غير معتد وان لم يكن له بينة كان القول قوله مع يمينه مسئلة
 اذا كان له زوجة فقال له اخو لك زوجة فقال لا هل يقع بذلك طلاق لانه كاذب ام لا الجواب
 لا يقع بذلك طلاق لانه كاذب مسئلة اذا قال لزوجته انت طالق واحدة في اثنين بالحكم

في ذلك الجواب اذا قال ذلك ونوى الطلاق وقعت واحدة رجعية كان عارفا بالحسب
 والضرب او لا يكون عارفا بذلك **مسئلة** اذا قال لها انت طالق واحدة لا يقع عليك
 هل يقع طلاق لا الجواب اذا قال ذلك لم يقع طلاق عدم البينة من ذلك **مسئلة**
 اذا قال لها انت طالق لا هل يقع طلاق لا الجواب اذا نوى الايقاع مع هذا القول
 وقعت واحدة وان قال انما اردت بقولي لا انزل لا يقع قبل قوله **مسئلة** اذا قال لها انت
 طالق نصف طلعة او ربع طلعة او ثلث طلعة او ما اشبه ذلك هل يقع فيه ذلك طلاق لا
 الجواب لا يقع فيه ذلك شيء لان الطلعة لا تتعوض ولا ينزله ذلك غير نول للطلاق
 لما ذكرناه وهو مذهب شيخنا المرتضى وذهب الشيخ ابو جعفر الطوسي الى وقوع واحدة
 مع البينة **مسئلة** اذا قال لها انت طالق ثلاثا لا طلعة هل يقع من ذلك طلاق لا
 الجواب اذا قال ذلك وقعت واحدة مع البينة لان الاستثناء بغير شبهة استثناء
 لا يدخل في الطلاق وشبهه استثناء اذا دخله فانما يحمله كما يحل الاقرار والامان والعنف **مسئلة**
 اذا قال لها انت طالق طلعة لابل طلعتين مما الذي يقع من ذلك الجواب لا يقع
 في شيء لان قوله ذلك غير نول للطلاق اذا قال ذلك وكانت الشروط حاصلة وقعت
 طلعة واحدة رجعية فان قيل ليس لو قال لعنان على درهم لابل درهمان لرصد درهمان فما
 انكرتم كما من مثل ذلك فيما ذكره في الطلاق والا فما الفرق بينهما قلنا الفرق بين ذلك ان
 ايقاع الطلعتين في وقت واحد عندنا لا يصح ويصح ذلك في الاقرار **مسئلة** رجل له زوجة
 الواحدة اسمها هند والآخرى اسمها نعم فقال يا هند وقالت ليرغم لبيك فقال انت طالق
 ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان الامر على ما ذكره سئل هذا الرجل عن نواه فان قال قلت
 ان نعم اجابني لا افي وجهه الطلاق الى هند ومن نعم قبل قوله وطلعت هند ولم يطلق
 نعم فان قال لم اعلم ان الذي اجابني نعم وطلعت انما هي هند فطلعت التي اجابني
 طنائني انما بها هند وقع الطلاق على هند ولم تطلق نعم لان المدعي القصد والبينة منه الى من

عن أبي ظهرا
واللعان

عنه والتي بينهما وتصد ونوى طلاقها عند وقوع طلاقها دون الاخرى باب مسائل يتعلق
بالظهار واللعان **مسألة** هل يصح من الكافر الظهار ام لا **الجواب** لا يصح منه ذلك
ولا التكفير ايضا لان الظهار حكم شرعي والجاهل للشرع لا يصح ذلك منه ولا يصح منه الكفارة ثم
ذلك ايضا لانها عبادة تغتفر فيها الى منزل القربة والكافر لا يصح منه مع كفره التقرب الى الله تعالى
واذا لم يصح الكفارة منه لم يصح الظهار منه لان من لم يفرق بينهما احدا **مسألة** هل يصح الظهار للمملوك
ام لا **الجواب** يصح ذلك لقول الله تعالى الذين يظاهرون من نساءهم ولم يفرق
بين مملوك وغيرهما **مسألة** اذا قال الرجل لزوجته انت علي كظهر أبي محمد ونوى بذلك الطلاق
هل يكون ذلك ظهرا او طلاقا **الجواب** لا يكون ذلك ظهرا ولا طلاقا لان الطلاق عندنا
لا يتبع شيئا من الكنايات والظهار ايضا لا يتبع الا بالقصد اليه دون القصد الى غيره **مسألة** اذا كان
زوج الموتة صبيا فقال لها يا زانية هل يكون ذلك من قذفها ام لا فان لم يكن قذفا فهل له
ان يلاعن اذ بلغ ام لا **الجواب** لا يكون ذلك قذفا ولا يحجب عليه به حد لقول رسول الله
رفع العلم عن ثلثة للبصير حتى يحتلم واما اللعان عند بلوغه اذا اراده فليس له ذلك لان اللعان
انما يكون لتحقيق القذف وقد بينا القول بان لا قذف له **مسألة** اذا اتى الملاحن بلفظ الخلف
بدل لفظ الشهادة في اللعان فقال اقسم باسمه واحلف باسمه هل يكون ذلك مجزيا له ام لا
الجواب اذا اتى بذلك على ما ذكرتم يكن مجزيا له لانه خلاف النص وذلك لا يجوز **مسألة**
اذا كان المتلاعنان يعرفان الكلام بالعربية والعجينة فبايما وقع اللعان **الجواب** اذا كانا
يعرفان ذلك او قعا اللعان بالعربية والعجينة لانها لفظ القرآن ولا ينبغي مع الاختيار العدول
عن ذلك وان كانا لا يعرفان العربية او احدهما جازح ان يوقعهما لا يترضاها بالعجينة **مسألة**
اذا ولدت الموتة ولدين اما في دفعة واحدة او ولد احدهما بعد الاخر ام لا **الجواب** اذا كان
الامر على ذلك و اراد نفي احدهما لم يصح بل اذا اقر بالواحد لحق الاخر ولم يجز له ان ينفيه عن نفسه
لانها حمل واحد والحمل للواحد لا يكون من اثنين واذا لم يكن من اثنين واقر بالواحد لحق الاخر

وان ارادني الحمل جملة فم غير قرار باحدهما دون الاخر كان ذلك جائزا **مسئلة** اذا تزوج رجل
امراة وتولد بعد فمها ولا عنها وبانت باللعان منه ثم عادت بالملك هل يجوز له وطؤها **مسئلة**
الجواب لا يجوز له وطؤها بملك اليمين لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمعان **مسئلة**
اذا قال رجل لزوجته يا زانية فقالت له زينت والحكم في ذلك الجواب اذا قال لزوجته ما ذكر
في المسئلة كان الزوج قاذفا للوجه لان قوله يا زانية صريح في القذف ولا يحمل سواء واما قول
الزوج زينت بك فليس بصريح في القذف ولا يحمّل لثمة او جرم منها القذف ومعناه انما
ارادت انك زينت بي قبل عقد النكاح على فانت زاني زانية ومنها ان يكون اقرب على نفسها **مسئلة**
من غير قذف لزوجها ويكون موادها بذلك انك وطنتني وانت طان بانني زوجك مع علمي بانك
اجنبية فكنت انا زانية وانت غير زانية ومنها ان لا يكون اقرب بالزنا ولا قد فم بل ارادت المحجود
والنفي كأنها في مقابلة قوله يا زانية زينت بك تريد ما زينت ازا ولا انت مثل ان يقول القائل لغير
تعديت فيقول في مقابلة ذلك تعديت معك ويقول لغير ياسارق فيقول في مقابلة ذلك في مقابلة
ذلك معك سرقت ومع احتمال القول لما ذكرنا لا يكون صريحا في القذف وعلى هذا يكون الزوج
كما قد مناه قاذفا دون الزوجة ويجب الحد عليه بذلك ويرجع الى الزوجة فيما قالته فان قالت
اردت الوجه الاول كانت مقرة بالزنا على نفسها وقذفت بالزنا فيسقط عن الزوج حد القذف ويلزمها
بأقرارها حد الزنا ويجب عليها حد القذف للزوج بعد هذا المبدأ وان قالت اردت الوجه الثاني
وهو اني زينت انا ولم تزني انت كانت مقرة على نفسها بالزنا ولم تقذف زوجها فيسقط عن الزوج حد
الزنا بأقرارها ولا يلزمها حد القذف لانهما ما قد فم فان ادعى زوجها انها ارادت قد فم كان القول
قولها مع يمينها لانهما اعلم بما ارادته في نفسها فان حلفت سقطت دعواه وان نكحت غي اليمين ردت
على الزوج فان حلف بحقوق القذف عليها ووجب عليها الحد فان قال اردت الوجه الثالث الذي
هو المحجود والنفي فالحد قد وجب على الزوج بقذفها الا ان تسقط باليمين او باللعان والموتة ما اقوت بالزنا
ولا تقذف فلا يجب عليها حد زان ولا حد قذف فان صدقها زوجها على ذلك كان عليه الحد

الا ان يسقط بالبينة وان كذبها وقال انما اردت القذف كما تقول قولها مع يمينها فاذا حلفت سقطت
 دعواه وان نكلت غم اليمين ردونها عليها فان حلف تحقق عليها بيمينه الاقرار بالزنا وقد فيها
 له ويسقط عنه حد القذف ويجب عليها حد القذف الا ان لا يلزمها لان لا يجب بالنكول او اليمين
 مسألة اذا كان لرجل أربع زوجات فذفنهن ووجب عليه الحد وكان له ان يسقطه باللعان
 فهل يلاعن جميعهن في حال واحدة او يلاعنهن مفردات الجواب اذا ذنف الأربع لم يجز ان
 يلاعنهن دفعة واحدة بل يلاعنهن من كل واحدة منهن مفردة لان اللعان بينه وبين اليمين لا يصح
 حق جماعة ان يدخل بغير خلاف مسألة المسئلة بعينها ولم يقع منهم رضاي ان يتبدل بواحدة منهن
 في اللعان وتسامح وتشاح في ذلك ما الحكم فيه الجواب اولم يحصل الرضا من يتقدم في اللعان
 وحصل المشاحة في ذلك اخرج يمينه في خرج اسمها من ابتدأ بملأستها مسألة اذا ذنف الرجل
 زوجته بالزنا ولم يلاعن وحد على ذلك ثم قد فها بذلك الزنا فعل يجب عليه حد ثم اخوام لا الجواب
 لا يجب عليه حد اخر لان كذبه قد ثبت بالعجز عن البينة والقذف انما يكون بان يحتمل الصدق والكذب
 وهذا قد حكم بكذبه مسألة المسئلة بعينها اذا قد فها بذلك ولا عنها ثم قد فها انما يبادلك
 الزنا هل يجب عليه حد ام لا الجواب لا يجب عليه حد لان الزنا باللعان قد حكم بصدقه والقذف انما يكون
 كما قد مضاه بان يحتمل الصدق والكذب مسألة اذا ذنف الرجل امرأته واختلفا فقال الرجل للمرأة فكلت
 قد فكلت وانت صغيرة فكلت التزير وقالت المرأة بل قد فستى وانا كبيرة فكلت الحد ولم يكن لاحدهما
 بينة ما الحكم في ذلك الجواب اذا لم يكن لاحدهما بينة كان القول قول الرجل مع يمينه لان
 الاصل الصغر فاذا حلف لم يثبت بل يزور ويعاد الى اللعان فتظن فيه وان كان القذف وقع منه وهي
 من الصغر في حد لا يوطئ مثلها معه كان تغزيره تغزيرا ادبيا ولم يجز له ان يسقطه باللعان وان كان
 في حد الوطئ مثلها معه كان عليه التغزير وعليه ان يلاعن يسقط به مسألة المسئلة بعينها
 وشهد للمرأة شاهدان بان قد فها وهي صغيرة ما الحكم في ذلك الجواب اذا كانت البينة مؤرخا
 تاريخا مطلقا والحكم ببينة المرأة لانها اثبتت ما اثبتت البينة الاخرى وزيادة فوجب تقديم الزنا واثبتا

مسألة العدة

مسألة

وان كان النادر نكاحا واحدا كانا متعاضدين وحكم ذلك بالترعة باب ما يتعلق
بالعدة اذ الزم الزوج العدة بالطلاق واستحقت السكنى لذلك فهل تستحق في منزل الزوج
او غير الجواب اذا استحق ذلك بالطلاق الذي يستحق به السكنى استحقته في منزل
الزوج لقول الله سبحانه وتعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتن بفاحشة مبينة
يعني بذلك البيت الذي يسكنه المنة وليس عليك لها بدليل انه تم هي عن اخراجها منه الا بعد
ايتانها بفاحشة مبينة والذي يكون ملكا لها لا يجوز ان تخرج منه على حال **مسألة المسئلة**
وباع الزوج المنزل ما حكمها في تكميل عدتها فيه وفي بيعه الجواب اذا كانت الزوجة مفعلة بالاقراء
او بالمحل وباع زوجها المنزل لم يصب بغير ذلك لان مدة استحقاق البائع مجهولة واستثناء
منفعة مجهولة في بيع لا يصح وان كانت مفعلة بالشهر فالباع يبيع ويجري مجرى البيع مع ^{الايمان}
في ان لا يفسدها عندنا فكلما جرت كل مدة بكل المدة مع المفعلة **مسألة المسئلة**
وباع الزوج وعليه دين ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان عليه دين وباع المنزل وكانت
الطلقة قد استحققت السكنى فمصاب الدين لان حقها يخص بغير المنزل حقوقهم لا يخص بغيره وان
كان قد جرم عليه ثم طلق الزوجة استحققت السكنى كانت هي كالزوجة ولم يقدم عليهم لان حقهم مقدم
على حقها فيكون بينهم وبينها كالفلك **مسألة** اذا طلق الرجل زوجته واستحققت السكنى في منزله
المملوك ورأت المطلق قبل انقضاء عدتها وورث الميت جماعة وارادوا قسمة المنزل هل يصح ذلك
لهم ام لا الجواب لا لا يصح لقوله الوراث قسمة ذلك الا بعد ان تنقضي العدة لان الموتبة
استحققت السكنى في الدار على الصفة التي هي عليها فليس لهم تغيير ذلك مما هو عليه الا بعد زوال حقها
بنقض مدها عندها **مسألة** اذا امر الزوج زوجته بالخروج الى بعض الامصار واطلق ذلك
فخرجت ثم اختلفا وقالت الزوجة تعلين وقال الزوج لا انتلكي كيت القول في ذلك الجواب
اذا اختلفا على ما ذكر كان القول قول الزوج ووجب عليها الرجوع الى المنزل فتعديف لان
الاختلاف الحادث بينهما اختلفا في بنية الزوج وهو اعلم بما اراده من ذلك **مسألة المسئلة**

وما جرم عليه في
احق بالسكنى

بعضها

بعضها ومات الزوج واختلف الزوج مع الوارث ما الجواب الجواب اذا كان الام على ذلك
 كان القول قول الزوج لا هذا والوارث قدس او يا في فقد العلم بما اراده الزوج وظن قوله موافق
 لدعوى الزوج لان قوله لها اخرجي الى المصر الفلاني ظاهر النكاح فوجب ما ذكرناه **مسئلة** اذا
 ابتاع العبد المأذون له في التجارة بالدين جارية واشترى هل يجوز لسيده وطها ام لا الجواب
 اذا كان على العبد دين لم يجز له وطؤها حتى يفي بالغرض فان قضى الدين جاز له ذلك وان لم
 يكن على العبد دين كان له وطؤها لانها مملوكة ولم يتعلق بها حق الغير **مسئلة** اذا باع الرجل
 جارية ثم بان بها حمل وادعى انه منه هل يقبل دعواه ويلحق له الولد ام لا الجواب ان صدقة
 المشتري فيما ادعاه الحق به الولد وانفسخ البيع وان كذبه وكان قد اقر في وقت البيع بوطها وانت
 بالولد بعد الاستبراء الاقل في سنة اشهر لحق الولد به صارت الجارية ام ولد له وانفسخ البيع وان
 انت به لاكثر من سنة اشهر في وقت الاستبراء لم يلحق الولد به بل يكون مملوكا ثم يامل حاله فان كان
 المشتري لم يطأها وانت بالولد الاقل في سنة اشهر في وقت الوطء لم يلحق به فان انت به سنة اشهر
 او اكثر من ذلك كالا حقابه فتكون الجارية ام ولد له وان كان البائع والمشتري وطأها جميعا
 غير ان يستبرأوا واحد منهما يستخرج واحد منهما بالزينة فمن خرج الحق الولد به وان كذب المشتري
 البائع ولم يكن البائع اقوى في وقت البيع بانه قد وطأها لم يقبل اقاربه لان الملك قد انتقل الى
 المشتري في النكاح فلم يقبل قوله في اقاربه فيما هو ملك لغيره **باب** مسائل تتعلق بالرضاع
مسئلة اذا كان لرجل زوجة طفلة لم يبلغ سنين ارضعتها امه في هذه هل ينسخ العقد ويحرم
 على الزوج نكاحها ام لا الجواب اذا ارضعتها امه الرضاع المعتبر في التحريم في هذه الملك
 انفسخ العقد وحرم على الزوج نكاحها لانه امه اذا ارضعت بلبن ابيه فكانت اخته من ابيه
 وامه وان ارضعتها من غير لبن ابيه كانت اخته لانه ولا يجوز ان يثبت كونها زوجة له ولا حمل
 له نكاحها مع ذلك لانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والاشكال في ان من كان بمنزلة
 من ذكرناه في النسب ان يحرم نكاحه **مسئلة** المسئلة وارضعها زوجة ولد هل ينسخ نكاحها ويحرم

مسائل الرضاع

وطها ام لا الجواب اذا ارضعها بلبن وله ان ينفخ نكاحها وحرم عليه وطؤها لانه يصير ^{حدا}
 وتصير هي ابنه ابيه وذلك محرم من الرضا عن لانه فله يحرم من النكاح وان ارضعها من
 لبن غيره وله كانت ربيته وله وكان النكاح ثابتا بحاله لان له ان يتزوج بربيته وله
 مسألة المسئلة وارضعها جده هل ينفخ النكاح ولا يحل له وطؤها ام لا الجواب اذا
 ارضعها جده ان ينفخ النكاح وحرم وطؤها عليه لانها هي تكون خالته والخاله لا يجوز ذلك
 عليها مسألة المسئلة وارضعها اخاه هل ينفخ نكاحها ويحرم وطؤها عليها ام لا الجواب
 اذا ارضعها اخاه حرم عليه وطؤها وان ينفخ نكاحها لانها تصير بنت اخيه وبصير هو خالها
 وهو ايضاً ما لا يثبت معه عقد ولا يصح فيه وطؤها مسألة المسئلة وارضعها زوجة اخيه ما الحكم
 في ذلك الجواب ان كانت ارضعها بلبن اخيه صار هو عمها وان ينفخ النكاح وحرم الوطء
 لان لم لا يصح فيه ذلك مع بنت اخيه وان كان ارضعها بغير لبن اخيه لم ينفخ النكاح ولم يحرم
 الوطء لانها هي تصير ربيته اخيه وله ان يعقد على من كانت كذلك مسألة المسئلة وارضعها
 زوجة ابيه ما الحكم في ذلك الجواب اذا كانت ارضعها بلبن ابيه ان ينفخ النكاح وحرم الوطء
 لانها تصير اخاه ونكاحه الاخت لا يجوز وان كان ارضعها بلبن غيره لم ينفخ النكاح ولا
 يحرم الوطء لانها تصير ربيته ابيه وله ان يعقد النكاح على من كان كذلك مسألة المسئلة
 وارضعها زوجة خاله ما الحكم في ذلك الجواب اذا ارضعها زوجة خاله لم ينفخ النكاح
 ولا يحرم الوطء لان ذلك جائز له مع بنت الخال مسألة المسئلة اذا ارضعها زوجة عمه
 ما الحكم في ذلك الجواب اذا ارضعها زوجة عمه لم ينفخ النكاح ولا يحرم الوطء لانها
 تصير بنت عمه وذلك جائز له مع بنت العم مسألة المسئلة وارضعها خالته ما الحكم
 في ذلك الجواب اذا ارضعها خالته لم يحرم الوطء ولم ينفخ النكاح لانها تصير بذلك بنت خالته
 وتزوج بنت الخال جائز مسألة وارضعها عمته ما الحكم في ذلك الجواب اذا ارضعها
 عمته لم ينفخ النكاح ولم يحرم الوطء لانها هي تكون بنت عمه ونكاحه لمن كانت كذلك جائز

اذا كان له زوجتان طفلة وكبيرة فارضعت الكبيرة طفلة ما الحكم في ذلك الجواب فان
 كان كذلك انفسه نكاح الزوجتين جميعهما لانه يكون قد جمع بين الام وبناتها وذلك لانه
 لا يجوز له ان يعقد على الكبيرة ابدا عقدا لنكاح لانها بذلك قد صارت من امهات ازواجه الصغيرة
 يحرم العقد عليها ابدا ان كان قد دخل بالكبيرة **مسئلة** اذا كان لرجل زوجتان الواحدة منهما
 كبيرة والاخرى صغيرة لم تتم سنتين والكبيرة لها طهرين من غير وطلقهما جميعا وتزوج بهما
 رجل اخر ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة ما الحكم في ذلك الجواب حكم هؤلاء ان ينفسح نكاحها
 لان الزوج يصير بذلك جامعاً في النكاح بين امته وبناتها وذلك لا يجوز وتحرم الكبيرة على
 الاول والثاني ابداً اما الاول فانها تصيرام منه هي زوجته وذلك لا يجوز في النكاح وان كان
 الزوجان جميعا دخل كل واحد منهما بالكبيرة حرمت الصغيرة ابداً لانها بنت زوجته وان كان قد
 دخل بهما احدهما دون الاخر حرمت ابداً على الذي دخل بها دون الذي لم يدخل بهما وان لم يدخل
 بها واحد منهما لم تحرم على واحد منهما وازاله ان يتأنف العقد عليها **مسئلة** اذا كان
 لرجل زوجة صغيرة لم تكمل سنتين ولرجل اخر زوجة كبيرة طلق كل واحد منهما زوجته وتزوج كل
 واحد منهما زوجة اخرى ارضعت الكبيرة الصغيرة ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك
 ان الكبيرة تحرم على كل واحد من هذين الزوجين ابداً اما انهما انما تحرم على زوجة الصغرى فلا انها
 بذلك تصيرام زوجته واما على زوج الكبرى فانها امه كانت زوجته وذلك في النكاح
 لا يجوز واما الصغيرة فالقول في تحريمها عليهما او على واحد منهما ان كانا جميعا او واحد منهما
 دخل بالكبيرة وفي نفس نكاحها على من هي زوجته على ما قدمناه في المسئلة المسندة **مسئلة**
 اذا اولدت المراءة زنا وارضعت بلبنها مولودا غيرها ما الحكم في ذلك الجواب اذا ارضعت
 هذه المراءة هذا اللبن مولودا غيرها لم يثبت ههنا حكم الرضاع لان النيب اذا لم يثبت لم يثبت
 الرضاع وهذه المراءة لا تكون اما للذي ولدته شرعاً ولا ترثه بحال واما الوافي بها فليس ابالر
 شرعياً ايضاً فلم يثبت للرضاع حكم كذا ذكرناه **مسئلة** رجل جرى في يد يدرلين فارضعت له مولودا

سؤال العتق والملك

لغير العدد المعبر في التحريم هل يكون رضاع هذا حكم ام لا الجواب لا حكم لذلك لان الدين انما
 يكون له حرمته بان يكون لبن ولاوة واما ان كان غير ذلك فلا ينشأ الحرمه فلم يثبت الرضاع
 حكم باب مسائل يتعلق بالعتق والمكاتبه مسئلة اذا اوصى نسا الى غيرهم فوضع في مكاتبهم
 اكثر ما بقي عليهم مال المكاتبه فكم يجب وضعه عندهم هذا المال الجواب اذا اوصى بذلك وجب
 ان يضع عنده نصف ما عليه من مال المكاتبه وزيادة على ذلك لان اكثر الشئ نصفه وزيادة عليه
 مسئلة المسئلة اذا اوصى في صغواته اكثر ما بقي عليه وشك كيف يكون الحكم في ذلك الجواب
 اذا اوصى بذلك كان قد اوصى بزيادة على مال المكاتبه فيجب ان يسقط عنه جميع الباقي لان الباقي
 هو النصف وزيادة وبطل وصيته بالزائد على ذلك لانه قد اوصى بالاعمال وذلك لا يجوز
 مسئلة اذا قال اسقطوا من مكاتبتي ما شئت فشاء اسقاط الكل هل يجوز له ذلك ام لا الجواب
 اذا شاء اسقاط الكل لم يصح ولما ان يسقط منها ما دام بقي منها شيئا كانا ما كان واما اسقاط
 الكل لا يصح لان لفظة من يقتضي التبعيض فلا يصح مع ذلك الا ما ذكرناه مسئلة اذا قال
 اسقطوا عنده اوسط بخوبه ما الحكم في ذلك الجواب قوله اوسط يقع على الاوسط في العدد والاسط
 في القدر والاسط في الاجل والاسط في العدد ان يكون النجوم ثلثة فيكون الثاني هو
 الاوسط والاسط في القدر وهو ان يكون يكاتبه على نجم الى مائة ونجم الى مائة ونجم الى ثلثة
 مائة فيكون الثاني الذي هو المائتان الاوسط والاسط في الاجل ان يكاتبه على نجم الى شهر ونجم
 الى شهرين ونجم الى ثلثة اشهر فيكون النجم الذي الى شهرين الاوسط فالعمل اذا كان القول
 على ما يتعلق بالعدد او القدر او الاجل على ما ذكرناه مسئلة المسئلة اذا اجتمع في ذلك اوسط
 في العدد وفي القدر وفي الاجل فعلى اي ذلك يكون العمل ان لم يحصل فيه تعيين الجواب اذا
 فرض ذلك كان العمل بالترعة فما خرج حكم له به مسئلة اذا اتفق ان يكون في العدد ويكون
 زوجا مثل ان يكون اربعة او ستة ما يكون الحكم في ذلك الجواب اذا اتفق ذلك كان
 الثاني والثالث هو الاوسط وان كان ستة والثالث والرابع هو الاوسط مسئلة اذا قال

ملوك

للملوك ان قلت فانت حرو هلك ثم اخلف الملوك والوارث فادعى الملوك ان سيدك هلك
 واحضر بينة شهد له بذلك وادعى الوارث انك ماتت خنت الله واحضر بينة وشهدت له بذلك
 كيف الحكم بينهما في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان يستعمل التعريف من خرج اسمه حكم بينته
 مسئلة اذا قال للملوك ان مات في شهر رمضان فانت حرو وقال لاخوان مات في شوال فانت حرو
 ومات السيد واخلف الملوك فاثبت صاحب شهر رمضان بينه بان سيدك مات في ذلك واثبت
 صاحب شوال بينه بان السيد مات في شهر كذا كيف الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان
 يخرج بينهما من خرج اسمه حكم بينته باب ما يلى يتعلق باليمين واخنت فيها مسئلة
 اذا كان انسان ساكنا في مسكن لغيره وهما جميعا فيه خلف فوقي يمينه لا سكره ثم اقام بعد هذا
 اليمين في المسكن هل يحنث ام لا الجواب ان يحنث في هذا الزمان وقد يمكن الخروج من المنزل
 فيها ولم يخرج فقد خنت لان الاستدانة كالابتداء فكان ابتداء بالمقام بعد يمينه وذلك
 للحنث مسئلة اذا كان انسان وغيره يكتان في خان او غيره وكل واحد منهما في بيت مفرد خلف
 احدهما لا ساكنه هل يحنث ام لا الجواب هذا لا يحنث لان سكناهما في الخان على الوجه المذكور
 ليس بما كثر فان كانا في بيت واحد وبينين لا باب لواحد منهما لزم الحنث اذا لم يفعل مسئلة
 اذا حلف وقال لا دخلت هذه الدار ثم جلس في سفينة او على ماء فحمل الماء فجري به الماء حنث
 دخل الدار والقي نفسه على الماء وجرى الماء حتى صار في الدار هل يلزم الحنث على ذلك ام لا
 الجواب هذا لا يحنث لان دخلها باختياره ويجري مجرى من ركب دابة وادخلها فدخلت به الدار
 فانه يحنث لان دخلها باختياره مسئلة اذا كان انسان ثوب هورداً خلف ان لا يلبس
 ثم جعله فيصا فلبس هل يحنث ام لا الجواب اذا حلف على هذا الثوب ان لا يلبسه فلا يحنث
 فان يكون حلف ذلك وهو رداً او حلف عليه بالاطلاق وان كان حلف لا يلبسه وهو رداً
 ثم خاطه فيصا ثم لبس لم يحنث لان ليس باقياً على الصفه التي حلف انه لا يلبس وهو عليها وان
 حلف عليه بالاطلاق ثم لبس بعد ان خاطه فيصا حنث مسئلة اذا حلف ان لا يدخل بيتا

سائل البين

ساكنه

على زيد قد دخل زيد عليه ولم يخرج الخالف من البيت بل سدد المقام فيريد دخول زيد عليه هل يكون
حاشا ام لا الجواب لا يكون حاشا لان استدعاء مقام في البيت بعد دخول زيد عليه لا يجري
يجري الابتداء لان لم يستدع ذلك من دخول تعلق زيد ^{سئلة} اذا حلف ان لا يدخل على زيد
يتاقد دخل المسجد وهو فيه هل يحنث ام لا الجواب لا يحنث لان اطلاق البيت يتضمن بيتا
يسكن والمسجد لا يسكن فلا يجب على ما ذكرنا ^{سئلة} اذا حلف لا تكلم زيدا وعوا وحلوا
واحداهما هل يحنث بذلك ام لا الجواب هذا يحنث لان ذلك من ميثاقه لان حلفه ان لا
يكلم زيدا ولا يكلم عروا كانت الواو ههنا نائبة عن تكرار الفعل كما ان زيدا يقول واسلا ^{سئلة} لا تكلم
ولا تكلم عروا فقال وعروا ^{سئلة} اذا حلف لا ياكل خبزا من لبن في الماء فشر به هل يحنث
ام لا الجواب لا يحنث بذلك لان اسم الاكل الحقيقي الذي هو وضعه ولو كره واذا راده مع ذلك
لم يتناول ^{سئلة} اذا حلف لا ياكل خبزا فاكل القلب هل يحنث ام لا الجواب لا يحنث لان اسم اللحم
لا يقع عليه فلا يحنث بذلك الجواب ^{سئلة} اذا حلف لا ياكل رطبا فاكل نصفه هل يحنث بذلك ام لا
الجواب اذا اكل جميع الثمرة التي نصفها رطب ونصفها سرحنث لان يكون قد اكل رطبا وهو
الرطب وان اكل النصف الذي هو سرحنث لم يحنث لان لم ياكل رطبا ^{سئلة} اذا حلف لا ياكل سرحنا
فاكل نصفه هل يحنث ام لا الجواب القول في الجواب عن هذه المسئلة كالقول في جواب
المسئلة المتقدم عليها سواء باب ما يتعلق بالصيد ^{سئلة} اذا ارسل انسان سهم نحو
صيد وكانت الرمح شديدا فخلت الرمح السهم فوقع في الصيد قتلته ولولا الرمح لما وصل اليه هل
يجوز اكله ام لا الجواب يجوز اكله لان الارسل الاول حكم الاباحة فلا يعبر بالرمح لان الاضرار
ليس يمكن فيه ^{سئلة} المسئلة وارسل السهم ثم وقع على الارض فطار فاصاب الصيد قتلته هل
يجوز اكله ام لا الجواب يجوز اكله لان حكم الاباحة الاول على ما قدمناه ^{سئلة} اذا علم انسان
كلبا فاصطاد به كافر هل يحل كل الصيد ام لا الجواب لا يحل اكله لان الاعتبار بالمرسل للكلب
والارسل ينسب الى التسمية وهي لا تصح في الكافر ^{سئلة} اذا علم الكافر كلبا فاصطاد به المسلم

من كل الصيد

هل يجوز

هل يجوز ذلك الصيد لا الجواب اذا كان الاعتبار بالمرسل على ما ذكرناه في المسئلة ^{المقدمة}
 على هذا حل المسئلة اذا اراد الانسان في الليل شيئا فظنه حجرا او انا او خنزيرا
 وارسل عليه فبان بعد ذلك انه صيد يؤكل وقد قلنا هل يحل اكلهم لا الجواب لا يحل اكل
 ذلك لانهم ارسلوا على صيد ولوم يرسل على ذلك لم يحل اكله على ما ذكرناه مسئلة اذا اصطاد
 الكافر سمكا هل يحل اكلهم لا الجواب لا يحل اكل ذلك لان صيد السمك لا يرعى فيه التسمية وانما
 يرعى فيه الذبح وان لم يرع التسمية في ذلك جاز ما ذكرناه باب ما يتعلق بالاطعمة ^{مسئلة}
 اذا لم يجد المضطربة فياكل منها وجد طعاما غيره ولم يقدر على ثمن ابتاعه منه او قد على ذلك
 صاحب الطعام لا يبيعه شيئا ولا ادفع اليه شيئا منه بل ولا غيره هل المضطرب قاله على ذلك ام لا
 الجواب له قاله على ذلك لان دفع الضار واجب بالفعل وقوله تعالى ولا تلتوا بايديكم الى
 التهلكة وقوله سبحانه لا تقتلوا انفسكم لا سيما وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان على قتل مسلم ولو بشرط
 كلمة جاء يوم القيمة يكتبوا بين عينيه آيس ثم رحمه الله وهذا اولى في الاعانة على قتل مسئلة
 المسئلة قاتل المضطرب صاحب الطعام فقتله المضطرب ما حكمه في ذلك الجواب اذا قتل المضطرب
 لصاحب الطعام لم يلزم المضطرب شي وكان دمه هدر لان قتله بحق مسئلة المسئلة تقاللا
 وقتل صاحب الطعام للمضطرب ما حكمه في ذلك الجواب اذا قتل صاحب الطعام المضطرب كان
 عليه ضمانه لانه يقتول ظلما مسئلة لم يقدر المضطرب على قتال صاحب الطعام ولا على طعام الغير
 ما يبتاع ولا يفر ذلك وخاف تلف نفسه هل يجوز له ذلك لان الخوف مع قطع بعضه حاصل
 والخوف لا يزول بالخوف الله مسئلة اذا وجد المضطرب صيدا حيا ما الذي ياكل
 منهما الجواب ياكل الميتة ولا ياكل الصيد لانه ان ذبحه كان حكمه حكم الميتة فياكل الميتة
 ويترك الصيد مسئلة اذا وجد صيدا مذبوحا ياكله او ياكل الميتة الجواب ياكل
 الصيد ويقدر ولا ياكل الميتة لانه يوجد الصيد وضمانه للقتل لا يحل له الميتة مسئلة اذا
 وجد المضطرب بالعطش بولا وحما الذي يجوز ان يشربه منهما الجواب اذا وجد ذلك شرب

مسئلة

م قطع بعضه من الجواب
 لا يجوز له ص
 حراما وهو محرم ص

سائل يسأل عن

القول لا انه لا يكره ولا يلزم فيه حد فكان شربه لذلك او لم يجرم مسألة اذا رمى ناس طائرا
 بهم فاصابه واصاب معه فخالهم ينقض بعد فقيل هل يجوز ان يجرى او واحد منهما او لا الجواب
 يجوز ان يجرى طائرا نعم لا يكره صيد على كل حال واما الفرخ فلا يجوز اكله لان ليس بصيد وانما قلنا
 هذا لاننا انما يكون صيدا اذا ينقض بنفسه وملك جناحه وهذه صفة لم تحصل للفرخ المذكور
 فلا يجوز اكله على كل حال باب مسائل يتعلق بالسوق والعيانة مسألة اذا اجتمع الرايا
 فقال احدهم للآخر ان فضلتك فلان عشرة وتدفع الى قفيز حنطة او شعير او غيرها هل يصح ذلك
 ام لا الجواب لا يصح ذلك لان موضوع النصال على الناضل باخذ ولا يعطى شيئا وهذا
 شرط عليه اذا نصل ان يدفع ذلك وهو باطل مسألة اذا قال احدهم للآخر ان سقتك
 فلان عشرة على انك ان نصلتك فلان عشرة ولا اري شحرا ولا اري سنة ولا اري اربا اريد
 بذلك انفة هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان شرط النفاذ مذهب مذهب
 فيه فكان فيه باطلا واذا بطل شرط بطل النصال مسألة اذا قال ان نصلتك فلان عشرة
 الا اذا نقا هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا صحيح لانه استثناء معلوم وذلك يصح مسألة
 اذا قال لك على عشرة الا قفيز حنطة هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا لا يصح لان قيمة
 القفيز الحنطة مجهولة واذا حذف في المعلوم كان محمولا واذا كان كذلك بطل النصال مسألة
 اذا اتفق لاحد المتناصلين في العوارض ما يضطرب ديسله مثل كسر النوس او قطع الوتر او يكون
 قد عرف الرمي خرج السهم من اليدين الى اليسار او عوض في الطريق عارض من طائر او ان
 او استلبت الوبح السهم هل يعتد بذلك في المناصلة ام لا الجواب لا يعتد بذلك لان
 الخطأ لا يكون لسؤر ديسه فاما ان كان الاتفاق عارض مما ذكر فليس هو بسؤر ديسه مسألة اذا
 كان الرمي على عشرة والاصابة عشرة فاصاب سهمين ثم قال الواحد منهما
 للاخر ارم سهمك فان اصبقت فقد نصلت هل يجوز ذلك ام لا الجواب لا يجوز ذلك لان
 موضع النصال والمراد به ان يعرف الاحق منهما فان فعلا ذلك لم يصح لانه ربما نصل في ليس

من معلوم

محاذق

بحاذق الاحذق ويؤدي ايضاً الى ان يكون الناصل منصولاً والمنصول ناصلاً وهذا لا يجوز مثلاً
 ذلك ان يكون الواحد منهما له اصابة اربعة والاخر اصابة واحدة فيقول صاحب الاربعة وهو
 اكثر منه ويكون صاحب الاقل ناصلاً وهو فاسد **مسئلة** اذا قسم خبيس ووقف عندهم
 في وقت القسمة رجل غريب قد كثر منه اهل الرواية فسموهم بينهم وهم لا يعرفونه ثم ظهر انه ليس
 اهلهما ولا يحسنها هل يجوز العقد فيهما لا الجواب اذا كان الامو على ما ذكر في الرجل الغريب
 كان العقد فيه باطلاً لانه انما عقد عليه وقسم بينهم على انه من اهل الروي فاذا بان انه ليس فاهلهما
 بطل ذلك فيه واذا بطل فيه بطل في الذي كان متبادلاً لان القسمة رجل ورجل واذا بطل فيهما
 بقي الباقيون على ما هم عليه ولم يبطل ذلك فيهم ببطلانه في هذين الرجلين **مسئلة** المسئلة
 وكان الرجل الغريب من اهل الروي واكثر من الاصابة فقال الخبز الاخر لا يرضى يكون هذا بعلم لان
 انه مثل واحد من اهل لهم خبار في ذلك ام لا الجواب لا خيار لهم في ذلك لان الشرط ان يكون
 من اهل الرواية وهو من اهلهما فاذا كان من اهلهما لم يعتبر في ذلك الاحذق فلا خيار لهم في ذلك
 لما ذكرناه ولانه لو كانت اصابته قليلة لم يكن لخبره خيار الشرط الذي ذكرناه **مسئلة** اذا فضل
 احد المتناصلين على الاخر بزيادة في كل الاخر اخرج الفضل بدينار او اكثر او اقل حتى يتساوى
 في عدد الاصل به هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان موضع النصال على ان يفضل
 احدهما الاخر بخلافه لا لغيره وهذا اذا فعل ربما فضله الاخر لا الخدقة وذلك لا يجوز **باب**
مسائل القتل والقصاص وغيرهما **مسئلة** اذا ارسل مسلم على نصراني سهماً او سبلاً قبل اصابته فقتل
 له ثم اصابته فقتله او على مرتد فاسلم قبل صولته ثم اصابه او على عتيق بعد فاعتق قبل صولته ثم اصابه
 فقتله هل فيه تودام لا الجواب لا تود في شيء من ذلك لان المقبر في القود انما هو بالقصد في
 تناول نفس مكانه في وقت الجنابة وهو حال ارسال كسهم والتكافئ في هذه الحال ليس بموجود
 فلا قصاص في ذلك بل فيه دية مسلم لان الاصابة حصلت وهو مسلم محتون الدم فكان مضموناً
 بالدية وكذلك القول فيمن ارسل كسهم اليه وهو حربي واسلم ثم اصابته فقتله **مسئلة** اذا اكره

مسائل القتل والقصاص

بفاسلم ص

خليفة كان او غيرهما هقا على قتل انسان فقتله المراهق هل عليه القود ام لا الجواب القتل
 عندنا لا يستباح بالاكراه له من قتل غيره باكراه مكره له على ذلك او امر امر له به كان على القاتل
 القود دون المكره والامر فاذا كان كذلك قلنا ههنا كذلك القود على المراهق لا ان اذا
 جاز عشرين كان عمدا ووجب عليه القود فان لم يكن بلغ عشرين كان عمدا وخطاه
 سواء ووجبت الدية على عاقلة مسئلة انسان مجنى عليه يقطع يده فتقطع يده هو يد الجاني
 ثم سري القطع الى الجاني ثم سري القطع الى المجنى عليه فذلك الجاني قبل موت المجنى عليه فهل
 يكون نفسه قصاصا من نفس المجنى عليه ام لا الجواب لا يكون نفسه قصاصا من نفس المجنى
 عليه بل يكون هدر لان السراية حصلت قبل وجوب القصاص عليها ثم لو قلنا بانها تكون قصاصا
 لكان هذا سلفا في القصاص والسلف في ذلك لا يجوز مسئلة جرح رجل رجلا ثم ان
 الجروح قطع من مكان الجرح لحما ثم سري الى نفسه فمات هل يجب فيه القود له الجواب يجب في
 ذلك القود لا يقطع قطع اللحم وهذا يجري مجرى مكان الجرح لا الجرح هللك من عديم الوجود
 منهما يمتد وهو الاول والاخر هدر وهو قطع اللحم وهذا يجري مجرى شاركة الاسد في قتل غيره او في
 جرحه غيره وجرح نفسه مسئلة اذا قطع رجل يد رجل وكان في هذه اليد ثلث اصابع
 سالمة واثنين يعبه وكانت يد القاطع واصابع كلها سالمة من مثل هل يجب في ذلك قود ام لا
 الجواب لا قود في ذلك على القاطع لان المعبر عندنا في القود بالتكافؤ في الاطراف وما
 فيه شلل من ذلك لا يكفي الصحيح كما لم يمتد ولو اختار القاطع قطع يده بدل ان يقطع يدها
 لم يجر قطعها بها لان القود اذا لم يجب في الاصل لم يجر استيفاؤه بالبدل الا ترى ان المرحوم
 لو قتل عبدا ثم اختار هذا القاتل ومولاه ان يقتل لما جاز قتل به وليس بعد ما ذكرناه الاثبات
 القصاص في الاصابع السليمة فان عوفي عن القصاص من كان له ان ياخذ من السليمة ثلثين من
 الابل وياخذ من السلاو من ثلث دهما صحيحين مسئلة اذا قطع رجل لرجل اخريد كاملة
 الاصابع ويده هذا القاطع ينقص اصبعين كيف الحكم في ذلك الجواب اذا اختار المجنى عليه

من
 شلولين

العفو واخذ دية اليد كما كان له ذلك لانه انما ياخذ دية يده ويده كاملة وان اراد القصاص
 كان له ذلك في الوجود وياخذ دية المفقود وهو الاصبعان وفيهما عثرون من الابل
 الا ان يكون الاصبعان معدومان خلفة او يكون ذهابهما ثابته من قبل اسرتهما فلا ياخذ
 ذلك **مسئلة** اذا قطع رجل اذن اخر فاخذها الجني عليه **فصل** في الصفاة والنصت
 بمكانها في الحال هل له قصاص مع ذلك ام لا **الجواب** له القصاص لان القصاص واجب
 بالابانة والابانة قد حصلت وليس للصاقي ان يثير في اسقاط القصاص لانها يسه قد الصفاة
 بنفسه وذلك بما يلزم ان الله عز نفسه وقد ذكرنا ذلك فيما يتعلق بالصلوة من **المسئلة**
المسئلة وقال الجاني ان اريد القصاص مني فاذيلوا القطعة اليه الصفاة هل له ذلك ام لا وهل
 يمنع من القصاص حتى يزال ذلك ام لا **الجواب** قد بينا ان هذه القطعة يجب ان الهم اراد
 ذلك الجاني اولم يوده واما المنع بذلك من القصاص فلا يصح لاننا قد بينا ان القصاص واجب
 بالابانة والابانة قد حصلت **مسئلة** اذا كان الانسان على سطح او سفينة او ما جرى مجرى
 ذلك فصرخ به غيره صرخة شديدة فسقط في ذلك الموضع فمات فهل على الصارخ في ذلك
 شيء ام لا **الجواب** اذا كان الذي سقط رجلا عاقلا لم يكن عليه شيء لانه ما سقط به صرخة
 وانما وافقت صرخة سقوطه لان مثل الرجل الكامل العقل لا يسقط به صرخة او صرخة فان كان
 الذي سقط صبيا او محملا للعقل كان على الصارخ الدية والكفارة لان مثل هذا يسقط من
 الصرخة الشديدة وهذه الدية على العاقلة والكفارة في **مسئلة** اذا الامام او خليفته
 الى امرئة ذكوت عنك بسوء يحضرها البهتة فانت من ذلك ومات هل على الامام او خليفته شيء
 ام لا **الجواب** ان لهما موت وليست حاملان فليس على الامام او خليفته في ذلك شيء فان كانت
 حاملان فاسقطت كان عليهما الضمان لاجماع الصحابة على ذلك **مسئلة** اذا اشهر انسان
 سيفه بغيره فهو يوجب ذلك الغير من بين يديه حتى يقتل نفسه في موضع عال او في نار او بحر
 هل على طالبه ضمان ام لا **الجواب** ليس على الذي طلبه ضمان لانه فعل شيئا مباحا اليه واذا كان

ذلك تعلق الضمان بصاحب السيف كالوحدانية في الوقوع فيها اعمى في انه يكون عليه الضمان والفرق
 بين المسئلين ان هذا الاعمى لم يعلم ما وقع فيه ولا اختار ما يقع فيه فلهذا هو الهالك وليس
 كذلك البصير سئله اذا كان الانسان جالسا في طريق فعثر به انسان اخر عثره فملك
 الجالس فماتا جميعا ما الحكم فيهما الجواب اذا ماتا على الوجه المذكور كان على عاقلة كل واحد
 منهما كمال الدية لان كل واحد منهما مات بسبب انفراد الآخر لان الجالس قبل العاثر سائرا
 والعاثر مات بسبب كان من الجالس ويجوز ذلك بحري من حفر في غير ملكه وجاء
 اخو فخرج الحافو وسقط الخارج في ان الخارج قتل الحافو مباشرة والحافو قتل الخارج بسبب سئله
 اذا تصادم انسان عن قصد ضمه الى ذلك فماتا جميعا ما الحكم فيهما الجواب اذا كان الامر
 على ذلك كان في تركه كل واحد منهما نصف دية الآخر وليس يلزم في هذه المسئلة ان يكون ما
 ذكرناه من الدية على عاقلةهما كما ذكرناه في الجالس في الطريق لان الفرق بينهما ان الجالس في الطريق
 والعاثر لم مات كل واحد منهما بسبب انفراد صاحبه وليس كذلك المتصادمان لانهما ماتا جميعا
 من سبب اشتراكهما فلا يجري هذه المسئلة بحري الاولى مسئلة اذا كان رجل واقفا فجا
 اخر قصد مرماتا جميعا ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان هذا الرجل واقفا فجا اخر
 قصد مرمو ماتا جميعا كانت دية الواقف على عاقلة والذري صدره اذا لم يكن له مال كانت هذه
 الدية في ماله وان كان المصدوم واقفا في ملكه وموضع آخر واسع كالصحراء او الطريق الواسع
 فدية المصادم هدر لانه ان كان في ملكه فقد فوط المصادم بدخوله الى ملكه وان كان واقفا
 في الموضع الواسع فله الوقوف فيه فاذا كان له ذلك كانت دية المصادم هدر وان كان مخروفا
 الواقف فوافق مخروفا المصادم والا مخروفا فماتا جميعا كان على كل واحد منهما نصف دية الواقف
 الاخر لان مات من جنائسه على نفسه فجنائته الاخر عليه لان الاخراف فعل منه وان كان الواقف
 واقفا في طريق المسلمين وهو ضيق فصدمة الاخر فماتا معا كانت دية المصادم مضمونة لانه
 تلف بسبب فوط فيه الواقف لانه وقف في موضع ليس له الوقوف فيه مسئلة اذا كان قوم في

سفينته فحافوا العرق والهلاك فالتوا بعض ما فيها للتخفيف وطلب السلامة بالحكم في ذلك
الجواب اذا كان بعضهم في السفينة والتقى بتاع نفسه فلا ضمان على احد في ذلك الا
ان يكون احدهم او جميعهم قالوا له التمتعك وعلينا ضمانه فان الضمان عليهم في ذلك وان كان
التقى مال غيره في البحر بغير امر صاحبه فعليه ضمانه لانه تلف به مال غيره بغير اذنه فان كان واحد
منهم قال لبعض اصحاب المال التمتعك لنخفف علينا السفينة قبل منده والتقى بتاعه في البحر فلا ضمان
عليه سئل في ذلك سلوا او هلكوا لانه لم يسئل ذلك به بضمان ولا استدعى منه ذلك على
ذلك الوجه سئل اذا سلم انسان وله وهو صبي صغير الى السباح يعلم السباحة فغرق
الصغير هل على السباح ضمانه عليهم لا الجواب كان على السباح ضمانه لانه تلف بالتعليم ولانه
قو طفر لانه كان يجب عليه ان يحيط في حفظه وملازمته فاذا لم يفعل ذلك كان نوطا ولو لم
الضمان وان كان المتعلم للسباحة كبيرا فانه لا ضمان فيه لان البالغ العاقل اذا غرق يتعلم السباحة
فهو الذي ترك الاحتياط في حق نفسه فلا ضمان على احد في ذلك سئل اذا رمى عشرة بحجر
بمنيتي ان انا غيرهم مات فما الحكم في ذلك الجواب اذا كانوا قصدوا هذا الانسان بعينه
وكان ذلك منهم على وجه العمله اوجب ذلك القود وان كان خطأ كانت الدية عليهم في
ما لم سئل اذا رمى هؤلاء العشرة بهذا الحجر فوقع على واحد منهم فقتله ما الحكم في ذلك
الجواب اذا كان الامر على ما ذكر في هذه المسئلة قسم الدية اشارة وبهدر العشر فيها لانه
هو المقابل لجناية هذا المتول على نفسه وجناية الباقيين يجب بها تسعة اشارة الدية فيكون ذلك
لاولياء المتول على عاقلة التسعة المذكورين سئل اذا وضع الانسان في غير ملكه حجرا
او حفرا خربا عند الحجر فاجاز انسان اخر بالحجر فعثر به او تعقد فقط مات هل الدية على
واضع الحجر او على حافر البئر الجواب الدية على واضع الحجر وليس على حافر البئر شي لان واضع
الحجر كالدافع للواقع في البئر سئل وضع انسان حجرا في ملكه وحفر جنبه عنده هذا الحجر
بئر فعثر ان قتل بالحجر فقط في البئر مات هل الدية على واضع الحجر او على حافر البئر الجواب

الدية ههنا على حاف البئر دون واضع الحجر لان واضع الحجر وضعه في ماله وضعه فيه وحاف البئر
 هو المتعدي بذلك فكانت الدية عليه دون الاخر **مسئلة** اذا وضع الانسان حجرا في
 ملكه وضعه بئر واجزاء اخر فتعلق بالحجر فقط في البئر فان هل يلزم صاحب الملك ام لا
 الجواب لا يلزم هذا المالك شئ لانه فعل في ملكه ماله فعله فاما المالك فمد يده لانه
 تعدى بدخوله الى ملك غيره **مسئلة** اذا حفر البئر في طريق المسلمين وكان ذلك الطوبى
 اوضعا فكان قصد بحفر البئر منفعه المسلمين فوقع فيه انسان فملك هل على حاف البئر شئ ام لا
 الجواب لا شئ على حاف البئر لانه قصد بذلك الثواب ومنفعه المسلمين ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال البئر خيار
مسئلة اذا حمل انسان صبيا وشئ به عنده ف الرماة ودنا به من طريق السهم فاصابه
 السهم قتل هل الضم على راي السهم او على الذي دنابه الى طريق السهم الجواب ضمان ودية
 الكسبي على الذي دنابه الى طريق السهم لانه هو الذي عرض لذلك بدفعه الى طريق السهم وهو
 الذي اتلفه بذلك وليس على الرامي شئ لانه لم يقصد بذلك **مسئلة** اذا اخرج الانسان على
 حائط له جباها الى طريق المسلمين فسقط خشبة من هذا الجناح على انسان قتلته هذا الانسان
 كان عليه نصف الدية لانه القاتل هلك من فعله من باع معه ومخطور فلزم ذلك لما ذكرناه لما
 كانت الخشبة انصفت فقط ما كان منها على الحائط على الانسان قتلته فليس كان ضامنا للدية
 والرق بي في الاول في قص الخشبة وهذا الوجه الاخر انه وضع ذلك البعض في ملكه وذلك مما
 له وضعه فلا يلزمه شئ والثاني انه وضع الخارج من الخشبة فيما ليس له وضعه فيه **مسئلة** اذا
 وضع انسان على حائط له جرة فسقطت على انسان قتلته هل على واضعها على الحائط شئ ام لا
 الجواب ليس على واضع الحجر على الحائط شئ لانه فعل في ملكه ماله فعله فلا يلزم لذلك شئ
مسئلة اذا وقع جماعة على زبيبة فيها اسد ينظرونه فقط فيها منهم واحد ف جذب هذا الواحد
 ثانيا وجذب الثاني ثالثا وجذب الثالث رابعا فسقطوا كلهم فقتلهم الاسد ما الحكم في ذلك
 الجواب اذا هلك جميعهم على هذا الوجه كالاول فزبيبة الاسد وكان دية هذا الاسد لم يجز

عليه احد وعلى الثاني ثلثا الكثير دية الثالث وعلى الثالث الدية كلها كما لها الرابع لان لم يجز
 احد وانما هلك بجناية من تقدم عليه فان ارد حواء على الزينة فقط هذا الواحد بتدافعهم
 واراد حواءهم كانت الدية على جميع من حضروا منهم فلا شتر كما في دفع من سقط الاول من ربع الدية لانه
 سقط من فوقه ثلثه وللثاني ثلث الدية لانه سقط من فوقه اثنان وللثالث نصف الدية لانه سقط
 من فوقه واحد وللرابع الدية كاملة **مسئلة** اذا ضرب انسان بطن ذمية حامل فاسلمت
 بعد الضربة ثم اسقطت جنينا يسا وكان الضرب وهي وجنينا ذميان وكان الاسقاط وهي ^{وجنينا}
 مسلمان ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا اسقطت الجنين كذلك وجبت دية على الضارب بانه
 وبنار لان الجنانية اذا وقعت وهي مضمونة ثم سرى الى النفس كان الاعتبار في الدية بحالة الاستقرار
 ويجري ذلك مجرى عبد قطع انسان يد ثم اعتق بعد النطق وسرى الى نفسه يكون فيه دية حر لان
 الاعتبار في ذلك بحال الاستقرار **مسئلة** اذا ضرب انسان بطن مملوكة حامل واعتقت بعد الضرب
 ثم التت الجنين يسا ما الحكم في ذلك **الجواب** غم هذه المسئلة مثل الجواب غم المسئلة السدس لها
 سواء فانه يجب في الجنين دية الحر **مسئلة** اذا قطع انسان يد مملوك ثم اعتق بعد النطق ثم اندمل
 حال الحرية ما الذي يجب فيه **الجواب** الذي يجب فيه قيمته وهو مملوك لان الاعتبار هنا بحال
 الجنانية لانها لم تسر الى النفس ولا غيرها ولهذا لم يعقد بحال الاندماك وايضا فانها اذا اندملت
 نرد على ما وجب بالجنانية شيئا وانما يتقر بالاندماك ما كان وجب بالجنانية فلذلك كان الاعتبار
 بحال الاستقرار كما ذكرناه **مسئلة** اذا ضرب انسان بطن امرأة فالتت جنينا وادعت انها
 القدر من ضربته لها وانكر هو ذلك ما الحكم فيه **الجواب** الحكم في ذلك ان القول قوله مع عينة
 لان الاصل انه ما ضربها وعليها هي البينة في ذلك لانها هي المدعية للضرب **مسئلة** ^{مسئلة}
 بعينها واعترف بالضرب وانكر هذا الجنين اسقطته وادعت انها اسقطته ما الحكم في ذلك **الجواب**
 القول في ذلك قوله مع عينة لان الاصل برائة الدية وعليها البينة لان ذلك مما يتعدا وقامته
 فيما ادعت **مسئلة** واعترف بالضرب والاسقاط واختلفا فقالت اسقطته من ضربك

وكذلك القول فيه اذا كان الاسقاط بعد ايام وثبت لها البينة بانها لم تكن عليه مظلة ثم ضرب
 ونه غريم والاصل برائة الدمة **مسئلة** اذا سقطت المثة الجدين فقال الوارث لم الجاني
 سهل فعليك الدية وقال الجاني لم سهل فليس علي شيء الا دية ما الحكم في ذلك **مسئلة**
 اذا اختلفا كما ذكرنا القول قول الجاني مع البينة لان الاصل انه ما سهل والاصل برائة الدمة
مسئلة

وشهد اخوانه قتل سيف هل ثبت بذلك القتل ام لا الجواب لا ثبت بذلك القتل لان هذه
 الشهادة لم تكمل على فعل واحد لان قتلهم غير قتل عيشة وقتله بالحجر ضرب قتل بالسيف
مسئلة اذا كان الانسان ملتفا بك آ او ازار او ما جرى مجرى ذلك فشهد شاهدان على
 اخوانه ضربه فقطعه نصفين ولم يشهدا في وقت ضربه لانه كان حيا ثم اختلف وليه والجاني
 فقال الولي كان حيا في وقت ضربه لرو قتلته وقال الجاني ما كان حيا في ذلك الوقت ما
 الحكم في ذلك الجواب اذا كان الامر في المسئلة علم ما ذكرنا اختلف الولي والجاني على الوجه
 المذكور كان القول قول الجاني مع بينة لان الاصل برائة الدمة **مسئلة** اذا ادعى انسان على
 غيره بان جرحه وقطع يده او رجله واقام المدعى شاهدين هما اخواه وعماه بذلك هل تقبل
 شهادتهما في ذلك ام لا الجواب ان كان هذان الشاهدان شهدا بذلك بعد
 انهما اجمعا قبلت شهادتهما وحكم للشهولة لان شهادة الاخ لا حية مقبولة وهذه شهادة

سائل يتعلق

ليس فيها جرم نفع ولا دفع ضرر وان كانت شهادتهما قبل الاند مال لم تقبل لانهما متهمان لان الجرم
قد يصير بعد نفع الدين على القائل يستحقها الشاهدان باب سائل يتعلق بالحدود
سئلة اذا وطئ الرجل مؤنث وحضر اربعة من الشهود فشهد بهما اثنان بان الرجل اكرهما
وشهد اثنان بان زنا وعندهما رجل يجب عليهما او على احدهما حد ام لا الجواب ليس على
المؤنث حد لان الشهادته بالزنا في حقها لم يكمل واما الرجل فعليه الحد لان الشهادته في حق الزنا
قد كملت بان في الحالين زان سئلة اذا حضر اربعة شهود فشهدوا بالزنا ثم ماتوا
او عابوا قبل ان يحكم الحاكم في ذلك هل يجوز له الحكم بشهادتهم وقيم الحد ام لا الجواب
لا يجوز له ذلك لان البينة هي التي يجب ان يتبدي برجمه فان كان ما يوجب الحد جاز له الحكم
بشهادتهم واقامة الحد على المتهود عليه سئلة اذا شهد الاربعة على رجل بالزنا ورجع منهم
واحد هل عليهم او على واحد منهم حد ام لا الجواب على الثلاثة الحد وقد ذكر ان عليهم الحد
والاول اقوى واما الراجع فعليه الحد لان ما ان يقول تعدت او اخطأت وهو على الحالين جميعا
فاذف فوجب ذلك عليه على كل حال سئلة اذا وجد في دار انسان قتل فادعى صاحب
الدار انه قتل لاجل الزوجه يزني بزوجته والحكم في ذلك الجواب اذا كان مع صاحب
الدار بينة تشهد بالزنا ادعاه لم يكن عليه قود وان لم يكن له بينة بذلك كان القول قول ولي
المستول ويقبل القائل سئلة اذا نقب اثنان موضعا ودخل الواحد منهما فاخذ السرقة ووضعها
في نفس النقب اخذها الخارج هل عليهما او على احدهما قطع ام لا الجواب لا قطع على واحد
نهما لان كل واحد منهما ما اخرج السرقة من كمال الخزانة فمثل ان يضعها الداخل في النقب
ويحجاز حجازا من خارج فياخذها فينزل لا قطع على واحد منهما سئلة اذا نقب انسان
موضعا ودخل اخر فاخرج بضابا هل عليهما او على احدهما قطع ام لا الجواب لا قطع عليهما
ولا على احدهما المثل ما قد مناه فانه لم يكمل اخراج ذلك من الخزانة سئلة اذا نقب انسان موضعا
وشد النقب في جبل وخرج ثم جره اليه واخرجه بخشبة موعة هل عليه قطع ام لا الجواب عليه

م ليس

لانه هو الذي اخرج من الحوز وان كان باله فلا فرق في وجوب القطع عليه بين ان يخرج به باله او بغيره
 المسئلة اذا انقب انسان موضعاً وكان في الموضع ماء جار فوضع النصاب على الماء وجري
 الماء به فخرج من المكان ثم خرج هو فاحل هل عليه قطع ام لا الجواب عليه القطع لانه موضع
 له على الماء قد اخرج به باله ولا فرق بين ان يخرج ذلك باله هي ماء او بين مسئلة اذا دخل
 حوزاً واخذ جوهره وابلعهما وخرج هل عليه قطع ام لا الجواب عليه القطع لانه بفعله ذلك
 كانه قد اخرجها في حبيب او حراب لانه لم يقصد بما فعله الا اخرجها طمك فكانه مخرج لها باله
 مسئلة اذا دخل سارق حوزاً فوجد فيه شاة قيمتها ربع دينار وهو النصاب الذي يجب به القطع
 فذبحها فنقصت قيمتها بالذبح ثم اخرجها بعد ذلك هل عليه قطع ام لا الجواب ليس
 عليه قطع لانه انما يجب القطع عليه بالاجزاء النصاب المذكور من الحوز واذا كانت قيمة هذه الشاة
 قد نقصت بذبحها فلم يخرجها وقيمتها النصاب بل اخرجها وقيمتها اقل من النصاب وذلك
 مما لا يجب به القطع مسئلة اذا انقب انسان حوزاً ودخل ثم اخرج منه ما قيمته ثمن دينار ثم
 رجع اليه من ليلة واخرج ثمن دينار اخر ويكمل ذلك النصاب هل يجب عليه القطع ام لا الجواب
 عليه القطع لانه قد اخرج نصاباً من حوزته هو ولم يملك غيره مسئلة اذا سرق انسان
 ما يجب فيه القطع وملكه قبل ان يقطع وقبل ان يحكم الحاكم به هل يجب عليه القطع ام لا الجواب
 هذا لا يقطع لان وجوب القطع سقط عنه بل وجوب القطع لازم له لكن لانه لما ملك ذلك
 لم يكن مطالب بها مسئلة اذا اغصب انسان لغير ما لا يجعله في حوزة فقبح المصنوع الحوز
 واخذ ما لا الجواب ان كان المصنوع اخذ عين ماله بغير اذنه عليه لم يكن عليه القطع
 قطع لان الانسان اخذ حقه اذ قد راعى عليه الا ان يكون ودعة وهذا ليس بودعة وان كان
 اخذ مع ماله شيئاً من مال الغاصب ولم يكن متميزاً فلا قطع عليه لانه مال مشترك ولا قطع
 في مال مشترك وان كان مال الغاصب متميزاً وهو اقل من نصاب فلا قطع عليه لانه ما سرق
 نصاباً بتميزه القطع وان كان نصاباً كان عليه القطع لانه ما سرق ذلك مع ما لنفسه كان الظاهر

٢٥
انزعت السوفه مسئلة اذا وجد رجل مع اموته فادعى ان زوجه او انكرت هي وحلفت على ذلك
هل يجب على الرجل حدام لا الجواب لا يجب عليه حدام لانه صار انكارا عن فيه فكان ذلك
شبهة في سقوط الحد لان الحد يقطع بالشبهة مع الشبهة مسئلة اذا بنى انسان قبر او اخبر
شئنا ما هو على الميت رائد على الكفن المفروض والمنسوخ الذي يجمع ذلك خمسة اثواب هل
عليه قطع ام لا الجواب لا قطع عليه لان القبر انما هو حرز الكفن وهو خمسة الاثواب
التي هي قميص وميزب وثلاثة ازرر ولقائف وما زاد على ذلك ليس من الكفن فاذا اخبر به
القبر لم يقطع عليه لانه ما اخبر به حرز مسئلة اذا شهد شاهدان على قوم فقالا هؤلا يقطعوا
الطريق علينا وعلى القافلة هل يقبل هذه الشهادة ام لا الجواب لا يقبل هذه الشهادة في
حق الشاهدين لانها شهدا لانفسهما وشهادة الانسان لنفسه غير مقبولة ولا في حق القافلة
ايضا لانها بشهادتهما قد ابانا العداوة وشهادة العدو على عدوه غير مقبولة مسئلة اذا
ارتد انسان ثم راه اخر من المسلمين فحلى فقتله وهو يعتقد انه مرتد فظهر انه كان اسلم هل على القاتل
القودام لا الجواب عليه التود لفظ القران ولان الظاهر في حال الموت اذا اطلق انه ما يطلق
بعد توبه وتسلم مسئلة اذا دخل انسان دار غيره ولصاحب هذه الدار كلب عقود ففقرم
الكلب ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان هذا الرجل دخل هذه الدار باذن صاحبها فعليه ضمانه
وان كان دخلها بغير اذنه لم يكن على صاحب الدار ضمان لانه مفترق في دخولها بغير اذنه مسئلة
اذا وقف انسان دابة في طريق المسلمين فحنت على شئ مما تلقته هل ضمان ذلك عليه ام لا الجواب
عليه الضمان لانه انما يجوز له الانتفاع بهذه الدابة بشرط السلامة فاما اذا لم يحصل السلامة
فعليه الضمان مسئلة اذا اشرك اربعة رجال في بيع فمك كان لكل واحد ربيع فعقل احدهم
وترك الباقيون فخطى البعير الى بئر فوقع فيها فانفق ما الحكم في ذلك الجواب على الثلاثة
الباقيين ان يرموا للواحد قيمة ربيع لانه لم يبيع يربط فيه بل حفظه بعقل يده وفطر الباقيون
فيه مسئلة اذا ركب انسان دابة او كان يتودها او يسوقها فحنت على شئ ما الحكم في ذلك

الجواب اذا ركب انسان الدابة فحنت على شئ كان عليه ضمان ما يئلفه بيدها او بعينها وكذا
 اذا كان يتودها فان كان يسوقها كان عليه ضمان ما يئلفها بيدها ورجلها فيها **باب** **س**
 يتعلق بالشهادات والدعوى والبيانات مسئلة اذا تجلث اهل الشهادة هل يكون الاداء
 لما تجلث فيه ذلك فوضاهم لا الجواب اراد الشهادة فوض له قوله تعالى ولا تكلموا الشهادة ومنه
 يكتمها فانه انتم قلتم وقوله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا مسئلة اذا كان اداء الشهادة
 فوضاهم هل هو من فروض الاعيان او فروض الكفايات الجواب قد يكون تبعنا وقد يكون
 من فروض الكفايات اما المتعين فثان يشهد بالشهادة اثنان فقط فيما لا يثبت الا **ب**
 او واحد منهما فيما يصح بثبوت شاهد واحد ومنه او يتجلث الشهادة جميع كثير وشهد بها خلق كثير ولا
 يبقى منهم الوقت الاداء الا مثل الاثنين او الواحد على الوجه الذي قد مضى فانه يتعين الفرض
 على الاثنين او الواحد واما ان قد يكون من فروض الكفايات فثان يعرف بحق جميع كثير وخلق
 كثير وبصيرة شاهدين برئهم قام باداء ذلك من ثبتت بشهادتهم ذلك سقط الفرض **ب**
 كالصلوة على الميت وغيره من فروض الكفايات التي اقام بها البعض سقط عن بقى مسئلة اذا كان
 في يدان مملوك فادعى خزانة له وشهد له شاهد بان غصبه وشهدا خزانة اقره بالغصب
 هل يحكم بهذه الشهادة ام لا وكيف الحكم في ذلك الجواب هذه الشهادة لا يحكم بمجردها
 لانها لا تتفق على فعل واحد لان الشهادة بالاقوال مخالفة للشهادة بالغصب فاما وجه الحكم
 بها فهو ان المدعي ان يحلف مع اي شاهدين فاذا حلف مع ذلك الشاهد حكم له **ب**
 اذا شهد الشاهدان على زيد بان سرق حملا فقال احدهما سرقك وقال الاخر سرقه غيبة
 ذلك اليوم هل يجب القطع بذلك وكيف الحكم ان لم يلزم القطع الجواب اما القطع
 فلا يجب لان الشهادة لم تكمل على سرقة واحدة واما الحكم بعد ذلك فان المدعي الحماران يحلف
 مع اي شاهدين اراد ويستحقه مسئلة اذا شهد شاهدان بان اناس سرقوا الحمار عند
 وشهدا خزانة سرقه غيبة ذلك اليوم ما الحكم في ذلك الجواب اذا شهد بذلك على ما وصف

في هذه المسئلة كان الحكم بالقرعة مسئلة اذا شهد شاهدان على ان سرق حماد او اطلق
 الشهادة ولم يعين زمانا ولا يوما وشهداخران بان ذلك الانسان بعينه سرق حماد وكانت
 شهادتهما مطلقة مثل شهادة الاولين ما الحكم في ذلك الجواب اذا شهد هؤلاء الشهود
 بما ذكره وجب القطع لان الشهادتين لم يتعارضا بل استعمالهما يمكن لان ظاهر الاطلاق يقتضي
 التمسك بهما سرقان مسئلة اذا شهد شاهدان بان زيدا باع عمو مملوكا وقت الخوز وال
 الشمس يوم بعينه بمائة دينار وشهداخران بان زيدا باع ذلك المملوك في ذلك الوقت بمائتين
 ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك بالقرعة لان لا يصح بثبوت عقدين في عين واحدة
 في زمان واحد مسئلة اذا شهد شاهدان بان زيدا باع المملوك بمائة وشهداخران بان زيدا باع
 في وقت واحد ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان كل واحد منهما يثبت العقد بمائتين في العقد الواحد
 وكان المتبايعان يحلف معي الشاهدين ارادوا يستحق المملوك مسئلة اذا شهد شاهدان
 عدلان عند الحاكم بشئ من الحقوق ثم فسقا قبل الحكم بما شهد به هل يحكم بتلك الشهادة ام لا
 يحكم بتلك الشهادة ولا يمنع من الحكم بها فقها بعد ذلك وقبل حكم الحاكم بها لان المدعي في
 العدالة والفسق وقت الاداء لا وقت الحكم مسئلة اذا شهد شاهدان على ان زيدا باع عتق
 عبده زيدا في موضره وهو الثلث في ماله وشهداخران بان زيدا عتق عمولا في موضره وهو الثلث في ماله
 كيف الحكم في ذلك الجواب اذا شهد المذكورون بذلك اعتق السابق وبقي الاخر مملوكا وهذا
 قول من يقول من اصحابنا بان اذا فعل ذلك الموضع كان في الثلث وعط قول من يقول بان ذلك من
 اصل المال يقول بعتقهما جميعا مسئلة اذا ادعى انسان دارا وبقي في يده فقه الذي هو
 في يده ليس له خصوص لا يملك لزيد فقال زيد ليس له ما الحكم في ذلك الجواب اذا كان
 لمدعي هذه الدار بينة سلمت اليه وان لم يكن له بينة احتاط عليها الحاكم لصاحبها فاذا حضر
 ثبت البينة بانها له سلمها اليه ولا يجوز ان يترك في يد الذي اوتىها لزيد لان لا يدعيها نفسه
 ولا يترك ايضه في يد المولى بها لان انكروها ولم يقبلها وردها ولا يجوز ان يترك في يد الذي

ادعاهما مجرد دعواه لانه لا بينة له بها ولا انه لو سلمت اليه بغير بينة لكان تسليم الحق الى مزادعي بغير بينة
وهذا باطل بغير شبهة مسألة المسئلة بينهما واقوا ان الدارين لا يعرف ما الحكم في ذلك
الجواب اذا اقر بها لم لا يعرف لم يلفت الى اقرار بذلك وقيل له ان اقرت بها المعروف كانت
المقصومة معه فيها دونك فان لم تفعل حلف المدي لها مع بينة بها واستحقها فان عاد واقروا
بها لنفس لم يلفت الى هذا الاقرار لانه قد تقدم منه فيها باقرار بها لغيره مسألة اذا كان
في يدان دار فادعاهما اثنان زيد وعمرو فقال زيد لمن هي في يده هذه الدار التي في
يدك لي وملكى او دعتهما وقال عمرو لمن هي في يده هذه الدار التي في يدك ملكى اجرتهما واشت
كل واحد منهما زيد وعمرو بينة بما ادعاهما الجواب في ذلك الجواب اذا ثبت كل واحد منهما زيد
وعمر بينة بما ادعاه من ذلك اقرح بينهما في ظهرت القصة له سلمت اليه الدار مسألة اذا كان في
يدان دار فقله اخر هذه الدار في غصبتى عليهما في هذه الدار لي اقرت لي بها واشت كل واحد
منها بينة بما ادعاهما الحكم في ذلك الجواب هذه الدار يحكم بها بالمقصود عند لان البينة
له بالملك وانما في يده هي يد غصب والبينة شهد باقراره بما ثبت انه غصب فكان اقراره بها
صفة باطل مسألة اذا كان في يدان دار فادعاهما اخر وانكر الذي هو في يده ذلك
واجت المدي بينة بانها كانت في يده منذ شهر او منذ خمسة ايام او من يوم ما الحكم في ذلك
الجواب لا يحكم بهذه البينة لانها محتملة ويكون القول قول المدي عليه في ذلك تمنع منه
هذا اذا لم تشهد البينة تبعب يد المدي عليه فان شهد بذلك مثل ان قالت انها كانت
في يده وان غصبه اياها او حلت بينه وبينها وجب ان يحكم بالدار للمدي ادعاهما لان البينة
شهدت بالملك وسبب يد المدي عليه فوجب الحكم بما ذكرناه مسألة ثلثة رجال كفار اثنان منهم
ابنا لثالث اسلم احد الابنين في سبيل الحرم واسلم اخوه في سبيل صف واسلم ابوها ومات ولم
يختلفا في وقت اسكلا سلاهما بل اختلفا فيهما فوق الذي اسلم في الحرم لاجل موات ابونا في الحرم
قبل اسلامك يا اخي والميراث كله لي وقال الاخر بل مات ابونا في صف والميراث بيننا ما الجواب في ذلك

والحكم فيه الجواب اذا اختلف الاثنان على ما ذكر في هذه المسئلة ولم يكن لهما بينة بما ادعاه كان
 القول قول من ادعى موت الاب في صفة ويكون الميراث بينهما نصفين لان الاصل الحيات فلا
 يرجع في ذلك الا بان يعلم ارتفاعها مسئلة رجل مات وهو مسلم وخلف ابنين وترك في أحدهما
 لأخيه كنت انا في الوقت الذي مات ابي في مسئلة فقال له اخوه صدقت وانا كنت انهم في ذلك
 الوقت مسئلة فقال له الاخريل كان اسلامك بعد موته فالميراث كله في دونك فقوال اخريل مات ابي
 وانا مسلم فالميراث بينهما ما الحكم في ذلك الجواب اذا اختلف الاثنان على ما ذكر كان القول
 قول المتفق على اسلامه لان الاصل ههنا الكفر حتى يعلم زواله فاذا ثبت زواله في وقت موت الاب
 عن هذا الاثر كان الميراث بينه وبين اخيه نصفين وان لم يثبت له ذلك كان القول قول المتفق
 على اسلامه كما ذكرناه مسئلة رجل حر مات وخلف ابنين فقوال أحدهما لأخيه كنت انا مات ابي
 فالميراث لي في ذلك وقال الاخر صدقت وانا اعتقت قبل موت ابينا ما الحكم في ذلك الجواب
 اذا اختلف الاثنان على الوجه المذكور كان القول قول المتفق على حريته لان الاصل ههنا في الاخر الورق
 حتى يثبت زواله فان ثبت شارك اخاه في الميراث وان لم يثبت كان له الامر على ما قدمناه باب
 في بيان المسائل من الوضوء مسئلة انان دخل عليه وقت الصلوة وتوضى لها فاحس الوضوء
 ثم صلى ولم ينط في شيء من صلوة فلما فرغ وجبت عليه اعادة ما الجواب عن ذلك الجواب هذا
 انسان على بدنه او قنصره جاسر لم يعلم بها حتى فرغ من صلوة والوقت باق فوجب عليه الاعادة
 ويحتمل ان يكون جنباً ونسي ذلك وتوضى وصلى ثم ذكر ذلك فوجب عليه الاعادة ويحتمل
 ان يكون الصلوة بعد الاعتلال مسئلة انان دخل عليه وقت الصلوة فتطهر لها ولم يخل
 بشيء من طهارته واراد استباحة الصلوة بتلك الطهارة فلم يصح له ذلك ما الجواب الجواب
 هذا انان تطهر بما وجب او مضمون ولم يعلم بذلك منه حين التطهير به ثم علم وقت قيام
 للصلوة فلم يجز ان يستبج الصلوة بتلك الطهارة مسئلة جماعة مسلمون سالمون من الامراض
 دخل عليهم وقت الصلوة وحضرتهم في اوان فق بعض منهم لبعض تطهروا وادوا الصلوة فقد دخل

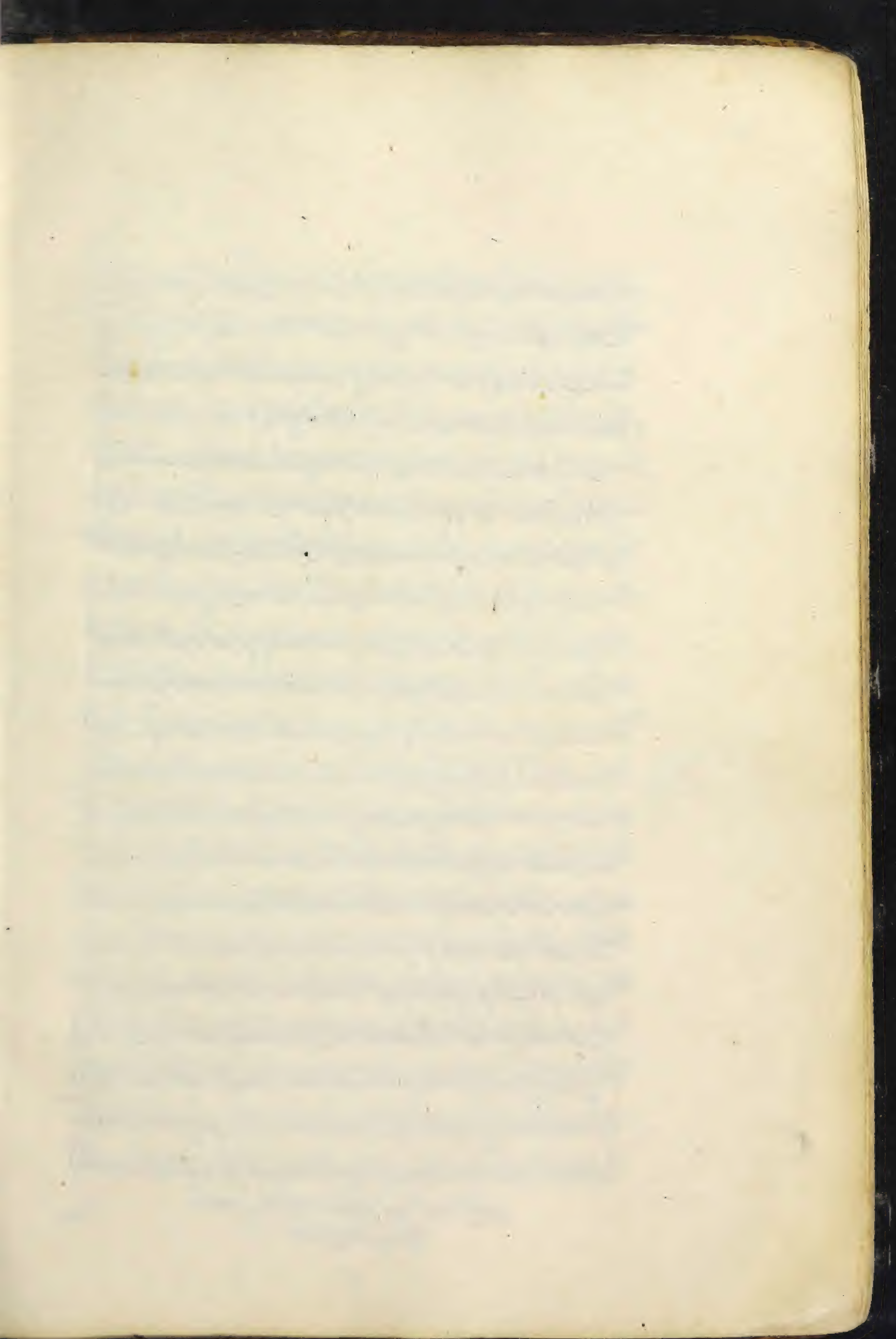
وقتها فقال واحد منهم انتم قد وجب عليكم فافعلوه فاما انا فليس يجب علي الان طهارة ولا صلوة
 ماصورة هذه المسئلة الجواب القائل بانهم يجب عليهم طهارة ولا صلوة لم يكن ما الكاشي
 من الماء الذي يحضرون بل كان لهم دون ذلك كان عالما منهم بانهم ينفون من استعمال الماء
 شيء منه ولا يجيبون الى ابتداءه فكان يحج غير قاصح قادر على الماء وجب عليه بعد ذلك
 الطلابة والصبر الى اخر الوقت فان تكرر منه والا كان فرضه عليهم ~~فلم~~ وجب
 عليه اخراج الزكاة من ماله سنة معهم معينة فلما اخرجها وجب عليه اخراجها دفعة اخرى
 من السنة بعينها الجواب هذا ان كان في بلد لم يعلم استحقاته لاخذ الزكاة فلم يدفعها اليه
 وانفذها الى بلد اخر ليدفعها اليه يحكمها في ذلك البلد فملك فكان عليه الفضان لازم
 لاعادتها مسئلة امرئة مسلمة خطبها رجلان سلمان في وقت واحد وليس بينهما وبين احد
 منهما رحم ولا ابودير منع في ذلك فحل لاحدهما العقد عليها وحرم ذلك في الاخر في ذلك الوقت
 الجواب الذي حرم عليه العقد على هذه المرئة في هذا الوقت المذكور كان له اربع زوجات
 فلم يحل له العقد على خاصة مسئلة امرئة مسلمة صحح خمس رجال من المسلمين ان يعقد كل واحد
 منهم عليها عقدا النكاح ويدخل بها ويطلقها ثم يفعل الاخر معها مثل ذلك كلهم في يوم واحد الجواب
 هذه المرئة كبيرة السن ربة في الحضر كذلك ليس عليها عدة الطلاق فيمنعها نكاحها من التزوج
 فصحيح تزويج الخمسة بها على ما ذكرناه وهذا على مذهب اصحابنا الا ما كان تحتار السيد
 المرتضى في اضافته ان على هذه المرئة عدة وعلى هذا لا تصح هذه المسئلة مسئلة هذه
 مسئلة سيدنا ابو جعفر محمد بن علي بن موسى ^{عليه السلام} التي سئل عنها يحيى بن اكرم القاسمي بحضرته ^{عليه السلام}
 فانه طلع ولم يجب عنها شيء وهو ما تقول في رجل نظر في امرئة اول النهار فحرم ذلك عليه فلما
 ارتفع النهار حلت له فلما زالت الشمس حرمت عليه فلما كان العصر حلت له فلما غربت الشمس حرمت
 عليه فلما حضر وقت المساء الاخر حلت له فلما انتصف الليل حرمت عليه فلما كان الفجر حلت له فلما
 ارتفع النهار حرمت عليه فلما كان الظهر حلت عليه الجواب هذا رجل نظر الى امرئة قوم اول النهار

بغير اذنهم نظر بعد شهوة فكذلك محرم عليه فلما ارتفع النهار اشتواها فربما لكها فحلت له فلما
زال الشمس استعها فحرم عليه فلما كان وقت العصر تزوجها فحلت له فلما كان المغرب ظاهر منها فحرم
عليه فلما كان العشاء الاخيرة كفر عن الطهار فحلت له فلما كان نصف الليل ارتد عن الاسلام فحرم
عليه فلما كان الفجر عاد له اسلام فلما ارتفع النهار دخلها بنفسه فحرم عليه فلما كان الظهر جدد له
لها معها عقد النكاح فحلت له ^{سئلة} اموتة عصت اسه سحابة وتنفخ فحل لبعليها ما يحرم منه
طاعة اسه في وطئها الجواب هذه الموتة كانت صائمة قضاء في شهر رمضان او كانت حائضا فحلت
ذلك عن زوجها فوطئها وهو غير عالم بحالها ^{سئلة} اموتة سلمت عليها سلم عقد النكاح فحلت
له ساعة من النهار بالعقد ثم حرم عليه بعد ذلك ابدا ولم يحدث هو ولا هي كفرا ولا ما يقتضي ذلك
الجواب هذه اموتة كانت بنتها زوجة هذا الرجل فعقد عليها وهو غير عالم بانها امها فحلت له ساعة
من النهار لظاهر العقد ثم بعد ذلك علم صحة النسبة بينهما فحرم عليه ابدا ^{سئلة} رجلان كانا
تحت حائط فسقط الحائط على اطفالهما فقتله فحرمت زوجته الاخو عليه في هذه الحال الجواب هذا
رجل زوج ابنته من مملوكه ففجأ يثيان فسقط الحائط على سيد المملوك فصار المملوك في ميراث
للبنات فحرم عليهما بذلك عليه ^{سئلة} اموتة اطاعت اسه ففارقته زوجها للطاعة الجواب
هذه الموتة وزوجها كانا مشركين فاسلمت هي وزوجها على الشرك فوجبت مزارعتها لذلك
^{سئلة} رجل غاب عن اموتة ثلاثة ايام فانتقلت اليه اني قد تزوجت بعبدك بوجع وقد اتيحت الي
نقته فانتقلي ما انتقد علي وعزل زوجي ووجب ذلك عليه الجواب هذه الموتة وزوجها ابوها
بعبد ووقع اليه الاواذن له في السفر والتجارة بذلك فافق العبد قبل دخوله بهذه الموتة فلما
مضى عليه من وقت خروجه يومان مات سيده فصار العبد قبل دخوله ميراثا لهذه الموتة وحرم عليه
بذلك وحلت للملاذ واج في الحال فتروجت رجلا وانتقلت الى العبد ^{سئلة} ان ينفذ لها نكاحا بها
ما تصرف في حوائجها فوجب عليه ذلك ^{سئلة} رجل تزوج اموتة على صداق يبلغ الف درهم
فلما اطلقها وجب عليها الف وخمسة ائنة درهم الجواب هذه الموتة قبضت هذا الصداق من زوجها ثم
عليها ص

وخرجها ص

على نفسها بانها قد تصدقت عليه به فلما علم بذلك طلعتها قبل دخولها فمكأ عليها الالف درهم بالصدق
ونعمائته وهي نصف ما فوضها له الصدق فيجب له رجوعه عليها بذلك قبل الدخول بها ^{مسئله}
رجل وجب عليه في يوم واحد حдан وعشر حد الجواب هذا بعد دفعه او زنا وسكر فوجب عليه
للقذف والكرامة وستون سوطا وللزنا خمسون جلدة فذلك حدان وعشر حد ^{مسئله} رجل
حرجب عليه في يوم حد كامل ونصف حد وبعض حد وربع حد وثمن حد الجواب هذا رجل
تكرر زنا في يوم في شهر رمضان وتزوج فيه بعد حادثة واكره امرئته فيه على الجماع ثم وطئ بمعية
ثم عاد الى زوجته وقد حاضت فوطئها فوجب عليه للزنا مائة جلدة ولحرمة شهر رمضان تغريم بعض الحد
لا كراهة زوجته على الجماع في هذا الشهر نصف الحد ولو طئ البهيمة خمسة وعشرون جلدة وهو ربع
الحد ولو طئ امرئته وهي حائض اثني عشر سوطا ونصف وهو ثمن الحد ^{مسئله} رجل وجب عليه في
يوم واحد خمسائة جلدة وقطع يده ورجليه والقيل والحقق بالنار الجواب هذا رجل تكرر زنا
ثلاث مرات وشرب الخمر وقذف حرا وقطع يديه سلم ورجليه ووطئ بمعية وقتل امام المسلمين ^{الاستمعة}
بيده فوجب عليه للزنا ثلاث مرات ثلث مائة جلدة ولشرب الخمر ثمانون جلدة وللقذف ثمانون جلدة
ولو طئ البهيمة عشرون جلدة وللاستمعة عشرون جلدة فذلك خمسائة جلدة وقطع يديه ورجليه
للقصاص وقتل امام المسلمين القتل والحقق بالنار ^{مسئله} امرئته ولدت على فراش زوجها بعد
فلحق بسيد برجل بالبصرة فلم يردون صاحب الفراش فميران يكون شاهد الامر ولا عرفها ولا
عاقب عليها ولا وطئها حراما ولا اطلاق الجواب هذه امرئته بكرسا حقتها يثيب اخرى ثيب وقد
قامت في حال تجامع مع زوجها فقطعت نطفة الرجل في الثيب الى زوجها فجلت ففوض عليها تسعة
اشهر فتزوجت في اخر الشهر التاسع ودخل زوجها بها فولدت ليلة دخولها على فراشه ولد كاملا
فانكر الزوج ذلك فتدبرها على ذلك فاقوت بما تقدم ذكره واقوت الفائلة ايض ففحق المولود ^{مسئله}
النطفة وهذه حكومة الحسن بن علي ثم على ما ورد به الخبر في ذلك ^{مسئله} امرئته هلكت وخلفت
ابني عم لها وتركته فاستحق احداهما الميراث النصف والربع واستحق الاخر الربع الجواب كان

احداً مني عماراً زوجها واخذ بحق الزوجية النصف وبقي النصف الاخر فلما قاسم اخاه عليه كان له نصفه
 وهو الربع من الاصل فصار له بذلك النصف والربع وللآخر الربع **س** لمة رجل هلك وخلف
 زوجته واخاه لابيه وامر فورثته زوجته واخوها ولم يرث اخوه من ابيه وامر من الميراث شيئاً
 على حال الجواب هذا رجل تزوج امرته وزوج ابنهما فولدت الام لابنه ولذا ذكروا مات ابنه
 فورثته ومات هو بعد فكانت تركته بين زوجته واخوها لابنه ولا يرث اخوه شيئاً **س** لمة
 رجل مات فترك فورثته سبعة اخوة واخت لهم فكان الميراث بينهم لكل واحد منهم الثلث الجواب
 هذا رجل تزوج ام امرته ابنة ثم مات الرجل وبقي ابو فولدت سبعة بنين فصار ابناً وهو لا اخوة امرته
 ابنة ثم مات الرجل وبقي ابو ومات الاب بعد فولدت امرته الثلث ورثت بنو ابية الباقي كل واحد منهم
 الثلث بينهم بالسوية فحصل لهم من المال سبعة اثمان وهو الباقي بعد حق الزوجية اليه هي اختهم من قبل الام
س لمة رجل قيد عبد بتيد حديد وحلف ان لا ينزع من رجليه حتى يصدق بوزنه كيف يعقل ذلك
 الجواب ورد الخبر بان الجواب نصه امير المؤمنين عليه السلام اني طالبكم وورد الخبر في ذلك على وجهين
 احدهما ان رجلاً قيد عبد بتيد حديد وحلف ان لا ينزع من رجليه حتى يصدق بوزنه وان احداً
 لم يحس الجواب عن ذلك غير والوجه الاخران رجلين في عهد عمر بن الخطاب شاهد عبد بتيد فوق
 احدهما ان لم يكن في يده كذا فانوته طالق ثلاثاً فقال الاخران كان في يده ما قلت فامرانه طالق
 ثلاثاً وذهبا الى سيد العبد فقال له انا قد حلفنا على كذا وكذا فخل قيد عبدك حتى نراه وقال السيد
 امرته طالق ثلاثاً ان احلته عنه حتى يصدق بوزنه فارفقوا الى عمر بن الخطاب فقصوا عليه القصة
 فقال بولس الحق برفاذ هو فاعترفوا انكم فقالوا اذ هبوا بنا الى علي بن ابي طالب لعل ان يكون عند
 في هذا شيء فاتوا وقصوا عليه القصة وقال علي ما اهوون هذا ثم امر باحضار جفينة وشد القيد بحيط
 ووقف العبد في الجفينة والسيد يرسل سفلها ثم صب الماء عليه حتى اسفلت ثم امر برفع السيد فرفع حتى
 خرج في الماء فلما خرج نقص ثم دعا بمرادة الحديد فالتفت في الماء حتى ارتفع وعاد الى حله الاول
 ثم قال اوزنوا هذا فبين وزن السيد وهذا من حسن سخاوة صلوات الله عليه وعلى آله الا برار من غيره
 والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطيبين
 الطاهرين وسلم شيئاً كثيراً



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم في أحمدك على ما اهتدي بهل السعادة واسلم على نبيك محمد خير من نهض بالرسالة
واستقام بالعبادة وعلى المرخصين بالولاية خير أئمة وسادة واشهد ان لا اله الا انت
شهادة تؤدى حق الشهادة **وبعد** فمد عناوين الاصول المتعلقة التي امرنا ان نرفع عليها
وقوانين الفصول التي ينبغي ان يستدل بها حوزناها امثالا لامر الملك الممان وقضاء
حق الاخوان من اهل الايمان مراعاة في ذلك كلمة الاحباب الذين هم اهل الدار المتصلون
باهل بيت الحكمة والاسرار راجيا من الله ان يجعلها كلمة باقية ونعيها اذن واعية عناوين
المشركات في ابواب **الفقره عنوان** اذ انت حكم لاحد المكلفين بكتاب لفظي او بغيره مفيد للعموم
اولا فهل القاعدة تفسر باشتراك ساكن المكلفين معه في ذلك الحكم اولا وهذا من المسائل
التي تعلل الحاجة اليها في النوع اذ معظم الاول لم يرد بعنوان قصير كلمة حتى تشمل الاحوال
والزمان والاشخاص بل يرد في وقايح خاصة ودعت الحاجة للمكلفين على السؤال عنها
ولا عموم فيها ولا ينفع في ذلك القول بعموم الخطابات بالشفاهية كما ذهب اليه جماعة من
المحدثين لانما خص من المدعى اذ في الخطابات ما ورد مختصا بالنبي فم وما ورد مختصا بال
البيت وما ورد مختصا بالمؤمنين او بالمسلمين او بالرجال دون الاناث وما ورد مختصا
بشخص واحد في ظاهر اللفظ كلفظ افعل وخوم مما يختص بواحد كما لا يخفى على المتبحر في
الروايات بل الخطابات العامة التي يدعى شمولها لكل اقل قليل في الباب بالنسبة الى غيرها
مع ان الحق عدم العموم في الخطابات الشفاهية على ما قرر في الاصول بل القائل بالعموم خارج
عن محل النزاع كما يظهر للمأمل والحق ان الاصل هو الاشتراك وليس على ذلك وجوه جدها
ان في محله عدم خلو الواقعة المحتاج اليها من الحكم بنفسه الحكم الاجبار ومصدر الاجتناب

في استدل المكلفين
في الحكم

واعتناء العقل السليم فاذا ثبت لاحد واقعة حكم فينبغي ثبوت لعدم ايضاً في تلك الواقعة
 لعدم امكان خلوه واستلزام الحكم تعدد الجعل والتشريع المشكوك فيه فالأصل يقتضي ^{عدم}
 وهذا في صورة كون الحكم المجهول اباحاً لا كلام فيه لو صرح توقف جعل الحكم عندها على امر
 جديد منفي بالأصل وليس لاحد ان يقول عموم الاباحية ايضاً مستلزم لجعل متعدد لانا نقول ^{لزم}
 ذلك لو لم تكن الاباحية محمولة بجعل عام والمردوض ثبوتها فالدخول تحتها لا يحتاج الى حجة
 جديد بخلاف الخروج عنها وكذا لو كان غير الاباحية واستقر احتمال الاباحية في غير مورد الدليل
 فان امتناع جعل الحكمين المتضادين بجعل واحد واصالة عدم جعل آخر يقتضي الاشتراك ^{اما}
 في صورة احتمال الاباحية في غير فنقول ايضاً جعل الاباحية لغیر المشكوك والأصل عدمه وعموم
 دليل الاباحية غير نافع بعد خروج الواقعة عنها في الجملة ولا ندرى ان ذلك على الإطلاق ^{مادة}
 اولا اللهم الا ان يبق بالأقصر على التقدير المتين فمورد الدليل والتسليم في محل الشك ^{بما}
 البرائة ويمكن دفعه بمسببات الاشتراك هنا بعدم القول بالفصل وفيه كلامان أحدهما منع
 بحجة تتميم بضمير الأصل وثانيهما امكان قلبه باثبات عدم الاشتراك هنا بالأصل والآخر
 به بعدم القول بالفصل ويندفع بضعف الأول وعدم مقاومة الأصل ^{لأن} الحكمي للأصل النوع
 فتم قبل على القول بجواز خلوه الواقعة عن الحكم لا يتم هذا الوجه لاصالة عدم الحكم في مرق فلنا ^{ولا}
 لان القول بخلو الواقعة عن الحكم في مثل الفرض اذا القائلون بمرادوا خلوه الواقعة عنه بالبر
 واما ثبوتها بعض وخلوها عنه لا خوين فبذلك ^{مرد} محجج بذلك فهو منفي بالاجماع
 المركب وثانياً نقول كما يحتمل تعليق الحكم على الواحد مختصاً فكل محتمل تعلقه عليهما في ضمن الكل
 بجعل واحد منفي أحدهما بالأصل غير ممكن وثالثاً نقول محل الاشتراك في الأحكام في قبالة
 التعابر لا في مقابل عدم الحكم كما في اصالة ^{السلام} وغير المكلفين فالخلو عن الحكم خارج عن محل
 النزاع حقيقة فلا وجه لادراج فيه التالي ^{الاستصحاب} وتقريبه ان الحكم ^{بأن} إذا
 ثبت لجماعة في زمان فثبت في زوال ذلك الحكم بزوال هؤلاء باحتمال كونهم قديماً ^{عنده}

باحتمال كونهم مودوا في المحض فالنقض عدم دليل على الاختصاص وتنص الاستصحاب بقاء الحكم
 المحل فيلزم من ذلك تعلقه بمحجتي بعدم ايضاً ولا معنى لبقاء الشريعة والاحكام الاجرياً
 في المتجددين نه اهل التكليف وعلى هذا مدار استصحاب الاديان ودعوى ان بقاءها على
 حسب ما ثبت فيه من الموضوع ساقطة بما من التبريق في هذا خص من المدعى لعدم
 استلزامه لشئ من الحكم المعاصرين لمن ثبت الحكم في حقه وكذا جميع من يلحقه في الوجود كلفاً
 تكليف واحد من اللاحقين به في بقاء الحكم فلا يفيد عدم الاشتراك قلنا يتم الكلام في غير
 ذلك اولاً بعدم القول بالفرق وثانياً بعدم تعيين ذلك من الشرع كما هو الفرض في المحج
 العموم وثالثاً بعدم امكان الترجيح بل هو محج و ظهور عدم الفارق الثالث ظهور اتفاق الحكماء
 على ذلك كما يشهد به استدلالهم بالخطابات الخاصة في ابيات عموم الحكم خلفاً بعد سلف
 وليس ذلك لتوهم عموم الخطاب الشفاهي قطعاً نصريح الاكثر في الكتب الاصولية بعدم
 العموم ولتمسكهم بالاجتناب في احتمال العموم وبما يندفع ما قيل انه قول يمكن لعموم الخطاب فيهم
 التمسك على دليل الاشتراك اذ هو العدة لمعارضته اولاً بما هو واندفاعه ثانياً بانكاهم على الضرورة
 او القاعدة وهذا وثوباً لاشترائك فان سكونهم من اقامة الحجة كاسفهم كونه ضرورياً
 الدين قبل لو كان اصحابنا مجمعين على ذلك لما اختلفوا في وجوب صلاح الجمعة ونحوه من التفرع
 فلنا ذلك لمنع الاشتراك بل الاحتمال كونه مشروطاً بوجود الامام او نائبه الخاص وورد الا
 مورد الغالب من كون المخاطبين واجدين للشرع غالباً او مطلقاً بالظاهر اذ الاشتراك
 فرع انما من نوع الواقعة ومنها بالنظر الى التكليف وشرايطه الرابع الاجماع المحكية
 في موارد متعددة على اصالته الاشتراك عدد النوازل الخامس تنقيح المناط القطعي نظر الى
 ان الاحكام التابعة للفساد والمصلحة النفس الامر لا تختلف بحسب ارادة المكلفين للزوم
 رفع الضرر وجلب المنفعة اللازمة على الكل قبل المفروض تبعيتها للوجود والمصلحة والاعتبار
 ولعل الخصوصية مدخلية فلنا قد قرر ان الوجود والاعتبار يراهما ما عدا خصوصيات المكلفين

من حيثهم كذلك لانها اشخاص مختلفة لا بد ورمادها الاثور النفس الاثوية بل مدارها على الفاعل
العام كالمرض والصحة والمسافر والخاصة ونحو ذلك من الصفات اللاحقة للكليات ^{او اللاحقة}
للافعال واما مع اتحاد ذلك كله فخصوص زيد وعملا وادخلها في ذلك قيل هذا ينسحق ^{بخصوص}
الشيء ثم قلنا لان لم كون الحضا يصح شخصه بل انما هو بعنوان كفي غاية اختصار ذلك في الرد
الواحد ولو وجد له نظائر في ذلك العنوان لا شريك معه في ذلك قيل فلعل في كل مقام اعتبار
هناك خصوصية قلنا الاصل عدم اعتبارها في الحكم الا ان يقوم دليل عليه اذا الاحتمال لا ينفع
ودليلا على ذلك طريقة العقلاء فاننا لوهم اذا وجدنا رجلا فعلا فعلا ففرضه او فعل فعلا
استغنى به انتفاعا لازما فانهم يحتجوا في الاول ويكفي الثاني ولو مع الشك ولا يلتزمون
الى ان ذلك لعل لخصوصية في ذلك الرجل لا نعرفها فنصير السادس الاستقراء فاننا وجدنا ^{الكل}
التكاليف والاحكام مشتركة بين المكلفين كافة ولم نجد الفرق الا في مقامات نادرة فاذا
في الاشتراك والعدم فنبغي للاحقا وبالعالم السابغ طباقا هل الاديان كافة على الاخذ بما يصل
اليهم من سبقهم من الموجودين او السامعين ثم دون سؤال عن ان ذلك هل كان لخصوصية
هناك او لا ولا ريب ان ذلك لما انفس في اذهانهم ثم كون التكليف الثابت عاما لكل مكلف
ولا مدخلية لخصوصيات وهذا كاشف عن كون الواقع كل وان لم تعرف ما خذ الثامن ما دل
على لزوم التماسي بالشيء والامة ثم اية اورا وبه وما دل على حجية فعلهم ثم اذ ليس في ذلك الا
الوعيد معهم في ذلك قيل هذا اخص من المطلوب قلنا نعم بوجهين احدهم عدم القول بالفرق
وثانيهما ان اشتراكنا معهم مع وجود امانة الاختصاص فيهم وهو وجود بعض الخواص بهم
بحيث يحتمل كون المشكوك فيه في ذلك يد على اشكال بعضها مع بعض بالاولوية التاسع
الحذر المعروف حلالا محرم حلال الى يوم القيمة وحرام محرم الى يوم القيمة قيل لعل بعناه
بقاؤا الحكمين بالنسبة الى من ثبت في حقه قلنا بعد موته لا معنى لبقاء الحلال والحرمه بالنسبة اليه
قيل لعل المراد لو فرض بقائه الى يوم القيمة قلنا هذا فرض نادرا ليراد من العبادة والمبادر خلا

اذ الظاهر بقاها احكام الشرع وتكليف كل من يتجدد من الناس بذلك قيل لا يشمل غير المحكمين
قلنا ظاهر الحلال مطلق الماذون فيه فيشمل غير المحرمه بهما مع مقابلته بهما مع الذي لا يمكن الا تمام
بعدم القول بالفصل العاشر قوله حكمي على الواحد حكمي على الجماعة قيل لعل المراد جماعة
خاصة قلنا لا يجب ان المتبادر من العبارة كون الحكم على البعض الحكم على الكل وهو الوجه الثاني
عشر وراية ابن ابي عمير في باب الجهاد حكم الله في الاولين والاخرين وفوايضه عليهم سواء
الامر على او حادث يكون والاولون والاخرون ايضاً في صنع الحوادث شرعاً والفرائض
عليهم واحدة يسئل الاخرون عن اداء الفرائض كما يسئل عند الاولون ويحاسبون كما يحاسبون
ووجه الدلالة لو اريد من الخبر جنس الاول والاخر واخرج نعم في نواد الاول بحيث احتمال
عدم الشمول لكن العرف يدفعه واذا اريد الاستغراق فيكون والاعلى اشراك كل فرد من الاول
مع كل فرد من الاخر وهذا يستلزم اشراك الاولين بعضهم مع بعض ايضاً لان الفرد من الاولين
يشترك كل من الاخرين وكل من الاولين يشتركهم في ذلك فيترك الكل قيل لا يشمل
ما لو ثبت الحكم لواحد من الاولين خاصة فلا يدل على الاشتراك الاخرين معه لاحتمال ارادته
في ضمن العموم لا وحده قلت ظاهر الاصح الاستغراق عدم ارتباط الواحد بالكل الثانية
عشر قوله تعالى لئن لم يكن منكم بر من بلغ وهذا يدل على ان الغائب كالحاضر في الحكم وان لم يشركه
في الخطاب والثالث عشر قوله فليبلغ الشاهد الغائب والوجه مثل ما مر والظاهر شمول الغائب
للمعدومين في ذلك الوقت ايضاً ولو بقرينة المقام الواحد عشر الصحيح اوصى الشاهد
امتي والغائب منهم في اصحاب الرجال وراحام النساء الى يوم القيمة ان يصلوا الوحم ووجه الدلالة
ان هذا كاشف عن عموم التكليف فلا وجه للتقول بان هذا خرج بالنص ونحو ذلك ما دل
على العموم في الوقائع الخاصة الخامس عشر مفهوم ما دل على الاختصاص في بعض المقامات
كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك والنصوص في ان الرجل يفعل كلن والمرأة تفعل كلن
فانها دالة على ان غير ما نص فيه على الاختصاص شامل للكل وهذه القاعدة لا تخفى كثره فروعها

بل قل ما يخلو سئل في الفقه الحاجة إليها فلا يحتاج إلى ذكر الثبوت في المقامات وههنا ينبغي
 أحدها أن يبرهن الاشتراك كما علم من الأدلة اتحاد العنوان المأخوذ في الحكم ونص عليه رواية
 ابن أبي عمير المتقدم فكل من ثبت له حكم بعنوان خاص ثبت في غيره كمن ولا يسوي من وصف
 إلى وصف ومن مفهوم إلى آخره هو المراد باعتبارهم اتحاد الصف في ذلك في الأصل وقول
 الفقهاء أن الأحكام نعم لو شك في مدخلية شيء وعدمه فالمرجع القاعدة ولذا ذكر ذلك مثالا
 للتوضيح فلو ورد في رواية أن رجلا نسي الركوع قال بعيد فالعنوان هنا نسيان الركوع
 لا الرجل ولا الركب منهما لأن اعتبار الأول ظاهر والاخيران شكوكان يرجع فيهما إلى القاعدة
 من عدم الاعتبار وثانها أن مورد القاعدة الحاق مكلف بمكلف آخر في تكليفه لا في سائر
 أحكامه فلا يجزى في الموارد المشكوك من أن دين المثة كالرجل أو لا وإن الرجل أمانة
 يغسل كذا ويكفن كذا فيكون المثة كذا إذا الأول لازم للحاق والثاني تكليف للأحياء وكذا في حكم
 بول الرجل والمثة في البر أو موتها ففهما ونظاير هذه لك في الفقه كثيرة وثالثها أن فقهاءنا
 قد ينفون اجراء حكم صدر في واقعة في غيرها ويقولون إنه قضية في واقعة وتحقيق القول
 فيه أن القضايا في مقامات خاصة إن كان عنا بينها معلومة من لفظ المعصوم والسائل الذي
 أحجب عنه فهو متبع بطرد الحكم في تمامها كما قد لما من القاعدة إلا إذا عارض ذلك دليل
 أقوى منه فيأول باحتمالنا وبلات ومنها احتمال الخصوصية في ذلك وإن كان خلاف الظاهر
 وأما بدونه فلا وجدوده بأنه قضية في واقعة نعم لو نقله ناقل شاهد الواقعة كما في قضايا
 المؤمنين ثم هناك محل البحث يحتمل أن يقر أن جميع أبقاها للفظ الناقل وعنوانه الذي عبر
 لاهالة عدم مدخلية شيء آخر في ذلك ويحتمل القول بالمنع لأن الناقل لا يمكن غالباً من الالتفات
 إلى كل ما له مدخل في ذلك الحكم فتجمل عدم مدخلية شيء سوى ما ذكره والذي أراه الوجه الأول
 وما لم يعارضه معارض أقوى لأن الثقة لا يعلق الحكم على موضوع إلا مع فهمه كونه المناط في
 ذلك ولا يجوز له التغير باللام في ذلك الحكم فتجمل عدم مدخلية شيء ما ذكره إذا احتمل رادة الخصوصية

فيحل في الحنفية في الاحاديث نوع الواقعة وحكمها وجزايتها محتر في ذلك ولعل قولهم انه فضيلة في
واقعة انما هو مع قوة المعارض كما يشهد به تتبع كتب العلامة على اسمها وبتحقيق الشاهد
قال في قدس سره السعيد والافند تراهم يسكون بالوفاء في الحاشية لعموم الحكم في الحد ودون التعريف
كثيرا وفي غيرها ملك واحتمال فهمهم من ذلك عدم الخصوصية بعيد جدا ورابع ان
هذه القاعدة قد انحوت في مواضع كبطن اليد والظهر في الوضوء للرجل والمرتبة والجمهر والاضا
في الصلوة وكيفيات قيامها وقعودها وما يجب سرها فيها وجواز لبس الحرير والذهب لها
دون وجواز لبس الخيط في الاحرام كله ووجوب التبرع عليها وندم الجهاد عليها وقبول
نوبتها اذا اردت من الفطرة وعدم الجز والتعريب عليها وعدم جواز امامتها للرجال وعدم
رجحان خروجها الى المسجد وعدم وجوب الجمعة عليها وتخريم لبس ما يستر ظهرا القدم والتظليل
في الاحرام لردودها وافاضتها من الشر قبل الجهر وفي خصاير النسي في وفي تحيض الرشي
النبطي في وجه **عنوان** في حكم المكلف الخارج من العادة المشبه بكملة او بعضه من فيه عضو
او ناقصه الخشني وذوي الخشون منها باحث الاول في مسئلة الاعضاء فتقول قد تعلق
الحكم في الشرع بالاعضاء في باب الوضوء والغسل واسباها وفي التيمم كله وفي سجدة الصلوة
واشارة الاخرى وتذيي الوضوء والختان وفي الجنايات وفي الحدود وغير ذلك من المباحث
والضابطة في ذلك ان بقى ما كانت الاول متفرقا الى المتعارف المعاد فالعضو الزايد اما ان
يتعلق الحكم به من حيث اسمه او من حيث دخوله في ضمن الكل اما اذا كان الثاني فلا فرق
بين الزايد والاصيل في تعلق الحكم والوجد في ذلك ان الاسم لما لم يكن معتبرا فلا وجوه
الزايد عن تحت الدليل فان قيل لو لم يعتبر الاسم في الخاص فلا بد من اعتباره في الكل الذي دخل
تحت ذلك الزايد ولا ريب في انصراف لفظ الكل ايضا الى الغالب المتعارف وهو ما لم يكن غير
ذلك الزايد قلت هذا لا ينفع في شيء لانه مستلزم لسقوط التكليف عن الكل اذا كان كل
فرد نادروا في لباس فيه وكلامنا في حكم العضو الزايد بعد تعلق التكليف قطعا او لا بعد ثبوت

في المكلف الخارج
من العادة

٢٩
الحكم على هذا الكل الخاص دخول الجزء ايضا تحته قيل يمكن ان يخرج الجزء عن تحت الحكم وان
في الكل بدعوى انصرف لفظ الكل الى غير الجزء الزائد فلنا اولاً ان هذا اعتبار والمدار العرفي وهو
على خلاف ما ذكرت لانهم بعد ما علموا ثبوت الحكم على هذا الموكب الخاص بدخول الجزء معه وثانياً
ان هذا تفكيك غير ممكن غالباً لان الحكم ان كان انلاقاً وانلاقاً لكل مستلزم للجزء وان كان
مثل الفصل والمسح ونحو ذلك فنقول ان محل العضو الزائد بمعنى السطح المشغول به يجب غسله
شلاً ولم يكن هنا هذه الزيادة والمفروض ان الحكم بالكل الاصيل قطعاً فلو خيلنا مكانه عند
مثلاً لم يعدم الامتثال قيل عدم امكان اتصال الماء مثلاً تحته ولنا على سقوط هذا التكليف عند قلت
لم لا يكون الامر به مع علم الامر بان مشغول بشئ لا يمكن ولنا على قيام الشاغل مقاصد واحداً لا يربط
ليس باولى من الاخر ومن هنا نقول يجب في الغسل غسل جميع البدن ولو كان فيه عضو زائد
اي موضع كان ونقول بلزوم الغسل في الوضوء ايضاً لو كانت الزيادة داخلية في الاعضاء المتعلق
بها الحكم كالاصبع في اليد واللمحة فيها او في الوجه ونحو ذلك ومثله في مسح التيمم ومن هنا ينفرد
صححة مسح الرجل او الراس في الوضوء بالاصبع الزائد لدخولها تحت اليد ومسح القدم الزائد ونقول
بقيل النفس بالنفس وقطع الطرف بالطرف وان كان في احدهما زيادة من الاخر وكذا في قطع
يد السارق او رجله الا مع امكان ابقاء الزائد في الفصاح كيد السارق والضابط ما ذكرناه وان
كان الاول فاما ان يعلم الاصيل من الزائد بامارة فم صغرا وعوجاج او تغير او ضعف او عدم
خروج الاخيرين في المخرجين او نحو ذلك او لا وعلى الاول فالحكم بدور مدار الاصيل لا ان المباد
فلا يجب غسل ما ثبت فوق المرفق من يد زائد ولا يخرج المسح به حيث يجب ولا يقتصر الزائد
بالاصيل ولا العكس ولا يثبت في الزائد دية الاصيل بل يرجع فيه الى القاعدة او النفس ولا يكفي
قطع الزائد في الحد ودون لا يتحقق الجنابة باذخال الزائد في الزائد او في الاصيل او بالعكس ولا
خروج المني او احد ما ذكر الزائد وكذا في الاحداث الصغار ما لم يتحقق العادة والافتحق
الحدث بالخروج لشموا ولنه وكما لا يثبت الجنابة لا يتحقق الزنا واللواط الموصيان للمحد وان شار

التحريم انهم لعدم شمول اولهما ولا يثبت با دخال الزائد المهر ولا يكفي وضع الزائد في السجود
 ولا يجب وضعه ولا يثبت حرمة الرضاع من ثدي زائد بناء على تعلق الحكم بالثدي ولا يجب
 الحنان بالزائد ولا يكفي من الاصيل وكذا الحكم في تعلق نذر وشبهه باحد الاعضاء على الاطلاق
 وعلى ذلك جرت فقهاءنا في الفروع المشار اليها فعليك بالتبنيع في المقام مع التامل لما
 لا يقي لو كان كل ما وجب من الفرج الزائد لا نأقول ذلك لاجل صدق العون بمعنى ما
 يستحق ابدانه لا لصدق الاسم الخاص كما يظهر بعد التذرع هنا كلام في قيام الزائد مقام الاصل
 فنقول قد اشرنا سابقا ان باب الاحداث يخرج البول والغائط والمني والدماء ينبع فيه العا
 فتي ما تحققت كفت ولو صح وجود الاصيل او المدار فيها صدق المصادر والافعال كنولك
 بال او حاضرت لا خصوص الاعضاء واما في غيرها مما مر عليك ذكر جملة منها فنقول يقتضي القا
 سقوط الحكم بقوات محله الاصيل فلا بد من الرجوع الى ما جعل في الشرع بدلا من ذلك لو كان
 من قطع احدا عضوا وضوته او يئمه وبقي مقامه عضوا زائدا غيره اخل تحت الاصيل كما هو محل البحث
 فالجهد سقوط الفصل والمسمع من ذلك والايان بالبقية ودعوى ان مع فقدان الاصيل يصدق
 الاسم على الزائد بطلقة حكمه شمول قاعدة المبسور على المقام فبرواضح كما مر عليك في
 تحقيقها وضبط موارد هاتك واطلق الاحكام بدم ترتب هذه الاحكام على الزائد في موارد
 خاصة كباب الفصا والحدود وهو شامل لصوري عدم الاصيل والوجود نعم لهم كلام في
 جواز الفصا بالناقصة كالبذل لا وناقصة الاصبع بدل الكل الكامل كما نص عليه الفاضلا
 والشهيدان ولكنهم لم ينصوا على قطع الزائد بالاصليه بل ظاهر كلامهم ثبوت الدية لقوات المحل
 وهذا منطبق على ما قررناه لان الفصا ان كان لقوات وصف او جز من الاصيل فيشمله
 دليل الفصا واما الزائد فلا يشمله الاطلاق في مقام المقابلة ودعوى الاولوية منوطة
 الامع اتحاد المحل بحيث لا تفاوت بينهما سوى كون الجاني زائدا على الخلقة فانه يقطع وفي الرابع
 لو كانت الاصبع التي ليست اصلية للجاني ثبتت الفصا لان الناقص يؤخذ بالكامل ولو اختلف

محل الزائد لم يتحقق القصاص وقال في الس لا يقطع من بخرس ولا بالعكس والاصلية زائدة ^{كذلك}
 لا يقطع لا يقطع زائدة مع تغاير المحلين ولكن في اللعنة ولا اصلية زائدة ولا زائدة زائدة
 مع تغاير المحل وظاهره قطع الزائدة بالاصلية حكم وفي القواعد للعلامة اعلى اسد مقامه ^{في}
 اليد والرجل لا يقطع اصلية زائدة حكم ولا زائدة باصلية مع تغاير المحل ويقطع بمثلها ^{الا}
 مع التساوي في المحل وفي الاسنان ولا اصلية زائدة ولا العكس مع تغاير المحل والحاصل اجراء
 حكم الاصلي على الزائد مخالف للقاعدة محتاج الى الدليل واشبه الزائد والاصلي في باب العباد
 كانه يجب الايمان بالامرين في الفصل والسمع في الوضوء واليتم والسجدة وجوب مقدمة العلم وامكان
 الامثال بنفس الامر ودعوى التحير لاصالة البرائة مدفوعة بما مر من ثبوت التكليف بالواقع في الجملة
 امكان الايمان عرفا فحجي قاعدة الاشتغال وبذلك يندفع احتمال الرعدة ايضا لما تحقق في محنتها
 انك الله ان المراد بالمشكل ما ليس له مخرج شرعي ولو بالاهل واما في الاسباب فالقاعدة تقتضي بعدم
 تحقق السبب الا مع اجتماعهما جاعلين للشرائط حتى يحصل القطع بحصول السبب في نفس الامر ودعوى
 ان ذلك يكون نه باب الشبهة المحصورة فيلزم الاجتناب مدفوعة بان الشبهة فروع تحقق بخطور
 الواقع يتحقق وهذا ليس كذلك فان الجماع بالة مشبهة والوضائع من تدعى مشبهة لا يعلم معترضا
 السبب للفصل والحد والتحريم ونحو ذلك بما سلفنا لك واما في الحدود فيقطع احدهما بالردة
 شكل وان توقف فيه البعض واما في القصاص فان كان الله المتصور به اصليا قطع ما يوافق محله لا نه
 في الواقع اما اصلي او زائد وكلاهما لا باس بهما وفي عكس فيه شك لعدم جواز قطع الزائد مع
 وجود الاصلي لا يقطع بالابواق والوجه واضح ولو كان زائدا فلا يقتضي لاحتمال مصادفة
 الاصلية والفرقة هنا وجه قوي على ما تقرر في محله ولو كانت مشبهة كالجاني ففي جواز القصاص ^{للمائة}
 وعدم الاحتمال الزيادة في المجنى عليه دون الجاني او استغلام المجنى بالردة ثم الجاني كل
 وجه وليس في كتب الاساطين في ذلك شيء منقطع والفرقة اوفق بالقاعدة والبحث يجري في سائر
 الحيوانات كورك العقيقة وما يحرم من اعضاء الذبيحة الثاني في الخنثى وهو الذي له فرج ^{الرجال}

والنساء والمموج وهو الذي ليس له شيء منهما وهل هما طبيعة ثالثة غير الذكر والانثى او احدا خلا
 في الواقع تحادهما والخنثى طبيعة ثالثة دون الاخرين بل اقول ويدل على الثاني قوله تعالى
 خلق الزوجين الذكر والانثى وقوله تعالى يحب لمن يشاء انا و يحب لمن يشاء الذكور ونحو
 ذلك لظهور ذلك كله في انحصار الحيوان في الذكور والاناث ونقصا وعلما في الخنثى بعد الاصل
 معللا بان حوا خلقت من ضلع ادم الابر من ادم فانه لا بد من تساوي الاصلح او نقصان الابر
 وذلك كاشف عن الانحصار وصحة الفضل بن يسار عن الصم في فاقد الزوجين في باب الميراث
 انه يورث بالقرعة لدلالة ذلك على تعيينه في الواقع لاحد الامرين ولو كان طبيعة ثالثة لكان ينبغي
 عدم القرعة وجعل السهام ثلثة للاثنتين ويدل على الاول موثقة هشام بن سالم بان الخنثى يورث
 ميراث الرجال والنساء المحولة على اعطاء نصف النصيبين لا بخالة الجمع وقاعدة القسمة مع الشائع
 وهو ظاهر في كونه واسطة بين الذكر والانثى وعدم دلالة الايات على الحضور ودهاءورد
 الغالب وعدم لزوم التعيين بعد الاصلح فان خبر هذا الاصلح انهم مدوها فوجدوا الابر
 ناقصة من الابر بصلع واحد فحكم عليه بالذكورة وقال اصلاحي الرجال اقل من اصلاحي النساء
 بصلع ومن المعلوم ان نقصان الابر من الابر بنصف ضلع او ثلثه فان هذا ليس داخل تحت
 الرواية وان قال في ارضه وكذا لو تساوا وكان في الابر ضلع صغير ناقص ولعله انهم مراد
 شيخنا المفيد في كتاب الاعلام والسيد المتوفى علم الهدى وعلما اهل التأسيس محمد بن ادریس الحلبي
 حيث ذهبوا الى عدم الاصلح وردوا القول المشهور بل على انهم بعدم كونه طبيعة ثالثة لان
 ظاهرهم وضوح الامر بالعد بحيث لا يبقى شبهة بعده وعدم استلزام القرعة انهم في المموج
 لا اثنى بها ما عدا ابن الجني من اصحابنا وافتي بها في الخنثى الشيخ في الخلاف لكونه معينا في الواقع
 اذ الخنثى كما ياتي في محله شمول ادلة القرعة للمقامين بالعموم والخصوص فلعل القرعة امانة
 للحكم وان كان الموضوع في نفس الامر غير معين وما قورنا ظهور وجه التفرقة بينهما انهم وهو
 ان الذي يسا على الدلالة والاعتبار اما الادلة فلما عرفت من الموثق الدال على جمع الميراثين

في الخنثى وقوى المحاب بنصف الذين فيه والصحيح في المسموح بالقرعة ولا ريب ان الظاهر
 من القرعة الكشف عن الواقع في الموضوع واما الاعتبار فلان الغالب في مراتب الموجودات
 انما هو وجود الوسايط بين المرتبتين بحيث يناسب العليا من وجه والسفلى من آخر وعلى ذلك
 جرى تقدير العزيز العليم في الموجودات كافة وبرهان المذكور في محله وهو كالالصنع وتام
 القدر ولما كان الذكر والانثى مرتبتين متباعدتين جرى لطيف صنعه تعالى على ايجاد واسطة
 بينهما لا ينفك فلم يجعلهما معا واسطة لانا نقول معنى الواسطة وجود صفة الطوفين فيها لا فقد
 لها وهذا يظهر الجواب عن سؤال القول بالعكس مع ان الواسطة يخالف للعموم واوله المحصور ^{الاعتبار}
 الاولى ايضاً يقتصر فيه على السبق من النوع الواحد لا الاثنين فاذا دار الامر بين كون الخنثى
 واسطة او المسموح فلا ريب ان الاول اولى به وجوه احدها دلالة النصين السابقين ثانياً
 استظهار الاول بانه واسطة بين المرتبتين في لسان العوام والخواص وثالثاً وجود امانة الطوفين
 فيه دون الاخر ورابعاً شيوخ نقصان اعضاء البدن ^{بين} المخلوقين فلعلم المسموح ايضاً ذكر
 او انثى غايته نقص عضو وبقي الثقب او لم يبق له الثقب فخرج الفضلة من فيه او باقى فان قلت
 زيادة العضو ايضاً شايع بين الناس فلعلم الخنثى من احدهما وزاد عضو فيه قلت الشايع في زيادة
 الاعضاء وزيادة في نوع واحد كيدى ونحوه واما النومان فيغير بهود غير الخنثى وهو محل البحث
 اذا عرفت هذا فما بحثنا في الخنثى وفي المسموح فنقول قد سبق في بحث الاشتراك في التكليف
 الفرق بين الرجل والمرأة في مواضع ويزيد هذا الفرق بينهما باحكام الكفن ونحوه وبول الرجل
 او المرأة او موتها في البر وبان المرأة لا تسفل في الجهاد بخلاف الرجل والذكر يربث في الاولاد ضعف
 الانثى والمرأة لا ينفذ قضائها وانسان منها في الشهادة في حكم الرجل الواحد ولا يثبت شيء
 بشهادتين منفردات الا في مواضع ولا يحتاج الامة المشركه منها الى سبأ والوطى في
 وبرها بعد زنا وفي دبره لو اطا وبان دية المرأة نصف رجل وفي رد دية اوطا بعد بلوغ
 الثلث الى المصنف والنزاع في الاطاق بالرجل والمرأة آت فيهما في المقامات والوجوه المختلفة

في النظر امورا احدها الرجوع فيما سألنا الى التبعة لعموم ما دل على ان التبعة لكل امر شكل كما يأتى
 في بحثها وخصوص ما ورد في ميراث المومع وعدم الفرق بينه وبين الخنثى لعدم الفرق بين الميراث
 وغيره من الفروع الذي حورناها في المقامين فيعمل على ما اخرجته التبعة في التكليف وفي الوضوء
 كافة ويظهر ما دل من النصوص في بعض المقامات على خلافها كمراث الخنثى كما مر طودا الى
 القاعدة كما زعم شيخ الطائفة في فوائده عليه اجماع الفرقة وثانيها التزام قاعدة الشغل فيها
 بمعنى ان بعد حصول احد الامرين في الواقع فيكون من باب الاجمال في المكلف به ويلزم ابراء الذمة
 بالالتزام اخس الاحتمالات فيلزم ان يتكرر الوضوء مع البطن والظهر والصلوة مع الجهر والاضطرابات
 وكيفية القيام والقعود والنسك كالمرة فيها وفي غيرها من غير المحارم وعدم لبس الحرير والذهب
 وعدم لبس الخيط وما يترتب من القدم وعدم التظليل في الاحرام وعدم الخروج الى الزحمة الزحمة
 وعدم الافاضة قبل الغرض المشع وعدم الامانة للرجال ويلزمان بالجزء والتغيب وفعل صلوة
 الجمعة والجماد والغسل عند الارتداد عن فطرة وفي الجماد مع كفها ويجب الاستبراء منهما مع
 الشراء بينهما والكثير الامرين في مسألة البر وفي باب الحدود وجمع بينهما في الكفن وحيث يتعارض
 قاعدة الشغل مع شئ كافي في الميراث والقضاء والشهادة فالمرجع اما الدليل الخاص او الصريح
 القهري كما في نظائره وثالثه العمل باصل البرائة في ذلك كله الا في موضع التعارض فكما مر
 نظر الى انه تعلق الحكم بالرجل والمرأة بموجب خروج المشكوك فيه عن خصوص الحكمين ومتى ثبت
 التكليف على الاجمال فراجع في الخصوصية الزائدة الى الاصل المنافي فيسقط منهما الواجب او
 المندوب على الرجل والمرأة وبما عدا ما يكره او يحرم على احدهما واللازم منه في الخصوصية
 مع الوحدة والتحيز بدونها فتبطل في ذلك كله اسماء الامور وراعيها تتبع المقامات في
 الرجوع في كل منها الى ما يقتضي يقتضيه الاصل فيه وجود او عدمه فبما تعلق الحكم فيه بقوله
 الرجل والمرأة كافي في الوضوء والصلوة ولبس النسك ولبس الذهب والحرير والامانة والكفن
 فالاصل في المقام البرائة او الاستغفار او بالتفريق على المذهب في الاصول وفيما علق الحكم

فيه على الرجل فالاصل عدمه فيهما كالجمعة والقضاء والشهادة والجز والتغريب وفيما علق الحكم
 فيه على العموم وخروج منه المنة فيدخلان هنا تحت العموم كما في عموم حرمة الافاضة قبل الفجر
 ولبس المخيط في الاحرام ووجوب الجمعة والجماد وقيل المنة والمركب واستحباب الصلوة في
 المسجد ووجوب استبراء الامنة خرج من ذلك كله المنة وبقي الباقي ومنه الخنثى والمموح
 خامسها الرجوع في المموح الى القرعة لما روي في الخنثى الى قاعدة الاشتغال وسادسها
 القرعة في المموح والبرائة في الخنثى وسابعها القرعة في المموح وتبعية الخنثى للاصول
 وتخييل هنا وجوه اخرى لا يخفى على المتدبر لكنها ضعيفة كعكس الثلاثة الاخيرة قال المحققون
 في بحث الوضوء وتخير الخنثى وفي س واللعين كل في عدمه وبغسل الخنثى المشكل بحار من ^{ولا} موضع
 الثياب وفي شرحه للكركي المراد بالحرم من حرم تكاثر مؤبدا وانما جاز تفصيل المحارم هنا لانه
 ضرورة ثم قال والميت المشبه ذكوره وانثيته كالخنثى مع احتمال القرعة ضعيفا وفي س
 الخنثى المشكل بغسله بحارمه ولو وجد صدره اوسيت في دار الاسلام خال من مميز الذكورية
 والانثوية فالاقرب استحباب هذه الاقوال فيه اي غسل الاجنبي او النسيم او الدفن بد ونما وفي
 سائر الصلوة والخنثى كالمنة في بحث القرائة للكركي اما الخنثى فالظاهر وجوب الجهر عليها في
 موضعين لم يسمع الاجنبي والاخفاف وفي س والاولى وجوبه على الخنثى حيث لا يسمع اجنبي
 وفي الروضة جعل ذلك احوط وظاهر التخيير ما لم يسمع الاجنبي فحقت وفي اللمعة اطلاق التخيير
 وفيها في المكان والافضل المسجد وقيل السجدة في الشرح لغير المنة وفيها ان مسجد المنة بينهما
 وظاهرهما كون الخنثى كالرجل وفي س والروضة يتخير الخنثى في افعال الصلوة بين هيئة الرجل
 والمنة وفي ضد ان الجمعة تسقط عن الخنثى وفي كرمي انه كالمنة وفي س جعل الذكورة شرطا
 للرجوب وفي مع ضد ان تكليف الخنثى لما كان في باب الصلوات دائرا مع احوط الطرفين
 وهو ما يحصل بيقين البرائة للقطع بثبوته وتوقف الجزم بالبرائة على ذلك كان المناسب في هذه
 الجمعة استحباب الجمعة عليها وان لم يقين بها وفي المعين والقوام الخنثى غير المنة لاحتمال انثيته

وذكره المامون لو كان حنثي في من لا تؤم الحنثي رجلا ولا بحنثي وفي عكس الحنثي يوم المنة
 خاصة ومن ذلك في شره وفي حرام الروضة ويحذر الحنثي بين وطيفة الرجل والمرأة فغطى
 الرأس والوجه ويحجب لبس الحجاب والمخيط للنساء دون الرجال والخناثا وفي الطواف الحنثان
 في الرجل وأما في الحنثي فظاهر العبادة عدم اشتراطه واعتباره قوي لمعوم النص وفي من الحنثي
 تغطي ما شئت من الرأس والوجه ولم يتعرض الحنثان في الحنثي واعتبره في الرجل وفي معك
 في تغطيته ويحذر الحنثي بين الامرين وفي شجره شرح قوله والحنثان للرجل خاصة اي
 دون المرأة ولو ايركن برده الحنثي والصبي فان النص يتناولها وفي عكس لا يجب الجهاد على
 المرأة ولا الحنثي المشكك واشترط في من الذكورة وفي منة كل من لكنه فزع عليه عدم وجوبه على
 المرأة وسكت عن الحنثي وفي عكس والمعنى لا يقتل الحنثي المشكك والمرأة والشبح وفي القضاء
 اشترطوا الذكورة وظاهرهم عدم نفوذه من الحنثي وفي شهادات الروضة الحاقه بالمرأة قوي
 وفي ديان المعذات دية الحنثي المشكك لثمة اربع الدية وهذه العبارة من هو لا الا لاساطين
 قابلة لا عماله الاحباط والبرائة والسبعة للمقام من نص وقاعدة نعم الذي ينبغي ان يبحث هنا
 شيان احدهما تحقيق حكم الحنثي من هذه الوجوه فنقول الذي يظهر من قهنا في باب العباد
 ملاحظة طريقة الاحباط بالنسبة الى الحنثي وظاهر كلام ثاني المحققين في الجمعة كما يكون
 هذا لما عند اصحاب ولذلك اورد عليهم في عدم وجوب الجمعة عليه ويؤيد ما ظهر من
 فتوى المعظم باصالة الاشتغال في شرائط العبادات واجزاؤها ولكن التحقيق على ما اورد في
 الاصول عدم لزوم الاحباط وجواز التمسك بالبرائة في ماهية العبادات فبمقتضى القاعدة
 رجوع الحنثي الى صالة البرائة الاقدام الدليل الخاص عليه كما اشرنا اليه في مواضع عموم
 النص وكون ما خرج المرأة وبدر نطق كلام ثاني المحققين والشهيد في بعض الموارد كما سمعت
 وفتوى الاصحاب بالاحباط لم يبين ارادتهم اللزوم ولم يصل الى هذا الاجماع بل يتبع بقبض
 بخلافه وما يوهه ظاهر عبارة الكركي ثم واما في الوضوء فيرى فيه صالة العدم وهو الذي

بلوح نه كلامهم ايضاً في ذلك احسن الاحتمالين عملاً بالمتقن واما في الدية والميراث فعلى
 ما حققناه من كونه واسطة واقعية فما اتى به الاكثر من انه يورث نصف النصيبين وله نصف الدين
 مطابق للقاعدة والاحبار فضلاً عن ورود دليل خاص فلا تذهل واما في دية الاطراف والجراحات
 حيث ان الموتر يعاقب الرجل الى الثلث فاذا بلغه وتجاوزته ترد الى النصف فيكون الخشن ايضاً
 ايضاً كك في المساواة الى الثلث والرد الى ثلثة الارباع بعده او المساواة مطلقاً في دية النفس
 وجهان ولا ريب ان الاول مخالف للقاعدة فلا يترك حيث لا دليل عليه نعم يقوم وجهان
 بعد ذلك احدهما مساواة الرجل مطلقاً لعموم ادلة دية الاطراف والجراحات خروج الموتر بالدليل
 وبقي المقام الا اذا بلغ تمام الدية ثلثة ارباع وثانيهما كون الخشن يعاقب الرجل بنسبة بمعنى ان
 الموتر التي ديتها نصف دية الرجل اذا ساواه الى الثلث فاختن تعاقبه الى النصف لان التفاوت
 بين الثلث والنصف ثلث النصف فيكون التفاوت بين ثلثة ارباع الدية ونصفها ثلث الارباع
 وهو الربع ففي قطع خمس اصابع من الخشن خمس من الابل وفي السبعة يرد الى خمس واربعين وحمل
 وجه ثالث وهو كون دية الخشن في الاطراف ثلثة ارباع دية الرجل من اول الامر ففي اصبع منه
 سبعة ونصف من الابل على قاعدة التوزيع واصالة عدم المساواة خرجت الموتر بالدليل الاول
 اوفق بالاعتبار لكن يرد عليه لزوم كونه انقص من الموتر فيما لم يبلغ الثلث مع ان دية ازيد من
 ديتها والاول اوفق بالدليل لكن يرد عليه مساواة الرجل مع ان دية انقص لكن يرد عليه
 للرجل مع ان دية انقص منه دية والوسط مخالف للقاعدة في وجهين مساواة للرجل الى النصف
 ورده بعد ذلك الى مدع مع انه لا دليل عليه والقياس باطل ويمكن تميم الوجه الاول الذي
 منعناه بان الخشن في الواقع اما ذكرنا وانثى او واسطة وعلى التقادير لا ينقص عن الموتر فمساوي
 الى الثلث بالاولوية ثم يرد الى ثلثة الارباع على قاعدة التوزيع وهناك وجه خاص وهو كونه
 يعاقب الموتر في القدر المساوي للرجل وما فاقه الى ان يبلغ الدية التامة فتزيد على دية الموتر بقدر
 نصفها ففي تسع اصابع منه خمسة واربعون من الابل وفي العشرة يرد الى خمسة وسبعين عملاً

في الاول وبالقاعدة في الثاني والبحث بحال واسع وثانيهما ان الخنثى على ما في كتب اللغة من له مان
وما للنساء وبدر معروف في ميراث المسالك وكذا غير من اساطين الفقه وجعلوا من ليس له الفرج
يورث بالقرعة كما ذكرناه قبل مرادهم في سائر المباحث الذي حورنا هاهنا الخنثى ما ذكرناه في الميراث
او المراد مطلق المشبه فيشمل المسمى ايضاً والفرق بينهما ليس الا في الميراث لم اجد في كلامهم
في سائر المباحث ما يوضح هذا المعنى نعم سمعت ما في كلام الكوفي من ان الميت المشبه بالخنثى
مع احتمال القرعة ضعيفاً فاحتمل ارادته ما يعي المسمى فيفيد الحاقه بالخنثى وان لم يسم بالخنثى و
يحتمل ان يكون مراده الاشتباه بالعارض كقطع الاعضاء او اصحلاها بحيث لا يتميز وهذا هو الظاهر
بقراءة كلام من حيث فرضه فيما لو وجد صدد الميت او لا يتميز له مقتضى الضوابط ان يورث
الخنثى ما يورث له بعبارة الشهيد في من في ميراث الخنثى وشبهه ويكون حكم المسمى مع
القرعة في جميع الاحكام حتى في الذب والتهادة ونحو ذلك وهذا يقتضي الخيق الذي ذكرناه
ايضاً من كون الخنثى واسطة في الواقع دون المسمى فانه ناقص العضو فيقرع له كما ذكرناه في
باب الميراث ويجري عليه حكم ما اخرجته القرعة في عبادة او غيرها على ما يقتضيه النظر القاصد
واسد العالم بالسراية الثالث انه لا ريب ان ما ذكرناه من الضابط انما هو مع الاشتباه وعدم الا
بالعلام والمسمى فلا بحث واما العلاقة فلنقدم الكلام اولا فيما ذكره الاصحاب وورد
في النصوص ثم تبين ما يورثي البعد المنطوق بالعلامة على اسد مقاصد في ميراث القواعد من له
الفرجان يرث على الفرع الذي يبول منه فان بالانها فعل الذي يسبق منه البول فان جاء
منهما فعل الذي ينقطع منهما اخيراً فان تساوا باخذ وتركاً حصل الاشتباه فيقل بالقرعة وقبل
بعداضلاعه وقبل يرث نصف النصيبين وبنات الحجة وتقل الثدي والمجل والحوض علامات على
الا قرب وقال المحقق نجم الدين ابوالقاسم بن سعيد في الرابع يرث على الذي يسبق منه البول
فان جاء منهما اعتبر الذي ينقطع اخيراً فان تساوا يقال في خلاف فيعمل فيه بالقرعة وفي النهاية
والارجاز والمسوط نصف النصيبين وقال المفيد والمتن في بعد اضلاعه وقال شيخنا الشهيد

في الدروس من لهما للرجال والنساء وبورث بما يؤمنه فان بال منهما فبال الذي سبق منه القول
 فان سبق منهما معا ورث على الذي بنا خرافة وقال القاضي بورث على الذي سبق انقطاع
 فهو ضعيف فان تساويا فهو المشكل وقال المفيد والمرضى وابن ادريس بعد اضلاعهم وفي الخلا
 بورث بالقرعة وقال الحسن ان كان هناك علامة من جهة او بول او جمل او حلال او جماع و
 الارث يرث رجل وهو المروك والمثوان لرفض النصيبين وقال الشهيد الثاني في ذلك
 ومن علامة البول فان بال من احدهما دون الاخر حكم بان اصله وهذا موضع وفاق فان
 توافقا غير سبقهما وهذا ايضا متفق عليه فان تساوا لاكثر على اعتبار ما ينقطع اجزا وشذو
 ابن البراج حيث جعل الاصل ما سبق منه الانقطاع وذهب جماعة منهم الصدوق وهو ابن الحسين
 والمرضى الى عدم اعتبار الانقطاع اجزا وفي الخلاف بعد ذلك القرعة وذهب الاكثر الى نصف
 النصيبين والمفيد وابن ادريس والمرضى الى عدم الاضلاع واما الاخبار ففي موثقة هشام بن
 سالم تورث من حيث بول فان خرج منهما جميعا فمن حيث سبق فان خرج سوا فمن حيث
 يبعث فان كان سواد ورث يرث الرجال والنساء وفي رواية ابن شريح ذكر الاولين ثم بعد
 الاضلاع اذا عرفت هذا فنقول لا ريب ان هذا المقام من مسائل الموضوع الصرف المشبهة فاذا
 حصل العلم بنفس المكلف او للحاكم الشرعي باحد الطرفين حكم به وعمل بمقتضاه اما الاول فلا ي
 ليس ولا العلم شيء وهو محجة نظم واما الثاني فانا وان لم نجوزا لتقليد في الموضوع لكن ساء
 في ولاية الحكم الشرعي ان حكمه في الموضوع نافذ مع اشتباه العرف بقا الحكم فيرجع الى التقليد
 في الحكم حقيقة ويبانه موكل الى محله واما لو حصل الظن بنفس المكلف فالذي اخذناه في الا
 عدم محجة الظن في الموضوع الصوف للنواهي الكتابية وعدم جريان تقدمات الدليل الرابع فيه
 لعدم انسداد باب العلم فيه غالبا فرجع في المشكوك فيه الى الاصول بحسب المقامات واما محجة
 ظن المجتهد فيه مع اشتباه اهل العرف فالذي يتولى في النظر محجة حكم به كالعلم لا استبعاد الظن
 بالحكم وهو محجة وباني هذا ايضا في محله مع انه يمكن مع قطع النظر عن ذلك القول بمحجة الظن هنا

لو جهن احدهما عدم امكان الاضيق في مثل الميراث لتعارض الحقين وعدم امكان الرجوع الى البرائة
 وليس هذا اصل موضوعي ايضاً والروايات متعارضة في الجملة ثم ليس صالحاً لتمييز مثل هذا الموضوع
 بحيث يركن اليه النفس في الاحالة الى ظن الحاكم الشرعي اولى وثباتهما ان الامارات المنصوصة
 ليس شي منها هذا مما يفيد القطع بل كلها ظنية وفيها معلوم عدم مدخلية خصوصيتها في ذلك
 بل عبرت كاشفة عن الواقع ولو ظناً فكل امانة افادت ذلك تكون حجة ويؤيده جعل العلا
 المحبة ونحوها امانة وجعل المحسنة بما نقل في من فعل القول باعتبار الظن مطع في الترجيح
 فنقول ان مرجحاً الذكورية وعدم نقل التدي والاحكام وشدة الرغبة بالنساء في الجماع
 والاحبال وعفونة المني وغلظته وخروج عظم الخلقوم والبول من الذكر وسبقه من انقطاع
 اخيراً ونقص الاصلاح ومن مرجحاً الانوثة عدم المحبة والتفلك والجبل والحيض ورقعة المني
 وتساوي الاصلاح والبول او سبقه وانقطاعه اخيراً من الفرج الاخر وعدم خروج العظم
 فان وجد المرجحات في احد الجانبين دون الاخر فلا كلام وان تعارضت فمنها صور احدها
 تعارض المحبة مع التفلك او الترجيح للمحبة لا مكان التفلك في الرجل مكانا واضحا دون
 المحبة في الانثى فانه نادرجها وثباتها تعارضها مع الحيض والرجح لا مكان المحبة بل وجوبها
 كما حكى في الآثار وثباتها تعارضها مع الجبل والرجح مع الجبل عين مأمور بها انما
 مع الامارات المنصوصة الاربعة اذا كانت للموتة والرجح مع النص المقصود بالقوى بل
 الاعتبار ايضاً ويكفي في الترجيح وجود الواحد فضلاً عن المتعدد وخاصها تعارضها
 مع رقة المني او قلة الرغبة او عدم العظم والرجح للمحبة وسادسها تعارض الاحكام
 مع الحيض والثاني اقوى وسابعها تعارضها مع الجبل والرجح للجبل وثامنها تعارضها
 المنصوصة والحكم كما مر وثالثها وتاسعها تعارضها مع العدم والرجح للاضلال وعاشرها
 تعارضها مع التفلك وفي الترجيح نظر حادي عشرها تعارض الاحبال مع التفلك والاول
 اقوى ثاني عشرها تعارضها مع الجبل والرجح ولا ترجيح وثالث عشرها تعارضها مع الحيض

خر
 ٢ تفلك

تسجد
 التفلك

والثاني راجح ورابع عشرها تعارض مع المنصوص والنص أقوى وخامس عشرها تعارض
العظم مع التفلك والراجح وسادس عشرها تعارض مع الجبل أو الحيف فالراجح لهما
 وسابع عشرها تعارض مع أحد المنصوصات والراجح كما في غيره وثامن عشرها تعارض
سبق البول مع ناخو الانقطاع والراجح للسابق لتقديمه في النص والاعتبار وناسع عشرها
تعارض سبق البول مع عد الاصلاح والراجح للاولين عملاً بالموتق والخبر المتقدمين
 لهما عليه والعشرون تعارض الانقطاع مع عد الاصلاح والراجح للاول لقوة الموتق سنداً
 وعملاً ويعلم تعارض الاثنين و الثلاثة و الاربع مع التساوي او التفاوت بالمقاييس والمقادير
 على الوجهان في النظر واما على القول بالتعبد فتقول قد عرفت دعوى الإجماع على العلامة
 الاوليين على الترتيب فلا كلام في اعتبارهما مع دلالة الموتق ورواية شريحي عليهما واما الانقطاع
 اجراً فتفاد من قوله حيث ينفك في الوثيقة والمراد به ذلك على ما فهمتم فيكون محتملاً أيضاً
 ولكن تضعفه امور احدها احتمال كونه بمعنى سبق الانقطاع ولعل ذلك مستنداً إلى البراهين وانها
 احتمال كونه بمعنى الخروج بقوة بل الظاهر اللفظ ذلك وثالثها عدم اعتبار جماعة من القدماء
 ذلك ورابعها دعوى الموتق في الإجماع على عد الاصلاح بعد الامارتين ويؤيده امر
 احدهما أقوى الاكثر الكاشف عن معنى الرواية أيضاً وثانيهما مساعدة الاعتبار لان التساوي
 في الخروج مع ناخو الانقطاع علامة لكونه اصلاً عادة وانظم ان الترجيح مع المتشابه والوجه
 بعد التأمل واضح واما عد الاصلاح فالرواية وان كانت ضعيفة لكن تنابذ بالتعليل
 حواخقت من ضلع آدم الابر وبما علم من طويفة اهل الشريعة والتجارب وكونه من كبر
 قد عرفت انه غير حاسم للاشكال كما زعم القائلون به فلو لم يكن التفاوت بضلع تام وتوالي
 على حاله فالمرجع الموتق المنطبق على ما قورناه من القاعدة في نصف النصفين في الارض
 الدين في الجنابة والاصول المعتمدة في سائر المباحث كما عرفت وفي اعتبار تكرار الامانة كلام ياتي
 في ذي الحفون والمراد به من له بدنان في حق واحد ولم يتعرض له الاصحاب الا في الميراث في الرابع

من لداسان او بدنان على حق واحد يوقف بعد نومهما فان انتبهما فاما واحد وان انتبه احدهما
فاما اثنان في الميراث وفي حق واحد يوقف احدهما بعد نومهما فان انتبهما فاما واحد وان انتبه احدهما
فاما اثنان كما قضى به علىهم وقال ابو حنيفة رابيت بفارس مائة لها راسان وصدران في حق
واحد من وجه تغايران وفي ذلك القول باعتبار عددهما ووجههما بالانقضاء هو المروي
من طرق الاصحاب عن علي بن ابي حمزة عن محمد بن مولى له راسان وصدران في حق واحد فسل
علي بن ابي حمزة في الميراث فقال يترك حتى ينام ثم يصاح به فان انتبهما معا كان له ميراث واحد
وان انتبه واحد بقي الاخر فاما بورت ميراث اثنين وفي طريق الرواية ضعف او جهالة
لكن لا راد لها وهذا ما بحث الاول ان هذه الامانة هل هي تعدية كما هو ظاهر الاصحاب
حيث اقتصر عليه والابل هي امارات او اضبطها والكلام هنا كما قررناه في امان الخشي من
كون العبرة بالعلم او لا ثم بطن الحاكم الشرعي من الامانة والذي يقتضيه النظر عدم كون الامارات
تعدية بل كل ما كشف من الواقع فلو تخالفنا مثلا في الارادة بحيث كل منهما يريد ما يريد ما يريد
الاخر مثلا يريد احدهما القيام وبمسكة الاخر او يريد احدهما المصير الى الدار والاخر المصير الى السوق
ومخوذلك من الامارات المتعاكسة التي تظهر آثارها في بعده ومثل ذلك كون احدهما ظنا
ذكيا والاخر غبيا وحفظ احدهما ونسي الاخر ومخوذلك من الامارات نعم يمكن ان يكون
ان هذه الامارات متحدة عند اهل العرف وغيرهم ومتى ما حصل شيء منها يعلم او يظن ظنا
قريب منه انهما متعدد ومحل البحث ما كان خاليا عن مثل هذه كما يعطيه ظاهر الرواية ولد
بعمد مولود فسئلوه عن ميراثه والظاهر انه لم يبلغ مبلغا يمكن اختياره بهذه العلامات فلا
تدل الرواية على عدم العبرة بما ذكر وان كان ظاهر الاصحاب ذلك بل يمكن ان يبقى ان النص
والفتوى لا يدلان على انحصار العلامة نظرا الى ان غير النوم والانتباه من العلامات فيها
امانة التعبد التعدد كثيرة كما شكك شلناه واما امانة الوحدة فلا غالبيا مثل تطايقها في القيام
والنعوذ او الارادة لا يدل على اتحادها الجواز كونها شواطين على هذا المعنى اختيارا او كون

طبيعتها بشدة المجاورة وتقارب القوى متوافقين وكذلك الذكر والنسب والذكورة والغباء
فان تطابق الاثنين في الفهم والمرتبة في امور خاصة شاربغ الوقوع وان تميزا بامور اخرى بخلاف
النوم والانتباه فانه لا يوضع الوحدة والتعدد وجود او عدمه وان كان فيه ايضا نظر اذا انتباه
في ان واحد يما مع تقارب الحواس وناسب الطبيعة خصوصا بالصباح كما في الرواية لا يلزم
بين وبين الوحدة وليس ذلك الا كما مثلناه وبالجملة لم اجد الجود على النص وجه يعتمد عليه نعم هو احد
العلاميم في ذلك الثاني ان المواد بالانتباه والنوم بناء على الافتراض عليه هل خصوص ما عر به في
النص وهو مثال فلو فرضنا ان احدهما النوم وبقي الاخر مستيقظا فعلى ما في النص لا يكون هذا
علامة بل يعتبر نومهما جميعا فيعتبر بالانتباه بخلاف ما قلنا ان المواد النوم في احدهما دون الاخر
كيف كان فلا يصحح يفرق الحال بين الابتداء والاستدامة ويمكن ان يبق بالجود على النص لان
الانتباه في احدهما اقوى دلالة على التعدد لان عود الروح الى الشخص الواحد بعد اجتماعه لا
يكون الا سريانه الى الاجزاء كافة بخلاف نوم احدهما دون الاخر لان عود النوم انما هو باستيلاء
الجوار على الحواس ويمكن استيلاءه على احدهما استيقظ الاخر فانما يرى انه يمكن ان ننام احدي ^{العينين}
دون الاخرى وان ينام البصر دون السمع وذلك لتفاوت الحواس قوة وضعفا فلعل في البدن
او الراسين ايضا تفاوت مثل هذا التفاوت ولما لم يكن فالبا انتباه احدهما حواس دون الاخر
فعدم انفكاك البدن او الراسين في ذلك اولى وهو المتجه مع احتمال اعتبار الغالب ^{كون}
الامانة بنسبة على الظن وهو موجود في المقامين والظاهر ان خصوص الصباح لا مدخلية
له بل لو انتبه احدهما بالدفع بالضعف لكان كذلك بل دلالة الانتباه فيهما به على الوحدة انما
نه هو الصباح نعم انتباه احدهما دون الاخر في الصباح اشد دلالة على التعدد ومن بعض
ما قورنا ظهر ما في كلام الامام ولي الملك العلامة من اعتبارها ما لا ينالهم منهم احاد الانام
مع ما فيه من وقار في اخو يظهر بعد التأمل ومن ما يظهر انه لو تعارض سبق النوم الى احدهما مع
الانتباه دفعة يقوم الاشكال من ان الانتباه مفضو من ان دلالة على الوحدة اضعف

من دلالة النوم على التعدد اعتبارا مضافا الى ان ظاهر النص كونه علامة للتعدد لا لعدم علامته
للاختاد وان ذكر في النص لكنه صوف لبيان غير الثالث ان العلة المنصوصة هنا وعلامته
الحثي هل يعتبر فيها التكرار مرارا بحيث يعلم كون المتعدد ذلك حتى يحكم به او لا بل يعتبر دفعة
فأيهما تحقق قضى به وان تخلف بعد ذلك او يفترق الحال بين امارات الحثي فيعتبر التكرار
دون المقام فيعتبر الواحد ايضا احتمالات لم ينص على شيء منها الا صاحب وجد الاول بعدم اعتبار
المرة الواحدة نظرا الى ان الامانة للكشف لا تعدد صرف والمرة الواحدة غير كاشفة لان هذه
الامور عادات قابلة للتخلف وبما يكون هذه الدفعة مما يختلف عن العادة مضافا الى ان المرة
الثانية اذا حصلت بعكس المرة الاولى لم يبق وثوق بالاولى اصلا لاسيما الترجيح من غير
مرجح ومجرد السبق غير كاف مع ان ظاهر النصوص الاطلاق بحسب الزمان مثل قوله فأيهما يؤول
او سبق وينبثق او اذا انتبه احدهما فتحى ما حصل احدهما في اي زمان كان يشمله النص كما يعمل
في الاول فيعارض الاماراتان ووجد الثاني ان ظاهر الاخبار الاطلاق وهذا وهو يصدق
بالوحدة ويحكم فان عارضه بعد ذلك وضع اخر فلا بد من بعد الحكم لان الموضوع ليس شيئا
بعد ذلك حتى يلاحظ امانة اخرى تعارضها ولا بل على تقدير الخالف يصير بقوله وجعل بخروج
بول من ثقب اخر لازمه او موثوقا ووجد الثالث ان موثقة هشام في الحثي عبر في العلامة بصفة
المستقبل الدالة على التجدد والاستمرار ورواية الباب عبر بالماضي الدال على كفاية الوقوع من
مضافا الى ان رواية الحثي عبر بموضوع عام ودل على حكم كلي يكفي فيه اعتبار الدوام والاستمرار
في الامانة بخلاف المقام فانه فضائلي في مولود خاص في مراثيه مع ان دلالة الانتباه على
الوحدة والتعدد اقوى بحيث يبعد خلافا بخلاف البول ونحوه كما لا يخفى والذي يقوى في
النظر الوجه الاخير بل هو الاوفق بالنص والفتوى انهم قد برزوا **فالمكان** اولهما انه على القول
بالاعتبار الاستمرار فهل يكفي فيه غير المراتب او الثلث او غير ما يصدق به العادة والذي يترجح
في النظر كفاية المراتب لوجود معنى التجدد المستفاد من النص فيه واستقراء موارد الشرح من اعتبارهم

في العادة المرتين ونصوص الحيض الحاكم بالعادة هما فليكن كذلك ثم على تقدير تحقق العادة والحكم
 فان انقلب بعد ذلك العادة وتكرر في خلافه فهل يعمل بالثانية كعادة الحيض فيدركه الزكاة
 والثبوتية مدار العادة في خروج البول مثلا او لا بل يتقبل بعد ذلك الى الامانة التي بعدها النفا
 الاولى وسقوطها عن الاعتبار فان لم يكن ولا ثمة علامة فهو المشكل الذي يقضي فيه كل على
 مذهبه او لا يقتض الحكم بالانقلاب مطلقا استصحابا لما ثبت والثبات في كون التغير افعاله ام لا
 ولا اطلاق النص في الحكم بذلك الشامل لما لو تجدد ما يغايره وجوه والذي يتوهم في النظر القاص
 الوجه الاوسط او لا اطلاق في النص بحيث يشمل هذا الغرض والحكم مراعى بعدم انكشاف الخلق فلا
 وجه للاستصحاب فتدبر وانتهما ان على القول بالمرء فهل العبرة بها كيف اتفق او لا بل ما يتفق
 بعد حكم الحاكم الشرعي وجهان ولا يخفى قوة الثاني اذ العبرة بالمرء مخالف لظاهر النص والاعتبار في
 الجملة ولو سلم دلالة النص فالمستقن ما حصل منه بعد حكمه واما ما وجد سابقا ولو عند نفس المكلف
 فلا عبرة به والمسئلة محل اشكال والبحث فيه لا يسعنا المجال الرابع ان اعتبار هذه العلامة لا
 كلام فيه في الميراث واما في الاحكام الاخرى فلها ما يبعد للميراث في ذلك مطلق لعدم الفرق ولا تما
 كاشفة عن الواقع لا بعد ضرورة فتى ما علم في الواقع الوحدة والتعدد فينبع او ليست بتابعة نظرا
 الى ان النص انما ثبت فيه ولعل الفرق هناك موجود وكونه كاشفا عن الواقع مطلق غير معلوم وجهان
 التحقيق ان الامانة كاشفة كاشفة مطلقا هو ظاهر النص ومع ذلك لا يستلزم اجراء احكام الوحدة
 والتعدد عليه في سائر الابواب نظر الى ان الاحكام المتعلقة على الوحدة والتعدد قد ينصرف
 الى الفرد الشايع المبادر وقد لا ينصرف فانظر في كل واحد من المباحث لا بد منه قال العلامة
 في التواعد بعد عبارته السابقة وكذا التفصيل في الشهادة اما التكليف فاثان مطلق وفي النكاح
 واحد وان كان اثني ولا قصاص على احدهما وان تعد مطلقا ولو شارك في الرود مع الانبعاث لا دفعه
 اشكال ودفعه اشكال وفي المسالك وحكما ورد في الارث وينبغي مثله في الشهادة والحجب لو كان
 افا اما في العبادات فاثان مطلق فيجب عليه غسل اعضائه كلها ومسحها ولو لم يتوضأ احدها ففي صحة

صلوة الآخر نظر ويمكن هذا اعتبار اللفظ من لا ينسب لتبني الآخر لا يعتبر طهارته في صحة صلوة
 الآخر للحكم بتعدد هما وفي النكاح هما واحد من حيث الذكوة والائتة اما من حيث العقد
 فالظاهر توقفه على رضاها معا وكذا يقع الاشكال في الطلاق وفي العقود كالبيع هما اثنتان
 وفي الجناية اثنتان لا ينقص من احدهما بجناية ولو اشركا في الجناية اقتضى منهما وهل يحسب
 بواحد او اثنين حيث يكون الجناية في غير المشترك وجهان ولو كانت جريمتها في المشترك وهو
 تحت العتوان في بواحدة اذا عرفت هذا فالكلام في جهات الاولى انه لا يتوهم من هو كل من تعاقب
 اثنين في تراوح البر وان قيل بتعدد هذه المبادر غير ذلك ولعلو مبدء مظنة القوة فيه وضعف
 هذين باشتراك ما تحت الحقو واضح وينزج من البر لو وقع فيه ومات نزج الاثنين نظر الى ان الواحد
 الذي فيه سبعون دولا لا يشمل الطلاق ذلك فان قلت التعدد ايضا لا يصدق عليه قلت بعد
 ينقض الاستصحاب ببقاء النجاسة الى البقيين بالزبل قيل فابن يعلم البقيين بالزبل فلنا ينبغي ينفي ما
 زاد على تعدد الاثنين بالاولوية مع احتمال الحاقه بما لا نص فيه ان او جناه فيه نزج الجميع وعلى
 الثلثين والاربعةين فلا اذ لا ينقص على الواحد قطعا وفي الوضوء يعتبر غسل جميع الاعضاء ان
 حكنا بالوحدة كالعصا المشبهه في غير تعدد الواجب فان لم يمكنه سقط بحسب التعدد كغيره
 وبطل وضوئه بالحدث وهل يبطل يوم احدهما او غمائل او جنونه بناء على ان هذه ليست امانة
 التعدد او الوجهان تنقضي الاستصحاب الثاني حتى يحصل البقيين بالناقص وان قلنا بالتعدد مع
 الامانة فالاقوى انه يكتفي في وضوئ كل منهما غسل اعضاء نفسه المختصة والمشاركة لشمول ادلة الوضوء
 وعدم حصول الاشتباه حتى يجب تعدد مبدءه ولا يضر بقاء الحدث في احدهما في صلوة الآخر لاصالة
 عدم المانع وليس ذلك الا كركوب الحدث على المتطهر في الصلوة فتبصر ولو تطهر معا فنقص
 طهارتهما بالحدث الحاصل في العضو المشترك كالبول لشمول ادلة النقص لها بخلاف الحدث
 المختص كنوم احدهما دون الآخر فانه ينقص طهارة النائم خاصة وعلى هذا فلا يجوز للحدث
 منهما الصلوة ولا الطواف الواجب والامر كتابه القرآن ويجوز كل ذلك للمتطهر ولا يضر اتصال غيره

به وفي العضو المشترك نظراً فحتمل جواز المس به مطم لانه متطهر من جهة ويجعل المنع لانه محدث من جهة
 ويجعل المحوق كل حكمه فان من به المصنف من به المحدث عصي دون المتطهر ولا يزد واحد منها ورر
 لو وقع فخر او تواضعا على المس فالمحدث عاص وهل لكل منهما منع الاخر عن المس كما مشتركين في الملك
 ام لا لتسلط كل منهما بتمام العضو لا على الاشاعة او للتطهر منع المحدث للهني عن المنكرو دون العكس
 او بالعكس لكن للمحدث الحد عن ماسة عضو المصنف ولو من المحدث فاما عصى على نفسه والاحود
 الوجه الثالث اذا ضرر على المحدث حتى يمنع عنه ولو شك احدهما في الوضوء وشئ من افعال
 الغسل او الصلوة فعلا او ركعة او في افعال الحج او في غيره لك كاستبراء ونحوه وحفظ
 فان قلنا بالوحدة فهل يحرم حكم الشك او الذكروجهان والاقرب ان مع بقاء الشك مع
 مخالفة الاخر يعمل بمقتضى الشك لصدق ادلة الواردة على غيرها ان لم يلزم منه الابطال والاقرب
 على من يذكر الاتصال الصحيحة ولو استلزم كل منهما الحكم البطم كشك احدهما بين الواحدة والا
 وعلم الاخير بزيادة ركعة غير الفريضة فلا كلام فان كان الشك مصححاً دون الذكرو فالتزجج
 للصحة ويجعل في صورة صحتهما معاً تقديم قول الذكرو وفاق الاصل كذا كواحدهما كون الركعة
 اثنتين وشك الاخر بينهما وبين الثلث ويجعل بتقديم مطم مالم يبطل الاتصال الصحيحة البرائة
 عن احكام الشك وانصرف ادلة الى غير ما عارضه ذكر وان قلنا بالتعدد فلكل حكم نفسه اذ لم
 يتعارض بزيادة او نقصان بطلين والوجه واضح وان تعارض كالتاك بين الاثنين والثلث
 الباقي على الثلث ومن يقن انه اثنتان فيتعارضان في قيام الواحدة للثاني ففي بطلانها مع عدم
 الترجيح او لزوم احدها اطاعة الاخر كغاية حذر عن الابطال فان تنازعا فالترعة وجهان الاقوى
 الثاني وان امكن اطاعة احدهما بحيث لا يلزم الابطال لصلوته وجبت على الاجود كالضيق
 تشهد او سلام وحكم الغسل واليتم طهارة ونقصا مثل الوضوء مع احتمال وجوب غسل الكل
 في الغسل وان قلنا بالتعدد ولكنه وجه ضعيف و سطح اتصال البدن معقول للمعند على الاصح ولو
 المتلف في الدم المستوفى المضطربة في الرجوع الى الروايات فمع الاتحاد يلزمهما الوفاق على معين

ولو بحكم الحاكم او الفرعة ومع التعدد فكل حكم كما في الوضوء كما لا يضر حدث أحدهما لا يضر وجوب
الحبث إنهم في ثوب الآخر المختص وكذا عدم السر لو كانا نثنى مع التعدد ومع الاتحاد فللمطبع
قد العاصي في وجهه ويسقط مطلقا في وجهه آخر ومع التعدد على الأول ويجب عليهما معا السنة والقراءة
والأذكار والأفعال في الصلوة ولو صلياً دفعة واحدة إذا كانا متعددين ولو صلى واحد منهما في
بما يجب عليه وان لم يصل الآخر وان كانا متحدتين فالواجب صلوة واحدة لكن يجب في أفعال
الصلوة المتعلقة بالأعضاء استعمال أعضائهما معا مقدمة الواجب للشك في الأصل والزيادة
ولو امتنع أحدهما بسقط ان لم يجعله علامة التعدد وأما في الأقوال فمقارنة وذكره فلهما يجب قولهما
معاً كالأفعال صوفى للأدلة على الأصل وهذا مستبعد فيجوز تقديمه أو يكفي بالواحد صدق القراءة
وحصول الامتثال وجهان أقومهما الثاني على أشكال الاستدلال بتعدد السور والقرآن المبطل
للعبادة كما قرر في محله بخلاف الأفعال فان سجودهما بعد سجود واحد وان تعدد الأعضاء
فتم ولا يجب التثنية في انعقاد الجمعة والعبدان وان تعدد الانفراد الخمسة إلى المنفصل مع
الانعقاد لعموم وجوب الجمعة خروج ما لم يجمع الخمسة ولو في حق واحد بالليل وبقي الباقي في محل
الاتحاد فعدم الانعقاد واضح ولو سافر واحد هما قاصداً للمسافة دون الآخر ففي كفاية قصد أحدهما
القصر مطلقاً للقصد في أحدهما والتسعة في الآخر وعدمهما مطلقاً لأن مثل هذا لا يعد تسعة وقصد أحدهما
مع عدم قصد الآخر غير نافع وكفاية على القول بالاتحاد لأنه سافر دون التعدد فكل حكم في التسعة
ضعيفه وجوده أو سطها الآخر بحيث يظهر في نأوي الإقامة وإتمام النأوي هنا واضح ومثله
نأوي المعصية ولا يجوز إتمام أحدهما بالآخر مع الاتحاد وأما مع التعدد ففي جواز لأن الأثران
جماعة وعدمه لعدم دخولها في الإطلاق ولزوم تقديم الأمام وهذا غير معقول وجهان والحق
أننا لو قلنا بجواز صلواتهما دفعة واحدة فلا بأس بالإتيان والتقدم مع العذر ساقط نعم بحيث يشبه
في أنهما الوصلية دفعة فاستناد القيام والقعود ووضع الرجلين في السجود إلى أحدهما ليس أولى
من الآخر والمبادر من الأدلة الاستقلال وهذا مشترك واجتماع عليين على معلول واحد يمتنع

والشريك موجب لعدم الامتثال قلت لا مانع من ذلك لصداق استناد القيام والتعود عليهما
 عرفا مستقلا وان كان في الواقع لهما مدخلية لكن كونهما بحيث لو لم يكن كل منهما قائما الاخر
 كاف في ذلك وسجني تحقيقه انما هو في بحث الاستنباط من هنا تبين ان مع عجز احدهما
 الاخر فان رضي الشريك بالاستناد اليه في القيام ونحوه صحته صلوته ووجوب صلوته المختار وان لم
 يرض صلي بعد وراو مع الاتحاد لو صام احدهما صوما واجبا عليه مضيقا رمضان بكرة الاخر على
 الاطاعة ان خالف وامكنه ذلك ولو اراد الصوم المندوب او نذر احدهما جدا فاقترأ الى قضاء
 الاخر لانه اضار ولو لم يطع الاخر في الواجب فمع اختلاف المعدة بصوم عملا بالمسور ومع اتحاد
 ففيه الاشكال والحق ان المطيع يصوم وينوي ولا يفرض اكل الاخر وشربه وان تقوى به كالمكة
 على الاوطار والاقوى انه لا يجب عليه قضاء ايضه للامتثال وعدم الفوات واما مع التعدد فلكل
 حكمة في الوجوب والكفاية وغير ذلك لكن مع اتحاد المعدة بحيث لا يشكال ويندفع بما هو ليس
 لاحدهما التبرع بالصوم والعبادة الشافة او الحركة الغير المحتاج اليها مع اذن الاخر للزوم الغرض
 ولكل منهما السعي في حاجته وهو كونه وامره على قدر حاله وليس للاخر ممانعة في ذلك ولو
 تعارضت الاقوى لزوم المدايعة كالعبد المشترك فيصرف يوما في حاجة احدهما ويوما في الاخر
 مثلا ولو منع احدهما الاخر من صومه والحق عدم الضرر لان ما يقع الحول لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالفوات
 ولو اكره احدهما الاخر على الافطار مع اتحاد المعدة فقد اهل الصوم نفسه على الاصح ولو نظر احدهما
 بالصوم لم يرض ونحوه افطر وصوم الاخر وان اتحد المعدة ولو كان صومه يضربا فيه في مرضه
 بشدة ونحوه ففي سقوطه لانه اضار والعدم مظم لانه واجب وجهان والسقوط اقوى سيما
 مع ان ضرر الشريك يعود اليه ايضه مظم غالبا وان تخلف في بعض الصور كوجع عين ونحوه
 ولو جاع مع التعدد عن استطاعة او نذر او نيابة او ضدوب او ملحق بحسب الافعال المشتركة
 لكل منهما وباقي كل منهما بالمختص فليست تلك اثواب للاحرام لا اشتراك الواحدة ويلبي كل منهما
 ويطوف ويسعى وخلق كل منهما مع عدم رضا الاخر لا ازم على نفسه وان كان بعض مشترك

نعم في جواز نيابة كل منهما عن واحد نظرا لشيء أو عدم الاستقلال وعدم اولوية استناد الطواف
والوقوف ونحوها الى احدهما دون الاخر والاقوى الجواز لان كلامهما بالافعال مرفا وليس
هذا الاكواب اثنين على اية في الطواف قاصدين له ونحوه في غيره فبشر وكذا لو كان احدهما أصلا
والاخر نيابة واما مع الحكم بالاتحاد فلا يجوز النيابة عن اثنين ولا الملتحق واما هو مع واحد
وتجب مباشرة جميع الاعضاء مقدمة كما في الصلوة واما العبادات المالية من زكاة او خمس
او صدقة او كفارة فيلزم فوض الاتحاد شكلا فلا اشكال واما مع التعدد فلكل حكم ولو ادعى
احدهما على الاخر ما لا يقع التعدد يسمع ويقضي بينهما كغيرهما ومع الاتحاد لا يعقل انهما كانا
نفسا لو ادعى احدهما على الاخر نصب حوا وابتداء او ظلم في كل وشرب سمي وعواه مع الاثبات
وتوجه الحكم بالتعدد التفرير واليمين الثانية انهما لو اتحدا بالامارة فحكمهما في الشهادة
حكم الواحد سواء كان شهادة اثبات او شهادة صحة كافي الطلاق عملا بالمتقين وبمقتضى الامانة
واما مع التعدد ففي قيامهما مقام الاثنين نظرا لكونهما كذلك ومن اصاله عدم تحقق الشرط
او السبب الا في المتقين وهو المنفصل والاقوى ثابتهما قيامهما مقامهما وفاقا للفاضل على القول
بمحجية خبر الواحد مطلقا ولم يثبت في الشهادة تعدد ازيد من ذلك واما فيما عدا النكاح من العقود
فان قلنا بالتعدد فلا ريب ان لكل حكم مقدما فاليا كالوقف والبيع والصلح والاجارة و
الجعالة والهبة والعارية او بدنيته كالوكالة ومزارعة ومساقاة ووديعة وكفالة ونحوها
فلو كان المال من طرف ذي الحقين خاصة فلا اشكال لانه سلط على ماله ولا مدخل لشريكه
في ذلك ولو كان العمل من جانبه لكونه جيرا او وكلاهما ونحو ذلك من العقود العينية
فمنها وجوه احدها عدم جواز مباشرة احدهما ذلك لانه شريك لا يمضي تصرفه الا باذن الاخر
كالداية بين مالكين فلا يجوز احدهما الا باذن الاخر وثانيهما الجواز لانه سلط على نفسه
فانته تسلط الاخر ايضا على ذلك فله اعماله في ذلك وللشريك اجرة مثل حصته جمع بين الحقين
وعدم امكان قسمته الا كذلك وثالثها لزوم الحماية كما بعد الشريك فيقسم للزمان ولو

بحكم الحاكم فكل مسقط في حصته ان يعمل ما يشاء وعلى الآخر تبعيته ولا ريب في قوة الوجه الآخر
 ولو قبل كل منهما عللا لينا في الآخر فلا كلام في الجواز ولو صار الجيرين لشخص واحد برضاهما
 فالأجرة بينهما سواء وكل واحد منهما من شركة الأبدان فيبطل ولا يقع الاقوى البطلان
 مع توزع العمل وتقبل كل حصته لنفسه واما في الإبقاء المالية كالفسخ والشفعة والعقود ^{الرفقة}
 في وجه والتبديل والاذن والاهانة يلزم كل بحكم نفسه وماله كالتخصيص المتنازعين وان قلنا
 بالاتحاد فهل يكفي رضا واحد منهما في عقد وإيقاع بما ذكر سابقا لدخوله تحت الأدلة أولا
 بل يعتبر رضاها معا الأجود الثاني لان كلامهما كالعضو والمال واحدهما ويحتمل وجه ثالث
 وهو انه وان كان المال الواحد والمالك واحدا وهما كالجريين لكن حيث ان الجريين هنا
 لا يساكنان في الإنسان بل هما مستقلان في احدث عقد وإيقاع فيكون نسبة المال الواحد
 اليهما بالاشاعة كما بين الشريكين فمضى تصرف كل منهما في نصف المال وان لم يكن فالأقسام
 ابتداء وهذا في مثل الوصية والتبديل الاشكال فيه لانه يرجع الى انتقال ما عدل ثلث النصف الى
 الورث واما في المعاملات في الحياة فاللزام منه انتقال حصته ملكه او انتقال حصته اخرا الى ملكه
 كافي للشفعة والفسخ بعد تراضيها مثلا في البيع فلو لم كون ذلك مختصا به دون شريكه مثلا
 او ضمنا وذلك لا وجه له لاستلزام التعدد والغرض الاتحاد ولو عاد ذلك الى الاشاعة فضا
 معناه المضي من رضا الآخر فليض في الكل والذي يرجع في النظر جريان احكام التعدد ^{مطم}
 لشمول أدلة العقود والإبقاء على كل منهما ويكون لكل في ذلك مال نفسه واعطاؤها في الميراث
 حصته الواحد لا يدل على عدم تملك كل منهما شيئا على اشكال الثالثة انهما في عقد النكاح ذكرا
 او انثى حكم سائر العقود من اعتبار تراضيها معا ولو قلنا هناك بالتجزئة مطم او للتعدد مطم
 فمنا لا نقول به لعدم انفكاك الشخصين واعتبار رضا احدهما دون الآخر تحكم فيعتبر رضاها
 سواء اتحد في الارث او تعدد فلو كان ذكرا اتحد فلا اشكال ولو كان انثى وكان في الارث
 واحد يجري عليه في النكاح ايضم حكم الواحد في عدد الزوجات وفي القسمة وغير ذلك وان تعدد

في الارث فيما كلام من وجوه احدها هل يصح تعدد العوم دليل النكاح اولا لانه جمع بين الاثنين
ومهما ان وقد صرح الفاضل باثبات النكاح واحد وان كان اثني وكذا في لك كما عرفت وهو كلام
منظور فيه جدا اللهم الا ان يبقى ان عموم ادلة النكاح قضى بالجواز والمبادر من قوله تعالى وان
تجمعوا بين الاثنين غير هذا الفرض فيدخل تحت العموم اذ يبقى ان منشأ عدم جواز الجمع بين الاثنين
ليس الا في جهة كونه من الشا جواز النكاح وقطع الرحم وهذا لا يكون الا في تعدد الزوج فاذا
كان الزوج واحد فلا تنازع بينهما نظرا لما الاول فلانه كما لا يعلم دخوله في الجمع بين الاثنين لا يعلم
دخوله فيما وراء ذلك والاصل في النكاح بعد الشك في العموم التحريم واما الثاني فلينبغي كون
العلة ذلك ولو سلم فالتشا جرم موجود ايضا اذ ليس ذلك لمحض الوطى بل لعل لباث المندبات
والميل ونحوها ايضا يدخل في ذلك والتفكير فيها هنا ممكن وعدم الجواز اولى بل اقوى و
انهم هل يجري عليه في القسمة وعدد الزوجات حكم الواحدة ان قلنا بجواز نكاح واحد لا اتحاد
الفرج وهو العدة في ذلك اولا بل هو قائم مقام الاثنين فلا يجوز فيه سوى الاثنين لظاهر
التعدد وشمول الدليل لظاهر من جواز النكاح وقال انه واحد كون حكمه ايضا حكمي والالزام
التفكير المستغرب في مسألة الاثنين الالتزام بالاتحاد في القسمة والعدد بالتعدد كالار
نحكم تحت كما ان اجزاء حكم الواحدة في حبس الزوج والاثنين في ربه بعد موته ايضا مستبعد
جدا فكلام الفاضل والشهيد الثاني هنا لا اعرف مستنده واثباتها مع كون الحكم تعدد في
الميراث ينبغي عدم جواز تزوج بعد عدم امكن ابا حرة زوجين لا مائة واحدة ودعوى ان ذلك
الزوم اختلاط الانساب كما في النصوص ومع اتحاد الفرع لا يلزم ذلك مدفوعة بمنع كونه علة
بل هو حكم والالزام جواز نكاح رجلين بباث في ان واحد ولا يقول به احد وغيره من النصوص
كثيرة وبمنع عدم لزوم الاختلاط هنا لانه اذا ولد هنا ولد يكون له ابوان والفرعان لكل منهما
اوال او حقوق ويلزم عن ذلك الفرع والمزج في الامور مع ان لازم التعدد اذا ما تزوج
ان يورث ميراث رجلين وهذا غير معلوم معقول سيما مع كثرة الورثة والعول وينتج عن ذلك

مسائل لا يخل مع ما فيه من التفكيك بين الحياة والموت وفيه بعد فيكون المنع في الذكر ايضاً
 ويمكن رفع ذلك كله بانه وان لم ذلك في المقامين لكن منع هذه النفس من النكاح شيء
 لا يرضى به الشارع ومنه للعسر والخرج الوكيل المؤدي الى التلف اذا اجتماع هذين شخصين
 في عضو واحد موجب للتلف السوي لم يكن له مدفع ولا ضرر في الاسلام وهو شريعة سمحة
 وشمول دليل المانع مثله ضعيف واسه اولى بالعدول فلا وجه لمعناه ذلك وهو الا وفاقاً
 الشريعة ونوع المذهب وان لم يساعد دليل خاص والوطى بالملك كالعقد في هذه الامور
 قد بر الواجبة ان بعد التزوج لو اراد الذكور الطلاق فيع الاتحاد في الزوجية يلزم
 الاتحاد فيه ايضاً لكن ينبغي ان يناط برضاها بطلان احدهما وشبه الكلام في الفسخ بالعيوب
 من جانبها ويمكن فوضه لو كان ذو الحقوق اني لعدم اختصاص الفسخ بالذكو ويشكل بانها
 كانا في الواقع واحد فتي طلق احدهما او فسخ ينبغي ان يؤثر لصدق الاسم ولا وجه لرجوع راي
 الباقي على الفاسخ وان كانا متعددين فتي ما فسخ احدهما حرم على الوجه والزوج فلا يجوز
 الا في المشتركة في الوطى المتلفعة نه زنا وطلاق وغاية ما دل الدليل على مخالف القاعدة في
 صورة تراخهما وبقائهما على النكاح دون اختلاهما ابتداء واستدامة اللهم الا ان ياتي اذا
 حكم الشرع بالصحة في النكاح واحدا كان او متعدداً فمجهدة ما يثبتك في زوال بطلان
 احدهما في الذكو وبخفة ظم فيستحب الى ان يثبت الزيل برضاها وهو محتمل وهل يحكم باتحادها
 ايضاً في سباب التحريم كالوضاع ونحوه من اسباب التحريم وان تعدد في الارث الحاقاً بالنكاح
 فيحرم عليه صنعة احدهما وتوابعها من امهات وبنات واخوات وان تعدد المعدة وكذا يحرم
 عليهما من رضع مع احدهما او ارضعت احدهما ولو مع استقلال الثدي نظراً الى حصول شدة الغظم
 والابنات في العضو المشترك في الاول وفي الوسط واستلزام تحريمها على احدهما الحرمة على
 الاخرى لاتحاد الفرج والابل لا يحرم الا بوضاها برضاها او ارضاعها مع الشك واستصحاب
 المحل وتنفي كلامهم الاتحادية ويلزم نفقتهما معا على زوجها سواء اتحد في الميراث ام تعدد

كل من الطرفين بالنصف والولاية مشتركة وهل هما حج ارتباطي كما لو وصى باثنين بشرط ^{حما} الأول
أولاً بل هما كالأب والجدي يضي تصرف كل منهما ومع التعارض فالسابق والأول يبطل وجهها
وتقتضي ما قلنا في باب العتود من كون كل منهما في التعدد مستقلاً في حاله ان يكون في مال المولى
المولى عليه كل وظاهر الوحدة في باب النكاح الوحدة في لوازمه ايضاً كما قرر في القسمة والنسب
والنفقة وغيرها وهذا صحيح قولاً بينهما ولاية واحدة مرتبطة ولو كان النفي حق حضنة الولد
كالولاية في طرف الأب وكل منهما اسقاط الحق بناء على ان الحضنة ليست اجبارية كما هو التحقيق
وتقتضي القاعدة الاليتية في الحقوق انما اشاعتها ولو استغنى احداهما عن الآخر ان تحضنه اولاً وجهها
منشأها ان عمل يتبرع به وقد مناه ان لا يجوز الا مع رضاها النفي الضرر وان حق جعله الله تعالى له
والاذن في الشيء اذن في لوازمه والاصح الجواز مع المهاديات والعدم بدونها وامام مع كافي غير
فالواجب على كل كفاية وعلى المجموع الموكب ينصا حضنة الولد ولكل منهما ارضاع الطفل باجر
وتبر عام تغاير الشدي ولا يجوز اجرة واحدة على الاثنين لانه شركة ابدان وقد مر نظيره ومع ^{الاختار}
فلا يجوز فالاجرة الواحدة ويعتبر رضاها مع اكساب العتود ولا يقع الطلاق ولا الطهارة ولا الولاية
على احداهما للشك في السبب للفراق لانهما كالجوز في البدن والمعتبر تعلق هذه الابقاعات على المنة
تامة ودعوى ان قولها لا حديهما انت طالق او على كطهاري او لا وطنك واسم مستلزم للمجموع
الموكب لا اتحاد الفرج مدفوعه اذ ليس هذا على التحقيق الاكول الوجه مشير الى صدق امرته واسم
لا وطنك وليس له موضع وطى الابا المجموع الموكب وان كان بينهما فوق من جهة احتمال
البطلان هنا عدم كون العضو قابلاً للتخاطب بخلاف المقام اذ كل منهما قابل لذلك والحق
ان الاتحاد في النكاح كما يقضي برضاها فوقع سبب الفراق لا بد ان يقع بكل منهما قضية للاتحاد
واما في اللعان فان كان بتدفع او نفي ولذا فالتظلم كفاية الواحدة منهما للاتحاد الفرج فقد فادها
قدف للآخر ونفي الولد في نفسه نسبة لها الى جماعة الغير مع احتمال ان يقى ان قدف احدها لا يستلزم
الاخر لاحتمال الاكراه في حقه وامان نفي الولد فيعلق بهما معا حتى ومتى ما ثبت اللعان اما بتدفعها

معا ونفي الولد فالأقوى عدم البينة الامع الايمان بالشهادتين من كل منهما اعلاما بالاصل والا لأنهما
 مع التعدد كل منهما مستقل في الأسباب وجواز النكاح امر آخر ومع الاتحاد فالاصل شبهة فينبغي
 الايمان بتقديم ولو إلى أحدهما عن اللعان فلا حد ولا تعزير لأنه اضار بالآخر ولا تحريم وكذا
 لو كان أحدهما صماء أو خرسا لا يقع عليها اللعان فلا يقع التحريم ولأن كان تعدد أقضية للموعدة
 في باب النكاح تسكيا بالاصل وكذا لو قذف أحدهما فلا لعان لعدم إفادته التحريم وإن لا غنى
 ثم ولو لم يكن أحدهما وطلق الآخر لا يحرم بل هي زوجة وكذا لو طاهر أحدهما والى عن الآخر أن
 كلاهما جزئ سبب لم يجعل الشك مجموعا سببا للتحريم وتحريم كل منهما فروع التحقيق بالمجموع
 وكذا لو كان زوجا فظاهر أحدهما وقذف الأولى فلا يترتب عليه حكم كافي الطلاق والوجه قد تقدم
 فيه ولو اتفقا على أحد الثلاثة تحقق سبب فحد كان أو متعدد فإن لاعت كل منهما بآنت نكاح
 والا فلا حد أيضا ولو رجع أحدهما إلى الكفارة دون الآخر في الظهار أو في الأيلاء فمفع الحكم بالآ
 يشكل من جهة أنهما لا يجبران على الفسقة بعينه ولا على الطلاق بخصوصه حتى يجبر على ذلك
 بل يجب عليهما أحد الأمرين فإن اختار أحدهما الطلاق والآخر الفسقة اشكل الأمر والحق هنا
 الأجبار لما كان للتفخي لدفع ضرر الزوجة ولما لم يكن جميعهما والضرر يندفع بأحدهما اجب
 على واحد بعينه وهذا لا يندفع الضرر بالواحد لا بعينه لأن رجوع أحدهما وطلاق الآخر كلاهما
 غير مؤثرين كما تورق في تحليل ولا في تحريم فيجبران على اختيار أحدهما مع الاتفاق دفع
 الزوجة وهكذا الحكم مع التعدد أيضا لأن الحكم الواحد في توابع النكاح على الوعد
 الخامس أنه لو اتفقا أحدهما شيئا أو أحيا رضا أو حاد شيئا مشوكا أو قبل هبة أو ودعة
 أو غصب شيئا أو ألف شيئا من مال الناس فعلى التعدد يلزم حكمه على التعدد على الأقوى في
 تعريف وتملك أو استئمان أو ضما أو غير ذلك من أحكامه ولا ربط شيء من ذلك كله على
 الآخر لدخول ما ذكره في باب الأموال التي قد تونا استقلال كل من المتعديين في ذلك ظاهر
 الخبر في الميراث حيث حكم لميراث اثنين يدل على استقلال كل منهما بحصته وأما مع الاتحاد

ففي التملك بالعقد والاستيلاء به كالهبة والوديعة لا يتحقق البرضاها معا على كلام سبق وما
 في مثل الأحياء والحيوان فيقوم وجهان فمنه داخل في عموم ما حيي ارضا وما لا فينبغي التملك
 وان كان بعد ذلك يشتركان في المأبأة ومن التملك ضوط بالنية على الوجه الأقوى في
 محل سيما في الفعل المحتمل ونيتا أحدهما غير مضمّن عن الآخر والذي يقوى في النظر تحقق التملك
 قضاء الحق السبب اذ المتيقن قد تحقق وضع الآخر ليس سببا حتى يعارض على اشكاله في
 اصله عدم التملك لكنه يدفع بان الحق عدم جواز منع أحدهما صاحبه من صاحبه الا اذا كان
 مضرا على الآخر فاذا لم يحز فلا تأثير له في عدم التملك فعل محذور واما اللقطة فالاصح انه لا يثبت
 الأحكام الا مع رضاها لأحيائها الى حفظ وتعريف وغير ذلك من نفقة ونحوه على بعض الوجوه
 وضمان مع التملك لو ظهر المالك على وجه قوي وهذه كلها تتبع الرضا ولا يدخل شيء من ذلك
 على الإنسان فهو افيد أحدهما مع عدم رضا الآخر كاليد في ذلك كله نعم لو كان التقاطا ملكا
 كادون الدرهم والمدفون في ارض لا مالك لها له وليس عليه ان يراسلهم فالاصح كونه كالحيوان
 في التملك ونسب الآخر لا ينفع في ذلك واما الغصب والاتلاف فيحتمل فيه وجوه أحدها تعاقب
 الضمان بتمامه اذ الحكم الوضعي لا يدور مدار الرضا والعلم في تحقق الاستيلاء والاتلاف ولو
 بعض من أعضاء المكلف ضمنه وثباتها عند مدرك لان الهوى في الرضا انهما واحد ومالهما واحد
 ولا يتحقق الغصب للمجموع المركب البرضا الكل هنا عوفا وكذا نسبة الاتلاف في تحقق الشك
 في حصول السبب قضى الاصل بالبرائة وثالثها الحكم بضمان النصف نظر الى انه هذا البدو
 مع اتحاد الموضوع ينزل منزلة نصف اليد ونصف الاتلاف لا بل بداعلى النصف واتلاف النصف
 فينبغي التقييد دفعا للفرق معا ويشكل هذا بان دفع النصف لا يعقل من مال الغاصب فلا بد من
 كونه من المال المشترك فيرجع الى دفع مال غير الغاصب بدل الغاصب فاذا جاز ذلك فلم لا بد من
 العوض وينبغي بان هذا وان كان كل واحد لكن لا يجب ارتكاب لاقول العريدين في الطرفين وعوى
 انه ينبغي ضمان الكل الغصب أحدهما وعدم منع الآخر فيكون بمنزلة صاحب الكلب العقور والدابة

الساردة فاذا التفت شيئا من صاحبه او لم يسكه مدفوع بالفرق من وجهين احدهما ضعيف ^{المباشر}
 هناك دون الفرض وثانيهما المكان النفع هنا وفي المقام قد لا يمكن منع صاحبه ومنه هنا يخرج
 وجدرابع وهو الضمان او علم الاخر به ولم يمنع فكانه ادخل الضرر على نفسه مع قدرته على دفعه وان لم
 يرض به في قلبه دون ما لو لم يطلع او اطاع ولم يقدر فلا ضمان مطلق او في النصف على الوجهين والحكم
 محل اشكال والاخر اقرب الوجوه جلد ولو اصطاد اصيدا فسمى احدهما دون الاخر فعمل التعذر
 يناط بالحكم بتسمية الراي او المرسل للكلب واما على الاتحاد ففيه وجوه احدها الاباحة مطلقا فلوله
 فيما ذكر اسم الله عليه والفرض اتحاد الصياد وثانيهما الله مطلق لان مع الاتحاد يكون من باب ^{الاشباه}
 العضو الاصيل ويعتبر في التسمية كونه بالاصيل كافي اذا كان ^{العضو} فوجب مقدمة لتحقيق السبب الذكو
 بهما شرطا وثالثا اعتبار تسمية المرسل او الراي كافي المتعدد تنزيلا للتعدد فلوله والاوسط
 اوفق بالقاعدة والاخر اقرب الى الاعتبار ولو اتسع الاخر في التسمية حيث اعتبر الكل في سقوطه
 او حرمه الصيد وجهان والذي يتولى الاول لسقوط مقدمة العلم مع التعذر على ما يستفاد من
 موارد الشروع وان كان في الحكم الوضعي محل نظر ولان هذا ليس باقل من صورة النسيان التي محل فيه
 الصيد بلا كلام وجبى هذا الكلام بعينه لو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فوقع التعدد يعتبر الراي
 ونحوه ومع الاتحاد تجبى الوجوه السابقة والتحريم اوفق بالقاعدة اتباعا لاحسن المقدمتين
 وهذا الكلام بخلافه آت في الذبيحة مع كون اليد الذابحة غير مشتركة واما مع كون اليد مشتركة
 ففي التعدد ايضا اشكال للشك في صدق انه ذبيحة المسلم او مع الوحدة اشكال والخوف في صورة
 التعدد محل الاستناد للفعل الى المسلم لو كان هو القاصد والذابح واشتراك العضوين
 قادم وان هو الاكاسكين الذي يدعي به المسلم تارة والكافر اخرى واما مع الوحدة فالجمهور
 المركب ليس بمسلم ولا كافر والاصل في الذبيحة التحريم حتى يصدق انه ذبيحة المسلم وهو محل شك
 فيحرم السادسة قد مرانها في الميراث واحد مع ابتهاهما دفعة والا فتعدد والمراد بالمراد
 ميراثه ثم ابدا وان واحد من اقاربهم اخوته او عموته او حوله لا تطلق النص في ذلك كله

فيكون

فيكون بمنزلة اخوين او عيين ونحو ذلك واما ميراث الزوجة فهل هو ايضاً كذلك لا طلاق الرواية
 في الميراث اولاً لان الحكم بوحدة في النكاح فاض بوحدة في الارث الثاني منه ايضاً ولانه لو
 كان كذلك فينبغي اخذ جميع المال لو كان زوجاً بلا ولد لانه حصه الزوجين فيلزم حرمان الورثة
 الاخرين وقريب منه لو كانت زوجة وجهان ويمكن دفع الثاني بان الحكم بالوحدة كما ليس الا
 للحد من لزوم اجتماع الزوجين والجمع بين الاختين فرضناه واحداً في ذلك لما مر من التعليل
 فراجع واما في غير هذه الاحكام فلا وجه لفرضه واحداً وان المرجع الاولى كما قررنا ذلك في قسمه
 او نشوز او طلاق ونحو او نفقة او طلاق او حضنة نعم يتجه ورود اخذ الميراث كله ونحو ذلك
 قلت لا يضر ذلك غاية كونه كسلة العوفان قلت لا يمكن جعله في باب العول اذ في باب العول
 ياخذ الزوجان سهامهما ويدخل النقص على بعض الباقيين في مذهبنا كما رواه ابن عباس وهذا في الزوجة
 يمكن ذلك لعدم استيفاء حقه الاثني المال مظم غايته يقضي بالنصف واما يدونه في اخذ المال
 كله ويبقى الباقي وهذا لا وجه له قلت اولاً ان كان الزوج يراحم الورثة مظم فلا يضر في ذلك
 فان كان حصته البعض اخذ البعض وان كان حقه الكل فالكل ولا مانع منه وثانياً نقول ان
 المواحدة في الفرائض تقتضي دخول النقص على جميع الورثة بالنسبة الى السهام كما زعم العامة وهو
 الموافق لقاعدة السامع قام النقص والاجماع على دخول النقص على البعض دون الاخر في مسألة
 العول اذ استوجب حصته كل واحد منهم كل المال واما اذا استوجب فلا دليل على التفاوت فالمرجع
 القاعدة وهو دخول النقص على الجميع بالنسبة وبذلك يندفع الاشكال ولا دليل على اعتبار الوحدة
 في ذلك سيما بعد دعوى شمول وكيل الميراث للمقام وان كان محل ما مل اذ الظم ميراثه في اقراره
 لان نكاحه واما ميراثه من اولاده وفروعه فهل ياخذ ميراث الابوين والامير وكذا او انشئ اولاً
 بل ياخذ ميراث الواحد كصورة الاتحاد والكلام في ذلك كالكلام في ميراث الزوجة بل هذا يتوجه
 القول بالتعدد للقاعدة او لا طلاق ولا يرد عليه العول مظم ولا دعوى ان الوحدة في النكاح وحده
 في لوازمه اذ قد يقال ان الابن والامومة ليس بهما واحداً في النكاح وان حصل بعده ليدونه وليس كل

مرتبة على شيء لاحتماله والرب غير السبب سيما في باب الميراث حيث عدوهما قسمين والمحجب كما
اذا يتبع الميراث كما نص عليه ثانياً الشهيد بن اصف الاخوة مع التعدد وليقام العلة التي ذكروها
في المحجب واحتمال انصراف الاخوة الى السعارف ضعيف ولو كانا متعددين في الميراث فكون احدهما
ممنوعاً من الارث لكفر او قتل لا يقتضي بمنع الاخر لغيره بالاحتشاق والمال واما مع الوحدة ففي
الاكتفاء بوجود المانع في احدهما مطلقاً والحكم بالارث لمحق المقتضى والمانع المشكوك غير قاطع
او يحكم بانصراف الميراث على القريب الذي تقدم في الضمان وجوه والذي يتولى في النظر الوجه
الاولى لان ادلة الارث عامة ولم يعلم من يقيد الموانع الا الكفر التام وكون المجموع قابلاً
واما مع التبعيض الموجب للشك في الصدف فالمرجع العموم السابعة اذ لو اتى احدهما بما
يوجب الحد كالزنا واللواط وشرب الخمر والتعزير كما في وطئ البهيمة وامثاله فالكلام في ضمان المال
الذي يرتب على المعاصي والعقوبات كغرامة قيمة البهيمة وتلف المال المروق ونحو ذلك مما
ذكره في باب الحد فيعلم حكمه مما هو في الغصب والامتناع من الاشتراك مع الرضا والوجه السابعة
مع عدم واما العقوبات فان صدر ذلك عن رضاها معافاة لا كلام في ترتب التعزير والعقوبة
واحد كغيره لانهما اما متحدان في حكم او متعدداً فكل واحد لا يتوجه ان كلاهما ليس بمقتل في
المعصية فلا وجه للعقوبة لانا نقول قد منظمه وقد ياتي في محله ان المانعة في ذلك الصدف
وبصدق هنا انهما زنا او سرقا او افوا ولا ربط لمسئلة العلين بالمقام وثانياً كما اشتركا في الفعل
بشركا في العقوبة بخلاف ذلك لاتحاد الجثة وهذا عين العدل والمروءة فلا محذور ولا فوق
بعد ذلك بين صدور الفاحشة من احدهما حيث يمكن كالاتيماء والسرقة في وجود او منهما معا
كالزنا ونحوه لان التراضي والتواطؤ مع اتحاد الجثة يوجب استناد الفعل اليهما مع احتمال
ان ياتي في صورة صدور الفعل من الواحد ولو مع رضاهما في الاخوة في الجثة ترتب العقوبة على تلك اليد
الجانية ومحذور رضا صاحبه لم يكن بعيننا لا يكتفي في السبب غايته انه فعل حرام بترك النهي عن
المنكر فيلحق هذا بصورة عدم رضا احدهما اصلاً في كون العقوبة على الاخر وهذا شبه بالقاء

ومنى ما ترتب العقوبة عليهما فان كان قتل بسيف وبرجم فلا كلام في قتلها معا وان كان جلد
او جزا او تعزير كيف كان او قطعاً كما في السرقة فان كان كل منهما يئام بضرب اى عضو كان عليه
فلا وجه لاحتمال تعدد الجلد والتعزير وان كانا متعددين لصديق جلد هما جلد واحد وكذا التعزير
وان لم يكن كذلك ففي لزوم الضرب في العضو المشترك حد من الزيادة او النكرار على غير المشترك
او اعطى كل واحد حقه او التجزؤ وجوه والوسط انبى باب الحدود ووافق بالحكمة ان لم يخف منه
حدوث تلف لاحدهما حتى ينصرف الاخير لكن الاقتصار على العضو المشترك مع تأملها به
بالسوية اجود ولو لم يئام به احدهما او تأمل اقل من صاحبه جلد على العضو المختص واما القطع فمع
اتحاد الجازمة لا كلام ولو تعدد ففي لزوم قطع يد كل منهما مطلقاً او الاقتصار على اليد الواحدة
وجهان والاقوى مع الاتحاد في الارث وقطع الواحدة عملاً بالمتقين وهي الجائزة ان علمت و
ومع التجيزان تعدد اوجهلت وللمرعة في المقامين او مع الجمل وجه قوي واما مع التعدد
فان كان كل منهما باشر الاخراج عن الحدود الشرائط قطع اليدين معا ولو لم يكن لاحدهما يمين فاليسا
واما لو سبق بعد ذلك ايضاً لا يقطع رجله لانه مشترك واما في الجزم مع التعدد ورضا الكل بالعمل بجز
راسها ومع عدم رضا الواحد بجز راس الاخر واما مع الاتحاد ففي جوازها معاً مقدماً للواجب التجيز
او سقوط الحد بالمشبهة او القول بالقرعة وجوه ولا ريب ان هذا مع راضيهما والاقتصر على من رضي
بالعمل واما في القصاص فلو قتلها معاً احد دفع الاتحاد يقوم وجهان الاقتصار على قتل الجاني للعموم
النفس بالنفس ويحتمل لزوم رد دية الاخر ايضاً لانه زايد وهو الاصح ومع التعدد فلا كلام في
قتله ورد دية الاخر على الوارث ولو قتلوا واحداً واشتركا في قتله فلولي الدم قتلها معا مع رد دية
الزائد كالمشركين في القتل على التعدد ويطم على الاصح ولو قتل احدهما فدية الذبذ دون القصاص
لعدم امكان اخذ المأثل ولكونه ضرراً على الاخر وهذا مع التعدد لا كلام فيه واما مع الواحد
فيحتمل جواز قتلها لانه نفس واحدة اخل تحت العموم غاربه دفع دية الزائد وهو ضعيف ولو جنى
احد على عضوها المشترك فها مشترك كما هو في حق القصاص والدية فكما انهما مشتركان في العضو

ولو غنى أحدهما لم يسقط حق الآخر مع التعدد وأما مع الاتحاد فيجوز عدم جواز العنوا مع الترابي
ويجوز تصنيف العنوة كالتعدد ويجوز العنوة بكل لأن أحدهما كاف عن الجميع وقد تقدم نظيره
مرارا ولو غنى على عضو المختص فإن تألم به كان بينهما فالشركة دية وقصا صاعلة نحو ما مر لكن مع
الاتحاد لا اشكال في ذلك سواء أخذ دية أو قصاصه ومع التعدد فلو تفاوتت نسبة الألام
بالنسبة إليهما ففي تساويهما بالدية وقسمتهما بالنسبة إلى الألام وجهان والثاني أقوى ولو غنى
أحدهما يجوز هنا قويا مستوطمة مع إسقاط صاحب العنوة المحنى عليه زيادة على الوجوه السابقة فلو
ولو غنيا معا على عضو واحد فإن كانا بساوي المترك اقتصر من عضوهما المشترك على الأصح
مع تألم كل منهما وبدون يرد على غير المتألم دية على المتألم بسببه ولو كان فيما يحاذي المختص بخير الولي
بين القصاص منهما مع رد دية واحدة وبين القصاص من أحدهما مع رد دية الآخر عليه حصته
هذا مع تعددهما وأما مع الاتحاد فيحكم المشترك وفي المختص يجوز عدم جواز القصاص فيهما لأنه
نفس واحدة ولو غنى أحدهما فإن أمكن الاقتصاص بالآخر فليقتل به ونحوه ثبت القصاص
مع التعدد ومع الاتحاد أيضا في وجبه قوي وأما مع الاتحاد فيجوز في المترك اقتصاص مع التعدد
قطعا بل الدية في ماله وأما مع الاتحاد فيجوز الشبوت والأقوى المنع أيضا وفي كون الدية بالتألم
أو بالنصف كما مر في ثمن المعضوب الثامن ما ذكرناه حكم ذي الخنوب من حيث هو ملك وقد يكون
ذو الخنوب موصوفا ليس فيه الزجان والمجته فيه أيضا الرقة كما يمكن مع تعددها في الانتباه فيجوز
استعمال قوعة واحدة فيحكم بالذكوة أو الأوتة فيهما معا ويجوز استعمال الرقة لكل منهما فقد يكون
أحدهما ذكرا والآخر أنثى وهذا هو الأقوى فإن أخرجتهما الرقة ذكرا أو أنثى فلا كلام وصار
حكمهما ما فصلناه وإن أخرجت ذكرا والآخر أنثى فهما أنثى وأخت يجزى عليهما أحكام الذكوة و
الأوتة كل برأسه وحيث أنها مسوحيان هو الغرض فلا اشكال هنا لعدم جواز التكاح وقد
يكون خنثى له من الرجال والنساء مع الاتحاد في الانتباه كما في الرواية يكون واحدا خنثى
ويجزي عليه ما سلف من أحكامه في العلانم أولا مع ما مر من تعارضاتهما ويؤيد هنا وجود العلانم

للذكورة في أحدهما واللاؤنة في الأخرى فعلى ما اخترناه من كون الأمانة وضعية لا تعديت فالمدارفة
 الرجحان في نظر الحاكم فانه وان كان مقتضى الانتباه دفعة هو الوجهة لكن قد يوجد الخجة في أحدهما
 دون الآخر ولذا لو تعاضدت غيرهما فامارات الذكورة والأخرى بامارات اللاؤنة فيرجح في النظر
 كونهما اثنين فالرجحان لأحدهما وللنساء وللأخوة لا منافاة في ذلك أو يكون الرجحان لكل منهما
 كما في العضو المشترك اذ لم تساعده الأمانة على التمييز أو ساعده ايضاً ولا منافاة معصوراً
 لكل منهما واذا حكمنا بكونهما اثنين فمما يقول به ايضاً في باب الميزان ونطرح الرواية الأولى وحدها
 والاقوى مع قوة الأمانة الأولى والرواية لا تشمل المقام ومع التعدد بالانتباه ايضاً فلا اشكال
 في التعدد بالانتباه ايضاً فلا اشكال في التعدد لكن الاشكال في كونهما معا خشي حتى يجري عليهما
 احكام في ميراث او دية او غير ذلك فمما يبحث او واحد منهما ذكر والاخر انثى والاصح ان ينعى وجود
 امارات الذكورية في واحد واللاؤنية في أخرى بحكم على كل واحد بمقتضاه سيما مع بول أحدهما
 فانه الرجولية والأخوة الانثى فيكونان واضحين واما مع عدم وجود امارات مميزة او مع
 منها اشكال والحق ان يقال مع البول من أحد الزوجين او مع سبق او مع تأخر الانقطاع بحكم
 على كليهما معاً بالذكورية لو كان من الله وعلى كليهما باللاؤنية لو كان من الله ومع عدم تحقق
 ذلك فعلى المختار من اعطاء نصف النصيبين يعطى كل منهما نصيب الخشي ويكون كل منهما في ميراث
 الاحكام الخشي على ما فصل وعلى ما اختاره الجماعة من عدم الاصلاح فان تساوى ما هما لا يشان
 وان تفاوتتا فهما ذكران وان تلتفقا فهما ملفقان وعلى فرض كونهما واضحين باحد القسمين فلهما
 النكاح على القانون السابق ولو كانا ملفقين وانثيين فلا نكاح عليهما قط وكما يجوز كون
 الزوج ذاقون فيجوز كون الوجهة ايضاً كما قررناه فعلى ما سلفناه من كونهما متعددين في الميراث
 مع تركب هنا صور عديدة وفروض عجيبه غريبة التاسعة في فرض امثلة مختلفة في ذوي الحقوق
 في الميراث من النكاح او من الاولاد الاباء والاقرباء اذا لا اشكال في امثلة أحدها اذ امانت
 الزوجية من زوج ذوي حقين وبنين فعلى ما مر للزوج نصف المال لانه زوجا ربعان وللبنين

الثلثان فالفرصة من ستة يدخل النقص على البنين ولو كان بدل البنين اختان فللزوج
 كل المال لانه نصفان فان اعطيناه ذلك فلا اشكال وان بنيان على العول فلا خيب الثلثان
 فنقصت السهام ثلثين يدخلان على الزوج والاخوين احما ثلثة احما على الزوج وحسا
 للاخوين فالفرصة من ثلثين للزوج ثمانية عشر نقص عن حصته ثلث وخمس ثلث وللأخوين
 اثني عشر نقص عن حصتها اربعة اخماس ثلث وثانها ماتت الزوجة عن زوج ذي حقين تعددين
 وابوين فلزوجها الكل وللام الثلث والاب لما كان والاب لما كان يرث مع الولد بالفرض
 وبدونه بالقرابة فيحتمل سقوطه هنا لعدم وجود المال فيكون وجوده كعدمه ويحتمل جعل
 ما يصل اليه بالقرابة لولم يتعد الزوج وهو السدس الباقي بعد ثلث ام لا بمنزلة الفرض فيحتمل
 الى كل ثلث وسدس فيكون النقص نصفاً يدخل على الثلثة بينهم اقسام ستة على الزوج
 واحد على الاب واثنان على الام فالفرصة من اربع وخمسين فللزوج ستة واربعين ولام
 اثني عشر وللأب ستة ولوا سقطنا الاب فالفرصة من اثني عشر فللزوج تسعة ولام ثلثة
 وثانها ماتت الام الولد من اب ذي حقين وام ذي حقين وزوج فللزوج النصف وللأب
 الثلثان والابوان اما سا قطان بقرير ما رواها السدسان فالنقص على الاول سدس يدخل
 على الزوج والاميين اسبعا اربعة للاميين وثلثة للزوج والفرصة من اثنين واربعين للزوج
 ثمانية عشر وللأب اربع وعشرون وعلى الثاني فالنقص نصف يدخل على الخمسة اقسام اثنا
 على الابوين واربعة على الاميين وثلثة على الزوج والفرصة من اربع وخمسين للزوج ثمانية
 عشر وللأب اربع وعشرون وللأبوين اثني عشر وابعها مات الابوين من اب وام
 وزوجة كلهم ذو حقين فللزوج النصف وللأبوين الثلثان وللأبوين السدسان اوها
 سا قطان والقسمة كما سبق ولومات البنت عن ابوين وزوج كلهم ذو حقين وللزوج الكل
 ولام الثلثان وللأب السدس في وجهه والناقص لكل بقية على الستة بخروج من اثني عشر جزءا
 والفرصة من اثنين وسبعين للزوج ستة وثلثون وللأب اثنا عشر ولام اربعة وعشرون

في أصالة تارخ الحادث

وهذه اصول الصور وعليك بتخرج كل فرض يرد عليك على هذا القانون **عنوان** قد تعرف في
الاصول ان اصالة تارخ الحادث محجة لكن لا محاب لم يتمسكوا بها في صورة ترتيب شئ على تقدم احد
الامرين وتارخ الاخر لو علم تارخ احدهما وجهل تارخ الاخر لم يحكموا بتارخ مجهول التارخ حتى
يثبت مقتضاه في كل مقام وقد اشكل هذا الامر على جماعة من الفقهاء حتى زعموا ان اصحابنا لا يتو
بمحجة اصالة التارخ مطلقا او يتولون به ولم يلتفتوا في بعض المقالات وغفلوا عند الحق ان اصالة
التارخ على من يظهر كلامهم محجة عندهم وفروا عليه فروع كثيرة وغفلت عنهم ذلك ايضا في مسألة
بجمل التارخ سبعا جداول في عادة ونسبتها اليهم غفلة عظيمة وانما هو لسرد دقيق لا ينال الا
من ورد مشربهم ولا يعرف الا من عرف مذاقهم فلقد قدم اولاء امثلة متفرقة في ابواب الفقه في هذا
الباب ثم شرع في النقص والابواب منها ما ذكره فيمن شك في التارخ من الطهارة او الحدث
مع بقائها وحكموا في ذلك بلزوم الطهارة تحقيا للشرعية ولم يفتوا في صورة المسئلة بينهما
بمجهولي التارخ او كون تارخ الطهارة معلوما دون الحدث او بالعكس مع ان في الصورة الأخيرة
ينبغي الحكم بالطهارة لا اصالة التارخ فلا معنى للزوم طهارة جديدة وهذا في مسألة
الشك في كون وجود الحاجب في حالة الغسل والوضوء او بعدهما في وجهه حاجبا بعد الوضوء والغسل
ولا يدري ان الحاجب سابق والغسل فحكموا بالصحة بعد الفراغ مع ان من صورها كون وضع
الحاجب معلوم التارخ والغسل مجهولا فالاصل تارخ الغسل فيكون حاجبا فحكموا بلزوم الاتصال
لوشك في الاثناء مع ان صورة العلم بزمان الغسل والشك في زمان وصول الحاجب الاصل
نادرة ومنها لو ذكر فوات صلواتين ولم يذكر الترتيب حكم المشك بالفسخ مع ان من صورة كونه
عالم بفوات صلوة الصبح في اول الشهر ولا يدري ان صلوة الظهر فاته قبله او بعده فمقتضاه لزوم تقديم
الصبح على الظهر لا اصالة تارخ الفوات ومنها لو تلف جزء من النصاب وشك في كون تلفه قبل حلول
الحول او بعده فالحكم فيه البرائة للشك في خصوص الشرط مع ان من صورة العلم بتارخ الحول والشك
في تارخ التلف فمقتضى اصالة التارخ لزوم الركون ومنها لو يتقن فوات صلوة لا يدري انه في

سفر وحضرنا الحكم المجمع بين القصر والامام لقاعة الشغل مع انه لو علم تاريخ السفر لم يعلم الوقت
الاصل تاخر السفر عند او علم تاريخ الفوات يوم الجمعة وشك في كون السفر فيه او في سبب الاصل
تاخر السفر ومنها الواجب انكافيه بطل وشك في وقوعه البطل بعد مضي يومين فحجته في
اوقبله فلا يجب والاصل برائة الذمة مع ان فيه صورة كون الابطال محمول التاريخ والا
معلومة فالاصل وقوعه بعد يومين ومنها التوقف والامتناع وشك في تلفه قبل
مضي زمان الايمان فلا قضاء او بعد استقراره بوجوبه فيجب القضاء فالاصل برائة الذمة
مع وجود الاصل المزبور ولو علم تاريخ الامتناع وشك في زمن التلف ومنها التوقف
العبد الملبس بالحج وشك في كونه قبل احوال الوقوف فخرج من حجة الاسلام او بعد ما فلا
يجزى والحكم عدم الاجزاء ولو في صورة العلم بتاريخ العقوق والشك في تاريخ الوقوف ومنها
لو شك في موت الحاج بعد الاحرام ودخول الحرم حتى يجزى من الاستئابة والحكم الوجوب والاصل
عدم المسقط ولو في صورة العلم بتاريخ دخول الحرم والشك في تاريخ الموت مع ان الاصل
تاخره وكذا موت الغائب في ذلك بالنظر الى برائة المنوب واستحقاق الاجرة ومنها الشك في
علوق ام الولد قبل الارتمان او بعد او قبل الافلاس او بعد والاصل عدم حوازي البيع وان علم
تاريخ الوهن ولم يعلم تاريخ العلوق ومنها لو علم حدوث سبب في المبيع ولم يعلم كونه قبل
البيع او القبض حتى يكون مضمونا على البايع بوجوب الخيار ومنها او بعد ما حتى لا يكون مضمونا
للخيار فظم الاصحاب وصريح جميع الحكم بلزوم العقد على الاطلاق مع ان من صورة العلم بين
تاريخ العيب والجمل بتاريخ البيع او القبض ولو اختارناه بالاصل ثبت الخيار ومنها انما عارض الماد
في تاريخ الماد ونفي في ثراكل منها صاحبه في الاستيفانهم حكوا بمسح الطريق او بالزمن ولم
ينصلوا بين العلم بتاريخه بالتاريخ والجمل مع جريانه في صورتيه ومنها في صورة
النواع في تحقق القبض في الصوف والسلم قبل التزوق او بعد فالاصل الصحة كما نص عليه الفاضل
والمحقق الثاني وان كان من صورة العلم بتاريخ التزوق وان القبض الموجب للبطم ان اخبرناه

ومنها النزاع في تقدم الفسخ على انقضاء الخيار او تأخره منه فالاصل للروم ولو في صورة العلم
 بتاريخ الفسخ دون الخيار ومنها الوادعي احد الشريكين على الاخر انه اشترى بعه فله الشفعة
 وانكوه الاخر فان الحلف هنا على المنكر مع ان من صورة العلم بتاريخ شراء المدعي ومن المدعي عليه
 فيكون قول المدعي موافقا لاصل التأخر ومنها حكم الاحتجاب في صورة العلم بكون الوضايان
 لكن جهل السابق بالزعة مع ان من صورة العلم بتاريخ احدهما والجهل بالاخر فالاصل تأخره فيترتب
 ومنها ما ذكره الاحتجاب في بطلان بقدر لو كيلين او الوليين او المتلفين مع ان التعارض
 وعدم العلم بالسابق على الاطلاق مع انه لو كان تاريخ احدهما معلوما والاخر مجهولا كان ينبغي بطلان مجهول
 التاريخ ومنها ما حكم به العلامة في غيره من انه لو شك في وقوع الرضا في الحولين او بعده
 بان الاصل بقاء الحمل وعدم نشر الحومة مع ان من صورة العلم بتاريخ الرضا دون الولادة فالاصل
 بقاء الحولين في نشر الحومة ومنها في تنازع الزوجين في كون العيب حادثا بعد العقد او قبله
 ومنها في تنازعهما في وقوع الرجعة في العدة او بعده ومنها الشك في وقوع الوطى في انقطاع
 الموت قبل خروج الوقت فيجب الكفاية او بعده فلا فالاصل البرائة وان علم تاريخ الوطى دون المدة
 ومنها حكم الاحتجاب في صورة مورد التوارث مع اشتباه تقدم احدهما او المتقدم منهما بعدم
 الاثبات في العرفي ونحوه مع ان الاصل تأخر ما جهل تاريخه فيرتب لو علم الاخر ومنها في دعوى زينة
 العاقلة مائة قبل طول الدية فلا عقل وان كان ولي الدم فالاصل البرائة وان علم تاريخ الموت وجهل
 تاريخ الاجل اذا عرفت هذه الموارد فنقول الحق عدم العبرة باصالة التأخر في مثل هذه المقامات
 وعلمه العلامة والمحقق الثاني بان اصالة التأخر هنا مثلا في بيع معارض باصالة عدم تقدم العيب
 فانه ايضا امور حادث ولا اصل عدمه فان قلت لا نقول بتقدم العيب من زمانه بل لما كان زمانه معلوما
 غير قابل للتغير وزمان البيع مجهولا فاما البيع يلزم تقدم العيب فليس هذا حادثا اخر اخصه بنفي بالاصل
 قلنا هنا اورا ربعة وقوع العيب مثلا في يوم الخميس ووقوع البيع متأخرا بمعنى كونه في زمان
 علمنا وقوعه لا قبله وهو يوم الجمعة ونقضاه انه المتيقن من تحقق البيع لا قبله وكون العيب قدما على

العيب وكون السبع مؤخر عنه فانها ماضية وجوديان لا يتبين الا بالبرهان وليس معنى تاخر السبع تاخره
 العيب بل تاخره في نفسه وتوضيحه ان لفظ التاخر موجب للاشياء في هذا المقام وله معنيان احدهما
 المعنى الاضافي النبي المحتاج الى شئ مقدم حتى يتاخر هذا عنه وثانيهما التاخر بمعنى عدم وجود هذا
 الا في زمان علمنا بوجوده وضاؤه اجراء اثار الوجود عليه فانه البتة لا قبله وهذا المعنى لا يستلزم
 حصول التاخر بالمعنى الاضافي الذي يقابله التقدم حتى يثبت من تاخر تقدم العيب بل يكون معناه
 ان العيب حادث يوم الخميس والسبع مجرى احكامه فم يوم الجمعة ولا يلزم من ذلك وصف التاخر بالتقدم
 الذي هو المدار في البرهان اصله عدم التقدم فوقع الشك في التقدم فاذا جاء اصل التاخر
 يكون التقدم ثابتا بدليل قلنا اولا انا نقول ان اصل التاخر فوقع الشك فاذا جاء اصل عدم
 التقدم فلا تاخر وهو معنى التعارض فقديم الاول على الثاني ترجيح بلا مرجح وثاني ان نقول قد فكونا
 ان التاخر بهذا المعنى لا يفيد التقدم ولو ظننا حتى نقبله بل يفيد وجود الحادث في هذا الزمان وثالثا
 نقول لو فرضنا حصول الظن من هذا الاصل على تقدم العيب لانتم بحجة هذا الظن في لوازم الموضوع
 المستصحب لعدم اذ الموضوع لا بد فيه من العلم حتى يلحق حكمه او اصل شئ للموضوع نفسه لا توسط لاداة
 خارجية اذ الملازمة غير معتبرة ويعبرون عند الاصل المثبت نعم هنا اشكال قوي وهو ان اصل
 عدم التاخر في حدوث حادث مسبق بعدم اما العلم بوجود حادث في الخارج جرم يعلم انه
 اي شئ فلا يمكن نفي شئ من الافراد المحتملة باصالة عدم اذ الاصل في احدهما معارض بالاصل في الآخر
 ولا يمكن العمل بهما معا لان ترك القطعي فيساقط هذا ايضا نقول اصل عدم التقدم لا يجزى لان
 العيب والسبع متماثلان في الخارج فكما ان تقدمه مشكوك فقاخره واقترانه ايضا مشكوك
 والواقع احد الثلثة كما ان الاصل عدم تقدم الاصل عدم التاخر وعدم الاقتران لان كل منهما حادث
 فيكون هذا شكافي هذين الحادث لا في الحدوث فنحن معارض الاصول كلها تنساقط فينبغي اصله
 التاخر لهما مع المعارض فدعوى انه يعارضه اصل عدم التقدم في العيب ساقطة واشكال اخر
 وهو ان تقدم العيب في توابع تاخر السبع وقد نورد ان الامور الخارجية في التوابع لا تعارض الاصول

الوجودية ٣

ل
فبني

الخارجية

الجارية في المسوعات مثلا اذا شك رجل في انه هل هو مدبون لويد الغام وبنار اول
 فلا ريب ان الاصل برائة منه من ذلك وان لم منه بعد ذلك وجوب الحج عليه لتحقيق الاستطاعة
 الشرعية ولا يمكن ان يبق الاصل عدم الوجوب في الحج وبرائة الذمة منه فيلزم ان يكون مدبونا
 لزيد فلزم التقدم على التاخر لا يقتضي معارضة اصل عدم التقدم لاصالة التاخر لا من نوع
 عليه والجواب عن الاول ان الواقع لا يخفى في احد امور ثلثة اما تقدم او اقران او تاخيرين هذين
 الامرين كما نورد هذه الاحتمالات كما يجيء في العيب تجيء في العيب لان الثلثة كلها في الاضافات
 وكان شيئا من ذلك لا يمكن نفيه بالاصل المتعارض لا يمكن اثباته ايضاً وذلك واضح وهذا الكلام
 مشترك بين الحادثين فتوكل ان الاصل تاخر الحادث البيعي ما معناه ان كان المراد بالتاخر
 احد الامور الثلثة وهو الهيئة القضائية تحقق وصف التقدم في العيب فاي دليل على اثبات هذا
 المعنى وان هو الا اثبات احد الامور المشكوك بالخصوصية المعلومة بالنوع بالاصل وهذا انما
 لا يرتكبه احد بل يتحقق منه التكل في ما لم يكن في احد الثلثة بالاصل على ما قوت فاثبات احد
 ببر بالاولوية وهذه الامور الثلثة متكافئة متضايقة متساوية النسبة الى الحادثين وهذا من قوي
 الشواهد على ان اصل تاخر الحادث ليس معناه التاخر الذي في قبالة التقدم لانه اثبات لاحدى
 الصفتين بالاصل بل المراد بهذا التاخر وجوده في الان المبين لا في الان المشكوك وليس في
 ذلك تقدم وتاخر بذلك المعنى مظم فكلام المحقق الثاني وغيره من الاساطين انه يعارضه اصل
 عدم التقدم يريدون بمران التقدم صفة وجودية لا تعلم تحققها والاصل عدمها وليس اصل التاخر
 مستلزما ولا داعي عليه والمفروض ان الحكم سوط بالتاخر المقابل للتقدم لا بمعنى الوجود في الان
 المبين اذ هو لا يفيد شيئا ما لم يثبت تقدم العيب عليه وهو غير ثابت وليس غرضهم نفيه بالاصل
 بل الغرض الاصل عدمه تحقيقا لا بيبث وهو شرط الحكم والشك في ثبوته بعد تعارض الاصول
 كاف في تعيين الاضافات بخلاف الحق من دون اعتساف والجواب عن الثاني انه قياس على الثاني
 وعدم معارضة الاصول السابقة لمبوعاتها مسلم والمثال مقبول لكن المقام ليس من ذلك لا

التقديم والتأخير في مرتبة واحد كالسواد والبياض وتوفي أحدهما ثبت للآخر مثلاً وبالعكس وليس
 الأصل في أحدهما أصلياً حتى لا يكافؤه الآخر فإن قلت إن الأمرين ضدان وبينهما واسطة وهو
 الاقتران وإذا كان كذلك فاثبات أحدهما ينفي الآخر ولكن نفي أحدهما لا يثبت الآخر فثبت أصالة
 التأخر ثبت التقديم في ذلك الجانب واستقر التقديم الأول واقرانه لاستحالة اجتماع الصدين
 بخلاف أصالة عدم تقدم العيب فإنه لا يثبت تأخر ولا اقترانه بل يرد بين الإحتمالين والمرتبة
 الواحدة إنما هي لو كان الأصل في كل منهما ثبت للآخر والقرآن أن أصالة عدم التقديم لا يثبت
 تأخراً ولا اقتراناً قلت الغرض تكافؤ الأصلين كون أحدهما نافية للآخر ونه المعلوم أن أصالة
 التأخر في هذا مثبت لتقدم ذلك وأصالة عدم تقدم ذلك ما فينا هو هذا الأصل فالأصلان
 متكافئان متناقضان فجعل أحدهما تابعاً للآخر حكم هذا ما يتعلق بالمعارضة والنقض تبعاً لهؤلاء
 الأساطين وأما مقام التحقيق الذي ينكشف به خطأ ابصار أهل النظر والاعتبار أن يقال الأصل
 الشرعي أو العقلي المعبر فأنه في مثل المقام ادراج محل البحث تحت مقدمة صوري ينضم إليها كبرى
 كلية من الشرع فينتج المظن فالعرض استصحاباً بحاسة الشيء مثلاً اثبات أن هذا الشيء نجس حتى يتبين أن
 كل نجس لا يصح فيه الصلوة ولا يجوز أكله وهو نجس ملائمة وهكذا وجبت أن الموضوع الثابت بالاصل
 يكون شريفاً تبعداً بالواقعيات خفياً فكل حكم يرتب على هذا الموضوع في الشروع يتفرع عليه ولكن
 الحكم المتفرع قسمان أحدهما أن يرتب على هذا الموضوع من دون توسط امر خارجي واسطة
 أخرى كاحكام الخجاسة المقدمة وثانيهما ما يرتب عليه بواسطة خارجية وهذا أيضاً قسمان
 أحدهما ما يكون لتلك الواسطة أيضاً لازماً شريعياً لذلك الموضوع الثابت بالاصل مثلاً استصحاب
 بقاء الزوجية في محل الشك بجعل المشكوك فيه زوجة ويلزم على هذا وجوب الاتفاق عليه
 ويلزم الوجوب اجبار الزوج لو اتسع زواجه ورجوع الزوجية عليه واستقرضت بالمعروف
 وهكذا في سلسلة الاحكام المترتبة بعضها على بعض وثانيهما ما يكون تلك الواسطة لازماً
 لذلك الموضوع مثلاً إذا قال الشارح في تلف شئ ما ضمه فالقيد نافي في ذاته شخص وتدرج

ان تلك الجمرات اذا بقيت احرق قطعاً ولكنك تشك في بقائها وانطفاها ^{لها} فمقتضى ^{الاصل} بقاء الجمرات ويلزمه الاتفاق ويلزمه الضمان وكذا لو قال اذا اجتمعت مع اجنبية في دار فكن صاعاً من طعام وكانت الاجنبية في دار لا تدري هل هي فيها او خرجت فدخلت فيها فالاصل بقاء الاجنبية فيها ويلزمه الاجتماع فتجب الكفارة وكذا اذا قال الامر اذا سمع صوتك اجنبي فاطم سكتا وكان اجنبي فاعدا وراة الجدار لا تدري هل هو قاعد ولا فضاحت بحيث لو كان يسمع فمقتضى الاصل بقاءه ويلزمه سماعه ويلزمه لزوم الاطعام ونحو ذلك من اللوازم فتقول لا كلام في ترتيب ما لا واسطة له على الموضوع الثابت بالاصل وكذا ما له واسطة شرعية اذ ترتب احكام كثيرة على الامور ^{بشئ} ترتب بعضها على بعض بما لا يخفى على ماله درية واما ماله واسطة عقلية فلا بالاصل والسرفية ان الحكم يعلق بامر يحد احدهما الموضوع الثابت بالاصل كبقاء الجمرة والاجنبية والاجنبي في الامثلة المذكورة وثانيهما ذلك اللازم وهو الاتفاق والاجتماع والسمع ولما كان اللازم العقلي لا يرتب الا على الموضوع الواقعي اذ من المعلوم ان السماع لا يتحقق الا مع وجود ^{ذلك} الشخص وراة الجدار في الواقع لا بالاستصحاب التعدي وكذا الاتفاق فروع وجود النار ^{فعل} استصحابا شرعيا فاذا كان كذلك فالاصل لا يثبت ذلك اللازم العقلي والحكم المعلق به يبقى شكوكا مع الشك في وجود السبب فلا يؤثر بعبارة اخرى الموضوع الظني التعدي لا يلزمه الصفة النفس الامرية حتى يرتب عليه الاحكام الموقوفة على تلك الصفات وما نحن فيه من هذا القبيل اذ الخيار حكم يرتب على تاخر البيع لكن لا تاخر في نفسه بمعنى كونه في ان البعين بل بمعنى تاخره عن العيب وتاخره عن العيب وان ثبت بالاصل لكن لا يرتب عليه حكم الا اذا ثبت سبق العيب لان كون العيب البيع في ان تاخره لا يوجب خيارا بالبداهة بل مع انضمام تقدم عيب وهو لازم عقلي لا شرعي فلم يكن البيع في الواقع مؤثرا لايكون العيب في الواقع متدا ومتى لا يثبت التقدم الواقعي المعلق عليه الحكم فلا خيار في البين نعم لو ترتب حكم على تاخر البيع نفسه كالتقضاء خيار الجنون مثلا وخيار الشرط او اجل السلم ونحو ذلك فيرتب عليه لان نفس الحكم بكون البيع في يوم الخميس

مستلزم لبقاء خيار الحيوان الى يوم السبت بخلاف خيار العيب لوقفة مع ذلك على تقدم العيب على
 البيع في نفس الامر لا على يوم الخميس المبين وهذا هو السرف في موافقهم من اصالة الناحية في مثل المثال
 وهذا ظاهري وهو ان الموضوع اذا حصل الظن به بالادلة المتلقاة من الشارع المعبر عن عقلا كالا
 مثلا في الخمر المعلوم خمرية بالامر المشكوك الا ان حصل لنا الظن بانها باقية على خمرية بالاصل وكما
 يلزم للوارد الشرعية في حرمة ونجاسة ونحوهما فكل ما يحصل منه الظن بالاسكار الذي هو من صفات
 الخمر الواقعي واذن الشارع في الشيء يكون اذنا في لوازمه ومنه الاسكار ومعنى قول الشارح ان الحكم بان
 خمران كل حكم يترتب على الخمر الواقعي يترتب على هذا سواء كان ابتداء او بواسطة ولو بتوسط امر عاقل
 نعم لا يحكم بالاسكار الواقعي في صورة ترتب حكم على حقيقة السكر من جهة ان الحكم تابع للاسم والامر
 لا يتحقق بالاصل لكن لو تعلق على اسكار هذا الخمر المشكوك حكم شرعي لا يخلو بتوسطه لكان الحكم بعد
 استحبابه لمحقق ذلك الحكم انهم يبرولاباس بذلك وفيما نحن فيه متى ما اعتبر الشارع اصالة تاخير الخمر
 ترتب جميع احكام الماخو عليه مطلق ولا ريب ان من احكامه تاخير البيع الخيار ولو بعد توسط استلزامه
 تقدم العيب وتقدم وان كان لازما عقليا لكن الاذن في لزومه اذن فيه بمعنى ان الاحكام المترتبة
 على الملووم ثبتت مطابقة الاصل والاحكام المترتبة على التابع واللازم ثبت التزاما ومنه الخيار
 ولا بأس بذلك وهذا ظاهري وهو انه على فرض تسليم ان اللازم العقلي لا يترتب على الموضوع الظني
 بل يترتب على الامر الواقعي القطعي نقول ان ملزوم التقدم هنا امر قطعي لا ظني وينبغي تحقيق ملزومه
 تحققة ومنشأ الاشتباه تخيل ان التقدم في العيب ملزم لوارم البيع الماخو المظنون وليس كذلك بل
 هنا قسمان اللوادم احدهما الوارد الاستصحاب وثانيهما وازم المستصحب ولا ريب ان الثاني ظني
 لكن الاستصحاب ليس بظني ولا ريب ان اصالة تاخير البيع استصحاب للمعدم قطعاً نعم المستصحب ظني
 لثبوته بطريق ظني وتقدم العيب في مثلنا مثالنا هذا ملزم لوارم الاستصحاب لانه لو اردم المستصحب
 فينبغي القطع به بعد تحقق الاستصحاب وليس ذلك في قول الاسكار لان الاسكار ليس من لوازم
 خمرية بل من لوازم نفس الخمر المستصحب فلا تذهل وهذا ان الكلامان مع جودة ما فهمادقة

مقامهما وصدورهما في الغاضل المعاصر بل الاستاد الماهر جناب الأستاذ ملا محمد علي البرنوبي
 بتوفيقه عند فراسنا على جناب شيخنا واما هنا الاجل لاوقر والتحرير الاكبر جناب الشيخ موسى بن الشيخ
 جعفر قدس سره غير تامين في النظر اليهم القاصر اما الاول فلان معنى كون الاذن في الشيء اذا في
 لوازمه كما في تحقيقه ان في احكام الابقاع ان الشيء اذا اذن في شيء فقال ذلك ان توخر صلو
 الظهور الى المغرب مثلا والمفروض ان اجزاء الوقت تختلف باعتبار قدرة المكلف وسفره وحضره
 والتاخير معناه جواز ابقاعها في اي وقت كان ويلزم من ذلك كون كل وقت على مقتضاه وكذلك
 الكلام في نظايرها وانما يثبت ان الاذن في موضوع اذن مع من الشرح في لوازمه من الجملة الماذون
 فيها بمعنى ان يكون اللازم لازما لتلك المحملة التي تعلق بها الاذن وان تعلق بموضوعات ^{خارجية}
 اخرى لا يمكن فوض ذلك الشيء الماذون فيه بدون ذلك اللازم كما ان الاذن في اجارة العين ^{المتساجعة}
 اذن في قبضها اذ التسليط على المنفعة يلزم التسليط على العين ولا ينفك ثم ان الاذن في اللازم
 تابع للاذن في المذوم فلو كان تقريبا فهو قطعي ^{مطلق} ولو كان تعبديا فهو تعديدي وهكذا ^{يكون}
 مع كون المذوم فرضيا كون اللازم واقعا اذ امرت هذا نقول ان الشيء اذا اذن في جعل الشيء
 في قوعه ثم ان اليقين والحكم بعد مر قبله فالذي يترتب على ذلك ان غناء الوقت الشكوك ^{الشكوك} مال
 البائع وخيار الحيوان ثلثة ايام بعد اليقين ونحو ذلك لان هذه لوازم نفس وجود البيع ولا ^{يعني}
 كون البيع في هذا الزمان الا ترتب هذه الاحكام ولو فرض انفكاك هذه عن فاي فائدة في تأخير
 وذلك واضح واما تقدم العيب على البيع فليس في لوازم ذلك اذ معناه تقدم العيب كون هذا
 سابقا عليه في اصل الوجود والتحقيق وليس بمعنى اصالة التأخر كون البيع موجودا حادثا في هذا
 الزمان بل الحكم بعد وثرة في هذا الزمان بمعنى ان الشارع قال انت احكم بان صدق ثمة هذا الزمان
 لا انه حادث في هذا الزمان وتقدم العيب من لوازم الثاني دون الاول اولنا ان محكم ^{بالاول}
 على القول ان في عدم نقض اليقين ولا نقول بتقدم الاخر اذ لا يندى به وبعبارة اخرى ليس ^{يعني}
 الاصل كون الشيء حادثا في هذا الزمان ولو كان كذلك لان ذلك اتي بالواقع ولو بطريق ظني بل ^{شكوك}

وليس معنى الأصل هذا وان قام مقام البينة في اثبات حكم كلي وقام مقام العلم في كل مقام لكن معنى ذلك
البناء على انه من بين اليقين ولا يلزم التقدم للآخر لكن يلزمه اللوازم الشرعية اذ هو معنى المنزلة فانه
قلت اذ ارضيت الشارع في البناء على هذا معناه انك اذا علمت وقوع العيب قبل هذا الوقت فاحكم
بتقدمه قلت من الواضح ان الحكم بتقدم ذلك ليس لازما للبناء على هذا بوجه وان علمنا وقوع العيب
قبله فانه قلت لو لم يكن التقدم لازما لهذا فالبناء على التقدم لازم قطعاً فالاذن في البناء على تأخر
هذا اذن في البناء على تقدم ذلك فكل حكم ترتب على التاخر او على التقدم او على المجموع المركب ترتب
على ذلك قلت ليس كذلك ان جعلت شيئا مشكوكا في موضع اليقين ينصرف الى ترتيب احكامه على نفسه
لاكون جميع الاوضاع والمقادير الخارجية ايضاً لازماً له فان التقدم والتاخر وسائر الاوضاع الوجودية
على فرض الموضوع وليس معنى قولك ان فرض هذا الشيء كذا الا ان احكامه جارية عليه لانه الاوضاع
التي لو وجدت في الخارج لترتب عليه فرضها موجودة فلو تحقق ذلك الوضع ايضاً حكم فاحكم بذلك ايضاً
مثلاً اذا علم وقوع زيد في ارض كان بحراً سابقاً وكل من وقع عليه مات ونشك الان في بقاء البحر
وعدمه فالاصل بقاءه يعني فرضه باقياً في احكامه ويلزم من ذلك فرض زيد ميتاً لانه لازم وجود البحر فيكون
الاحكام ترتب عليه من ارض ونحوه وهو خلاف البدهة لائق ان الاصل هنا معارض بقاء زيد لان
عرضنا التمثيل للارشاد الى المدعى والافتراض اصله انه اذا وقع زيد في البحر القلاني ان ينصف
بدهم فاذا وصل زيد الى ذلك المكان بقينا نشك في بقاء البحر وعدمه فالاصل بقاء البحر فيكون زيد
واقفاً فيلزم النصف والاعتراض اصله عدم وقوعه في البحر لانه بدفعه اصله عدم وقوعه في البحر
وهو واقع في احدهما الاحالة والحاصل ان فرض شيء بوجوده في لسان الشرع معناه ترتيب احكامه عليه
لا حقوق الاوضاع الخارجية واحكام الاوضاع بل ذلك يحتاج الى دليل اخر وذلك واضح مضافاً
الى ان البناء على التاخر مستلزم للاحكام اذ هو معناه ودليل الخيار قال انه لو تعلم العيب فيه
خيار وهو ينصرف الى الواقع ولا يلزم من لزوم البناء عليه في البناء على التاخر حقوق الحكم الموطأ بالواقع
عليه لكون اللزوم من قبيل المهمات بخلاف ما دل دليل ابتدائي جعله بمنزلة التقدم فان قلت

ان التاخر والتقدم ليسا امرين مختلفين متلازمين حتى نقول ان فرض احدهما شرعا لا يستلزم فرض
 الآخر بل هما شيان واحد لان تاخر البيع عبارة عن هذا الوضع الحادث من الوجود بين الكذا بين
 وهو بعينه معنى تقدم العيب ومعناها الخارجية شي واحد يختلف نسبتة باختلاف تنسبيه كقول
 اب زيد وابن عمرو وكلاهما يراد به بكر فاذا قال الله افرض اب زيد موجودا فمعناه فرض وجوده
 ابن عمرو وذلك واضح قلنا غم ذلك جوابا ان احدهما ان الحكم تابع للعنوان وعنوان اب زيد
 غير عنوان ابن عمرو فلو فرضنا ان وجود اب زيد وابن عمرو يترتب عليه مكان احدهما من حيث الابوة
 وهو كون زيد مثلا واجب النفقة عليه غير انهم ولا فقير وكون امواله مالا له وكذا زوجته وثانتهما
 من حيث البوة لعمرو وهو كون ميراث عمرو بينه وبين اخوته فاذا قال الله افرض وجود اب زيد ومعناه
 الشك في الميراث واذا قال افرض وجود اب زيد معناه عدم كونه بينهما ودليل ذلك العرف بقول الله
 تاخر البيع يقتضي احكام التاخر لاحكام تقدم العيب وان كان الامر ان في الواقع شيئا واحدا وهو
 المهور ومع ان كونهما في الواقع شيئا واحدا ممنوع وبيان ذلك ليس هنا محله وثانتهما انما كان منع
 التقدم في العيب منع التاخر في البيع ايضا لانا قد راعنا سابقا ان التاخر لم يملك بعينه احدهما الا
 المحتاج الى تقدم وثانتهما نفس وجود الشيء في ان لاحق زودون اضافة الى شيء واصالة التاخر
 معناه الثاني دون الاول فنحل المعنى الى ان البيع موجود في ان لاحق لا سابق ولا يفيد هذا تاخر
 يلزمه تقدم فبه الاعتراف نعم اذا وجد شيء في ان لاحق ووجد غيره في ان سابق فاحدهما مقدم و
 مؤخر وجودا خارجيا وليس شيء منهما ثابتا من دليل حتى يستلزم الاخر بل هما لازمان لوجود الشيءين
 على فرض المهور ومنزعمان من ذلك وهذا لا يثبت شيئا ومنه هنا يتضح فساد ذلك الكلام بخلافه
 او نفي وجود الشيء في ان معين كما قضى به الانتصاف ليس لازما لتاخر ولا تقدم بل هما صفتان
 خارجتان فقد يكون هناك شيء مقدم فيكون هذا مؤخرا عنه بعد وجوده كلي وقد لا يكون هناك
 شيء اصلا فلا يكون تقدم ولا تاخر في مثالنا هذا لو لم يكن في الواقع عيب لم يلزم من فرض وجود
 البيع في الآن المتيقن لا تقدم ولا تاخر وانما هو وجود في ان لاحق ومعنى اللوازم للشيء عدم التاكلف

انفكاكه في الوجود عن ذلك الشيء كما قلناه في الاجابة وفي الصلوة اذ لا يعقل وجود الصلوة
 في شيء من احوالها الصلوة احوال الوقت الموسع الاعداد وسرا وحض وانفكاكه عن ذلك
 كغير معقول بخلاف وجود البسيع فانه يجوز انفكاكه عن ذلك كغير تقدم وناخر واقتران
 وحاصل الكلام في دفع ما ذكره ذلك العلامة ان هذا ليس بشيء مخصص من الشرع بلزوم شيء آخر
 حتى يتيقن ان الاذن في الشيء اذن في لوازمه اذ فرض البسيع في الان الماخو غير ملازم للناخو ولا
 للتقدم الذي علق عليهما الخيارات بخلاف خيار الحيوان ونحوه فان وجود ماهية البسيع في اي زمان
 كان ملازم لذلك والذي دعاه الى هذا الكلام تخیل ان الماخو معناه ما يستلزم التقدم وليس
 كذلك بل علمنا اننا لا نستلزم ناخو نفسه ايضا وتخیل ان اللوازم يراد به لواحق الوجودات الخازنة
 ولو في بعض الصور وهو كما ترى وصدد هذا الكلام غير مثله بعيد جدا غريب حقيقة لكن المقام
 مرفعة للاقدام الامن وقد استندنا الى عماد والنبية الى ما في رتبة الاسناد واما الثاني
 فنقول دعوى كون تقدم العيب على البسيع في لوازم الاستصحاب واضح الفاسد بعد ما ملونا عليك من
 التحقيق والذي ينبغي ان يتيقن في ذلك المقام الكلام ان الاستصحاب معناه وجود البسيع في
 الان الماخو ولوازمه ما ذكرناه من الفروع السابقة ولا يلزم من ذلك تقدم الاموال الاخر الا على فرض
 كون معنى الاستصحاب تاخره غير ذلك حتى يلزم التقدم الماخو الذي هو الاستصحاب وهذا لا
 ينبغي ان يغفوه به من لم تدرب في الفن لما سلفنا عليك مرارا ان اصالة الماخو ليس بالمعنى
 الاضافي بل بمعنى الوجود في هذا الان دون ما سبقه ومعنى استصحاب عدم الوجود الى ان
 يعلم ارتفاعه بوجوه واثبات هذا من غير شيء من شيء حتى يلزم من التقدم بل قد عرفت ان هذا
 التقدم ليس من لوازم المستصحب ايضا فضلا عن الاستصحاب لان المستصحب هو العدم وعدم وجود
 هذا البسيع في ذلك الان غير ملازم للنسبة الاضافية التابعة لوجود الطرفين بافهامها كما عرفت
 ومن ذلك كله ظهر بعون الله تعالى وحسن تاييده ان ما اعرض عنه صاحبنا المسدود من صاحب
 الشريعة من الاستناد الى هذه القاعدة الضعيفة البنيان الموهونة الاركان حقيق بان يرض عنه

اهل التحقيق ولا يلتفت الى مصادره بعض ما نرى انهم اهل التدقيق اذا اصحابنا هادق من
 ذلك واحق بالاطلاع على ما هنالك وابن المحقق من المدقق والثريام بن المناول ^{هنا}
 كلام اخر وهو ان الاصوليين ذكروا ان الامر بالشئ يوجب بطلان ضده اما النهي او لعدم
 الامر واستحالة الامر بالصدين ولا ريب ان ضده لا كل المصروف ليس عقليا واقعا وانما هو
 شرعي وامتناع الامر بالصدين واجتماعهما عقلي لازم ترتيب على موضوع شرعي فلو لم يجز ترتيب
 اللوازم العقلية على الموضوعات الثابتة بالشرع فلما ثبت ان يقول لا يلزم من كون ضدا شرعا
 عدم اجتماعهما وعدم جواز الامر بهما لا ندر في لوازم الصدين الواقعيين وهذا ليس كذلك واذا لم
 يثبت هذا اللازم لا يلزم البطلان المستند الى ذلك مع انهم سلموا في هذه الجهة وناقشوا في جهة
 اخرى وعلى ما قوت لزوم فساد هذا الكلام في اصله دون حاجة الى ما ذكره في دفعه الوجوه
 واما في دفع هذا الكلام وجوه احدها ما ظهر من طي كلامنا السابق ان في مقامنا هذا ليس لازم
 عقلي حتى يترتب على ما ثبت من الشرع وكلامنا الاول انما كان على سبيل المماثلة اذ اللازم
 العقلي على ما تخيله تقدم العيب اللازم لنا خراب السبع وقد قررنا ان النادر لهذا المعنى الثابت بالا
 لا يلزم تقدم ولا تاخرو ولا افتراق حتى يناع في ان اللازم العقلي هل يثبت بالاصل اولان الكلام
 ساقط عن اصله وثانيهما ان قياس مسألة الضد الى محل البحث قياس مع الفارق لان الضد هنا
 واقعي وبيان ان الكشم لم يقل انها الناس جعلت الصلوة والاكل ضددين بل ان طبيعة الصلوة التي
 وضع اللفظ بارائها ماهية كذا يثبت لا تجتمع الاكل فيكون الصلوة فكذلك مستلزم للصدية في الواقع
 وليس الضد بترتيبنا يجعله الكشم بل الضد محمول كشم لا الضد بترتيبنا نظير الاضداد الخارجية بعضها
 مثلا خلق اسد سجانة الماء طبيعة لا تجتمع مع النار في الخارج فذلك ان تقول ان الضد بترتيبنا
 اذ لو لم يجعل الماء هكذا لم يكن ضدا وهذا ايضا كذلك واي فرق بين ضدية القيام والقعود والصلوة
 والنوم وما يتخيل ان الكشم لو قال ان الصلوة تجتمع مع النوم لم يجوز المحال قلت في جوابه ان
 هذا اخراج عن الماهية لاجتماع بين الصدين فلو اخرج اسد الماء عن الماهية ايضا تجتمع مع النار

ولا بأس به وهذا كلام في النظر الأولى وثالثها ان من يقول ان امتناع الاحتمال او استحالة
 الامور الضدية الشرعية على فرض تسليمه عقلي بل هو ايقين شرعي او معنى الضدية شرعا عدم الاجتماع
 شرعا لا عقلا وعدم الاجتماع العقلي لازم الضدية العقلية فلم يترتب الحكم على لازم عقلي وما يترتب
 في بعض العبارات ان الاستحالة في الاجتماع عقلي وان كان الضد شرعا ليس معناه وان كان الضدية
 شرعية بل هو اشارة الى ما ذكرناه في الوجه الثالث من ان الضد الشرعي ماهية شرعية مجعولة على
 النحو الذي يبين الاكل فالضدية ايقين عقلي بل ليس معنى الضدية الاستحالة الاجتماع فكيف يكون
 الضدية شرعية وعدم الاجتماع عقليا والضدية الضدية فلا تدل ولا ما حجة اصالة التاخر في
 نفسه فواضح بمعنى انه اذا كان وجود الشيء في السابق له حكم ووجوده فيك لا قوله حكم فالأصل
 مدبر في السابق ولا يترتب عليه الاحكام في ذلك الزمان وامثلة ذلك منتشرة في ابواب الفقه لا يحتاج
 الى استدلال بعلم ما قررنا في البحث جريانه في مقامات متعددة فارجع وتبصر **عنوان** في العدول والالتفات
 والكشف والنقل الكلام في كون الشرايط المقارنة للعمل متواترة في تحقق الشيء استغناء ولو وجوده
 ولو اختلف واحكامه فقد يكون وجود المقارنات فيتمتع الحال لم ازل الامور قد يكون غير معلومة
 فيترقب الى ان يحصل العلم بوجود الشرط في ذلك الوقت وعدمه وتوقف عليه الشيء توقف
 انكشاف بمعنى انه في الواقع اما ذلك الشرط موجود حال العمل وليس بوجوده فاما واقع اوله
 ولكن المكلف لا يدري به مثل من طلق زوجته او باع داره او وصى بشيء من ماله لا يدري بان
 شيئا من ذلك موجود في حال العدول لا يتوقف انكشاف الامر الى العلم وليس في مثل هذه
 الفروض توقف واقعي بل في الواقع وقع على ما هو عليه وكذا لو برز ذمة شخص لا يدري يكون
 الحق في منتهى اطلاق محض شخص لا يدري عدلها فاصلا للطلاق برغم عدم اشتراط العدالة
 فانها في الواقع اما عا دلان ام لا وغو ذلك غير وليس شيء من ذلك محل البحث واما البحث
 في ان الفعل من واقع على وجهه الوجود في نوع او صنف في ذلك او في اوصافه فمحل هو قابل
 للانعكاس الى شيء اخر مما يغير في ذلك او لا بل الذي وقع على وجهه لا يتغير عن وصفه ^{حينه}

في العدول والالتفات

فقول لا ريب ان مقتضى القاعدة عدم جواز انقلاب ما مضى لان الشئ انما يتحقق بوجوده الحقيقي
وقد لا مانع وهو المعبر عنه بالعلة النامة فاذا وجدت العلة النامة لعول معين يوجد في
الخارج على مقتضاها ولا يمكن ان يكون لذلك الشئ المعول شرا وتوقع او حادث متأخر ^{حب}
غير عما وقع لان ذلك موجب لتاثير المعلوم في الوجود وتغير ما وقع وهو مستحيل عقلا
وذلك من الواضحات التي لا تحتاج الى قامة دليل فاذا وقع عبادة في وجهه وجوهها
او معاملة على كيفية في الكيفيات تؤثر او غير مؤثرة لازمة او جارية فلا يمكن بعد ذلك بدله
فراول الامور لا يتقيد ان عموم ما دل على ان العمل بالنية يقتضي بان العمل يتبدل بانقلاب النية كيف
كان لا نقول غايته ما دل عليه هذه الأدلة كون العمل تابع لها والظن منه العمل التام لا الابعاض
فليس كل جزء من العمل اذا تبدل فيه النية يتقلب عما هو عليه في ضمن الكل سيما ذلك لكن لا يلزم
من ذلك كون النية اللاحقة متعبرة بغيره للعمل السابق بل انما تؤثر فيها بعد ما من العمل كلا او بعضا
اذ النية اللاحقة تعاضها النية السابقة فكما ان العمل تابع لللاحقة فكذلك تابع للسابقة ايضا
فتزجج الثانية تحكم غايته تبعية كل جزء منه لما صاحبه من النية وهكذا الكلام في سائر الموانع
اللاحقة والشرط المأخوذ الموجبة لتغير العمل المأخوذ المأخوذ عن مقتضاه فان غايته تاثيرها انما
هو حين وقوعها لا فيما قبلها من الكيفية لكن قد ورد في الشرع موارد قد انحوت فيها هذه
القاعدة بمعنى ان ظاهرها انقلاب ما مضى بما شئت بما شئت يجعل الشئ وتأثير الامر المأخوذ في المتقدم وفي
ذلك مباحث فلنورد اول تلك الموارد ثم نكمل فيها على مقتضى القواعد حتى يجعل قانونا كلياً
في هذا الباب يهدي براهل البصيرة واولوا الالباب منها ايام الاستظهار في الخيض فانهم
حكوا بانهم تجاوزوا الدم العشرة كشف عن انما استخاضه واذا لم يتجاوز فهو خيض ومن الواضح ان
الدم الموجود ان كان خيضاً فلا يتقلب بالتجاوز وان لم يكن منه فلا يكون منه بالانقطاع
وليس هذا مثل الامثلة التي ذكرناها سابقاً اذ هذا يتوقف على شئ متأخر ممكن الحضور والعدم
بخلاف ما خلاف ما سبق فان ذلك تقارن له وجود او عدمه ولكن غير معلوم المكلف ومنها

صوم المتخاضة بالكبرياء بناء على احتياجهما بالاعمال اليسيرة انهما فان الصوم متى تم فلا يبطئه
الليل حتى انهما ان تنقضي انهما لو غسلت في الليلة الاية صحت ينه الصوم وان تركت بطلت
ومنها في ينه القصر والاتمام في محل التجديد فانهم يقولون اذا نوى احدهما وعمل في الاثناء ونوى
على الاخرى في الامر على الثاني ويعود القصر تمام ما بالعكس ومنها في التجديد بين الزائد والناقص
فان من يجوز بقول اذا قل بالاقول فهو امثال وان الحق الزائد عاد المجموع امثالا ومنها
في العدول كل من الرض والنقل والاداء والقضاء الى الاخر ولو مع الزاي والدور فان ذلك
موجب لانتقال العبادة الواقعة من نوع الى نوع وانقلابه اليه ومنها في عدول من روجم في
صلوة الجمعة غم ادراك ركعة الى الظهر فانه يقلب بذلك ومنها في خروج ناوي الاقامة كالأقامة
فلوفات عند صلوة في اثنا عشر بقضية قصر وان كان بصلية تاما ومنها ان يتعلق الركوة على الصلاة
بالانقضاء ولكن بصدق الاسم فلو تلف قبله فلا ذكوة وعلى الهم الانعام بجلال الثاني عشر
مع انه لو انقضى الشوط قبل تمامه يجب ومنها اودى الضيف ذكوة الفطرة فان لحقه اذن المضيف
بضيه والا فلا ومنها الوكيل الناقص لصور ورق او جنون قبل حد الموقفين عاد حجة الاسلام وجرأت
ومنها انه لو قصر المال الموصى به ربح او عتق ونحوه عند عاكا الاثر ومنها ان المفرد اذا عدل الى
حج التمتع انقلب ومنها ان اذا الحق اذن الاب في نذر الولد بضي ومنها اذا وقع عقد بشرط فيه
القبض كالوقف والصرف والسلم فاذا لم يلحقه بطلا والافصح ومنها اذن ولي الامر في فضوليات
العتود وهو ياتركا في المكنه ومنها في اخراج ما هو محجور واقعا مثل الطلاق والعتق بالزعة فانه
يعود بعتقا ومطلقه من حين الصيغة ومنها الصدقة بما جعل مالكه كالصانع لما تخلف عنده
الصيغة والمديون مع الياس من صاحب بشرط الكفان فانه يصدق عن المالك فاذا ظهر واحد العوض
يعود للمصدق والافصح ومنها في احتياج المشتري الارش في باب المصرف لو كان المبيع
معيبا بعد الفرق فانه يقضي بطلان ما قابله من النقدي المعاملة ومنها قبول الوصية فانه موجب
لوقوع ما مضى صحيح بخلاف ما ورد ومنها في الرد انه في باب ارضاع من لبن ولد الزنا انه اذا جعل

مولى الجارية الذي جرب الميراث يطيب لنهما ومنها في جازة الورثة الوصية فانه يوجب لو قويع صحة
صحة إحلاف عمارا ومن الثلث ومنها انه لو أدى من اعتق نصيبه في العبد قيمة حصة شريكه كان
 العبد متعاقا من الصيغة ومنها انه يرد ميراث الميراث الى النصف بعد بلوغه الى ثلث الدية ولو
تدريجا في وجه ومنها ان الميراث اذا لم يثبت بانت زوجته من حين ارتداده وان تاب فهو باق
 ومنها انه بعد اسلام الزوجة لو سلم الزوج في العدة فالتكاح باق والافان من حين اسلامها
 وغير ذلك اذا عرفت هذا فنقول اذا ورد الدليل على مثل هذه الاشياء فالوجه المحتملة القابلة
 للاطباق على القواعد الواردة في القول بالنقل بمعنى الانقلاب في حينه فاذا قلنا شيئا لللاحق
 جزوا كان او شرط او وصفا او معينا اختياريا المكلف او اضطراريا كما في الامثلة السابقة تبين العمل
 الواقع تكليفيا او غير الى ما يقتضيه الامر لللاحق من حين حوقه بمعنى ان ما مضى باق على حاله
 على ما كان سابقا ويتغير الامر فيما يبقى سياتي فيكون الشيء مركبا من طرفين متغيرين في الحكم
 وثانية القول بالكشف بمعنى انه اذا الحق هذا الشيء لللاحق للعمل كشف عنه كونه في الواقع يؤثر هذا
 التأثير الجديد من اول الامر ولكن المكلف ما كان يعرف هذا المعنى الى ان انفتح له الامر بعد
 الحقوق والعدم وثالثها واسطة بين الامرين قابل لان تسمية نقل وقابل لان تسمية كشفا
 وهو انقلاب الموضوع وتجدد التأثير من الحقوق لكنه في اول الامر وتوضحه ان الامر لللاحق
 مؤثر في الآثار والاحكام وليس مجرد امانة وهو من هذه الجهة كالنقل ولكن ليس تأثيره زمان
 وقويع نفسه بل من زمان وقويع اول العمل مثلا في مثل الوصية اذا قلنا القبول من الموصي له
 له بعد الموت فمعنى كونه ما قبل انتقال الملك الى الموصي له من زمان قبوله واما ما بين زمان وقويع
 الصيغة و زمان القبول فهو باق في مال الموصي او في حكم ماله والنماء تابعة ومعنى كونه كشفا
 قبول الموصي له ليس له تأثير في الانتقال والعدم من زمانه وانما هو امانة يعلم بها صحة الوصية
 وفسادها فاذا احقها القبول تبين صحتهما وانتقال المال اليه من حين موت الموصي والنماء المتخلل
 بين زمن الموت وزمن القبول مال الموصي له واما المعنى الثالث فهو كشف فهو في الثمرة ونقل في

الاعتبار والدليل لان مقتضاه ان قبل وقوع القبول ليس المال مال الموصي له لا واقعا ولا ظاهرا
 وانما هو في حكم مال الميت ونماؤه كذلك ولكن اذا حق القبول ينقل لكن لا من حيث بل من حين
 الموت بمعنى ان الشارع يقول او قبلت الوصية في هذا الزمان يصير المال الموصى به ملكا للميت
 من زمان الموت ولا بعد في ذلك لا بحسب الدليل ولا بحسب الاعتبار كما سينكشف للوجه
 كان هذا التخصيص التسميم انما هو لتحصيل الثمرة وهذا القسم ثمرته ثمة القسم الثاني سماه بعض
 الكشوف بالمعنى الثاني وجعل الكشف له معنيين ولك ان تسميه النقل بالمعنى الثاني وان وافق
 الكشف بل هو في تادير العبارة بالنقل اولى من الكشف كما قررنا في الثمرة كالكشف ولك ان
 تسميه وجهان ثالثا مغايرا للوجهين واسطة بينهما بل هو موافق للحقيق ايضا اذ لا يلزم ان يكون ثمرته
 ثمة الكشف مظم بل لعل ان يخرج لثمرات تغاير الكشف بذلك المعنى فعدده قسما براسه ح او ج
 والمتبع الان في تحقيق هذه الوجوه الدليل والريب ان الدليل الخاص في الموارد الدال على هذا
 التغيير والاقبال ان كان فيه دلالة على احد هذه الوجوه الثلاثة فلا كلام في اتباعه واما في محل
 الشك كما في الغالب بل في الكل على ما تحقق فيحمل القول بالنقل نظر الى ان ما وقع من العمل ^{بعض}
 لا دليل على انقلابه بل في معنى ان ايام الاستظهار مثلا الحكم في الشريعة اما طهر او حيض فاذا
 فعل المكلف العمل على مقتضى ذلك مضى ونجا وزاد من صبره استجابة من زمانه لان مقتضى من
 الدليل نعم اذ الدليل على ان هذا يبدل من الاول فذلك كلام اخر وشك ذلك في صوم المستحاضة
 فاذا حكم بحجته لا يؤثر ترك عمل الليلة الاية الا فيما بعدها والا فيما قبلها فقد مضى وكذلك
 في مسائل العدول في قصر وتمام او صلوة او حج او غير ذلك مما شئت فان المتيقن من دليل العدول
 كونه من غير اليقين فما مضى مضى على نفي اليقين وقضائيه او غير ذلك وكذا في الاقوال والتمتع
 وما ياتي بتبدل فيكون العبارة ملفقة من الامرين وكذا في الاشغال بحجته النافذة باحد الامور
 الى حجة الاسلام وكذا في خروج ناوي الاقامة فان اظلم انقاضه من حين الخروج فافاق
 من الصلوة فان على تمامها فيقتضى ملك وشك ذلك في حقوق اذن من يعتبر اذنه في الضيق و زنا

الجارية وصوم وفضوليات العقد ونهرياته والوصية بما زاد عن الثلث فان ما وقع على محله
 صحته او فساد فهو باق على وضعه الاول غايته التاثير بعد ذلك وصل ذلك في اداء المتيقن
 قيمة الشقص والقرعة المحرجة للكل والاسلام المتيقن للزوجية والتوبة في المندك والعدم
 المالك بصدقة ما جهل مالكة فان المتيقن في ذلك كله كون التاثير من حين الوقوع والحصول
 فيما بعد ذلك لا فيما قبله ونحو ذلك القبض فيما شرط هذا الامر ذلك في صحته فينبغي الانتقال
 من حينه وهذا الامر اللاحق في اذن او قبول او اداء او فعل معتبرا ما شرط الوقوع هذا الامر كله او جزوا
 للسبب فاذا كان كذلك فلا يعقل تقدم تاثيره واثره على نفسه لان تقدم الشروط على الشوط محال
 وكذا تقدم المعلول على العلة اذ ليس معنى الشروط والمعلول الا ما توقف وجودها على ما فلو تقدم
 شيء منهما على وجودها فلم يتحقق هناك توقف اذ الوجود كشف عن وجود تمام العلة وهذا بناء
 الغرض في الشرطية والسببية ولان الكشف بمقتضى حصول شيء فمراعاة المكلف مع ان مثل ذلك
 في الاسباب الاختيارية غير مودعة الشرعية فاننا قلنا مثلا ان القبول في الوصية كاشف او الاذن
 في العقد الفضولي او الاكراه كاشف يكون معناه دخول الثمن ان كان بايعا ودخول الثمن ان كان
 متريبا وكذا الموصى به في ملكه مودون اختياره فان الرضا ان كلامه الآن كاشف عن وقوعه في
 ذلك الوقت فضا والدخول في ملكه في الواقع في ذلك الوقت فمراعية عليه ويجري هذا الكلام
 في عدول العبادات بنية او بعرض كمال وفي معنى الايقاع والصدقات محسوبا على نفس المكلف
 فانه يلزم في ذلك كله وقوع شيء منه دون ان ينويه او يريد بل مع انه نوى خلافه فيلزم ان
 يكون في الواقع ما هو مشروط بنية او بعرض ذلك فم المكلف يقع عليه ويتحقق وان لم يطلع عليه الا بعد
 الانكشاف ولان حصول هذه الاشياء المؤثرة في عبادة او معاملته ليست في الحقيقة الا كالقبول في
 سماع قبول الوصية فان عين ذلك وفي جملتها فلو قلنا في ذلك كله بالكشف فلم لا نقول في قبول العقد
 كله بمعنى ان نقول ان الانتقال حصل في الواقع من زمن الإيجاب وكل ما هو بمنزلة الانتقال من
 اباة او نيابة او تعلق حق وغير ذلك من مقتضيات العقد العقود ويكون القبول من الطرفين الاثر كاشفا

عن سبق حصول الاثر المطلوب مع انهم اطلقوا على ان الاثر لا يتحقق الا بامان القول حتى انه لو تعارض
عقدان من وبي او وكيل او اصل او نحو ذلك حكوا بابطالان مع الافتراض وصحة السابق مع عدم
وجعلوا معنى سبق الافتراض تساوي الحرف الاخير من القولين في الوجود وجعلوا الوجه في ذلك
ان العقد هو الموثور وما يشترط انما هو بالقول فمتى ما لم يتم لم يتحقق البرود قلت فليكن في الوصية كل
وفي الاجارة كل وفي القبض كل وفي سائر الفروض الميتركة كل فانه معنى الشرطية توقف الشرط ^{عليه}
واي فرق بين السبب والشرط في الوجود وانما الفرق بينهما في الاستلزام وعدمه لو خلى وطبعه واما
في ان وجود الشيء لا يكون الا بعد ذلك كله فالشرط والجزاء سواء بل يخل كل منهما الى الآخر فيقال
بالكشف ابداء الفرق في ذلك ولانه على القول بالكشف في بعض الصور يلزم المحج شرعا بل عقلا في وجه
وهو ما لو باع او اجار او صالح او فعل غيره ذلك من العقود الفضوليات في ملك الغير ثم ملكه قبل اتمام
المالك ثم اجاز فان القول ببطلان هذا العقد بعد قضاء العوض ^{بصحته} بصحة بيعه في الصواب ^{صواب}
الاجارة في العاقد ليس بانقضاء اجارة المالك بل هذا اول بل يحتمل الصحة هنا من دون اجارة لانها
العاقد ومحج مع المالك ومسلما والواجر نفسه بعد قضاء حرا واجاز وكذا لو اشترى له مصحف او مسلم
وهو كافر فضولا فاسلم وطحا ^{او} واجاز وكذا لو باع المود او اسلم الزوج الوثني او الكتابي في العدة
بعد اسلام زوجته ووجده ^{او} المحج في ذلك كله انه بعد الاجارة والاسلام والتوبة وجعلنا ذلك
كاشفا عن سبق ملك الفضولي حال العقد في العقود المفوضة واجارة العبد وبقاؤا الزوجية ^{انصافها}
يلزم اجتماع المالكين وما في حكمهما في ملوك واحد وما في حكمه في الاولين في ان واحد لان الان
الذي ملك الفضولي المبيع او ملك العبد منفعة نفسه بالعقد اما هو من الامانة الواقعة بين ^{العقد}
الفضولي والاجارة والمفروض ان الاجارة كاشفة عن تلك الطرفين الاخر في العقد الفضولي من مشر
او مستاجر من بين العقد فيلزم كون المشتري والفضولي كلهما مالكا للمبيع في الان المتخلل بين
تملك الفضولي ^و المستاجر وكون المستاجر والعبد مالكا للمنفعة في لان الواقع بين الانفاق و
الاجارة وهذا بين المحج ويلزم كون الكافر في حال كفره مالكا للمسلم والمصحف في الاوسطين لان المفروض

ان اجازته

ان اجازته كشف عن سبق ملكه ان العقد وهو في ذلك الوقت كافر ويلزم في الاجد كون المسألة
 زوجة للكافر في حال كفره مع انه مناف لاشتراط الكفاية ابتداء واستدامة ومناف لقاعدة نفي
 كانهما في محلها انما التوبة والاسلام يكسبان غم بقاء الزوجية في ان الكفر والارتداد انهم
 ولانه على القول بالكشف يلزم الخالفه لعموم ما دل على ان لكل امرئ ما نوى ونحو ذلك في جمع من الموارد
 المذكورة كما في مقامات عدول الصلوة على اختلافها وفي مقامات عدول الحج بنية صرفة او مع
 اعتبار عود في شيء اخر وفي عتق الرابة وصوم المستحاضة فان تفتي ادلة السنة وقوع ما نوى
 او لا من اول الامر وحصول ما قصد من نوع او وصف او مقدار فاذا جعلنا عود وضل العارض كاشفا
 غم وقوعه عن اول الامر لم يحصل خلاف ما نوى في الواقع وهو الخالفه التي ذكرناها ولانه على
 القول بالكشف يلزم تعليل المخبر على الممكن المحتمل وهو باطل ببيان ذلك ان العقد والاتفاق
 او العيانة متى وقعت على وجه فعل الكشف يلزم وقوعه في الواقع على نحو واحد ثابت غير قابل للتغير
 والتبدل فصححة او فساد او عموم او خصوص او زيادة او نقص وغيرها وما ياتي بعد ذلك امان
 كما شهد بما ثبت في اللوح المفوظ مثل اخبار خبر عن وقوع حادثة وعموم وهذا لا يجتمع مع قولهم
 ان الحق ذلك اللاحق كالاخبار مثلا كشف عن صحة وان لم يلحق بلحق كشف عن بطلانه لان
 كل شيء لم يوجد بعد في الخارج فهو قابل للوجود والعدم وبحجوا منه ما يشاء ويثبت وليس شيء
 مما لم يقع لازم الوقوع على الله تعالى او على غيره من الفاعل المختار مع اختياره فيجوز ان يقع
 ويجوز ان لا يقع منه في هذا الحال مساوي الاحتمالين فاذا كان العقد مثلا يتوقف صحته
 وفساده على هذا ينبغي ان يكون الفعل ايضا متزولا في الواقع محتملا للصحة والفساد والمضي
 والعدم ونحو ذلك غير من الامثلة التي ذكرناها اذ الموقوف على الممكن ممكن فكيف يعقل
 بقا ان العقد من حين وقوعه مضي على حالة واحدة معينة لا تعرفه الاجمال الاجازة مع ان الاجازة
 قابلة للامر من غير لازمة في احد طرفيها حتى في علم الله تعالى فان علم الله تعالى لا يقبل الممكن واجبا والا
 لزم الجبر الذي ذكره الانشائي ولا يمكن قياس ذلك على سائر الكوائف فان الواقع فيها

لا بد ورماد كاشف فان الاخبار عن موت زيد كاشف عنه وهو لو كان في الواقع ميتا لا ينفرد
الحال بين ان يوجد الكاشف او لا يوجد وبين ان يحكي الكاشف على طبقه او خلافه
وكذا لو لم يكن ميتا فستبين ذلك كاشفا انما هو مضافا لصفة ولا يجمع القول بتوقف وقوع
الصحة والبطالة في اول الامر على خوف الاذن القابل للاختصاص وعدمه مع القول بتوقف
احدهما في العقد من اول الامور ان هذا المتناقض صرف ويحمل القول بالكشف بذلك
المعنى الذي قررناه او لا لان الظاهر من الامر الحادث في كل انما هو تبين من اول الامور
على كون ذلك في الواقع كك بيان ان ما دل على توقف صوم المستحاضة على الفصل وحيثية
ايام الاستظهار بانها او معناها انه لو وقع كك فهو في الواقع كك وكذا في مسائل العدول في
صلوة او حج فان معناه كون هذه الصلوة مثلا ظهر الاجعة والحج تمتعا لا افراد وليس معناه
ان يكون بعد ذلك تمتعا وقبله افراد وشك في جريان الحال على احد الناقضين وكك في الصلوة
اذ هو المعلوم ان الملتحق من التسمين غير مشروع ولذلك لا ينوي في العدول كون ما بعده كك
بل ينوي كون اصل العمل من جنس ما عد اليه وكك في اذن من يعتبرها اذنه واجازة من يعتبر
اجازته فان معنى الاذن الامضاء ما وقع على طريق وقوعه ولا ريب ان الصوم او اداء الفطرة
باذن المضيف او العقد باذن المميز ثمرتها حصوا الثواب والمالك من ان الفعل والمميز لا
يزيد شيئا على ذلك عين الرخصة فيما اراد وقوعه ونحو ذلك في اداء السراية والذمة فان غرضه
من ذلك ليس غرضا جديدا ولا طلاقا جديدا بل ابداء الله المعلق والمطلق شيئا وبيان مورد
يضع ذلك الانشاء وكذا في قول الوصية فان معناه قبول ما اوجبه الموجب والذي ذكره
ذلك كون هذا الشيء مثلا ملكا للموصي له بعد موته لا بعد ستم موته مثلا ونحو ما دل على طلاق
الاقامة بالخروج قبل صلوة تامة اذ لو لم يكن معناه الكشف فلا وجه للبطالة بل يكون صوة
الايمان بالصلوة وعدمه متساوية في ذلك وقس على ذلك غير كك لقبض واخذ المالك عوض
الصدقة فانه رد لتوايه من اصله ولان اغلب هذه الاشياء من باب الانشاء القابل للتعلق

واللازم ترتيب أثرها عليها من حيثها لانها ما عقدا وابقا من عند النية واما خطاب امر متعلق
بالمكلف فالشيء الذي يوجد في الخارج امتثال لذلك الخطاب من اول الامر ولا وجه لتأخره
الى مضى زمان وكلما العرض من الصيغة احدث الاثر من حين صدورها لا بعد مضى زمان
فلو كان الاثر لا يترتب عليه الا بعد لحوق ذلك الامر كما هذا تعليفا في الانشاء وترديدا في
النية والتعليل من جملة المبطلات كما تقر في مقامه واللازم على القول بالنقل والتعليل في
ذلك كله لان قوله بعث مثلا ان لم يكن انتقالا لانه حينه يكون معناه احدث النقل في آن
الاجازة او في آن القبض ونحو ذلك وهو شيء قابل للوقوع والعدم فيكون معنى ذلك ان وقع
ذلك يتحقق النقل والافلا فان قلت ليس هذا التعليل بقصد العاقد وانما هذا من جعل
فان العاقد وان قصد النقل دفعة من حينه وكله مباشرة الايقاع لكن الشئ متى اوقفه على شرط
متأخر فيكون الدائر منوطا به من الشرع لا تعليفا قلت ما لم يكن الانتقال من حينه سواء كان
العقد والشايع يكون ظاهر ضافا لظاهر معنى الانشاء بخلاف ما لو قلنا بالوقوع من حينه
وجعلنا ما اعتبر الشايع شرطا كاشفا ولان الادلة الدالة على هذه الاسباب كعموم اوفوا
بالعقود وحق رقبه والطلاق والصدقات والصوم والزكاة كلها قاضية بكون المطلوب بالاول
حاصلا باول الايمان به وكل نفس العقد والايقاع سببا تاما في حصول الاثر من ذلك او تخففا
او فكا او ثواب ويكون ترتيب ذلك كله عليه مجوده من دون الافتقار الى شيء فلو لم يحط به
لكا المؤثر الامران معا وهو خلاف ظاهر الادلة وحيث لم يتم دليل قوي على اعتبار الامر اللاحق بهذه
المثابة فلا وجه لاعتبارها وبكفي ايمان كاشفا في الاخذ بما دل على كونه مؤثرا او مقرا من النص
والفتوى اذ لم يدل على اعتبار ازيد من ذلك وسعر هذا الكلام مزيد تحقيق ولا بد لو قلنا بالنقل
دون الكشف لزم تأثر الشيء الموجود في المعدم لان العقد والايقاع والعمل الذي مضى قد
انعدم في زمان لحوق هذا الامر المتأخر المتأخر فيه من اجازة ونحوه واذا كان كذلك فيكون
هذا الوجود اللاحق يؤثر في ذلك السبب المعدم تأثرا يوجب نفاذ نيته وحصول مقتضاه

وهذا حال لا ينفك هذا غير مؤثر في السبب المعلوم وإنما هو مؤثر في مقتضاه ومقتضاه عند تمام السبب
ولحق اللواحق موجودا لا نأقول المفروض كون هذا ما يتوقف عليه تأثير ذلك المؤثر فينبغي
وجود ذلك المؤثر عند حصول شرط تأثيره فإن انعدم بلا تأثير فلا ينفك بعد ذلك وجود المؤثر
عليه في أحداث تأثيره في ذلك الشيء المعلوم ولأن الأدلة الخاصة المتفرقة في خصوصيات هذه الأبواب
قضت بالكشف منها حديث عروة البارقي في تواتر الشاة فإن قوله هم بآرك اسم لك في صفقة
يمسك ظاهري أمضاء النبي في معاملة عروة من ذلك الوقت الذي عامل حيث عبر بصفقة اليدين
والأرباب في حصوله حال البيع والشراء ومنها ما نقله بعض مشايخنا من خبر الوليدة حيث لم يرجع
السيد اليه عليه بعد الأمضاء والاجازة بشئ مع آجره فلهذا وغيرها وهو الـ على أن الاجازة
كاشفة عن الانتقال من حين العقد ولزم أن يكون لما لك المملوك آجره المحمي الخدمة على ذمة المشرى
في الزمن المتخلل بين العقد والاجازة ومنها صححة أبي عبيدة الخلاء في باب النكاح قال سألته
أي الباقر ثم غلام وجاريتي زوجهما وليان لهما وهما غير مدركين فقال النكاح وإيهما أدرك
كان له الخيار وإن ما أقبل أن يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر إلا أن يكون قد أدركا ورضا قبلت
فإن أدرك أحدهما قبل الآخر قال يجوز ذلك إن هو رضى قلت فإن كان الرجل الذي أدرك قبل
الجارية ورضى بالنكاح ثم مات قبل أن تدرك الجارية أثره قال نعم يقول بمرأته حتى تدرك فتختلف
باسم ما دعاها إلى الميراث الأرضها بالزوج ثم يدفع إليها الميراث الحديث والمراد بالوليدين هما
الرفيان لا الشريكان بقية ذكرنا في بعض ذلك وبقرينة ما في ذيلها من السؤال ثم تزوج الأب
قال بمضي ذلك ولا أقل من كونهم فمشمول ما كان فضوليا شرعا والمفروض أن الرواية حكمت بأن
بعد اجازة أحدهما وبغير بلوغ الآخر واجاز صح وورث ولا يخفى هذا على القول بالكشف لأن
على القول بالنقل يلزم تحقق الزوج في وقت الاجازة مع أن أحد الطرفين قد ميت وذلك
غير معقول ومنها ما أورده في الوصية من أن القول لو لم يكن كاشفا لزم بقاء المال بعد موت الموصي
بلا مال لأن الميت بموته خرج من أهلية المالكية أو الميت لا يملك والوارث يتوقف ملكه على

عدم الوصية لقوله تعالى بعد وصية يوصيكم بها الودين واما الموصولة فهو ايضا غير مالك على القول
 بالنقل حتى يقبل ولا مالك غير المثلثة ولا ريب ان هذا غير معقول بخلاف ما لو قلنا بالكشف فان القول
 كالكشف عن ملكه من حين موت الموصي وعدمه كما شفعه سبق ملك الوارث واذا ثبت هذا في هذه
 المقامات فيلحق بها غيرها ايضا لما لها مدعى ودليلا ولا ريب ان هذه الوجوه من الطرفين ^{هذه} ^{مخولة}
 اما الاول فلان الاصل وان كان ذلك كما ذكرنا لم يكن بعد دلالة العمومات والادلة الخاصة على
 خلافه فلا بد من العطف عن سماع المثل بل كما ان يكون اجزاء القول بالكشف ولم ينقل النقل الا
 عن نادر لا يثبت اليه واما الثاني منه فلاننا لانسلم ان الامر اللاحق به باب جزاء السب بل السب
 ما مضى وتحقق في الخارج واما الشرطية فنقول دليل الشرطية اما النص والاجماع اما الروايات
 وعمومات الادلة فلم نجد فيها مع تشتملها وتفرقها في الابواب ما يدل على شرطية هذا المعنى بل انما
 دلت على شرطية معنى الكشف كما ذكرنا لك بذلك منها وعليك بمراجعة الموارد التي لا تظيل الكلام
 بذكرها واما الفتوى فلا ريب ان المتفق من الشرطية في كلامهم انما هو كونه كاشفا واما التوقف ^{هذه}
 المعنى فلا قيل الشرط على ما قورده في الاصطلاح ما يتوقف وجود الشيء عليه ولا يتحقق به ^{هذه}
 الموارد اطلقوا الشرط على هذه القور اللاحقة فينبغي ان يكون مرادهم ما اصطحو عليه فلنا اولا
 ان الاحكام مع تصرعهم بالشرطية في الاذن والاجازة والنية وقبول الوصية والقبض ونحو
 ذلك نصوا في ذلك كله على الكشف غالبا ويظهر من مطاوي كلامهم ذلك في كل وارجاع لفظ الشرط
 على هذا المعنى اسهل من ارجاع هذه التصريحات الى خلافه بل هذا غير ممكن اصلا وثانيا فنقول
 لا يلزم من كونه شرطا عدم جواز تقدم الشرط عليه لجواز كون شرطية على هذا النحو بمعنى انه لو لم يكن
 القبض مثلا بعد النقل والعقد فالعقد باطل ولو كان القبض هناك ^{هذه} فالعقد صحيح من اوله
 وهذا ايضا نوع توقف ولا مانع منه بعد سماع الادلة والفتوى قال المحقق الثاني في قبول الوصية
 ان مدخلية القول في حصول الملك منبئة بالاصل واعتبار فيه يكفي فيه كونه كاشفا فليس الملك
 الثابت في الحال معلقا بشرط مستقبل بل انكشاف الحال عندنا هو الشرط انتهى وحاصل الجواب ان

بعد قضاء الادلة بما بين السبب لا نسلم اشتراط ذلك الامر المحجوز عنه باز يد من كونه كاشفاً
ذلك واما كونه ناقلاً فلا يصح يتوقف الملك والتأثير عليه فلا واما الثالث فنقول ان
ورد شيء على المكلف فمما اذا دل عليه الدليل الامتناع منه كما في الارث ونحوه وثانياً يمنع كون
الكشف مستلزماً للتقهر بل نقول دخول ذلك في ملكه او كون عمله الصادر منه نوعاً خاصاً في
علم الله انما هو باعتبار ما يعلمه من حقوق رضاء في الحقيقة وتنع هذا الامر عليه برضاءه وان لم يوافق
ما نفع من ان يقول الشارع اذا رضيت اليوم يكون ذلك لك من امس قد خول برضاءه في الواقع
وثالثاً ان المحجوز برضى اليوم يكون ذلك الداخل في ملكه في زمان السبب داخل ولا يمنع من
مثل ذلك من الدخول القهري ممنوع وكل في فيه العدول فانه برضاءه وتقبل ما علمه الى عمل
اخر وهذا كاشف عما سبق كونه ملكاً واما الرابع فلاننا نقول ان القبول داخل في ماهية العقد
المجمل وسبباً ومقتضاه عدم تحقق المأول بدونه على مقتضى القاعدة بخلاف الاذن والاجابة
والقبض والعدول وتام الاجل ونحو ذلك ليس جزء من السبب او مقتضى الادلة عدم مدخلية
ذلك في المقتضى وبقي ما دل على اشتراطه من نص او فتوى وقد مر ان دلالة على ازيد مما ذكرناه
نسف وهذا هو الفارق بينهما وبين قبول العقود وكفى به فارقاً واما قبول الوصية فالفرق فيه
صححة الوصية في جملة من الموارد من دون قبول الكاشفة من كونه ابتاعاً لا يؤخذ في مفهومها القبول
ولو ثبت اعتبارها فيكون كالقبض في غير مضاف الى ما ذكرناه ان كونه ناقلاً يقتضي بالملك بلا
بلا ما لك فاي فرق ازيد من ذلك واما الخامس فنقول من قال بالكشف لا يصح مثل هذا
البيع المستلزم لاجماع المالكين فيه او يخص الكشف بغير مثل هذه الصورة او نقول في كل هذه
الصورة بان تملك البائع فضولا لهذا البيع مع بقاء العقد الفضولي على حاله غير ممكن لان
المالك ان كان نقلاً لك اليه باطلاً على العقد الفضولي كان هذا فسخاً له وان لم يكن باطلاً
فنقول ان قبول العاقد وتملكه كاشف عن عدم رضاءه بذلك العقد الذي عقده اذ لو كان راضياً
لكان هذا ملك المشتري فكيف يملكه فاذا كشف عن عدم رضاءه فلا يبر بعد ذلك الاجابة لا يبق

انه لا معنى لقولك ان تملكه كاشف عن عدم رضاه لان عدم رضاه قبل تملكه لا يثبته والمفروض ان
 بعد تملكه اجازة فيكون تملكه هذا في الحقيقة مقدمة للاجازة لانا نقول ليس ملكك اذ لا مانع
 انا نقول يحصل التملك وعدم الرضا في ان واحد وهو ان تمامه السبب الناقل هو في ذلك
 الوقت تملك وتملكه هذا هنا بالنظر الى عند الفصولي منع اذ لو كان عقد الفصولي نافذا لم ^{يعقل}
 ان يملكه هذا في هذا الاين فالبيان بتقيض الشيء عدم الرضا بذلك فهو ولا ينفج بعد ذلك
 اجازته فتم جدا ونقول دليل الاجازة انما هو في المالك عند العقد وقد فات ذلك والعقد
 بلا اجازة لا يصح فلو لم يطلان هذا العقد بنوات شرطه ونقول بعد فوض مكانه وصحة ليس هذا
 باز يد من حصول الملك والعقد بعقد واحد كما في عتق عبدك عتقك عنهما تناقضان والتقدم
 الاعتباري لا يرفع التناقض والتقدم الزماني غير معلوم بل معلوم العدم اذ ليس هذا الاصل ^{العتق}
 وهو المملك وليس سبق المالك الملك اولى به سبق الخروج ولا اقل من اتحادهما زمانا فنقول
 هذا ايضا ان اجازة المالك العاقد في الفرض معناه سبق ملك المشتري في زمان العقد الفصولي
 لازمان الاجازة على قاعدة الكشف غاية تملك العاقد الفصولي له في هذا الدين بخلاف الزمان
 صحيح للاجازة اولى من هناك بخلاف الزمان وانما يعتبر تقدم ملك الفصولي على المشتري في نفس الامر
 في ان التملك بالذات تقدم العلة على معلوله بعد ما ذابا وان اخذ في الزمان ولا مانع من
 ذلك اصلا وما ارتكبه في غير الباب اعظم من ذلك لا ينفك هذا شيء يخالف للاصل لا يرتكب الاين ^{ليل}
 وقد دل ذلك في عتق عبدك عتقك دون المقام لانا نقول هذا يقم متى ما تعارض اوله وصحته ^{هذه}
 المعاملة مع اوله امتناع اجتماع المالكين والمفروض قضاء الاوله بالكشف جمعا بذلك ما هنا
 بعينه مضافا الى انا نقول ان لزوم الحج هنا على الكشف معارض يلزم الحج في قبول الوصية على ^{التول}
 بالنقل فما هو جوابكم هناك فهذا جوابنا هنا بل ما ذكرناه اولى واما في تملك الكافر للمسلم او المصحف
 فنقول ان هذا العقد باطل لان العقد عليهما من قبل الكافر ايضا باطل فلهذا لا يرد علينا بغير نقص
 ونأينا نقول المبادر في السبيل هو كون الكافر مسلطا على ذلك وما لم يصدر منه اجازة الا ^{بعد}

عرفا وكون الاجازة كاشفة لا يصح الصلح العرفي ولا ريب ان قبل الاجازة لا سبيل في العرف
 وهو المتيقن فان قلنا بصحة ذلك ايضاً وبالكشف لا يرد علينا محذور واما في الاسلام والارثاء
 فنجيب بان رجوع المرد كما كشف عن سبق بقاء الزوجية كشف عن بقاء الاسلام ايضاً في وجه
 وثانياً نقول لو لم يكن الاسلام باقياً لاسلم شموله اذ لم ينفع الكافر والكفانة لمثل هذا الفرض مثل
 ذلك نقول في اسلام الكافر بعد زوجه مع اننا نقول لو كان الاسلام والتوبة ناقضين لعدهما
 فهما ثلثان في اسباب مع ان خلاف ظاهرهم جميعاً واما في السادس فنقول لا يلزم من ذلك مخالفة
 الاولى اليه بل هو عين الموافقة لان اليه حقيقة هو استغفر عليه اعتقاد العامل لا ما خطره ^{خطو} باله
 في العدول لم يكن ذلك ينة حقيقة بل ينة انما هو الثاني وقد وقع في الواقع العمل على تنقيته فلا
 تذهل واما السابع فلان هذا ليس تعليقاً للمخرج على العلق وتنتج ان الممكن وان كان لا يخرج شيئاً
 عن مكانه لكن الامكان ايضاً لا ينافي وقوعه على احد الاحتمالين مثلاً اذ اربنا شيئاً وقع في الخارج
 فهو قبل وقوعه كما ان كان مكاناً بالذات فبعد وقوعه ايضاً ممكن بالذات ودفع على طريق مكانه ولم يخرج
 عن الامكان الى الوجوب واما الوجوب بالعرض فهذا لا يدخله في ذلك لان قبل الوقوع ايضاً واجب
 بعدم العرض لعدم تحقق العلة الدائمة فصار الحاصل ان كشيء الممكن احتماله بوجوده وتحقيقه لا حالة
 في كل زمان مع انه باق على مكانه الذاتي متبدلاً بين حالتي الوجوب والامتناع العرضيين والذي يحتاج
 اليه التخيير في الخارج كون الشيء موجوداً في الخارج ولو على مكان ان لا يكون كشيء واجب الوجود فنقول
 اذا عقد النضوي للعقد مثلاً فلا يخرج في الواقع بعد ذلك من وقوع الاجازة او عدمها وكونه في نظرنا وفي
 الواقع ذاتاً له بالذات لا ينافي وقوع احد طرفيه في الواقع لما قلنا ان كل ممكن بالذات واثري في كل
 ان بين وجوب امتناع ثمة ان كان في علم الله ان الاجازة تقع بعد ذلك يكتفي هذا في كون الصحة متحققاً
 اذ المنجز معناه الوقوع لا لازم الوقوع بحيث يستحيل خلافه وهذا خطأ فاحش فان علم الله على كل شيء
 علم بمنزلة حكمه بما ياتي حكمه في قابل للتغير مع انه لم يخرج شيئاً مما ياتي من امكانه الوجوب الذي يستحيل
 عليه عدم وحله على الاجمال كما قرر في جواب الاشاعة ان تغير العلم بتغير المعلوم يقتضي كون المعلوم

واقعا في الخارج ووقوعه في الخارج قابل لوقوعه على تسفي مكانه الذي لا يخرج من احد من
او على كونه قهرا باجبره لا بد من صدوره ولا اعتبار فيه فاذا كان اعم فليكن في ذلك الاحتمال
الاول فنقول كون وقوعه في علم اسر كما في تجيز هذا العقد وان كان بالذات محتملا ^{الكلام} تمام
موكول الى محله واما الاول في الثاني فلان كون الاجابة ونحوها من الامارات ما وقع مسلم لكنه
وقع البحث في امضائه من هذا الوقت او من اول الامور وهذا عين البحث ثم ان كونه من ذلك الوقت
ايضا لا يدل على كونه في الواقع كل قبل الاذن والاجابة والقبض والقرعة ونحو ذلك غايته ارادة
وقوع هذا الامر من اول السبب الان اذ المجيز يقول اجرت ان يكون هذا الامر ملك ولا ظاهرة وقوعه
بعده وملك الكلام في نظائره ولا يقول اجرت ان كان في الواقع وانا كنت لم اطلع عليه وان هذا
لا يجازفة فالتمسك بظاهر لفظ الاجابة ونحوه غير واضح المأخذ واما الثاني منه فبان كون
الانشاء انشاءات غير قاض محض الاثر من حين ذلك الانشاء بل معناه الاحداث من حينه وليس
كلما قصد وقع لا مكانا ارتباطا بانه على شئ اخر فانه الاجاب في قولك بعث سلا انشاء قطعا
وليس معناه بعث بعد قبولك بل الان مع ان تايده يتوقف على ان القبول فاذا دل الدليل على ان
القبض ونحو صادك فان قلت لم يدل هذا دليل عليه قلنا عاد الكلام الى دلالة الدليل لا الى
الانشاء واما الثالث فلانا لا نمنع من كون ذلك اسبابا بامانة على تحقق الآثار وتختلف اثر
المقتضي لوجود مانع غير مستوجب فيكون المعنى انه يجب الوفاء بالعقد فيفيد الملك بشرط رضا
المالك ولا ريب ان الذي ينهم من ذلك ان الوفاء بعد الشرط لا قبله وهو دليل بانه العقد في
المالك ودعوى ان معنى العقد الملك من حينه فالوفاء به ابتداء الملك من حين العقد لا من حين الاذن
مدفوعة اولابان هذا على قواعد سائر العلل فان تخلف الشرط مانع ولا ريب ان ورود النار على
القطر مثلا يقتضي الاحراق لكن بشرط عدم حيلولة الرطوبة الزائدة فاذا مضى زمان جف
الرطوبة احرق النار مح لا قبله مع اننا لا نقول ان المحرق ليس هو النار بل هو مع عدم الرطوبة و
كل من ما اثر العقد من حين الاجابة صاد الوفاء بنفس العقد لا بشئ اخر لكن بعد ارتفاع مانعه

السبب
 وهكذا نقول في كل ما من الموارد واما الرابع فلا نمنع كون تأثير هذه الامور المتأخر في
 المتقدم فان زوال المانع لا يؤثر في المقتضي شيئا وانما يؤثر في المعلول لانه جزء العلة النامية
 واما الخامس فبان حديث عروة الدار في لم يدل على سبق الصحة في الواقع وان قول النبي كما شاف جان
 عند كمالا يخفى على المصنف نعم دل على مضي البيع ثم اول اموه باجازة الان كما قررناه في الا
 وهو لا ينفك للكشف بهذا المعنى وخبر الوليدة قضية في واقعة فلعلة مضي عن ذلك وان لم يكن هناك
 شيء قابل للاجتهاد مع ان هذا المضمون للكشف فلعلة امضاء لما مضى من حين الرضا لا ان كان في الواقع
 فالكشف واما رواية تزويج الصبيين فهو ايضا قابل للاختلاف في معنى الكشف مضافا الى انه يمكن
 ان يوق على القول بالنقل ايضا لا يمنع من صحة ادوات احد المتعاقدين قبل تمامية الشرط لانفسه فيكون
 قادرا وحالهما في ذلك انما هو في الاجزاء لا في الشرط الشرط باجازة نرى في العقد ويكون زوجة عند
 الاجازة والقرض ان ثبت فينقل ميراثه اليه ولا مانع من ذلك مطلقا واما الوصية فمنع انتفاء الملك من
 الميت فجاز ان يبقى على ملكه كما جاز ان يتجدد له الملك لو مات قبل اوجب الدية فانها تدخل في ملكه
 ويؤدي منها ديونه ووصاياه وكما لو نصب شيئا فوقع فيها صيد بعد موته وكما لو كان على
 الميت دين فانما يجب صرفه في الدين فالدين من التركة باق على ملكه وكذا ما يحتاج اليه من مؤنة تجهيزه
 ودفنه والمانع ايضا من انتقالها الى الورثة قبل القبول بدعوى ان الوصية قبله غير متحققة لعدم
 تماميتها الا بايجاب وقبول والاية في قوة ان يبقى بعد وصية مقبولة لانها ظاهرة الاطلاق وعدم
 زوالها عن ملكهم الا بالقبول تحق الوصية ثم فينقل وان كان يكن المناقشة في الاول بان الملك
 لم يتغير معقول ولا بد من انتقاله عنه بقرينة الأدلة وتعلق الدين والوصايا بالدين غير مستلزم لكونها
 مملوكة الميت بل نقول انها مملوكة للورثة كسائر امواله بعد موته لكن لما كان السبب في ذلك
 الميت ينبغي ان يخرج ما تعلق عليه من حقوق ونحوه وليس ذلك الاكتفاء حتى الرضا على الوا
 ونحو ذلك فان الملك تمامه ملك الوارث وان تعلق به حقوق اشخاص بسبب من المورث
 ومثل ذلك في مؤنة التجهيز ولذا لو فقد الميت اوتلف لعارض او بذل كفته باذن بني الاصل

للوارث وليس هذا عود الى الملك او لاسباب له وانما هو سبق ملك مع تعلق حق فاذا استقر في
 الملك ونقول ان الصبد بملك الوارث ابتداء لقيامه مقام المورث وكونه بمنزلة ان يعنها ويمكن وضعها
 بان هذه كلها تخلفات بعضها والذي يزيد انما هو حسب الظواهر وظاهر هذه الامور عدم خروج
 هذه الاشياء عن الملك لبيت والمناقشة في الثاني ايضا ان ذلك مستلزم لتلقي الموصي له المال في
 الورثة وهو خلاف الواقع اذ الوصية معناه الانتقال اليه من الموصي ويمكن الدفع بان ذلك لا مانع
 اذ الوارث مالك غير مستقر مراعى عدم القبول فاذا حصل القبول انقل بضافا الى ان الشبوت في هذه
 المقامات باذلة خاصة لا يستلزم الشبوت في غيرها مع كون الكشف مخالفا للاصل على حسب ما ذكرنا
 ومن هنا يتبين وجه ثالث وهو القول بتحقيق ما وقع في نفس الامر والامراعى غير مستقر في جميع هذه
 الموارد ويستقر بلحوق هذا الامر لما عرفت وليس هذا محض القول بالنقل او معناه الحدوث في الان لا
 بسبب الحق ولا قولنا بالكشف اذ مقتضاه عدم مدخلة اللاحق في ذلك بل هو امانة لحصول العلم
 به وهذا الوجه يقتضي كون ذلك الامر الحادث لاحقا لثبوت الكنى لا في الاحداث بل في استقران بعضه
 انه لو لم يلحق زال ذلك الذي وقع في الواقع متزلا ولا يرد على هذا الوجه ما يرد على القول بالكشف
 من النقوض والارادات غالبا ونزيد عليه عدم انطباقه على بعض الموارد كما لا يخفى على من تنبه لما
 ذكرناه سابقا ونذكره لاحقا ولا يحتاج التنبية الى الاطالة وانما الغرض من ذلك ابداء الوجه
 حتى يتسرى بذلك الى ما ينبغي فيه ذلك فعليك بتعليل هذا الوجه على الموارد السابقة وملاحظة
 مع ما يرد عليك من الابحاث واذا عرفت ضعف هذه الوجوه وانشأ هذه الكلام مع ما في كل من
 هذه النقوض من الارادات التي لا تخفى بعد الاطالة بما ذكرناه فنقول الذي يقتضيه النظر الثاني
 اختيار الكشف بالمعنى الثاني كما عرفت لان ذلك هو الذي ينطبق عليه هذه الوجوه المذكورة
 في الكشف والنقل معا ولا يرد عليه شيء من ذلك الارادات عليه وانما توضيح هذا المدعى فنقول قد
 استلنا سابقا ان معنى الكشف الثاني عدم تحقق الامر المغلوب اليه من يوم اؤفل او ملك ونحو ذلك
 من ان لحوق ذلك الامر للاحق لا ما قبله فان قبل تحققه ليس في الواقع شيء موجود من ذلك وانما

يحصل لموقوف هذا الامر لكن الامر ليس من زمن حقوق اللاحق وانما هو من اول تحقق الموضوع
 مثلا نقول غسل المسحاضة في الليل يؤثر في الصوم السابق وعدمه مؤثر في بطلانه بمعنى ان الواقع
 قبل ان الغسل وعدمه ليس صحيح ولا بطلا لانه اذا اغتسلت اثر في صحته من حين وقوع الصوم
 ولكن قبل تجاوز الدم عن العشرة لم يكن في الواقع في ايام الاستظهار لا حصة ولا حصة ولا طهارة
 بل اذا تجاوزها طهر من الاول واذا انقطع صبرها حبضا كل في عدول العبادات في صلوة
 او حج كما او كفا او انقلاب الحج الى الاسلامي بطرمان كان من عقل او غير ذلك او بلوغ لم يكن قبل وقوع
 العدول والكمال في الواقع شيء من لزوم المعدول اليه وعدمه بل كان على حسب ما وقع من النية فاما
 الحق الامر اللاحق اثر في الانقلاب من اول الامور من جنسه ولا انه كان في الواقع منقلبا وهذا كشف
 عند وفي خروج المسافر النائي للاقامة قبل الصلوة تامه نقول كان صلوة الفاسدة على مقتضى الظاهر
 لكن هذا الخروج اثر في ذلك وجعلها قسرا من اول امرها وزمان فواتها وكل في فضوليات العتق
 فان الواقع لم يكن ملكا قبل تحقق الاجابة ولحقها اثر في الملك من زمان العقد بمعنى ان الشارع
 قال اذا وقع عقد يوم الخميس واجازته يوم الجمعة هذا المجموع الموكب لمرئ لا يتحقق في الواقع
 الا بالجزء الاخر وهو يوم الجمعة قضاء لحق المدعية لكن يوم الجمعة يتحقق التأثير في كون المشتري
 مالكه يوم الخميس ويجري عليه هذه الاحكام وكل في اذن من يعتبر اذنه في نداء وعبادة او صدقة
 كمفع صاحب المال بعد الصدقة بجهل المالك كما مثله فان حين اخذه عوضا له من المصدق يؤثر
 في كون ذلك الصدقة له لا للمالك من زمان وقوع الصدقة لانه كيف غم وقوعه سابقا ولا
 يردده اليه الان حتى يكون ما يترتب الى الصدقة الى الان للمالك وبعد ذلك للمصدق وكل في
 القبض المعبر في العتق القصور فان حقوق القبض يؤثر في ملك المستوي من حين العقد كما قورناه
 في الاجابة وتتمام الحول في الزكاة يؤثر في الوجوب في الحادي عشر وعدمه تامه يؤثر في سقوط اول
 الاموال القديمة في المجموع يؤثر بعد وقوعها في العتق والطلاق من حين الصبغة والحاصل يرجع هذا
 الوجه الى ترتيب اثار الكشف ثم دون ان يكون ذلك في الواقع قبل وقوع هذا الامر اللاحق ولا

ينبغي تالم الفطن الذي مما اطلنا الكلام في تطبيق المسئلة فان عموم النفع بشئ مطلوب وينبغي العبا
 مقدور لكل احد سيما مع كون المسئلة من المواقف وهذا الذي نذكره وجه احد بدل لم تنبه لذلك
 بل لم يسبقني الى تنقيحه احد سابق فيما اجدهم ولعلمهم اجل من التعرض لمثل ذلك وبيان انطباق ^{الادلة}
 على هذا الوجه الوجهين ان نقول اما ما ذكره اهل النقل لم يملك بالاصل الى ان الميقن قد عرفت
 اننا لنزيم بذلك ولا نقول بحدوث شئ في الواقع قبل ورود هذا المؤثر واما ما ذكره من الجزئية والشرطية
 المانعة من تقدم المعلول على العلة والمشروط على الشرط ونحو ملزمون بذلك ولا نقول بوقوع
 تاثير الابعاد حصول تمام السبب والشرط واما ان الاثر مثلا ملكية اربعة ايام او خمسة ايام او نقل
 ذلك من يوم الجمعة او من يوم الخميس فلا يسلزم تقدم الاثر ولا مانع من ان يقول انك هذا الامر في هذا
 اليوم سبب لحصول ملكية هذه الارض لكن من زمن ادم الى يومك هذا بمعنى ترتيب اثارها لو كان كذلك
 من زمان ادم نعم قول انك بان السبب يتقدم على سببه في الوجود والمشروط يتقدم على شرطه كما يلزم
 هذا على ظاهر كلام اهل الكشف بشئ بعيد ولذا اولنا الشرط في مقام الجواب ولم الزم بانه لا مانع من
 بعد حصول انك اذ جعله هكذا يكشف من انه ليس بشرط لا انه شرط جعله هكذا فنقصه وليس بالقول بمتبنا
 على شئ من ذلك وانما هو اخطا بظاهر الشرطية على ما قورده في الاصول نعم نحن توسع في المشروط
 وجعل زمانه قبل زمان وقوع شرطه وبعد ذلك ولا يلزم من ذلك تقدم التأثير على المؤثر فمجدد
 واما ما ذكره من لزوم دخول شئ على المكلف فمراد من ان يريد ويؤيد بل يوجب خلافا فمقطعا
 في جميع موارد فانك بعد ذلك تقدر على جوابه بان قبل ارادة المكلف واختياره لم يقع عليه شئ
 وانما يقع ذلك بعد اختياره فان انك كما قال اذ اعتدت الان كاسا مملوكا يكون ملكا لك فانك
 تختار قال ان اجزت الان يكون ملكا لك من اس هذا اثر جعله هذه الاجازة ان شئت فاجز
 حتى يقع الاثر وان شئت فلا تجز واما ما ذكره في عدم التفرقة بينه وبين قول القدر فتقول لا فرق
 في ذلك من وجه وان حصل الافتراق من اخروجه الاجماع انه كما لا يقع الاثر قبل القول لا يقع
 في هذه الموارد ايضا قبل ورود اجزائهم كما قورناه في الشرطية نعم لما اول الدليل في هذه المواضع

بين
على ثبوت الالتزام في ذلك الوقت وان حصل التأخير لان كما سمي عليك وجهد لالة الادلة جمعنا
الشرطية وبين الادلة ببق زمان الالتزام وانما خالفنا بغير مع ان لنا ان نقول ان كل قبول
العقود ايضا كاشف بهذا المعنى بتقريب ان قبول الاحتجاب انما هو لمقتضاه ونقضه التملك
من حين صدوره لا من حين تمام القبول في قبول القبول شرط في ذلك بهذا المعنى فلا يتحقق
ملك قبله لا واقعا ولا ظاهرا لكن متى جاء القبول يؤثر في الملك من زمن الاحتجاب وهذا
شيء غير مستغرب وان لم يتكلم به متكلم صريحنا فلي بل ظاهر كلام الكل وصريحنا في المحققين ^{الشاهد}
كون اول زمان الملك ان تمام القبول وهذا منهم ينبئ عن اجماعهم على ذلك وهم اهل اللبا
والفكر القاصرون لا يطاع لكن ما ذكرته من الوجه اوفق بالموارد وموجب لانطباق الوصية ايضا
على قاعدة العقود من دون حاجة الى تكلف وياقي لذلك فريد تحقيق انتم الله واما الزوم في
في اجتماع المالكين ووجود السبل على مذهب الكشف فنقول على كلامنا يكون اجابة الفصول
بالمالك اخذ ملكا المشتري من زمن الاجارة في زمان سابق وليس هذا من اجتماع المالكين
في شيء لان هذا لا يتم في جميع الصور ونوضحه انا لو قلنا بذلك فاذا باع الفصولي مال المالك
فهو باق على ملك مالكه في الواقع فاذا اجاز اثر في خروج الملك عن الملكية من حين العقد بمقتضى ترتيب
الاحكام كما هو وظيفة الشرح وهذا ايضا نقول كل ما اذا عقد فصولا فهو في ملك المالك ثم اذا
ملك الفصولي فهو في ملك الفصولي كاصل المالك فاذا اجاز اثر في خروج المال من زمان العقد
الفصولي في حقوق الحكم وتوسط المالكين في هذا الزمان لا دخل لهما فيما نقول بل يجوز توسط الفصولي
ويرجع كلامنا الى ان يقول المالك على الاطلاق اذا علمت هذا العمل اليوم اجعل لك هذا المال
في زمان ادم مع انه نكر اليه الايدي ما لا يحصى ومنا هذه ان كل من استغنى بهذا الملك يؤدي
اليك منافع وليس معنى الملك الا هذا واما السبل فنقول توبة المود يؤثر في ان توبة من زمان
ردته وكذا اسلام الكافر يؤثر حين اسلامه في الملك من زمان العقد والوجبة من زمان الاسلام
للوجه فتبصر بعين البصيرة واما مخالفة ادلة البينة على القول بالكشف فلا يلزم على ما قلنا لان

نوى اولاً فقد وقع وما نوى اجراءه الانقلاب من راس فعدا اثره حين وقوعه في اول العمل وما
تعلق المنجز على المعلق فانقاعه واضح ان لم يقل بتجزئتي في الواقع بل ليس فيه شيء حتى يقع
ذلك الامر محتمل مثل ما يتوله اهل النقل فاذا وقع حصل الاثر من اول زمان السبب كما قد رآه
في الشرط وامامنا ذكره اهل الكشف من كون ظواهر هذه الامور اللاحقة من اذن اولها ^{احياناً}
او عدول او قبض او قربة او امضاء او وقع سابقاً فنقول هذا سلم عندنا انهم لكنهم امضاء لما
وقع سابقاً في الواقع او يقع لذلك الحكم المطلوب الان من ذلك الزمان ولا ريب ان معنى
الاجازة الرخصة في الوقوع من ذلك الوقت فينبغي ان يقع من ذلك الوقت بعد الرخصة
لان هذا كان في الواقع وانا كنت لم اطلع عليه وكذلك غيره من الكواشف وامامنا ذكره من ان
تاخر التاثير الى زمان لحوق ذلك الشرط موجب للتعلق من ان لا تثنائية فنقول ما نقولون في
اجاب العقد وقوله على ما ذهبتم اليه من حصول الاثر من حين القبول ثم نقول هذا يقتضيه
الجمع بين التاثير من حين الاثنائية والشرطية مع ان هذا ليس تعليقاً لحدث للشيء فخر
ولم يجعل الشارع كل واحد من هذه الاجزاء سبباً تاماً فاذا تم حصل الاثر من حين اول السبب وما
عمومات العقد والايقاع فتطبق على ما قلنا فان الوفاء بذلك ليس معناه الاجراء حكم الملك
الملك مثلاً من حين وقوع العقد ونحن نعلمه كك غايته بعد حصول شرطه الثابت بالدليل نعم بناءً
قول اهل النقل المتصربين في الانتقال من حين الشرط بل قد ذكرنا ان هذا لا ينافي كلامهم ايضا اذ
تاثير المقتضي بعد زوال المانع لا بعد هذا نقصا في افضائه وشركته غير معد كما او ضحاها في المثال
فراجع وامامنا تاثير الوجود في المعدوم فقد ذكرنا انه لا يرد على مذهب النقل ايضا في وجهه وامامنا على
فنقول لم تؤثر الاجازة في العقد مثلاً وانما اثر المجموع المركب في حصول الاثر من زمان وقوع العقد
والاخذ وفي ذلك وامامنا الاولة الخاصة في الكشف كحديث عروة وخبر الوليدة وصحيفة ابي عبيدة
وما روي في باب الوصية فشيء من ذلك لا ينافي في الكشف بالمعنى المختار بل هو واضح ارتباطا بحديث عروة
وخبر الوليدة وكذا الصحيح في تزويج الصبيان فان غاية ما دل عليه كون الميراث للغير المحي منها وما

وكوناه لا يابى عن ذلك بل هو عينه فان اجازته تؤثر في حصول الزوجية من زمان العقد ولازمه
التوريث واما باب الوصية ففيه خفاء فان على ما نقول اذ قبل الموصي له ينتقل اليه من حين الموت
فلزم ان يكون في هذا الزمان بلا مالك ان الميت غير مالك والوارث كذلك فنقول ان ذلك لا مانع
منه فان الذي يستحيل كون الملك بغير مالك بحيث لا يعود منافعه الى احد وهو حال اذ الملك
معناه عود النفع منه الى مالكه فعدم المالك منقضى لمفهوم الملك واما كون مالكه مراعى بشرط
مقرب فاذا حصل صار ملكا واحدا من ذلك الوقت الاول واذا لم يحصل صار الاخر ايضا من الاول
كسئلنا هذه اذ بالقبول يكون ملكا للموصي من حين الموت وبالعدم للوارث كذلك وثانيا فنقول ^{بانتقاله}
الى الوارث كما ان المبيع في الفضولي وبقائه عنده مراعى فاذا قبل اثر في الملك من حين الموت وبهذا
يجمع الادلة ويقضي حق الشرطية ويندفع اعتراضهم كما ذكرنا في المحققين باستلزامه تلقي الموصي له
المال من الوارث وهو خلاف الواقع اذ على ما ذكرنا يكون التلقي من زمن الموت فيكون من الميت
اذا حصل تملكه الى زمن موت الوصي فهو احد الامال من حقيقة والوارث وان ملك لكن انفسا عنده
اذا اراد الملك من اول زمان تملكه فليس ملكا حقيقة والمسلم في هذه فروع جريان اثار الملك عليه في
زمان ما والفروض عدمه قد برع في البصيرة والانصاف تجدان هذا المذهب المختارا خذ عجايب
الكلام وتحلل الاندفاع المشكلات وحل الاشكال بحيث لا يبقى بعد كلام الامتعف وتكلف
او معاند مكابر او قاصر في النظر غير ما هو نعم بقي علينا بقية وهو ان ما اخترناه خلاف ظاهر كتاب
الدين لا يبعث على مخالفة امثالهم بل من هو ادون منهم مراتب بل لا يعد كمن في جنب كلامهم
قطر من بحر فان كلمة الله هي العليا فنقول سبعينا بقية الله وسعدنا بركة انفسهم الزكية
وعقولهم النقية القدسية سألنا الله في باب والهاما الى الصواب انه لا يخفى على من عرف طريقهم
واطلع على منبتهم ان غاية مقصودهم في تحرير هذه المباحث انما هو تفرغ الروح وتشفيع
الثمرات والملتفتون غالباً الى مثل هذه المداقة التي تحتاج الى استغراق وسع في تتبع المظان
او استقصاء الادلة واستيفاء ما يرد وما يندفع وغير ذلك وهم الصيبون في قنا وبيهم وفي ايامهم

وان لم يذهب اذهانهم في بيان الطريق كل مذهب اشتغالا بما هو اعم ولما كان ثمة ما اختاره
من القول في المسائل الفقهية ثمة الكشف فلذلك لم يحتاجوا الى ايراد ذلك بل اقول ان الذي
يتأتى ما اختاره في كلامهم ليس اللفظ الكشف الدال على كون الاثر في الواقع قبل الاجارة لكن
لما كان اطلاق هذه العبارة في قبالة النقل الموجب لحصول الملك من جهة الاجارة وكانوا
يريدون الملك من جهة العقد وكل في باب الوصية عبروا عن ذلك بلفظ الكشف ^{المعنى} ^{المعنى}
في قبالة النقل لان كون الاثر من زمن سابق يوجب كون هذا الشرط بمنزلة الكاشف ^{المعنى} ^{المعنى} فعرضهم منه في
النقل واما ان ترتب الثمرة على هذا الشرط بمنزلة الكاشف فعرضهم منه في هل هو من زمن وقوع
الاجارة او كما حاصل في الواقع فكشف هذا عنه فليس موجودا في كلامهم ويؤيد ذلك انهم جعلوا
الثمره في ذلك النماء وعبارة الاصحاب في هذا الباب لما كانوا يرون في الطلاب وسمع منهم فضلا عن ^{المستبعد}
الفقيه لم يخرج الى نقل كلامهم بل يقتصر على تنقيح مرادهم فنقول ان قولهم وهل الاجارة كاشفة او نافله
قولا ان وظهور الفائدة في النماء ^{المعنى} ^{المعنى} اريد من ارادتهم من الكشف خوفا من حكم الملك في زمان العقد لكن
هذا هل هو بتأثير الاجارة او كان في الواقع والاجارة كشفت عنه بمعنى الامانة لا بتفاد من كلامهم
صريح ولا ظاهرا لان لفظ الكشف في الجملة ويدفع امران احدهما اطباقهم على شرطية رضي المالك
وبطلان العقد بدونه وكل في شرطية القبض ونحو ذلك ولا ريب ان معنى الشرطية توقف النائم
وهو لا ينطبق على الكشف بالمعنى الاول مطم بل يحتاج الى اخراج كلامهم عن ظاهره بالمعنى ولا ريب
ان حمل الكشف على هذا المعنى في كلامهم سيما بقرينة مقابلة النقل وقرينة الثمرة اولى من حمل الشرط على
الكشف الذي لا يرتبط به بوجه لا لفظا ولا معنانيا الاستكفاءات وثانيهما ان كون الاجارة بحيث
يصح العقد بحصولها وببطلان بعد ما لا ينطبق على معنى الكشف الموجود في سائر الكواشف وقد
بيان في ادلة القول بالنقل اذا المتبادر من الكاشف ما لا مدخلية له في الوجود والعدم للكشف عنه
فاذا وجد الكاشف او لم يوجد فينبغي ان يكون الواقع على ما هو عليه ولم يعمد وجعل وجود شيء
كاشفا من شيء وعدمه كاشفا من عدمه اذ لو جعل كل في كافي مثل ذلك الشمس ونحوه فهو بالسبب

والشرط اشبه ولا يطلق حقيقة عليه كاشف بل بعد من الشرائط او الانبعاث كما لا يخفى على من تتبع
كل الاصحاب في ابواب الفقه بالنظر الى الشرائط التي ذكرها اذ يمكن ان يقال ان ذلك كله
كواشف وامارات لشرائط بهذا المعنى كما في الاجابة فان قلت يصحون بان علل الشرع
معرفات للتوثرات قلت هذا لا يقتضي ما قلنا ذلك من الكشف فان الاصحاب يقولون ان
العله معروف ومع ذلك يسمى العقد سببا للملك والطلاق سببا لملك الزوجة ولا يسمى هذه
الاشياء كواشف عن الواقع مع ان وجودها موجب لوجود المعلول وعدمها موجب لعدمه
ونحو ذلك الاجابة بعينه نعم تسميتهم له كاشفادون سائر الشرائط والانبعاث جهة ما ذكرناه
فكون اثره في زمان سابق على نفسه بحكم الشرع بمعنى ايجاده من حين وقوعه اثره في زمان
سابق عليه فيكون مشابهة للامارات التي يوجد سببها قبل انفسها كما انه مشابه للانبعاث والشرائط
من جهة كون ذلك الاثر الذي يوجد في زمان سابق بتاثيره هذا ما يؤدي اليه النظر القاصر و
الاعتماد على فهم الاذكياء المنصفين لا المتعصبين وعلى تقدير عدم كون ما ذكرناه ابحاثا في كلامهم
بما ذكرناه من القرائن الواضحة المنارة للاختصاص الاثنا نقول فلا اقل من الاجمال في كلامهم بحيث
لم يعلم ان مرادهم من الكشف اي الاحتمالين نعم علم ان المراد منه شئ يقابل العقل من حين الاجابة ونحوها
فوجب تثبت الاثر حال العقد واما ان ذلك على اي الوجهين فلم يعلم كلامهم ولم يبين
ما ينبغي من حقيقة مرادهم ونحو محمدا سر او صحن السبل واتمنا الحجة بالبرهان والدليل ولا
ريب انهم في الصواب اقرب منهم الى الخطا بل هم عين الصواب وقدوة اهل البصيرة والاداب وحيث
ان الكلام العام الغالب على ما ادى اليه السطر فكري القاصر هو ما حققنا لك فاللائم على حمل
كلامهم على ذلك بل هو النظم من ملاحظة المرات كلمهم وان وقع في ذلك خلل فالتمهم نظري القاصر
واولئك يرون مما اقول هذا ناسر وجميع الطالبين الى سبيل الرشاد فانه ولي التوفيق والسداد
وتتفرع على الكشف والتعلل ثمرات شتى في ابواب العقود والابتاعات سيما في البيع والوصية لا
نطيل الكلام بذكرها فان صاحب الملحة التوبة بعد الاهتداء الى الموارد لا يعجز عن استخراج النور

في التلخيص في وجوب
شيء الملبوس بالعدم

عنوان الشك في وجود الشيء الملبوس بالعدم بوجوب البناء على عدمه على ما نرد في علم الأصول
ويلزم لزوم الأتيان لو كان ما يوراه ويلزم عدم تحقق الأتيان لو كان شرطا أو سببا أو جواريا
حكم آخر وكذا الشك في زوال المانع المعلوم الموجود في زمان بوجوب الحكم ببقائه عملا بالاشتغال
الثابت بالعقل والنقل لكن لما بعد ذلك قاعدة شرعية مستفادة من المصوص واردة على ذلك
المذكور في المقامين ويعبر عنها بقاعدة الشك بعد النزاع والشك بعد التحاور وتقع البحث ^{بمقتضى}
رسم مقدمات الأولى أن الشيء المشكوك فيه ما عمل مستقل بشك في أن المكلف أو فعه على ما هو عليه
في وقت ومحل الذي ينبغي أن يوتي برأيه لم يأت به سواء كان من قبل الموقفات حقيقة كما إذا شك
بعد خروج وقت الصلوة نفلا أو فرضا بوجبه أو غيرهما من الكسوف والعبدية وسائر أضاف وفي الصوم
بالأصل أو بالعارض أو في عبادة تعلق التذكر بها الذم ونحوه في وقت خاص في أتيانها وعدم
أتيانها أو غير الموقفات كما إذا شك في فعل الحج أو أداء الكوفة ونحوه من الحقوق المالية وفي إتيان
شيء من العقود والإتيان الموجه للأتيان أو في صدور شيء من الأفعال التي جعل في الشرع
سببا كالتقاط أوحيا وأصطباد وذباحة وإقار وعصب وإتلاف وحيازة وشمي من وجبات
قصاص واحد أو تعزير أو في إتيان الحدود والتعزيرات أو جواز عمل ما يور به كجزاء الصلوة
والحج والعمرة والوضوء والغسل والتيمم وإيام الصوم المجموع المركب كرمضان والعشرة المندوة
وصيام الكفارة وأجزاء العقود من الإيجاب والقبول والإتيان كما في إيمان ونحوه وأجزاء
الحدود والتعزيرات أو شرط للعمل للأحوال الأحكام كشرائط الوضوء والغسل والتيمم وشرائط
الإتيان اللباس والمكان وتطهير الأواني والثياب والأبدان في استنجاء ونحوه ونفس هذه
الأمور فاتها أيضا شرائط غيرها كالوقت والعلّة وشرائط العقود والإتيان وشرائط الحقوق المالية
وشرائط الأبنام جماع أو دم أو مطلق حدث أو أحياء أو ذباحة وعصب أو إقار أو شيء من وجبات
الحد والتعزير والدية والقصاص وهكذا في أجزاء الأجزاء والشرائط والأسباب في شرائط الشرط
والأجزاء والأسباب في سبب الأبنام والشرائط والأجزاء مما يتعلق به شك في الحصول والعدم

الصلوة ٣

والوجود والعدم سواء كان وجوده وحصوله من الاختيارات او من الاضطرابات التي لا دخل
 للمكلف فيها قد برز في الموارد خمسة تكون على بصيرة الثانية ان الشك في ذلك الشئ قد يكون
 مع بقاء وقت في الوقت ومحلها هو محله بمعنى انه لم يخرج عن ذلك الشئ ولم يستغل بشغل
 بل هو بعد في مقامه كالثبوت في الصلوة في وقت وفي الوضوء وعنده كذلك وفي اداء سائر العبادات
 والاثبات بالاسباب كانه كما عدنا ذلك وفي جزء من اجزاء العبادات او شرط من شرائطها قبل الفراغ
 منه وقبل الانتقال الى جزء اخر او شرط اخر وقد يكون بعد الفراغ من ذلك الجزء والشرط وقبل الشروع
 في اخر وقد يكون بعد الشروع في شئ اخر ثم ذلك الشئ الاخر اقسامها ما يكون ترتيبا على شئ
 الاول ترتيبا شرعيا كاجزاء الوضوء والفعل الترتيبية والنيهم ومسحات الاستبراء واجزاء العسلات
 عسلات الوضوء المحتاج الى تراب ونحوه واجزاء الصلوة والاذان والاقامة واجزاء القراءة
 والاذكار وافعال العمرة والحج واجزاء افعالها المترتبة بعضها على بعض والعبادات المترتبة
 وعنده وبين ترتيب النوافل على الفرائض وبالعكس وترتيب اجزاء العقود وشرائطها كقبض ونحوه
 وترتيب سائر ما ورد من ايراد واذكار وادعية وتعيينات متفرقة بعضها الى بعض فان كل ذلك
 ترتيب شرعي لا بد من اتمام احدهما والخروج الى الاخر ومنها ما كان ترتيبا ترتيبا عقليا كعدد الفلا
 في طهارة حدثية او خبيثة وعند الركعات والاشواط في الطواف والسعي ونحو ذلك مما لا يمكن
 اثنين منه في ان واحد في المكلف ولا يمكن التقديم والتأخير اذ كما قدمت فهو الاول وما اخرت
 فهو الثاني ومنها ما يكون ترتيبا عاديا كما اذا جرت عادة المكلف مثلا اولا بالصلوة ثم بعد الى
 التعقيب بكذا ثم بكذا وان لم يرد ذلك من الشرع ثم الى تلاوة قرآن ثم الى زيادة ثم الى بياضة
 ثم الى الاكل ثم الى النوم ثم الى كتابة ثم الى مصير الى سوق ثم الى غلي ثم الى استبراء ثم الى استنجاء وهكذا
 من العادات للمكلفين من دون ترتيب شرعي ولا عقلي وهذا يختلف بحسب اختلاف زمان ومكان
 وشخص ومنها ما يكون ترتيبا اتفاقا من دون عادة كما اذا اتفق انه مثلا بعد الايمان بالوضوء
 قام بشئ او بعد الفسل استلقى او بعد ما فرغ من ذبح الشاة مثلا قام باكل ونحو ذلك من الافعال

التي تعرض بحسب الحاجة والشئ ثم قد يكون ما دخل فيه فعلا تاما له اسم خاص وقد يكون جزءا
 او مقدما الثالث ان الشك بعد التجاوز قد يكون ابتدائيا بمعنى انه لم يكن في ان الفعل شاكرا ^{بعد}
 ذلك عرض له الشك وبحكمه ما لو شك بعد ذلك ولم يعلم ان شكه كان في وقت الفعل ولا اولا ^{صل}
 تاخر الشك وقد يكون شكاً مستمرا في الاثناء الى ما بعد الفراغ والتجاوز وقد يكون شكاً ابتدائيا لكنه
 عرض له الشك في الاثناء ايضاً فالتم بعد الفراغ عاده وهذا قد يكون في سحر الشك الاول كالشك
 في اثناء الصلوة انه تشهد لم لا قول شكه ونحوه على الفعل ثم بعد التجاوز غم المحل ايضاً شك في انه تشهد لم
 وقد يكون غير مماثل كما اذا شك في الاثناء في التشهد بعد الفراغ شك في السجدة والمماثل ايضاً قسام
 تارة يكون عود الشك بسبب زوال ما ازال الشك وظهوره عند الاقدام في الركعة ووجد
 امانة والتم على انها شك في خاتم او حصى ونحو ذلك ثم بعد الفراغ يتبين ان الامانة ليست الامانة
 وانما تخيلها كمن فعاد الشك وكذا هذا عين الشك الاول وتارة لا يكون زوال المزيل للشك بل يحدث
 الشك بسبب اخر غير ما حدث الشك في الاثناء وتارة يعود الشك في دون علم من المكلف بان السبب
 شيء آخر وزوال ما ازال الشك في الاثناء ثم الشك اللاحق الابتدائي قد يكون بسببه ايضا عارضا ^{ابتداء}
 وقد يكون بسبب ما سبق على العمل او ثانياً بدوي انه لو طلع على هذا السبب في ذلك الوقت
 لمكان شك لكنه لم يطلع عليه ومضى على يقين مثل ان رأى بعد الوضوء في يده شيئاً يشك في ان الماء ^{صل}
 الى ما تحتمل ام لا ام لا لكنه في اثناء الوضوء كان بايضا على انه يصلي ويتقن الوصول في دون التفات الى
 ما هو سبب الشك بعد الفراغ فاذا فرغ التفت الى شيء لو كان التفت اليه في اثناء الوضوء ايضاً شك في
 الوضوء والعدم والمحصل في ذلك اقسام الشك الابتدائي بعد الفراغ والتجاوز في سبب حادث
 والشك الابتدائي في سبب سابق والشك المستمر في الاثناء الى الفراغ والشك العائد بعد الفراغ
 بعد زواله في الاثناء وغير مجانس والشك العائد مجانس بسبب زوال المزيل والشك العائد بسبب
 اخر والشك المجانس العائد الذي لا يعلم وجهه وهذه الشكوك يفعل بعضها في اصل العمل وقد يكون في
 جزائه وقد يكون في شرطه وقد يكون في مانعه وكل ذلك قد يكون بعد الفراغ قبل الشروع في اخر وقد

يكون بعد الشروع في شيء ترتب عقلا وقد يكون في شيء يرتب شرعا عادة ترتب شرعا وقد يكون في شيء
 يرتب عادة وقد يكون في شيء يرتب اتفاقا فما قد يكون المرتب فعلا ما وقد يكون جردا وقد
 ومجموع الصور تنقي إلى ديمائية وزيادة الرابعة أن الأصل في هذه القاعدة أمور أحدها
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل شك في الاذان وقد دخل في
 الإقامة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل شك في الاذان وقد دخل في الإقامة قال يمضي قلت رجل
 في التكبير وقد قرأ قال يمضي قلت شك في القراءة وقد ركع قال يمضي قلت شك في الركوع وقد
 سجد قال يمضي على صلوته ثم قال يا زرارة إذا وضعت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس شيء
 وثانيها ما رواه الشيخ عن اسماعيل بن جابر في الحسن بن محمد بن عيسى الأشعري قال قال أبو عبد الله
 إن شك في الركوع بعد ما سجد فليمض كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره يلحق عليه وثالثها
 ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن بكير الثقة الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه عن محمد بن
 سلم عن أبي جعفر قال كلما شككت فيه مما مضى فامضه كما هو ورابعها ما رواه الكليني بسند صحيح
 على الصحيح حسن بإبراهيم بن هاشم في المشهور رواه الشيخ عنه بإسنادين ثم زرارة وأبي بصير في الصحيح
 قال قلنا الرجل يشك كثيرا في صلوته حتى لا يدري كبر صلا ولا ما ينفي عليه قال لا يعيد قلنا فإنه يكبر
 عليه ذلك كلما أعاده شك قال يمضي في شكك ثم قال لا تعود والجنيث في أنفسكم نقض الصلوة قطعوا
 فإن الشيطان حيث تعاد لما عود فليمض أحدهم ولا يكثروا نقض الصلوة فإنه إذا فعل ذلك مرات
 لم يعيد إليه الشك قال زرارة ثم قال إنما يريد الجنيث أن يطلع فإذا عصي لم يطلع لم يعد إلى أحدكم
 وخامسها التعليل في بعض الروايات الناهية عن الاعتناء بالشك بأنه حين الفعل في تلك الحالة
 أذكروا سادسها دلالة بظاهر حال المسلم فإن العبد إذا أراد أن يعمل عملا لا يترك شيئا في محله ودعوى
 أنه لعله يسهو عن ذلك وإنما لا يتركه عمدا مدفوعة بان الظن والأصل يقضيان بعدم الكسوه وسع عدمه
 فالظن عدم الترك والظن وإن كان لا يعارض الأصل كما قرر في محله لكنه بعد الاعتناء بالنص وبتعليل
 الروايات كما عرفت يقوم بحجة لا أنه كشف من اتباع هذا الظاهر الخاص فيكون مما دل الدليل على اعتناء

بجدة شرعية فيقدم على الأصل الا انه الطواهر الخالية عن الدليل المجتوح عند في مسئلة تقدم الظاهر على
المعنى الاصل وسابعها الاستقراء في احوال العامل فاننا نرى غالباً ان اذا اراد ايجاد شيء فربما بعضها
على بعض يوجد على حسب ما هو عليه غالباً والخلل والترك في جنب ذلك نادر جداً واذا شك
في الترك والعدم فارجع الى الشك في كون هذا العمل من الافراد الغالبة والدادية ولا ريب ان الا
بالغالب وثانها اصالة الصحة في فعل المسلم المدلول عليه بالاجماع والنصوص كما يذكر في محله
وهو عام لفعل نفس الانسان وغيره ودعوى اختصاصه بالغير ممنوعة قبل هذا لا يستلزم عدم الالتفات
اذ غايته البناء على الصحة وقد يكون مع الترك انهم يحكموا غير موجب شيء او بوجوب القضاء او بجدة
سهو او كفاية ونحو ذلك قلنا نمسك بالأصل في صورة ما اذا كان الشك في شيء لو لم يبن في غير
الصحة لبطل الشك في ترك ركن او احداث مانع او بقاءه ونحو ذلك ونتمه في بقية الصور بالاجماع
المركب او بعدم القول بالفصل فتم فيما اسلفنا سابقاً عدم حجته بضميمة الفصل والجواب ان ذلك الفصل
الاعتباري العمل العقلي واما الأصل الشرعي بمعنى القاعدة المنصوصة فلا باس بحجته وليس تمام بها
او عرفت هذه المقدمات فنقول لا ريب في شمول هذه الأدلة للشك الابتدائي دون سبب سابق
في اجزاء العمل بعد الفراغ من جزء ودخول في جزء اخر مرتب شرعاً مستقل في الاسم بمعنى الشك في اتيانه
لان المتبادر من التجاوز والمضي والدخول في غيرهما بترتيب تورد الروايات في اجزاء الصلوة كما عرفت
ونظير الشك في اعضاء الفصل وافعال الحج المعدة كل ضماً فعلاً في باب الحج كالذبح والرمي والطاق
والسعي وغير ذلك من المعاملات بدلالة الوجود الثلاثة الأخيرة ويقوم الشيء في الروايات وبعموم التعليل
بعدم تعويدها بحيث وعموم كونها في تلك الحالة اذ ورد دعوى انفراد عموم الشيء في الرواية الى خصوص
اجزاء الصلوة دون غيرها من العبادات دون غيرها بترتيب سابقة مدفوعة بما قور في الاصول من ان
المورد لا يخص ودعوى ان هذا ليس في باب التخصيص بالمورد بل المتبادر من هذه العبارة بعد ذلك
الرجوع صريحاً الى خصوص فيكون من باب العموم العرفي مدفوعة ايضاً بان ذلك غير جار في موثقة ان يكون
المسوقة للقاعدة وفي سابقها ايضاً بترتيب الموثقة وبإشارة نفس الروايات الى علة الحكم وهي التجاوز

والدخول في الغير لا انه مخصوص بالصلاة كما ان احتمال اقضاء التعليل بتعويدها الجنب او بزيادة
الذكر الى مورد هاتم كثر الشك ونحو ذلك مدفوع بان الرواية ظاهرة في العبر بالظاهر شيق الى
القاعدة التي يحكم بها الاعتبار والطريقة والاقضاء على المحل خلاف ظاهرها فيحتاج الى دليل اما
الفرض السابق مع كون ذلك الغير الدخول فيه غير مستقل بالاسم كالشك في القراءة حين الهوى وفي
الركوع الهوى الى سجود وفي التسجدة والسجدة حين الهوى الى القيام وقس على ذلك جميع مثلنا
لك في عبادة او معاملته فان التكرار غير محتاج اليه بعد ما مر فظاهر الوجه الثلثة الاخيرة كونه حكم
وذلك قالوا التعليلين والذي يقوى شمول ظاهر الموثقة ايضاً له وان يصدق المضي بالنظر الى
المشكوك وان لم يكن ذلك الفعل المدخول فيه مسمى باسم مستقل في تلك العبادة او المعاملة و
ان الموثقة على سياق مما تقدم من الروايتين وليس المراد بالمعنى مطلق بل بعد الدخول الى عمل لانه كسائر
مدفوعة ولا بان المضي عبارة عن الفراغ عن ذلك الشيء المشكوك وليس في معناه الدخول على
الى عمل مستقل في الاسم وكون المساءر منه ذلك ممنوع وثابت بان منع كون ما قبله قرينة عليه ان الذي
يمكن ان يقي هذا انهما لا يشتملان ذلك والظن وحده السياق او ان مفهومها يدل على ان ما لم يدخل
في شيء فيه والشك شيء وهما يعارضان المصطوق منطوق الموثقة قلنا في دفعه ان الموثقة بعد
تسليم دلالة على الاسم لا يعارضه المفهوم بل يقدم عليهما وقد وقع نظر ذلك في مواضع وسيأتي
توضيحه وثالثنا نقول ان الحق ان الروايتين السابقتين ايضاً تشتملان المقام اذ ليس فيها
ذكر الدخول في الغير ولا ريب ان الغير في الاسماء الموثقة في الابهام يشمل كل شيء بما قرينة عموم
الشيء ان الظن ان المراد بالغير غير المشكوك فيه وكما صدق فيه اسم شيء يصدق على ما عداه انه غير
سواء كان من افعال ذلك العمل او من مقتضات افعاله او من اجزاء افعاله ودعوى ان ظاهرها في افعال
الصلاة ولا ريب ان ذلك على الاذان والاقامة والكبير والقراءة والركوع والسجود ولم يبعد بين
ذلك اجزاء الاقامة واجزاء القراءة والهوى ونحو ذلك الخبر الاخر وهكذا يكشف عن كون المراد
الدخول في الاجزاء المستقل مدفوع بان اجزاء الاذان بالسبب الى نفسها والاقامة كذلك بمنزلة اجزاء

١١٩
١١٨
الصلوة فلو شك في الشهادتين بعد الدخول في الجبيلات فقد دخل في غير وهو حرم مستقل مع انه
لم يعد زراة وثانيا ان عدد زراة ليس من جهة المحصر بل ذكر الغالب الوقوع دون النادر
وثالثا ان عموم الخبر لا يخصه موده ورابعا ان الخبرين اشار الى العلة وهو تجاوز ولا
رب في صدق ذلك ايضهم فان من يمتد الى القيام بصدق انه تجاوز عن الشهادتين وعن السجود
وقس على ذلك غيره في كل باب قبل ظاهر قوله ثم دخلت في غير يدل على التراخي ولا ينطبق الا
على عدم مدخلة المقدمات المتوسطة بين الافعال في هذا الحكم والا لكان في الخروج عن شيء
دخولا في اخرو ولا يحتاج الى عطف قلت يردده الموثقة وعطف الحسن بالواو المفيد للجمع بلا تراخي
بل لا يعقب في اللفظ وثالثا ان هذا اعتبار لغوي لا يستفاد من العرف في هذا المقام مع انه ذو حكمة
مع انه لو كان كذلك لما شمل ما لا يقدم بينهما كالشك في التكبير بعد شروع في القراءة مع انه داخل في
اصل الرواية ولكما ينبغي اعادة التعدي الى الفعل الثالث تحقيقا لمعنى الفصل والتراخي قبل ذلك
صححة بعد الرحمن على العود الى السجود لو شك في ذلك ولا يستكمل القيام وهذا بنا في ما ذكر
من كفاية مظنة التجاوز قلت قد دل عليها ايضا في مقامات اخرى على العكس فيستع احكام الخل وثانيا
العام بخصص وثالثا لم يعمل بها فيما وجدته سوى الشهيدين قلنا ان منهما وركن الى القاعدة او
نحملهما الى كونه قاعدة في مكانه والحاصل ان معنى شمول هذه الآية الى الدخول في فعل اخر لا بعد
من اخذ العباد مستقلا مكابرة ونواع جمع بين المتأخرين في وقوع ذلك في غير محله ولا يمنع
خروج بعضها بدليل قبل مفهوم الرواية انه شك في لقائه وقد ركع وخوف ان ذلك قبل الدخول
في الجزء الاخير ليس كذلك قلت اولاه لا مفهوم له وانما هو سؤال عن فرض خاص وبيان المورد
خاص وثانيا انه في كلام السائل لا يعتبر مفهوم كلامه في قبالة عموم الجواب واما الفرض السابق
مع كون الجزء متبعا عقلا او عادة او كون الشك استمراديا او عاكفا او عابدا باقسامه فغير
متصور ان الفرض في ثباته وعدمه وكونه جزءا او لا يكون جزءا شي الا بالشرع في محل البحث وكذا الشك
بعد الفراغ وعدم الدخول في اخذ لا يعقل بعد الشك في الايتان وعدمه واما الشك في شرط من

شروط العمل بمعنى انه حصل شرطه ام لا او في بقاء مانع حالته ام لا سواء كان العمل مستقلا او ^{شرطا}
 لاخر او جزئيا فان كان بعد الدخول في جزء او شرط او عمل اخر موقوف شرعا على كونه ابتداءيا كالشك
 مثلا في ذكر السجود او وضع الاعضاء الى المذبح او وجود حائل في الخيمة حالته بعد الدخول في
 التشهد او في شرط او مانع في صلوة الظهر بعد شروعه في العصر او شرط او مانع في الطواف بعد شروعه
 في صلوته او في السعي او في شرط او مانع في بيعا وعقد بعد ترتيب اثار الشرعة عليه فمقتضى
 اورهن او ضمان او نحو ذلك فالاقوى الدخول في الوجوه الخمسة الاخيرة وكذا في الروايات
 الثلاثة اذ الشك في الشيء من الشك في الايمان والعدم والشك في شيء من شرائطه ووجوبه
 الموجبة للشك في صحته وفساده واحتمال الانصراف الى المذهب الاول مدفوع اشد المنع بل هو
 مكابرة صرفة وان كان بعد الدخول في مقدمة جزء او شرط او عمل اخر موقوف شرعا فالكلام هنا
 الكلام فيما سبق في الاجزاء والمختار المختار وان كان الرب عقليا كالشك في جزء او شرط من الركعة
 الاولى او الشرط الاول او نحو ذلك بعد الدخول في الاخر او في مقدمته كالهوض في الصلوة
 الاستلام في الطواف ونحو ذلك وكذا في وجود مانع فمحتمل القول بالدخول تحت الادلة العمومية ^{المعمول بها}
 التعليلين والوجوه الاخيرة وعموم لفظ الشيء والغير لانه داخل فيما مضى وصدق عليه التجاوز
 وهو الاقوى ومحتمل القول بعدم الدخول واقصا رافيا خالف الاصل على المتيقن وهو الموقوف
 الشرعي وضعفه واضمح بل كل عقلي مرتب في نظر شرع ايضه وان كان الترتيب ماديا كالشك
 في شرط او مانع من الصلوة في ان التعقيب او في شرط التعقيب الاول في حال الدخول في الثاني
 سواء كان بعد الدخول في العمل في مقدمته التي جوت عادت بانها لها بعد العمل الاول وقس على
 ذلك غير من الجاهل والشكال هنا في الدخول اشد من الاول والذي يتولى ايضه الدخول تحت
 الدليل والوجوه ما مر وانكار الترتيب اتفاقا كالشرائط والجزاء للطواف والسعي وللذبح في الهدى
 او في غيره او في الصلوة او في الاحرام او في اداء ما لا يات او غير ذلك من الاعمال بعد دخوله في شغل اخر
 اتفق في ذلك الوقت كالاكل او الكتابة او نحو ذلك وهذا في الاشكال ازيد من الاول والذي اراه

عموم الأدلة والتفكيك لهذه الاعتبارات ناشئ عن وسواس في النظرة اذنا اسر منه تخيل ان هذا نصا
 في الدين مع ان الحكم هو كلاك طرفيه يحتاج الى دليل معتد وحصول الاطمينان في ذلك فنقص
 ولو كان ناشئا عن سبب سابق لم يتنبه عليه كمن وجد حاجبا في بابه بعد الفسل والوضوء او دعا في فقه
 بعد الصلوة يشك في كونه قدرا العفو او رطوبة خارجية من قبل الصلوة ولو التفت اليها سابقا
 في صحة العبادة سواء دخل في عمل مستقل او مقدمة مرتب شرعا او عقلا او عادة او اتفاقا فان ذلك
 كله لا يتفاوت على ما اسلفناه فمنا وجهان احدهما القول بعدم الالتفات نظر الى ان هذا شك بعد
 الفراغ اذ فعلية الشك حدث بعده ولا جرة بان كان سابقا بالقوة وانه والتفت لشك او المدا في ^{النصوص}
 صدق فعلية الشك والفرض طويلا بعد ذلك وثانيهما القول بان شك قبل العمل او في الاثناء فيجب
 البناء على اصالته عدم حصول العمل في الخارج بعبادة كما شئ وكذا لو كان عقلا او بقاء او ذبحا او صيدا
 او غير ذلك فان الشك الحاصل بعد العمل مع كونه من سبب سابق معناه الشك المتقدم وكانه من اول
 الامر غير يتحقق حصول العمل في الخارج مع الشك في فقد شرط او وجود مانع ولان المتبادر من الروايات
 الشك الابتدائي الذي تخرجه ايضا بقرينة التعليل بتعويدها الجنيث الذي يوسوس في الانس
 وظهوره ايضا يكون الوقوع في بقاء وطريان الشك بعد المضي وظاهره عدم تقدم السبب والمسئلة
 في غاية الاشكال والذي يربح في النظر القاصد عموم الأدلة لان هذا ايضا تعويدها الشيطان والانه داخل في
 الشك بعد التجاوز اذ الظاهر منه حدوث الشك لا عروضا بسببه فيشكل في شمله لو كان السبب سابقا
 اخذ بظاهر النص المعتبر ولم اتف في هذا الفرض على كلام من المصنفين والافق المشايخ المقارئين لعصرنا ولو
 كان الشك مستديما زمان الفعل كمن ذبح او طاف او سعى او صلا او عقدا وقرا او كعب او غسل جانبه
 او عضو في الطهارة او فعل غير ذلك بما هو سبب او شرط لا مردنيوي او اخروي شاكا في ثباته في تمامية
 اجزائه او شرائطه وفي زواله واستمراره ذلك الى ان فرغ او دخل في فعله المستقل او المتعدي شرعا او عقلا
 او عادة او اتفاقا لظن عدم دخول هذا القسم في ادلة الشك بعد الفراغ لوجهين احدهما ان المتبادر
 من النصوص الشك الحادث لا المستمر لان الظاهر من الوثقة كون الشك بعد المضي ومن الحسن كونه بعد

وفي الصحيح كذا وثانيهما ان مع عروض الشك في الاثنا يتعلق به الحكم بطلان او نحوه من احكام
ولا يزول هذا الحكم الا بدليل يقتضيه الاستصحاب لا يثق ان قلنا بعدم بقاء الاكوان فهذا الشك
حادث بعد الفراغ لا قبله لان ذلك قد انعدم لاننا نقول المسئلة عرفية لا تدور مدار الدقائق المحكية
ولا ريب في عدم عد هذا شكاً حادثاً بعد قبل اطلاق الصحيح بازراء اذا خرجت من شيء ثم دخلت في
غيره فشكل ليس بشيء يشمل ما لو بقي ذلك الشك من الاول او عرض بعد الدخول والمخرج قلت اما
اولا فلا اطلاق فيه بعد ملاحظة توريده وسيافه لا يحتاج هذا الى دليل وثانياً ان منه مردل على
ان الشك قبل الخروج شيء يترتب عليه حكم وتسمية هذا الشك شكاً بعد الخروج ليس باولى من
نسبه شكاً قبل الدخول والمخرج غاية تعارض الامرين فيرجع الى الاصل الاولى فان قلت لا
تعارض ضافاً فاننا نقول قبل الخروج مثلاً له حكم وبعده ينقلب لاطلاق الدليل قلنا هذا تعارض
في القول اذ لا معنى بعد ذلك لترتيب الحكم عليه اذ لا بد من انقلابه مع ان هذا مخالف للاجماع على الضرورة
ولو كان الشك عابداً بعد الزوال بواسطة زوال توريده وظهور خطأه في عدم امانه بعد الفراغ و
الدخول في الغير باقسامه السابقة التي قررنا عدم الوقف بينهما هذه الجهة فبما وجهان احدهما
ادراج هذا تحت الشك الاثني فلا يدخل تحت القاعدة لان الرجل مثلاً اذا شك في اثنائه وضوئه
او غسله في وجود جاف في وجهه او في اثنائه طوافه او في كونه ثوبه ساتراً للمعونة مثلاً ام لا وذلك
وزوال شكه تخيل انه رفع الحاجب بالمسح بيده وان الثوب سار لوجود اخوته فلما فرغ او دخل
في غيره شك انهم في الحجب والمستبرم جهة يتقن عدم المسح باليد وعدم كونه ثوباً او شك في شيء
منهما او يتقن عدم وجود ساتر اخوته او شك مع ذلك في تحقق كونه ثوباً وقصين ونحو
ذلك في شرائط والموانع في عبادة او معاملة فهو في الحقيقة يعود لذلك الشك الواقع قبل العمل
او في اثنائه هو وليس هذا شكاً حديداً حتى يدخل تحت دليل الشك بعد الفراغ وثانيهما ان يثق
ان الشك الواقع قبل العمل او في اثنائه قد لا قطعاً لعدم اجتماع المناقضين وما حدث بعد
ذلك شك اخر تحقق العلم بينهما بمجرد كون السبب ما اوجب الشك في الاثنا وانما عرض هذا

مانع من بقاء الشك وادفع المانع المتخيل هنا لا يوجب دخوله تحت الشك المستمر الا حق له الا
 كما هو والمسئلة اشكل مما مر من تقدم السبب وتاخر الشك لان ذلك محصور في فعلية بعد الفراغ
 بخلاف المقام فان الشك في الائناء ايضا كما حصل بعد الفراغ ولم يستمر متصلا حتى نقول بوحده
 والذي بقوى في النظر دخوله في دليل الشك بعد الفراغ وكون سببه ذلك السبب وغاية الفرق
 وجود المانع وعدمه فاذا زال ما ذكرنا كان بعينه منوع الدلالة على الاتحاد وهو في الحقيقة
 متعده ودعوى ان اطلاق النص لا يشمل شذ ذلك مدفوعة بالسؤال بل نقول ان اطلاق النص كاد
 ان يشمل الشك المستمر كما ذكرناه لولا الاجماع والتعارض بينه وبين الاولى الا هو لكن المسئلة
 الاشكال ولو كان الشك عابدا غير مجانس فلا كلام في دخوله تحت القاعدة وكذا لو عاد بجنا سبب
 اخر فان هذا ليس في الاشكال بل ما عاد بوزال الزيل لان تعدد السبب والزمان يوجب تعدد هما
 وان اتحد المتعلق وان امكن ان يقع هذا شك مثلا في الحجب او في تحقق ترفي الائناء وبعد الفراغ
 غايته ان السبب كان شيئا فزال ثم التفت الى سبب اخر فاد لكن اشكاله ضعيف ودخوله تحت
 القاعدة قوي وكذا لو عاد ولم يعلم انه يعود السبب او لطريقان سبب خرفانا متى ما ادرجنا الاقسام
 تحت القاعدة فالمشكوك لا يخرج منها نعم لو قلنا بان العايد بسبب زوال الزيل غير داخل تحت القاعدة
 بجبي البحث هنا في الدخول والعدم فيه جهة تردده بين فودين تخالفين والتحقيق دخول المشكوك تحت
 القاعدة العموم خرج منه ما علم كونه بسبب زوال الزيل الموجب للعلم باتحادها المدخل تحت الشك
 المستمر وبقي المشكوك فيه ولو كان الشك في الجزء او المانع او الشرط ابتدائيا او عابدا باقسام دون المستمر
 لما بينا خروجه في عبادة او معاملة او ايقاع او ذبح او صيد نحو بعد الفراغ من دون دخوله في شيء
 اخر مطلقا فيه وجهان احدهما منع دخوله تحت القاعدة لوجوه احدها تنبذ سؤال الصحيح والحسن
 بالدخول في غيره وثانها تنبذ الصحيح والحسن في الحكم والجواب يكون الشك بعد الجواز او الخروج
 والدخول في الغير فلا يسئل غير الفرضين وثالثها دلالة فهو ما بان له لو لم يكن تجاوز دخوله فالشك
 شيء يترتب عليه الاحكام وثانها ادخاله تحت القاعدة لدلالة الظاهر والاستقراء واصالة الصحة وتعليل

الخبرين وظاهر الوثيقة العامة المؤسسة للقاعدة عليها كما شككت فيه بما قد مضى فامتنع ولا
 ريب ان العمل بعد الفراق من دون ان يدخل في شيء اخر فقد مضى ودعوى انه لا يصدق المعنى الا
 بالدخول شيء اخر لا يساعد العرف ويحكم الوجدان قبل غايته انه مطلق بتقييد بما في الخبر لا يقي
 من التقييد لان السيد اذا قال لعبدك اذا رايت رجلا فسلم عليه واذا رايت رجلا عما فسلم عليه فمهم
 منه التقييد وان الحكم في الرجل العالم قلت ما سمعته من حمل المطلق على التقييد في الاصول لفهم العرف انما
 هو بعد العلم باتحاد التكليف فان العرف يفهم التقييد لاجل الخصوصية على الفضيلة ونحوه واما لو
 كان هناك خطابان قابلان لكونهما مكلفا بهما فلا وجه للتقييد ويا ترى انتم تحققة في باب عدم
 في الاستباق فلعل الشئ يكفى في سقوط حكم الشئ بالمضى مع ومع الدخول في غير ظاهريهم وفي التقييد
 في هذا المقام لما ذكره قبل اطلاق ما مضى وارد مورد الغالب من الدخول في شيء اخر فلا يدل على
 ما اذا لم يدخل قلت ان التقييد في شيء اخر بمجرد الوجود الكون الكون والسكون والحالة الخارجية عن
 العمل مظنة فمهم الوفاق وهو الذي يريد مما مضى وغرضنا من عدم الدخول في شيء اخر عدم الدخول في
 فعل وجودي غيره ذلك بعد استقلال النظر النسبة الى ما مضى عرفا وان اردت من الغير المعنى الثاني
 فلا نسلم ان الغالب ذلك فان الغالب بعد الخروج من العمل عدم الدخول فيما يقابلها عرفا والوضوح
 في مثال مثلا اذا فرغ من صلوة او طواف او سعي او زحج او صيدا او وضوا وغسل او تيمم فليس
 الغالب بعد ذلك الشروع في كل او شرب او جماع او كتابة او قراءة او زيارة او نحو ذلك مما
 بعد افعالا اخر نعم يكون بعد ذلك قعود وقيام وسكون ونحو ذلك من الامور المستمرة في حال
 العمل الى ما بعده او الحادثة بعده بطريقا منه موضع العمل السابق بعد ارتفاعه فهو اول سلم الغلبة في
 الجملة فليس مما يوجب شككا في الاطلاق او وهنا فيه قيل بعارض باطلا فانه مفهوم الصحيح والحسن
 الحاكم بان لم يدخل في غيره فالتشكيك ليس شيء قلت اولا لا مفهوم لذلك كما اثرنا اليه ولو لم
 له مفهوم فيظهر في قبالة المنطوق كما في مسألة تحديد الحكم الكرو والمسافة للنصر وتحريم الرضاع
 ونحو مما فيه تحديد بتعيين يجعل بينهما تفاوت فانه يعمل بالمناطق ويخصص مفهوم كل بمنطوق

الآخر وهذا ايضا كلف فان مفهوم الصحيح له فودان احدهما لم يضر ولم يدخل في شيء آخر والاخر
 مضى ولكن لم يدخل خرج الثاني بالموثقة وبقي الاول تحت المفهوم وهذا الكلام كما يتم في الشك
 في الجزاء والشرط او المانع للعمل المستقل بعد الفراغ منه كلف يشمل الشك في اجزاء الاجزاء وشرائطها
 وموانعها فلو شك في جزء من القراءة او مانع او فوات شرط مع الفراغ وان لم يركع وكذا في الشك
 وان لم يتم ونحو ذلك من اجزاء العبادات والمعاملات لو شك في شرطها او مانعها بعد الفراغ
 من الجزء وان لم يدخل في الجزء الاخر لا يشك فيما مضى واما سؤال رتبة في الصحيح من هذه الاجزاء
 بعد الدخول في غيرها ما هو سؤال غير الشك في اصل الايمان وعدمه لا في احتلال جزء منه او شرط قيل
 ظاهر العبارة مطلقا لانه قال شك في الركوع وقد سجد وفي القراءة وقد ركع وهو امم كونه في
 اصل القراءة او في شرطها فيقتضي كلاهما بالركوع قلت اطلاق الموثق يقتضي بعدم الالتفات ودلالة
 الصحيح لو كان فهو مفهوم مع اننا نقول هذا التقييد لا يخلو ان فرض رتبة الشك في اصل الفعل ادلا
 كان الشك في اصل الفعل قبل الشروع في آخره معقول لانه اذا شك انه قرا مع انه لم يركع لم يكن
 هذا شكاً بعد المضي والفراغ اذ الفراغ فرع العلم باصل القراءة نعم بعد الدخول في آخره يقع الشك
 في ذلك واما الشك في الجزء والشرط والمانع فيحقق في القراءة سواء عرض له الشك في ان الفراغ و
 لم يركع او بعد الركوع فلا تذهل وهنا كلام وهو الصحيح قال اذا خرجت من شيء ثم دخلت في شيء آخر
 وظاهر العلم بالخروج والدخول وهذا لا يعقل في الشك في اصل الفعل فان من شك بعد الركوع
 انه قرا او لم يقرأ فمن اين يعلم انه خرج من القراءة ودخل في الركوع فاعصم هذا الجزء والحسن بالموثق
 ايضا او ما لم يعرف اصل الايقاع لم يعرف ما مضى حتمه بمضيه في الشك ثم في الجزء حيث هو جزء بمعنى
 انه بعد الخروج من العمل التام والجزاء والشرط كالصلوة والقراءة والوضوء شك في جزء شيء من هذه الاشياء
 او شرط من شرائطها او مانع من موانعها لا انه شك انه قرا او لم يقرأ او توضأ او لم يتوضأ فلما اظهر
 في المضي والتجاوز مضى المحل وتجاوز مقام الشيء الذي ينبغي ان يوثق به لا مضى نفسه حقيقة وعلى هذا
 جرت كلمة الفقهاء في باب الخلل وهذا لا يخلو وجود ما يفيد هذا المعنى عندهم من هذه النصوص فان

دخل في الصلوة وشك انه توضأ او لم يتوضأ او دحى شاة ويشك انه سمي ولم يسم شك فيما
 ولو باعتبار ارتباطه بهذا الشيء الذي هو فيه فيكون بمعنى فوات مقامه وشك ذلك من شك في
 انه قرا او ركع او سجد او شهد ام لا بعد الانتقال الى جزء فانه بعد شك فيما مضى عرفا وان لم يدرك
 ان الشيء المشكوك فيه مضى ام لا مع ان بقية الروايات التي وردت في العود والايان مع بقاء الخل
 كلها عبرت بهذه العبارة رجل شك في القراءة ولم يركع قال يقرأ مثلاً ورجل شك في السجدة قبل
 ان يقوم قال يسجد وظاهر العبارة انك في اصل الفعل والعدم ولا في تخلف شرط ثم القراءة او وجوب
 مانع او خلل في جزء اذا لا تعداد السجدة والركوع ونحوه مع العلم بالخلل في ذكره ونحوه فضلا عن
 الشك في ذلك لان المواد في هذين الصيغتين الحسن ايضا الشك في اصل الفعل الذي يعتبر فيه الدخول
 بالغير حتى يصدق المحيية والفراغ اذ قبله لا يصدق اذ المضى عرفا الا بايانه نفس الشيء حتى يضيء هو
 مشكوك في الفرض او بمعنى محله وكلاهما شقيان واما الشك في شرط الجزء او جزئيه او مانعه في صلوة
 او غيره من عبادة او معاملة فلا يلتفت اليه بعد الفراغ وان لم يدخل في جزء آخر لعموم الموثقة وشمول
 المضمرة نعم بقي الاشكال في شيء وهو الشك في الايانه باطل الواجبات وعدمه لا في الخل في ذلك
 بمعنى الشك في العمل المستقبل الذي لا ارتباط له باخوة مجزية او شرطية او نحو ذلك فانه لو كان
 له ارتباط فقد ذكرنا انه مع التجاوز والمحيية الذي يتحقق بالدخول في شيء يرتب عليه الالتفات الى
 الشك في اصل الفعل ايضا كالشك في الخل وبه يفرغ عدم الالتفات الى الشك في اصل الوضوء والفعل
 في انشاء الصلوة او الطواف ونحو ذلك من الشك في الايانه بالشرائط في انشاء العمل بشرط الشرط
 المتعقب لا المقارن لعدم صدق التجاوز فيه وكذا الشك في اصل الايانه باحد الاجزاء المترتبة
 بعد دخول في غلظة فوات محل واما العمل المستقل فمحيث هو كمن قال لو شك انه صام لا او حجه او كفر
 او صام او ادى الزكاة والجنس او طلق او نكح او نظير ذلك فنقول ان هناك صورتان يكون العمل
 المشكوك فيه من الموقفات كاليومية وصوم رمضان وتارة يكون من التوريات كالنكاح واداء الزكاة
 واداء الدين ونحو ذلك وتارة من الواجبات الموسعة المطلقة مادام العزم تارة من المباحات التي

متى ما اراد المكلف بجارده بوجه كالعقد ونحوه وهذا ايضا قسمين يترتب عليه انا شرعية
وبشكل بعد تلبسه بالاثار وقسم قبل تلبسه اما الوقت فان كان الشك في اتيانه مع بقاء
وقته فليس حرجا ولا تحت القاعدة والاصل عدم الاثبات لانه غير ماض لا لغوات محل ان محله
وقته ولا للاثبات به اذا الموضع عدم العلم به وان كان بعد خروج وقته كمن شك بعد برضا
اني صمت ام لا او بعد طلوع الشمس في صليت الصبح ام لا فلا يلتفت عملا بعموم الموقفة لانه داخل
فيما يضمنه والوجه واضح وفي الاطلاق الموقفات والعادية بالشرعية كالوجوب عادة بالاستبراء
بعد البول بلا فصل بعد النجاسة ونحو ذلك ولا استبعاد الاطلاق للتعليل لكنه شكل واما النوريات
فمع بقاء زمن النوريات لا كلام في عدم الدخول واما مع الغوات كمن شك بعد مضي سنين في
عام الاستطاعة انه حج ام لا او بعد ايام من مطالبة الديان اني اديت ديني ام لا ففي تنزيل ذلك
نزلة الوقت وعدم وجهان والاقوى انه لا ينزل منزلة ولا يصدق عليه الغوات او الغوابة
قابلية للتجدد انما انا فانا كما قرر في محله واما الموسعة المطلقة فعدم دخولها في القاعدة واضح
كمن شك في اداء صلوة الزلزلة او قضاء صلوة فائتة على القول بالموسعة كما هو الاقوى واما
المباحات من العقود والائتمانات فان كانت متلبسة باثارها كما لو كانت الوجبة في جباله و
الماكول في بيته ونحو ذلك وشك في انه يفتد عليها واشترائها او لا بل هي غير معتودة والمال
الغير الحق في ذلك ادخاله تحت القاعدة لانه بعد هذا الاثر الشرعي بما قد مضى فلم يلتفت لكان
فعله صحيحا والا فينبغي كونه فاعلا لما هو خلاف الحق في الواقع والتعليلات والنصوص البنية
ذلك ولها بدون اثار كما اني بر في معرض البيع او الزوج ولم يثبت فيه حدثا وشك في العقد
فالاصل عدم عدم صدق المضي والغوات هذا تمام الكلام في ضبط الاقسام ونفي القاعدة
صحب ما ساعدنا الحال على الاستعمال ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى بابا لوضوح في الاجزاء
اذا شك في الاثبات وفي الشرائط ايضا وفي وجه صحيحة ابي يعقوب **عنوان** من الضوابط اللازم
المراعات في ابواب الفقدان الاحكام تتبع الاسماء وذكر الفقهاء في المطهرات ان الاستحالة من

تبع
الاحكام
في الامور

وذكر الأصوليون ان الاستصحاب شرط فيه بقاء الموضوع وقد اختلف هذه المباحث على طائفة
 من المتأخرين ونحن وان لم يكن في صدر ذلك لكن نذكر كلاما مختصرا هنا مقدمة على ما نريد
 من الاشارة اليه في الضوابط فنقول معنى قولنا ان الاحكام تابعة للاسماء ان الاولى الدالة على
 بيان الاحكام لما كانت لفظية واولية الى اللفظ لا محالة فلا بد من التغيير في موضوع ذلك الحكم
 بلفظ من اللفاظ اذا جرد ذلك بلفظ فاقه نعم ان خصوصية هذا اللفظ لم تدخل في هذا
 الحكم لا بمعنى ان غير لا يثبت فيه هذا الحكم بل هذا الشيء متى ما تغير اسم هذا لم يثبت فيه هذا الحكم
 وتبان نعم ان هذا الاسم لا خصوصية له في أصل الحكم وانما الحكم لا مركلي وهذا فرد من افراد
 غيره اما لانه غالب الافراد او لعلوية بيان حكم غيره او نحو ذلك وتبان في مدخلية الخصو
 وعده ونوضح ذلك كله في مثال محض يتضح الامر مثلا اذا قال الشارع البول نجس والكلب نجس
 علمنا ان هذه النجاسة لهذا الاسم فلو ازيل عن هذين الجسمين هذان الاسمان لكون البول
 ماء بالاستقلال او كون الكلب طحا او ترابا ولا نجاسة في ذلك واما في قوله الناصية نجس
 اليهودي نجس والنصراني نجس والمجوسي نجس علمنا من خارج ان المكافون نجس وهذه كلها من افراد
 فلا مدخلية لخصوص اليهودية في ذلك ولو انقلب اليهودي نصرانيا او صادكا فاعرف الاسم له
 في عناوين الاخبار لعلمنا بانها نجس وكذا لو قال ان الثوب اذا لاقى نجاسة او القطن اذا لاقى
 او الطين اذا لاقاه كان نجسا علمنا ان هذه الاسماء لا مدخل لها في ذلك وانما الميزان كونه
 جسما لاقى نجاسة وان ورد في الروايات باسم خاصة على حسب الحاجات وفي قول ان اسم الماء
 اذا كان كذا لا نجس بالملاقاة فذلك في انما اذا انجس فصار طحا هل هو طاهر ام لا من جهة انا
 لا ندرى ان الحكم للفظ الماء او هذه العين الخاصة كيف كان وكذا في عصر العنب وعصر الزبيب
 ونحو ذلك فنقول ما علمنا فيه عنوان الحكم من خارج عام او خاصا فهو المستعاضة اذ يصرح الاسم
 المعلق عليه الحكم ذلك الذي فهمنا وان عبر في غير مقام باخص منه وبزوال ذلك الاسم يزول
 الحكم المتعلق به من جهة هذا الاسم وان لم يبق من جهة اخرى وان الحمر المقلب خلا يظهر من هذه

٢ موضع الحاجة
 اول النص

الحيلة وان لم يجد نجاسة مع ملاقة نجس ونحوه وما شككنا فيه فاللزام اتباع ذلك الاسم
 الذي عبر به في دليل الحكم وعلى الاقسام الثلاثة فلحكم صادر بابعاد الاسم لا اساسا في الموجودات
 والاعيان الخارجية بل الاسم الذي علمنا من خارج او بعد من ظاهر اللفظ انه موضوع
 الحكم اذا عرفت هذا فاعلم ان ما مرنا اليه من طهارة النجاسات والمجسات ايضا باحالة النار وما
 او دخانا ليس بقاعدة تتبعية الحكم للاسم وان جاء في بعض فوادها ولا لعدم محبة الاستصحاب مع
 زوال الاسم مطلقا حتى يرجع الى قاعدة الطهارة وان كان يتجه في بعض الفروض بل انما هو لادلة بعد
 قامت على مطهرية النار فراجع ما حققناه في مطهرات الجياض الموسومة شرعا على المحققين
 على تنقيح المقام بما لا مزيد عليه وهو الظاهر ايضا من اصحابنا ولهذا تسمى بعضهم الى الفيم والخوف
 والاجور والجور ونحو ذلك بل تسمى الشجرة الى جذع العجين النجس وهذا كله مما دل على مطهرية
 النار ولا ربط لمسئلة الاسم والاستصحاب والاستحالة نعم مطهرية الاستحالة ما خوزة في
 هذه القاعدة ومدارها على تغير الاسم الذي هو عنوان الحكم سواء علم من قراين خارجية او
 بعد من النص وقد ورد رواية في الخبر ايضا تشير الى هذه القاعدة ومنها على العبرة بالخروج من
 اسم الجور ويحتمل جماعة ترتيب وقوع مطهرية النار على الخروج من الاسم او فهم في اضطراب فهم
 يتمسكون بالخلص والحق معهم فانه كيف يصير النجس او المتنجس وماذا فيطهر مع انه في الثاني موضع
 الحكم الجسم الملاقي للنجاسة والمواد جسم كل وان اريد من ذلك زوال اسم الخشب فاما
 الجوز والخرف ونحو ذلك وان اريد ان يسلخ الحقيقة فالضابط فيه اي شئ فان اريد الاثر
 والصفات فلم لا يطهر اللبن بغير دفعة جينا ونحو ذلك والعصير المتنجس بغير رتبة وساء الحل
 ان مسئلة النار للدليل يعنى باب الاستحالة على هذه القاعدة وميزان انقلاب الاسم الذي هو العنوان
 في الحكم وهذا شئ لا يختلف يحتاج الى تعقب في ضبطه واما الاستصحاب فراجع من صرح بعدم
 العبرة بالاسم فيه متمسكا بان النطق بالنجس اذا صار غزلا او ثوبا او غير ذلك او صار العجين خبزا
 او الخطة ديقا فلا ريب في جريان الاستصحاب لعموم المتقضي وعدم المانع من صريح باعتبار الاسم

فيه ولذا لا تنصب نجاسة القلب بعد المحيطة والعفة بعد الزانية كالفاضل المعاصر والمحقق المدقق
الملا احمد لراي في عوايد لفظي او الظاهر كلامه لم يعتبر الاسم برتبة الاسماء الخاصة التي لا يثبت
الحكم مدارها كما ينسب عليه ما ذكره في الامثلة ولم يعتبر الاسم برتبة عنوان الحكم المعلوم ثم تتبع الدولة
ولا ينبغي ان يكون مثل ذلك مطوط بين الفضلاء اذ بقاء الموضوع في الاستصحاب شرط قطعاً
وليس المراد بالموضوع الا ما هو عنوان الحكم الذي ذكرنا في كون الاحكام تابعة للاسم فليس
شرط في الاستصحاب بالمعنى الذي ليس بشرط في قاعدة حقوق الحكم وشرط فيه بالمعنى الذي يشترط
فيه فيكون اشتراط بقاء الموضوع فرعاً من كون الحكم تابعاً للاسم بالمعنى الذي ذكرناه والمراد
بموضوع الاستصحاب ايضاً في ذلك الجسم والعبارة الجامعة للاسم والموضوع ما نقول في باب
الفقهاء الاحكام تتبع عناوينها وان شئت توضيحها توضيح هذا المدعى فارجع الى باب النكاح
والرضاع ومستثنيات العلامة من قاعدة الرضاخ وما ذكره في حلها ثم نأخذ عنه قد برز بصر
وجبت انجربنا الكلام الى باب الالفاظ فتذكر بعون الله هذه قواعد كلية مشتركة بين ابواب الفقه
يعم نفعها لاصل هذا الفن وطالبه فنقول الموضوع الذي يتعلق به الحكم من كشروع ابتداء
او بواسطة احد المكلفين له عنوانا في معاملاتهم اما ان يكون مشتركاً مع غيره في شرط او جزء
اولاً وعلى التقديرين قد يكون هذا محذوراً من اصل الشرع مضبوطاً وقد يكون غير محذور
وعلى الثاني قد يكون ما ينبغي ان يرجع اليه في فقه العرف والعادة او اللغويين غير مختلف
في ذلك وقد يكون فيه اختلاف فيحتاج هذا الى تحرير اربع صواب **الضابط الاول** اذا كان
الموضوع الذي يتعلق به الحكم في الشريعة تكليفاً او وضعياً مشتركاً بينه وبين موضوع اخر فغير
له في الحكم سواء كان هذا الموضوع من الافعال الصلوة من المكلفين او من الايمان الخارجية او ما هو
بمؤلة الايمان وبعبارة اخرى الموضوع الخارجي فهذا يخل صور عديدة احدها ان يكون لهذا
المشترك ظاهر يصرف اطلاقه وخلق مما يغيب اليه وهو احد الطرفين وثانيهما ان لا يكون له
لغفه ظاهر كلي بل يحتاج تعيينه الى معين ثم خارج والاول ايضاً قد سما احدهما ان يكون ذلك

الظاهر قابلا للانصراف بحجج النية والقصد بحيث ان اهل العرف مع اطلاعهم على هذا القصد
 انه كذا ويطلقون عليه عنوان ما خالف ظاهر حقيقة وثانيهما ان يكون انصرافه بضميمة شئ
 خارجي يلحقه بالقسم الاخر وان لم يكن هناك قصد قرينة وهذا ايضا فيما احدهما ان يكون
 المعين الخارجي بحيث لا تعارضه النية بمعنى ان لو كان قصد خلافا ايضا لم يؤثر بل يصرف ذلك
 المميز الى ما يقتضيه وثانيهما ان يكون المعين لا يعارضه النية بمعنى انها لو تعارضت يتبع
 العرفي النية دون المميز الخاص الخارجي والذي لا ظاهر له ايضا اقسام احدها ان يقتضي
 بتبعيته بالنسبة وليس هنا ميزا خروجا منها ان لم يميزا خروجا لا يقع فيه النية بدونه و
 ثانيا ان يكون يمكن تميزه بالنية وبالمعين الخارجي ايضا ايا ما كان ورابعها ان لا يميز
 الا باجتماعهما معا وبدونه مجزئ والثالث اقسام احدها ان اذا تعارض القصد مع المميز
 الخارجي غلبت النية وثانيها ان من مع التعارض يغلب المميز الخارجي وثالثها انهما متكافئان
 ويبقى الفعل بعد ذلك مشترك بينهما اصول الاقسام المتصورة في المقام والذي ينبغي ان لا ذكر
 جملة من الموارد حيث يقتضيه بذكرها الى تطبيق الصورة والاحكام الاليت منها الاعمال المأمورة
 بحدود وضوء غسل او تيمم وتطهيرا ونحوه او صلوة او حج او شئ من افعالها او جهاد
 او عقد او ايقاع او حدا ونحوه والاصل جملة الاعمال الصادقة في المكلف الذي تعلق به الحكم ^{التي}
 او الوضعي فانها غالباً ما تترك بين المأمور به وغيره اما بنوعه او بوضعه او بكمه او بليفه فالذي
 يريد ان يرتب عليه الاثار من ثواب او مردنيوي فلا بد ان يبين السبب المجموع بحيث يصدق
 عليه ذلك الخطاب المجاعل للحكم وبعبارة اخرى يدرج تحت العنوان المأخوذ في الشرع ^{بحسب}
 في ذلك الاقسام المذكورة فعملك بالتأمل في تطبيقها حسب ما وافقها من الموارد ومنها كتابة
 التواتر واسم اسر والانبيا ونحو ذلك الذي يحرم على الجنب والمحدث مسه ^{فانه} في الكتابة
 مثلا اشياء مشتركة بين القرآن وغيره فلا بد في تعلق الحكم به من ضمير ومنها سور الفرائض التي
 يحرم قرائتها على الجنب والحائض فان كانتا مشتركة بينهما وبين غيرها ومنها البسمة التي هي

يكون
 يكون

اية ثلاث سورة مشتركة فاذا اوجب سورة في الصلوة فمحل يجب تعيين البسملة ام لا ثم انه ينبغي ^{بأي}
 شيء ومنها او في الفضة والذهب يحرم عليها واستعمالها فان لم يعمل شيئا من ذلك لم ان يعينه
 كوة او قنديل او نحو ذلك وهل يكون تعينه وميزانه او بالقصد او بهما على ما فصل ومنها الا
 اللهو والتمار وحيات الجادة التي يجب كسرها والا فها يحرم عليها واقنائها واستعمالها
 وبيعها ونحو ذلك والجلام فيه كوا في الذهب ومنها الصور المحسنة التي يحرم عليها ويجب ^{الافها}
 على وجه غير بعيد فانها ايضا في اول امرها مشتركة بحجبي فيها الكلام السابق ومنها الزينة بالحناء
 والخاتم في الاحرام ام فانه في ذلك مشترك بين الزينة طرية والسنة ومنها التكبير والتلبية
 القابلة لكونها للاحرام وعدمه وكما هذا دخلا في عموم ما ذكرناه اول الكي ذكرناهما بخصوصه
 لتعلق بعض المباحث بهما وسئل السليم المخرج للصلوة ومنها الوطن الذي تعلق به الاحكام ^{عنده}
 الشرعية في السفر والاستطاعة ونحو ذلك ومنها سفر المعصية والطاعة الملوطة بها الترخص
 وكذا الخومة وعدمه ومنها كلب الماشية والورخ والصيد الذي تعلق به الاحكام المنارة عن
 سائر الكلاب في المعاوضة والاقناء والتربية ومنها الامانة على الائم والظلم ومنها اعظم
 شعار ترأسه والاهانة فان الافعال مع شدة اشتراكها بشكل تميز هذه الموضوعات ومنها
 التدليس المحرم في المعاملات والامانة ونحوها ومنها الالتقاط والاحياء والحياة القابلة
 للتملك وعدمه وكذا الاصطباذ وقس على ذلك نظايرها الواردة في ابواب الفقه من كل فعل
 او عين ونحوه قابل للاختلافين المختلفين الحكم فنقول اذا كان للفعل والعين ظاهر يصف
 اليد اطلاقه بحيث لا يصر فيه عنه صار في اصلا وراسا كما حرق جسد مؤسسا او القاء الجاسات
 على الضرابيح والمساجد المعدود عوفا من الاهانة والكتابة في ديوان الظالمين والراعي لهم في
 امورهم بحيث يعد عرفا معينا على ظلم فلا ظلم في تعلق الحكم وهذه المرتبة في الحقيقة خارجة عن
 المشتركات وان كان الفعل والعين في ذلك مشتركا قابلا لغيره ايضا وقس على ذلك كل مرتبة من
 المشتركات السابقة لو وصلت الى هذه المرتبة وان كان له ظاهر في نفسه لكن لو كان صار في بصره من

خارج او فنية ذلك ايضاً يتعلق بالحكم بمقتضى ظاهره ولا يحتاج الى شخص بل يحتاج الى ^{عدم}
 وجوده وعطى هذا بفرع الايمان بكل ما مورد به عند صدور الخطاب به وان لم ينو به شيء ^ص
 وكل اجزاء كل عبادة وشرائطها من صلوة وحج ووضوء وغسل وتيمم واعتكاف وصيام رمضان
 فان كل جزء من اجزاء هذه العبادات وان كان قابلاً للاثور كثيرة ولكن النية الاجمالية ^{المعلقة}
 بالجموع الموكب في اول الامر يوجب ظهور كل جزء وشرط في محله فيكون هذه العبادات وان لم
 ينو الجزء فلا يحتاج في الركوع وفي الطواف ونحو ذلك وحركات السجدة وغيره نية حصول ^{الاعتناء}
 والحركات وهذا بفرع بطلان العبادات بزيادة الاركان وان لم ينو مثلاً كون ركوعه لان هذه الهيئة
 في الصلوة ظاهرة في الركوع وشبه ذلك في وجود الظاهر كون العادة للرجل قراءة سورة التوحيد
 فان اطلاق البسملة بصرفه اليه وكذا كون الرجل كاتباً للقران في عبادته فكل حرف يكتب في الورق المعد
 وان ذهل المقصد فهو قبان وكذا المعتاد لعمل الله الهوى والقمار وعمل الصور المجسمة وهياكل العبادات
 او السرى على قل او فب للمسلمين او للكسب بحياة او اصطفاة والمعتاد على تكبيرة واحدة في صلوة ^{فان}
 العادة يصير الشيء المشترك مما له ظاهر وهو وافق العادة ولا يحتاج بعد ذلك الى انضمام ^{طاري}
 محقق للاسم او نية فان مجرد الشروع ولو عاد بامر المقصد بصدق الاسم ويحقق احكامه ومثل ذلك الا
 الاستجار على عمل ونحو ذلك وامثال ذلك مما يكون موجبا للانصراف ونحو ذلك بمسح شيء من شعائر
 العبادة المحسنة او الضريح او جد المسجد ونظائر ذلك مثلاً بذكره او جعل شيء من ذلك في فعله
 فانه ظاهر في الاهانة الا ان يصرفه صارف وكل عمل شيء من الآلات المحركة بحيث يصدق عليها
 اسمها ولو خلى وطبعه فانه ظاهر في ذلك محرم الا ان يعارضه شيء اخر ولو عارض هذا الظاهر ^{الحاصل}
 من نية اجمالية او عادة او اعتقاد او صدق صورة عرفية كما فصلناه نية معينة لذلك فهو المستعصى قصد
 في صلوة الاعتناء لتقل حصة او عربة او قصد المعتاد للعمل خلاف عادته في اول الامر في جميع ^{الاشئلة}
 المذكورة او نوى فيما يصدق بظاهر الاسم شيئاً اخر كقصد انشاء من التربة ومسح الضريح ^{لذلك}
 او قصد تسمية تلك الاله شيئاً اخر وان كان في ثناء العمل يكون كل عمل التذليل ^{لذلك}

من عمل اثنين وكل الكثرة وتسمى عليه ساوا الا لا تفلو كما قصد العامل مخالفا لذلك فلا باس
وكذا لو ارد في هذا خلو قصد به الاستيطان على الدوام اذ العرف بعد الاطلاق على قصد لا يسمى
بذلك الاسم حقيقة لا ان العرف يسمونه بذلك ومع ذلك فلا باس به لا نأخذ منا في القسم الاول
ان ما يعد هائلا عرفا مطلقا فلا حرام ولا ينفع فيه تغيير القصد ابتداء المداول الدليل ومنازل الحكم
وكذا لو حصل بميز فمري يوجب الخروج عن هذا الظاهر كمن اشتغل بما يكون صورته جزءا
لكنه غير كمن اشتغل بما يكون صورته جزءا عبادة لكنه غير بالحقا شي خيره وكذا لو اتبع البسمة
اخرى فان حقوق السورة يجعل البسمة من نفسها صدقا عرفيا ولا يحتاج الى ان ينوي البسمة
صورة القدر ونحو ذلك ووصل المشترك في القرآن بما يخص به فان الجموع المركب يعود قرانا
يلحق احكامه ووصل الايات المحرمة بما يخرجها عن اسمها وكذا تحريم شي من المساجد والمساجد
اذا اقرن بامارة النعمير وان لم ينو به شي من ذلك والبقاء في بلد خرجت صدق الاستيطان
ولو عارضا عن النية والحق بالكلب ماشية ونحوها او تصرف في المحي والمجاز تصرفا ظاهريا
فان ذلك كله كاف في حقوق الاحكام ولو عارض النية والميز الخارج كمن نوى البسمة لسورة
وتأخيرها او قصد عدم الاستيطان لكن طالبت المدة او قصد تسوية شي من الايات المحرمة فانصل
بما اخرج الاسم او قصد غيرها فصار بعد تمامه يطلق عليه الاسم وان نوى عدم الملك وتصرف
ما يدل على التملك او قصد بافعاله رفع الظلم لكن وقع ما يوجب اعانة على الظلم ونحو ذلك او نوى
في المشوك عدم القراءة فكلها بما يوجب صدق القرآن والذي يقتضيه المظن في الايمان
الخارجية كالالات والكلاب ونحوها كالكتاب والقرآن بالنسبة الى الاحكام الوضعية والتكليفية
المتعلقة بها يغلب جانب الميز الخارجي وفي نفس الافعال يغلب لينة تدبر واما الاظهار لبداهة
او لسبب شي مما ركا هو الغالب في الافعال المشتركة فلا ريب في اعتبار النية في ذلك اذ لم يكن له
ميز خارجي اذ لا تحقق الموضوع الا بذلك وكثير من الامثلة التي ذكرناها واغلب ابواب الاحكام
التكليفية يدور مدار هذا الغالب عدم وجود ميز خارجي للافعال تدبر وان كان له ميز

٢٠٣

خارجي ايضاً كصرف المحمي كيفية تدل على ملكه كاحداث بناء ونحوه وما يعلم من ملاحظة ما ذكرته
 في ماله ظاهره الظاهر الذي فرضناه انما هو لا نور عارضة من عادة ونحوه والا فما ذكر في هذه
 الموارد كلها داخله فيما لا ظاهر له فالظاهر كفاية المميز ايضاً في حقوق الاحكام الشرعية ولا حاجة
 ذلك الى التمسك بالاسم الموجب للحكم تكليفا او وضعيا والحكم في صورة اجتماعهما متطابقين
 واضح وجود المعين ظاهرا وباطنا وما يعارض فيظهر حكمه مما لم يقصر وتدبر في الموارد حتى
 يتضح لك حقيقة الامر **الضابطة الثانية** الذي ورد له تحديد في الشرع فهو اقسام منها ما حدد
 بالزمان كيوم التراويح والرضاع ومسافة القصور وصول الزكاة وسن البلوغ وسن اليأس وقليل
 واكثره وقل الطهر واكثر النفاس وثلاثة ايام لشبه الموت وعشرة الاقامة وثلاثين الرد ويوما وثلاثة
 الحيوان والتصديرة ومهلة الشفع وحيار الناحية وسنة الغنم وتعريف القطعة وقل الحمل واوقات
 العدة ومنه تربص الابل واحوال الدية ونحو ذلك الاجال التي تجعل للديون او السلم او الجوار الشرط
 او غيره ذلك من الاجال التي تصدق جعل المكلفين برخصة الشارع لهم في ذلك ومنها ما حدد
 كالركو والارطال وصاع الفل ودالوضو والديار في كفارة وطى الخائض ودرهم الكافور ومن
 الصدقات في مواضع ونصاب المقدرة والغلات وصاع الفطرة وبعض كفارات الحج وبعض خصال
 الدية كالدرهم والدينار ومنها ما حدد بالمكان كالركو وبعد البالوعة بالاذرع ومساحة اعضاء
 الوضو واليتم واوقات الصلوة والنوافل بالمثل والمثلين والاقدام وبعد الرجل والمرأة بعشرة اذرع
 في الصلوة ومسافة القصر ومسافة حضور مكة والخروج عنها بالنسبة الى الحج وبطى وتباعد راي
 الحج ونواحي التلقي وحدود الحرم ومنها ما حدد بالعدد كدلاء البئر ونصب الشاه والابل والبقر
 وبعض كفارات وبعض خصال الدية كالابل والحمة واعداد الرضعة واعداد الطواف والسعي وغير
 وتارة يكون بغير ذلك في التحديد بالهيئة ونحوه كتمديد الكوع ببلوغ اطراف الاصابع الى الوكبة و
 نظائره وهذا باحث الاول ان السر في هذه التحديدات كما قررناه في مقامات خاصة في شرحنا على التامع
 المسمى بالجياض المترتبة ليس بخصوصية في هذه المقادير بانفسها بل باعتبار ان الكرم لا عنوان لكثرة الماء وقوة

فما ورد في التامع

ثلاثة الرباط او اربعه
 واستبرأ الامة خمسة
 واربعون م

وعدم الأفعال والسنة في التعريف فمهمة شدة الاهتمام بالوصول إلى المالك وفي العنين
فمهمة احتمال القدرة على الجماع في أحد الفصول والمسافة في القصر لخصوص المسقة والتجريم
في العام لأجل عدم الضرر بصاحبه ونظير ذلك في أغلب هذه التحديدات وليس غرضنا من هذا
الكلام أن التحديد غير تعبدى بل المدعى على حصول العلة بل المقصود أن المصالح الواقعة على ما
ينهم من تسع المواد ليست مقصورة على الحد الخامس بل شئى يكن حصولها بالاول والاكثر
كما لا يخفى على المصنف ومعلوم للفقهاء أن غرض الشك أو لا وبالذات أيضا هذه التحديدات بل
الغاء الخصوصية وقصر الحكم على الفرائض العامة وبإشكال ذلك تعليل النصوص والقناوى
أيضا في هذه المقارنات بملاحظات ومناشآت بما في النصوص سيما في العلة وفي التناوى بطريق
الحكمة وسر جعلهم لرحمة مع استدلالهم به وظهوره من النص من باب التعليل لما عرفوا من
طريقة الشارع عدم إحالة الأحكام على مثل هذه الأمور الغير المنضبطة وقد خالف في هذه التحديدات
جماعة من الأصحاب في بعض مقامات الباب رجوعا إلى ما هو المعلوم من القاعدة والتعليل وطرحا ^{للخصوصية}
حتى جرت الكاشاني في باب الكريحت جعل الميزان في الأفعال التغير والعدم كما استفيد من النص
والإجماع وجعل الكرية كاشفة عن التغير وعدم التغير فيكون قول الشك لا يجزئ شيى إلى التغير
وان شئت تفصل طائفة فراجع ما كتبناه في المياه وجعل الفاضل العلامة باب الحريم بنية على
عدم الآثار والغنى خصوصية الأذرع المحدودة في الشرع المفتة بها عند فقهاءنا ونظير ذلك قاله
بعضهم في البر والباوعدة وفي سنة التعريف حيث جعل الميزان الياس من المالك ولا ريب أن
أبداء مثل هذا الاعتبار المناسب في هذه التحديدات سيما فيما ورد العلة في ذلك كمسئلة العدة
والاستبراء ونظيرهما قد بر ولا ريب أن هذه العلل على ما يجده في النظر القاصر هو الباعث على هذه
الأحكام ومع ذلك لا نقول مما لا نرى من العلة في الحريم والكاشاني في الكرو ونظائرهما في غيرها
المحاطة بل تنقيد بالتحديدات وفاقا للايمان نظرا إلى أننا علمنا من الشارع أنه لما رأى أن
المكلفين بحسب اختلاف الفرجة والنفس يدورونهم في الأحكام غالباً بين أوطأ وتزبط

والذي يعتد قواه ويسوى اركانه في ذلك قليل الا تناط الاحكام بشملهم جعل الشئ هذه الحدود
 حسب المادة الشاجروالتنازع وحفظا للنفس من طرفي الوسواس والمساخنة فان الشئ مثلا
 لو انما طهرم البر بعدم الضرر فواحد يقول هذا مضر واخر يقول هذا غير مضر ويصير التنازع ^{واحد}
 يكون محتاطا في دينه لا يمكنه احدث عمارة من وسوسة نفسه بان ذلك لعله ضرر ولو انما
 غسل الوجه بالعرف واهل المحتاج كانوا يدخلون اذانهم ونصفانهم رؤسهم ومع ذلك لا ^{يخشون}
 به واهل المساخنة يقتصرون على العينين والالنف والحددين فدعت الحكمة الى ان الشئ يلاحظ ^{احوال}
 الغالب في الامزجة والنفس والابدان والاراضي وغير ذلك مما علق عليه الحكم ويجعل للموضوع
 حدا محددا وان كان السبب النفس الاثري للحكم قد يوجد باقل منه وقد لا يوجد بذلك الحد بل ^{يكون}
 الى الاريد لكنه الفاها الشارع لعدم الانضباط ولا حظ الغالب وحده بذلك كي لا يتجاوز المقيد
 ولا يقتصر فيه المساخون فصدر هذا تعدي في قاعدة كما يوجد في ابواب الفقه قاعدة في تعبد صرف
 نظره ولا يعلم وجهها والقام معلوم الوجه واضح القاعدة اخذ فيه التعبد بالعرض قد يبر في هذا الكلام
 تحللك الاشكالان في أغلب المقامات منها درهم الدين ودينارهما مع التفاوت الفاشر في راسنا
 مع ان المعلوم ملاحظة الاربعة كل عشرة بواحدة وتندفع به شبهة المتأخرين وفي كثير من موارد
 التحديدات واسد الهادي الثاني ان هذه التحديدات اقلها بل كلها تحقيق في تريب او بالعكس فان
 المراد واحد والاول انب بالبعير كما يظهر من ملاحظة معارينه والمراد ان هذه الحدود مأخوذة
 على سبيل التحقيق والمداقة فلو نقص واحد بالزيادة بالزمان مثلا كما في الامثلة السابقة بساعة مثلا فضلا
 عن يوم فضلا عن ايام لم يتعلق به الحكم انباء ما لظ التحديدات المحولة على الواقعة الحقيقية وكذلك لو
 نقص الحدود بالمساحة باصبع مثلا فضلا عن شبر فضلا عن ذراع فضلا عن ميل وكذلك لو نقص الحدود
 بالوزن بمقال فضلا عن مد فضلا عن رطل فضلا عن صاع وشله لو نقص واحد بالعدد بنصف او ثلث
 فضلا عن الواحد لتمام فان قلت لم يؤخذ هذا التحديد الا من ظاهر اللفظ ولا ريب ان قوله ^{الف}
 وما ساد رطل او ثمانية فاصح او عشرون يوما او سبعة ذراعا دلو او نحو ذلك يتسامح فيه

في العرف بمثل هذه القايص التي مثلت فينبغي احتساب الكسور القليلة التي يتسامح فيها العرف بما
 كالساعة من اليوم واليوم من الشهر والاسبوع بل الشهر من سنة او سنتين والاصبع من ذراع او
 او اشبار والذراع والاذرع من الميل والميل من الفراعخ والدفع صاع والواحد من الف ونحو
 ذلك واخذ هذه كلها بالدقة والتحقيق لادليل على ذلك في شيء مما مر بعد فهم العرف اولا ان
 هذا الكلام يتم فيما له اسما خاصة من المقادير المقدرة به كالاصبع والشبر والذراع والميل والفراعخ
 واليوم والشهر والسنة والمد والوطل والصاع ونحو ذلك وامام كانت المراتب باضافة العدد الى
 ذلك المقدار حتى يتراد كقولك عشرون شبرا او اربعة الاف ذراع او اربعة وعشرون اصبع
 او عشرون املا و الف ومائتا رطل او خمسون يوما ونحو ذلك فلا لا تارعى العرف لا يطلقون على
 ما نقصه الاذرع واحدا ان اربعة الاف وان اطلقوا عليه الميل وكذا لو نقص اصبع واحد لا يرق
 اربعة وعشرون وان قيل عليه الذراع فدعوى هذا الكلام في المكورات على اطلاقه في غير
 محله اذ طائفة من هذه التخصيصات ورد في الشرع من القسم الثاني دون الاول بل الغالب ذلك
 واذا لم يحرم هذا الكلام في نحو فالباقى يلحق به بعدم القول بالفصل فان قلت الحاق الموضوع
 بعدم القول بالفرق لا وجه له قلت غرضه ان لم يثبت له حقيقة الموضوع من احد الطرفين
 ففي الحكم يتمسك بعدم القول بالفصل بالفرق فان قلت معلوم ان هذا في طرف المحقق به
لعدم امكان المساحة وعدم جريان طريق اهل العرف به وفي المحقق طرف المحقق معلوم خلافه
 قلت هذا غير قاصح في الحكم باللاحاق ما لم يثبت في الثاني الامة وثانيا نقول لا ريب ان المعنى
 اللغوي في هذه الالفاظ انما هو ما يوافق المقدار بالتحقق كما هو المصريح به في كلام اللغويين
 بل الظاهر انهم على ذلك وهذه التوسعة في العرف امام باب المجاز والعقل والاشتراك
 لفظا والاشتراك المعنوي في اللغة معلوم الاستفاء بل لا يكاد يباين فيه منافع وشبهه في العرف
 داخل تحت العقل اذ يكون من باب نقل اسم الفرد على الكلي ولا ريب ان المجاز لو قطع لقطع النظر
 عن الامارة الاولى من الاجزاء كما قرر في محله وثالثنا نقول ان الظاهر المجازية لاصالة عدم العقل

الجديد صحة السلب في العرف من الناقص وبادر التام منه وعدم اطراد اطلاقه على النقص
 في كل مقام وفيه كلام وشي من ذلك لا يخفى على المدبر فاذا ثبت المجازية فالاصل في الاستعمال
 الحقيقة حتى يظهر خلافه فان قلت هذا مجاز شائع وفي ترجيح الحقيقة عليه كلام مشهور ^{اختلاف}
 عظيم قلت وصوله الى هذا الحد ممنوع ثم مكافئة الحقيقة حتى يتوقف مع عدم القرينة غير مسلمة
 فضلا عن ترجيحها بلها بل الحق تقديم الحقيقة والكلام موكل الى محله واربعا نقول ان الشارع
 اذا علق الحكم على شيء محدد فنحن في يقينا دخول ما مساوي الحد تحقيقا تحت الدليل فيرتب عليه
 احكامه واما الناقص فلا اقل من الشك في دخوله فالمرجع القاعدة او الاصل بحسب مقامه نظر الشك
 في المطلقات بل هو منها وخامسا قد قررنا ان سر هذه التحددات انما هو الخلاص عن الوسوس
 والارباب في ان انطباقه على التحقيق في اصل المقدار حاسم لهذه المادة بخلاف البناء على التسامح
 العرفي فلا تدل وهذا نظرها قلناه في القراءة بالنسبة الى هذه التغيرات التي في السنة عوام
 العرب وخواصهم او الواقد ونحو ذلك ^{موقوف} موقوف على عدم واما المواد من انه تحقيق في تقريب
 ان غالب ما يعلم منه هذه المقادير مختلفة كالأصبع والشبر والذراع والايام ونحو ذلك اذ لا يمكن
 عادة اتفاق الاشياء او الاذرع او الايام وكذا ايراد ما اعتبر بالعدد كالانعام والضعف
 والدلاء ونحو ذلك الاوزان بالنظر الى اختلاف الاحوال واختلاف كيفية الاستعمال ^{استعمال}
 وان كان التفاوت قليلا والكل بما لا يخفى تفاوته على احد ولا ينفع في ذلك اعتبار ^{استعمال}
 الخلقة او نظير في غير ذلك لتفاوت افراد ذلك ايضا عوضا عريضا لا يدخل تحت ضابطة ولا
 يتف على رابطة فان كون الابل والبقر ونحو ذلك وكذلك ربيعة الطفل توسطة في
 الصغر والكبر والزيادة والنقصان في الحالات العادية بل العقلية لتفاوت افراد النوع لا الحالة
 فهي في هذه الجهة قريب وفي الجهة الاولى تحقيق لذلك سميها تحقيقا في قريب ولم سميها
 بالعكس وهذا ايضا من المؤيدات القوية على ان هذه التحددات تعبد في قاعدة وليس المدار
 على الحكم والعلل التي لا تندرج تحت فرد خاص بل يكون وجوده فيما هو اقل والنقص فلذا اعتبر

الشئ المحدد في جهة جسم المادة المختلف بما ذكره ولم يعتبر في جهة اخرى ارشاد الى كون ذلك
 ليس بخصوصية خاصة بل شئ يوجد في افراد متقاربة وان تفاوتت واختار الشارع المحدد
 في ذلك والتقريب هنا يعسر ضبط الثاني فان ضبط الكواكب لا يشار اهل من ضبط نفس الشئ
 مع اختلاف افراده مضافا الى ان ضبط الاسفل يتلزم ضبط جميع الاعالي لتلفقها من
 فلا يمكن العكس لا يتكلف بارد في بعض المقامات بخلاف الفرق بنحو ما وقع من الحكم على الا
 قدر الثالث في تحديد مفاهيم هذه الالفاظ المستعملة في المحددات على ما ثبت عندي
 بالنقل او بالامارة فتقول اما اليوم فيطلق على معان ثلثة احدها من طلوع الشمس من الافق
 الحسي بمعنى كون مركزها فوق الافق او خروج الفرض تاما والاول اظهر الى غروبها فيه على احد
 الاحتمالين والثاني قرب وبعبارة اخرى لا يدخل فيه الليل ولا ما بين الطلوعين للنجو ولا لاله الشمس
 وان كان في هذا المقام بعد ذلك صور واحتمالات لكنه كلام اخر وثالثها الاطلاق على ذلك
 المتقدم مع اضافة ما بين طلوع النجم الصادق وطلوع الشمس الى ذلك وثالثها الاطلاق
 مجموع اليوم والليلة من الطلوع الى الطلوع ولم انف عن خبر اهل الوجه الرابع وهو كونه من
 النجم الكاذب الى الغروب مع ان ما بين الطلوعين عند اهل التحميم هو من النجم الكاذب كما حو
 به وانما الكلام في الحقيقة من بين هذه المعاني والحق ان المعنى الثالث مجاز لانه خلاف المباد
 ويصح السلب عن المجموع المركب وقوية التقابل بين اليوم والليلة في العرف واللغة ومجرد
 الاستعمال لو ثبت فهو لا يفيد الحقيقة مع انه غير ثابت اذ الظاهر انه يحتمل من دخول الليلة في
 بعض استعمال العرف من باب اللزوم او بالقرينة والحق ان الاستعمال في مثل ذلك ايضا في
 النهار واما دخول الليلة فيعلم من خارج ولم يعهد من كتب اهل اللغة غير ما ذكره الاستعمال واما
 المعنيان الاولان فالحق ان الثاني حقيقة في العرف واللغة لانه متبادر منه ولا يصح سلبه عنه
 ونحو اهل اللغة ايضا ذلك ومقابلته الليلة المطلقة على ما بين غروب الشمس وطلوع النجم
 نعم الكلام في المعنى الاول هل هو غيبة ام لا وجهان بل قولان والذي اراه انه حقيقة فيه

انهم صحة السبب على الاطلاق ولكنه هل هو على الاشتراك لفظا او معنى احتمالا ان والذي هو
 هو الثاني في الوضع للقد المشترك بين الامرين ولكن استقرأ موارد الشرع فمضى يكون المراد
 باليوم المعنى الثاني كما يظهر بالتبعية ~~في السنة~~ في السنة اليوم هو الشرعي ولا يخفى عليك ان
 هذا في غير ما كان هناك فنية على الخلاف كالاستبعاد على عمل فان اليوم الاجبر في طلوع
 الشمس بل هو انكسر منه في الجملة فلا بأس بنظرنا الى ان الاطلاق كما ياتي ينصرف الى المقادير
 فيه كذا وقد يكون مجتمع فيه جهنا يوم التراجع فان الشرعية تقضي بكونه يوم الصوم وتعلقه
 بالعمل يقتضي بكونه يوم الاجبر وقربا منه جانب الشرع تغلبا للتقليد عملا بالمتفق بعد جريان
 استحباب النجاسة واما اليوم واليلة فلا خفاء في معناه واما الشهر فاستعماله ثلثة احدها
 الشهر الشمسي وهو مدة سير الشمس في احد البروج الاثنى عشر قد يكون ثلثين وقد يزيد واحدا وقد
 يزيد اثنان وهذا الاطلاق مجاز غير متبادر عن اطلاقه ويصح سلبه عنه وليس لهذا المعنى في اللغة
 والعرف اثر وانما هو اصطلاح في اهل النجوم وثانها اطلاقها على ثلثين يوما وهو المسمى بالشهر
 العددي وثالثها اطلاقه على ما بين الهلالين وافق ثلثين او نقص واحد والكلام في انه هل هو
 حقيقة فهما او في احد هادون الاخر على الاول وهل هو على الاشتراك لفظا او معنى الذي اراه ^{الاول}
 معنى على سبيل التشكيك دفعا للمجاز والاشتراك وتبادر القدر المشترك وعدم صحة السبب ^{عندها}
 لكن كلف المتبادر منه هو الهلا في فجل اطلاقه عليه ما لم تكن هناك فنية على العددي والاعم
 في باب اللوازم والاحكام ما ينقح هذا المطلب والسنة والعام والحول بمعنى واحد وان كان لكل
 منهما مناسبة في الاشتقاق ولا حاجة لنا في ذكرها وثمان الفية تتبع ما قضى به العرف نعم السنة
 في اللغة من اول يوم عدد تدل على مثله وقبل ان العام لا يكون الاشياء وصفا فيكونا خص من السنة
 ولا فائدة في ذلك لانه محجور في العرف على الظن والمواد بالثلاثة ما عرفت في معنى السنة نعم الكلام
 في ان ثلثه للابوم في اي شيء هل هو بالنسبة الى الشهر بمعنى انه من العاشر لثمان الى العاشر منه
 او بالنسبة الى الفصول بمعنى ان العاشر الفصل الرابع الى العاشر منه وان تغير حسب الشهر فالاول هو

الهلالية والثاني هو السنة الشمسية واما احتمال كون السنة عديدة بمعنى كون ثلث مائة وستين
 يوما لا ازيد ولا ناقصا فهو قضية الشك العديدة اذ ثبت ان السنة اثني عشر شهرا وتعرف السنة
 بهذه العبارة لم اجد في اللغة نعم هو معروف عند الناس فبناء على ان الشهر يطلق على معان ثلثة
 تكون السنة كذلك اذ هو اثني عشر شهرا بأي معنى فرض يكون هناك ايضا سنة عديدة وهل هو حقيقته
 في الكل على الاشتراك او التشكيك او في بعضها دون الاخر وجوه والذي اراه ان العديدة محتملة
 ليست حقيقته بل طلاقا عليها وجود الهلالي في ضمنها واما الاولان فهو حقيقة فهما على التشكيك
 والمبادر الهلالي لعلمه الاستعمال فيمنع حمل ما على غير الترتيب في المصنوع او في المعاملات والشروط
 عليه ولزوم الزكوة باول الثاني عشر وان لم يتم ليس بتغير معنى في الخول بل انما حكم ثبت بالدليل الخاص
 ولا يخرج من سبب انهم لا اشتقاقه ثم والكرو على ما حققناه في النوع الف وما تارطل بالعراقي ورنا
 واثان واربعون شرا وسبعة اثمان شهر بالمساحة والمراد بلوغ تكسره الى ذلك استعماله على
 ثلثة واربعين مجسما ما يتأخر به ست مبيعات مساوية الاضلاع كل منهما شهر الاثنى واحد
 منها ثم ان كل بعدا ما صحح او كسر وبلغ منهما فالاحتمال ثلث سبعة وعشرون فمع الكسر في الكل لا يبلغ
 الكو مع الصحة مظم بضرب احدهما في الثاني والحاصل في الثالث فان نقص عما ذكر فليس يكون مع
 اشمال الطرفين على الصحيح والكسر تضرب مجسما احدهما في مجلس الاخر ونخرج احدهما الكسر في مخرج
 الاخر وتنسب الحاصل في الكل الى الثاني وان لم يكن اقل فالقسمة يتم العمل ومع صحة احدهما فقط
 وكسر الاخر كل في تضرب الصحيح في صورة الكسر وتنسب الحاصل الى مخرجه او تقسمه كما روى مع التلخيص
 في احدهما والصحة في مقابلة تضرب مجلس الاول على الثاني وتنسب بنبته او قسمته ومع الكسر تضرب
 المجلس منه في صورته والمخرجين احدهما في الاخر فيقسم او ينسب بين الحاصلين والخارج هو
 المطلوب في البين فذكر في هذا الضابط وان شئت تفصيلا في الكلام في طريقة الضبط والمحاكاة
 فعملك بالمراجعة الى ما كتبه شيخنا هاء الدين محمد العمالي في كتاب الجبل المتين فان فيه
 ما لا مزيد عليه والوطل بالكسر والنسخ معيار يؤذن به وهو بالعراقي مائة وثلثون درهما هي احد

وتسعون مثقالا شرييا وثمانية وستون مثقالا صيرفيا وربع مثقال فالكو احد وثمانون الفا
 وتسعمائة بالصرفي وبالمكي البربري ستمائة مثقال يكون مائة وستة وثلاثون مائة ونصف من
 والمدني رطل ونصف بالعراقي مائة وخمسة وتسعون درهما والمكي رطلان بالعراقي والذي
 افهمناه من استقار بوارد الفقدان الرطل حيث يطلق في الاخبار يرا دية العراقي فليلك ^{بالشبع}
 فليحل عليه ما لم يتم قونية على خلافه ويؤيد ذلك الخبر في الشئ الذي ينبغي فيه التمر للشرب ^{والوصف}
 وكم قد راء قال ما بين الاربعين الى الثمانين الى فوق ذلك قلت اي الارطال قال بارطال
 كمال العراق فم الصاع تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمدني واربعة ونصف بالمكي فيكون
 الفا ومائة وسبعين درهما كل عشرة بسبع مثاقيل شوعية وخمسة وربع مثقال صيرفي لكن في مكانة
 جعفر بن ابراهيم الى في الحسن ثم واحده واجبر في انه يعني الصاع يكون بالوزن الفا ومائتين
 وسبعين وزنه اي مائة بالوزن يعني درهما والمد بالضم والتشديد ربع الصاع لانه اربعة
 امداد واما في الخبر ان صاع النبي كان خمسة امداد محمول على شئ مخصوص به والاقا ^{المعروف} الصاع
 في زمانه اربعة امداد على ما ثبت بالنقل المعبر والدينار واحد الدينار واصله دنا بالتشديد
 فابدا وعناه مثقال في ذهب وليس المراد في الفقه في المتقال الا الشري وهو مشرون قيراطا
 والقيراط ثلث حبات ثم شعير كل حبة عانة في ثلث حبات في الارز فيكون بالشعيرات ستون حبة
 وبالارز مائة وثمانون حبة ونصرا ان الاثر على ان الدينار على هذا الحساب يكون الذهب الصفي وهو
 السبي باحافلو على الظم وهو بالاعتبار الصحيح ثلثة ارباع المتقال الصيرفي والدرهم عشرة مثاقيل
 مثاقيل شوعية وهو المضروب في الفضة وهو ستة دواينق توارى نصف ما مثقال وخمسة واربعين
 حبة شعيرات قد قيل ان في الجاهلية كان الدرهم مخطفا بعضها خفافا وهي الطبرية وبعضها ثقلا
 كل درهم ثمانية دواينق وكانت تسمى العبدية والبعليية نسبة الى اس البعل ملك في الملوك فجمع
 الخفيف والثقيل وجعل الدرهمين متساويين كل درهم ستة دواينق وقيل ان عم فعمل ذلك ^{حيث}
 طلب جباية الخراج بالوزن الثقيل فضعف على الرعية والشعب بالكسر بمسافة بين طرفي الخضر ^{الاهرام}

بالفرسخ المعناد ويراد في التقديرات شهر مستوى الخلقه فان تفاوتت افرادة اجتم وقد يمتد
والذراع من المرفق الى اطراف الاصابع وهو ستة قبضات كل قبضة اربع اصابع سبع شعيرات
مئلا صفات بالسطح الاكبر في المشم المصور وقبلت عرض كل شعيرة سبع شعيرات شعيرات
شعيرات البرذون والقدم في باب الوقت يراد به سبع قامة الشاخص والمثل والمثلان تمامها و
ضعفها واخذ ذلك من قدم الانسان فان قامته سبعة اقدام يقدم نفسه في مستوى الخلقه و
يلوغي الظل في ذلك على ما حققناه في اوقات الحياض المترعة في الشرح بلوغي الظل الحادث بعد
الوفال سواء كان بعد انعدام او بعد غاية قصر الى ذلك لا مجموع الموجود والحادث والميل
الفرسخ اربعة الاف ذراع على الاصح وقريب منه تحديده في كلام العرب بقدر مد البصر كما في
المغرب اذ لو فرض ذلك في ارض خالصة تلال ووهاد نه دون سطح عارض يقارب ذلك خيال
وليس المراد بمد البصر رؤبة الشئ قد يكون ذلك ازيد من اربعة فوايح بل ظهور الجسم على الحسن
بصورته النوعية وعلى هذا فالفرسخ ثلثة اياما لثني عشر الف ذراع او قدر مد البصر ثلث مرات
الرابع قد تقدم سابقا ان الكور والناقص لا يعتد به في الشرعيات لان قد يمتد من
الجمعة لكن الكلام في ان المنكر من يوم او شهر او سنة هل يكون ملغى في الحكم فيراد القدر المعبر به الايام
الصحيح والابل يعتبر التليق في جميع ما عددناه من الاحكام المتعلقة بالزمان ثم ايام الجوار والعبد
والاسبادة وايام الدم والظفر ونظائرهما وجهها ومنه المسئلة ان ينقضي هل اليوم مثلا حقيقة في
فيه الايتين وكذا الشهر والسنة في وجهه الا ان الكلام في الاخيرين ضعيف من جهة كون الشهر على ما
فور حقيقة في ثلثين يوما والسنة في مدة مثل كل يوم عديته ولا بد وان مداه لال او ستر من
او نحو ذلك حتى يلزم فهما الانكسار والتليق بالنسبة الى انفسهما نعم بدخلها الكسرا باعتبار اليوم
قال انكسار كسرهما فالكلام فهما الكلام فيه نعم لو قلنا بان الشهر عبارة عما بين الهلالين يحكي فيه
هذا الكلام كما انزلنا في السنة باعتبار خصوصية كما مر الاشارة اليه في العام جار فيه ايضا هذه
الكلام ونحوه لو اعتبر شهر والسنة ملفقا مع نخل الفصل بين الشقين ويجوز لذلك توضيح في

اللوازم والحاصل هذا اطلاق هذه الالفاظ على الملقوم الشقين على فرض انهما السلفين حقيقة
 او محازا فاعلم الاول قبل هو على التواطي والتشكيك وجوه ثلثة فعمل التواطي لا كلام في اعتبار
 السلفين في جميع ذلك وعلى الاخيرين لا دليل عليه وعلى المحازية واضحة وعلى التشكيك من
 جهة انصراف الالفاظ على الرد المتبادر كما لا يخفى والذي اراه ان ينقض الامارة وطريقة العمل
 للمحازية فنقض القاعدة اللفظية الافادية عدم السلفين فيسقط المنكر ويحجب عن اليوم التام ونظير
 في الشهر والسنة على فرض ذلك ولكن الكلام في الحسابات الزمنية المولدة من اضافة الافعال
 وجميع الايام والسنين ونحو ذلك ومحجى فيه البحث عن قريب وعلى تقدير بقاء السلفين حقيقة
 في وجهه وقوته على الاصح قبل المراد بالسلفين اعتبار مقدار ما مضى من اليوم المنكر من اليوم الاخر
 او اعتبار بقاء الزمان من اليوم الاخر كمقدار بقائه من المنكر وملاحظة مقدار نسبه الى اليوم الاخر
 كنسبة ذلك المقدار الى اليوم المنكر وجوه ثلثة وتظهر الثمة في نقصان الايام وزيادتها في ثلثة
 ايام بخلاف الحيوان مثلا لو فرضنا وقوع السبع بعد اربع ساعات من طلوع الشمس في يوم مقداره
 اثني عشر ساعة كلبه فيكون اليوم الثاني اثني عشر واربعة دقائق والرابع اثني عشر وستة دقائق
 فعلى الوجه الاول ينبغي بقاء الحيوان في اليوم الرابع الى مضى اربع ساعات من الهلاك وان بقي الى
 الليل ثمانية وستة دقائق وعلى الوجه الثاني ينبغي بقاء الحيوان الى اربع ساعات وستة دقائق
 ليكون الباقي ثمانية يوم السبع وعلى الوجه الثالث يبقى الحيوان الى اربع ساعات ودقيقتين
 الذي مضى من يوم السبع اربع ساعات وهو ثلث بالنسبة الى اثني عشر فيعتبر ثلثا اليوم الرابع وهو
 اربع ودقيقتان ونظير ذلك لو كان نقص اليوم ستة دقائق فعلى الاول الى اربعة وعلى الثاني
 الى اربعة الاثني عشر دقائق وعلى الثالث الى اربعة الادقيقتين وقس على ذلك سائر الفروض في
 الايام المختلفة وتلحق الهلاك من الليل وبالعكس فيما يحتاج الى ذلك والذي يساعده العمل كما
 اعتبار الوجه الثالث اذ لا يمتنع قول القائل بقيت ثلثة ايام في البلد الفلاني مع انك ساو حيا
 او قول القائل خذ من اليوم الآتي بمقدار المنكر من هذا اليوم الا التوزيع بالاشاعة وملاحظة

النسبة ويقولون مثلاً نصف هذا اليوم الى نصف ذلك اليوم او ثلثه الى ثلثه وليس لاحد
 ان يقول لو بقي في بلد من نصف نهار في ما بقيت يوماً مطلقاً تاماً لانه على تقدير نقص اليوم
 الثاني صار هذا بقصه دقيقة او في بقيت يوماً ودقيقة على تقدير الزيادة بل بعد هذا
 يوماً مطلقاً تاماً والسرفيه ان الحاق شقي اليوم باليوم الزائد حتى ينقص او الحاقه باليوم الناقص في
 لا دليل عليه بل لا يفهم من معنى التليق الا ظهور مركب بين الطرفين من وجه واحد بينهما لم
 كتركيب الموضع المخلو والحاض فاليوم المطلق لا ينقص من اطولها او يزيد من اقصرها فذكره كلام
 ليس عليه اعتبار الخامس فيما يلزم هذه الحدود ويطبقها قد عرفت ما سخوان اليوم حقيقة في النهار وليس
 الليل داخل في معناه الا في وجه ضعيف جداً فلو قال الشئ ثلثة ايام كذا مثلاً او خمسة واربعون
 يوماً للاستبراء فمعناه اعتبار النهار دون الليالي لكن اللازم من هذا التركيب دخول الليالي
 المتوسطة في ذلك دون الليلة الاولى والاخيرة فان المتبادر من قوله خيار الحيوان ثلثة ايام
 لم يشترى دخول الليالي الواقعتين بعد الاول والثاني ذلك في الحكم وهذا من لوازم التركيب
 التركيب ولا يحتمل تخيل ان الخيار في اليوم دون الليلة ونحو ذلك في ماوي الاقامة فان المتبادر
 من قوله الا ان يوي عشرة ايام دخول سبع ليال فيها وليس المعنى اقامة ايامها وان سافر لياليها
 ونه يقول بان الليلة داخل في اللفظ بحسب وجود ثلثة ايام ادخاله الليلة السابقة
 ايضاً في ذلك حتى يتم ثلث ليال وثانيتها ادخال الليلة اللاحقة لآخر اليوم لعين ما مر و
 ثالثها ادخال السابقة فلنا بان الليل يقدم على النهار عملاً بالعرف وادخال اللاحقة
 ان قلنا بالعكس عملاً بالشرع كما حقق في محله ويحتمل ايضاً التحيز لعدم الترجيح ويحتمل ادخال السابقة
 ان اتفق ابتداء الشئ المحدود من الليل واللاحقة ان ابتداء من النهار ويحتمل ايضاً سقوط الليلة الوا
 في الثاني ويحتمل على هذا القول التليق في الليل على ما قررناه في النهار لو اتفق ابتداء في وسط
 الليل والبحث في هذا المقام محال واسع والعمدة في النظر التيسر على الصواب والتعظيم مقام آخر
 وقد يلزم التركيب ايضاً دخول الليالي بعد الايام لان حاق اللفظ كما ذكرناه بل في الوجود

كما لو اتفق السبع أو ثمانية أو ثلاثة أو التولد والموت والطلاق أو نحو ذلك في أول الليل فإنه يدخل
 الليلة الأولى ايضاً في عداد الأيام لتوقف بعض الأيام المعبره مع وجود الليالي في الخارج
 وهو من شأن الالتزام وكما لو اتفق احد هذه الأمور في وسط النهار قلنا بالتلفيق فإنه يكون الليالي
 بعد الأيام لكنه يكون الليالي ثمانية والأيام ملفقة وقد دخل نصف ليل أو زيدا وانقص موضع
 الشيء من ذلك في الانتهاء ولذلك اعتبر جماعة من الأصحاب في هذه التحديدات الليالي المتوسطة ولم
 يلتفتوا إلى غيرها لما عرفت من دخولها في أصل مدلول الخطاب لعدم التفكاك عن الماهية ودخول
 ما ذكرهنا في بعض المصاديق لزومه للوجود الخارجي في بعض الأحيان وليس عرضهم من تخصيص
 الدخول بالتوسطات أخراج ما عداها من الحكم وإن فرض كما فرضناه فلا تذهل وقد عرفت انهم
 ان اطلاق الشهر يحمل على الهلاكي لكن لو وقع ما حد به الشهر من اجل سبع أو عدة أو شرط أو نحو ذلك
 في انتهاء الشهر فلا احتساب في ذلك وجه ثلثة والسرف في ذلك القطع بعدم احتساب الناقص
 كاملاً وعدم سقوط هذا الناقص من الاعتبار رغم احتساب بعضه شهر هلاكية تامة ما بقية المقام
 أو كون القاعدة التليقية ملازمة ضم هذا الناقص إلى ما بعده من زعم ان هذا قربة على عدم ارادة
 الشهر الهلاكية أصلاً لعدم امكان وجودها من حين وقوع الواقعة في انتهاء الشهر والمعتبر ان اطلاق
 اللفظ اعتبر كل ما عدته ولم يعتبر الهلاكي من زعم ان المتبادر الهلاكي الى ان تقوم قربة على غيره
 سواء جعلنا ذلك بحاز أو فودا غير متبادر أو ادعى الانقضاء في الخروج عن القاعدة إلى المتيقن
 ادعى ان المشهور الهلاكية التامة لا دليل على اعتبارها عدته نعم هذا المنكر بعد الدليل على عدم
 سقوطه بل لزوم انضمامه عرفاً انه لا يمكن كونه هلالياً حمله على معنى آخر واعتبرنا فيه التليقية كما
 هو طريقة المشكك لكن بهم هنا طريقتان أحدهما تنهم الشهر الناقص من الآخر بمقدار ما مضى منه فيمكن
 ان يكون ثلثين لوجلهلال الاول بعد وان يكون تسعة وعشرين لو نقص يوم من آخره لعل
 الوجه في ذلك تبادر هذا الغرض من الاطلاق فان قول القائل في اليوم الثاني عشر من رجب
 طلوع الشمس اجرتك هذه الدار من يومنا هذا إلى سنة اشهر لا يفهم منه الا الى الثاني عشر من المحرم

وقت طلوع الشمس وان كان شهر رجب ناقصا يوم وثانها تكمل الناقص ثلثين ففي هذا الفرض
يجعل اليوم الثاني عشر اياهم في مدة الاجازة لو كان شهر رجب ناقصا كما احسنه اساطين صاحبنا
والوجه في ذلك بعد العلم باحسن الناقص الخروج عن ظم اللفظ في ذلك الشهر خاصة بحمله على
العدي فانرا ما معنى مجازي او فرد غير متبادر كما احتجناه فمع القرينة على عدم ارادة الهلاكي
لعدم امكانه في المنكر بحمل على العدي وهو ثلثون اما تمام الناقص بمقدار ما مضى فقد يكون
تسعة وعشرين مع ان ليس شهر هلاكي ولا عدة بالارب انما مجازا وابعدا مجازين ولا يسمى
في العرف تسعة وعشرون يوما شهر اظم وهذا الذي ذكره قويمين لوم يعارضة الباد والعر في
المعاني التركيبية في باب التليق فاخر قد يستفاد من المركب معنى لا ينطبق على قواعد المفردات كما
ذكرناه في جواب ابن جني حيث زعم ان اغلب اللفظة مجازة فتقول بعد ما قررنا ان كون التليق
على خلاف القاعدة بالنظر الى اللفظ المفرد هل هناك ضابط كلي فنية خارجية على ارادة الملق
هذا التركيب مثلا قول الشم في التراويح والوضاع او مسافة الفرض يزعمون او وضع يوما او سيرة
يوم وكل قول اقل الحيف والانتظار مشتبه الموت والرباط وحيوان الحيوان والنصرية والناحية
الشفيع في احضار الثمن ثلثة ايام ونظير ذلك لو فرض زيادة المدة وقوله يعرف اللفظة حولا او ينزع
عشرون دلو او في خمس من الابل شاة او الدية مائة بعد هل يشمل النجح والوضاع او مائة نصف
يوم او اليومين التامين مع نصف يومين في الثلثة او الطرفة والتعريف نصف سنة مع انقضاء المدة
او كفاية اربعين نصفان دلو او يوم الشاة في مشقة الابل مشقة ربعين اثنين او كفاية اعطاء النصف
المشاع ثم ما في غيره نحو ذلك فيما يتعلق بشيئ ثم ذلك ونحوه نذر وشبهه او لا يشمل اظم او يدور
مدار القرائن الخاصة والذي يظهر بعد التأمل عدم وجود ما يرد على دخول الملق على الاطلاق نعم لو دل
قونية على عدم خروج المنكر من الحكم وعدم زيادة على ذلك كما هو الظن في الحيض والطمح وحيات الحيوان
ومثلة الشفع ونصاب الانعام بعد التأمل التام فلا بأس بالدخول والافقما على ذلك فالإميل
عدم ترتيب الآثار بعد عدم الدخول تحت اللفظ ومليك بملاحظة ادلة المقامات في التحديد صحت

فما لم يرد له خلاف
في الموضع

الضابط

يظهر لك جليلة الحال فان هذا مقام استعمال ليس في البسط بحال **الضابط الرابع** ما لم يرد له
تحديد في الشرع سواء كان اصل التبعيد في الشرع او في المكلفين في معاملاتهم من عدا وانما
تسمان احدهما ما اعتبر فيه الاعتبار في الشرع سواء كان او تحقق عنوان الحكم الذي صدر من الشارع
وثانيهما ما ليس فيه خصوص الاعتبار الاول فمنه ولو البر ومخرج الاحداث وتحقق العادة ^{للحيض}
والنفاس والماكول والملبوس في سجود الصلوة والكيل والوزن في المعاوضات ونحوها وتوابع
تعلقات العقود كالنواع للبيع والعين المتاجرة ونفوذ المعاملة والموضو والبول في الفرائض
والاباق في كونها عيبا وفي كون الشيء كيلا وموزونا في تحقق الوفاء ولزوم الاعتبار بذلك في صحة
المعاملة وانصاف اطلاق اللفظ اليه وفيه بحثان احدهما في ان الاعتبار بعد اعتبار في معنى اللفظ
او في حقوق الحكم لانصاف الدليل اليه او قيام القرينة عليه باي شيء يحصل فنقول لا بحث في ان العادة
ليس لها حقيقة في الشرع غير ما هو معناه لغة ومعناها لاصالة عدم النقل ولم يدع احد ايضا وما ورد في
باب الحيض من التحديد كما سنده لا يدل اولا على نقل معنى اللفظ بل لما هو محدد لما لم يحدد احكام العادة في
الافراد وان لم يطلق عليه اسم العادة حقيقة وبعبارة اخرى نقول ان تحديد الشارع هذا ليس بتحقيق
معنى اللفظ وصدقه بمجرد حصول ذلك الحد بل كما حكم المعادة الرجوع الى عادتها وكانت العادة
امر عرفيا لا تضبط بجماع ان المكلف هناك النساء اللائي ليس لهن ادراك الماهية الحقيقية
بالرجوع الى العرف كيف وقد اضطرب في شأن ذلك اجلة العلماء المتأخرين وكان التكليف متوسطا
بإماتات العبادات من صلوة وصوم وقراءة ودخول مسجد ونظاير ذلك مضافا الى حقوق افراد
الشارع اعطاء ضابط في ذلك للتسهيل على تنقي ما قورناه في سائر القديرات في الشرع والحاصل ان
حقيقة الاعتبار كما شئتة غير كون ما زاد على العادة ضبطا لا العادة التي جعلت بالشرع واعتبار
ذلك من الشارع تعبد في قاعدة كما استناه سابقا وثانينا نقول ان هذا التحديد لا يام الافراد واما
الحيض ولفظ العادة اصطلاح لم يستعمل الا نادرا ولم يبق اللفظ لبيان ماهية العادة والثنا
نقول ان كون ذلك معنى العادة في الحيض لا يدل على كونه بهذا المعنى في كل مكان وكونه كاشفا

الحقيقة ممنوع ورابعاً نقول على فرض تسليم هذا المعنى فيبيان لفظ العادة معنى ما اطلق في الشرع
برأيه المتكدر من ولا ينفع ذلك فيما جاء فيه اعتبار العادة من اطلاق الالفاظ وانصافاً فانه ينصرف
الى المعتاد العرفي دون ما يصله الشرع عادة فاذا لم يكن كذلك فنقول لا كلام في عدم تحقق العادة
بالمعنى الواحد لان المتبادر خلافه فيصير سلبه عنه ويروده مادة اللفظ لا اعتبار بمعنى العود في اشتقاقه
واما المرتان فظاهر جماعته من اصحابنا منهم الشيخ شيخنا الشهيد في قواعد في عيب البول في الفراش
المحظوب لانه عود فيدخل تحت العادة اذ هو بمعنى ما يعود ويكرر ولما دل في باب الحيض انه لو رأت
الدم اياماً معلومة مرة فاذا جاء الدم بعد ذلك عدة ايام سوى تلك ايامها وليس هذا الا لتحقيق
معنى العادة اذ في النصوص بيان من لها عادة وايام معلومة بتلك العادة فلا تدل على خصوصية
الحيض في هذا المعنى غير ثابتة ولان العرف يطلق العادة بين المرتين والذي اراه عدم الفصل عرفاً
بمجرد المرتين وكون الحيض كل لا يدل والفرق ما ذكرناه في صدر البحث وكونه اشتقاقاً من العود لا يدل
على كون كل عود عادة لجواز اعتبار الملكة والاستعداد في مفهومها نفساً بل على عدم صدقها بدون
العود وببريد مذهب من قال بانها تحقق بالواحدة في الحيض واما الثلث فهو ظم الاكثر في تحقق العادة
وهو محتمل لمرتين احد هما كون الثالثة كاشفة عن تحقق العادة بالثانية وثانيهما كون ثالثة في
زمان تحققها والفرق بين الاول والمرتين بمجرد تحقق المرتين لا يحكم بحصول العادة على الكشف
بمعنى انه يشترط في صدق العادة بالثانية لحوق الثالثة وليس للثالثة تدخيلة بل التمسيد اخل
وان كان الفصل خارجاً وبعبارة اخرى تعقب الثالثة الثانية شرط في صدق العادة بالثانية وقرائن
الثاني عند الاحتجاج الى بيان والذي اراه صدق العرف في الثالثة على طريق النقل بمجرد الثانية لا
اظهر صدق العادة الا ان ظاهر جمع بينهما لا الكفاية بينهما وثانيهما ان المدار حصول العادة في
كل زمان ومكان او في مكان واحد في زمن واحد على الثاني هل يبري الحكم بذلك الى الكل وتحقيقه في
مورده خاصة وعلى التقادير هل يبدل بالحكم مدار الاستعداد وجود او عدمه بما يحصل يحصل بالعدم
بعدم او بدور مدله وجوداً خاصة بمعنى انه متى ما تحقق تعلق الحكم ولا يزول بالزوال وينقضي

البحثان العادة بنفسها لوجعلت في كلام الشئ موضوعا للحكم كما في الخبز والنفاس والتوابع في
 العقود وفي نفوذ المعاملة وعيبة الموض والبول والاباق وانصرفا الى الكيل والوزن الى المعتاد
 ونظائر ذلك ومرادنا بكونها مناطا للحكم كونها باعنا على البناء على هذا الحكم وكونها ملة في ذلك
 فان تحققتا صار سببا للرجوع عليهما في ايام الدم ولحقوق مفتاح الدار والبناء والاعلاق في
 بيعها ونياب الملوك في بيعه ولحقوق الصب والزمام ونحو ذلك في اجارة البقل وفي انصرف
 اطلاق النفاذ والبيع به او التوكيل في معاملة الى الغالب وفي صدق العيب بهذه الاسباب
 اذ الوحدة لا يعد عيبا وفي انصرفا الى والفقير ونحو ذلك الى المعتاد وفي لزوم نفقة المضارب
 وكيفية عمل العامل في المساقاة ونحو وحفظ الودائع وبعبارة اخرى فيكون العادة سببا
 لجعل حكم وصف لفظ الى معنى فمناك يدور الحكم مدار الاعتقاد في زمانه ومكانه ونوعه وجنسه
 فكل امرئ يتبع عادة نفسها وان تغيرت فالحكم لللاحقة وكل لفظ من الالفاظ المذكورة وتابع
 من التوابع يتبع بل لا اطلاق لللفظ وايضا في المعاملة في ذلك وكما تغيرت العادة في شئ
 فم ذلك تغير ومن طريق تحريم المسئلة علم الوجه في ذلك اذ لا ريب في زوال المولود من راسه
 في هذه الحقيقة وجود سبب اخلاذ خاله في محل البحث وفي قواعد شهادان في اعتبار العرف الخاص
 تردد كاعتبار قوم قطع الثمة قبل الانتهاء وليس في محله بعد العادة ولو كان اعتبار الاعتقاد في
 موضع الحكم بمعنى تعلق الخطاب من الشارع بلفظ وانصرف ذلك اللفظ الى المعتاد لا لان العادة
 سبب في ذلك الحكم بل العلة لان عليها او تعلم انما غير العادة لكن تعلق بموضوع شايع مقاد كقول
 الشارع لا تشجدوا على ما كوى وعلى ملبوس او في نفقة الزوجية والاقارب والملوك اطعموهم
 مما ناكلون والاسوهم مما تلبسون ويحرم الربوا في المكيل والوزون ويجب تزوج عشرة ايام من البتة
 الوضوء ما خرج عن المحجوبين وغير ذلك مما علق الشارع عليه الحكم وانصرف الى المعتاد ونحوه
 سوي الخلة لما اخذت من الاطلاقات وانصرف التحديدات اليه فمنا وجوه احدها ملاحظة
 المعتاد في زمان الشئ في جميع ما ذكرنا الى ان عنوان الحكم هو ذلك ومجرد اعتبار وصفه

قابل للغير والسبيل بحسب الزمان والافوات لا يوجب تبين الموضوع بالوصف كما ان الدنيا
والدرهم والروطل ونظائر ذلك من الدوات التي لم يؤخذ معها وصف برادها ما في زمن الشئ
وكل في الاوزان ولا يعتمد على ما في هذا الزمان فكل في الملبوس والمكيل والمخرج ونحو ذلك
مما اعتبر بلفظ الوصف فيحكم الحكم في ذلك الموضوع لكل زمان ومكان وان تبدل الوصف
اولم يكن في ذلك وصف في مكان اصلا فلا يغير بما يتجدد فيه الوصف في زمان اخر او كان فيه
الوصف في مكان اخر وثانها الفرق بين الدوات والموصوفات بان اعتبار الوصف يشترط
ذلك علم في ذلك الحكم في الجملة فكما كان هذا الوصف معناه فيه ولو في بعض الامكنة فهو
داخل تحت اللفظ سواء كان في زمن الشئ او غير لان عنوان الحكم انما هو المشتق والمشتق يصل
على كل فرد وجد منه في الخارج ومصار في الافراد الغالبة لا يسر معناه الا ما تلبس بهذا الوصف في
الغالب المعتاد والغرض تحقيق القيدين معا وكما كان حال احد الامرين او انتهى بان يكون موصوفا
غير غالب او غالباً غير موصوف ينبغي الحكم في ذلك لا سقاء الاسم والعنوان ومجرد كونه كل في
زمن الشئ او مكانه لا يقتضي بالعموم وثالثها اعتبار ما وجد في الافراد في زمان الشئ وان تغير
بعد ذلك او صافهم اخذ بالحكم باعتبار الذات وكون الوصف مورد الاقيد واعتبار غير ذلك من
الافراد ايضاً اذا تحقق فيها الوصف مادام فيه الوصف للعللة المستفادة منه يتعلق الحكم عليه جعل
الوصف شئاً في غير ما في زمن الشئ لا يافيا لما في زمنه او تغير وصفه جميعاً بين الموردي في الوصف
والعللة وتعميم الحكم لكل الامكنة ورابعها عموم الحكم في المكان دون الزمان بمعنى ان المعتاد في
زمن الشئ في اي مقام كان يجري حكمه بالنسبة الى جميع لعموم اللفظ الكل ما تحقق فيه الوصف
والاعتبار وشمول الحكم لكافة المكلفين بالخطاب او بقاعدة الاشتراك واما الزمان فلا يعني
ان ما حصل فيه الوصف في الازمنة ان الماخلة في مكان خاص او عام لا يلحقه الحكم بموما ولا خصوصاً
نعم بما ثبت في زمان الشئ لحقه الحكم فيه مادام الوصف باق ولو في مكان من الامكنة وخامسها
عموم الحكم في الزمان بمعنى ان كل زمان تجد فيه الوصف فهو داخل تحت الحكم لعموم العلة والاعم

غيرهما اعتبارا فقول الشئ لا تسجد على ملبوس ولا ما كول معناه كما وجد شئ يتصف باحدهما
 في اي زمان كان حكم المنع عن السجود بالنظر الى المكان الذي حصل فيه الوصف والاعتبار دون
 غيرهم فيكون كل مكلفا بعادة نفسه وجودا وعدا وسادسها عموم الحكم لكل زمان وكل مكان
 عدم دوران الحكم مدار الوصف عدما فكما تحقق فيه الوصف في اي زمان واي زمان لحقه الحكم
 وعم الحكمين في الارضين وان زال الوصف بعد ذلك اثباتا للحكم في ذلك باستنباط العلية
 في الاثبات فيعلم كل زمان وتباعدة الاشراك فيعلم كل مكان وابقاؤه بعد زوال الوصف بالاستصحاب
 لعدم ثبوت العلية في العدم والظاهر في هذه الاصحاب اعتبار الوجه الخامس في التفقات واعتبار الوجه
 الثاني في السجدة على الماكول والملبوس واعتبار الوجه الثالث في الربو في المكيل والموزون ونظيره
 في بعضهم وجوه اخرى في ذلك والذي ينبغي تاسيس الضابط في ذلك وخروج بعض الافراد بدليل
 خاص غير قاصح فتقول اما الذوات كاليد والرجل والخطوة ونحو ذلك فالاقوى اتيان
 المعتاد الغالب في ذلك بحسب كل زمان ومكان بحسب اهله واحتمال لزوم التزم بدو معتاد في زمن
 الخطاب وغسل الاعضاء او المساحة بشرا وذراع معتاد في زمن الخطاب فلا ينفع ما اعتد به
 هذا الزمان لو ثبت القصر والصغر في ذلك بعيد جدا وليس ذلك لعدم الانصراف الى المتعارف
 بل لان التكليف بالذات المتعارف فيكون كل مكلفا على حسب معتاد في زمانه ومكانه ولا يتحمل
 متحمل ان على هذا يلزم شذوذا لا يطال او الموارد والدياهم ونحو ذلك لان كلامنا في الحكم المتعارف
 الافراد لا في اللفظ المختلف لمعاني فان اشتراك اللفظ او نقله من معنى الى اخر لا يوجب اجراء
 المعنى الاخر عما اراده الشئ وبالجملة الكلام في لزوم معنى اسماء الاجناس التي لها افراد متعارفة
 في الارض وان كان المتعارف في افراد المنطقة والابل مثلا في زمان غيرها هو المتعارف في زمان اخر
 ويدل على هذا المعنى طريقة اهل العرف واصحابنا في ابواب الفقه حيث داروا بالمتعارف في الذوات
 ولم يذكر احد كونه فردا متعارفا في زمن كشارع فان قلت هذا البناء منهم انما كان على عدم تغير
 الافراد المتعارفة الشائعة في الذوات ولو ثبت التغير لا اعتبروا المتعارف في زمن الشارع قلت معنى

ذلك لا يمكن في مثل ذلك ونظائره خلافاً لظاهرهم بل ظاهرهم كما به التعارف اليوم ^{يعلق}
 التكليف بالطبائع في ضمن الرد التعارف وقد حصل وتعارف من الشروع لا دخل له في ذلك
 فاما ما اعتبر فيه الاوصاف التي تختلف حسب الزمان والمكان فالحق فيه عموم الحكم لاهل كل مكان بعد
 الموضوع بمجرد كون الشيء ما كولا او ملبوسا او ميكلا وبوزن ومقادير في اصله لا يمكنه بوجوب صدق
 هذه الاسماء اليه ما لم يصرفه صارف الى اعتبار الشخص بخصوصه او بلدان كلف فاذا صدق هذه الالفاظ
 تعلق الحكم على كافة المكلفين بقاعدة الاشتراك في التكليف الا اذا دل دليل من خارج على التخصيص
 واما بحسب الزمان فلا كلام في دخول ما وجد فيه الوصف في زمان الخطاب ولو في مكان ما دام
 باقيا على هذا الوصف ولا كلام في خروج ما تجدد انصافه بعد زمن الشارع بعد زوال صفته
 الوصف عنده لان المعبر اما الذات الملول عليه بخطاب الشارع وليس الا المتصادف في زمانه بذلك
 الوصف واما عليه الوصف المستفاد من خطابه والمفروض انه قد زال فلا وجه لدخول هذا الفرع
 في الحكم نه حيث الدليل نعم لو قلنا بدخوله تحت الدليل ما دام الوصف نجحي شبهة الاستصحاب بعد
 زوال الوصف والتحقيق عدم جريانها في زمانه اشتراط بقا الموضوع وحيث ان ثبوت الحكم للعلية
 فيكون عنوان الحكم المشتق لا الفارق اذا التصفى لابقى الماء المتغير بعد زوال تغيره يستصحب
 لاحتمال كون الوصف على محله والمبينة غيره فكذلك فيما تجدد فيه الوصف الموجب للحكم بعد زوال
 الوصف لا نأقول لا فوق بين كون الموضوع الماء اذا تغير وبين كونه المتغير وعلى الثاني لا يجزى
 فيه الاستصحاب كما لا يجزى في المشترك المشترك اذا السم وفوق بين كون الاسم لما هو بالحكم
 الذات اذا التصفى بصفة وبين كونه الوصف لا شوق فلا تفصل فاذا كان موضوع الحكم الحظوة
 اذا كانت ملكية يستصحب حكمها اذا اخرجت عن الملكية الملكية واذا كان الموضوع المكيل
 لا يستصحب الحكم المتعلق به بعد زوال الوصف اذا الموضوع والحظوة لا دخل له في الحكم بالحق
 فسبق البحث في التصفى في زمن الشارع اذا زال عنه الوصف في الارض المتأخرة وفي المجدد فيه
 الوصف في زمان متأخر ما دام الوصف مع عدم انصافه في زمن الشارع ففيه خولها تحت الحكم

او حروجهما او دخول الاول دون الثاني او بالعكس وجوه يعلم وجوهها مما سبق والذي يترشح
 في النظر القاصر الوجه الاجر للعلية المستفادة في الوصف ودخول الاول في موضع كون الذات موضع
 الحكم ولو بهذا العنوان وهو خلاف ظاهر اللفظ وقوى الاحجاب ان كان اجماعا فهو المعتمد وان كان
 هناك دليل اخر فهو المتبع وان جعلنا قواهم فربما على ارادة ذلك كما تشكل عليه في غالب الموارد
 خلافا للمأخوذين المعرضين عن كلمة اصحابنا المتبحرين فالاشكال يرتفع والافلاذ دليل على شيء
 ذلك واما الثاني فهو ما لم يوضح فيه خصوص المعادة ولا التحديد بل معناه موكول الى العرف كما في
 معنى الفصل والعصر او لا ينقل في التطهير بالشمس وثوب الكفن والكسوة ومعنى الدفن والصعيد
 والعورة في وجه الفعل الكثير والجر والاحقات وكثير الشك والسهو والسفر وسوم الانعام والاعطام
 وضافات المروة وبدد والصلاح ومعنى القبض وضبط الاوصاف بحيث يرتفع الجمالة في كل شيء بحسبه
 ومعنى النورية في الجارات والشفعة وفي صدق الجار في الوصية وفي معنى الاحياء والعبادة حوز
 السارق ونظائر ذلك مما لا يحصى والمرجع في ذلك كله العرف لا انصراف اللفظ الى ما يسمى في العرف
 به وتقدّم مر على المعنى اللغوي اذا تعارض والدليل في ذلك كون الرسالة بلسان القوم والى
 ذلك يدور كلمة الاصوليين في باب الاوامر والنواهي والمفاهيم والمناطق والاجمال والبيان
 والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد اذ ليس في هذه المسائل شيء معتمد سوى ما يستفاد
 من العرف وان اطل جماعة في تحوير الوجوه والادلة والاعتراضات واشبهها **صا بطر** اذا كان
 المرجع في تحقيق معنى اللفظ الى كلمة اهل اللغة بمعنى المتبعين للاستعمالات الملاحظة في المقامات
 الذين صنفوا في ضبط المعاني تصانيف كثيرة فان اختلفت في معنى اللفظ فلا اشكال في ذلك
 وان اختلفت كلماتهم كما اتفق ذلك في مثل اللعب والصعيد والطهور ومعنى السحر والعنا والكها
 ونحوها ومعنى السلاج وفي اطلاق اسم الانساب الى المراتب اللاحقة وفي صدق النسبة من طرف
 الام ونظائر ذلك فنقول ان للاستلاف اشورا كثيرة احدها ان يكون التفاوت بالاقل والاكثر
 المستقل بمعنى ان احدهما ذو معنى واحدا والاخر ذو هذا المعنى مع معنى اخر وثانيهما التفاوت

بالقلة والكثرة في المصادف الواجب الى التباين في المفهوم كغير احدهما اليد بما دون الكف والاخر
بما دون المرفق وتغير الجمع بالثني والثلثة والجمع بالثني والثلثة وتختلف النفيين بالتباين
كغير احدهما اللفظ المعنى وذكر الاخر معنى اخر بآية له ورابعها التفاوت بالعموم والخصوص
مط كغير احدهما الصعيد بوجه الارض والاخير بالتراب وخاصتها التفاوت بالعموم والخصوص
من وجه كذا احدهما في الغنا انه ملاصق مع التجميع وقد يجمع الاقسام والحكم يعلم من
ذلك ومع ذلك كله فاما ان يصريح كل منها بنفي الاخر او نفي ما عدا ما ذكره في كتابه او سكوت
عن ذلك وعلى تقديره فاما ان يطلع على ما ذكره غيره ولم يلتفت اليه او لم يطلع فنقول ان كان
التفاوت بالقلة والكثرة بالاستقلال فالمعنى المتفق عليه ثابت واما الاخوفان كان الساكن
نفاه فهو المعارض الا في احكامه وان سكوت من مع اطلاعه عليه فيحمل فيحمل القول بان هذا
المتنفي اذ لو كان هذا كونه بعد اطلاعه فالسكوت محرم بان لعدم كونه بهذا المعنى ويحمل ان يتقنه
كما لم يطلع فان فيه ايضا وجهين احدهما ان يتقنه عدم الذكر دال على عدم فهمه ان بناء اهل
اللسان على حصر المعاني والاستعمالات ونفي ما عداها لا مجرد اثبات ما علم عنده وان كان هذا
معان اخرا اذا السكوت في مقام البيان يفيد الحصر وتباينهما انه يتقنه ان ذلك يفيد الحصر فيما اطلع
عليه فعلم الذكريد على انه لم يقف عليه في استعمال العرب ولا بنا فيه اطلاق غيره على غيره والحق
هو الوجه الثاني اذ عدم الذكرا مع في المتن يجوز كونه لعدم وقوعه عليه او عدم ثبوته عنده والعام
لا يدل على الخاص فاذا لم يدل على ذلك فالمثبت في هاتين الصورتين سليم عن المعارض فيقبل
وان كان بدخول الاول في الاكثر فقبل يؤخذ هنا الاقل لانه المتفق من المعنيين او لا وجهان
والوجه اذ ليس هنا بين المعنيين متفق في المفهوم الذي هو ميزان الوضع وليس هذا الاكتمال
حقيقة وان كان بالتباين فمع نفي كل هذا الاخر يقع التعارض ويا في حكمه وبدون مع اطلاعه
اطلاعه او بدونه فالاقوى ثبوت المعنيين معا لما قررنا ان السكوت غير ناف فكل منهما غير بلا
معارض وان كان بالعموم مط فبما يتوهم كون هذا التعارض مثل الاخبار يحمل المطلق على المقيد

نلو قال احدهما ان الغنا هو مد الصوت وقال الاخر مد الصوت مع الرجوع وقال ثالث مع
 الطرب ايهم نقول ان الغنا عبارة عن مد الصوت مع الرجوع المطرب وهذا توهم فاسد ما
 اولافلان الاطلاق والتقييد فخرج كون الحكم المطلق غير ناف للتقييد ولما قيل ان يقول ان الا^{طلاق}
 في مقام التعريف غير الاطلاق في مقام الحكم فمن قال ان مد الصوت هو ذلك لا غير فهذا ايضا
 سقيم بالعدم فكيف يجعل هذا لفظ لا يفي انك ذكرت ان السكون غير دال على النفي فلعل لم يطلع
 قلت هذا في المعنيين حق واما المعنى الواحد فالظن كونه ما ذكره تمام المعنى فان قلت تنبيه
 اهل اللغة بالاعم كثير غالب فيكون التفسير قونية على ارادة الاختصاص قلت التفسير بالاختصاص
 ايضا كثير فيكون ذكر الاعم في القول الاخر قونية على ارادة الاعم فتخرج احدهما على الاخر فتخرج بلا
 مرجح واما ثانيا فلان مبنى التقييد فهم العرف وذلك انما هو في كلام الشخص الواحد او ما هو
 في حكم الواحد ككلام اسد ورسوله وامانة لاطلاق كل منهم بما اطلع عليه الاخر باي نحو كان ^{في العرف}
 ان الحكم في الواقع واحد والمواد متحد واما بتقييد كلام المصنفين بعضهم ببعض فهذا من الاوهام
 العجيبة بل انا نمنع من تقييد كلام المصنف الواحد في مقامين بعضه ببعض بل يجعل عدو المعنى
 الاول واما ثالثا فلان مبنى التقييد العلم باتحاد التكليف ومع امكان كونهما تكليفين فلا وجه
 للتقييد فنقول هذا ان احتمال الوضع للمطلق والتقييد قائم بل ظاهر كلام الناقليين نحو ذلك فحمل
 اطلاق احدهما على الاخر خال غير وجه مع ما في هذا الكلام من الضعف من وجوه اخرى فاذالم يجوز
 التقييد فيكونان معنيين شكافين كصورة البابين فان كان احدهما في الاخر فهو تعارض
 والا فتقتضي ما قررناه الاخذ بهما معا لا هما ناو لان من الوضع ولا معارض بشيئ منهما وان كان
 بالعموم من وجه فقد يقي بالاختصاص اجماع و مرجعة بتقييد كل من الكلامين بالاخر فيلزم من
 ذلك مثلا اعتبار الطرب والرجوع كليهما في معنى الغنا في المثال المتقدم والوجه فيه ايضا
 نظير ما مر في الاطلاق والتقييد من جهة واحدة من صلة عدم الاشتراك وكون المعنى المقيد المستثنى
 وشيوع التفسير بالاعم في كلامهم والجواب بعينه ما مر من الدفاع الاصل بظاهر النقل وعدم وجوه

المتيقن في عالم المعلوم الذي هو مرجع التعاريف والمبني في الوجود لا دخل له في الخدب بدنه ثمرة
في التكليف وكما أنهم يفسرون بالاعم يفسرون بالاختصاص واليقين مع احتمال التعدد وظهور
وكونه في كلام أشخاص متعددين وظهور كلام كل منهما في نفي الآخر على وجه قرأناه لا وجه له فيكون
هذا صورة البابين في تحقق التعارض مع النفي لكل منهما لا خروفاً وقضاء القاعدة اعتبار المعنيين معا
بدونه على حسب ما قرأناه في نظير ما وصوفه التعارض الذي ذكرناه في هذه الفروض وغير ما
ذكرناه ايضاً بناء على انحلال اختلاف القويين مظهر على التعارض بدوى كون عدم الذكر الا على
ارادة عدم سماع الاطلاع على ما ذكره غيره وسكوته عنه في وجه تقدم ففيه وجوه احدها تقدم
المثبت على الثاني فاخذ ما اثبتته كل منهما وعدم الالتفات الى فية فيحل المعنى الى الاشتراك في صورة
التعارض في الصور المحتملة وجه تقدم عليه ما لعدم قبول الشهادة على النفي كما في باب الدعاوى والحكماء
واما نهجته انحلاله على قوله لا ادري وان قال ادري لا فانه بعد الدقة يحل الى عدم العلم قد بر فلا
يعارض كلام المثبت اذ عدم علمه لا ينافي علم غيره وامانه جهته عدم مقاومته قوله مع قول المثبت في حصول
الظن اذ احتمال خطأ المثبت بعيد جداً واحتمال عدم اطلاع الثاني قريب من العقل والعادة فالظن
بالاثبات اريد من النفي وامانه جهته وكلام الثاني مقرر للاصل فيكون كالمسكوك وكلام المثبت مخرج عنه
فيكون كالموسس المدعى ولا يرب ان كلام المثبت في المحجة كالبينة ولا يرب ان بينة المدعي مقدمة
في صورة التعارض فلا تدخل وتبينهما اخذ القدر المشترك بين المعنيين ان كان بينهما قدر مشترك
نفياً لكل من الخصوم بئين بانكار الآخر واخذ القدر المشترك اليقين في كلامهما وان لم يكن هناك
قدر مشترك فهو فيقدم قول المثبت وثالثها العمل على التراجع المذكورة في باب الاخبار والبينا
ففيما التعدد فيقدم المتعدد على الواحد والاكثر على الأقل ومنها الضبط فيقدم الاضبط على غيره و
منها العدالة والوقوف فان الاوثق يقدم على غيره ومنها العلم وكثرة الشئ فيقدم العلم على غيره
ومنها الشهرة فيقدم ما هو المشتهر بين اهل اللغة ومخوذ ذلك من الامارات الموجبة للتراجع ومعنى فقد
التراجع فالوقوف وربي اللفظ بالاجمال لعدم وضوح معناه والتحقيق ان يبق ان الحق كما قرأناه

في علم الأصول ان الوجوه الرجوع الى كلمة اهل اللغة في الموضوع المستبط ليس فيه باب التعبد المحض
 بل حجة كلامهم انما هو الكشف عن الواقع وحصول الظن منهم وحيث ان باب العلم لنا في هذه
 الموضوعات المشبهة سند غالباً فلا بأس بالعمل بالظن وانكار جماعة من المقارئين لعصرنا ذلك بناء
 على انتفاع باب العلم في الموضوع المستبط غير مسموح اذ ليس هذا كلام يوجب لنا القطع في شيء
 ثم ذلك نعم يمكن القول بان سدا باب العلم فوع علم امكان الاستكشاف بالعرف بالامان المجموع
 الكاشفة عن الحقيقة والمجاز وهو ممكن الا في ادوية الالفاظ ويمكن الرجوع في الشبهات الى البراءة
 ثم دون لزوم خروج غير الدين والاحياء ثم دون لزوم خروج حرج والجواب عن ذلك على
 حسب ما قررناه في الأصول وفي مقامات من الفقه ان نفس اللفظ حيث هو وان لم يند فيه
 باب العلم لكن الاحكام قد اُسد فيه الباب غالباً كما هو مسلم المتكوهنا فكون الظن بالحكم من الدليل
 حجة في الحكم كان في اثبات حجة الظن باللفظ لان حيث نفسها بل لانه مؤد الى الظن بالحكم
 مثلاً اختلاف اللغويين في معنى الصعيد يوجب الشك في جواز التيمم بالحجر والرمل فاذا حصل
 الظن بان معنى الصعيد هو مطلق وجه الارض حصل الظن بجواز التيمم بهما في هذا الدليل
 فينتج وهذا القدر كاف في المرام اذ شان الفقه المباعدة في فهم الالفاظ للثبوت الحكيم
 الفقيه ونظر هذا الكلام نذكره في الموضوع الصرف مع اشباه العرف بالنظر الى ظن المقلد
 على اشكال قوي والى حكم الحكم في وجه قوي وتام الكلام في باب الوكالة والايان فانظر
 فعلى هذا فالمستبعد ظن الفقيه سواء كان الترجيح المذكور او بموافقة الاصل او بحجة الفقه على
 الوجهين او بمسئلة الاثبات والنفي والوجوه المذكورة في او قرائن خاصة اخرى منها
 فتوى الاصحاب على طبق احد المعاني على الوجه الاقوى فانهم اربط بمعاني الالفاظ وفهم الدليل
 من غيرهم وان كان في حال دقة النظر لقاعدة التأييد واللفظ المقرر في مسئلة الاجماع واما
 مع عدم حصول الظن باحد المعاني فالذي اراده عدم التعبد بشيء من التراجيح وان قلنا به في
 الاخبار والبيانات لنض واهما اذ لا دليل على جريانها هنا وليس ورودها في مطلق الخبر

حتى يندرج المقام تحتهما ولا وجه لتقديم قول المبتدئ انهم تعبد اما الوجوه الماضية لا تصلح
لإثبات التعبد في ذلك نعم لو حصل الظن فهو المبتدئ ولم تنف على دليل مني فيدحجته قول اهل
اللغة تعبد وليس في الباب الا انحصار الطريق مثلا في كلامهم وقد عرفت انه ليس كل من
العرف يقع اغلب الموضوعات بقوة الامارة وفي مقام الانحصار انهم لم يقيم دليل قطعي على
بمعنى اللفظ ولو مع هذا الاشتباه حتى يلجأ الى كلامهم تعبد اضطرارا واجماع الاصحاب
وفاقم على العمل بكلامهم خلفا وسلفا لم يثبت في غير صورة حصول الظن ونحن نقول
بذلك واخذ القدر المشترك طرح للكلامين معا بوجه الوجوه الماضية في مسألة التعبد
وزيادة فالمعتمد بعد ذلك الرجوع الى الاصل المحكي بحسب مقاماته فما استقال او يمانه
بتقريب ان المتيقن ان المتيقن في التكليف او المسقط هذا المعلوم من اهل اللغة واما المنكرو
بالتعارض فلا شيء لنا يثبت الموضوع حتى نقبله وليس فيه اصل ينفع في مقام الحكم بوجه الى
وفيه ذلك حكما في الغنا باعتبار مداهن مع الترجيع والطوب مع اختلاف كلمة اللغويين
باطلاق وتفيد مظهر او وجه بالبيان في بعض الفروض فوجعنا في غير الفرد المنفرد من كلامهم
باصالة البرائة من الحرم لاما قاعدة التعبد والاطلاق اذ قد بطلنا هاهنا عرفت بما امرت
عليه هذا ما اقتضاه الحال في بسط المقال على سبيل التوشح والاستعمال
الحق وفاقا لايمان الاصحاب ان الاصل عدم ادخال الاسباب وتنفيع البحث يحتاج الى تفهات
الاولى ان المراد بمدخل الاسباب اشتراكها في التأثير في سبب واحد بمعنى ان كل
سبب مثلا كان يؤثر في حكم الموضوع فيجتمع الكل على موضوع واحد وحكم واحد مثلا
اسباب الوضوء يوم وبول وبرنج كان كل منها مؤثرا في وجوب الوضوء ونقضها هاهنا
فوضوهم تداخلها وضوهم ثلاث ومعنى تداخلها اجتماعها في وضوء واحد بمعنى كون هذا
الواحد يقتضي كل واحد من الاسباب وهذه العبارة نظير اطلاق التداخل في الاشياء والاخر
كمدخل الاجسام في جبر واحد وفي ذلك ولا حاجة بنا وبله بالمرحوم الى ان المراد عدم

تدخل المسبب اللازم لعدم تدخل الاسباب لانه اذا تكاب خلاف ظاهره دون بيان ولا ^{ينفع}
في ذلك كون العدول عن المسبب الى السبب لإفادة دليل الحكم بمعنى ارادتهم الاشياء
الى ان المسبب لا يتدخل لان السبب لا يتدخل بل الموافق لطريقة الفهم عرف هذا
اهله كون المراد نفس السبب اذ هذا الاصل جار يبحر في الاصول العقلية التي هي من ^{الاولى}
للاحكام الشرعية فينبغي ان يقال ان من القواعد الثابتة ان الاصل عدم تدخل الاسباب
في مسألة تكرار الكفاية تكرار الوطى مثلا في الحيف ينسك بالاصل واصله عدم تدخل المسبب
عين المسئلة الفرعية وحقيقتهما وطريقة الاصحاب تأسيس الضوابط الفهنية على ^{الاولى}
كما لا يخفى على من لاحظهما والداخل حيث يثبت كما في الاعمال والوضوح محتمل الامور احدها
ان يكون الاعمال الايمان بالماور به بصورتهم دون التفات الى سبب انشال ^{الاولى}
ومعناها ان الجميع فيكون تدخلها وان نوى المكلف حصول البعض دون الاخر وثانها
الصورة بحالها لكن بشرط عدم تدخل الاحراج عن العقل فلو نوى عدم البعض يتقوى وما نواه
او سكت عند تدخل في ذلك وثالثها ان يدور مدار البينة فما نواه بدخل وما لم ينو بخروج
والرابع ان يكون معناه ان يكون الايمان باحد المسببات بسقط الباقي لا انه يمثل بالجميع
في ذلك الواحد وله صور احدها ان ينوي واحدا معينا فيسقط الباقي وثانها ان
ينوي واحدا لبعينه ويسقط غيره وثالثها ان ينوي الامثال للامرين دون ملاحظة
السبب فيجذب في نفس الامر الواحد ويسقط الباقي ولا يمكن في هذا الفرض قصد الازيد من
الواحد ان الفرض عدم الامثال الابواحد فليغو البينة الثانية انه لا ريب ان الشارع ^{يصدر}
باحد هذه الصور ستة ولا مانع في شيء من ذلك اما الثلثة الاخيرة فلا اشكال فيها
واما الاول الثلث فالاشكال فيها من جهة ان كون الشيء الواحد لثمة اشياء محال والفرض
ان كل سبب قاض يلزم سبب مستقل فالواجب على المكلف وضوات ثلث والواحد لا يكون ثلثا
بالبدئية وحده ان يقال ان الشارع يقول هذا الواحد منزلة الثلثة في رتب الآثار كقاعدة فيجوز

اعطاء ما نذر للتوضي غير صحيح او بول او يوم لهذا المتوضي وطك المتدور لمن اغتسل عن جنابة
او حبص او لجمعة يعطى لهذه المدة الغتسل غسلا واحدا لانه امثل الجميع واغتسل عن الكل
واذا لم يكن تصريح الشارع بذلك بل انما صرح بأن الواحد كاف اوليات بالمتعدد او ^{ان}
بالواحد ونحو ذلك فهل الظاهر منه اي من هذه الصور فنقول لو كان هذه الاسباب مما يشترط
قصدها عند الاتخاذ كاسباب الغسل فانه لو انقضى الجنابة لابد للمكلف ان يقصدها ولا يتفقد
بجرد الغسل على الاطلاق وان لم يكن في ذمة غير غسل الجنابة وكاسباب الخوف من زكوة او خمس
او نحو ذلك فان تعيين كون المال المعطى من اي الاقسام لازم على المكلف فيكون معنى
قول الله الواحد محزا اعتبار السنة جزما فلا موقع هذا الاطلاق العمل سواء جعلناه امثالا للكل
او اسقاطا للبعض كما في الوجه الاول والاخير نظر الى ان الواحد شرع عينة على النية فاذا ^{ان}
بدل السنة فليس واحدا من المسببات بل هو شئ اجنبي او جزء الواحد وكل سنة الواحد المراد وقائه
ايضا خارج عن الاحاد فقد برق انه كلام تام في المقام ومعياري ليس عليه عبارات هل الظاهر ^{اسقاط}
فيلزم منه الواحد المعين او الامثال المتعددة حتى ينوي الكل والذي يقوى في النظر القاسم انه
اسقاط اذ الفرقان السبب بسبب ورضنة الشارع في الاكتفاء بالواحد لا يفهم منها الا قيام الواحد
مقام المتعدد نظير الواجب الكفائي في المكلف والتحجير في المكلف به على ما رآه من الوجوب على
الكل وفي الكفاية الرق كون السقوط في المقام رخصة ولا ينافي ذلك قولنا بان الغسل الواحد
يجزى في اصل السنة غير انما اذا نظره اجزاء الحمد قبل الشاهد من اذكار كثيرة وهو منها بمعنى
تأدي اصل السنة بذلك فمن قال ذلك لم يوافق الكل في الثمة لان كلمة الحمد اجتمع فيه اذكار
كثيرة وادعية شتى فاذا كان الظاهر الاسقاط فنقض القاعدة بسنة الواحدة تعني من غيرها وبسقط
ما عداها الا مع قيام دليل على خلاف ذلك من اجماع ونحو لو فهم من رواية زرارة مثلا يجزى غسل
واحد لجمعها او بعضها وعيها ونحو ذلك اعتبار قصد ذلك كله فهو تعبد والكلام فيما لم يقم
دليل على ذلك ولو كان مما لا يشترط قصدها الا مع الاتخاذ كاسباب الوضوء فنقول الشئ ^{الاجتماع}

اكتف بالواحد معناه الايمان بصورة العمل لما يورد مرة واحدة وذلك بسقط المرات الاخر
 ومما ذكرنا بين ان سئلة النية للسبب وعدمه ليس لها مدخلية في باب الدخال بل ما ينوي
 الايراد ينوي مع الاجتماع وما لا ينوي هناك لا ينوي هنا ايضا وانما البحث في ان الواحد فيما فيه
 النية واحد سقط حتى ينوي الواحد وثلاثة حكما وتداخل الافعال والفعلات لا يوجب تداخل
 النيات وقد ذكرنا ان الظم الاسقاط نعم هناك ظم وهو ان المقتضى في كفاية عمل واحد او عملين
 واحدة فيما يعتبر في احادها النية كفاية العمل الواحد عن الاعمال الاخر واما كفاية نية عن النيات
 الاخر فلا وتوضحه ان على تقدير عدم التداخل كان المكلف ما يورد بانيان ثلثة اغسال
 ثلث نيات ودليل الدخال غاية ما اقتضى ان غسل البدن ثلث مرات لا يجب بل يكفي مرة واحدة واما ان
 نية الجمعة فسقط نية التوبة فمن اين يعلم ذلك فتسقط الاسقاط ايضا اعتبار النيات لان الفعل
 الواحد سقط في الباقي دون النية فيكون مثل تداخل الغسال مثل الواسع في بدن واحد فان
 روح كل منهما حل في البدن الواحد فهذه النيات اللازمة كما فيها تواردها على افعال متعددة
 هي كالتوالي للروح فاجتزأ الشارع بقاب واحد لهذه الارواح فالاسقاط ايضا في الافعال
 لا في النيات فما كان يجب فيه النية لواتر وجب نيات الكل مع الاجتماع الا اذا دل دليل على استقام
 النية ايضا لكن يمكن دفعه بان الفعل الواحد ليس اسم الفل البدن بل هو مع نية لان الفعل
 فاذا قال شئ يخرج غسل من اغسال يكون معناه غسل البدن بنية يخرج من غسالات بنية وهو
 الاسقاط للكل فمدبر فانه محل نظر فقد علم في ذلك ان المواد صورة الدخال بمعنى ترتيب الاثار
 لاحقيقة الدخال وان عدم الدخال بقاء كل سبب على مقتضاه وكون عدم واحد سقطا الغير الثالثة
 سئلة الدخال كبر الدوران منتشرة الفروع لا بد من الاشارة الى موارد ها وضبط اقسامها
 ونتيج محل النزاع منها فنقول من موارد ها اسباب توجع الترو غسل الحدث والنجس واسباب
 الوضوء والغسل وتعلق نذر وغوم باحد الواجبات كذا راجح وتيسر الجهر للتقصو والتعقيب
 واسباب الكفارات في الصوم والنجح والامتناع والتذو والطهارة ونظر نرها وروايت النوافل مع المطلقات

الحدود

ومطلقات السنه مع خصوصيات شهر رمضان ونظير ذلك وجباية الاطراف والنفس وجلدات
وضمان الاملاقات والمستحبات المطلقة في كل يوم او شهر او سنة مع قيد ما منها يوم خاص ونحوه
واسباب سجود السهو وركعت الاحتياط واسباب صلوة الايات وسلام التحية والصلوة ومسئلة
ارش البكارة في الامه والمهر وغسل اليدين البول والغائط والوجع للوضوء فنقول كلام في عدم
التداخل في صورة طريان السبب الاخر بعد حصول سبب الاول كمن وطئ حائضا فكفر وطئ
اخرى او توضا من بول ثم نام فانه يجب الكفارة والوضوء بلا كلام ونحو ذلك لو اعتلت عن
حيض فاجتنبت والوجد في ذلك ان سبب القائلين بالتداخل كما ياتي حصول الامثال بالواحد
من الخطابين وهو فروع تاخر عنها ولا يعقل تقدم سبب على سبب فيقضي الامر الثاني ثم دون امثال
ويظهر من كلام الفاضل المعاصر المراقي في عوائده وجود الخلاف في هذا الغرض قال ويظهر
كلام بعضهم في مسئلة الوطئ في الحيض عدم التكرار مع المسوقية ايضا وهو فاسد جدا هي والظاهر
ان ذلك ليس من جهة التداخل بل من جهة عدم دلالة دليل على الثانية وتوضيحه ان مسئلة
التداخل وعدمها هو بعد دلالة الدليل على لزوم الفعل ثم بعد ذلك نقول هل هما يحصلان
بواحد يحتاج الى تعدد في الامثال مثلا اذا قال الشارع من بال فليتوضا فهنا مسئلتان احدهما
انما تكرر البول ايضا يجب الوضوء وان في مرة واحدة يجب وفي الثانية لا دليل على وجوبها
انما على فرض دلالة على الوجوب هل يباوى الوجوب بوضوء واحد او لا بد من وضوئين ومسئلة
التداخل هي الثانية والاولى مسئلة تكرار المشروط بتكرار الشرط فمن قال بان من وطئ الحائض
وكفر ثم وطئ لا يجب الكفارة لان الكفارة السابقة بحزبه غير هذا الوطئ ايضا كما لو كانت لا
لها لان دليل الكفارة انما يقتضي وجوب الكفارة لأول فرد من الطبيعة المجعولة سببا واما
الفرد الثاني فلا وجوب فيه سواء قدم او اخر ومقتضاه ان الكفارة اذا وقعت بعد المرتين
في الاولى والثانية لا كفارة فيها اصلا لان قول الشارع نزل نزل خطابين اذا وطئت
اولا فكفرا واذا وطأت ثانيا فكفرا يحصلان بالكفارة المتوسطة بينهما فان كلام لا يستوفى به

من اصحابنا المؤيدين المسدين والفرق بين المقامين في غاية الصوح والحاصل ان باب التداخل
 فوحى فهم تعدد الخطاب والامثال لهما واحد واما لو كان هنا خطاب محمل لا يعلم منه لزوم
 في تحقق السبب مرة ثانية كقوله من استطاع فليح وقامت القرينة على ان الظاهر غير مراد وشك
 في ان الاستطاعة الثابتة ايضاً توجب حجاً ام لا فنقول متى ما حج المحمل الوجه بين الاستطاعات
 لا يجب عليه الحج في الثانية لا للتداخل بل لعدم العلم بينهما بمطابقة فليس هنا اسباب حتى يتدخل
 ونظير ذلك من يقول بعدم تكرار الكفارة بتكرار الاقطار في رمضان فان معناه عدم دلالة التكرار
 على ان مطلق الاقطار سبب ويجزئ لذلك فوضيح بعد ذلك انتم نعم وكذا في صورة كون المسببات
 مختلفة بالنوع كقوله من جامع فليغتسل ومن وطئ في الحيض فليستصدق بدينار ضرورة عدم حصول
 احد الامرين بالآخر والقرآن كل منهما امر موجب للزوم تحصيل الامثال وكذا لو كان المظم
 مع وحدته النوعية معتبراً في صفات متناقضات قيد في الخطابين او في المطلوبين كقول
 انتم صل ركعتين وجوبا وصل ركعتين ندبا فان كون الصغيتين متناقضتين لا يجتمعان في
 مورد واحد يمنع من التداخل وهذا واضح في المثالية لكون القيد للخطاب ولا يتقيد ان مجرد تغاير
 الخطابين لا يمنع من التداخل لولم يعتبر في اصل الصلوة الوصفان لا نأقول ان الطلب الوجوبي
 يحتاج الى امثال ولا يحصل الاركعتين هما واجبتان في الواقع والندبي لا يمثل به الاركعتين
 مندوبتين والوصفان لا يجتمعان فالوصف في الخطاب يسرى الى المظم ولو قيد هما بالاداء
 والقضاء كان ماخوذاً في المطلوب اذ الطلب لا يصف بهما وانما البحث في غيرهما من الصور ^{الاشية}
الرابعة سبب الحكم المتعارف فيه قد يكون امر المتعارف ابتداءً من دون مدخلية شيء اخر من
 الخارج او من نفس المكلف ماخوذاً في الخطاب مع عدم تغاير في الخطابين في وجه من الوجوه ^{تقوله}
 صم بوماصم بوماصمع عدم تميز على التاكيد وقد يكون كل من مع تغاير في الاطلاق والتقييد
 كقوله تصدق تصدق بدينار وقد يكون مع تغاير في وصفين فالدين للاجتماع في فرد واحد
 كقوله اغتسل للوباء اغتسل للتوبة او صل ركعتين للنجاة صل ركعتين للاستحاة وقد يكون ^{تقوله}

في الزيادة والنقص كقوله اطعم عشرة مساكين اطعم سبعة مساكين وقد يكون مستندا الى سبب من
المكلف حتى في التعدد كقوله من افطر فليعق رقبة فافطر مرتين او من بال فليعقها فليتوضأ
ومن اصطاد كذا فعليه دم شاة فذكر سبب او الى سببين فعلمنا المكلف كقوله من ظاهر فليعق
رقبة ومن افطر فليعق رقبة ففعلها المكلف او الى سبب من الخارج كقوله من ولد له ولد فليعق
شاة ومن توضأ فليعق شاة ففصله الامان وقد يكون احدهما مستندا الى سبب من الخارج او من
نفسه والاخر ابتدائيا وبحي في هذه الاقسام ايضاً اتخاذ الكيفية وتغايرها باطلاق وتقييد و
بوصفين قابلين للاجماع وبالفعل والمكثرة وبشعب ذلك صور كثيرة لا يخفى على النبيه تحكما
بعد ما ذكرناه ولا يتوهم مما قرر في الاصول من حمل المظهر على المقيد انه لا وجه في صورة التقييد لعدم
التداخل لان هذا غفلة عن موضوع الكلام في البحث فان الكلام في الاصول بعد التخصيص فوضو العلم
باتخاذ المكلف والبحث في جوب المقيد او حمل على الاستحباب ونحو ذلك واما المقام فمع عدم العلم
بالاتحاد في التكليف فيحمل كفاية الواحد ويحمل كون التكليف بالمقيد على حد وبالمطلق على
فوجب صوم يوم على الاطلاق ويوم الخميس بخصوصه فتدبر وتبصر وهذه الصور المذكورة كلها قابلة
لنزاع التداخل والعدم ما لم يتم دليله الخارج او قونية في اللفظ على احد الامرين فان ذلك ايضا
خارج عن محل البحث الخامسة قال الفاضل المعاصر الملا احمد الزاقي في عوائده لاشك ان
الاسباب الشرعية على الاحكام المتعلقة بافعال المكلف لا تضي لنفس حواله فوطى الحائض على
لوجوب التصدق والبول على وجوب الوضوء لا للتصدق والوضوء وتعدد الاسباب الشرعية لو
لواقتضى تعدد سببها لا يقتضى تعلق وجوبين بتصدق الديار والوضوء والكلام انما هو في وجوب
تعدد التصدق والوضوء لا تعدد الوجوب ولا يلزم بينهما الامكان تعلق فردين من حكم بفعل واحد
فمجهولين تغايرتين كوطى الاجنبية الحائض وشرب الخمر والزنا في شهر رمضان ووجوب قتل
المرتد القاتل لغيره عدا وهكذا وعلى هذا فاصالة عدم تداخلها لو ثبت لا يستلزم اصاله عدم التداخل
بالمعنى المتعارف المراد والكلام في اثبات تعدد الفعل دون تعدد الحكم واحدهما غير الاخر وهذا

الكلام من ذلك العلامة يدل على غلبة اساطين الاصحاب المستدلين لهذا الاصل بالوجه الآ
 من هذا الوجه الذي ذكره وعدم التفاتهم الى ان ما ذكره في الاولية لا يؤدي الى المظهر شي
 غاية مفاد اولهم الاية اقتضاء كل سبب مسببا براسه واذا كان المسبب والحكم دون الفعل
 فلا تنفع في هذا الاستدلال وانعاب البال فنقول مستعينا بقوة استدلالهم بركات انفسهم
 الركيزة اجتماع الحكمين المتماثلين في موضوع واحد في معنى ان يكون طبيعة الصلوة مثلا فيحقق
 فيه وجوبان في نفسهما دون مراعاة جهة اخرى غير ممكن كيف واجتماع الامثال لا يشبه في بطلان
 وعدم امكانه وما ذكره في هذا الواجب مع انه محل كلام معروف ليس بمعناه تعلق النذر بطبيعة واجبة
 قابلية للتحقق في فردا متعددة فيجب بالامالة وبالندور يحصل الامتثال في فرد واحد فان من نذر
 صلوة او جماعة في محل نذرنا في باب الداخل وفتوى الاصحاب كما لا يخفى على من ^{لاخطها}
 وجوب حج غير حجة الاسلام وصلوة غير الفرائض الاصلية فيرجع ايضا الى نظير تعدد الخطاب ^{المعنى}
 منه في المقام ويكون من احدى الصور المتقدمة بل بمعناه نذر حجة الاسلام مثلا وصلوة الظهر
 وصوم رمضان مثلا بناء على صحة النذر علما بالعموم الدالة عليه كما هو حجة جماعة ففائدة
 الكفاية في صورة المخالفة دون احداث في العبارة فان حقيقة الوجوب في العمل كونه مطلوبا
 ممنوعا في تركه وهذا غير قابل للتعدد وليس الا كالبياض في الجسم وعدم تعدد المادي به في النذر
 لعدم امكانه اذ ليس حجة الاسلام على هذا المكلف الواحدة فلو اقي بها مرة ثانية فقد انقضت ^{النذر}
 ونحو ذلك صلوة الظهر من هذا فنقول ان نذر الواجب يرجع الى الالتزام بالكفاية بالفعل لانه
 حاصل قبل النذر وما ذكره في قل المرند لا يبطله بالمقام اذ نحن لا ننزع وجود كليتين متعلقين بالحكم
 بينهما عموم من وجه في فرد واحد ولا ريب ان قل المرند مثلا واجب وقل القائل مثلا لو فرضنا
 واجب وهما موضوعان مستقلان للحكمين وجدا في ضمن هذا الفرد وان واي مانع من ذلك ^{الكلام}
 في تعلق جوابين بموضوع واحد واما في التعدد المجمع فحين لا يمنع من وجود متماثلين ايضا
 كالوجوب والتحريم مثلا ونحو ذلك ما ذكره في المتألمين الآخرين فان وطئ الحائض موضوع

ووطئ الاجنبية موضوع اخر وكذا الزنا وشرب الخمر موضوع وافتاد شهر رمضان موضوع اخر
 عمومهم وجه فلم يتحقق حكمان متخالفان في موضوع واحد ولا فوق بين المتخالفين والمنشأ
 من الاحكام في عدم الاجتماع في موضوع واحد اذا عرفت هذا فمضى سلم كون كل من السبب قاضيا
 بوجوب المأمور به ولم يكن احدهما ناكدا للاخر فلا يلزم ارادة ابيانه في الخارج مرتين اذا تعدد
 الوجوب بمعنى تعدد الابطاح في الخارج ولا يمكن وجود واحد محلا لوجودين او الماهية غير قابلة
 والخصوصية كذلك وكون احدهما للماهية والاخر للخصوصية تفافت في القول ومخالف لظاهر
 الدليل والقرين فلا بد من وجودين حتى يصدق الوجوبان بهذا الاعتبار اذا الطلب للماهية محل الى
 ارادة وجودها في الخارج فيتعذر الطلب بتعدد الوجود لا محالة فضافا الى ان محل السبب بين
 السببين التساوي في الخارج غير محل البحث ولا كلام فيه في عدم التداخل ليس الوجه فيه الا تعدد
 الامر وتعدد الوجوب لان مدخلية شئ اخر غير معلوم بل معلوم العدم فاذا وجب بالسبب الاول
 فمعناه لزوم وجوده في الخارج فتعدد الوجود ابي شئ يقتضيه فان قلت السبب يقتضي الوجود
 بعد وهذا وجد قبله بخلاف ما لو اجتمع السببان فان السبب يوجد بعد هامة واحدة قلت
 كلام جيد لكن القرينان تعدد الوجود للمفعل لم ينشأ الامر نفس تعدد الطلب بعد التامل الجيد
 لا لآخر السبب الثاني غير السبب وليس هذا الا بيان بمرثباتنا في نظراهل العرف الا لتعدد الطلب
 لا للتاخر والتقدم وهذا موجود في صورة التاخر ايضا وليس ما ذكرتم العرف الامانة لا بينهما
 اللسان كما لا يخفى وحاصل الكلام ان تعلق وجوبين بماهية واحدة ليس بمعناه لا لزوم تعدد
 ايجاده ولا معنى لغير ذلك فالملزم في المقامين واضح ولذا ترى الاصحاب يذكرون اسباب
 الوضوء والغسل ونحو ذلك ولا يلتفتون الى ان سبب وجوبه لا لوجوده اذا عرفت هذا فاعلم
 ان المراد باصالة عدم التداخل قاعدة مستنبطة من ادلة البناء ومن فتوى الاصحاب والافلاحيين
 ان الاصل الاول قبل ورود الخطاب عدم تعلق واجبين وبرائة دمة المكلف من الايمان مرتين
 وبعد ورود الخطاب ايضا مع قطع النظر عن كل كمال اذ ليس لالبناء الشرعية الاعرفان بمعنى كونها

عللا الوجود الذهني وذلك قابل لتعدد المسببات وانحادها والاصل عدم لزوم مؤثر حقيقي
 واقعي حتى يوجب التعدد والامارات ان لا تقتضيا الا الواحد مقتضا في الزائد بالاصل
 وهذا عمل القائلون بالتداخل واد بعضهم ان في بعض الصور كقوله من وطئ حائضا
 فليصدق به ينار لا يكون الواطئ الثاني خارجا عن السبب الاول او الواطئ شيء صادق على
 القليل والكثير وما هيته القابلة للوجود في ضمن الف فرد موجبة ليدار فمن اين يجبي التعدد
 وقس على ذلك نظائره فنقول اما قبل ورود الخطاب فذلك خارج عن محل البحث اذ ليس
 هناك اسباب حتى تتداخل او لا واما بعد الخطاب فتعد المسبب ان كان حقيقة كالصوم والحج
 فذلك قد تقدم عدم البحث فيه واما فيما تعارض بالاعتبار والنسبة كصلوة الحنة وحاجة
 ودينار ووطئ ونذر ونحو ذلك فلا ريب ان فيها ما لم يتداخل بالاتفاق فنقول عدم
 تداخله لا يبي سبب هل هو لدليل خاص جاء على ان هذا محتمل والفرص عدم بل ليس موجبا
 في ابواب الفقه وليس عدم التداخل الا من جهة ان كل سبب مضاف الى سببه فيمتنع بعد ذلك
 تداخلهما وهذا الوجه موجود في جميع صور النزاع بتقريبها عن الاسباب الشرعية وان كانت
 معارف لكنها كما شفه عن علل حقيقة واقعية وظاهر كل سبب شرعي كشفه عن مؤثر حقيقي
 ومجرد احتمال كونها امانة للواحدة لا يرفع الظاهر وهو الحجة فاصالة عدم المؤثر الحقيقي لا
 وجه له بعد كشف الظن عند فان قلت على ما ذكرت من العلل الحقيقة يمتنع التداخل مع انه وقع
 في مقامات قلت ليس الكشف عن علته واقعية مخبر غير قابل للتاويل بل هو مقتضى الظاهر في
 جاء الدليل على انه يتداخل علما كون الامارات كما شفه عن مصلحة واحدة تنوت بمحصول الواحد فلا
 يبقى هنا ان علته وهذا معنى قولنا ان الاصل عدم التداخل حتى يثبت بدليل فان قلت متى ما جاء
 الكشف عن علته واحد فكيف تدعي الكشف عن علته قلت لا ريب ان كل خطأ بطلان
 من الشرع لا بد له من علته واقعية فكونها معا كما شفه عن علته واحدة خلافا لظاهر قطعا وهذا
 معنى مقتضى في كل مقام فان قلت تجدد النسبة الى دليل اخر لا يعلم كونه مقتضيا للتعدد بل العلم

شئ آخر لا تعلمه وإثبات العلة بالمناسبة لا نقول به قلت هذا إثبات للعلة بالاخصار
الخارج بمعنى أنا نجد في مقامات عدم الدخال ليس المنشأ الا اختلاف النسبة وكون كل
كاشفاً عن مصلحة أخرى وتري ان موجود في جميع صور البحث على ان انظر اذا اقتضى تعدد
العله كما هو الواضح لمن تدبر فلا وجه لهذا الكلام مضافاً الى ان الادلة الدالة على الدخال
والدالة على ان الظاهر من الانبأ عدمه من جهات أحدها ان عبر في رواية زرارة بانزاد
اجتمع لله عليك حقوق اجزائك عنها غسل واحد ونحو ذلك من العبارات وظاهر جمع الحقوق
ان مقتضى الانبأ كون ذلك تعدد الان ظاهر كونه حقاً عليه وجوبه عليه فعلم انه ذلك ان
الانواع المتداخلة كل منها حق ثابت في ذمة المكلف والمفروض ان ليس على ذلك دليل من الشارع
سوى الاوامر والاسباب وليس ذلك كونه العيان اولاً بياناً للثبات ثم الاسقاط بمعنى ان
الشارع يقول اذا تعدد عندك الاسباب فانت لا تدري هل الحق واحد او عليك حقوق
وانا ابين ذلك انه كما يصير عليك حقوق لكن انا انفي منك بالواحد بل المراد اني لو لم اقل
بالاجزاء ~~بها~~ بالواحد كنت بايضا على التعدد لما فهمت من ادلة الاسباب لكن ابين لك عدم
كونها على ظاهر كما تجلت بل الواحد محرم على ان نقول لو كان هذا سبباً للتعدد ثم سقطا لكانا
ايضاً اذ ظاهر المص سقوط التعدد الثابت كل فيمالم يتم دليل على سقوطه في مقامات آخر الاصل
عدم الاجزاء وثانها ان ظاهر لفظ الاجزاء في ادلة الدخال قاض بان لا هذا الدليل
لكان السبب تعدد او ثانياً ان ورود هذه النصوص في مقام التاكيد للاصل الاول
وهو اصاله عدم تعدد المسبب مع عدم ورود دليل على خلافها مما يكاد ينقطع بخلافه ولا
يدعي ذلك الاكابر لوضوح ان هذا ليس كدلة اصل البرائة ومن الواضح ورودها في مقام
ظن التعدد ولزوم الاثبات بسبباً كثيرة وهذا الظن لم ينشأ عند من نظر بعين الاضاف
الافهم ظواهر ادلة الانبأ وليس الاقوله اغسل للجناية اغسل للربا فان كان الظاهر ذلك
فعدم ورود دليل من الشارع على الدخال في غير باب الغسل ونحوه يدل على ان الظاهر

متبع والالزم الاغراء بالجملة وما خيرا لبيان وما في العوائد من عدم دلالة الاجزاء على ذلك
 غاية دلالة على جواز التعدد لا على اصله ونحن نقول بجواز التعدد بل افضلية كما ترى
 غيرها هض في الجواب اول شبهة في ان الاجزاء اذا نسب الى العدد كقولك بحجري واحد ^{معناه}
 ان هناك تعددا مطلقا بجوامع طلب الواحد لكن هذا يدعى سقوطه بذلك وما فيه ايضا
 من منع دلالة رواية ذرية باننا لا نقول بالداخل في كل مورد بل نقول ان الاصل ذلك وكما
 من موارد لم يتدخل فيها الاسباب الشرعية فكيف جاز ان يقول حق واحد ايضا في غاية الوهم
 اذ في مقام يثبت فيه الداخل اذا عبر المعصوم بلفظ الحقوق فما ظنك بوارد الشك التي هي محل
 الثمة لهذا الاصل وبالمجمل انكار دلالة قوله اذا اجتمع عليك حقوق اجزاء عنها واحد على
 كون كل من الاسباب موجب الحق براسه من حيث انه سبب لا ينبغي ان يصدق ومنه نظريتين الاضاف
 والافلاحي كل ظاهره بطريق مناقشة لاهل الاعتساف ثم قال واما ورود الفعل بالداخل فانهما
 لاجل سوال الواو مع انه خلط في النزاع اول النزاع في حصول الامثال بالتعدد ولا خفاء
 لاحد فيه حتى يحتاج الى السؤال واما الخفاء في الواحد فهو المحتاج الى البيان واي ذلك
 من الاصل ولا يخفى على اهل البصيرة ان صدور مثل هذا الكلام من ذلك المحقق المخبر من الغاية
 بمقام ولا يخفى من حظ نفسه على مذاقة اساطين اهل الفن غير مثل ذلك فانه اقرار باصلية
 عدم الداخل في دون التفات وتوضيح بحيث يكون تاسيسا جديدا لهذا الاصل وقلعا لما
 الشبهة ان حصول الامثال بالتعدد هل هو كونه ذلك ما موراه ومن جهة ان الواجب واحد
 وباتي المكلف بالثاني من عند نفسه ولا ريب ان وحدة الامور به كما هو مقتضى القاعدة على
 ما زعمه يمنع من قصد الامثال بالثانية لانه يكون بدعة واتيانا بما لم يؤمر به بقصد انه ما
 به ففقد الكل بالتعدد وعدم الخفاء فيه لاحد من الفهم من الدليل عدم الداخلي ولونفسه والذي
 يمكن ان يقال انه يجوز ان يكون الامثال بالتعدد من باب الاحتياط بمعنى ان المكلفين بعد
 ورود السببين انهم يشكون في وجوب التعدد وعدمه ولكن يعلمون قطعا ان التعدد محرم

الاحتمال

ويشكون في اجزاء الواحد فلا يكون التعدد من حيث هو ما مور به حتى يلزم التشريع بل
الذي يكفي فيه الاحتمال ومن هنا احتجوا الى السؤال قلت اولا ان هذا الكلام مبني على ان
طريقة الناس في مقام الشك في التكليف كانوا يبتون على الاحتياط ويحتاجون في العمل
بالبرائة الى السؤال بخصوصه وهذا بعيد عن طريقة العوام فضلا عن اصحاب الائمة فضلا
عن مثل زرارة وثابتا نقول هل في الموارد التي هي محل النزاع هنا هل مثل زرارة كانيا يابنا
فيه على الاتحاد والداخل او على عدمه او كان شاكا فعلى الاوسط يثبت المدعى او ليس كذلك
فلم يسئل عن ذلك ولم يتعلم الحكم ولم يعيد نكران الشك نظرا لاصحاب الائمة والفقهاء سيما
مثل زرارة الذي اتفق له اساس الشريعة وعدم التفات الى مثل هذا المقام سيما مع كثرة دوران
المسئلة وفوقهما في الفقه وعلى الاول فما بال رسل عن هذا المورد الخاص مع انه على سياق
نظائره ولم يكن طريقة امثال السؤال عن الخصوصيات بعد فهم الضابط مضافا الى ان بناء
اصحاب الائمة لو كان على التداخل فكيف صار اتفاق فقهاء الاجلاء المقاربين لاصحاب
الصحاب والتابعين كما حكاها العلامة الطباطبائي على عدم التداخل وقطعوا بذلك وارسلوه
ارسال المسلمات ولم يخبروا عند الابدليل واضح بل في مقام ورود النص الصحيح ككتاب الاعمال
اعرض عن جماعته وانكروا التداخل فضلا عما لم يرد به دليل لم نجد منهم احدا يطالب بالدليل
في عدم التداخل فلو كان خلاف القاعدة لاحتج في ذلك الى دليل دون من قال بالتداخل
وهذا لا طباق والاتفاق كما انه حجة براسه في اثبات المدعى كاشف عن طريقة اصحاب الائمة
وبناءهم على عدم التداخل واحتجاجهم في كفاية الواحد الى الدليل وثالثا نقول لا يخفى على من
راجع وجد انه ان عدم الحفاء في جزاء المتعد ليس من جهة الاحتياط بل لانه ورد به الامر
وان كان الواحد قد يكون مستقفا عندنا فالورجنا الان الى عوام المشرعة المقلدين في
تداخل الاعمال وسالنا عنهم في ذلك لاجابوا بان التعدد من جهة ان الشارع يامر بكل
واحد من الاعمال لكنه جعل الواحد مقام الكل تسهila وتفضلا لانه تعدد الاوامر لا

ينقضي

يقتضي الاعتسلا واحداً حتى يثبت التعدد فان هذا كلام بدقته ونظمه وكثرة غوره عن
 العادة والعرف بل لا اظن احداً ينكر مطلوبة الكل لوافق التعدد وياي ذلك فزيد ^{محمداً}
 توضيح والمناقشة في الاتفاق المدعى بان اوله الاسباب مختلفة وليست محصورة في نوع
 منها ما يظهر منه التعدد ومنها ما يظهر منه الاتحاد ومنها ما لا يظهر منه شيء منهما ومع
 ذلك فالاولى الخاصة في اجماع او نقص على التداخل وعدمه واردة في كثير من الموارد فان
 اريد اتفاق جماعة منهم او جميعهم على عدم التداخل في بعض الموارد فهو مسلم لكنه لا يستداف
 لعله لا يقتضاه دليله التعدد او لو ردد بل خارج عليه وان اريد اتفاق الكل في جميع الموارد
 فهو ثم وكلام جميع القدماء خال عن ذكر هذا الاصل وان علموا بمقتضاه في بعض الموارد
 لا اجماع او دليل خور وكفى بذلك شا هذا طرحهم النصوص والظواهر ومصرفهم الى عدم التداخل
 في بعض الموارد ولو كان ضابطه منشأه مجرد الاصل لم يقدم على الظواهر ناشئة عن عدم التامل
 في اطراف الكلام وعدم التنبه لدقيقة المقام فان غرض مدعى الاجماع الذي لم يستخرج
 الزمان ليس هو سوى تمسك الاصحاب باصالة عدم التداخل ولا ريب ان امثال هذه العبارات
 اصطلاحات نشأت في الطبقة المتوسطة وليس ادعاء مصرفهم الى مقتضاها في جميع الموارد
 حتى يمنع بل غرضه ان يرى فتوى الاصحاب في باب الطهارة الى باب الديانة على عدم التداخل
 وفيه قال بالتداخل بطلاناً بالدليل ولا يطاق بونه ممن بني على عدم التداخل ايضاً ليس مقصود
 على مورد نص خاص فيجوز له فيما لم يرد فيه دليل سوى دليل السبب ويجوز ادلة الاسباب في البا
 على فسق واحد قابل للتداخل والعدم والذي بعد التامل يظهر ان اجماعهم على عدم التداخل الذي
 جعله المورد دليلاً خارجياً وقرينة لما نشأ من دليل الاسباب لا تانزهم لا يستندون في ذلك
 الى شيء سوى الدليل الدال على السببية ولا ينكر ذلك عليهم في حال فهم بل يدعي رواية او دليلاً
 اخر على التداخل وجود الادلة الخاصة في بعض المقامات لا يضر في فهم بناءهم على القاعدة
 اذا غلب التواعد منصوصة في بعض جزئياتها ومدفوعة بدليل أقوى في بعض موارد هاور ^{الاخرة}

له بالقوى ولا تسلط له على غيرها الاصحاب ولا تتبع له في مقامات الباب كيف يسعد
 على منع ما ادعاه ذلك التحريم مع طول دوامه وسعة باعد ومما ذكره من الاستشهاد
 بخروجهم عن ظاهر النص فانه كما شُف عن ان المعتد ليس الاصل واضح الفساد او معنى الاصل
 قاعدة مستنبطة من الظاهر ولا بعد في طرح احد الظواهر لما هو اقوى منه وامتنع وليس
 هذا الاصل من الامور العملية التفصيلية العقلية التي لا تحوي في مورد الدليل بل انما شمل
 قواعد الضمان ونحو الذي ترك الاصحاب لاجلها خصوصا خاصة في ابواب الفقه وخلدوا
 الى القاعدة لقوتها وكثرة العمل بها في موارد ما ووضوح عمل الاصحاب بها وبعد خروج المورد
 الخاص عنها ولا يخفى ذلك على من له ادنى دراية في متون الفقه وكلمات المتأخرين فضلا عن كتب
 الاستدلال للاساطين فان طرح النصوص الصحيحة غير عزيز في قبال القاعدة سيما مع عمل
 شيخ الطائفة وابناءه بها حتى سمي بخمسة الشهيد الثاني مقامات تعدد هذه رد هذه الاجاب
 واخذ بالقاعدة المستنبطين في قبال من عمل بالرواية مشعرا بانهم ليسوا من اهل الاستنباط
 والمفهوم من كلامه ان الاستنباط المتيقن على القواعد المعلوم من المذهب وهو معيار وليس عليه مدار
 وما نحن فيه من جعلها ولعل المورد تخيل في لفظ الاصل ما يذكره في الاصول من ان المواد بالاصل
 ما يرجع اليه عند عدم الدليل كالبرائة والاباحة وقد عرفت ضعف ما تخيله ووهن ما ارتكبه
 على انا نقول ان الموارد التي ترك بعضهم فيها النص الصحيح وخلدوا الى القاعدة كما ذكره مدعي الاجماع
 تؤيد على كون القاعدة رعية سلم باب الاصل فنقول اي دليل دللنا على عدم التداخل حتى
 تركوا الاجل النص كما ان رعية المورد فان كان اجماعا فلا ريب ان المشكك على التداخل فكيف بالاجماع
 على عدمه وان كان نصا فقد عرفت ان النصوص دللنا على التداخل وان كان ادلة الاسباب
 فلا يخفى عليك ان هذه الادلة هي ما ذكرنا في مثله محل النزاع فان كان مراده هذه الادلة
 في التعدد يعارض النص الصحيح المعتد بقوى الاكثر والاصل الاول على ما رعد المخالف فبال
 نظائر ذلك لا قبل فيها هذه الدلالة فلم فيما ذكره لم يكن انظار التعدد مع انه لم يعارض

نص ولا نقوى وملخص الكلام ان صدور هذا اليراد والبحث من مثله في العلم بنبي على مجرد فتح
 باب المناقشة والمخروج عن طريقة اهل النظر والساد ولا يخفى على اصحاب النظر عدم الوثوق
 بل عدم الالتفات على مثل هذه المسببات في قبال ما ظهر من الوجوه على كون المعول به والمعمول
 عليه عدم الدخول فيما لا دليل على خلافه مضافا الى انه غير خفي على المتبحر الماهر ان المدار في
 ابواب الفقه كانه على تعدد المسببات بعدد الاسباب غالباً وليس ما يختلف فيه ذلك في
 جنبه الاقل قليل مستند الى خصوص دلالة الدليل ومع ذلك ليس بما اتفق المتوى فيه بل
 قد اختلف فيه القناوى اختلافا قال العلامة الطباطبائي ولذا ترى ان اسباب الصلوة والزكاة
 والصوم والحج والايمان والنفقة والديارات والحدود وغيرها على كثرتها كثيراً ما يجمع مع توافق
 سبباتها في الجنس والكيفية والوقت وهي مع هذا متعددة متغايرة كالصلوة المتوافقة وغيرها
 وكصلوة الفجر مع الطواف والزلزلة مع الكسوف والعيد مع الاستسقاء وكذا انواع الصيام
 من القضاء والكفارة وافرادها المتكررة واقسام الزكاة مثل زكاة المال والقطر وافرادها المتكثرة
 والديون المستقرة في الذمة باسباب مختلفة كالبيع والصلح والاحارة وغير ذلك من صور اجتماع
 الاسباب مع توافق المسببات مما لا يمكن حصره فان البناء في جميعها على التعدد بحيث لا يحتمل
 فيه الدخول والاكفاء بالواحد من المتعدد كصلوة واحدة في الف صلوة وصوم يوم في الف
 يوم او دفع ديناً بدينار في قطار ولو ان احدا حاول ذلك لكان مخالفاً لقانون الشريعة خارجاً
 عن الدين ولا ندعي ان الاسباب كلها بهذه المماثلة فانها تختلف جلاء وخفا ولكن الفحص والاستقراء
 وتبعية الجزئيات الى لا تحصى يكشف عن استناد الامر في ذلك كله على شيء جامع مطرد في
 الجميع وليس الاصل عدم الدخول وهذا فيل الاستدلال بالخصوص المتفرقة الواردة
 في جزئيات المسائل على ثبوت ما اجتمعت عليه من المطالب الكلية وذلك ليس في الظن والقياس
 في شيء هذا تمام كلامه دفع في الخلد مقامه نقلناه بطوله حتى يتبين الفطن على رصيدة استناد ويزن
 بحامع الكلام المفضي الى المراد قال الفاضل المعاصر في عوايد انه يرد عليه المعارضه بثبوت

التداخل وبناءهم عليه في كثير من الابواب بحيث يمكن دعوى مساوئها لما ينبغي فيه على العدم
 كابواب الوضوء والغسل والتطهير من الاضغاث والايمان والذور لكن حلف الف مرة على
 فعل واحد وترك واحد واحد ونحوه والحدود يمكن شرب قبل الحدرات او قذف كل في اوزني قطرها
 انه لا يفيد الاستبراء في مثل ذلك شيئا وعلى فرض التسليم لا يكون ذلك الامور باب الحاق
 الشيء بالاعم الاغلب وهو ليس الا في الظن الغير الثابت بحجة الا ترى ان بعد ثبوت اصل الطهارة
 الاولى في الاشياء او حكم الشارع بخاسته اكثر الاشياء بحيث لم يبق محل الشك الا قليل لا
 يحكم بخاسته والجملة ليس ذلك لو سلمت الغلبة للائم الظنون التي لم يثبت بحجة وهذا ظاهر
 جدا قول اولان هذه المواضع التي عدتها للتدخل للتداخل كما ترى ليس جزء من الف جزء
 من مواقع عدم التداخل فكيف يدعى منع الغلبة فضلا عن دعوى المساواة بل في فروع هذه
 المذكورات ما لا يحصى من مقامات تعدد المسببات كما لا يخفى على من راجع وانما ان باب
 الاعمال محل خلاف معروف وباب الحدود لا يخفى على الفقيه ما فيه من المسامحة فضلا عن استقام
 وباب الايمان والذور ينبغي على ان من حلف الف مرة فهو التزام بذلك الشيء فان خالف
 فهو مخالفة واحدة والكفارة للمخالف لا لليمين ولهذا لو حلف فخالف ثم حلف فخالف تكرار
 وذلك واضح لا ستر فيه وثالث ان القائلين بالتداخل في هذه المقامات يتمسكون في باب
 الوضوء بان الحد لا يتبع فاد ارتفع واحد ارتفع الكل ويتمسكون بالاجماع والضرورة
 وفي باب الاعمال بالنص وفي الحدود على الاجماع والنص وكان هذا على طبق القاعدة فلم
 يتمسكون بان الاصل عدم التعدد مع انه لا ترى للحد مدخلية فاذا كان الاسباب تتداخل
 فلم لا تتداخل في قذف جماعة ولم اخص التداخل بقذف واحد مرات قبل الحد ولم يتداخل
 في قذف شخصين قبل الحد بالجملة فانكار الغلبة المعند بها بحيث لا يلاحظ في
 جنبه الباقي مما لا ينبغي صدوره من محصل واما انكار الحجية فهو ايضا من مرقط طريقة
 فتماننا لا ينبغي صدوره لان تأسيس القواعد المتداولة على السنتهم كما يمر عليك في الفتاوى

الاية انهم نعم غالباً ينبغي على تتبع المقامات الخاصة التي قام بها الدليل والتسري منها الى غير
 بل لا يعد رجل فيها حتى يعرف مظان الفقه ويتبع ابوابه ويطلع على نوع المذهب ويلاحظ
 ما لم يرد فيه دليل ضعيف مع ما عرفه طريق الشرح في مواضع اخرى حتى يكون على بصيرة في امره
 ولا يكتفي في الفقه بتأسيس مسائل الاصول والغور في البحث عن الادلة الخاصة التي وردت
 في كل مسألة مسألة متعارضة وتخرج الكلام في الرد والطرح والحقيقة والمجاز فان هذا
 شيء يناله اول من بلغ الى حد معرفة الدليل والمدلول وشبه راجحة ملكة الاجتهاد في الجملة وثانياً نقول
 ان الاستقراء ان قلنا بحجية منه باب حجية الظن المطلق فلا كلام فيه وان قلنا بحجية لما عرفنا
 من طريقة اصحابنا في الحاق في امثال هذه الموارد فلا بحث وان قلنا بحجية منه جهة الاخبار الخاصة
 التي وردت ودلت على اعتبار الغلبة فلا كلام ايضاً وان قلنا بحجية منه جريان طريقة العقلاء
 كما قلناه في حجية الاستصحاب وما ورد من الادلة الاخرى فذلك فلا بحث ايضاً وعلى تقدير
 التزيم بذلك كله نقول لا ينبغي التوحيش من هذا الاستقراء اولاً بل من ملاحظة الموارد منه فان
 كان المورد مجرد الحاق الشيء بالاعقاب ابتداءً فذلك مورد البحث ولنا ان نقول انه داخل في
 ظنون الالفاظ بمعنى ان الشارع اذا خاطب با دلة الاسباب في الف مقام وعرفنا انه اراد في
 التعدد فذلك يفيد الظن بالمورد في محل الشك ايضاً فيكون كالقرينة لان الغلبة حجة في الحاق
 بل هي قرينة على الارادة من اللفظ ونظير ذلك في العرف كثير وتمام التحقيق في ذلك موكل الى
 علم الاموال والعرض هنا مجرد الاشارة الى الوجوه للتبسيط وبالجملة فما ذكرناه من الوجوه كافية في فهم
 هذا الاصل وهنا وجوه اخرى هي ما اثير اليه من المباحث السابقة من ان المبادر اختصاص
 كل سبب بسببه وهو مقتضى التعدد اذ المفهوم من قوله اذا نكحت في الصلوة ناسياً فاسجد سجدة
 السهو وجوب السجود لمخصوص التكلم ومن قوله اذا نكحت بين الاربع والخمس فاسجد سجدة
 سجود اخر للشك غير الاول وكذا في تعدد الاكل في نهار رمضان فليكثر ومن وطئ فيه فليكثر
 ولا يتفاوت الوقوع في صلوة واحدة او متعددة او في يوم واحد وايام متعددة قبل التكبير

او بعد في ظه هذه الادلة وقس على ذلك النظائر في سائر الابواب وتوید هذا التباد
 ويشهد له طريقة الاصحاب كما اشنا اليه سابقا ولا يخفى هذا التبادر على من راجع محاور
 اهل العرف ولا يندرج في ذلك كون بعض الادلة غير لفظي كاجماع ونحوه لانها يضمن بنهي غالبا
 الى لفظ وان لم ينسب الى ذلك فهو يرجع الى الشك في انه سبب لا وقد ذكرنا سابقا ان نزاع
 التداخل فيما دل دليل ظه على السببية كما انه لا يرد ما قيل ان انتشار ادلة الاستنباط يمنع من دعوى
 التبادر في الجميع لانها مختلفة غاية الاختلاف لا نأقول ليس عرضا دعوى التبادر من كل
 دليل لم نجده ولم نعرفه فان هذا هو وجههم بالغيب لا يرتكبه احد بل عرضا من ذلك ان دليل السبب
 لو غلب وطغى ونفسه يعني ان يوق هذا يوجب كذا وذلك يوجب كذا او افعل كذا من دون ^{حظ} ملا
 امور خارجة يقضي بذلك نعم لو دل قونية في مقام خاص على خلافه فلا يخشى من ذلك وانما
 ان قضية السببية اختصاص سببه بزمعنه ان يوق بمسببه لاجل ان سبب من ذلك السبب وصدق
 الامثال عرفا انما يتكلم هو تعيين ما ياتي به لاجله فان غسل الجنابة لا يكفي في الامثال به قصد
 التوبة ولا اطلاق التوبة فيقتضي وجوب الامثال لزوم تعيين قصد السبب فاذا وجب ذلك
 فلا وجه بعد ذلك للتداخل وهو مبني على اطلاق القصد وقيام ما عين مقام غيره وقد عرفت
 بطلانها وبره عليه ان احدهما ان لا يلزم من السببية قصد خصوصية السبب بل اللازم
 قصد كون ما مور به وقصد الايمان لا مثال الامر تحصيله للقرينة اللازمة فدعوى لزوم قصد
 كل سبب من جهة السبب الفلا في منوعة اشد المنع وثانها على تقدير تسليم لزوم القصد التوبة
 كل فلا يلزم منه عدله التداخل جواز قصد الف سبب في سبب واحد كقوله انوى هذا الفعل
 للجمعة والعيد والزبارة والجنابة والتوبة ونحو ذلك واعطى هذا الديار كفارة لو طئ وزكوى
 وعوض نذر ودين ونحو ذلك وعلى هذا الوجه يصدق الايمان بالسبب لاجل ذلك
 السبب والجواب عن الاول انه لا ريب في كون المشترك لا ينصرف الى احد المحتملات الا بعين
 وقد حققناه في الضابطة الاولى من ضوابط ما يتعلق بالالفاظ فراجع والمعين اما الامر

الخارجي او النية على سبيل منع الخلو حيث لا معين في الخارج لا بد من النية وليس المراد بالـ
 الخارجي الواقعي وان لم يثبت له المكلف كما تخيل بعضهم فان من عليه غسل جنابة لا غير من
 الاعمال اذا اعتل واطلق في القصد لم يتشأن ان كان ما في الذمة معينا لان المكلف لا بد ان
 يعلم باليقين ولو بالاشارة الى معين خارجي كنية ما في الذمة عند عدم العلم به في وجه
 المفروض ان الافعال التي هي محل البحث في الداخل انما هي مشتركة بين الامور المتداخلة فلا
 الاشتغال عموما بالمتعين ولا بتعين الابل الاضافة الى سببه معني ان يثبت المكلف الى ان هذا
 الدينار مال كفاية لآمال زكوة وقصد القرية وهو اللازم دون ما عداه كما ذكره المورد لكن المقرب
 ينوي المأورية والغرض ان المأورية غسل جنابة لاظم الفل وصلوة النية لاظم الصلوة
 وقصد السبب ليس شيئا اذا دل على تعيين المأورية وهو لازم قطعاً والجواب عن الثاني ان بعد
 لزوم تعيين المأورية من بين احتمالاته التي فيها الداخل لا يثبت كيف ينوي السبب في
 سبب واحد وليس نية السبب للقياس اللازم كما قد رناه حتى يتبين لنا ان نوى شئ في واحدة
 ان اللازم المتعين كون هذا المأني به ذلك الذي امر به شلاً فان قلت هذا مسلم ولكن نقول
 ينوي ذلك السبب وهذا السبب فيعين ولا يبقى شراً كالتعينة للاسباب المنوية دون مالم
 ينو قلت ما ندرى ما المراد بتعيينه ثلثة اسباب ان كان معناه كون الواحد ثلثة فالمكلف اني
 بكل من الثلثة وان شئت قد استلنا سابقاً ان هذا الاحتمال في الداخل ضعيف والواحد لا يكون ثلثة
 والقصد لا يكفي وكونه متولهاً تبعاً كما ذكرناه سابقاً فخرج ورود الدليل الخاص والغرض عدمه
 وان كان المراد انه واحد سقط للباقي فلا ريب ان الواحد المأورية معين ليس مطلق ولا مردداً
 بين الافراد كما اشترنا الى وجهه سابقاً فلا بد من قصد الواحد المعين حتى يسقط الباقي فلا
 وجه لقصد الثلثة مثلاً ودعوى كون احدهما بعينه تصودا والباقي تابعا حتى يتداخل ترجيح
 بلا مرجح فان قلت نحن لا نقول بتعدد ذلك حتى يلزم كون الواحد ثلثة بل نقول ان الخطاباً
 الثلثة مثلاً اوجبت ماهية الصلوة بد ينار فاعطاه الواحد حيث موجب لحصول الماهية في

الخارج ما به ما افاده الدليل ان اعطاء الدليل على الاطلاق لا يمكن لزوم قصد التعيين فالزنا
 لزوم قصد الاستنباط المثلثة حد ذاته الاطلاق الموجب للاشتراك بين الماوردية وغيره ومن
 لزوم الترجيح بلا مرجح لو قصدنا احد الاستنباطات الموجبة خاصة والمفروض كون هذا الدليل
 محصلا للماهية الموجبة لحصول الاستنباط عن الكل وان هذا مما نقول قلت هذا الكلام
 وجهه متين لكنه خروج عن مورد المقام او كلامنا في ان بعد لزوم تعيين الماوردية لا بد من
 استناد كل سبب الى سببه الخاص دون غيره ودون المجموع بالنظر بالسابق اما ماوردية
 حتى يلزم تعيين كل منهما فيلزم استناد كل من المثلثة الى السبب الخاص فنقول كلام في انه لو لم
 بين المكلف على التداخل وان جعل من المثلثة على انفرادها لهدا الى بالماوردية وقد تقدم تأييد
 ذلك سابقا وهذا مسلم بين الفريقين فلو كان الماوردية الماهية المطلقة تمل الخطابات الى تأكيد
 للحكم الاول كتعلق الفام بماهية الصلوة ولا يخفى على من له ادنى درية انه لو اتى المكلف بالهيئة
 الماوردية بالف امر مؤكدا بعضها لبعض مرة واحدة فقد استل ولو اتى ثانية بقصد الاستنباط فقد
 شرع واتى بما لم يؤمر فلو كان نسل الجنابة والحيف والنفس وغير ذلك من الموارد التي بحث فيها
 عن التداخل كذلك لكان الايمان بالمتعدد غير جائز وكان داخل في الشرع المحرم فقد
 البحث في هذا الفرض والابرار بخلافه وبالجمله تعدد الماوردية ما لا يمكن انكاره وكون التعيين
 شرطا في الاستنباط على ما قررنا كلام فيه ولازم هذين الامرين اضافة كل سبب الى سببه حتى
 يتعين فلا يمكن ادخال غيره معه بل يلزمه اما كون المتعدد واحدا وهو محج او الترجيح بلا مرجح
 وهو ممكن نعم اذا قال الشارع هذا الواحد المعين يكفي في اربعة او واحد على الاطلاق ممكن اذا
 نوت المثلثة فهي حاصلة فمدح كلها تعبدات تطالب فيها بالدليل ولو خلسا ونفس الاسباب و
 المسببات لكان الامر على سبب حسب ما قررنا هذا ما يقتضيه النظر القاصد واسد العالم بالحقا
 والسرائر وثالثها ان السببين اذا وجد فاما ان لا يثبت بهما سبب او يثبت بهما سبب
 واحد او سببان وبطلان الاول واضح لانه ترك الدليل البسيطة مردون داع وعلة والثاني

وكلامك هذا يدل
 على ان ليس هناك ثلثة
 اشياء

كلك لان السبب الواحد منهما معين او غير معين او لها على الاشتراك والاول تخم وطرح
 لدليل سببية الاخر والثاني وجب ترك سببية احدهما لا على التعيين ثم دون جهة ^{الثالث}
 ترك سببية كل منهما اذ تنقضاها الاستقلال وهذا اثبات السببية للمجموع المركب وهو غير
 معا فلم يبق الا الوجه الثالث وهو المظن ورابعها ان المبيدين اذا تعاقبا فلا شبهة في ان
 السبب الاول موجب والثاني اما ان يوجب شيئا ام لا والثاني واضح الفساد لتساوي
 الامرين في السببية فكيف يوجب احدهما السبب دون الاخر ولعدم الفرق بين التقدم
 والتاخر في ظاهر الدليل ولا ريب ان هذا اللاحق لو كان واقع سابقا لثبت به السبب فيعين
 ان الثاني ايضا ثبت فنقول ان كان ما ثبت به غير ما ثبت بالاول هو المظن وان كان غيره
 لزم تقدم السبب على السبب وهو محال وبعبارة اخرى السبب المتعاقب ثبت للسبب لعموم
 دليل السببية ولا بد من كون الثابت به غير الاول والا لزم تقدم الاثر على المؤثر ولا وجه لذلك
 واورد الفاضل المعاصر هنا ايرادا ان هذا الدليل خص من المدعى لاختصاصه بما
 لودل دليل السببية على حكم مجدد السبب وحدوثه مجدد وث السبب كقوله البول يوجب ^{النوم}
 والنوم يوجب الوضوء واما مثل قوله من بال فليتوضأ فلا لان ورود الاوامر المتعددة على شئ
 واحد جائز كورود اريد من الف امر بالصلوة والزكاة ونحوها وثابتها ان على تقدير تسليم
 اثبات السبب الاخر غير ما اثبت الاول فانما يثبت الحكم دون تعدد الفصل فيرجع الكلام الى
 ان الفصل الواحد للمجانبة والحيض تعلق به وجوبان لا انه يجب تعدد الفصل واحدهما غير الاخر
 ثم دون تلازم وثالثها ان ارادة السبب المقار للاول يوجب استعمال الفاظ السبب
 في حقيقته ومجازه او في حقيقته في استعمال واحد وهو في ارادة الماهية ومطلق الفرد على
 اختلاف القولين عند عدم تعددها وذلك غير جائز فاذا قال الشارع البول يوجب ^{النوم}
 والنوم يوجب للوضوء فالمراد بالوضوء عند فرد كل من السبعين اما الماهية او مطلق الفرد فلو
 اريد عند اجتماعهما الفرد المقار للاول لكان لفظ الوضوء مستعملا في معنيين وهو غير جائز

ورابعها انه على القول المشتمل في وضع الالفاظ المطلقة للماهية يكون عند التعدد مستعملا في الفرد
قطعا ضروريا في عدم تعدد في الماهية وهو مجاز معارض لتخصيص عموم السبب والتخصيص اما
تقدم على المجاز كما هو المشتمل او مكافئ له كما هو الحق وعلى التقديرين لا يعلم عموم ما دل على السببية
بحيث يشمل الحدود فلا دفع لاصل التداخل الاولى وهذه الوجوه كلها في النظر القاصر ساقةطة
اما الاول فلان قوله بال فليؤخذ الاشبهة في دلالة على ان السبب ينبغي حده وشد بعد حده
هذا السبب ولا ينهم احد من ذلك احتمال كفاية الوضوء السابق على البول عن هذا الخطاب وان
كانت اعم معنى لفظ من لفظ اخر لا يفيد اشتراكهما في سائر المقضيات اللفظية لكن نقاشا لان
يحتاج الى ثبات قضية كلية بل يقول ان المثالين اللذين ذكرهما لا يترقان في الدلالة على
السبب بعد السبب كيف وظاهر اللفظ الشرطي المستلزم لتقدم حصول الشرط على مشروطه وكيف
يعقل وجوب وضوء حصل قبل البول بعد البول فبصر وبالجمله الفرق بين الموارد في ذلك لا يرتكبه
من هو متهم في فهمه مشوب في فكره فضلا عن الناقد لتخصيص اهل اللسان المحض واما الثاني
فلما قرنا في المقدمات ان ورود الحكمين المتماثلين في جهة واحدة محال ومن جهة اخرى متغايرتين
موجب لتعدد موضوع الحكم بحسب الماهية وان وجد في ضمن فرد واحد وهذا لا يربط له بمقتضى
فراجع ما ذكرنا هناك فان فيه كفاية وبحسب زيادة توضيح غير قريب واما الثالث فلان لا
بارادة السبب المعابر للاول حتى يلزم ذلك فتقول الشارع البول موجب للوضوء يريد كون البول
باعتبار وجوب ماهية الوضوء سواء وقع البول مجتمع النوم او متفردا عنه والنوم ايضا موجب
لماهية الوضوء في المثالين والتغاير من لوازم الوجود الخارجي للوضوء لا ان الشارع اراد الماهية
لوانفرد السبب والفرد المعابر لاجتماعا وتوضيح ذلك بحيث لا يؤدي الى اخلال ولا الى ملال ان
تعلق الاحكام بالطبائع كما قرر في علم الاصول لا ينافي التعدد في المقام اذ معنى قولك اغتسل
ليس ارادة طبيعة غسل القرية في ظرف نفس الامر لانهما شئ محبوب فيه مصلحة كائنة وقيل تعلق
الخطاب ايضا محبوب كما بعد الخطاب والمحبوبة هي العائنة الى الطلب والطلب لوجودها

لذاها وبعبارة أخرى قولك اضرب طلب لوجود الضرب لا لنفسه ومواد الأمور قوله اضرب
أريد منك إيجاد الضرب وهو معنى له تعلق الطلب بالماهية وهو الفارق بين المحبوسية وبين
الوجوب ولذا نقول إن الوجوب طلب الفعل والمنع عن الترك والمراد بالفعل إيجاد المأمور به لا
نفس المأمور لأن الفعل يضاف إليه يقال الصلوة يثاب فاعلمها والترك إبقاء الشيء على عدمه
السابق مع قدرة على إيجاده فإذا كان معنى تعلق الطلب بالماهية ذلك فنقول قولك انك
البول يوجب الوضوء معناه أن هذا سبب لوجوب الوضوء عبارة عن إرادة الأمر وجوده في الخارج
حتمًا فإذا تكرر الخطاب والسبب تكرر الوجوب فنكرر الوجود ونجمل إلى قوله أريد وجود الوضوء
حتمًا وأريد وجود الوضوء حتمًا ولم يرد في لفظ الوضوء إلا الماهية لكن الطلب للماهية معناه إرادة
وجوده ووجود الكلي متضمن في الخارج وتعدد الشخص لا ينافي وحدة الكلي الطبيعي فكما
أن الحكم على الإطلاق جل ثلثه وغراسمه قادر على تخصيص الكلي الواحد بمعنى إيجاده في الخارج
الف مرة فيكون الفرد وجود والف فرد لأننا جعلنا هذه القدرة للمكلف بالنسبة إلى
أفعاله الاختيارية فإذا قال له اصل معناه أريد منك تخصيص هذه الطبيعة وإيجادها وإذا
قال مرة أخرى صل فليس معناه أيضًا إلا إرادة التخصيص والإيجاد لتلك الماهية فإذا اصل
المكلف صلوة فقد انشأ الأمر بالتخصيص والإيجاد وإذا صل أخرى فكذلك وتغير الشخص
في الخارج لا يوجب إرادة الأمر في قوله صل في الثاني فردًا من الطبيعة غير ما وجد في الأول
أذ لا نقول بان المظم الماهية لكن معنى طلبها إرادة إيجادها أي جعلها في ضمن شخص حتى
يحصل من ذلك فردًا لإرادة الفرد وتتمام الكلام في علم الأصول وبالجملة لا تفاوت بين قول
الأمر صل فصل المكلف مرة وقوله بعد ذلك صل فصل أخرى وبين قوله صل فصل مرتين للخطأ
بالنظر إلى معنى لفظ فنقول لو أمر بعد انشأ الأمر الأول فمل يريد به الطبيعة أو يريد به
الفرد المغاير للأول فإن أراد الطبيعة فتعلق أمرين بالطبيعة مع تعدد الامتثال لا مانع منه سواء
فرض دفعه أو مع التعاقب وإن أريد الفرد المغاير فنقول تارة يتعاقب سبب الثاني وتارة لا

الحروف
 تعاقب فينبغي ان يكون الامر الاول الطبيعة والفرد في استعمال واحد وهو ما ذكرته من
 ونحن نقول ان ارادة الطبيعة وتعدد الطلبات يوجب تعدد الابدان وان لا يكون المراد
 باللفظ الفرد ولا رب ان زيد وجود الانسان وكذلك عمرو وكذا خالد بمعنى ان هذه كلها
 مشتملات وتخصلات لافاد كان الكلي قابلا لالف وجود فهو قابل لتعلق الف طلب فهو
 يتقدر بقدر مكان الوجود وليس في ذلك ارتكاب جواز لان هذا معنى الطلب للماهية
 لا نفس اللفظ الموضوع بازائه فلا يدل على اننا نقول بحدوث كون اجتماع السببين في مقام واحد
 قريبة على ارادة الفرد المعايير مثلا لا يستلزم الاستعمال في الفرد بل يكون هذا من باب التمايز
 المهمة في سائر الكلمات فهمهم فوهم الكلي في الخارج غير استعماله فيه ولذا يقولون بان استعمال
 الكلي في الفرد لو لم يرد الخصوصية في اللفظ ليس بجواز فنقول هنا طلبك واما على ما فرنا وفي معنى
 طلب الماهية فالافتاح واضح واما الرابع فاجواب عنه عدم لزوم الجواز في ذلك حتى يفتح فيه
 باب تعارض الاحوال بالوجهين المذكورين في الثالث مع النقص بورد مثله في صورة تخلل
 المسبب بين السببين فان الفرق من هذه الجهة شتى فقد برحدا مضافا الى اننا نقول فاعلم
 تعارض الاحوال ليس شأن البحث في سئلة خاصة الرجوع اليها والابحار عليها بل لا بد من
 ملاحظة خصوص المقام ايضا فلعل المقام فيه خصوصية مانعة عن ذلك ومجرد اولوية التخصيص
 او تساويه مع الجواز لا يوجب عراضا في المقام الخاص فنقول من الواضح الجلي ان قولنا ان
 اذا قلت قوضا واذا قلت قوضا منهم من اذنت لكل منهما وضوا اخر وقوضا ان هذا ارادة الفرد
 في اللفظ ويجاز لكنه لا يحيل احد من اهل العرف هناك ان الوضو يطلق الطبيعة وهي غير قابلة
 للتعدد فلا بد ان يراد قوضا للنوم في غير صورة اجتماعه مع البول والبول في غير صورة اجتماعه
 مع النوم فان هذا تخصيص بعيد فاذهان اهل العرف اللسان بمراتب ولا يفرق احد من قولي
 اذا وطلبت الحائض قد نبار واذا ملكت اربعين قد نبار الا ان كل منهما باعنا الدينار آخران
 سميت حقيقة وان شئت سميت مجازا فقد مر على التخصيص وتوضوئه عند هذا راوى اليه النظر

فيما استشهد في
على الشرح

القاصر ^{السنه} ووصل اليه الفكر الفاتر مع فتوى في البال وضيق الحال **عنوان** قد استهدى في
ان على الشرح معرفات لا على حقيقة والمراد بالعله الحقيقة ما يكون علة للوجود الخارجي
الخارجي ولا تكون الا واحدة واجتماع العلين المستقلين على معلول واحد لا يمكن لان الاجتماع
ان كان على ايجاد المعلول الواحد لم يترتب كل منهما اما ايجاد الموجود لو وجد المعلول
بأحدهما واما عدم كونهما علة نامة لو وجد بهما والاول حال بدئية والثاني خلاف الفرض وان
كان الاجتماع في الوجود الخارجي بمعنى وجود شيئين يمكن استناد المعلول الى كل منهما واما
علتان مستقلتان تانسان فاللازم تخلف المعلول عن العلة النامة او كان مستندا الى احدهما
وعن كلتا العلين لو كان مستندا الى كليهما فاجتماع عليتين تانين في الخارج مع وجود المعلول
يحتاج ولا بد لكل منهما من معلول واسمه واما المعروف فعناه ما كان علة للموجود الذهني واجتماع المعرف
الكثير لموجود ذهني واحد جائز لا دليل على استناد فان قلنا ليس الوجود في الذهن الا كالموجود
في الخارج فان كان مستندا الى معرف واحد فليزم عدم كون الاخر معروفا وحقيقة المعرف يحل الى
انه علة نامة في التعريف فاذا حصل ولم ينفذ الوجود الذهني فقد تخلف عن معلوله وان كان مستندا
الى كليهما لزم عدم كون شيء منهما معروفا مستقلا او تخلف معلولهما عنهما ماعا وطلما باطلا
وكان ايجاد الموجود الخارجي في الخارج محال فكل ايجاد الموجود الذهني في الذهن
يحتاج لانه تعريف للمعرف وكل ذلك مشترك في لزوم تحصيل الحاصل بالجملة الذي بين العلة والمعرف
غير واضح قال الفاضل المعاصر في بوائده في ضمن كلامه ليرى بين الموجود الخارجي والذهني حيث
انه لا يمكن صيرورة المسبيين في الخارج شيئا واحدا بخلاف الموجود الذهني فانه يصير الوجود
ذهني موجودا واحدا بمعنى تطابق موجود واحد في ذهن لالف موجود خارجي فان الذهن
ينفرد عن كل الف موجود صورة ذهنية كلها منطبقة على موجود ذهني واحد كالسواد المنفرد
في جميع افرادة ولذا ترى انه بطل دليل واحد واستدل عليه بانه كثير ولا يبطل المدلول بل هو بمنزلة
باق على ما كان ويستفاد من كل معرف موجود ذهني ويتطابق تلك الموجودات ويحد في الذهن

يراد

وهذا هو المراد من اجتماع المعارف على امر واحد وظاهر ان هذا امر جائز اقول ظاهر الامر
ان المعارف اذا كان علم للوجود الذهني فحق ما تحقق احد المعارف حصل الوجود في الذهن ^{فالمعرفة}
فالمعرف الثاني اما ان يفيد وجود في الذهن غير الاول او يفيد ما افاد الاول او لا يفيد شيئا
والاخر غير مخالف لقاعدة العلية والاولى تحصل بالاصل والاول مخالف للوجدان اذ نحن بعد
ما علمنا شيئا بالدليل لا يثبت الدليل الثاني شيئا جديدا ويمكن دفع هذا الكلام مع قطع النظر عن كلام
الفاضل المعاصر وامثاله بوجهين احدهما ان يقال معنى المعارف الامانة ولم يؤخذ في مفهوم حصول
معرفة منه بالفعل وانما شبهة مثل الدليل فانه ما يمكن ان يتوصل بالنظر الصحيح فيد الى المظن ولا يلزم
في كونه موصلا لعدم وجود موصول غيره بل المراد كونه بحيث من تنبئه له يتوصل الى المراد والمعرف
ايضاً ^{مفهوم} معناه كون الشيء امانة موصلة لمن لم يكن عنده موصول غير ذلك فعند الاجتماع
نقول كلاما معرفان بهذا المعنى بمعنى انه لو ارتفع احدهما كفي الاخر لان هذه المعرفة حصلت
فيهما معا او في كل منهما وهذا هو المتعارف في معنى المعارف والكاشف والدليل ونحو ذلك ونظير
هذا المعنى يتقفل في العليين للتحققين بمعنى ان يبقى مع اجتماعهما يكون المعلوم مستند الى ^{احدهما}
ومع ذلك فالأخوات في علمه بمعنى انه لو لم يكن هناك العلة الاخرى لكان هذا كافيا في وجود ^{هنا}
الشيء لكن هذا خروج عن معنى العلية فان العلة لا يتخلف عنه معلوله وبعد فوضه كل شيء يسمى
علة فاذا وجد احدى العليين ووجد المعلوم فالعلة الاخرى لا تسمى علة وبالمجمل يرجع هذا
الكلام الى ان المعارف يراد به ما لو لم يكن هناك غيره لا توثق اثرها بالفعل في التعريف وبهذا المعنى
يمكن اجتماع اثنين واذا كانت المعرفة حاصلة من احدهما ولو ظهر بطلان احدهما او حصل الذهن
عنه قام الاخر مقامه كما هو المشاهد في تعدد الادلة وثانها ان نقول يراد بالمعرف ما كان علمه
ناتجا للمعرفة مؤثرا في حصولها بالعقل لكن لما كان الوجود الخارجي للشيء لا يكون الا واحدا
لان الشيء في ظرف الخارج ليس له وجودات متعددة بل هو اما موجود فيه او معدوم بخلاف
الوجود الذهني فان الوجود فيه متعدد بتعدد الازدهان واهل المعرفة فيمكن ان يقال ان اجتماع

المعارف

المعرف ^{المعرفة} الشئ الواحد معناه ان الشئ يمكن ان يكون له اماراة يهدي بكل منها واحد ^{طالبي} المعرفة
 فيكون كل من المعارف علمة تامة للتعريف وان كان لواجمع المعارف في شئ واحد بالنظر الى شخص
 واحد لا يتفق بعيد الا حق في شئ واحد لا انه تعريف للمعروف واما الوجود الخارجي فليس له
 افراد متعددة وصور متغايرة ممكنة الا تفكاك حتى يتعدد العلة الحقيقية للشئ ويكون الشئ
 في كل من وجوده مستند الى شئ من ذلك فتدبر واما الجواب المذكور فتوضحه انا نقول بان
 المعارف علمة تامة للوجود الذهني ولا نقول يكون كل من المعارف بالنظر الى شخص اخر بل نقول
 بالنظر الى شخص واحد يحصل من اجتماع المعارف معارف كثيرة وصور ذهنية عديدة وبعبارة
 اخرى ^{اخرى} كما ان العلة التامة اذا تعددت تعدد معلولها في الخارج فكل من المعارف اذا تعددت تعدد الصور في
 الذهن بعدد المعارف لكن الاجتماع في المعارف معناه ان الصور المتعددة الحاصلة من المعارف
 تنطبق على صورة واحدة يتوارد عليها المعارف كافة وتبقى براخوان الوجود الخارجي لا يكون
 الا اشخاص الجزئية وانطباق اثنين منها على موجود واحد لبيان الجزئين بخلاف الوجود
 الذهني كانه يلاحظ تلافيف الخصوصيات ويحصل بكل اماراة صورة خاصة في الذهن لكن لا يحصل
 من ذلك كل صورة كلية تنطبق عليها هذه الصورة الذهنية كما في مثال السواد فان مظهرنا ^{هذه}
 كل واحد من افراد السواد توجب حصول صورة خاصة في الذهن معلول لتلك الامانة ومع ذلك
 ينطبق هذه المتلونات على ماهية السواد المتصورة في الذهن وحيث ان الكل ايضا وجودا ذهنيا
 كاختصاصا فالموجودات المتعددة في الذهن كاختصاصا تنطبق على موجود واحد كلي ودقيق
 واضح ويرد عليه امران احدهما ان الاختصاصا وان كان يحصل من كل منها صورة ذهنية متغايرة
 وتنطبق على الكل لكن لا تعد هذه الجزئية معرفة الكل لانا نقول ان زيد من حيث هو زيد
 ليس معرfa للانسان والسواد الموجود في جسم خاص بخوفاص ليس معرfa لماهية السواد بل ^{الخصوصية}
 لا مدخلية لا مدخل لها للتعريف والمعرف حقيقة ذلك الشئ الواحد الى القدر المشترك الذي
 توسطه الصورة في الذهن كالجزيئات بعينها فكان الاختصاصية المحسوسة وجبة خصوصياتها

في ذهن فكل من القدر المشترك الموجود في الخارج المدرك بالنظر وثانيهما ان المراد من انطباق
 الف موجود ذهني على شئ واحد وان كان مع قطع النظر عن الخصوصية فلا اختصاص لذلك
 بالموجود الذهني بل الموجود الخارجي كل فان بناء على وجود الكل الطبيعي في الخارج وجود
 الفرد او في ضمنه على اختلاف التعبير والتول يكون ما في الخارج موجودا وان اتحد وجود
 والارب ان الافراد للكل الواحد مختلفة كثيرة والطبيعة الموجودة واحدة فالخارج ايضا
 كالذهن في ذلك والارب ان الافراد الموجودة في الخارج مع قطع النظر عن خصوصياتها
 منطبقة على طبيعة موجوده في الخارج وان كان المراد مع ملاحظة الخصوصية فلا يمكن انطباق
 الف على الواحد في ذهن ايضا لا الخارج اذ الافراد المتصورة في ذهن مما يراه متباينة لا
 اجتماعها في واحد ونجيب عن الاول بان يكتفي في كون الخصوصية معرفة كونها تتضمن للكل وامانة
 له اذ الارب ان مجرد ملاحظة الفرد تؤدي الى تصور الفرد المحفوظ وحصوله في ذهن مستلزم
 لحصوله اذ ليس تصور زيد الا الانسان المتميز بكذا وكذا وهذا معنى الامانة والمعرف كما ذكرنا
 فان المراد به ما كان ملة للوجود في ذهن لا يتقن ان تصور الفرد غير مستلزم لتصور الكل بكنهه نعم
 ينتزح الكل بعد ملاحظة افراد الكثرة كثيرة لا نأقول ليس المراد من حصول الطبيعة في ذهن
 حصولها في ذهن بقيد ان كل اذ قيد الكل الكلية مبين للجزئية بل المراد ان حصول الفرد معرف
 للطبيعة المطلقة لا للكل من حيث هو كلي وبينهما فرق واضح ونجيب عن الثاني بان الامر كما تقول
 لكن ليس المراد بالانطباق ما فهمت وان هذا يمكن في الخارج وفي ذهن بل المراد ان الحصول
 المتصورة يمكن انسلاخها وزوالها من ذهن مع بقاء الطبيعة فان من رأى الف فرد
 من السواد له تجريد ذلك كله عن الخصوصية بحيث لا يبقى في ذهن صورة هذا الطبيعة
 الواحدة لان الحصولات المحفوظة والطبيعة متقولة لكن نرى انها بعد قطع النظر عن خصوصياتها
 يرجع الى ذلك بل المراد انتفاء ذلك بالمرء مع بقاء الطبيعة في ذهن فتكون الحصولات
 بقية للحصول في ذهن بعددها مع اول الامر الى زوال الحصولات وبقاء الطبيعة التي هي

المعروف الواحد وهذا غير ممكن في الخارج اذ زوال الخصوصيات واسلاخها مع وجود الطبيعة غير
 ممكن وهو المراد بالاتفاق المبرور وفي المقام انظار واثبات يخرج مما ذكرناه نقضا وحلا
 لا يظيل الكلام بذكرها استغالا بالاهم فنقول لا ريب ان الاحكام الشرعية انهم ناشئة عن علل
 حقيقية ويحتمل ان يكون ما نص عليه كسابع من العلل ~~حقيقية~~ عللا حقيقية ويحتمل كونها ناشئة
 عن علل واقعية وعلى الثاني يحتمل تعدد الكواشف مع كون العلة في الواقع واحدة ويحتمل التعدد
 في العلة ايضا لكن اطباقهم على ان علل الشرع معارف لا بدلية مستند وليس في النظر القاصر ^{بالصلا}
 مستند لذلك الا ما وجد في بعض الموارد من ورود اسباب متعددة على سبب واحد كما مر في بحث
 التداخل ولو كانت عللا حقيقية لاسمحاح ذلك عقلا كما قررناه وفي هذا جعلوا عدم التداخل اصلا
 يخرج عن دليل وانما خبر بان هذا مجروده لا يكفي في اثبات كونه معروفا اذ القائل ان يقول ظاهر
 كل سبب استقلاله بمسببه ونقضاه العلية الحقيقية فاذا قام دليل على التداخل يكشف عن اتحاد
 العلة الحقيقية لانه يوجب اجتماع العليين اذ القائمة العقلية غير قابلة للتخصيص فيخرج الى الخارج
 غير الموضوع والتداخل يكشف عن عدم العلية وغاية ما يمكن ان يبقى عدم وضوح الفرق بين ما
 ثبت فيه التداخل وعدم بل الظن ان الكل في ذاته واحد وثبوت التداخل في بعض نبي عن كون
 ذلك كله معروفا لعله حقيقة والحاصل ان ما يعتمد عليه في البناء على ان هذه الاسباب معروفا
 غير موجود في النظر سوى ما استفاد من كلامهم في اطباقهم على ذلك وثبوت التداخل في بعض الاسباب
 وعدم وضوح الفرق بينه وبين غيره نعم يمكن ان يبقى ان هذه الاسباب ان لم يعلم كونها معارف
 فلم يعلم كونها عللا حقيقية لاحتمال كونها كواشف والدليل الدال على عدم جواز الاجتماع دل
 على عدمه في العلة الحقيقية واما في الشرعيات في مشكوكه واذا اشك في جواز اجتماعها وعدم فلا ريب
 ان القاعدة الجوار حتى ثبت كونها عللا حقيقية ولهذا الاعتبار يمكن المصير الى انها معارف فثبت
 اذا عرفت هذا فهنا بحثان احدهما ان السببين الواردين على سبب كلي قابل للتعدد الوجود في
 افراده هل يقتضي التعدد في المسبب او يتحقق الصدق والامثال بالواحد وهذا هو نزاع التداخل

تقدم في العنوان السابق والاصل الاول في بناء على المعرفة كفاية الواحد لكن بمعية ما ذكرنا
من الاول ثبت عدم التداخل وبما هما هل يجوز جمع سببين منهما على سبب شخصي واحد غير
قابل للتعدد ام لا فبناء على المعرفة يكون الاصل الجواز وكما ورد ذلك في الاسباب الفهرية كوجوب
الوصو والعسل فكل في الاختياريات فللمكلف ان يجمع بين من يوافق من العقود كالبيع والصلح
والهبة ونحو ذلك في ملكك واحد لانها معارف لا مانع من اجتماعها والى ذلك ينزب في الفقه
فروعاً كثيرة لا يخفى على الفقيه الماهر وورد عقود او بقاعات على الشيء الواحد لا بأس ببناء على
ذلك وكل المركب من عقد او بقاء ونحوه تعدد حكم ونظائر ذلك الا فيما دل دليل على المنع
كما سذكر بعد ذلك لكن نقول اذا اجتمع الاسباب على سبب واحد فلا يخفى اما ان يكون مقتضاه
واحد من جميع الوجوه سواء كان الاتحاد باصل او بالشرع كالصلح والهبة المعوضة مثلاً فانها
في هذه لزوم العقد وترتب الاحكام سواء او كان الاتحاد بالشرط ونحوه كالبيع والصلح فان مقتضى
البيع ثبوت خيار المجلس والمجوان او حق الشفعة ونحو ذلك دون الصلح فلو اشترط سقوط خيار
والشفقة سقطت باحد الاسباب كما بالصلح واما ان يكون مقتضاهما مثلاً سببين مختلفين كل الا
كالوقف والبيع فان احدهما يقتضي الخروج عن الملك مطلق والاخر قاض بكونه مملوكاً واما ان يكون
بين السببين موما مطلق بالنظر الى مقتضى بان يكون احدهما حكم زائد دون الاخر كالبيع والصلح
بالنسبة الى خيار المجلس والشفقة والبيعين مع الشرط في احدهما خيار دون الاخر واما ان يكون
بينهما عموم من وجه باشتغال كل منهما على ما لم يشمل لمصلحة الاخر كالبيعين مع اشتراط الخيار في
احدهما واشترط درهم مثلاً في اخر واما ان يكون بينهما تناف في بعض الاحكام دون بعض
ومقتضى البحث ان يبقى الله اذ لم يقع تناف بين مقتضياتهما وان كان الجمع كالوابع شخص
ووليده شخص ووكيله مع اتحاد الاركان واللواحق فلا وجه للبطلان لجواز اجتماع الاسباب
بالذات وعدم وجود تناف بالعرض وهذا مما لا اشكال فيه ومع الثاني بمعنى عدم امكان الجمع
بيس المالك لزيد ووكيله لعم مع التفاد ان ابيع كل واحد من الوكيلين لواحد غير الآخر

فلا اشكال فيه بطلان لعدم الامكان وكذا في مثل الوقف والبيع ونظائرهما ومع العموم مظهر
 في صلح احد التولين وبيع الاخر في خيار المجلس والشفعة او شرط احدهما خيارا دون الاخر
 فيقوم هنا وجوه احدها تقديم جانب الصلح نظرا الى انه يخل ما ذكر في بيع الى انه عقد ناقص
 غير ممكن للمشتري تكميلا تاما لجواز اخذ البايع منه بالخيار والتفيع بالشفعة فالبيع بالنسبة
 الى التمكن المشتري بسبب ضعف الصلح بسبب قوحي يعمل عمله يعني انهما يشتركان في التملك وينوب
 الصلح في نفي الخيار واسقاط الشفعة فتؤثر كل منهما اثر استقلال وتاثيرهما تقديم ايضا وان سلم
 ان البيع مثبت للامرين بمعنى انه ليس ذلك لنقص في سببية البيع وعدم كونه قاطعا للسلطنة بل لانه
 حكم لحقه وصار سببا في ثبوت ذلك وان كان بحسب اصله كالصلح في التمكن فيرجع ذلك
 الى تعارض مقتضاهما بمعنى ان البيع ثبت ما ينفذ الصلح ومع التعارض يقدم الصلح اما الموافقة
 الاصل اولساقطهما والرجوع الى الاصل وثالثها تقدم البيع نظرا الى انهما يشتركان في افادة
 النقل واللزوم بحسب الاصل لكن البيع مثبت لحكم اخر من خارج وخبره والمثبت بعمل مقتضاه وليس
الصلح نفي لذلك حتى يتعارض فان قلت تنقضي الصلح للزوم وعدم تسلط التفيع فكيف نقول بعدم
 التعارض قلت ليس عدم الخيار وعدم تسلط التفيع من مقتضيات الصلح وانما هو من لوازم الاصل
 الاولى ولا دخل في الصلح في ذلك بل هو مقدر له وادلة الشفعة والخيار واردة عليه فان قلت
 دليل الخيار والشفعة واردة على الاصل في البيع دون الصلح والعرض انهما قد اجتمعا في موضوع
 واحد وكان ادلة الخيار تشبه فالصلح ينفذ قلت بعد ان اخذ مورد التعدد وصدق ان هذا
 مبيع دليل الخيار والشفعة في هذا المبيع الخاص وتكون هذا مصالحة عليه ليس فيه خيار ولا
 شفعة لا يفي بما ثبت من حيث انه مبيع وبعبارة اخرى يتخلل التعارض الى ثبت وما كنت تحي فيه
 قضية الاصل وهذا ليس تعارضا حقيقيا ورايعها تقديم البيع ايضا ولو سلمنا التعارض نظرا
 الى انه مثبت وهو مقدم على النافي ولا يتوهم ان الصلح ايضا مثبت للدوام والبقاء واذ بعد الخيار
 والشفعة شيئا جديدا في العرف دون اللزوم وفي صورة العموم من وجد محبي في كل ما ذكر في الاثر

ما ذكرناه في العموم المظهر الوجه والتحريرات ولازمها في مقتضى كل منهما او اثبات كل منهما وقد
 عرفت المثال في ذلك جدا وان شئت تفصل الاسباب في الاجتماع فنقول السبب اما قول او فعل
 او عقد او بقاء او حكم او اجتماعا اما مجازا فان اولفان مع اتحاد الادكان من عاقد ونحوه ومن
 ونحوه ومنه ونحوه او مع الاختلاف في جنس او قدر او وصف ومع الاتحاد في الاحكام واللواحق
 من لزوم وجواز وجبار وقض ولحق وتوابع عوفية واجل وشروط وكيفية في هذه الاشياء
 المذكورة او مع اختلاف في شيء من ذلك الاصول الثاني نعم يقع البحث في بعض الصور في انه
 يتنافى ام لا قال العلامة في بيع التواعد في كذا الاولياء فلو باع ابي الوكيلان او الوليان مثلا على
 شخص ووكيله فان اتفق الثمن جنس صحيح والا فالا قوب البطلان ولو اختلف الجار فالاقوب ساوئه
 لاختلاف الثمن الا ان يجعله مشترك بينهما وهذه العبارة انما تخرج لمن عرف الفقه وقال المشرب
 في تبيين هذا البحث قال شيخنا المحقق الثاني عليه بن عبد العال الكوفي في وجه صحة الاول الثاني
 لا مانع من الصحة الا كونهما سببين تامين في انتقال الملك لا امتناع في اجتماعهما لان الان
 الشرعية مع فناء الاحكام وفي بطلان الثاني وجه القرب امتناع الجمع بين العقدين ولا يوجب فبطلا
 وهو الاصح وفي اختلاف الجار وجه القرب ان الجار نوع ارتفاق فان كان للمشتري كان بمنزلة
 المقضان في الثمن او للبائع فهو بمنزلة الزيادة منه ويحتمل عدم المساواة لانه لا يعد ما لا فلا يختلف
 بطلان العقدان انتهى ومن صور الاستنباه اختلاف العقدين نوعا مع اتحاد اثرهما الا في
 بعض التوابع كالخلع والطلاق وبعض نحوهما ما اسلفنا واختلافهما لزوما وجوازا كالإجارة
 والجمالة والاختلاف الشرط والاجل والثمن او الحنا كحفظ ويظهر وجه الاستنباه والله اعلم
 كل ذلك والاشكال في ذلك بمعية ما مر من الوجه واما مع الاختلاف في المشتري او في جنس الثمن
 او وصفه او نحوه ذلك بحيث لا يكون هناك قد راجع ولا يمكن جمع الحكمين معا فهو متناف
 قطعا وفيما ذكرناه كفاية لمن له ارتباط بالفتن واهله ونحوه من ذلك انجان شريفة ونكت
 لطيفة لا يطيل بذكرها مقتضى القامدة جواز جمع السببين الاتي وجود ما يدل على المنع منها

ما اشتهر في كسبهم لسانهم من ان التفصيل في الاسباب قاطع للشركة تسكوا به في بطلان عقد
 باسراء الزوج لها وفي بطلان عقد ها ايضاً باسراء بعضها اذ البضع لا يتبعه والذي اراه
 ان عدم البعض ليس من انقطاع الشركة بالتفصيل وعدم الاجتماع بل لعدم شمول الادلة اذ ابا
 البضع اما الملك او بالعقد وكلاهما شئ في الملقق منهما ولم يدل دليل على جواز العقد على نصف
 الميراث وما اشتهر في كلامهم ان البضع لا يتبعه ما خوذ مما ذكرناه من عدم شمول الادلة لا من
 الدليل على عدم جواز الاجتماع نعم في شراء الامه المحرورة باجمعها يحثي هذا البحث المذكور
 القاعدة كما قوت جواز اجتماع السبين ولا مانع من الاستباحة بعقد وملك لكن التفصيل
 في قوله تعالى لا على ارواحهم او ما ملك ايمانهم قطع الاشتراك ومنع الاجتماع فذكر بطلان
 هنا فهم الاصحاب هذه العبارة في هذه العبارة منع الجميع ايضاً كنع الخلو وليس لتوهم التفصيل
 قاطع للشركة ما خذ غير ظاهر اللفظ في النظر القاصر ويكون المناقشة بكون المتفق من الآية
 منع الخلو بل ظهورها بقرينة قوله تعالى فمن استغنى وراؤ ذلك في منع الخلو لكن فهم الاصحاب
 واجماعهم مع ما اشتهر في كلمة المنطقيين من ان الاصل في المنفصلة ان تكون حقيقة مما
 يعين ارادة منع الجميع ايضاً فيكون واردا على تلك القاعدة ومخوذ ذلك لو وقع نظيره في
 الاسباب الاخرى لهذا عبر عنه الاصحاب بعبارة عامة قد بدرو وبصر **عنوان** ومن جملة
 الملققات عن النبي في العسر والحرج والمثقة في الدين قال الله تعالى ربنا لا تجعل علينا اصراراً
 حملته على الدين من قبلنا وقال عزنا ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال عزنا ما يريد
 الله ليجعل عليكم في الدين من حرج وقال سبحانه يريدهم اليسر ولا يريدكم العسر والنصوص
 في الاستدلال بهذه الايات في المقامات كثيرة جداً في صحة زارة في بيان آية التيسر فلما
 وضع الوضوء عن من لم يجد الماء اثبت بعض الفسلسل محالاً انه قال بوجوهكم ثم وصل بها
 وايدىكم ثم قال من ادعى من ذلك التيسر لانه علم ان ذلك لم يجوز على الوجه لانه يعلق من ذلك
 الصبي بعض الكف ولا يعلق ببعضها ثم قال ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج والحرج

العسر والحرج

الضيق وفي صحة الفضيل في الرجل الجنب يغسل فيضغ من الماء في الأنا فقال لا بأس وذكر
الآية وفي وثقة أبي بصير في الغدير من المطر يقول فيه الصبي والدابة ويروى أن الدين
ليس بمصيق فإن أسد عز وجل يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج وفي رواية على الأعل
فمن وضع باصبعه راق في الوضوء عرف هذا وشاهد من كتاب أسد قال أسد ما جعل
عليكم في الدين من حرج فاصح عليه وفي حنة محمد ابن الميسر في الماء القليل في الطريق
يريد الجنب أن يغسل منه وجهه ويده قد رتب أن يتوضأ ويغسل وتلا الآية ونظائر هذه
الأخبار كثيرة وفي رواية حمزة بن طراد وما من الأبدون وسعهم وكل شيء أمر الناس به فهم
يسعون له وكل شيء لا يسعون له فهو موضوع عنهم وفي صحة البرزطي بعد بيان عدم لزوم
السؤال من توكية ما يشرى من السوق من الفراء أن أبا جعفر كان يقول إن الخوارج ضيقوا
على أنفسهم بجهالة وان الدين أوسع من ذلك وفي رواية الاحتجاج الطويلة في عدم رفع
أسد من هذه الأمة رفع الخطأ والنسأ وقبول الصلوة أي مكان وكون الماء والأرض طهورا
وكون القربان في بطون الفراء والمسكين وعدم انفكاكه من ثواب خروجه إن قيل ومن رفع
عقوبة ذنوبه إن لم يقبل وكون الصلوة في أطراف الليل والنهار وكونها في خمسة أوقاف لا
في خمسين كما في الأهم السابقة وكون الحنة بعشرة وسر الدنوب وفي الأهم السابقة كانت تكب
على أبوابهم وقبول التوبة بلا عقوبة وفي الأهم السابقة كان يحرم عليهم بعد التوبة حب الطعام
عليهم وهذه كلها من الأصار التي حلت على الأهم السابقة دون هذه الأمة إذا عرفت هذه
الجملة فنقول لا كلام في استماع التكليف بما لا يطاق ويدل عليه قوله نعم لا يكلف الله نفسا
الأوسعها والأوسع هو الطاقة نص عليه جماعة من أهل اللغة وقوله ربنا لا تعجلنا ما لا طاقه
لنا به وقوله نعم في رواية الاحتجاج وذلك حكيم في جميع الأهم أن لا أكلف خلقا فوق طاقتهم
ورواية المصلي عن النبي صلى الله عليه وآله لا تدخلكم الأيمان يسعكم والتعريب ما مر في الآية وصحجة
هشام أسد الروم من أن يكلف الناس ما لا يطيقون وقوله نعم هذا دين أسد الذي أنا عليه

واباني عند قولهم ان الله لم يكلف العباد ما لا يطيقون ولم يكلفهم الا ما يستطيعون
 ويطيقون والرواية النبوية في التسعة المرفوعة عن هذه الامة منها ما لا يطيقون ^{عليه}
 ايضاً العقل القاطع فان في ذلك بما لا ينكره العقلاء من حيث هو كمن اجتمع
 علمنا واكثر الخالفين لنا ولا كلام ايضاً في جواز التكليف بما دون العشر بمعنى التسعة ^{السر}
 والسهولة بل وقوعه وقد نطق الكتاب والسنة بوقوع ذلك كما عرفت وانما البحث في الوسطة
 بينهما بمعنى كونه مما لا يطاق وفوق السر والسهولة وقد ورد التعبير عن هذه المرتبة في النصوص
 بلفظ الضيق والاصح والخرج والعسر وفراصر في كلمات اهل اللغة بالضيق والخس والتل
 وفراصر الخرج ايضاً بالضيق وفراصر بالصعوبة والسدة وهذه كلها تفاريد مضمومة ومصدر افا
 ويظهر من البعض كون هذه الوسطة ايضاً مرتبتين وهي اشدهن الاولى مرتبة العسر ومرتبة الخرج
 وهي اشدهن الاولى والخاصة ان كلامنا في مرتبة العسر والخرج هل هو مضمون في هذه الشريعة
 كما لا يطاق او واقع كما دون العسر فعلى الاول يكون العسر والخرج ايضاً من القواعد العامة
 التخصيص ولا يكون من باب الاصل وعلى الثاني يكون قابلاً للوزن ودليل عليه خصوصه فتقو
 هل تقتضي العقل انتفاءهما ام لا يمكن ان يبقى ان قضية العقل سليم عدم وقوعهما في التكليف
 نظر الى ان المتفق عليه عند اصحابنا وجوب اللطف على السرقة ومعناه القريب من الطاعة
 والتباعد عن المعصية اليه هي المهلكة العظمى والارباب ان التكليف بالبالغ صلاخرج بعد عن الطاعة
 ويكون باعثاً الى كثرة مخالفة واسد سجانة ارحم بعباده من ان يمتهم بما يوقعهم في العذاب
 غالباً وكان التكليف بما لا يطاق ممتنع عليه ثم للزوم القبح والخرج عن العقل فذلك
 التكليف بالخرج فانه مناف لللطف والرحمة والمنافقة فيه يمنع كون اللطف بهذا المعنى
 ساقطة اذ ليس المدار على لفظ اللطف بل المدار على ما ذكرناه من المعنى وهو واجب عقلاً ^{القريب}
 المستقيم كان منع عموم الوجوب في اللطف لا يوقع له بعد ما قررناه من الدليل هذا بالخصوص ثم
 قد بين ان الواجب هو اللطف الواقع لا ما يخيل انه لطف ولعل التكليف الواسل الى هذا الخرج لطف افا

ونحن لا نعرفه وهذا الكلام من الغاية بمقام اذا لم يرد سد باب حكم التكليف العقل والمفروض
 انا جعلنا الموضوع موضوعا موجبا لكثرة المخالفة والهلكة ومن البداهيات ان هذا شيء
 غير قابل للخلاف ولا ندعي في مقام خاص انه من غير بل نقول ان المرجح الذي هو
بيان عن هذا الامر الموجب لهذا الهلاك العظيم هل هو جائز على الرب الرؤف الرحيم ام لا
 ومن البداهيات ان ذلك بهذا الفرض غير جائز لقضية اللطف ودعوى ان المرجح غير موجب لكثرة
 المخالفة بنا فيه الوجدان والعيان قال في العوائد قد يترتب على امر صعب وضيق سهولة وسعة
 كثيرة واثمة على وادفع من هذا الصعب ونقصي اللطف التكليف بالصعب الاولى للوصول
 الى السعة الا على ما ان الالب الرؤف يضيق على ولد يحبس في المكب ومنعه عن الاخذة
 المروية له لراحمه عند الكبر بل يحجره ويقطع اعضائه لدفع الامراض قلت هذا الكلام من ذلك
 الكلام تبعا لبعض من سبقه خرج من محل البحث وقياس مع القارق وبيان ذلك انه لا فرق
 بين الامور القهريه والاختيارية فاننا لا نأبى ان يسلط الله على الانسان المكلف بلايا
 شديده صعبه مريض او كسر عظام والسقوط من جلات واهانة ظام ولذع حية يكون ذلك
 كله كفارة لما صدر من الذنوب او باعنا لارتفاع درجته في الآخرة كما في المعصومين فان ذلك
 كله واقع في المكلفين ونطق به الاخبار وهذا الذي يقاس به ضرب الناديب والاحتكام نحو
 ذلك واما لو كان الامر الصعب اختياريا سلا بان يامر المولى عبده والاب وله بامور شاقة
 وكلفة باركا به باختيار وهداه بالعقوبة على المخالفة ووعده بالتواب على الطاعة وكان
 ذلك الامور لا يخلل لا يخلل مادة ويسبق عليه جدا فلا ريب ان ذلك مخالفة لطريقة العقلاء
 وبعدة ذلك من المولى والاب شيوا بالفرض النفساني وبعد هذا خارجا عن اللطف والابتلاء
 بل لا يخلل هذا الفعل الا من كان يريد العقوبة ويجعل هذا وسيلة اليها كما ترى وقوح اسأل
 ذلك من الامراء والسلاطين فانهم اذا ارادوا عقوبة من خدامهم ومن تحت يدهم ^{يطلبون}
 وسيلة لذلك بامور شاقة لا يخلل يخلل ثلثها غالبا وعادة يخالف في اخذونه

بذلك

بذلك واسه سبحانه اجل من ذلك بل العاقل الذي يريد تربية الطفل والملوك ونحو ذلك يمتنع
 بالورسلة حتى لا يكون داعيا الى المخالفة في اول الامر الى ان يحصل له من الوسع ما يقدر على ارتكاب
 ما فوقه من دون ضيق ثم يامر بما فوقه وهكذا والحاصل لا شك في ان التكليف بالامور الصعاب ^{الشدة}
 التي لا يتحمل غالبها من يريد التربية والتكامل وليس مشوبا بغرض نفسي في قسما اقترأ حجة غير مستحسن
 العقل والامور القهري لا مدخل لها في ذلك سيما مع اخضاع العلاج فيه طامع ما فيه من الكلام كلام
 اخر يستبعد بعد ذلك انتم ثم قال واما ايجاب ذلك كثر المخالفة فهو غير مناف للطف فانه نقض
 من جانب المكلف ولو اوجب ذلك عدم التكليف لزم ان يكون مقتضى اللطف عدم التكليف
 لا يجابه المخالفة ولا فوق فيما بين الفلز والكثرة مع اننا نرى كثر المخالفة بحيث تجاوزت عن الحد ولم
 يوجها الا اصل التكليف قلت في حل هذا الكلام ان الفرق بين المقامين في غاية الوضوح وهذا
 ناشئ من عدم التامل في طريقة العقلاء وارباب اللطف فاننا نقول نقض المكلف اذا كان داعيا الى
 المخالفة لا يفرق الحال فيه بين السهل والصعب وقد يرى ان النفس المطبوعة تتحمل من الشاق
 ما لا يتناعى والعاصية لا تتحمل اسهل التكليف وتباي عن الاطاعة وذلك مسئلة اخرى ولا شبهة
 ان التكليف بما فيه مضيق يكون داعيا الى المخالفة او يكون سببا لتور النفس والذي يمنع صدور
 شيء من صاحب اللطف يكون له مدخلية في المخالفة وما ذكره ثم انه موجب لارتفاع التكليف في غير محله
 او موضوع الاطاعة والمخالفة لا يتحقق الا بخطاب ولا يتحقق عطاء كل احدا الحق بمقتضى
 اختياره الا بالتكليف فهو من مقدما وجود احد الامرين بخلاف التكليف بالخروج والضيق فانه من
 دواعي المخالفة واسبابها وهي على الحكيم صدور شيء منفض الى العصيان منه وان شئت فقل
 ذلك فانظر الى طريقة العقلاء في مقام التربية فان الارشاد الى الحسن والنجى والامر والهي من
 لوازم التربية ولا يتحقق به ونها مع انه لو امر بما هو مستصعب او نهى عن شيء ليس احسنه للمانو
 جلا فخالف لكان العقلاء يذمون الامور ويقولون ان هذا ليس مقتضى اللطف بل اللاتي ان تامر
 بما لا يشك عليه ولا تامر بما يوجب ذلك لانه وبالجملة فوق بين كون الداعي مجرد نقض النفس

والتمرد عن الطاعة اعا قال الله منه وبين كون ما يصدر من الامره مدخلية في ذلك لا في تحقق ^{صوته}
بل في صدوره عن المكلف وهذا لو اعتد بالعبد المخالف عند الناس بان التكليف مثلا بكذا
وكذا هذه المشقة هل هو طريقة المولى وكيف تحمل انا هذه المشقة وكيف السبيل في ذلك غير الخلق
يقبل العقل او يخطئون المولى وذلك واضح ويدل ايضاً على ذلك ما نطق به كلمة الاصحاب
في الاستدلال بان العسر والخرج منفي ولا يشترح احدهم الى جواز التخصيص بقوله الا ما خرج ^{بالدليل}
مع ان طريقهم في العموم الخارجية تجري القاعدة يذكرون مثل ذلك ولم اجد الى الان في كلامهم
يذكرون هذا الدليل في مقام ويقولون خرج ما خرج بالدليل وبقي الباقي بل ظاهرهم ان ما
ينبت ليس ^{من} هذا الباب وانما نشأ ذلك من بعض المتأخرين بعد ما عجزوا عن حل بعض ما يرد
عليهم كما ياتي بعد ذلك مضافا الى قول روين محمد حنيف وقوله صمعت بالخيفة السهلة السهلة
وليس المراد من ان في هذا الدين اشياء سهلة واشياء صعبة بالغة حد الخرج فان الدين ان كان
اسما لكل فرد من افراد التكليف فمضى يكون كل منها سهلة وان كان اسما للمجموع المركب ^{تقفى كونه}
ذلك ايضاً لان وجود الخرج في الدين يجعل المجموع المركب صعباً اذا انضمام التكليف السهلة
الى الشدائد لا يوجب سهولة الشدائد بل يزيد ذلك شدة ويكون ثقلاً فوق ثقل لا كركيب الماء
الحار المغلي بالبارد حتى يغدك فان ذلك ليس من هذا الباب وقد علم من ذلك ان وجود ما يصدق
عليه الخرج والعسر في هذا الدين منافق للروايتين المشهورتين بل لم يذكر ذلك احد فان قلت لعل
المراد كونها سهلة بالنسبة الى ما فوقها من الصعوبة فاذا رايت الشدة متفاوتة قلت يكفينا في نفي
الخرج والعسر فان اطلاق السهل يعني ما قابله وظاهره ان ما بعد حرجا وعسرا غير وجود في الدين
وان كان فيه ايضاً مشقة وشدة ببعض مراتبها فتدبر مع ان ما ذكره الايات والروايات في نفي
الخرج والعسر لا يخفى على من لا حظها بعين البصيرة انها ليست موقفة على سياق ما ورد من
العموم الاخر التي تخص بالدليل فانه لو قال قائل يريد ان يرد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر الا فيما
ثبت من الشرع وكذا قوله ما يريد الله يجعل عليكم في الدين من حرج الا فيما جعله في بعض الاحكام

كان هذا مما يشتمل من النفس ويهم من الشافعي وليس ذلك الا مثل قوله تعالى وما يريد اسر ظلم
 للعباد وما ركب بظلم للعبيد وما كان اسر لظلمهم وليس مما يتخلل في كون من باب العسر والخروج الا
 كما يتخلل في كون من باب الظلم في شياء لا يدرك عقول الاكثروا لئلا يسره الا بالافقون مربية الاجناس
 والعقل الكامل ولا يلزم من مجرد ورود النقص الذي لا يقدر على حله النظر احوال الظواهر المتأثرة
 للقطع بل القطعية في معانيها وارتكاب مثل هذا التكلف الذي لا يخفى على المتصف غرابة والمصير
 الى ان ما ثبت مما ظاهره الخروج ليس من ذلك الباب بل هو كما شاف من الخروج عن الموضوع وان
 وان كانا نعرف وجهه واضح من ذلك مع اننا نبين الوجه في ذلك انك والذي اوجب الاضطراب
 في هذا الباب امان احدهما ان ترى التكليف الشاق والاحكام الصعبة واردة في الشرع واهل
 العرف بعد وند عسرا ووجعا وضيقا كالصوم في اليوم الحار الطويل والحج والجهاد ولزوم الشتاء
 في مقابلة الكفار وحرمة الفراء والتوضؤ بالماء البارد في الشتاء وفي السجود مجاهدة النفس
 والسعي في طلب العلم في البلاد البعيدة وعدم الخوف من لومة لائم في بيان احكام اسر واجراء
 حدوده والجهاد في سبيله ونظائر ذلك وثانيهما انك لم يرض في بعض الامور الجزئية والتكليف
 السهلة بالارتكاب وورد في النصوص الاستدلال في بعضها بادلة العسر والخروج فكيف يكون
 امثال ما مر في الاخبار عسرا ووجعا ولا يكون ما ثبت من الامور المتقدمة التي هي اصعب منها
 بمراتب عسرا ووجعا ومن هذين الامرين تولد الاشكال من وجهين احدهما وجود العسر والخروج
 في الشرع مع انه نفاه ما سبق من الادلة وثانيهما عدم امكان الجمع بين كون هذه الجزئيات السهلة
 من باب العسر وعدم كون تلك التكليف الشديدة من ذلك الباب قال الفاضل المعاصر في
 عوائد الامري قاعدة العسر والخروج كما في سائر العوم المخصصة في الكتاب الكريم والاخبار
 الواردة في الشرع القويم وادلة العسر والخروج على انتفاءها كلية لانها لفظان مطلقان
 موقع النفي فيفيدان العموم وقد ورد في الشرع بعض التكليف الشاق ولا يلزم من ورود
 في المقام كالارد بعد قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم اشكال في تحريم كثير مما ورد له ولا بعد قوله

قل لا اجد فيما اوجي الى محرم الى اخره تحريم اشياء كثيرة بل وكما يخص بادلته تحريم غير عموم ذلك
 فكذلك فان تخصيص العموم بتخصصات كثيرة ليس بمنزلة هو امر في ادلة الاحكام سائر فغاية
 الامر كون ادلة نفي العسر والحرج عموما بحسب العمل بما يحكم فيها لم يظهر لها تخصيص وبعد ظهوره بعمل
 بقاعدة التخصيص فلا يرد عليه شيء من الاشكالين ولعل لذلك لم يتعرض الاكثر لذكر الاشكال او
 لا اشكال في التخصيص ولا يلزم تخصيص الاكثر ايضا فان الامور العسرة الصعبة غير متناهية و
 التكليف محصور متناهية واكثرها ما ليس فيه صعوبة ولا مشقة وقال في الجواب عن الثاني اما
 عدم رضا الله بادلته في مشقة في بعض الامور ورضاه بما هو اصعب منه كثيرا في بعض ولا يعلم ان رضاه
 بالاول لكونه صعبا وعسرا بل لعله لا يراى ولو علم انه لذلك فلا منافاة بين عدم رضاه بمشقة
 ورضاه بمشقة اخرى لمصلحة خفيت عنا واما الاحتجاج بالامتنع لنفي التكليف في بعض الامور
 العسر والحرج فهو كما يحتاجهم بحلية بعض الاشياء بقوله تعالى لا اجد فيما اوجي الى اخره ورجعه
 الى الاحتجاج بالعموم وعدم وجود التخصيص ومن ذلك يظهر ايضا الوجه في احتجاج الفقهاء بانقضاء
 بعض الاحكام الجزئية بنفي العسر والحرج ولا يلتفتون اليه في احكام احواصب منه واشد ثم قال
 الوضيفة في الفحص عن المعارض والدرجج وعدمه في هذه العمومات كغيرها من دون فرق
 والوظيفة في تحقيق معنى العسر والحرج العرف وتختلفان باختلاف الزمان والمكان والشخص
 والاحوال وغير ذلك وكلما دخل تحتها وصدق عليه سميها فهو منفي حتى يثبت بالدليل ولا
 يرد ان المعنى العسر والحرج غير مضبوط بل مجمل لا ينفع في الاستدلال هذا كلامه زيد كوامه
 بخلاف الزوائد في نقيض الفوائد وقد عرفت مما قلنا ان كون هذه الادلة في باب الاصل مستبعد
 جدا وظاهرها تاتى عن ذلك وهما بالمعنى المتقدم بينهما العقل ايضا بملاحظة ما بيناهم بضاف
 الى ان الظاهر من احتجاج الامتنع نفي ذلك الشيء الخاص مثلا لانه حرج فراجع ^{الاضافة}
 حتى تعرف هذا المعنى لانه داخل تحت العموم ولم يتم دليل على خلافه بل الظاهر من الايات الشريفة
 ان هذا الدين المركب من هذه التكليفات التي يدعى كونها حرجا وضيقا لا حرج فيه وتوضيحه

ان الدين اسم لمجموع ما ورد من الاحكام والتكاليف ولو كان بعض منها حرجا فكيف يقول سبحانه
 ونعم ما جعل عليكم في الدين من حرج مع انه جعله في التكاليف كثيرا وبالجملة هذا التوجيه
 بنا فيه ظواهر الاولة فتبصر سيما ان قوله تعالى ان كان منكم مريض او على سفر فعدة من ايام
 اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ثم بل صرح في ان الصوم على الصحيح الحاضر ليس بعسر
 بل العسر جوبه على المريض والمسافر فكيف يقال ان الصوم في تلك اليوم الحار الطويل عسر مع
 ان كتاب الله ناطق بخلافه ونظيره ذلك من ملاحظة الايات الاخرى فذكر وقال القائل
 الحق الحق والذي يقتضيه النظر بعد الاجماع القطع بان التكاليف الشاقة والمضار الكثيرة
 واردة في الشريعة ان المراد في العسر والعسر والخرج في ما هو زائد على ما هو لازم لطبائع
 التكليفات الثابتة بالنسبة الى طاقة اوساط الناس البرئين من المرض والقد الذي هو معيار
 التكاليف بل هي مستفيدة من الاصل الاينما ثبت وبقد ما ثبت والحاصل اننا نقول ان الله سبحانه
 لا يريد بعبادة العسر والخرج الا في جهة التكاليف الثابتة بحسب احوال متعارفة في الاوساط
 وهم الغالبون والباقي منفي سواء لم يثبت اصلا أصلا او ثبت ولكن لا يستلزم هذه الرواية
 وهذا الكلام قابل للاختصاصين احدهما ان يكون المراد ان عومات العسر والخرج كسائر العومات
 تخص ما روي عن عليهما من الاولة بعد اعمال قواعد الترجيح فيكون المراد ان الله لا يريد بالخرج الا في
 اراده واشتهر في التكاليف التي علم من الدليل الواجب على دليل النفي ثانيا ان هذه العومات تعلية
 مفيدة في حد ذاتها لعدم الثبوت في الشرع بمعنى ان كل ما لم يثبت في الشرع فهو عسر منفي فيكون
 مؤكدا لادلة اصل البرائة وجارية مجرى ما لا يعارض الدليل الوارد على الثبوت لانه مفيد بعدم
 ورود واراد ويرد على الاول ما اوردناه على ما في العوائد فانه ما حوز من ذلك نقضا وحلا
 وعلى الثاني ان هذا مخالف لما روي في طريقة الفقهاء من منكرهم هذه العومات في مقابل الدليل
 ولا يجعلونها جارية مجرى اصل البرائة مع انه لا يفتي في شيء اذ كل تكليف يشكوك في
 سواء كان عسرا او حرجا او غيرهما والذي يقتضيه النظر في بعض اجزاء كلامه ان يكون عدم كون

ما هو ثابت في التكليف عسرا ورجا بمعنى ان التكليف لا بد ان يكون فيه مشقة وكلفة لكن
 المقدر الموجود في هذه التكليف بالنظر الى متعارف الاوساط ليس بعسرا ولا رجح وفي هذا
 المعنى قال العلامة الطباطبائي واما ما ورد في هذه الشريعة من التكليف الشديد كالحج
والجهاد والزكاة بالنسبة الى بعض الناس والدية على العاقلة ونحوها فليس شيء منها الحج
 في شيء فان العادة قاصية بوقوع مثلها والناس يركبون مثل ذلك من دون تكليف
 ومن دون عوض كالحارب المحمي ونحوه كما اذا اعطي على ذلك اجرة فانما يرى ان كثير
 يفعلون ذلك بشيء يسير وبالجملة فاجرت العادة بالاثبات بثلثه والمساخطة ان كان عظيما
 في نفسه كبذل النفس والمال فليس ذلك من الحجج في شيء نعم تعذيب النفس ونحوه المباحات
والمنع عن جميع المشبهات او نوع منها على الدوام حرج وضيق وشدة شدة في الشرع
 هذا كلامه ورفع مقامه وزيد توضيحا ونقول دفعا لما تخيل بعضهم من المناقشة في هذا الكلام
 انما ترى بالعيان ان المولى اذا امر عبده بالخصور في خدمته كل يوم ثلاث مرات وامره بالاغطاء
 الى الفقراء عشر مما اعطاه مولاه وامره بملامته فليقله بالامساك من اللذائذ في كل سنة وامره
 في صدقة عن مئة بالذهاب الى بلد بعيد لقضاء حوائج مولاه في تلك البلاد مع اعداد اسباب
 سفره واعطائه اياه ما يحتاج اليه في طريقه على حسب شأنه وحاله وجعله في كل ما يحتاج
 اليه من مقتضيات نفسه من اكل وشرب ولبس وكما هو ونحو من اصل ما له ما يرفع حاجته
 بل زاده سعد في ذلك وصعد عن التعرض لآمال الناس والخيانت في اعراضهم وانفسهم
 واعطاه بعبادته عن التعرض لذلك كله وامره من المعاشرة مع العبيد بالمعروف بحيث لا يترتب
 عليه الفساد وامره بدفع من كان عدوا له لمولاه مع امكانه لا بعد هذا عسرا ووجاهه
 بالنسبة الى ذلك العبد وكيف يكون ذلك حرجا مع ان هذه الطريقة طريقة احسن الناس
 ورثة وعلمه عادة الناس خلفا وسلفا بالنسبة الى احيائهم وعشائرتهم وكيف بعد اتيان
 مثل هذه الاشياء حرجا اذا امر به الحكيم على الاطلاق ولا بعد حرجا بالنسبة الى الخلق المحمدين

٢ في الخلد

بعضهم لبعض وانا نرى ان المقدسين المتعبدين بهذا الشرع يباشرون هذه التكاليف ويريدون
 عليهم من المنذبات الى ما شاء الله ومع ذلك هم في قيامهم وقعودهم ومعاشرتهم مع الناس
 وتزينهم بما احل الله لهم من الطبائخ احسن حال واكمل دفاهة فلو كان هذا من الضيق والحرج
 لعم سائر الناس فان الضيق معنى معروف عرفنا مضافا الى ان عوام الناس اهل الشريعة قد ربح
 في ذهابهم ان هذه الشريعة اهل ما يكون في الاعمال بحيث لو فعل هذه الخدمات كلها عبد لله
 بل صدق لصدقة ما بعد في نظورهم مثل هذه الاشياء خدمة واظهار اخلاص فكيف في عبادة الرب
 الكريم ونحن نعلم ان فروعا متفرعة على نفي الحرج والعسر حتى يوضح عندك الفرق بين المقامين
 منها عدم نجاسة التبرأ ملاقات والعنوة عدم الحرج والترحم الذي لا يرفى وعن ما دون
 البغلي وثوب البرية للعبودية عن نجاسة ما لا يتم الصلوة به الا به ومطهر في الارض وطهارة الات البر
 كالعصير ورضعة المبطون ومن بحكمه وعدم لزوم الاحتياط والاحتساب عن الشهة الغير المحصورة وطهارة
 الخافين وحل ذبحهم وعدم لزوم الصنة في كل معاملة وصحة بيع العبي في ما جوت به العادة وعدم
 لزوم التحرر عما ينفل من البدن في الاجزاء الصفاد وعدم انفعال العالي والرضعة بكثير ذلك
 وجواز التيمم للمطر بالماء وطهارة ماء الاستنجاء وعرف الجنب من الحرام وعدم لزوم الخس في
 الهبات والبراث والزكوة في المعلوفة وعدم لزوم الترتيب في القضاء وعدم لزوم بفتح افعال
 الناس وقبول قول الودي في الرد وعدم اعتبار الشك في المظن ومشرعية الزعة وجواز
 الوكالات والنيابات واباحة ما يغلب عليه الحاجة وجواز اخذ الاجرة على الصبايع وحل النظر الى
 المحارم وشرع التيمم وعدم لزوم الكيل والوزن في النفوذ في وجهه وشرعية التوبة والنصر في السر
 وعدم لزوم قضاء الصلوة على الحائض واباحة الاططار للحامل والمرضع وذو العطاءش والعنوة
 عن احتساب ما يعسر احتساب في البيع وشرعية الخيارات والطلاق والرجعة وشرعية الكفارات
 والديات واباحة المحظورات عند الضرورات والرضعة في الاكل عن الجهل بالبيوت المحصورة
 وفي الامانة المملوكة والاراضي المستعرة والزوجها في مال زوجها وفي قطع الصلوة لأمور وعلم

بطلان عبادة من عليه دين وثبت بعض الحقوق بالبيع وكفاية الواحدة في الوصية وعدم
لزوم التوكيل على الآخر ومشرعية المعاملة على العسل في الحمام وعلى الرضا مع خروجهما من
قاعة الإحانة ونظائر ذلك وهذه الفروع فثمان منها ما التفتاه وحكمنا به في دولة العس
والخرج ولو مع وجود معارض لها من العوم الاخر او دليل خاص لكن حيث علمنا تحقق العس
والخرج فيها يقيناه وحكمنا بالرضد في ذلك كله ومنها ما ثبت في دولة الاخر من اجماع او
ضرورة او نص او نحو ذلك على طبق قاعدة العس والخرج وفي ذلك ايضاً نقول ان هذا من
دليل العس والخرج وان قيل بعد ثبوت ذلك في الشرع لا فائدة في بيان انه للعس والخرج
اول غير لكن اذا عرفنا تحقق الخرج بذلك تنفيده ولو لم يكن هناك دليل خاص ايضاً وان غلب النص
الخاصة انما هو من الامة الاطهار ولا ريب انهم يحكون على وفق كتاب الله الذي فيه تنبأ
كل شيء ولعل ذلك كله حكوا به من جهة نفي الخرج فيكون الفائدة من هذا الكلام ان الخرج
مطعم نفي والحاصل انه لا يخفى على الفقيه البصير ان هذه الاشياء لو لم يثبت فيها الرخص لكان
ضيقات على الناس في معادهم ومعاشهم وليس مثل الجهاد ونحو ذلك في هذا الباب ونوضح
ذلك ان العس والضيق غالباً يصير بزيادة الكم ولو في تكليف سهل مثلاً لو امر الامر بزيادة الزمان
ثلثة ايام متواليه ولو في مكان راحة عند هذا ضيقاً ولو لم يرخص في الاعتكاف للخرج عن
المسجد فاجرة او لفضاضة او نحو ذلك عند ضيقا والحاصل الفرق بين ما ذكرناه من موارد العس
والخرج وبين هذه التكاليف الثابتة واضح جداً فالحق ان ما ورد في الشرع من التكاليف
ليس مما بعد عسراً وجاعاً عرفاً وكفاً في هذا المعنى ملاحظة الايات في هذا الباب نعم
بقي علينا الاشكال الثاني وهو استدلال الامة في بعض الامور الجوزية بنفي الخرج وهو العمل
في هذا المقام فنقول اولاً ان هذا الاستدلال لا يفي بما لبا في قبال العامة والمقصود اسكانهم
الكتاب وثانيها ان اغلب موارد الاستدلال يكاد يعد في العرف حرجاً ولو لم يكن فيه نص خاص
لكننا تنفيده ايضاً بالعموم ودعوى انها اسهل من اجاب الزكوة والخرج ممنوعة بمعنى انه لا يكره صوته

مثل الجهاد لكن المدار على صدق الضيق والخرج دون الصعوبة وزيادة مرتبة العمل وقدان
 ولا بعد في عدم عد الناس وجوب الجهاد مثلا ضيقا ورجا الوقوع كثيرا بين الناس بدوامهم
 النفسانية وعدم نجاسة ماء الاستحباب حرجا في جهة كثر وقوعه وقلة المياه سيما في مكة
 الحجاز ومثاله فان الالتزام بتطهير كل ما يصير شي من ذلك بعد حرجا وبالجملة لا يدور
 العسر والخرج مدار شدة التكليف وعظم شأنه وعلو مقامه في الاضطرار بل قد يخالف عنه
 ذلك كثيرا ومدارهما غالبا على زيادة الكم وغلبة الوقوع وعموم البلوى وتلك المناصير
 العلاج وان كان شيئا لا يعد تكليفا في نظر العقلاء والمكلفين قد يبر في أطراف الكلام قد يبر
 في أطراف الكلام نفي في ابداء الفرق يحظ وافوا فان المقام لا يخرج في دقة وان المستوحش من الدلائل
 ابتداء ولكن الفقيه يدور مدار صدق اللفظ وتصديق اهل العرف واللسان وثالثنا قول لا يلزم
 من الاستدلال بنفي الخرج كون ذلك الشيء حرجا بخصوصه بل العلة لانضمامه الى التكليف لا
 بمعنى ان الامام يريد ان اسمه سبحانه كلف بتكليف تكليف معلومة بغير سهولة ليست على حد
 العسر والخرج وهذه الجزئيات ايضهم ولم يرض فيها لزم من انضمام ذلك الى تلك التكليفات الخرج
 ولو وضع ذلك في مثال فان المولى اذا امر عبده مثلا بتصعيد مائة من طعام الى سطح في درجة
 عال جدا فلا عسر في ذلك نعم لو اضاف الى ذلك ان تضع رجلك عند الصعود وكذا وعند النزول
 كذا واذا صار بك الم مثلا لا تستعد للاستراحة ونحو ذلك عند حرجا وان كان هذه في جنب
 اصل التكليف بمنزلة العدم ونظيره في الشريعات ان الصلوة لا حرج فيها ولكن جعل الثقل على ^{القدريين}
 بالسوية موجب للخرج وبالجمله المراد ان بعد ما علم من التكليف التي تعرفون انه ليس بخرج فلا ^{يستوي}
 هذه الامور الجزئية ايضهم فانه لو اثبت هذه الامور ايضهم لا يخفى الى الخرج والمفروض ان اسمه لا يبر
 فعليكم بالتدبر في أطراف الكلام تحده وافيا في حل اشكال المقام بعون الله الملك العلام وربما
 قيل في دفع الاشكال ان الخرج والعسر في الامور يختلف باختلاف العوارض الخارجية فقد يكون
 شيء سرا وحرجا وبصيرا باسنادا مرطبا جي سهلا وسعة وفي الامور الموجبة لسهولة كل عسر وسعة

كل مضيق مقابلته بالعوض الاكبر والاجر الجليل ولا شك ان كلما كلف الله سبحانه وتعالى ما لا يحصى
من الاجور على هذا فلا يكون شيء من التكليف سراجا وما لم يرض احد فيه بادي مشقة
يكون من الامور التي لا يقابلها اجر ولا يستحق فاعلمها عوض وثواب وما كلف الله من الامور
الثابتة ظاهرا فقد ارتفعت مشقتها بما وعد لها من الاجر الجليل والثواب الجليل وهذا الكلام مؤيد
لما ذكرناه ولكنه محل نظرين وجهين احدهما انه لا فاعل ارتفاع الخرج بالجزء الواو فظم ولا رب
امر المولى بعد بان لا ينام في الليل ابدا ولا يفطر في النهار كل بعد هذا حرجا وان جعل في
مقابلته من الاجور ما لا يعد ولا يحصى نعم لا يكون له **الشيء** ايضه مدخلية في بعض الفروض فيخل
الكلام الى ان تكاليف الشرع ليس في الخرج كالمثال المذكور بل ليس حرجا اصلا ولو تخيل فيه
المشقة الموجبة للمضيق برفع ملاحظة التعميم الدائم فانه دافع لموضوع العسر والخرج بالنسبة
الى هذه التكاليف الثابتة وهذا كلام جيد وثانيهما انه ينبغي ان لا يعارض دليل العسر والخرج
لشيء اذ كما ثبت فيقال لا حرج فيه للتوابع وما لم يثبت فيه فينفي بالخرج لكنه لا فائدة فيه اذ
المشكوك فيه منفي بالاصل ولا يحتاج الى ادلة العسر وورده المعاصر الحق في مواده وانت
خير بان لا ترد ان في موارد العسر والخرج كما عرفت في الفروع المقدمة ما لا ينفع في انتفاء
الاجر والثواب مع ورود عموم اوقاعه باثباته فانما ينفي شدة بقاعده الخرج فان ادلة الا
عن الخس في العبادة وفي الاكل والشرب المتفرقة المنصرفة الى الواقع يقضي بالاجتناب عن الشهوة
الغير المحصورة ولا يمكن ان نقول بمقابلته الاجور والثواب برفع هذا الخرج الذي في الاجتناب
عنه تنفيه بقاعدة الخرج والحاصل بعد التأمل فيما وجهناه به كلامه في دفع الاراد الاول
يسقط هذا الكلام بعد التأمل التام **عنوان** من جملة الاصول المطلقات في الشريعة قاعدة
الضرر والضرار وهي من التواعد الكثيرة الدوران العامة النفع وبنتي عليه كثر من الفروع في الفقه
الا ان الاجمال المحل انما هو في معناه وفي كیفته دلالة ولهم في ذلك كلمات كثيرة والذي
ينبغي البحث في ذلك تنقيح المراد منه بحسب ما يستنبط من كلمات الاصحاب لانها المعبار في انشا

فاعلم الضرر
والضرار

الباب فلا بد اولا من ذكر المقامات التي استندوا فيها الى قاعدة في الضرر حتى يتضح من مجموعها ما
 ينبغي ان يبق في ضبط المعنى والمواد وتخويل الاستدلال ليكون جمعا بين النص والقوى فتقو
 في حكمة موارد القاعدة ما مر في مسألة العسر والمخرج فان كلما فيه عسر مخرج هو داخل في معنى
 الضرر وصرحوا بذلك في طائفة من الموارد الا ان العسر ونحوه انما يتحقق غالبا في حثيثة الحكم
 التكليفي والضرر اعم منه وفي الوضعي وينتج عنه لزوم دية الترس القول على المجاهد بن سقوط
 الهي عن المنكر واقامة الحدود مع عدم الامن وعدم الاجبار على القسمة مع تحقق الضرر وعدم
 لزوم اداء الشهادة كآل وحرمه السحر والغش والتدليس ومثروا بعد التقاض وجواز بيع ام
 في مواقع والتعبد من المختار ان يحلف وحرمه الاحتكار مع حاجة الناس وتزويق الام عن الولد
 وجواز قلع البايع زرع المشتري بعد المدة وتخير المسلم في الفسخ مع انقطاع المسلم فيه عند الحول
 وتخير المراجع عند الكذب والخدعة وفي خيار التاخير ما يفسد بومره والرؤية والغبن وعدم
 سقوط خيار الغبن بالخروج عن الملك وخيار العيب والتدليس والتقصير والشركة وتعذر
 التسليم ببعض الصفقة وحلول الدين بموت المدينين وبيع ما يتسارع اليه الفساد من الرهن وجريان
 خيار الغبن في الصلح وعدم جواز شراء المضارب من يتحقق على المالك وعدم لزوم دفع الغاربية
 على الودي وجواز دفع الوديعة الى الحاكم او الثقة عند الضرورة وعدم جواز الرجوع في مثل ما
 اللوح في السينة وتخير المالك مع زراعة ما هو اشد ضررا من الماذون فيه وفسخ المشتري
 مع ظهور الغبن سلب المنفعة والخيار في الاجارة لو عم الغدر عقلا او شرعا ومهلة الشفع
 لو ضرر المشتري وعدم تبعض الاخذ بالشفعة وعدم بطلانها بالفسخ بعيب ونحوه وعدم لزوم
 الوصاية ما لم يقبل وتخير المولى عليه لزوجها الولي بغير الكفو او بذات العيب وجواز تزويج
 الامت مع العت وخيار الزوج من فهد الزوج وحرمه الدخول في السوم والخطبة بعد جارية
 الغير وفسخ النكاح بالعيوب ابتداء واستدانة في حد الزوجين وترك القسمة باقل من المدة او بالكثر
 وسقوط قسمة المجنونة وعدم جواز الفصل على اريد بما وصل منه اليها وسماع دعوى المرافعة

وعدم جواز شعر العباد وحرمة التطويل او ما نعت في المشرك كالمساجد والمشاهد والطرق
 والاسواق ونحو ذلك وعدم جواز القصاص في الطرف مع التعريض بالنفس وشرعية اصل القصاص
 والديان وكثير من جزئيات فروعها فذكر وبعد التامل في ذلك كله يظهر ان اصحابنا فاهين
 عدم الضرر بما يشمل ذلك كله ونفخ هذا المطلب من جملة المشكلات فانظر والسند في
 هذه القاعدة الاخبار المتواترة على نفي الضرر والضرار كما ادعاه فخر المحققين في كتاب الرهن
 على ما حكى عنه بل في الروضة في خرقة خیار ما يفسد يومه وعوى كون خبر الفراء من المتفق
 عليه ولكن مع ذلك لا باس بان يسير الى ما وقفنا عليه من الاخبار المتعلقة بقاعدة نفي الضرر
 فنقول منها ما اراده العلامة في التذكرة وابن الاثير في النهاية انه قال لا ضرر ولا
 ضرار في الاسلام ومنها ما رطه صلى بن زيد عن القم قال ان الجار كالنفس غير مضار ^{والاثم}
 قال في العوائد ولعل المراد منه ان الرجل لا يضار نفسه ولا يوقعها في الاثم او لا يبعد عليها الامرانما
 لكن ينبغي ان لا يضار جاره ولا يوقعه في الاثم او لا يبعد عليه الامرانما ومنها رواية علي بن سويد
 فقال قلت لابي الحسن الماضي شهد في هؤلاء على اخواني قال نعم اقم الشهادة وان خفت
 على اخيك ضررا غير محقق مثل ان كان معسرا وبأخذ مبيعات الديون مثل الدار والمخادوم ونحو
 فلا تشهد فان ذلك يضره بمضرة فوار واية اخرى الا ان في اخرها فان خفت على اخيك
 ضما فلا ومنها صحيحة الكافي عن ابي عبد الله قال من اضرب شيئا من طريق المسلمين فهو له
 ضامن ومنها صحيحة البرزنجي عن حماد عن المعلى بن خنيس قال من اضرب طريق المسلمين شيئا فهو
 ضامن ومنها ما رواه هارون بن حمزة الغنوي عن ابي عبد الله في رجل شهد بغير علمه بربضا
 وهو يبايع فاشتراه رجل بعشرة دراهم فجاء واشترك فيه رجلا بدرهمين بالراس والجلد ففقه
 ان البعير برء فبلغ ثمنه دنانير قال فقال لصاحب الدرهمين خمس ما بلغ فان قال اريد ^{الراس}
 والجلد فليس له ذلك هذا الضرر وقد اعطي حقه اذا اعطي الخمس ومنها المروي عنهم
 ومنها الرواية المشتملة على حكم الامام بقرينة وطى البهيمة فيمتها المالك معللا ذلك

هذا علم ان ما في هذه النسخة
 ثم قوله بل في الروضة وما
 بعد الى قوله بعد ذلك اذا
 عرفت هذا والحمد لله ابو عبد
 مطابق للنسخة التي هي بخط القم
 طلبا وترتبا فنقلت ما في نسخة
 القم بعد قوله في كتاب الرهن
 على ما حكى عنه القم في كتاب الرهن
 هذا لعدم امكان التطبيق كما
 وفي هذه النسخة احاديث ليست
 في النسخة الاولى وثبتت بعضها
 ما في هذه النسخة لعدم وجود
 نسخة مطابقة لها

٢ بعراض

فيها

المذكور في هذه الحاشية
 موافق لأصل المسححة
 إلى قوله وثانيها عوض
 عما في هذه المسححة لعدم
 إمكان تطبيق المسححة
 وتصح هذه المسححة
 نقلها بعينها
 محررها

فإني إن قبل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقطعها وادم بها إليه فإنه لا ضرر ولا ضرار إذا
 هذا والبحث في مورد أحدها قال في الجمع بعد ذكر رواية الشفعة بقى ضرر ضرارا واضربه
 اضرا الثلاث متعدي الرباعي متعد بالياء أي لا يضر الرجل أخاه فيقتضيه شيئا من حقه والضرر
 فعال من الضاري لا يجازيه على اضراؤه بإدخال الضر عليه والضرر فعل الواحد والضرار
 فعل الاثنين والضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه وقيل الضر ما تضربه صاحبك وتنتفع
 أنت به وقيل هما بمعنى التكرار للتأكيد وفي بعض النسخ ولا اضرا ولعله غلط وفي القاموس
 ضربه واضره وضاره مضارة وضارا ومع الصحاح الضر خلاف النفع وضروضا بمعنى
 والاسم الضرر وغم النهاية تمام ما نقلناه من الجمع وقيل الضر الاسم والاضرا المصدر فالنفي
 لهما معا قال في النهاية الأثرية بعد ذكر أصل الرواية الضر ضد النفع ضره يضرم ضرا ولا ضرار
 واضربه يضرا اضرا بمعنى قوله لا ضرر أي لا يضر الرجل أخاه فيقتضيه شيئا من حقه والضرار
 فقال في الضاري لا يجازيه على اضراؤه بإدخال الضر عليه والضرر فعل الواحد والضرار
 فعل الاثنين والضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه وقيل الضر ما تضربه صاحبك وتنتفع
 أنت به والضرار بان تضرم فغير أن تنتفع أنت به وقيل هما بمعنى التكرار للتأكيد انتهى وفي
 القاموس ضره واضره وضاره مضارة وضارا ومع الصحاح الضر خلاف النفع وضروضا
 وضار بمعنى والاسم الضرر وقيل الضر الاسم والاضرا المصدر فالنفي لهما معا وثانيها أن
 الأمور المتعلقة بالمكلف شيئا منها ما هو ماله في عيان أو ضائع ومنها ما هو حقه من حقا
 انتفاع أو فسخ أو الزام أو مطالبة أو أخذ أو ولية ونحو ذلك ومنها ما هو من قبيل النفس
 والبدن ومنها ما هو من قبيل العرض وعلى التقادير كلها ما ذلك كله موجود بالفعل أو بالقوة
 بمعنى أن من شأنها الحصول يكن هناك طر ومانع فهل يحقق الضرر في ذلك كله أو لا فتقوله
 لا ريب في صدق الضرر بالماليات فإن حدوث نقص مالي في العرف بعد ضرر أو كون شخص
 سببا لذلك يعد اضرا لكنه فيما كان بالفعل وما هو بالقوة كتمه البساق ونما سائر الأملاك

ومما فيها

وضافها المجددة على الدريج فهو كذا فان طويلا ما يوجب عدم حصول هذه المنافع مع كون
 الشأن حصولها عادة بعد ضرر والتسبب له اضرار واما الحقوق فاما يتحقق شيء من ذلك لا
 بعد حقا عرفا وشرا ولا بعد شيء منها مع الحق ولا اضرارا واما بعد تحققها فيعد ذلك اضرارا
 فيه فلو سبق احد مثلا الى مكان مشترك فدفع غيره فقد اضره في حقه واما مثل المشاهد
 المشاعر التي قد تكون في الموارد ان الممانعة فيها بالاحياء او اطالة او نحو ذلك اضرار
 فلا يتوهم انه حق يتعلق بعد فكيف بعد ذلك ضررا اذ الحق ان يتعلق حق المسلمين مثلا بغيره
 ومنى وشاهد الزيادة ونحوها متحقق بالفعل فان ذلك كله معدود من مصالحهم ولا يلزم حصول
 في ذلك الوقت فلو خربها شخص او عورها بما يمنع الغرض المقصود فقد غصب على المسلمين حقوقهم
 واضرهم ونحو ذلك اجابة الخطبة والدخول في السوم فان مجرد المفاولة تتعلق حق السابق وان
 لم يتحقق بعد فان من دفعه عن ذلك فقد اضره واما البدن فلا ريب في كون ما يوجب منقصة في
 عينه ومنفعة او هبته المتعارفة ضررا وضرارا سواء كان بجرح او قطع او احداث مرض او
 ازدياد او بطوثر وكذا ما يوجب حدوث المنة منافع الطبيعة واما الغرض قضائيا هو ما هو
 في حرام المكلف ليكون تركه موجبا للعامة وانكسار بين الناس من تعدى الى زوجته او طلع
 على عورتها او دخل على عياله او ما يتعلق بغير المحارم والنساء او اغتابة او اتمه او طعن عليه في
 وجهه او اظهر شيئا مما لا يرضى بظهوره فهو هلك للعرض اضرار في الحقيقة ومثل ذلك بعد ضررا
 ودعوى عدم شمول دليل الضرر لذلك وهكذا وضعا واضرا فان شئ من بل الحق ان ذلك كله حق
 ضرر واضرار ويجب توضيحه وبدل عليه رواية سمي كما ممت ومثل ذلك فعل شيء يوجب ^{الاستحقاق}
 الاستخفاف والممانعة ولو بترك بعض التعارفات العادية التي ليس منها ان يترك بالنسبة
 اليه فان ذلك كله داخل في الاضرار بالعرض واسقاط الاحرام وانت بعد التأمل فيما ذكرناه من
 الموارد تعرف ان شيئا منها ليس بخارج من هذه الاقسام التي ذكرناها تفصيلا وثالثها ان بعد
 ملاحظة ما حورناه يظهر انه فرق واضح بين منع النفع والضرر فانهما متضادان لا متنافيان

وليس كذلك ما ليس ينفع ضررا فقد يكون شئ ليس ينفع ولا ضرر في الاثر المذكور لو لم يكن شئ
منها بالفعل ولا بالقوة القريبة لكنه قابل للحصول لو منع عنه ما نفع فاما هو ما نفع عن النفع الاضرار
مثلا لو كان لشخص ارض يريد عمارتها واجبا لها فمعه ما نفع عن ذلك لا بعد مثل ذلك ضررا في
المال اذ لم يكن هناك مال حتى ينقص نعم ثم جهل انه مع عماله السلط عليه فهو ممنوع من سلطة
وهو كلام اخر وما لو كان ملك معور فمعه من حافظته حتى خرب فهو ضار له في ماله ولو كان
لشخص ما يحريه ان يبيعه باعلى قيمة فمعه عن ذلك حتى تنقص القيمة لم يضره في المال فان
ماله موجود والنفع الحاصل له ليس لم يكن بالاحتياط بل هو الضرر اذا عرفت هذا فاعلم ان الضرر
والاضرار كلها تركه في افادة معنى نفي الضرر ولو كان في الاخيرين معنى زائد ننبه عليه في الروايات
كلها والى على نفي ما يعد ضررا في الاسلام وظاهر لفظ الرواية نفي ما هيته الضرر والضرار في
الدين اصلا وراسا لكون الموضوع النفي الطبيعية والخبر هنا موجود كما في نظائره وحاصل المعنى
بعد نفي ما هيتهما في الدين يخل الى ان ما يسمى بهما في العرف ليس في الدين بل هو شئ خارج عنه فلو
فرض حكم يتحقق فيه الضرر على احد ينبغي مقتضى الرواية القول بان هذا ليس في دين الاسلام الذي
شرع الشارع والا لزم انحرام القضية الكلية ولا ضمان الدين بهذا الدين يستلزم جريان الاحكام
في الشارع وصدور الافعال من المكلفين بحيث لا يتحقق فيه ما يعد ضررا وما يبق ان حمل الخبر على
هذا المعنى موجب للكذب لوقوع الضرر والضرار مدفوع بان هذا لا لزم لو لم يقيد بقيد في
الاسلام او بدونه ويكون المعنى بينهما في الخارج معناه واقعي وهو مستلزم للكذب لكنه
بعد التقييد يرجع النفي الى انهما مستفيان في الدين كالعسر والخروج ولا يلزم من ذلك كذب
لكن الاشكال وارد على ما ليس فيه قيد في الاسلام كما في بعض الاخبار بل اكثرها فلا بد ان ما
يقيد بها بذلك او دعوى ان المعلوم في الخارج ان الشارع يريد بان صفات الاسلام
وكيفية الدين فتقول كلامه على بينهما فيه لاطمء والحق ان سياق الروايات يرشد الى ارادة النهي
في ذلك وان المراد تحريم الضرر والضرار والمنع عنهما وذلك اما بحمل الاعلى على معنى النهي واما

بتقدير كلمة شريع ومجوز وساج ومخوذ لك في خبره مع بقائه على نفسه وعلى التقديرين
 يفيد المنع والتحريم وهذا هو الائب بملاحظة كون الشئ في مقام الحكم حيث هو ملك لا في
 مقام ما يوجد في الدين وما لا يوجد في الدين وان كان كل من المهيئين مستلزما للاخر اذ عدم كونه
 في الدين ايضاً معناه منع فيه ومنعه فيه مستلزم لخروجه عنه مضافاً الى ان قولنا الضرر والضرار
 غير موجود في الدين معناه يحتاج تنقيحاً الى تكلفات فان الضرر مثلاً نقص المال او ما يوجب
 نقصه وذلك ليس في الدين بل في هذه اذ الدين عبارة عن الاحكام لا عن الموضوعات فيحتاج
 الى جعل المعنى ان الحكم الذي فيه ضرر واضرار ليس في الدين لانفسها وهذا تاويل غير متبادر
 وان بالغ فيه بعض المعاصرين نعم هذا كلام وهو انه لو كان بمعنى الهوى والتحريم اخص بافراد
 المكلفين لانفسهم او غيرهم ولا يشمل ما كان ضرراً من اسباب تبارك وتعالى مع ان الفقهاء كما عرفت
 في الموارد نفوا كثيراً من التكاليف اذ كان موجبا للضرر في نفس او مال ولا وجه لكون ذلك حراماً
 على الله تعالى ولو قلنا ان المراد عدم وجوده في الدين ليعلم الاستدلال في ذلك ايضاً قلت انظم
 في سياق الخبر ان عدم مجوز ذلك ليس محض التباعد النوعي بل انما هو شئ يمنع من العقل ايضاً
 للحكمة على فكما هو قبيح غير مجوز بالنسبة الى المكلفين فكذا الحكيم على الاطلاق فانه ايضاً لا يصدق
 منه مثل ذلك فيصير المعنى ان الضرر والضرار غير مجوز بل هو قبيح ويكون القضية موقوفة مساق
 قاعدة عقلية ومن هنا يتجه ان نستدل على هذه القاعدة مضافاً الى النصوص بدلالة العقل ايضاً
 الضرر والاضرار مناف لللطيف والعقل على ما بينهم من معناها ومثل ذلك غير مجوز عقلاً ايضاً
 بتقريب ما اسلفناه في مسألة العسر والحرج ويرد في هذا الباب الاشكال السابق في العسر والحرج
 في ان الظاهر المخصوص عدم ورود ضرر في الاسلام مع اننا نرى وجوب الجهاد والزكاة والخمس
 وغير ذلك في التكاليف الموجبة لنقص المال والعرض وتلف النفوس ومخوذ ذلك فلا وجه لنفي
 الضرر مطلقاً واما نرى في المصوص استدلالاً على نفي الجزئيات بحديث لا ضرر مع وجود ما هو اعظم
 من ذلك في الشروع قال الفاضل القمي معناه انه نعم لا يرضى باضرار بعض عباده ببعض ولا يفتل

ما يضر العباد به ويجوز لمن يتصرف في الضرر عن نفسه فالمراد بنفي الضرر نفي ما هو زائد على
ما هو لازم لطبائع التكليفات الثابتة بالنسبة الى طائفة اوساط الناس البريئين عن الرضا
والعذر الذي هو معيار مطلق التكليف بل هي مستقيمة في الاصل الا فيما ثبت وتقدرا
سبق ولا يريد انه الضرر الا في جهة التكليف الثابتة بحسب احوال متعارف الاوساط
ويرد على ظاهر كلامه كما هو في مسألة العسران فاعلة الضرر لا تعارض لئلا يكون على
كلامه مقيدا بالضرر الذي لم يثبت من الشرع فكما دل عليه دليل في الجملة فلا يفتيه قاعدة
الضرر مع ان الفقهاء كثيرا ما يفتون ما عليه دليل في عموم ونحو بقاعدة الضرر لكن الظاهر
ان مراده ليس ذلك بل الظاهر ان غرضه ان الضرر منفي وهو ايضا كما حد العسران فاما دل على خلافه
لا بد فيه من ملاحظة التراجع وقواعد الالفاظ ونحو ذلك ثم قواعد التعارض ثم بعد ملاحظة
الدليل وقوته لو ثبت شيء يوجب الامتناع منه لان قاعدة الضرر مقيد بعدم دليل مطلق كاصل
البراءة ونحوه ثم لا يخفى ان مجرد النقص في المال والبدن ونحوه لا يعد ضررا بل اذا لم يكن
بازالة ما يحرم ويدفعه فان اعطاه شخص مائة عشرة دراهم لشخص لاجل تحصيل خمسة عشر
او عشرة مع تعلق غرض بذلك لا يعد ضررا وكذلك الفصد والحجامة وقلع الضرس ونحو
ذلك لدفع ما هو اشد منه ذلك لا يعد ضررا ولا يعد شيئا من ذلك لو صدر من شخص آخر بالنسبة
الى شخص اخر ابل لو كان في مقابلة ما يباويه فليس ينفع ولا ضرر ولو كان ما هو اهم منه واعلى
فهو يعد نفعاً فقد يقال ضرر مالي ينفع بدني او ديني او عرضي وبالعكس وقد يقال كل مثله
وبالجملة ما له جابر مقصود للعقل او في امور معاشهم ومعادهم لا يعد ضررا وان كان نقصا
في احد المذكورات فعليه ما ورد في الشرع من التكليف بعد وجود النفع الاخر في الجمع
بل النفع الثاني في دفع بليته وحفظ مال وزيادة نفعه كما هو مقتضى الايات والاجاب في
الزكاة والصدقة ونظائر ذلك لا يعد ضررا حقيقة وذلك واضح بل هذا في الحقيقة نفع لان
ما يصل الى المكلف بذلك في الخير في الاخر اضعاف ما اصابه من النقص ظاهرا وفي الدنيا

وما ورد من مثل القصاص ونحوه وإنما هو جبر لما وقع في الضرر وكله الدية ونحوه على ما قرره الشارح
الحكيم وكل ما فيه تحمل المنفعة مقابل بثوبة لا يخفى على من اعتقد بوجوب الحق الغير المكذوب فلا
ينقض بورد وما هو ضرر في الشريعة ولا يلزم من ذلك عدم امكان معارضة دليل بقاعدة الضرر
لان كاشف من نفع دينوي او اخروي فلا وجه لنفيه بقاعدة الضرر اذا الاصل عدم تحقق
ذلك والمفروض ان كونه ضررا في الظن منقطع وتباينه بالنفع محتمل فاما يقيم دليل قوي بحكم
دال على ثبوته حتى يعلم كونه في الواقع متباينا بالنفع فينبغي قاعدة الضرر فاذا تعارض مثلا دليل
دال على ثبوت ضرر مع دليل نفيه بالعموم بالوجه فلا يعلم من ذلك تخصيص احد الدليلين بالآخر
حتى يعلم انه ليس من الضرر فلا بد من دليل راجح مخصص لذلك حتى تعرف انه خارج عن هذا
الموضوع فتدبر جدا وتوضحه ان الدليل المثبت على قسمين قسم هو دال على نفس الضرر
كالزكوة والحج ونحوها ولا ريب ان بعد دلالة الدليل على ذلك تعرف انه ليس بضرر وقسم ليس
فان عموم دليل الحج والوضوء يشمل ما لو كان ضررا بدني مثلا ونحو ذلك ولا يمكن ان يثبت انه
ليس بضرر اذا ما ثبت من الدليل العوض على الوضوء والحج لا على الضار الاخر الموجود في ضمنهما
وجود القابل للطبيعة لا يرفع الضرر في الواح وفس على ذلك ما ارد عليك من نظائرها
دفعناه بقاعدة الضرر فخصه ذلك ان هذه القاعدة ايضا قاعدة العسر والحرج مما لا يقبل
التخصيص وكما هو ظاهر في خلافه بمعنى انه يتحمل كونه ضررا فهو باب التخصيص والاختصاص
والخروج من الموضوع والعجب في صاحب العوائد انه اعترف لنا بذلك حيث جعل الاخرى
رافعا للضرر وذهب في مسألة العسر والحرج الى وجود التخصيص وكونه كسائر العمومات لما ورد عليه
في الاشكال الذي فطن في بحثه وعلى ما قد رناه فيما في باب واحد واما توهم انه في باب الاصول العقلية
التي لا تعارض دليل بل كما هو موجه تقدم على هذه القاعدة فهو تفریط بين منافع لطواهر النصوص
بل صريحها ومناف لما هو المقطوع بين الاصحاب من نفي الاول بالعادة ومحصل البحث ان كلما
بعد ضررا في العرف في مال بنا او منفعة او حق او بدن او عرض غير جائز او غير واقع في الدين والافق

في ذلك بين نفس المالك وذو الحق غيره فكما لا يجوز اضرار غيره لا يجوز اضرار نفسه ايضاً في
 ذلك وهل هو من الامور الاختيارية القابلة للاستقاط بمعنى ان الشارع منعه لاحترام ذي
 الحق فاذا رخصه في ذلك فلا بأس ان لا يلزمه حكم بخلاف الشارع لا يرفع فيه الرضا مقتضى ما
 من عدم جواز اضرار الرجل بنفسه ايضاً الثاني لانه اذا لم يكن يجوز له ان يضر نفسه فليس له ان
 يرضى عنه ايضاً في ذلك فاذا لم يكن له ذلك لم يكن يرضى به باعتباره والرخص لا ينافي بالمعاصي
 ولا فوق ايضاً في عدم الجواز بين الضرر اليسير والكثير بعد صدق اسم الضرر لدخولها تحت العموم
 اذ هما نكرتان واقعا في حيز النفي فيفيدان العموم في عدم الجواز وفي عدم الوجود على الاحتمالين
 في معنى الحديث كما واما ما لا يعد ضررا عرفا كما كان نقصا في شيء من الامور المذكورة بمقدار
 لا يعتد به كحبة من صبرة وسبلة من زرع او ثوب قليل في البدن او ما كان بارائه مقابله ثم ينفع يقوم
 مقامه او يزيد عليه كالضيافة وبعض الخف والهدايا والحجامة والقصد ونظائر ذلك مما لا داع
 يعتد به فذلك جائز غير منفي ولا منفي في نفس المكلف وفي غيره للاصل من دون دليل على خلافه
 هذا كله بحث الى مدلول اللفظ وتخبر القاعدة بحجب ما يستفاد من العيان والمهم النظر في
 القاعدة بمعنى ان ما اثبت بها الفقهاء في المواد التي عرفتها من احكام المخالفة للصواب بمقتضى
 هذه القاعدة من الاحكام الوضعية هل هي ما استفاد من الرواية او لا وهذا الذي ينبغي البحث
 فيه في الفقه فنقول ان هنا مقامات المقام الاول في ان بعد ثبوت نفي الضرر والهي عنده
 ثبت ضرر وحصل منه بعض المكلفين لبعض في مقدار ايتاع او عصب او ضرر او تدليس او نحو
 ذلك فما المناسخ من ذلك وما الذي يستفاد من الشرع في رفعه كلية او بحسب المقامات وهذا
 الذي ينبغي في الفروع والاجود الحكم التكليفي لا ينبغي ان يحتمل عنده وهذا مما قد خفي على جماعة
 من فحول المتأخرين لا نقطاعهم عن شرب اساطين الاصباب مما استحسنوه وتخيّلوا من الطريقة في
 الباب قال الفاضل المعاصري في عوائد نفي الضرر والضرر انما يصح دليلا لنفي الحكم اذا كان موجبا
 للضرر واما اثبات الحكم ونفيه فلا بل التعيين يحتاج الى دليل اخر ومن هذا يظهر فساد ما ارتكبه

بعضهم في الحكم بضمها الضار والملف مجدث في الضر فان عدم كون ما ارتكبه شرعا لا يدل على
 الضمان ولا على الجبران كما قيل نعم لو قيل ان معنى الجبر لا ضرر بل اجبران دل على تحقق الجبران وهو
 ايضا لا يثبت ضما الضار لا كما اجبران من بيت المال او في الاخوة او في الدنيا من جانبها
 بان يفعل ما يتفجع من استضره بقدر ما استضره او ازيد نعم اذا كان حكم بحيث يكون لولاه
 لحصل الضر او كان عدمه موجبا للضرر نظم واخصر استثناء الضر بثبوت الحكم الفلاني بحكم ثبوت
 بدليل في الضر ولكن الثبوت محج ليس في الضر خاصة بل به وبالاخصار بذلك وهذا
 الكلام في ذلك العلامة في الغاية بتمام ولعله ينبغي على عدم التامل التام واذا اردت التحقيق فاستمع
 لما يتلى عليك مما يجلي في النظر مع قصوره وتقصيره فنقول لا ريب ان الضرر والضرار كما قورناه
 سابقا لا يصدق فيما كان في ذاته ما يقابله فاذا حصل لا يعد ضررا لا يبق ان النقص في
 المال او في الحق او في البدن اذا حصل صدق الضرر وحصل المقابل بعد ذلك لا يرفع لانا
 نقول بعد ما كان صدقة منوطا بعدم المقابل يبقى مراعى فان علم بعد ذلك وجود ما يقابله
 ويدرك كشف عن انه لا ضرر من اصله وغاية ما يمكن ان يبق انه كان ضررا وان دفع وهذا
 لا بأس به اذ لا يفترق الحال بين ارتفاعه او عدم صدقة من اصله فكما وقع في قبله او نفس المكلف
 او من اجببه مما يعد ضررا ظاهرا فتقتضي النهي او النفي ان يكون له في الواقع ما يرفع ضرره
 ويسلب هذا الاسم عنه بمعنى الكشف كما هو الاقوى في النظر والنقل كما قد يبق ايضا اذ لو لم يكن
 له ما يوجب رفعه لزوم في ذلك وقوعه وجواره والفرض انتفاءه فاذا ثبت لزوم ما يرفع ذلك
 فنقول لا بد من تعيين الواقع فنقول لا بد ان يكون الواقع من شأنه الضرر لا غير ولنا على ذلك
 وجوه احدها حكم العقل بذلك اذ بعد ما علمنا ان هذا شيء قيم ونه ما صدر من شخص وكان
 قابلا لرفع قيمه ولم يجز بالعدل بحكم العقل الصالح بل لزوم رفع هذا العمل البعي على فاعله وليس
 حقيقة فيما قبل الدفع على ما اراده من الكشف بل المراد انه لو لم يرفع ذلك وابقاه على هذا الوضع
 لعد هذا نجسا فلو كان هذا المقصد في مال او بدنه من الله تبارك وتعالى فتقتضي الحكمة ان يرفعه

بما يوجب سد مجده وسلب اسم بل اللائق ان يمد عليه ان يزيد من فضله كما اجبر به لان الحاصل
 عوض ما اتعب به نفسه في تحصيله او كما ان يستحقه ولو لم يكن قد اضر بنفسه فلا يكون عوضا للمضر
 قد بر فانه لا يخفى من دقة ولو كان من اجبي لزم رفع ايضا كما في شجرة الحق نعم وثابتها ان النص
 بناء على كونها بمعنى الهني كما هو الظن فثبت بان محرم الاضرار والمفروض ان ما صدر من المنفعة
 لا بعد اضرار بنفسه اذ لو عاد كما ابتداء لا يصدق عليه ان ضرر فعلم ان ذلك من جهة بقائه على
 تلك الحالة وهو في قدره من نشأته ذلك وتنقضي النواهي تحريم ابتائه على ذلك الوضع
 لانه الاضرار ولازم دفع هذا الضرر على المضر بنفسه ما لم يسهل شخص اخر بغيره سلافاً فان قلت لازم
 كلامك انه لو حوب واحديث اخر ثم بناه حديثا مثل الاول لا بعد هذا اضراراً قلت ان عينت
 بالنسبة الى العين فهو كمن بل هو نفع اذ الجديد المماثل من سائر الجهات اولى من الضيق وان عينت
 بالنظر الى امور اخر فلا اذ المنفعة الفائتة في الان للخلل فائتة لا تستدرك وبالمجمل لا يخفى على
 اهل النظر ان اعادة المنفعة على نحو لا يثبت على صاحب الحق من شئ رافع للضرر بل لا بعد هذا
 ضرراً اصلاً حتى يرتفع وما ترى من اطلاقه في ذلك انما هو باعتبار فوان بعض الاوصاف ^{الخصائص}
 التي لا تستدرك فان قلت فوقع الضرر غير ممكن اذ اعادة المعلوم في ان تمتنع وفوات منفعة او
 لا بد منه فلا وجه للخطابات لرفع بعد الوقوع وكونه سمي بالضرر عاجلاً ام لا قلت الضرر شئ
 يصدق على العليل والكثير وما يختلف بالجنس والنوع فكذا يختلف بالكم والكيف والهيئ شامل
 للجميع فانت اذا قدرت على رفع ضرر العين وجب عليك ولا يسطر بقدر رفع ضرر ^{الضرر}
 او المنفعة فلا تذهل فاني غير ممكن من بسط المقال لمكان الاستعمال وثالثها ان المتبادر من
 هذه النصوص سواء جعلناها نفي او فيما لو لم رفع الضرر على مضر فانما ترى ان الموالي اذا
 خاطبوا عبيدهم والحكام اذا كتبوا على منسوبهم ورعيهم مثل هذه العبارة لا ينفك عن الاذم
 دفعه على من صار سبباً له وهذا هو المتألف ايضا في حكم الاصحاب بذلك في الموارد المذكورة مع ان
 في جميع تلك الموارد يمكن ان يترك لهم ان يفي الضرر لا يبدل الا على عدم هذا الحكم واما اثبات ما

٢ وجوب ٣

يجعلونه حكما في المقام فلا دلالة فيه بل فهم الاصحاب حقيقة فريضة اخرى على هذا المعنى لو لم يتم
 التبادر فكيف مع ثبوت كمال الخفي على من لا حظ العرف وطريقة اصحاب الرئاسة والسياسة و
 رابعها دلالة صحة الكفا في الحائز بضمائنه اخذ بشي من طريق المسلمين ونحو ذلك رواية
 الحلبي وقد تقدمت فان صريحهما وقوع الضمان الذي هو الجابر على الضرر واما البحث في ثبوتها لما
 هو في رتبة السبب او المباشرة خاصة فذلك كلام اخر وكذا في رواية سمع فانه دفع ضرره عن
 الانضاري بقلع غلة سمع وفي هذه المصوص دلالة على ان هذا الضمان والضرر الواقع مثلا
 ثانيا في جهة كون الضرر اضرارا ولا ينجم جميع الموارد وخامسها ان ما هو ضرر اما ان يقع في الحق
 الواجب تبارك وتعالى تكليف ونحوه فلا ريب انه لا يرتفع الا برفع الثمن ايضا باعطاء نعمة او دفع
 دينويين او اخرويين وهذا مما لا يثبت فيه مع وضوح حكمه وان كان نفس المكلف فلا جابر ولا
 دفع له ايضا لانه كما يحد ما يحرم فهو كما كان يستحقه بغيره فيكون شيئا اخولا جابرا للاول وان
 كان في غير النوع الانساني فهو من الافة السماوية المحسوبة على الله تعالى كما جرت عادته بالابلاء
 بالبلية بلف المال وغيره باق جري بها فضاة الذي لا راد له وان كان من افراد النوع
 الانساني فلا يخرج الواقع لهذا الفرد من مورد ما ان يكون نفس المكلف والحق تعالى او بيت المال او
 نفس من اوجب الضرر او غيره من احاد المكلفين اما الاول فقد عرفت انه لا يمكن كونه رافعا للضرر
 نفسه فضلا عن ضرره غيرهما اما الواجب تعالى فلا ريب ان دفعه هذا الفرد بما هو ديني او دينوي او
 اخروي مشكوك لانفعها الابدليل واضح والمفروض انه لا بد من ارتفاع هذا الضرر بمقتضى الدالة
 ورفعه يحتاج الى ايقظ ومجرد الاحتمال غير كاف فيه كما قد رناه في نفس التكليف فانه لو
 في ثبوت تكليف من الله تعالى بدفعة بنفي الضرر ولا يمكن في مجرد الاحتمال كونه مدفوعا باجر
 مشبوه من الله تعالى حتى يثبت صحة ذلك فمدفعه بالقاعدة وهنا اولى بذلك او مجرد احتمالا
 الدفاع ما اوصله زيد العمود في الضرر بعبارة تبارك وتعالى لا يمكن في الحكم الشرعي بالابد
 من طريق مثبت يمكن النفس اليه ويستقر العادة به واما مثل قولهم لكل كبد حر او اجر لا دلالة فيه

اولا وثانيا حارة الكبد غير ضرورية المال والبدن واجبار ضرورية الكبد والام الواصل للكبد محو
النظر لرفع ضرور المال ونظائر ذلك مما دل على الاجر للصايرين في البلايا كثيرة لكنها
كلها دالة على وصول الثواب للام القلي واما تلف المال فهو ضروري وخوف قد يربو واما غير المفروض
نساير المكلفين لو ينسأ على اندفاع الضرر ضرر لم يحدث الضرر من وجده اخذ جبر هذا الضرر
لا يصير الا بتلف مال او نحو من الجابر فهو ضروري محتاج الى جابر او خوف يلزم التسلسل من ذلك
وهو مما لا ينبغي في ارتفاع الضرر قد يربو فانه تحقيق واقف بالمرام واما بيت المال فان كان بيت
مال الامام فيلزم منه الضرر على الامام وهو من جملة المكلفين ويسد لهم ولزوم الضرر عليه من
اخشى افراد الضرر وان كان بيت مال المسلمين فهو ضروري على المسلمين كانه لا يرضى به القاصر
فضلا عن الفقيه الماهر فاخصر الطريق في دفع هذا الضرر الى نفس من احده لا غيره وهو المبدعي
وليس هذا اثبات الاخصار من دليل خارج كاتحيلة الفاضل المعاصر بل انما هو فهم للمدعي من نفس
ادلة نفي الضرر لمن رزقه الله الفهم المستقيم وارسله الى النهج القويم فتوى الاحباب بضمان الضرر
والتلف وغير ذلك في جميع موارد الضرر او اكثرها كما عرفت موافق لنفس قاعدة الضرر كما افهمنا
لك وهذا هو مقتضى فهم فقه القاعدة ان كان من اهلها ومجود الخيلات الناشئة عن عدم التدبر في
امرات الكلام لا ينبغي ان يصغى اليها في هذا المقام المقام الثاني انه بعد ما وجب دفع الضرر على نفس
المضر بمقتضى لزوم ارتفاعه بشي يرجع اليه اذ بعد التقابل والتسايط لا يعد هذا ضررا على شيء
نهما كما لا يخفى على المتأمل اذ من سرق او غصب او تلف عشرة دراهم في مال شخص ثم دفع عوضه من
ماله لا يعد هذا ضررا بالنسبة الى الدافع ويرتفع به ضرر المقتدر ولا يقع البحث في انه لو كان يدفع
الضرر طرق متعددة وانت اذا رجعت ما احصينا لك من موارد القاعدة تجد ان طائفة كثيرة
من الاحكام معنا بوثوقها في الشروع لاستلزامها الضرر وهو نفي وهذا مما لا كلام فيه وطائفة
اخرى بعد ثبوت ما هو ضروري مثلاً احاد المكلفين في الموضوعات حكماً بلزوم دفع الضرر حتى
يرتفع لظاهر القاعدة وهذا القسم لاقسام قسم يخص طريقه في واحدة بمعنى انه لا يمكن ارتفاع

هذا الضرر لا بهذا الطريق كمنع نكاح الغني فان الضرر الوارد على الزوجة من الحرمان عن ^{الوقاع} لذيق
 ومصادمه منقصة الطبيعة وانقطاع النسل والاولاد لا يندفع الا برفع الزوج به عند كراهة ^{واضح}
 ونظائر ذلك ايضا في الفروع كثيرة فراجع وقسم لا يخصص طريقه في واحد من الشارع عين له طوعا
 كما في ضمان الجراحات بالدية وضمان العيب بالارش والمال بالمثل والقيمة لو قلنا باستفادته من
 دليل الضمان كما يأتي في محله والافهود اخل في القسم الاول لا يحصر الطريق عرفا بينهما وهذا ايضا لا
 اشكال فيه او بعد تعيين الشارع كيفية رفع الضرر فلا بحثنا في ذلك ولو اردنا الكلام في اسرار
 ما اختاره الشارع ودقايقه نفع انه خارج عن وظيفة الفقه في حيث هو كمن يحتاج الى بسط ^{الحال}
 لتأنيده وقسم لم يعين في الشارع طريق فيه ولكن الفقهاء حكموا فيه بالطريق ولا دليل لهم غير القاع
 ومن هذا القبيل اغلب الخيارات في المالك والائتمار وغيرها كما عدنا ذلك موارد ها ولم يتم دليل خاص
 على تعيين اندفاع الضرر بالخيار الا في عين بيع التلق والعيب في وجه ضعيف وبعض عبور ^{النكاح}
 مع ان الفقهاء كما ذكرنا ذلك المواد عينا في كل مقام اندفاعه بالخيار فان ارتفاع ضرر الغني ^{والضرر}
 ونحو ذلك كما يمكن بالخيار يمكن بذلك ما به التفاوت من خارج او بارجاعه من الثمن فلا وجه لتعيين
 الخيار مع ان اغلب الخيارات الماضية بل كلها يمكن ان يجعل لها ما يقوم مقامها في دفع الضرر به فتقول
 لو كان حكمهم بالخيار في هذه المقامات في دليلهم خارج من اجماع او عمل برواية واردة في بعض
 الافراد والحق فيهم به بالغاء الفارق وتفتيح المناط واتحاد الطريق فلا بحث لكن الظن انهم يشيرون
 هذا من نفس قاعدة الضرر لا مع انضمام امر خارج والذي اراه انهم يلاحظون اندفاع الضرر ^{الواقع}
 مما يمكن بحيث لا يلزم منه ضرر اخو في مال او غيره اذ لو لم ذلك لم ينفع ذلك في دفع الضرر ^{لشوة}
 من وجه اخر ويلاحظون امضاء ما وقع في الجملة مما يمكن ولا يباذرون الى الابطال فلو فرض ^{الغني}
 مثلا فيمكن الاندفاع بالانقضاء القهري لكنه منافي بقاء العقد ولا داعي الى رفعه بالمرة ويمكن
 ارتفاعه بذلك مقدار الغني من المال او من الثمن مثلا خاصة لكنه ضرر وارد على الغايب من جهة انه
 عاجز غاية ما اضرا المالك بان اخذ ماله بما هو اقل من قيمته كثيرا حتى يتفقد به ويمكن دفع ذلك بان

المالك سرجع ماله فدفع المال الاخوان اعي له لانه ايضا ضرر جديد لعله لو ارجع شي
 من الثمن مضاف لما دفع من المعاوضة الصحيحة فاذا دار الامر بين التزام دفع مال او ابطال
 معاوضته وارتكاب ما ينافي منقضاها من الملك او دفع حكم من احكام العقد فلا ريب
 ان الاخير اولى واقدم لان ما عداه اشد بالنسبة اليه والضرر قد يتقدربقدرها والضرر
 اذا اندفع بمجرد التخيير من دون ابطال ولا ارتكاب مضاف من خارج متعين مضافا الى
 ندعي ان نفس قاعدة الضرر يلا على لزوم دفعه على المضر ويصرف الى ما هو المتعارف في
 دفع مثل هذا الضرر عند المسلمين ولا ريب ان العقد والايقاع من اليهود التي يعمدها
 الانسان لنفسه بنفسه وطريقة الناس انه اذا صار بين اثنين منهم معاودة في اي شيء
 كان فاذا اتفقا احدهما وكما الاخر حكما عادلا يقول يا اخي هذا ليس يلزم انا ما اريد بالضرر
 عليك ان شئت فافعل وان شئت فلا تفعل لانه اوقع عوض هذا لك من خارج مع انه منه
 على الاخذ ايضا فيكون ضررا اخر ولا انه يبطل فيما اذا اعي له وبعد هذا الاضرار فلا
 يرد عليهم في ذلك بحث ونقض المقام كالثالث اذا دار الامر بين ضررين احدهما اخف
 واقل من الاخر كما او كيفا فاللزام ارتكاب الاخف لنفس قاعدة الضرر والضرر وقال القائل
 المعاصر في طي كلام له وما قبل تعيين اخف الضررين تمسك بقاعدة الضرر ساقط لعدم
 الدلالة والمشاركة في النفي ولكنه ينبغي ان يبقى ان الضرر من الالفاظ الذي يطلق على القليل
 والكثير بمعنى ان الضرر العظيم يطلق على كل حصه موجودة في ضمنه انه ضرر فاول على نفي
 الضرر كما ينبغي الافراد المتباينة المتمايزة فكل الافراد المتداخلة ولتمثل ذلك مثلا حتى يتضح
 الامر بعون الله سبحانه فنقول اذا قال انتم ان الخمر حرام والفرض ان القطر خمر والماء منه خمر
 والقرية منه خمر ومقتضى صدق الاسم على كل من الابعاض حرمه كل جزء بالذات لا باعتبار وجوده
 في ضمن الكل لتساوي الكل والجزء في صدق الطبيعة المرادة من اللفظ المتواطئ فعلى هذا لو
 وضع مقدار من الخمر في ظرف وضعه في اخر وهذا في ذوان من الخمر لكانت ضمنان لا افراد

مداخله بمعنى ان كلاهما لو وزع على اجزاء صغار توربعا غير سالب للاسم لكان كل منهما حراما
يصدق عليه اللفظ وللمحمة الحرمه فاذا دار الامر بين ارتكاب الاقل والاكثر واضطر المحلف الى
احدهما لا يعينه فلا شك في لزوم تعيين الاقل وليس هذا من اجماع قائم عليه بالخصوص ولا
نص على الفرض كك بل انما هو من نفس دليل التحريم المستلزم لارتكاب الاقل وليس لاحد
يقول كلاهما حرامان والتحريم مشترك وهذا الذي ذكرناه وان كان يتجمل له مناقشات لكنها بعد
النظر الدقيق والفحص الحقيق صدقة فيها نحن فيه نقول متى ما جاز ارتكاب الضرر بعد
ودار الامر بين الاقل والاكثر فما الذي اباح لك المقدار الذي هو التفاوت اذ لا داعي
الى ذلك ولا ضرورة ولعله توهم ان اتلاف فوس وعمار كل منهما محرمان متباينان وهما مشترك
متغايران وكون احدهما ازيد في المقدار لا يوجب اولوية دخوله في النفي بل كل منهما منفي متى
ما جاز فاحصا لا يعينه جائز والترجيح يكون الفرس زائدا لا دخل له وتنتج فهم ان الكلام ليس
في الاحوال وما في حكمها بعناوينها وما شابهها حتى يتساوى الصل على الكل وفوق بين قول
القائل لا يترك لزيد حيوانا ولا بساطا وبين قوله لا تضروه اذ على الاول لو اضطررنا الى واحد
من الفرس والجار او الى احراق بساط كبير او صغير لا نفق بين المقامين بحض هذا الهي نظر الى تساويهما
في المنع والتجيز في الفرد بعد ثبوت الجواز في الجملة ولو لم يكن دليل خارجي لم يكن فوق بين
اتلاف الاكثر والاقل اذ في مال جعل عنوانا للحكم كلفظ الحيوان او البساط كلاهما متساويا
واما لو قال لا تضرم فليس كذلك لان الاسم كح لا يدخل له بل الموضوع المهمي عند الضرر وهو شي
سار في جميع اجزاء هذه الافراد وما راف على نقص كل جزء مالي من هذين الامرين بخلاف
لفظ الحيوان او البساط فان لفظهما لا يصل على اجزائهما كما او كيفا ومتيقنه ذلك المنع عن
كل جزء جزء من المجموع المركب في الفرس والجار فاذا جاز احدهما ضرورة لا يجوز ارتكاب الازيد
لعدم ضرورة فان قلت هذا في الحقيقة متباينا لكون كل منهما متعلقا بشي اخر فلا دخل
لذلك بمسئلة الاقل والاكثر قلت هذا اشتباه في موضوع فان الموضوع هو الفرد ولا

كلام في خصوص الفريدين وهذا ان من الجهة التي هي عنهما بها وهي جهة الضرورة اقل واكثر
وان كانا نوعين مختلفين واظهر في الاختلاف اكل ثمة وقيل بقره لكن الفرد الذي نهى عنه وجوب
فيهما بطريق الاقل والاكثر والمقدار الزايد عن الاقل مع كون الحسن بمعنى اصل الفردية واحدا والركاب
الضرورية دون داع اليه وهو ينبغي بالنصوص المذكورة وهذا الكلام واضح عند من تدبر لمقام
الرابع في تعارض الفريدين بمعنى دوران الامر بين فعل شئ موجب للضرر على الغير وتركه موجب
للضرر على نفس المباشرة ومنشأ الاشكال هذا تعارض قاعدة الضرر والضرار مع عموم ما دل على تسلط
الناس على املاكهم واموالهم ونظاير ذلك من عموم الرخصة والذي ينبغي ان يقال في هذا المقام
بحسب الحاجة الى ذكر جملة من كلامنا في الاصحاب حتى يكون عنواننا في الباب حتى تنفتح المسئلة مع عموم
بها قال المحقق في الشرايع بعد ذكر مقارن حرمة العامر وكل ذلك انما يثبت له حرمة اذا ابتكر في الموان
اما ما تعبد في الاملاك المعمورة فلا وقال العلامة في القواعد بعد ذكر الحرمة هذا في الموان ولا
حرمة في الاملاك لتعارضها ولكل واحد ان يتصرف في ملكه كيف يشاء وان تضرر صاحبه فلا ضمان
فلو جعل ملكه بيت حداد او قصارا وحمام على خلاف العادة فلا يمنع وقال في التحرير للملك المتصرف
وان استضر الحار وقال الشهيد في نس ولا حرمة في الاملاك لتعارضها فلكل ان يتصرف في ملكه
بما حوت العادة به وان تضرر صاحبه فلا ضمان كتعيق اساس حائطه وبئر وبالوعة والايحاد في
منزله وكل من كان حداد او صفارا ودباغ فقال المحقق الثاني في شرح عبارة القواعد بعد قوله
فلا ضمان لان الناس سلطون على اموالهم وبعد قوله فلا يمنع قال في التذكرة هذا احتياط واحكم
الحد ران بحيث يلقى بما يتصله فان فعل ما يغلب على الظن انه يؤدي الى خلل في جيران
جانه في منع تردد فلو دق وقاصفا حده نقصا في جداره جاره او جسر الماء بحيث اشرف منه
النفاق اليها او حصل ذلك من الخيام ففي ضمان تردد وقال الشهيد الثاني في الروضة اما الاملاك
المستأصنة فلا حرمة لاحدها على جاره لتعارضها فان كل واحد منها حرمة بالنسبة الى جاره ولا
اولوية لان من الممكن شروعهم في الاحياء دفعة فلم يكن لواحد على الاخر حرمة وقال في ذلك اما اذا

كانت مخوفة بالاملاك فلا حريم لها لان الاملاك متعارضة وليس جعل موضع حريم الدار
او غير اولى به جعله حريما للآخرى ولكل واحد من الاملاك التصرف في ملكه كيف شاء فله ان يحفر
بئر في ملكه وان كان الجاه بئر قريبه منها وان نقص ماء الاولى والفرق ان الحفر في الموات ابتداء
تملك فلا يمكن اذا ضرر الغويل يقدم السابق بالتملك وفي الاملاك كل واحد يصرف في ملكه
فلا يمنع منع حتى وحفر في ملكه بئر بالوعة وقاربها بئر الجار لم يمنع منه ولا ضمان عليه بسببه
ولكنه يكون قد فعل مكرها ومثله اواعد داره المخوفة بالسكن حماما او خانا او طاحونة او حانة
حداد او قنطرة على خلاف العادة لانه مالك له التصرف في ملكه كيف شاء نعم له منع ما يضرها بطل
من البئر والشجر ولو بهر ذاصولها الهدا والضرب المؤدي الى ضرر الحائط ونحو ذلك وقال المحقق
السرواري في الكفاية المرووفة من ذهب الامامة الاصحاب ان لا حريم في الاملاك وساق مضمون
عبارة من ذلك ثم قال وبشكل هذا الحكم في صورة تضرر ضرر افا حشا نظرا الى ما تضمنه الاخبار المذكورة
من نفي الضرر والاضرار وهو الحديث المعلوم بدين الخاصة والعامة المستفيض بينهم خصوصاً ما تضمنه
الاخبار المذكورة من نفي الاضرار الواقعة في ملك المضار هذا جملة من عباراتهم في كتاب احياء الموات
ولهم كلام يرتبط بمقامنا وينحل المقام بملاحظة في كتاب الغصب فلهذا ذكر في جملة من عبارات اساطين
الاصحاب في ذلك قال في الشرايع فلوارسل في ملكه ماء فاعرق ما لغيره او اخرج فيه ناراً فاحرق
لم يضمن ما لم يتجاوز قد رجحت اختيار مع علمه او غلبة ظنه ان ذلك موجب للتعدي الى الاضرار
ومثل ذلك بعينه قال في عده وفي من في كوا سباب الضمان او تجاوز قد الحاجة من الماء والناز
او علم التعدي الى مال الغير وقال المحقق الثاني في معنى صدق لما كان الناس سلطان على اموالهم كان ملك
الانتفاع بملكه كيف شاء فان دعت الحاجة الى الدسالة او اضرار نار في ملكه جاز فعله وان
على الظن التعدي الى الاضرار بالغير نعم مع غلبة الظن بالتعدي الى الاضرار بالغير نعم مع غلبة
الظن بالتعدي ان يتجاوز قد الحاجة ضمن لانه سبب في التلف لصدق تعريفه عليه اذ المباشر ضعيف
في انما يتحقق الضمان بالشروطين لبا حدهما وفي ذلك ما عناه ان مع عدم تجاوز الحاجة وعدم علم التعدي

٢ الجار

وظهر لاضمان اتفاقا لعموم السلط على ماله ولائهم بقرط وبسبب الاطلاق ضعيفة بالاذن
 الشرعي ومع تجاوز وعلم التعدي او ظنه فلا شبهة في الضمان للتفريط والسببية وان استفي
 احد الطرفين دون الاخر فبغير قول المحقق والعلامة في عدم الارشاد بعدم الضمان لانه ما دون
 شرعا ولا يعد مع عدم التجاوز ومع عدم العلم والظن تفريطا ولا حادثة البرائة وقول للعلامة
 في التحرير والشهيد في نس بالضمان للسببية ثم قال ويرجح هذا القول في بعض افراده وهو ان
 التعدي فتركه اختيارا وان كان فعلة بقدر حاجته لان ترك قطعه مع علم التعدي الى الغير
 وقدرته على قطعه تعد محض نعم مع عدم العلم ولا الظن قد يشكل الضمان على تقدير تجاوز الحاجة لا
 فعلة ما دون فيه على التقديرين ولا تفريط كح اذا عرفت هذا فنقول تصرف المالك في ملكه
 اما ان يكون الحاجة او بدوها والحاجة ايضهما اما جلب نفع او دفع ضرر وعلى التقادير اما
 ان يكون الضرر الواقع على الخارج من هذا الفعل ضررا عينيا كما اذا حفرت بئر او يوجب سقوط جدار الجار
 وخود لك او ضررا عينيا كما اذا اعلى جداره وبني فوقه غرفة تمنع من اشراق الشمس والقمر على دار الجار
 وتصير سببا لاحتباس الهواء فيها وذلك مما يوجب سقوط نقصا في قيمتها وسنا نفعها وعلى التقادير
 اما ان يكون هذا الضرر يستند الى نفس فعل المتصرف في ملكه كما اذا حفرت بئر او بالوعة بحيث يكون مجرى
 الحفر موجبا للضرر وسقوط جدار الجار او ارسل ماء او اخرج نارا بحيث يكون هذا الضرر ناشئا
 من نفس هذا الفعل واما ان يكون ناشئا من شيء اخر ترتب على ذلك فانتمى ما عمل داره حاملا
 او بالوعة فيمرور الايام واجتماع المياه والاطار يوجب الضرر على الجار بنشر الرطوبة وتخریب البنا
 واذا غرس اشجارا مثلا اذا كبرت بعد سنين يمنع الشمس والقمر ويؤذي عودها الى الجدار او غافل
 لا بالافعال وعلى الصور كلها اما ان يكون هذا الفعل مما يعلم المتصرف انه يضر للغير او يظن ذلك
 عن ذلك وعلى هذا النقص ايضهما اما ان يكون في العادة يضر او ان لم يقبض له ذلك المتصرف ولا
 بعد كل من هذه اصول الصور والتحقيق ان يقال ان الكلام منافي في تعاميل احدهما من جهة الحكم التكليفي
 وهو الجواز والعدم فنقول ظاهر عموم ما دل على التصرف في المال الجواز مطلقا دون فرق

بين هذه الصور كلها وعموم من ألف شيئا ضمنه ونحو ذلك لادلة فيه على التحريم والذي يدل
 المنع عموما الظن وعدم جواز التصرف في مال الغير بالبرضاه او بطيب نفسه ولا ريب ان هذه الصور
 انما هي في صورة لا يصدق عليه التصرف في مال الغير وانما الرجل يتصرف في ملك نفسه ولكنه
 يلزم مع ذلك ضرر على جاره وبعد ملاحظة الامثلة والفتاوى يظهر ذلك غاية الظهور فادلة
 التصرف في مال الغير لا تدخل لها في المقام نعم بقي هنا الهن في الاضرار ولا يتخيل ان يختص بعدم كون
 الضرر ناشئا من التصرف في ملك نفسه ولا يتصرف الى هذه الصورة لعموم ادلة الضرر كما
 ولان رواية سميعة التي هي العدة في الباب واردة في خصوص ما كان الضرر ناشئا من تصرف سمي
 في ملكه وهو غدير في حابط الانصاري كما اشار اليه صاحب الكفاية في عبارتهما المتقدمتين وتخصيص
 مورد العام غير جائز ولكن لفاديل ان يقول ليس الضرر هنا التصرف سمي في ملكه بل انما هو التقدير
 ودخوله مع دون اخبار واستيناد وهذا مما لا دخل له في التصرف في الملك فلو كان الضرر
 ناشئا من تصرف في ملكه فلا يسمي شمول الادلة الضرر بذلك وبمحل الكلام ان الهن في الضرر
 يتصرف الى غير صورة كونها ناشئا من تصرف في ملكه فدعوى صراحة بعض النصوص غير مسبوقة
 ومع ذلك كله فالعموم كاف في الشمول ودعوى الانصراف في غير محلها وان لم يكن ناصرا في ذلك
 ايضا فمقتضاها عدم جواز التصرف فيما يضر بالغير والعارض بينه وبين عموم التسلط عموم من وجه
 والمجتهد تقدم جانب التحريم لما يظهر من الفتاوى ترجحه ودلالة استواء موارد الشرع بذلك ولانه
 ما احتج الحلال والحرام الاوغل الحرام الحلال ولان قاعدة الضرر سارية مسرى العقليات الغير
 القابلة للتخصيص فلا تذهل وقد اوضحنا سبله سابقا فراجع نعم بقي البحث في ان الصور المذكورة
 انما داخل في عموم الضرر وايها خارجة وحيث ان البحث في الحكم التكليفي فكما لم يكن التصرف
 عالما بان يضر فلا تحريم عليه لان التكليف فرع العلم وما كان عالما به فهو حرام واما الظن
 ببر الاضرار فهل يلحق بالعلم او بعده وجهان والاقوى الحاقه بالعلم لان مدار امثال هذه
 الامور على الظن غالباً والعلم القطعي بان ذلك يكون ضررا نادر جدا وقد بين ان الاصل عدم الاضرار

واذا تعارض الاصل والنظر تقدم الاصل الا في مواضع شاذة ومقتضاه الحكم بالجواز ما لم يعلم
 ولكن الاول اوفق بالتقاضي وسليقة الفقهاء ولو ادعينا جريان السيرة على الاجتناب
 عما يظن فيه الضرر على الغير طنا بقدر ما لم يكن بعيدا هذا كله مع قطع النظر عن ضرر نفسه
 وبحو ذلك وعلى تقدير العلم والنظر فما كان الضرر فيه مستندا الى شيء يحدث بعد ذلك ولم يكن
 بالفعل وكان حكما ايضهم كغرس اشجار مانعة عن الشمس ونحوه او سائر عروقها الى الجدار بعد ذلك
 فلا يعد هذا اضرارا قطعيا بحسب العرف ولا يكون هذا حراما ايضهم واما ما كان عينيا كما لو جعل
 بيتهم حاما او حفرا بالوعة فيض بعد مضي مدة والذي يتقادم العرف ان هذا ايضهم لا يعد اضرارا
 فان الميزان في الاضرار استناده الى المتصرف واما مثل ذلك فلا يستند اليه واسئلة الفقهاء ايضهم
 شاهدة على ما قلناه بل هذا ضرر يحدث بامور اخلاصة حاصله من فعل المتصرف وعليك بالقديم
 واما ما كان من ذلك بالفعل بحيث يستند الى نفس الفعل كالضرب المضرب بالجدار والحفر في بطنه
 البناء المانع عن الشمس والعمو والهواء فالعينية داخله تحت الضرر والاضرار المحرم بالكلام والى
 الحكمة فينبه وجهان والذي يتقوى في النظر ان ايضهم داخل في الاضرار لصحة قوله عرفا ورسما
 الناس في ذلك شاهدة وهذه الصور الداخلة تحت الاضرار مع العلم والنظر لا كلام في تحريمه
 اذ لم يكن للمالك حاجة في ذلك او كان وتعدى عنه قدر حاجته فان الزائد عنها يرجع الى عدم
 الحاجة في الحقيقة واما مقدار الحاجة فان كانت الحاجة دفع ضرر فلا كلام في الجواز لا لانه
 ليس اضرارا بل لان منشأ التحريم تقدم فاعلة الضرر على عموم السلطه وكان الاضرار بالغير حرام
 فكذا الاضرار على نفسه فاذا ادال ائوين اضرار نفسه وغيره الملائم لاحدهما على تقدير الفعل وترك
 ريب في عموم جواز التصرف سلما عن المعارض واما لو كانت الحاجة جلب نفع فينبه وجهان من ان عدم
 النفع يعد ضررا في الجملة وتعارضه لسلطه مع الضرر فيبقى عموم دليل الانتفاع سلما عن
 المعارض وضمن كونه ضررا منوع فلا يعارض ضرر الغير وعموم الانتفاع ليس الادلة
 السلطه ونفي الضرر تقدم عليها كما مر والاقرب في ايضهم المنع هذا هو الكلام بالنظر الى الحكم

التكليف والمقام الثاني في جسيمة الضمان وهو الحكم الوضوعي لا ريب ان اسبا الضمان المستفادة من
اولية الضرر المطلقة على ما قرناه او من خصوص الخبرين الناصين على ان من اضر بشئ من طريق
المسلمين فهو ضامن او من عموم من ألف شيئا ضمه ونحو ذلك غير متيد بالعلم وبالجهل ^{بالظن}
وعدمه فلا يدخل الاعتبار العلم ونحو ذلك فيه بل انما الميزان حصول السبب بحيث يشمله الدليل
ويصدق الاضرار والالتلاف والعلم والجهل انما يعتبران للآثم وعدمه وهذا شئ غير خفي ولا يخفى
على من مارس الفقهاء ان اذن الشارع وعدمه غير ملازم للضمان وعدمه فقد يحقق الضمان
ولو كان ما ذونا من الشارع غير آثم وقد لا يضمن مع كونه آثما غير ما ذونا والمدار على حصول
ما جعل سببا للضمان اذا عرفت هذا فنقول متى ما صدق الالتلاف والاضرار بحرفين او بالوجه
او ارسال ماء او نار او نافع ونظائر ذلك بحيث صار مستندا الى فعل المكلف وقيل ان اضراره والتلف
فهو ضامن بمقتضى الأدلة وهذا لا يتحقق الا في الاضرار بالفعل لا فيما يتحقق بعد من بواسطة غلبة
الماء في البالوعة او البئر او تعدى حروق الشجر او نائر واستعلامه ونحو ذلك كما مثلناه وبيان
اخرى لا يصدق الاضرار والالتلاف الا مع صدور ذلك من فعله بلا واسطة كضرب نصر على
الجدار في حفرة البئر القرب منه او مع واسطة غير سائلة لاسم الالتلاف كارسال الماء وتاجيح النار
بحيث بعد عادة التلاف مال الجار ودان ويقر براخا المناط في ذلك كون الشئ الصادر من
المكلف في الامور المعدة للالتلاف والاضرار لو خيل وطبع عرفا ومادة للشئ جعل اليه حاما
او دكانا حادا او حفرة البئر او البالوعة او غرس الاشجار وتاجيح النار وارسال الماء الذي
لا يعد في نظر العرف من ذلك فان ذلك كله ليس من الاسبا المعدة للالتلاف وان علم قطعا
انه بعد تحققة نفي ذلك ضرر ولهذا عمن الفاضلان والشهيد بقولهم وان تفرد صاحب
وان المستضر الجار بل واوضح من ذلك لو اوقد في بنية او في سطحه
نار لا يعد ذلك اضرارا عرفا ولم يكن قاصدا بذلك الالتلاف مال الجار علم ان هذه النار لو بقيت
كلت عليها الهواء الى متاع الجار فلم يطفئه حتى اخذها الهواء لم يكن ضامنا لانه ليس مستندا اليه

عوفاء لا يعد ذلك اضارا وانلا فانه نعم لو كان قاصدا ذلك فهو التلاف فيضمن ومالم يصدق
 التلاف فلا ضمان علم او ظن او شك رادع قدر الحاجة ونقص اذا دخل شيء من ذلك
 في باب الضمان كما قررناه وليس كل فعل محرم موجبا للضمان ولا كل فعل جائز ماذون شرعا ^{يستغيب}
 للضمان فان موارد الخلف كثيرة هذا ما يتقصر الاصول والذاع في هذا الباب فلو كان ما
 ذكره في باب الغصب لم كون التجاوز عن البهجة الحاجة وعلم التعدي او ظنه او احدهما فقط
 موجبا للضمان بعد ما مجمعا عليه فلا بحث لنا فيه وقد يشتر بذلك عبارة الدروس حيث عدلها
 بعد ذكر التلاف والغصب وخوذلك فماسباب الضمان فراجع وان كان على القاعدة كما هو الظاهر
 من كلامهم وتعليلاتهم فالمجته اعتبار اذ اجر تحت صدق التلاف والاضار والى ذلك نزل
 اختلاف تفسيراتهم في اعتبار العلم والظن والحاجة وعدمها وعلو الهواء في النار وخوذلك فنزل
 كل ذلك على المثال ويخرج الصدق العرفي ومع الشك او عدم الصدق بحكم باصالة البرائة
 واما البحث في جزئيات تعليلاتهم سيما ما في عبارة المسالك وخوها فلا ينبغي بعد ما نختار في شيء
 هكذا ينبغي ان ينهم المقام ولا حظ عبارة التذكرة المتولة سابقا وتبصر وحيث ينشأ في الضمان
 على صدق التلاف لا فرق بين الحاجة وعدمها جلب نفع او دفع ضرر لو اضر وألف مال الغير
 لدفع ضرر نفسه لمن ضرب في خرابه بضر باخر جدار الجار ضمن ولو مر سدا اضره به وان
 كان خرابه بضر لدفع ضرر غير نفسه عملا بعموم ادلة الضمان والبحث في حقوق المسئلة وفروعها
 بحال واسع وفي تطبيقها على اساطين الاصحاب على هذا المرام ينبغي التامل التام وقد بينها على
 ما يدل عليه فاننا لم نخرج في ذلك غير طريقتهم ولا خالفناهم في شريحتهم وفيما ذكرنا كتابه
 لمن اعطى النظر حقه ونحن خرجنا في المقام عن وضع الرسالة الكثرة الخلط في المقام وعموم البلوى
 به في الاعصار والاضمار واسه الموفق عن **سوان** من جملة الاصول المتقدمة
 في الشريعة اعمال التبعة في الامور المشككة وتحقق الكلام في معنى المشكل المواد هنا وضبط
 موارد وتنتج كلمة الاصحاب بحيث يطبق على ضابطة ويقف على رابطة من المشكلات فالذي

في التبعة

ينبغي هنا البحث عن جميع ذلك مضافا الى احكام لاحقة لنفس القرعة موضوعا وحكما فنقول
لا كلام في مشروعية القرعة في الجملة وبذلك على ذلك صواب في الاولية تشير اليها على سبيل
الاجمال احدها قوله تعالى في احوال يونس النبي على نبينا وعليه السلام فساهم فكان المحدثين
وقد ورد في الاخبار الاجماع في الامتثال على مشروعية القرعة بهذه الآية وفيه هنا بضعف
المنافسة في الدلالة بخلافها والمواد بالمساهمة المقارعة والمواد يكون من ضمن المحدثين ^{ورثة}
معلوم بالقرعة مما اذا غلبه واصل الدخول والحق والادعاء والازالة والابطال واصل المعنى
صار من الترويع المطلوبين المهورين كما في الجمع وصورة الواقعة كما في الخبر انكم لما وعد
قوم بالعذاب خرج من بينهم قبل ان يامر الله فوكب في السفينة فوقفت السفينة فقالوا هنا
عبد ابق من بولاه فاقوعوا فخرجت القرعة على يونس فولى نفسه في الماء فالتفت الحوت و
ثانها الاخبار القوية من التواتر بل هي على حد التواتر منها رواية محمد بن حكيم المروي في
الفقيه ويكفي في الكاظم ثم كل مجهول ففينة القرعة قلت لان القرعة تخطى وتصيب فقال كل ما
حكم الله به فليس تخطى ومنها المولى في الفقيه ما تقارع قوم فوضوا وهم الى الله الا خرج
لهم الحق وقال اي قضية اعدل من القرعة اذ فوض الامور الى الله وذكر الآية ومنها موسى وداود
ابن ابي يزيد في الكافي وبك في تعارض البيهقي في امته واعتداهما يترفع بين الشهود في
خرج ٣٣ في الحق وهو اولى بها ومنها رواية زرارة الخ المذكورة في تعارض البيهقي
في مقدار الودعة الخاصة من الباقي ان قال اقرع بينهم ومنها موثقة سماعة المروزي في
الفقيه والتهذيبين في تعارض البيهقي في الدابة وفيها ان عليا لم اقرع بينهما بسهمين
ومنها رواية ابن سنان في التهذيبين مثله ومنها صحيحة الحلبي في التهذيبين في البيهقي ايضا
يترفع بينهم فاقع فاعطيه اليمين وهو اولى بالقضاء وصححه داود بن سليمان مرعا
مثله وصححه البصري في الكتب الاربعة كان عليا اذ اتاه رجلان مختصمان شهودا لهم
سواء وعددهم سواد اقرع بينهم على ايمهم يصير اليمين قال وكان يقول اللهم رب السموات السبع

ايهام كالحق له فاده اليه ثم جعل الحق للذي يصير عليه اذا حلف ومنها صحيحة بن مسلم في يث
 والفقير عن الباقر في الرجل يوصي بعق ثلث بما ليكده كان عليه ثم يسمي بينهم ورواية
 ابي حمزة في رجل اوصى الى ولده بعق غلام له وتورث الاخر ثل نصيب الولد مع عدم ابيها
 ان الصادق ثم اخرج بينهما وحكم بما اخرجته ومنها رواية الحسين بن المختار المروي في الكافي
 والفقير والتهذيب قال قال ابو عبد الله ثم لا يري حصة يا ابا حنيفة ما تقول في بيت سقط
 قوم وبقي منهم صبيان احدهما حر والاخر مملوك لصاحبه فلم يعرف الحر من المملوك فقال ابو
 يعق نصف هذا ونصف ذلك ويقسم المال بينهما فقال ابو عبد الله ليس كذلك ولكنه يقرع بينهما
 فمن اصابته القرعة هو الحر ويعق هذا ويجعل مولى له ومنها صحيحة حريز المروية في يث عن
 احدهما وصحيحة حماد بن عيسى المروية في الكافي كذلك ورواية حريز المروية في يث عن
 ابي جعفر في قضاء علي باليمن في قوم اهدت عليهم دارهم فبقي منهم صبيان احدهما
 مملوك والاخر فاسم بينهم فخرج سهم على احدهما فجعل المال له وانفق الاخر ومنها موقعة محمد
 بن مسلم المروية في يث عن احدهما قال قلت انه وحق سقط عليهما البيت وقد ولدنا فانت
 الامان وبقي الابنان كيف يورثان قال فقال سهم عليهما ثلثا ولا شيء لثلاث مرات فأيها اصابه
 السهم ارث الاخر ومنها رواية المروية في يث كذلك ومنها رواية العباس بن هلال المروية
 في يث عن الرضا في حوال محمد بن علي عليهما السلام من ابن ابي ابي وابن شبرمه عما يقضيان
 به اذا فقد الكتاب والسنة وقولهما بخمسة رابعا فقال ثم رابعا انما نقولان انما في امر
 4 وجارية كانتا توضعان صبيين في بيت فسقط عليهما فأتتا وسلم الصبيان فقالا القافة
 يلحقهما بهما قال لا قد ضربنا قال لا قال بن داود مولى له جعلت فداك بلغني ان ابي المؤمنين قال
 ما نه قوم فوضوا امرهم الى الله عز وجل والقواسمها هم الاخرج السهم الاقرب فكتبت في القافة
 جمع القافة وهو الذي يحكم في النسب بالقيافة واللغة يشهد بذلك وصحيحة الفضل بن
 المروية في الكافي ويث ورواية المروية في يث والفقير عن ابي عبد الله في مولود ليس له مال للرجال

وما للنساء قال يورج الامام او المزع يكسب على سهم عبد الله وعلى سهم امه اسره ثم يقول الامام
او المزع اللهم انت اسد الاله الا انت عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كان
فيه يختلفون فبين لنا امر هذا المولد كيف يورث ما فوضت له في الكتاب ثم يطرح السهام في سهام
همه ثم يحال السهام على ما خرج ورث عليه ومنها مرسلة ثعلبة المروزي في الكافي ويص غم ابي
عبد الله قال سئل عن مولود ليس بذكو ولا انثى كيف يورث قال يجلس الامام ويجلس عنده
ناس من المسلمين فيدعون اسره ويحال السهام عليه اي ميراث يورثه ميراث الذكور او ميراث الانثى
فاي ذلك خرج عليه ورثه ثم قال واي قضية اعدل فم قضية يحال عليه وذكر الائمة قال وما من
يعطى او يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتاب اسره ولكن لا ينفقه عقول الرجال ومنها ثعلبة
ابن مسكان المروزي في كتاب مثل المرسلة الى خوالا ائمة ورواية اسحق في كتاب مثل ذلك ورواية السكوني
في الكافي كلهم ومنها صحيحة الحلبي في كتاب عن ابي عبد الله قال اذا وقع العبد والحرة المشترك
باموثة في طهر واحد فادعوا الولد اقرع بينهم وكان الولد للذي يخرج ٤ سهم وصحيحة محمد بن
مسلم والحلي في الكافي مثل ذلك ومنها ما في صحيحة ابي بصير المروزي في كتاب الاخبار انه لما اخبر عليا
بعد قد ودر غلامين بانه اسره بين قوم ادعوا ولدا وطوا امره في طهر واحد قال النبي صلى الله عليه وسلم
قوم تشارعوا ثم فوضوا امرهم الى اسرجل وعوا الاخرج سهم الحق وشله مرسلة عاصم المروزي في
التهذيبين ومنها صحيحة معاوية بن عمار المروزي في الفقيه ويص عن ابي عبد الله قال اذا
وطئ رجلان او ثلثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعا اقرع بينهم الواي بينهم
فمن قرع كان الولد له ومنها صحيحة سليمان بن خالد المروزي في كتاب عن ابي عبد الله
قال قضيت على ثمة في ثلثة وقعوا على اموثة في طهر واحد وذلك في الجاهلية قبل ان يظهر الاسلام
فاقرع بينهم وجعل الولد لمن قرع وجعل عليه ثلثي الدية للآخرين فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى بدت نواجه قال وما اعلم فيها شيئا الا ما قضيت علي ثم ومنها صحيحة الحلبي عن الحسن قال
اذا وقع المسلم واليهودي والنصراني على اموثة في طهر واحد اقرع بينهم وكان الولد للذي قضت

القعدة ونهار واثير سبابة و ابراهيم بن عمر في بيك في رجل قال اول مملوك املكه فهو حور
 ثلثة قال يترج بينهم فمن احبته القعدة استق قال والقعدة سنة وصحجة الحلي عن قال
 اول مملوك املكه فهو حور ثلثة جميعا قال يترج بينهم ويقع الذي خرج ٣٣ ورواية
 ورواية مروان في بيك والكافي عن ابي عبد الله قال ان ابا جعفر مات وترك سبعة غلاما
 واعتق ثلثهم فاوتت بينهم فاعتقت عشرين ومنها راية ايفهم عنكم ثلثه ونحوهما راية
 اخرى في بيك ومنها صحبة محمد بن عيسى في بيك من الرجل تطواني ربيع نرا على شاة قال
 ان عرفها ذبحها واحرقها وان لم يعرفها قسمها نصفين ابدانهم يقع السهم بها فذبح ويحرق
 وقد نجت سائرهما ونهار واثير بن موسى المويتر في الكافي في رجل قال لما ليكلكم ابيكم علمني اثير
 من كتابه فهو حور وعلم واحد منهم ثم مات المولى ولم يدريهم الذي علمه الا اثير هل يخرج بالعدة
 قال نعم ولا يجوز ان يستخرج الا الامام فان لم كلاما وقت القعدة وعداد لا يعلم سواه ولا
 كما يقدر عليه غيره ومنها رسالة تمام المويتر في بيك عن ابيهما قال القعدة لا يكون الا للامام
 ومنها ما روي ان رجلا من الانصار اعتق ستمائة في مرض موته ولا مال له غيره فلما وقعت القضية
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمهم بالتعديل واقوع بينهم واعتق اثنين بالقعدة وروي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم اوقع بالكتابة على الوقاع وروي ايضا انه اوقع في بعض الغنائم من اخرى بالنوى ومنها صحبة
 جميل في بيك قال قال الطباري زارة ما تولى في المساهة ليس حقا فقال زارة بل هي حق فقال
 الطباري ليس قد ورد انه يخرج سهم الحق قال بل قال فقال يقى حتى ادعى انا وانت شيئا ثم
 نساهم عليه ونظروا هكذا هو فقال زارة انما جاء الحديث بانك ليس قوم فوضوا ابراهيم الى الله
 ثم اوقعوا الاخرجه سهم الحق فاما على التجارب فلم يوضع على التجارب فقال الطباري ارايت ان كان
 كانا جميعا مدعين ما ليس لهما من ابي يخرج سهم احدهما فقال زارة اذا كان كل واحد سهم
 مبيع فان كانا ادعيا ما ليس لهما يخرج سهم المبيع ومنها راية ابي بصير المويتر في الكافي
 وبيك في قضية شاب خرج ابيه مع جماعة ثم جاؤا وشهدوا بوته في جملة قضايا ابي الوثنيين

واختلف الفقه والنوم في مقدار المال فاخذ علي بن خاتم وخواتيم بن عده ثم قال اجعلوا
السهم فايكم اخرج فاي فهو صادق في دعواه لانهم اسد و٣٣ اسد لا يخب ومنها
رواية اصبح بن نباتة المروزي في الكافي طالعكم في قضية الشاب وهي مثل السابقة والثبات
الاجماع المنقولة على مشروعية في الجملة فعن شيخنا ابي جعفر الطوسي القصة في تداعي الزعماء
في ولدته متقينا مذهبنا وغم الخلاف الاجماع ظاهر على ان كل امر مجهول فيه القصة وقال
في مسئلة تقديم السابق ورود امر المدعين كما حكى عن ان الدعوى مذهبنا في كل امر مجهول
قواعد شيخنا الشهيد ثبت عندنا قولهم كل امر مجهول فيه القصة وهو ظاهر في الاجماع وعن بعض
المتأخرين اسناد ان القصة في كل امر مجهول الى رواية اصحابنا وابعها الاجماع المحصل في تتبع
القضايا بحيث لا يبقى فيه شك للفقهاء في كون العمل بالقصة في الاصول الشرعية في المجهولات
في الجملة بل مطلقا ولذا كثر الموارد التي عملوا فيها بالقصة باتفاق منهم او خلاف حتى يوضح الامر
غاية الانكشاف فنقول عمل بها الاصحاب في ائمة الجماعة مع عدم الترجيح وفي استنباه القبلة
عند بن طاووس وفي قصور المال غم المحبين الاسلامية والندرية وفي اخراج الواحد من المحرمين
للحج نيابة وفي اخلاط الكوى الموق في الجهاد وفي تزام الطلبة عند المدرس والمستفيع او المتدربين
الى المجتهد مع عدم السابق وفي القسمة وفي التزام على صاحب او مشترك لمعدن ورباط مع عدم
قبول القسمة وفي الماذونين في شراء كل منهما صاحبه وفي صورة تساوي بنتي الخارجين وفي
تلف واحد من دراهم احدهما الواحد والباقي للاخر ودعوى وفي تنازع صاحب العلو والسفل في سقف
الموسط وفي الخزائن تحت الدرج وفي بينتي المتزارعين اذا تعارضت في المدة والحصة وفي الوصية
بالمشترك اللفظي وبالثلاث من العبيد او العدة اليهم وفي الوصية بما لا يسعه الثلث مع العلم بالترتيب
والشك في السابق او مع الشك في السابق والافتراء وفي ابتداء قسمة الزوجات وفي حق الحفظة
وفي عوز النفقة على المنفق عليهم وفي اخراج المطلقة وفي اخراج المشبهة بكم واذا مات ولم يعين
وفي اخراج المذود وعقبة بقوله اول ما تملك فولدت جماعة وفي اخراج مقدار الثلث مع تعدد

المدبر وفي المتداعين في الالتقاط وفي بقاء اللبث او في الاقار وفي تساوي اليدين في
 اللقطة وفي اشتباه موطو الانسان وفي تعدد السيف والمصحف في الحيث وفي يراثة
 الخامسة مع المشبهة بالملقطة وفي يراثة الحنث في قول ابي الوثين ومن ليس له فرج على
 الاثر وغير ذلك مما يطلع عليه المتبع ولا ينبغي مع ذلك شك في كونها متفقا عليه في الجملة
 وانما البحث في عموم حجتها وضبط صورها فنقول الذي يدل على حجتها بعنوان العموم في
 كل مجمل الاجماع المنقول عن الشيخ في الخلاف وعن الشهيد في التواعد ورواية بن حكيم في
 الدالة على ان الرعة لكل مجمل ورسالة الفقيه ما قارعه قوم فوضوا امرهم الى امر الاخر فخرجهم من
 ومثله رواية بن هلال السابقة ويحذف بي بصر ورسالة عامم وجواب رواية للطبار في صحة
 جمل فان ظاهر ذلك كل ان كل مقام فوض فيه اختلاف في شيء اذا وقع فيه فعل امر ان يبين
 فيه الواقع وحكم بالعدل اذ لا يكون اختلاف بين اثنين الا لو يكون هناك بطل وحق لا محالة وان
 كان خارجا عن هذين الاثنين والنقض وجود الحق والبطل في الجملة لا في خصوص المسارعة
 فاذا تحقق وجودها فنقض الرواية تكون الرعة بنية لذلك وميزة بين الحق والبطل
 يجعل الحكم على الاطلاق وكل ما هو كمنه فوجه ويدل على ذلك ما ينقلون بطرق العامة ان
 الرعة لكل امرئ شكل كافي وايضا لكل امرئ شكل كافي اخرى ويكون في اثبات حجة هذه العموم
 تلقى الاصحاب لها بالقول ونسبهم بها في هذه الامور التي عدوها لك وان كان كثير منها
 غير خال عن النص الخاص لكن الظاهر من تعطيلهم كون هذه العموم منطوية الصدور بل يقطع
 بها في الجملة من الشارع وهذا يلقي في حجة وان ضعف السند بحسب رجاله او ارساله ويدل
 على عموم حجتها لكل متبهم انه لو يكن الرعة فيه حجة لم يكن غيرها ايضاً حجة قطعاً اذا فرض
 ان الواقعة مشككة ولا معنى الاشكال عدم وجود مخرج شرعي وبسبب ذلك كما نوضح ذلك
 انهم اسد واللازم من ذلك تعطيل الحكم في موارد الاشتباه اليه فعل فيها بالرعة وهو مستلزم
 للمخرج والمرجح الواضح المنافين لحكمة الشارع فلا بد في ذلك من دليل واضح وليس الا

٢ الامور

القرينة مضافا الى ان استقراء موارد النصوص المذكورة سابقا وغيرها مما يقف عليها المستمع
 يرشد الى ان الوجه في ذلك كله لزوم الاشكال وعدم وجود فخلص في ذلك وان العلة في اعمال
 القرينة وانزلوا لها لم تعطيل الاحكام فيما لا يمكن فيه التعطيل ولذلك قدم الروايات كلها يمكن
 طويها ان يكون طريقا لبيان الحكم كافي الخشنة ونظائرها فالقرينة بعد انسداد طريق الجمل وعموم
 الاشكال والاشتباه وبعد ذلك لا يتفاوت الامر بين النصوص وغير الخاق للشكوك بالغالب
 او ادعاء لتفريق المناط بينه وبين ما ورد فيه النص والحاصل ان المسئلة لا اشكال فيها في
 في نظر الفقيه وانما الغرض تخرج الوجه حتى لا يتجمل كونهما دون ضابطة واذا عرفت عموم
 مجتها في كل امر متشبه فلا بد من بيان الموارد في ذلك حتى يجعل معيارا في المقام ثم بعد ذلك نعود
 الى ما ذكره من خروج بعض الموارد عنها وعدم كونها على عمومها ونبين انه هل هو تخصيص للقاء
 او اختصاص من اول الامر فقول وباسر التوفيق ان المراد في المشكل والمتشبه والمحمول
 واحد وهو كونه كل من حيث هو كونه بمعنى كون الشيء متشبه لا بسبيل الى دفع ذلك
 بطريق معتبر شرعا حتى يكون مخرجا في تلك الواقعة فتى كان له سبيل ثبت لم يكن ذلك في
 الاشكال والاشتباه في شيء بل هو معلوم بالمال وان كان مشكلا ابتداء وهذا هو مقتضى
 النصوص ومؤدي النظر اليهم فنقول المتشبهات التي لها مدخل في الحكم الشرعي او احدى هذه الثلاثة
 الحكم الشرعي بمعنى ان يكون شيء لم يعلم في الشريعة حكمه لا عوازا للنصوص بالعموم والخصوص في كتاب
 او سنة ولم يكن مما يستلزم العقل ولا ما انفع عليه الاجماع ولا فوق في ذلك بين كون الحكم
 الشرعي تكليفيا او وضعيا في سببية او جزئية او مانية او نحو ذلك وثانها متشبهات في
 المستنبط من اللغة والعرف بمعنى ان يقع لفظ في كلام في غير قوله في الحكم الشرعي ابتداء كالكتاب
 والسنن او بواسطة ايضا كالحكاية كايصدر عن المكلفين في معاملاتهم وغير ذلك حيث
 يصير الحكم منوطا بمعرفة معنى ذلك اللفظ كما في الوصية والاقارب والعقود وسعقاتها والجملة
 شبهة حاصلة في معنى اللفظ لغة او عرفا او اصطلاحا يحمل كلامه فائله عليه ويتضح المراد من ذلك

ويحقق حكمه وثالثها شبهة الموضوع الصريح بمعنى ان بعد ثبوت الحكم في الشارع للعناوين العامة
بمفاهيمها ومعانيها وقع الاشتباه في ان هذا الفرد الوجود الشخص في الخارج هل هو من افراد
ذلك الكلي او غير بحيث لو اتضح ان واحد تحت احدهما لا يتضح الحكم في دون حاجة الى امر اخر
ولكل من هذه الصور المفروضة في الاشتباه صور عديدة ليست مناطا في هذا المقام وإنما الغرض
الاشارة الى ذلك تنقيح لمورد الدليل اذا عرفت ذلك فنقول لا ريب ان شبهة الحكم ليست
تحت المشكل المذكور في رواية القزعة اذ لا اشكال في الاحكام الشرعية بعد ملاحظة ادلتها
والاصول المقررة المعبرة في مقام اثباتها فانها رافعة لذلك فلو كانت شيئا شبهها حكمه فلا ريب ان
اما داخل في عنوان اصله الاباحة والبرائة والاستصحاب او اصله العدم او غير ذلك او قاطعة
الاختصاص على مذهب من يعمل على الاطلاق او في مقامات خاصة ولكن الاحكام الوضعية فانها
ايضاً تنقذ بعد ملاحظة الفساد او اصله العدم او قاعدة الاشتغال او نحو ذلك فانما نجد
بعون الله تعالى شيئاً يشبه فيه نفس الحكم الشرعي ولا يخرج من الشرع معبراً عنه يعقد عليه
وذلك واضح فلا وجه لاعتمال القزعة في ذلك لانه ليس بمشكل فلا بد هل في هذا قال الشهيد
في القواعد ولا يستعمل في الفتاوى والاحكام المشبهة اجماعاً والسرفيد ما ذكرناه وليس ذلك
تخصيصاً لقاعدة القزعة بل انما هو اختصاص وعدم شموله في اصله لا يقال اي فرق بين ادلة
اصل البرائة المتعلقة بالحكم بالبرائة على كون الشيء مجهولاً او مما لا يعلم او مما لا دليل عليه وبين ادلة
القزعة بل الحق انهما في واحد فكانه قال كل مجهول يبنى فيه على البرائة وكل مجهول يعمل فيه على
تقديم دليل البرائة على القزعة حتى يكون ذلك رافعا للاشكال نحو جال للفرع من موضوع مسألة
القزعة خال عنه الوجه لا نقول ان هذا الكلام مندفع من وجوه احدها انه على فرض تسليم
كون الحكم معلقاً على المجهول في المقامين ان ادلة البرائة اخص مطلقاً من ادلة القزعة لعمومها للموضوع
والحكم وما هو مورد البرائة وغيره ونقصناه تقديم الخاص على العام فيصير المعنى كل شكل فيه
القزعة الا ما يجري فيه البرائة ولو فرض ورود هذا الاشكال على دليل القزعة بالنسبة الى الادلة

والاصول الاخرى ايضا كالاستصحاب واصالة العدم والاحتياط ونحو ذلك فيجاء ايضا بذلك
لان كل هذه الاصول المعولة في موارد الشك والشبهة اخص من عموم دليل القربة فلا
تدخل وثانيها ان الحكم في دليل اصل البرائة لم يعلق على المشكل والجهل والمشتبه بل انما
علق بما لم يرد فيه امر ولا نهي او بما لا يعلمون ونحو ذلك وهذا غير معنى الاشكال فنقول في
مورد من موارد شبهة الحكم انه يصدق عليه انه مما لم يرد فيه امر ولا نهي او بما لا يعلم فيجري فيه الاصل
ويخرج من الاشكال فلا وجب القربة وفوق واضح بين كون الحكم معلقا على المشكل او على كونه مما
لا يعلم ونحو ذلك وذلك واضح عند من له دبر فافهم الغاويين وتبعية الاحكام للاسماء و
الموضوعات وثالثها ان الظاهر من قوله كل امر مشبه ارادة الموضوع دون الحكم فلا تشمل
الشبهة في نفس الحكم الشرعي وان كان لفظ الامراء الا ان في انصرافه في ذلك المقام اليه
تأمل ظاهره فامل وراعيهما ان غاية ما يقال ورد وطريقين في بيان الحكم المشبه ولا ريب
ان العمل بالبرائة اوفق بالشريعة السهلة السجية ولو فرض في العمل بالاصل لزوم تكليف كما يتفق
في الاستصحاب وقاعدة الشغل فنقول قيام الاجماع على ذلك كما ذكرناه مخرج كون الطوبى
الاصل لا القربة وبالجملة فالمقام واضح انه يحتاج الى النقص والبرام فالاشتغال بالاهم اولى
واما شبهة الموضوع المستبسط بمعنى الاحتمال الاجمال في مؤدى اللفظ فهو ايضا ليس داخل
تحت الامر المشبه الذي هو مورد القربة لان لموقفها طرفا مؤدى الرجوع الى العرف او اللغة
والى الامارات وفي مقام المعارض الى التراجع المقر كما ذكرناه في الغاويين السابقة فراجع
وحيث انما مكلفون في فهم مؤدى اللفظ الى طريقة اهل العرف وليس واحد منهم يرجع في
المشتبه الى القربة فحق ايضا مكن جريا في ذلك على طريقة لسان التوم في معرفة معاني الالفاظ
ولا يبقى فيه بعد ملاحظة الاصول المعولة في مباحث الالفاظ المتقاة من طريقة اهل اللسان
شبهة تحتاج فيه الى اعمال القربة ولو فرض فيه ايضا اجمال مطلق لا يمكن كشفه باحد من
الطرفين فالمرجع فيه ايضا الاصول الحكيمة الجارية بالنسبة الى الاحكام المتعلقة بهما في اشتغال او برائة

او استحباب او غير ذلك وقد حققنا ذلك في ضابطته من ضوابط تبعية الاحكام للاسماء ^{جمع}
 وتبدل اما شبهة الموضوع الصريح فلا ريب انه يتصور لها صور احدها ما يكون فيه جاري
 اصل في الاصول الشرعية من صلة الاباحة او البرائة او الاستحباب او نحو ذلك كما ذكره ^{صوليون}
 في مباحث اصل البرائة وغيرها ودلت عليه الروايات في ذلك الباب فلا كلام في خروجها ايضا
 عن الامر المشبه نظرا ما قررناه في شبهة الحكم الشرعي وفي ذلك يظهر عدم جريان الحكم بالقرعة
 في شبهة المحصورة بناء الحكم فيها على قاعدة الاشتغال على ما محتاجه او على البرائة كما عليه خروج
 وكله في غير المحصور البناء فيه على البرائة مطلق ولا يرد علينا نقض في هذا المقام من حيث الفتوى
 والنقض فالبالذ الموارد التي ذكرناها ليس فيها حكم بالقرعة في كلمة الاستحباب ولا في الاجتناب
 موضع يجري فيه الاصل والذي يرد علينا في ذلك سمي من جهة النص او الفتوى وهو صحيحة محمد
 بن عيسى في باب المتقدم حيث دلت على اعمال القرعة في شاة موطوءة مشبهة في قطع فان
 مقتضى القواعد ان يقال ان كانت القطع غير محصورة عادة عدم التجنب حكم كما في نظائره وان كان
 محصورة بحسب الاجتناب كما في سائر شبهة المحصورة فاما معنى القرعة قلت او لا نقول ان هذه
 الرواية محمولة على القطع غير المحصور عادة فيقول على الاستحباب وطيب النفس ودفع النفرة
 ثانيا على فرض الانحصار هذه الرواية احصت قاعدة الاشتغال وادلت اجتناب شبهة المحصورة
 فيعمل بها في هذا المورد الخاص ولا يلزم من ذلك اطراؤه في سائر المقامات وثالث انقول يمكن
 دعوى الفرق بين هذه شبهة المحصورة وغيرها بان الاختلاف في القطع مجرد العلم بكون واحدة
 موطوءة مستلزم لتضييع المال وموجب للشقة وهذا الوجه في الحقيقة بيان لحكمة النص فلا يلزم
 ذلك اعمال القرعة في كل ما هو كذلك وفيه هنا يعلم ان القول بالقرعة في شبهة في الموضوع والحلال
 المختلط بالحرام كما حكى عن بعض الاصوليين قول مرغوب عنه جدا اذ لا دليل على اعمال ذلك بعد
 قيام الدالة على لزوم الاجتناب فان قلت قد ذكرت ان ما لم يكن له طريق شرعي فهو داخل تحت الشكل
 والقرصان الموضوع المشبه بنفسه لا يسيل الى معرفة فينبغي فيه اعمال القرعة فتى علمت فيه ذلك

تعين الحرام فخرج غير محرم قاعدة الشغل ونحوها قلت هذا استنباه في معرفة محل البحث فان
كلامنا الآن في المشتبه الذي لا اشكال في ذاته ولا ادعى الى غيره غير معرفة الحكم ولذا عرفت في
اصل العنوان بكونه من مجاري الاصول ولا ريب في ان الموضوع بنفسه ليس لمعرفة حاجة حتى يدخل
في عموم المشكل وانما المقصود معرفة حكمه لا مثال التكليف وهو متحقق بالاصل المعتمد فلا وجه للاعمال
الفرعية اصلا نعم وانفق ان الحاجة دعت الى معرفة نفس الموضوع بحيث لا يمكن الدفاع عما لا يعرف فيها
فحين نقول في ذلك باعمال الفرعية ونوضح ذلك في المثال السابق فنقول حكم الشاة الموطوءة
مثلا لزوم الاجتناب وكذا المشتبه او كان محصورا فلا اشكال في هذه الجنبية نعم لو نذر احد
الصدقة باحد هاتين الشايتين او كان احدهما مال يعرف على الحاجة الى تعيين الموطوءة حتى يلزم
تعيينه على قاعدة الضمان ولا يمكن التخليص الا بالمعرفة فنقول يمكن جند اجراء الفرعية وكذا لو اشتبهت
اجنبية باخت الرجل فلا اشكال في حيث الحكم عليه فلا يجوز عليه نكاح شيء منها ولو مات الرجل
والوفاة الاخيرة عمل الفرعية حتى يتميز ما ذكرناه فنظير حتى يعرف ان المراد من الاشكال في الموضوع
اي شيء والفقير بعد التبيين يقدم على استخراج الفروع ويميز المقامات وثانها ما لم يكن
محرم اصل في الاصول العملية لكنه قام الدليل فيه على الاحتياط باحد الطرفين او الاطراف كما ورد في
تراجم ائمة الجماعة وتقديم السابق في الموافقة والاستفتاء او في المراجعة على المباح وفي تراجم
البنات وتقديم قول ذي اليد والعمل بينة الخارج وما ورد في تفسير شيء والخروج ونحوها
في الوصية فانها وان لم يكن فيها اشكال في جهة اطلاق اللفظ لكن محيى الاشكال لو علم قصد الموصي
بها او بعينها عند مشيئة عليه عندنا فان هذه الصورة ايضا داخل تحت النص والتنويه وفيها ما لا
الختي ونحوه والعمل بالاقوال وغيره من المشتبهات ثم ما ولا يخفى انتشارها في ابواب الفقهاء لمراد في
تتبع وممارسة وهذا القسم ايضا خارج عن مورد الفرعية اذ مع وجود الدليل على الاحتياط بالاجواب
يخرج الموضوع عن جنس الاشكال ويدخل في الواضحات ووجه تقديم ذلك كلمة على الفرعية كون
ادلتها اخص من دليل الفرعية مطلقا تقدم عليه على القاعدة وغير ذلك من الوجوه التي ذكرنا في وجه

تقديم البراءة على القصة في شبهة الحكم وغيرها من الاصول التي في هذه المقامات لا تظلم بها وانما
الغرض التبيين للفقير البشير وتاليف ما لم يكن فيه دليل قائم على ذلك حتى يتضح به الامر
سواء لم يرد في اصل الشرع فيرد في حجة وبيان او ورد في الشرع على ما في الامارات ومبنيات ولكن
فقدت في الواقعة الخاصة والموضوعات التي في هذا الموضوع المحيوت عن بحث يلزم من عدم اشارة
اختلال النظام والمرجع والموجع ويخرجنا في الجملة الى تعطيل الاحكام وانما في الفساد
المطلوب حسب ما دلت في الشريعة بل ليس المقصود منها في نحو المقام الا ذلك فهذا هو الامر المشكل
الذي يتبع فيه القصة ويعمل بها حتى يتبين الحق ويدحض الباطل ويصل كل ذو حق الى حقه على ما في
علم اسر تبارك وتعالى وجعل هذه الطريقة لطف عظيم حاسم لمادة الجدل والنزاع في اصله لا يرد
في ذلك شيء ولا يمكن ان يتكلم فيه تكلم لا يستلزام الرد في هذا المقام الحادثة مع الملك العلام وهو
مخرج لفاعله عن رتبة الاسلام وانت اذا تأملت في موارد النصوص السابقة وفي مقامات عمل
اصحابنا قدس سرافقهم الزكية ترى ان علمهم انما هو في مثل المقام حور ناهك ولكن موارد النصوص
وفي ذلك كله ظهران دليل القصة مما لم يرد عليه تخصيص في مقام من المقامات وما توهم بعض القاصدين
من خروج هذه الموارد البتة ذكرناها في عموم دليل القصة باجماع او نحو ناسخ عن عدم التامل في اطراف
المقام فان ذلك كله خارج عن الامر المشكل وعلى ما ذكرناه طيس او مشكل الا وفيه القصة وكل ما في
مخرج شرعي فهو خارج عن المشكل وبقي هنا كلام وهو ان الامر المشتمل قسمان احدهما ما كان
مشبهًا بظاهره واقعا كما في مام الجماعة اذ لم يدل دليل على استحقاق احدهما في الواقع حتى يكون
الاشباهة ظاهرا وقصور المال من المحيوت وتعدد المحرمين بابتغى واحد وفي المتزاحمين في بيان
او مشترك او عند مدس او حاكم وفي الوصية بثلث العبيد بالعنق او العدد اليهم وفي قسم الزوج
وعوزا لنفقة على المنفق عليهم وتعدد السيف والمصحف في الجوق ونظائر ذلك وثانيهما ما كان
مشبهًا بظاهره بعنا واقعا كما في اختلاط الموتى في الجهاد والمادونين في شراء كل منهما صاحبه وفي
تعارض البنتين للخارجين وفي تلف درهمين او ديعتين وفي الوصية بالايعة الثلث مع العلم

بالسبق دون السابق وفي أحوال المطلق والمندور وعقبة في بعض الصور وفي المدايعين في
 لفظ أو المقاطرة وفي الخنة والمسوح بناء على عدم كونها طبيعة نالته وقد مر فيها مقام البحث
 في عنوان الكلف المشبه ونظائر ذلك وفي هذا الباب الوصية بالمشرك اللفظي مع عدم الترتيب
 ذلك من المشبه وأقعا وظاهرا كما اتفق شيخنا الشهيد الثاني قدس سره خال عن الوجه وقياسه
 بالمواطى بملاحظة اعتبار صدق الطبيعة في الكلي واللفظية المشترك قياس مع الفارق إذا استعمل
 المشترك في أكثر من معنى لا يجوز وفي الواحد المعاني لا بعينه لا يجوز أيضا فيعلم إرادة الموصي
 من واحد معين المعاني لأصل صحة استعماله إلا أن المراد مشبه لفقد الترتيب والموصي به إرادته
 الموصي به اللفظ لا يطلق ما يصدق عليه اللفظ فلم يقل جريان الترتيب في القسم الأول أيضا لا اشكال
 في جريان الترتيب في المشترك في الوصية فلا تدهل فنقول قد يوجد في كلام بعض الأصحاب وغالبا
 في كلام شيخنا الشهيد الثاني كما لا يخفى على من لاحظ هذه المواد بالمشبه والمشكل في دليل الترتيب
 ما كان معينا وأقعا مجعولا ظاهرا لا ما كان مشبه بينهما وبهذا اورد على فتاوى الأصحاب في أغلب
 المقامات وإن تورد فيه أيضا في بعض الموارد واطنه في مسألة من يدعي أول ما يلد الجارية فولدت
 جماعة وليس من كتبه شيء عندي حتى أعين موضع و قال فيه أن دليل الترتيب عام لكل مشبه ولم
 يتم دليل على تخصيصه بالمشبه كظاهري المعلوم وأقعا وكيف كان فنقول من خص الترتيب
 بالقسم الثاني أن ادعى أن المشبه ظاهرا وأقعا لا اشكال فيه حتى يحتاج فيه إلى الترتيب
 كما في إطلاق الكلي المواطى فيعمل بالخير فنقول ليس الفرض محصورا في ذلك فإن الموارد
 التي مثلناها سابقا أغلبها يرد فيه الاشكال فلا حظ ولو فرض ارتفاع الاشكال بطريق معتد
 فنحن أيضا نقول به فلا وجه للقول بأن المشبه ضام فان ظاهر تخصيص دليل الترتيب وعلى
 الوجه بصير معناه خروج القسم الأول عن الموضوع مضافا إلى أن البناء على التخيير لو صح لم يجر
 في القسم الثاني أيضا والوجه الدال على تقديم الترتيب على التخيير في هذا القسم دال عليه في ذلك
 وإن ادعى انصراف المشكل إلى ما كان معينا وأقعا فنمنع الانصراف إذ بعدد وإن الأمرين

وعدم ماصر في البين لا شبهة في انه شكل وان كان محمولا واقعا ايضا الا ان يتق ما لم يعلم النعين
في الواقع لا يلزمنا معرفة ذلك حتى ننع في الاشكال وهذا عود الى الوجه الاول وقد عرفت
جوابه وعدم امكانه في صورة السارخ والنداعي فان تخيلة ذلك المدعي ببر على حاله من النسا
العظيم الذي بنى الشرح على سبيله فلا حظ وان ادعى وروده في ال على التخصيص بطالبه بذلك
المخصص ملك وانا وان تتبعنا في الموارد ولم نجد شاهدا يشهد على ذلك نعم لو تم الوجه الذي
خرجه او لا يصير كلامهم مخرج لكنه ساقط بعد التأمل في اطراف الكلام سيما بعد ما قرنا وبنينا
لك في المعنى المواد من الشكل فان بعد فرض كونه شكلا لا يوجد له مخرج من طوره في التهمة او الفرض
عدم تحقق سبيل غيرها مضافا الى ان في مورد النصوص الخاصة ما هو شبهة ظاهره واقعا كما في صحة
ابن سلم في الوصية يعق تلك المالك ورواية سبابة وابراهيم بن عمار فبين قال اول ملوك الملك
من حروف ثلثة ونحو صحة الخليل وان امكن المناقشة في الاول بانة على الاحتجاب اذ لا
اشكال في الثلث لا يتواطى قاض بالتحيز فان قلت ظاهر ما ورد في الاخبار انه ما من قوم
اومهم الى اسم ثم اقرعوا الاخرج هم الحق كون ذلك معينا في الواقع اذ لا يصدق الحق الا بذلك
قلت اول ان الحق في ارضان اسم لذلك وجعل الحق له وذلك يوجد في المشبه واقعا كما في
المزاحمين في مباح ونظائره ويكون معنى الحق هنا اولوية في الواقع على هذا الامر والكاشف
عن هذه الاولوية خروج التهمة واستحالة الترجيح بلا مرجح على اسمها كما سحالة ترجيح المرجح
فكون تزام الاخر وتوفيق ذلك باطلا وهذا كاف في المقام وثانيا ان هذا ليس الا
على ان كل مورد التهمة كافي حتى يكون مخصصا بل معناه ان ما هو ملك يعلم بالتهمة ولا يلزم
من ذلك عدم اعمالها في غير ذلك فيبقى عموم ما دل على العمل بها في كل شبهة سيما غير المعاد في
هنا ظهران التهمة كما تكون كاشفة تكون شبهة ويحملها رواية ابن حكيم حيث قال ان التهمة
تخطي وتصيب فقال كل ما حكم اسم به فليس بخطي والمراد على الكشف ان ما حكم اسم به بين
لواقع قطعا ولا يكون مخالفا للواقع وعلى الاثبات يكون معناه ما حكم اسم به فهو الصواب

فيكون جعل الحكم ابتداء فالنظر في القرعة ليس بخطئ بل لما كاشف عن الواقع لو كان احدهما معنا
 في الواقع او ثبت ابتداء لولم يكن كذلك وكلاهما سبغ نعم هل يستفاد من ان في صورة تعيين
 الواقع لواخر حيث القرعة خلافه يتبع فيكون كاجعل الابتدائي او لابل الظاهر ان القرعة في هذا
 المقام لا يخرج الواقع وجهان والظاهر من قرينة السؤال الثاني لان غرض السائل من
 الاصابة والخطأ ابراز الواقع وعدمه وان لو فرض حكم اسر بخلاف ما كما معنا قبل القرعة في
 الواقع لكما هذا خطأ فيكون قوله لم ليس بخطئ انه لا يقع كذلك بل لا يخرج الانفس الواقع مع
 احتمال ان يبق ان المراد في الجواب تبينه السائل على ان اصابة الواقع والعدم لا دخل له في
 الخطأ والصواب بل الميزان في الصواب والخطأ حكم اسر فكلما حكم به اسر شئ هو الصواب ولا دخل
 لكون شئ معنا في نظرنا في ذلك فامل وبصر الحاصل ان حكم اسر يكشف عن تعيين خلافه وهل
 القرعة وظيفة الامام خاصة او يعم كل احد وجهان مقتضى اطلاق رواية ابن حكيم الثاني وكذلك
 ظاهر ما في المرسول وما في كلام ابن داود وغيره على ما في صحيحة ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وكلام زرارة للطيار رمانه قوم فوضوا امرهم الى اسر ثم اقرعوا الاخرجهم المحق عموم جواز الاقرع
 لكل احد ودعوى ان رواية ابن حكيم مسوقة لاصل شريعة القرعة وهذه الروايات لبيان اصابة
 ولا ينافي كون المقارعة عند الامام وينظم مدقوعة بان ظاهر النصوص كما لا يخفى على من لا خطها
 يابى عن ذلك وما في الروايات مع نقل فعل الأئمة في المقارعة انهم دال على جوازها لكل احد
 اذ ليس المقصود من نقل ذلك المناجعة والفعل كما فعله وان امكن ان يبق ان غاية اعمال القرعة
 في نظائر تلك الواقعة وان اعتبر كونه عند الامام ويدل على ذلك صريح صحيحة الفضيل
 ابن يسار في المسموع قال في ولله يترجى الامام او المترجى الى ان قال ثم يقول الامام او المترجى
 اللهم انت الحق وهذا ظاهر في عدم الاختصاص بالامام لا ينافي ان المراد ليس الاختصاص بالامام
 الاصل بالخصوص بل الكلام في كونه وظيفة النائب عموما او خصوصا في حضوره او غيابه ففعل
 المراد بالمترجى من كان ماذونا له في ذلك فلا يدل على عموم الجواز واطلاق الفرد المحلى باللام

غير قاض بالعموم ان لم ينزل على العمدة وان لم يكن هناك معهود شخصي اذ يكفي في ذلك المعهود النوي
 ويدل على ذلك ايضا صحيحة محمد بن عيسى في الشاة الموطنة فان ظاهره بل صريحه ان المرفع
 غير الامام ويمكن الجواب عن بيان التهمة هنا مندوبه وقدم الكلام على هذه الرواية وان الطريق
 غير مخصوص بها في التهمة فلا يرد النقص بها على حكم القاعدة حيث تعين والذي يقوى في النظر القاطن
 بعد ملاحظة الروايات اختصاصا من الرواية بالوالي فان كان يمكن الرجوع فيه الى امام الاصل
 بمر لا يورد اكثر الاضمار وانما وان لم يدل على الاختصاص لكنها لا تدل على العموم فيقتصر على المتعين
 وما في رسالة تعلية في المسوح قال يجلس الامام ويجلس عنده ناس وفي موثقة ابن مسكان ورواية
 اسحق والسكوني كلهم وما في صحيحة معاوية بن عمار قال ارفع الوالي بينهم وما في صريح رواية
 يونس ولا يجوز ان يستخرج احد الا الامام فان له كلاما وقت التهمة ودعاء لا يعلم سواه ولا
 يقتدر عليه غيره وما في صريح رسالة حماد التهمة لا يكون الا للامام مضافا الى ان اطلاق ما مر من
 الروايات موهون بما مرسوق لبيان المشروعية ونحوه ولو فرض فيه اطلاق تسمية هذه الروايات
 وفيها الصحيح والموثق وغيره ودعوى ان الصحيح غير صريح الدلالة والموثقة غير ناف لغير الوالي والرواية
 الصريحة خالية عن الجواب اذ لم يعمد في الاصل اشتراط التهمة بالامام حتى يجبر مدفوعة اولابان
 هذه النصوص وان لم تكن صالحة للتعيين لكنها كافية في افادة التشكيك والوهن في الاطلاق
 والاصل الاول كاف في المنع عن غير المتعين وثانيا ان دلالة الصحيحة والموثقة على التسمية والاختصاص
 ليس باضعف من تلك الاطلاقات في التعميم وثالث ان هذه الروايات بروية في الكافي وب
 معلة بما علل معمول بها في اصل الحكم واجمعها وهذا القدر كاف في الظن بالصدور وهو المعتمد
 في العمل وتحقيق ذلك موكل الى محلة مضافا الى ان التهمة في هذه المقامات مبنية للموضوع مستلزمة
 لترتيب احكام محالة للاصل والاصل عدم حوقها الا بالمتيقن مع ان الغالب في المشتبهات كالبينة
 واليمين ونحو ذلك في الشبايع ونحو عند الحاكم فكلما التهمة وبالمجمل اعطى النظر حقه في هذا
 المقام لا يشك في الاختصاص والذي اراه ان الظاهر في الاصل ايضا ذلك اذ لم يعمد منهم في

طلاق
 القعدة نعم كلامهم ايضاً في قيد بخصوص الوالي في الموارد التي نقلناها عنهم وفي هذا قد يتوهم الا
 لكنه غير ذلك اذ الغالب في تلك الموارد المذكورة كونها عند الحاكم اذ الغالب انما
 في باب النازح والذاعي ولا يحتاج ذلك الى تعييدهم بكونه عند الامام وباجللة المناهل
 في النص والقوى يقتضي بالاختصاص والحاكم الشرعي ذلك مع غيبة الامام لعموم ادلة القعدة
 ولفظ الوالي ولفظ المخرج في صحة قبض لا انه المقتضى بذلك وعموم ادلة نيابة ووكالة
 وللإجماع المحصل على ذلك ولا استلزام عدم جواز نه الحاكم التعطيل في زمن الغيبة وهو
 مناف لاصل الفرض في مشروعيتها وبقي الكلام في جواز التوكيل وتعذر الحاكم بتفويضه عما الوكالة
 وجواز التوكيل في كثير مما هو من وظائف الحاكم جواز التوكيل في القعدة ايضاً الا فيما دل الدليل
 على الاختصاص كالوكان مرتبطاً بنفس الحكومة واحتمال ان الوكالة فيما لم يتعلق بغيره
 بصدور من مباشر معين وهذا قد ثبت انه وظيفة الامام وبما يبرك القضاء فلا وجه للوكالة في
 بان غاية ما ثبت اختصاص الحاكم وعدم جواز استقلاله به واما عدم جواز التوكيل فلا ولا
 اقل من ذلك في تعلق العرض بالخصوصية وعدم مفهوم ادلة الوكالة بحري في الحكم لاصالة
 اعتبار الخصوصية مضافاً الى ان عدم جواز التوكيل يوجب الضرر والمخرج لانه ايضاً من الامور
 العامة البلوى وما هو كذا يجوز فيه التوكيل وتيقن ذلك في باب الوكالة ولو تعذر الحاكم
 ووكيله خصوصاً وعموماً فالنظر في القعدة لعدول المسلمين لعموم والمؤمنون والمؤمنات
 بعضهم اولياء بعض وما في الجنان قام رجل ثقة فاسمهم بينهم فلا باس وسياتي ولائحة
 ولاية العدول ان شاء الله في باب الولايات ولدخوله تحت الامة على البر وباب المحبة والاستلزام
 عدم جواز نه التعطيل مع ان مشروعيتها القعدة لاجله وبقي البحث في امرين احدهما في لزوم
 القعدة وجواز وفيه مقامان اولهما ان القعدة هل هي غيبة لا يجوز تركها او هي رخصة لا يجب
 ان مورد القعدة على ما قد ناه ما لم يكن هناك طوبى شرعي وكان من المشكلات فما كان فيه
 مخرج فليس فيه غيبة ولو ورد في النص ايضاً فالظاهر الاستحسان حد ذاته التوجيه الاقوي

فاني روايت مروان من فعل ابي عبد الله في عتق ابي جعفر ثلث عبيد محمول على الذب اذ الثلث
كل متواطي متساوي المصدق للافراد وتنقضاء التحريم كما في نظائره من الوصايا والمخزات وان
افتي به جماعة من الاصحاب ايضا في المقام لكن وجوب محل نظروا وجبوا واضح او محمول على كون الثلث
معينا واقعا فرض الاستنباه وذلك مما لا يخرج له ظاهرا فيجب القربة واما لو كان من المشكلا
فالا قوى لزوم القربة وانما عزيمة لظاهر اغلب ما من النصوص فانما قربة الصراحت في لزوم
القربة مع ان التوصل الى الواقع في اجراء الاحكام لازم بقدر الامكان للاتيان بالماورد به
فاللزام العمل بها اذ الرضا غير محلي بمض الاجراء وان كان شفا في الواقع او ثبت لما اراد
اسر ثبوت فعدم العمل بعد تقصير في حكم اسر وشك ان قطعنا مضافا الى ان مع تركها يلزم احد الامرين
اما ترك الحكم والافتاء ولازم الهرج والوجع والتعطيل وهو في الفساد ومستلزم تلف ^{الاقوال}
والنفوس وصياع الحقوق واما التمسك على احد الاحتمالين تشبها وهو قول بما لم يعلم ولا قام عليه
دليل وهو مع قبح العقل الناشئ من الترجيح في دون احتمال او ترجيح المرجوح والفساد والتمسك
عليه في لزوم التمسك على الحاكم واثارة الفتنة لا منقضاء به بغير حجة وبينة داخل تحت النواهي في
الكتاب والسنة فلا ماطم لزوم العمل به مع ان التحيز ومخو ذلك لا يجري في بعض المقامات
تعد الحاكم حجة تحيز وتحيز المنازعين اثاره فتنة بعد فتنة وذلك لمن تدبر واضح جلا وانها
ان بعد اعمال القربة هل يجب العمل بها فلا يفسخ بعد ذلك الامع العلم بالخالف للواقع بمعنى
انكشاف بعد ذلك بقطعي خروا تنق مثل ذلك ولا يجب بل يجوز ترك العمل بها وهذا
المقام يفسخ ما قورنا سابقا فنقول ان لم يكن اصل الاعمال لازما كما في ثلث العبيد ونظائره
فاذا عمل فيه بالقربة فالاصل بقاء التحيز وعدم التعيين مع احتمال ان يبقى ان بعد تفويض الامر
الى اسرول النص على خروجهم المحقق بغيره في ابطال الحق ويكن دفعه بان كون الخارج محققا
في هذا المقام لا ينافي كون غيره محققا لان افراد الكلي المتواطي مع ان شموله لمقام لا يلزم
في اصل الاعمال شكل ودعوى ان الخالفه في نقض بعد اسره وهو حرام اذ الفرض ان القارح

يفوض امره اليه تعالى ويجعل الحكم في ذلك وحكم الله لا ينفذ ولا يرب ان في مثل هذا المقام يمكن كراهة
 شديدا وفي التحريم نظروا ما فيما يجبا على الظاهر النصوص المقدمة كراهة لزوم ترتيب الآثار عليها
 بعد اعمالها وهي الحجة مع ان ظاهرها باننا الاجماع عليه نعم في قسمه الرد اعتبروا رضا المتعاسمين
 بعد التهمة وهو مسألة اخرى ولان وجوب الائمال ليس الا للزوم ترتيب الآثار والافلاحة
 للزوم صلاحها فاذا انزلوا لم يؤخذ بمقتضاها فاما ان يترك الواقعة بلا حكم لزم السقطيل المحوم
 وان اخذ بخلاف ما اخرج من التهمة لزم ترجيح المرجوح وان اعتمد التهمة مرة ثانية عاد الكلام
 السابق وترجح العمل بالتأني على العمل بالاول فاسجدنا فقيين العمل عليه بعد اعماله وفي الروايات
 السابقة الدلالة على لزوم العمل بعد الاعمال ما يكفيها من مؤنة الاستدلال واكتفاء القيل والقال
 وثانيهما في بيان كيفية التهمة والذي يقتضيه النظر ان يقرب في ان المراد بها في
 المشتملة على المعهود المتعارف الذي يمازى به الحقوق ويكتفى به خصوص عن الواقع او يتعين
 احدا لا يورد وكما يحصل به هذا الامر يصدق عليه انه فوعة فيشمله الاطلاقات ويجتزى به الاصل
 عدم شرطية شيء اخر ولا اجمال في معناه حتى نلزم بالاحذ بالمستحق في صورته كافي في العباد
 الجملة في وجهه وقد ورد في الكتاب العزيز بالقاء الاقلام وورد في النصوص بالكتابة على ستم
 وبالخواص من الشركاء او من الخاتم وغيره وبالكتابة على الرقاع وبالنبوي وغير ذلك ومن يتبع
 كلمة الاحباب في الموارد التي عدناها في التهمة يطلع على تفاصيل كيفيةها ونذكر من احكامها جملة
 مما تضمنته النصوص فنقول ان الظاهر اعتبار تفويض الامر الى الله تعالى في صحة التهمة بمعنى ان يوطن
 المتقارعون انفسهم على تسليم ما امر الله واطاعته حتى ينكشف لهم فلو اتفق ذلك منهم بحجة او من
 دون التفات الى الله تعالى بطلب البيان فلا عبرة بذلك ويدل على ذلك اليد في التفويض الى الله
 في الروايات وصريح بعض ذلك زارة في جواب البطاركة عوفت والظاهر وجوب هذا القول
 والتفويض على اهل المقارعة عند تعين التهمة مقدمة للواجب فان استغوا عن ذلك اجروا على
 اعمالها ويكفي كاشفا عن التفويض اخبارهم عن انفسهم بذلك ولا يسمع بعد التهمة دعوى احدهم

ان كان ^{يكن} قصد في التجربة عملاً باطلاً للنقض والقوى واستصحاباً للحكم السابق نعم لو لم
 هناك مدعى آخر فهو باصر ببيته فله ان يرفع من ثابته وثالته ويجب عليه فيما بينه وبين
 اسر اختصار الواقع والظاهر اشتراط الدعاء ايضاً لما في رواية يونس من ان له كلاماً وقت القصة
 ودعاء وظاهر الشرطية ولو قلنا بالاجمال في معنى القصة يحكي الشرطية على القاعدة في وجه
 وصحة الفضيل في المسموح المشتملة على الدعاء المخصوص الظاهر في بيان اصل الكيفية
 والظاهر منه الجزئية او الشرطية كما هو الظاهر والظاهر عدم القول بالفرق بعد ثبوت الوجوب
 لصحة البصري في تعارض البيتين المشتملة على استمرار الدعاء بالمخصوص ومن المستبعد الاستمرار
 في دون شرطية والظاهر عدم الفرق بينه وبين غيره والاحود عدم اعتبار الدعاء المخصوص اختصاراً
 النصوص وبعد التخيير بل الظاهر الدعاء بما يناسب مورد القصة ولو اقتصر على ما في صحة الفضل
 الى قولهم يختلفون ثم يطلب في اسر بيان الواقع في ذلك المورد وما في صحة البصري لو كان النافع
 في الحقوق كان احوط ويستحب حضور جماعة من المسلمين لما في رواية ثعلبة ويستحب دعائهم وطلبهم
 من اسر تعالى اظهرا الواقع للمسئلة السابقة ولا يخص دعائهم بلفظ للاطلاق ويعبر في القصة انحصار
 الاموط فعلاً او بحسب حكم الشرع في اصحاب السهام حتى يعمل بالزعة ويخرج ما هو الواقع فتبي
 احتمال احتمال خارج من ارباب الدعوى فلا بد من حملهم لذلك المحتمل الخارج القابل للحكم عليه شرعاً
 وقد دل على ذلك كلام زرارة في جواب الطيار مع وضوح وجهه في حد ذاته وفي استجاب استقبال
 القبلة وجبر قوي خصوصاً لو ادبره ضاه تحت نفوذ الامر الى اسر او اثنائه من عموم استجاب استقبال
 عند الدعاء والدعاء مندوب هنا بالمخصوص فكذلك الاستقبال ومن ذلك يعلم وجه اشتراط الظاهر
 او استجابها بعد ثبوت الدعاء وكذا في رجحان كونها في مكان معلوم شرقي كسيد وشهد ونحو
 ذلك وزمان كل يوم الجمعة والامبار وهل يشترط فيه فصل القرب بناء على انه ما وراء
 والاصل فيه ان يكون عبادة كما يحتمل وظاهر الامر بالنفوذ الى اسر ولما يظهر من استجاب الدعاء
 ونحو ذلك من الامور منظم شافها وكثرة الاعتناء بها وهو ما يؤيد كونه عبادة او اعلاماً بالاطلاق

وصدق الاسم بدون اليزد وكونها من الالهي التي جعلت للآيات فلا يتطرق فيها قصد التقرب و
 لا يبعد اعتبار قصد التقرب استحبابا بقدر الخصوص وان لم نأخذ شرطاً في صحته ولو قيل بالشرعية
 انضم لم يكن بعيداً وظاهر صحة الفضل شرائط طرح السهمين المقصودين في سهام بهمة واجالة
 السهام ولكن ظاهر لاصحاب المقامات عدم اعتبار ذلك بل يكفون بكتابة نفس السهمين او السهام
 المقصودة فاما الاقتصار في ذلك على مورد من المسموح او الحمل على الذب وكل وجه وان كان
 الثاني اوجر حلاً والمعارف عند الفقهاء الاقواع بالكتابة على الوقاع والاقتصار عليه ايجاد ولم
 في ذلك طريقان معروفان ذكرهما في باب القسمة من اخراج اسم الشوكا على السهام واسم السهام
 على اسماء الشركاء ومن اراد التفصيل فليقف على ذلك في محله وفي اعتبار جعل الوقاع في سائر من شمع
 او طين كما ادعى انه المشهور في طريقة الفقهاء في المسالك لانه الاضبط واعرف في الجملة الخالصة
 غير الريبة او عدمه علماً بالاطلاق وخلو اغلب الاخبار عنه وجهان او بهما الثاني هو هذا هو الكلام فيما
 يمكن جعله بغيره بعنوان الضابط في الباب والافالكلام في تفاصيل الجزئيات لا يتف على حد فعلها
 بالتبع التام في كل مقام وما ذكرناه في البحث فيه خلاصة كلامهم وسبيل الى الوصول بغاية مرادهم
 هذا تمام الكلام في المشتركات العامة وبأسر التوفيق عن ارباب ما يتعلق بالعبادات عنوان
 الاصل في كل ما مور به ان يكون عبادة متفردة الى قصد التقرب صادرة عن مباشر بعينه غير ما فطة بفعل
 غير نظر الى ان تعلق الوجوب يقتضي لزوم الامثال والخروج من العبد حذر من العقاب فتى ما اتى
 به بنفسه مع قصد التقرب الى المولى حصل الجرم بالبرائة عن التكليف بخلاف ما لو اتى به بدون قصد
 التقرب او اتى به شخص آخر فوقع الشك في سقوط الواجب عن الذم وعدمه والاستصحاب يقتضي بالبقاء
 الى ان يعلم المخرج مضافاً الى ان المتبادر من اللفظ في عرف ايضا ذلك فان ظاهر قوله غسل الزوم
 صدور الفعل عن المخاطب لانه المأمور بالايان به فيكون قد علم منه يعلم المباشرة ويرى ان اهل
 يذمون في غير قصد المولى بل لا يتم مؤلف الخطاب بالفعل الا الاثبات امثالا للامر لا يثق الغالب
 في العرف عدم قدح صدور المأمور به عن غير المخاطب وعدم وجود ذم في ذلك فكيف تدعى اقتضاء العرف

المباشرة لانا نقول لا يخفى على من لاحظ بعين البصيرة ان ذلك للقارئ الخاضع في المعامات ^{وعلمته}
 كون المأمور به في العرف توصيلا بقصد حصوله في الخارج كيف كان وبهذا الاعتبار لا يجعلون
 خصوص المخاطب قيدا بل يجعلونه موقفا او لو اتفق مقام لم يتم قوته على الارادة مطلقا لا ريب انهم
 يحكون في ظاهر الخطاب بالمباشرة ولا ينافي في ما ذكرناه ما ذكره الفقهاء في باب الاجابة ونحوها
 في جواز اعطاء الاجراء العمل لغيره في سلفاته وتبعته ما لم يشترط المباشرة اذ لعل ذلك من جهة جواز
 العادة في الاعمال والاطلاقات على ذلك كما حققنا ذلك في باب الاجابة ولو فرض عمل لم يجز له
 عادة باعطائه على غير الاجراء كما ورد الشك في الجواز والعدم فلا نسلم فتوهم بجواز التسليم الى
 الغير للاطلاق وذلك واضح نعم رجع الشيخ الوحيد الاستاد دام ظله ان المباشرة موقوفة لا قيد
 ومتقضاة عدم لزومها ما لم يلزمها دليل في خارج واللاقي اعطاء التامل حقه حتى يتضح الامور
 الجائرة على مخالفتها ونما شرط القناد ويؤيد ما ذكرناه اقتضاء اللغة ذلك انهم فان ملاحظة
 من ان الامور بصفته هيئة ومادة قاضية باعتبار المباشرة وما يتوهم من اعتبار قصد التقرب
 يندفع بان ظاهره في اللغة استحقاق تاركه العقاب والاي بالماور به لا على قصد الاطاعة وان
 لم يكن تاركا حقيقة لكن بعد تاركا حكما ويذكر العقلاء باعتبار فهم العقل ان الذم في ترك الحقيقة
 لعدم الاطاعة فكل في الترك الحكي والقاعدة ايضا على كون المأمور به عبادة تؤسسه مضافا
 الى الاصل اللفظي والعقلي ولها وجوب نهى قولنا وما امرنا الا لعباد والاسر مخلصين للدين
 وجهد الدلالة ان الآية دللت على ان المكلفين ما امروا بشئ من الاشياء على ما هو متفق عليه
 المتعلق فانه من سباب العموم الا لاجل العبادة مع الاخلاص خصوصاً في الاوامر كلها على العبادة
 مع الاخلاص في الدين اي في القصد فانه المبادر في المقام فحصل من هذه الآية كبرى كلية يندرج
 تحتها كل ما هو مشكوك في كونه عبادة وهو المدعى ودعوى ان الضمير في امرنا يحمل لم يتعين المراد
 منه وهو حقيقة في الملة وما فوق ولم يعلم شموله لاي طائفة من المكلفين مدفوع برجوع الضمير
 الى اهل الكتاب كما يظهر من صدر الآية كما ان المناقشة بان نبوتهم في المشركين واهل الكتاب لا يقتضي

تثبت عندنا سقوطه من وجوه أحدها أن الأصل عدم النسخ ومجرد العلم الإجمالي بوجود المنسوخ
لا يوجب عدم جريان الأصل في ذلك إذا لم يثبت النسخ في الحكم الخاص فالأصل عدمه ولم نعلم
وجود المنسوخ إجمالا بين المشكوكات حتى يصير الشك في الحادث فيعارض مثله والمناقشات
في هذه المقدمات واضحة الورد ولا يعتد بها وثانيها الاستصحاب لا معنى لاستصحاب كل حكم
حتى لا يثبت العموم ولا في خصوص المشكوك حتى يمنع وجوده في الشرايع السابقة ولا في كل شيء
وكل خطاب حتى يجاب بالقطع بوجود ما ليس بتعبد في شرايعهم بل المواد استصحاب لزوم العمل
بالقاعدة المستفادة من الآية بمعنى أن الآية لما أفادت أن كل أوامرهم للتعبد مع علمنا بوجود التوصلات
عندهم وإرادة التخصيص في ذلك بعيد جدا فيهم من الآية إرادة كون الضابط عندهم ذلك بمعنى
أن أهل الكتاب كانوا يبين على كل أمر ورد عليهم على التعب وجوبا والأصل بقاء حكم هذه
القاعدة وعدم ارتفاعها بما يدل على خلافها وثالثها أن مع قطع النظر عن ذلك كله نقول أن الوفاء
لا يفيهم من ذكر هذه الآية الشريفة ألا يكون شريعتنا مثل شريعتهم في ذلك وليس المقصود من نزول
هذه الآية والأحكام غير طريقة أهل الكتاب في هذا المقام عرفا لإرادة كون شريعتنا مثله
في ذلك وذلك واضح ورابعها أن قوله تعالى بعد ذلك وذلك دين القيمة يدل على إرادته
استمرار هذه الطريقة ولزوم الأخذ بها والبناء على التعب في الأوامر ولزوم الأخذ بها والبناء
على التعب في الأوامر وهو المحذور فاندفع الإيراد في صلبه وقد يقال إن ذلك المراد به الآية تنفع
الاعراض في الأوامر سوى التعب والإخلاص كان هذا موافقا لمذهب الأشاعرة المنكرين للحسن
والقبح عقلا المبنيين لها شرعا لاستلزامهما كون التعب والإخلاص تابعا للأوامر غاية لها مع
أن الحق أن الأوامر تابعة للحسن الذي ليس بمحض التعب وهذا الكلام فاسد لكون مساق الآية
الاختصاص في التعب والإخلاص في مقابلة التصرف في الشرك والكفر بمعنى الأمرين لا لاجل العبادة
مع التوحيد ونحو ذلك لأن مقتضى مقتضى التعب للحسن الذي ليس بمضافا إلى أن غاية ما يستفاد
من ذلك أن الأوامر للتعب وذلك لا يستلزم كون التعب لمحض الأمر لأن من الجائز كون التعب

محض الامر لان من الجائز كون التعبد بذلك المأمور به محس فيه ذاتي موجب للتعبد به وتعلق به الامر
 ايض لغاية التعبد فاحصار الامر في التعبد بان لا يدل على عدم الصفات الكامنة الداعية لصد
 الامر في الافعال ولا يمنع كون التعبد بالعمل المحس الذي كشف عنه الامر اذ علم قبل صدوره ايض
 فلا تدل ولا يعارض الآية خصوص الامر الدالة على الخصوصية كما غسل واصبح ونحو ذلك
 من جهة انها اعم من كونها عبادة فيلزم من ذلك تقديم مقتضى هذه الاوامر الخاصة في الاعية عن
 العبادة على عموم الآية في اثبات الاختصاص لما قررناه من انه ليس خصوص الامر اعم من التعبد
 بل يتقرب ما ذكرناه ظهر انما ايض يفيد المحس التعبدية لغته وعرفا ولو سلم الاعية فلا ريب في
 ورود عموم الآية عليها عرفا وتقييدها لذلك كله اذ لا ريب ان المولى اذا امر عبدا بالامر مطلق
 بحسب الزمان مثلا قاض الجواز في اي زمان كما ثم بعد ذلك قال كل ما اوتيت به هذه الاوامر
 انما هو يوم الجمعة فلا ريب في تقديم هذا العام على تلك الخصوصية المفيدة للاطلاق فتدبر
 على الآية الشريفة بان جعل اللام للغاية حتى يفيد انحصار الامر في التعبد غير ممكن لان قوله تعالى
 ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة معطوف على كلمة يعبدوا فيلزم ان يكون معناه ما امروا والالعباءة
 ولا قامة الصلوة ولايتاء الزكاة وهما داخلان في العبادة فلا وجه للعطف مع انه يلزم كون
 الامر محصورة لا قامة الصلوة والزكاة وجعلها غاية لكافة الاوامر غير معقول فلا بد من ضرورة
 غير ظاهرها وجعل اللام بمعنى الباء واردة انهم ما امروا الا بان يعبدوا الله ويقيموا الصلوة
 ويؤتوا الزكاة فتخرج الآية عن الدلالة وهو مدفوع بان ذكر بعض افراد المعطوف عليه وعبادة
 اخرى عطف الخاص على العام لمزيد الخصوصية والاهتمام لا مانع من ذلك وهذه الثلاثة في مقام
 الغاية لا يستلزم الانحصار بكل واحد حتى لا يكون له معنى بل الظاهر المحصر على المجموع فيصير المعنى
 ان الاوامر غايتها هذه الثلاثة وجبت الاحتران داخلان في التعبد فيحصر الغاية فيه بالمال
 وان تعد لفظا وذلك مع ان جعل اللام بمعنى الباء ايض موجب ما ذكره المحذور اذ الامر بالعبادة
 يشمل الصلوة والزكاة فلا وجه لذكرهما مضافا الى ان ذلك ثبت للمدعى اذ معناه ان المأمور به

تلتزم وكلها تعبديات فليس مماورد غير العبادة مع انه لابد ان يراد بالعبادة المماورد بها الاعمال
الذي يتعبد بها والا فالامر بالعبادة فمردون ما يتعبد به غير محمول ولا يمكن ان يكون ذلك الصلوة
والزكاة لظاهر المظاهر فيصير المعنى ليس المماورد بالامور يتعبد بها والصلوة والزكاة وهو على
المدعى اذ ليس المقصود عدم كون المماورد بتوصيلها وهو مفاد هذا الحصر الا ما خرج بالدليل او
ايضا بان الحصر انما هو في الاخلاص وعدم الشرك لا في جهة التعبدية والتوصيلية بمعنى ان المراد
لم يتعلق بهم امر الا للعبادة مع الاخلاص دون الشرك لا ان لم يتعلق امر توصيل ويندفع بانه لو
كان هناك امر توصيل فلا ريب جواز الايمان به ولو فمردون اخلاص اذ المقصود الحصر كيف
كان والمفروض ان الآية تنفي ذلك وحصر الامر في طلب الاخلاص وهو مناف لوجود الامر بالتوصيل
بظاهر نعم قد يقال ان القطع بوجود التوصيل بالاجماع والضرورة يمنع العمل بظاهر الآية فاما
الحصر ليس بطلق او مخصص نظير التوصيليات وكلاهما لا يمكن المصداق لهما لان مساق الآية الحصر المطلق
ولا يمكن جعل ذلك اضافيا واخراج التوصيليات تخصيصا لاكثر مستحى فلا بد من حمل كلمة يعبد
على التعبد بالمعنى الامم اي سواء كابل واسطة او معها فالتوصيليات ايضا داخله فيه فيخرج
عن الدلالة والجواب عن ذلك بمنع كون ذلك تخصيصا وانما هو تقييد بجوز وان كان الخارج
الكثر الداخل صافا الى ان حمل يعبد على هذا المعنى مناف لسياق الآية منافاة واضحة يعبد
انهم غاية البعد من قولهم تعالى مخلصين لدا لدين كل المقاتلة فحمل ذلك على معناه واخراج
التوصيليات بالتقييد وكون التخصيص هنا مبنيا على الانواع دون الافراد والتعبدية نوعا
ليس باقل من التوصيل مع ان الظاهر في الآية بحسب السياق اولى واليق وفي البحث مجال واسع
ونها قولهم تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم بتقريب ان الاطاعة اتيان
للمماورد على قصد الاطاعة والانتقاد وذلك واجب بمنطوق الآية فكل امورد من الشارح
يجب فيه الاطاعة بمعنى الاخلاص وهو المدعى ودعوى ان الاطاعة معناه الايمان بالمماورد
في الجملة لا بمعنى الايمان بالاخلاص ياتي من العرف والذوق السليم كما ان القول بان الاطاعة

الايمان برعلى وجهه ان تعبدوا فبعباد وان توصلوا فتوصلا ساقط جدا نظرا الى ان المراد ليس
التمسك بهيئة الامور في اثبات ذلك حتى يتيقن ان المراد على ما هو مستحيل حال الامر بل الاستدلال
انما هو بمادة الاطاعة وهي شبيهة بالتعبد بظاهرها بمعنى ان الامور ان كان اعم لكن قوله
يجب الاطاعة يفيد قصد الامثال كالحث في الحقيقة في ان مادة الاطاعة هل هي الايمان
بالاخلاص والاعم لا ريب ان الظاهر منهما الاول فيكون الامر بالاطاعة على هذا الغرض
ثبت لوجوب قصد الاخلاص فلا وجه للترديد بالتعبد والتوصل وهذا نظرها سياقي انتم
في عناوين المعاملات في اصالة الروم ان اوفوا بالعقود معناه العمل بمقتضاها ان لا رافلا
وان جائز اخيرا كما ذكره العلامة في احد وجهيه والمراد العمل بمقتضاها دائما فيفيد الروم وتحقيق
ان مادة الوفاء معناه الاتقاء فاذا امر بها فقد امر بالروم اي انما امر على حاله وعدم فتحه وكل
فيما نحن فيه متى ما كان معنى الاطاعة الاتقاء والتعبد بهم العرف فالامر بالاطاعة في كل امر
وهو المدعى وخروج النواهي في ذلك غير قاصد لوصول الامثال بحمد الترتيب لتمام الدليل
عليه ولا يلزم خروج الاكثر لقلة النواهي في جنب الاوامر جدا وعل اطيعوا على خلاف ظاهرهم
ولا يلزم حمل على القدر المشترك بين التعبد والتوصل الى الايمان لا مطلقا لوجود الجواز القريب
وهو انصرف في الهيئة واردة قصد التقرب من المادة اعم من الوجوب والندب فيكون الاول
في الاوامر والثاني في النواهي والحاصل لا دليل على ارتكاب خلاف الظاهر هنا ابد كما ان معارضة
الاوامر الخاصة مع عمومها ايضا ممنوع لانها ايضا ظاهرة في التعبد ومع تسليم الاعنية فعموم الآية
واردة عليها كما منظرهم وتحقيقه في الآية السابقة نعم يمكن ان يقال ان هذا على فرض التمامية ثبت
وجوب قصد التقرب مستقلا لشرط المدعى اثبات كون المأمور به مقتضى الى قصد التقرب في دفع
بانتمى ما ثبت الوجوب ثبت الشرطية بعدم القول بالفصل وما ينقل عن المرتضى غير محقق او غير قاصد
وهنا الاخبار كلا على الابنية ولكل امر ما نوى وانما الاعمال بالنيات بتقريب ان نية العمل
من دون نية التعبد التقرب نفي للصحة فلا يترتب عليه الاثر من سقوط الامر وهو معنى الشرطية

وبذلك يثبت انه عبادته ولو حمل على نفي الذات فدل على المدعى دون اشكال وكذا لو
 حمل على نفي الثواب ونفي ارتفاع العقاب نعم يرد على ارادة نفي الذات وان العمل ليس له معنى شرعي
 وقد ترى ان العمل يحققه دون نية الاخلاص فلا وجه لنفي الذات وان ارادتم النية القصد والشعور
 فمع انه ليس بظنفة الشارح يتم في الفاعل المختار وليس الفرض يتحقق وجوه الرواية ودعوى الاجمال
 كما صدر عن بعضهم ساقطة جدا في الصحة اوجب المجازات بل يمكن دعوى انه لا ينساق الى الذين
 من هذه التراكيب الا ذلك ومجرد الاستعمال في بعض المقامات في نفي الكمال غير قاصح وما يأتى ان
 الاممال التوصيل يتبع من دون قصد التقرب واللازم من ذلك لزوم تخصيص الاكثر وهو قبيح فلا بد
 اما من الحمل على نفي الثواب ونفي الكمال او ارادة العباد من العمل فلا ينفع في مقام الاستدلال فقد
 عرفت الجواب عن ذلك فيما مر من ان نوع العباد ليس باقل من نوع التوصل مضافا الى ان مثل هذا
 التخصيص غير مستحسن والحمل على تلك المجازات بعد ذلك بعد التام والتمام وهذا المقادير في الشئ
 كاف في التمسك بالرواية على اننا نقول طريقة الفقهاء خلفا ولفظ الاستدلال في العبادات على اشتراط
 النية هذه الروايات يكشف عن كونها رتبة على هذا المعنى فان علم جابر للدلالة كما انه جابر للسند وتحقيقه
 ليس من وظائف المقام والاشارة الى اجمال ان علم ما يجعل كاشفا من وجود نية مفهومة او معتد
 او نحو ذلك واما لان المناط في فهم الخطابان على الظنون وعمل الاصحاب تمسك به في قضاوهم
 اقوى للورا المحصلة للفظ بالموضوع المستنبط ومعنى التركيب وينبغي البحث يحتاج الى المناط والاطلاع
 فيه في الاصول مثل هذه الشبهة لا يعتنى بها في مقابلة ما ذكره قد بروقد تضحى من ذلك اشتراط النية في كل
 ماورد به الا ان يعلم الخلاف عنوان اذ اثبت ان كل عبادة مشروطة بالنية فلها ما باحت
 سار فيه في ابواب العبادات قد بطننا الكلام فيه في شرحنا على النافع المسمى بالحياض المبركة في بيان
 الطهارات والصلوة وتدرج هذا المباحث المشكوك في الكل يجعل قانونا طيا كابر ما حدث الكتاب
 وفي اراد البحث من الخصوصيات فليرجع الى كلمة الاصحاب على ما يقتضيه كل باب فنقول ان هنا
 باحث عليه احدها ان النية ليس المراد به قصد الفعل ولا قصد من المختار على الابتصاف والشعور

الفعل بل المراد من البصر المأمور بهما المعبر في العمل انما هو قصد الاخلاص والعبودية والتقرب لكن البحث
في ان ذلك هو الداعي والاطوار بالبال يحتمل ان العبادة يعبر فيها ان يتخيل في ذهنه اني افعل
هذا الفعل مثلا فترى بالاسرعة ويتصور هذا الامر ولا يحتاج الى هذا التصور الذهني بل يكون
الداعي الخفة لك قصد التقرب كاف في ذلك وهذا هو النزاع المعروف في كلامهم وعبارات قد
الاصحاب وتوابعهم من المقارنة والاستدانة الحكيم كلها سنية على الاطوار بالبال لكن جماعة من
المتأخرين ممن قاربنا بانين على كفاية الداعي وهو الوجه فنقول ان الوجدان والعيان يحكم بعدم
صدور الفعل عن الفاعل المختار الابداعي يوجب قصد الميل الى العمل وهو الغاية التي يفعل لاجلها
ولا يلزم حضورها بالبال في كل حال لغلبة الواردات الغلبية وكثرة الشئون النفسية كما عليه المدار
وهو المشاهد في الافعال والاطوار ومن المعلوم ان بصر العبادة المأمور بهما هو جعل المكلف في ذلك
الداعي طاعة المولى وحصول التقرب والرفق وليس الاكبر من الدواعي وان كان حصوله اشكل الا
في العبادات كونه خلاف مقتضى النفس المنعومة في العادات ولكن الاطوار بالبال حال الشروع او في
الجميع غير مستلزم لحصوله ولا كاشف عن وصوله كما ان اخطار غير بالبال ولو في جميع الاحوال لا
يقدر في ثبوته والوجه في ان يتبع الداعي انما هو الاذان للقلب السامع باحدهما دعوة الله
الى ارا النعم الموجب لصدور الطاعة لتلك الغاية وبالآخرى دعوة الشيطان الى الحميم الباعث
على الايمان بغرر جهنم وهما امران سريان كما يشهد به الخبر المعروف ان الرب اخفى في ريب
التمل وضمائما يستلزم خفاء مقابلهما ايضاً وذلك لوجود الالواح الخيالية المسقنة فيها صور
المدر كالحسبة والمزمنة الذهبية تحت عالم القلب الشاعلة من حقيقتها وبروز المسكن فيها بغير
التسويل والتدليس فيها بين الجنود من مخفى على الانسان ما هو الكامن في نقطة القلب فانه
يتخيل التقرب الى الله بالخيال والحواس واخرى لشدة الخلط يجرى الى الوسواس وتالته يوم الصد
من غير شعور وانما الناقد البصير المجاهد الجبر طلع على الوفاء والخلف بالاطوار والتخلف جزولة
الاعمال ومراقبة الاحوال بحسب الخلقة والحضور والارادة والامكنة فان ادرك من نفسه الاخلاص

فنعم المنزلة المناظر ولا يضر عدم الشعور عند الشروع فيه لكونه في القلب كالروح في الجسد وهو المراد
 من التلبس بالنية الحاصل بارتقاع دواعي الجمل غير نظر المواد والتفات إلى الصدق والصدق وقد
 علم أن الداعي مروق في وليس مجرد الخيال والاختار بالبال بل الحق امتناع ذلك بعد الشروع في
 الأقوال والأفعال لعدم صدورها إلا في تصور وشعور وإدراك وحضور كالعبد المستغل في السؤال
 والحبس القائم مقام الخطاب بين يدي المولى بأنواع الخوف والرجاء حيث لا يلتفت إلى الغاية ^{المقصودة}
 أصلاً وإن كان بعد مراجعة القلب بعرف الداعي البصر والغرض منه وذلك الأمر تخفى بصور الأعمال و
 الأقوال المخطوطة بالبال التفاتاً إلى لوح الخيال وينكشف بمعرض المناقبات وتبدل الأوقات وهذا
 لو وجد دام حقيقة كالروح في البدن ولو عند الذهول أو خضور غير بعد الدخول فإلم ينشأ المنا في
 من الطرف المقابل ولا يفرق بين الخطر والذاهل وهكذا الكلام في كل عمل مع غايته المقصودة وعليه
 طريقة العباد في مراعاة المعاش والمعاد وليس يجب الأدلة في النسبة إلا هذه الطريقة لصدق الاشتغال
 بقصد الأفعال الداعي حين وان لم يخطر بالبال وهذه المسئلة في تحقيق معنى الداعي والنية
 قد اشبهت على كثير من الناظرين في المقام لكثرة تشوش العباد والتعبيرات في بيان المدعى وعبارة
 واضحة الداعي عبارة عن كون القوة العاقلة المدركة التي تلاحظ الأغراض وتبعث البدن على الإتيان
 بمقدّماته وأسبابه بنية على غرض التقرب والرفق في إتيان العباد لا على غرض آخر والاختلاف
 بالبال عبارة عن استحضار هذا العلم أيضاً في القلب حتى يحصل العلم بهذا العلم عند العمل ولم يعلم من
 أدلة النية اعتبار ذلك لأنه خلاف ما جرت عليه عادة الناس في أعمالهم فإنا لم نجد أحداً عند
 اشتراء اللحم لأهلان يتصور في ذهنه أن يشتري هذا اللحم ليأكله ويسلوا من ألم الجوع وليس
 ذمّي من وجوب الاتفاق مع أنه معلوم أنه لو سئل عن الداعي إلى شراء اللحم لأجاب أن السبب هذا
 لا شيء آخر قد برحله وثابت أنها أنه لا يلزم اللفظ بالنية في شيء من المقامات لعدم دليل على وجوب
 وقد عرفت أن أدلة النية غير الزعم على ذلك وما ورد في باب الحج من اللفظ عند المناسك كقوله
 اللهم في حرمت ونحوه وذكره الفقهاء في كتبهم الفقهية فإما هو لازم خارجي بل عليه الدليل

او مستحب كما هو الظاهر وهو امر زائد على حقيقة النية المجتوبة عنها ومن هنا يعلم ان اللفظ بها في
سائر العبادات ما لم يقع عليه دليل موجب للتشريع لواني به بقصد الاحتياط وبدونه فهو
لا يخفى اما الاخطار بالبال فقد عرفت انه قد اعتبر جماعته في القدماء فان ارادوا ان معنى النية
ذلك فقد عرفت ان التحقيق خلافه وان ارادوا الزوم بتعبدا وهو شي زائد على الداعي المعبر
فلعل الوجه ان الداعي لما كان امرا خفيا لا يتميز بالبال وانما يتحقق اصحاب الازهان السليمة و
المجاهدات فاللازم اعتبار امر واضح يبنى عليه الحكم ويتصف العمل بالصحة والفساد معه وهو
الاخطار بالبال فيكون معنى كلامهم ان مع كون الداعي القرب لا بد من تصور انهم حتى يعلم من
الشوايب وينفخ عن غيرهم لان مجرد الاخطار نية وان لم يكن المخطوب بالبال هو الداعي اذ القول به
مناف لادلة النية وهذا وجه جديد مع انه يمكن ان يقال ان ما ورد في باب الحج وغيره من الروايات
في كيفية التصدق والشرع في العبادة ايضا يوشد الى تحضار الداعي عند العمل مضافا الى انه العمل
المميز بين العبادة وغيرها فالاهتمام بشانها ازيد من غيرها مضافا الى الاجماع المحكي في المنتهى
في الصلوة ورواية العلل في وقت رفع اليدين في التكرارات احضار النية واقبال القلب على
ما قال وقصد ولا ريب ان ملاحظة هذه الوجوه مع قوى الاساطين الاصطلاح اساطين الاصطلاح
بما يؤيد اعتبار الاخطار بتعبدا وهو احوط ان لم يكن اولى بل أقوى وثالث ان على القول
بالداعي لا ريب ان استدلاله حقيقة والعمل بتلبس به في ابتدائه الى اخره الا ان يتبدل الداعي
بداعي اخر كمن وضو قصد الرياء ونحوه وذلك كلام اخر والغرض ان الداعي موجود دائما حقيقة
ولا يمكن صدوره الفعل من دون داع لان احدا جزاء العلة النامة وبانتقائه ينتفي المعول فهو
مستديم حقيقة متدارن الاول جزء من العمل وسطره واخره واما على القول بالاخطار واعتباره
ففضيلة الاصل فيه انهم اعتبار دوامه واستمراره لا اعتبار بتلبس العمل به والعمل اسم للمجوع لكنهم
لما راوا ان ذلك غير ممكن في جميع الاطوار ضرورة انه لا يسهل في البين اذ ما جعل العمل في جوفه
من قلبين لم يوجبوا ذلك دائما واعتبروا المقارنة لاول جزء من اجزاء العمل اذ المتقدم عليه

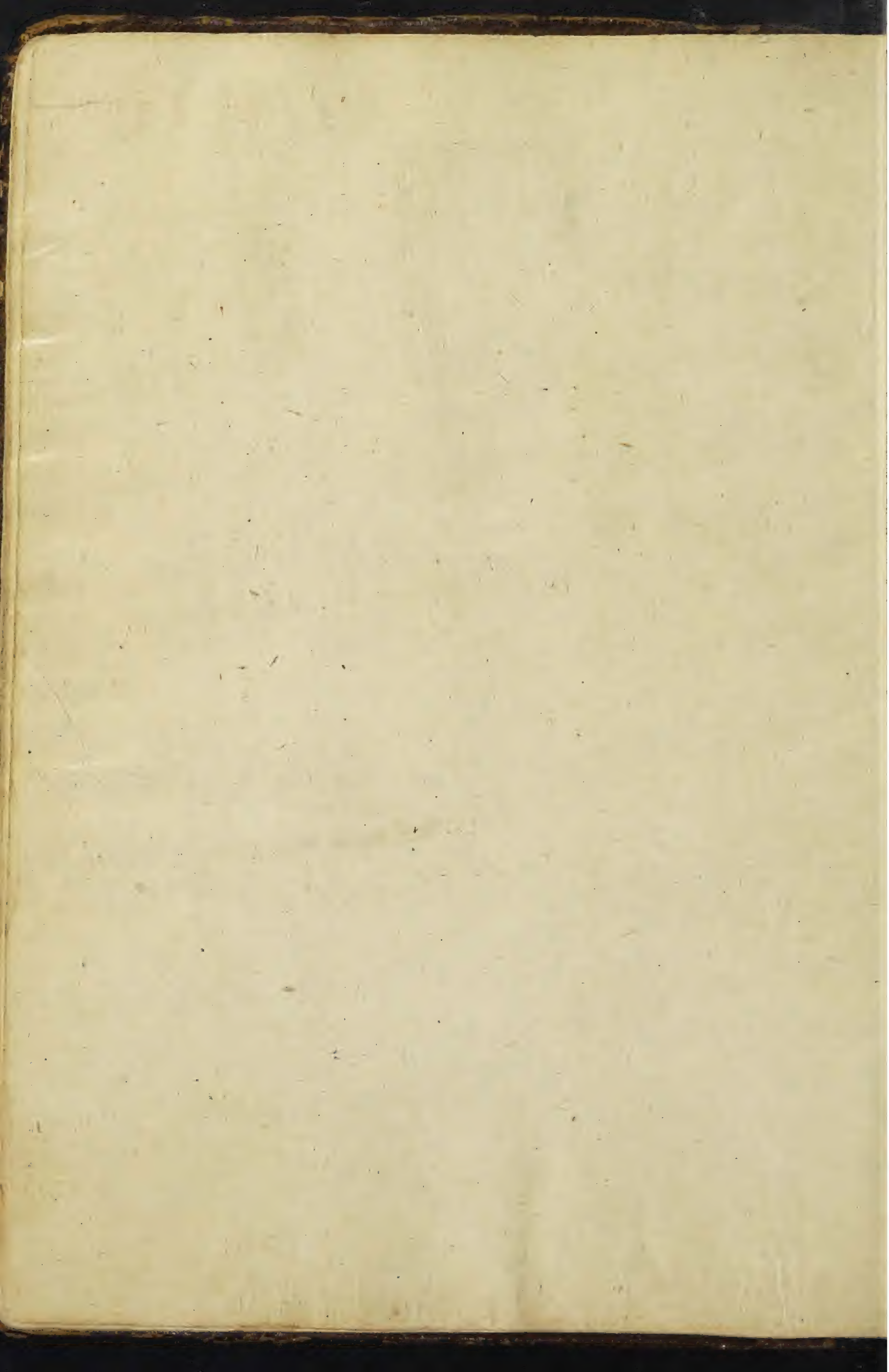
يكون غرماً والمناخ من موجب لحو بعض الاجزاء عن حقيقة وحكام مع ان الظاهر من ادلة اليقين
 اعتبارها ابتداءً واللبس بها حال الفعل واعتبر والاستمرار الحكيم الى الفراغ والمواد به كما عرجا
 عدم يترتبها فيها وفسر الشهيد في كرمي بالغرم على مقتضاها بمعنى ان كلما يلفت اليه يعرف على ذلك
 القصد الاول اي اننا بالمسود والفرق بين وبين الاستدانة الفعلية واضحة فلا وجه للرد بان
 التزام بالحقيقة والتمتع يظهر في حال الذهول عن وجه ان الاخطار على ما ذكرناه مستند الى
 الوجوه الماضية وهي لا يقتضي ازيد من اعتباره في اول العمل فيقتصر عليه ونفسه الاستدانة بعدم
 المنا في كما عليه الاكثر وهذا هو الاوفق بالتواعد وحيث ان عدم لزوم استمرار الاخطار للمعنى المخرج
 فذلك لا يغير في الاذكار والاعمال المترتبة والتعقيب ونحو ذلك ويكتفي بالماضي والخطوب
 في اولها ولا يحتاج في اول كل ذكر وتعقيب الاخطار بالبال قال الشهيد في عدم كون نيته اعمال
 متصلة في اولها فيها ولا يحتاج الى تجديد نيته وان كان كل واحد منها مبنياً لصاحبه كالتعقيب
 والسيره فاضمة بذلك وقد جعل جماعة من المتأخرين امثال هذه الاشياء رداً على المتقدمين القائلين
 بالاخطار والمخلص عنه واضح ورابع ان بعد اعتبار معنى الاخلاص لا ريب في ان قصد الربا
 بمعنى ان يكون المتصون من القرب الى غرضه تبارك وتعالى للتوصل الى الاغراض النفسانية من غير
 بطل للعبادة لا انتفاء شرطها وحكي عن المتوفى به اسقاط الثواب بالربا ولم يوجب الاعادة وهو
 شاذ وتام الكلام في النوع واما غير الربا فالغايات متعددة ا) التعبد لله تعالى خالصاً من جميع
 الشوائب والصفات وكم قصد قربته تعالى والارتباط بالمحضر القدسية ومعناه باللسان الواضح
 تعزير النفس عن النقائص والادناس واردة ترقىها الى مدارج مراتب التجرد والتخلص عن التعلق
 المعنوية ولا طريق لذلك الا الثبات في طاعة المحضر الاحدية والى هذا المقام يشير الاقام
 بالحق على امير المؤمنين ع وخلق الانسان ذات نفس ناطقة ان زكها بالعلم والعمل فقد شابهت
 اول جواهر عالمها واذا اعتكف فراجها وفارقت الاضداد فقد شاركها السبع الشداد
 وهذا هو المعنى الذي يقصد ارباب المجاهدة وهم كونهم اهل للعبادة قال الشهيد

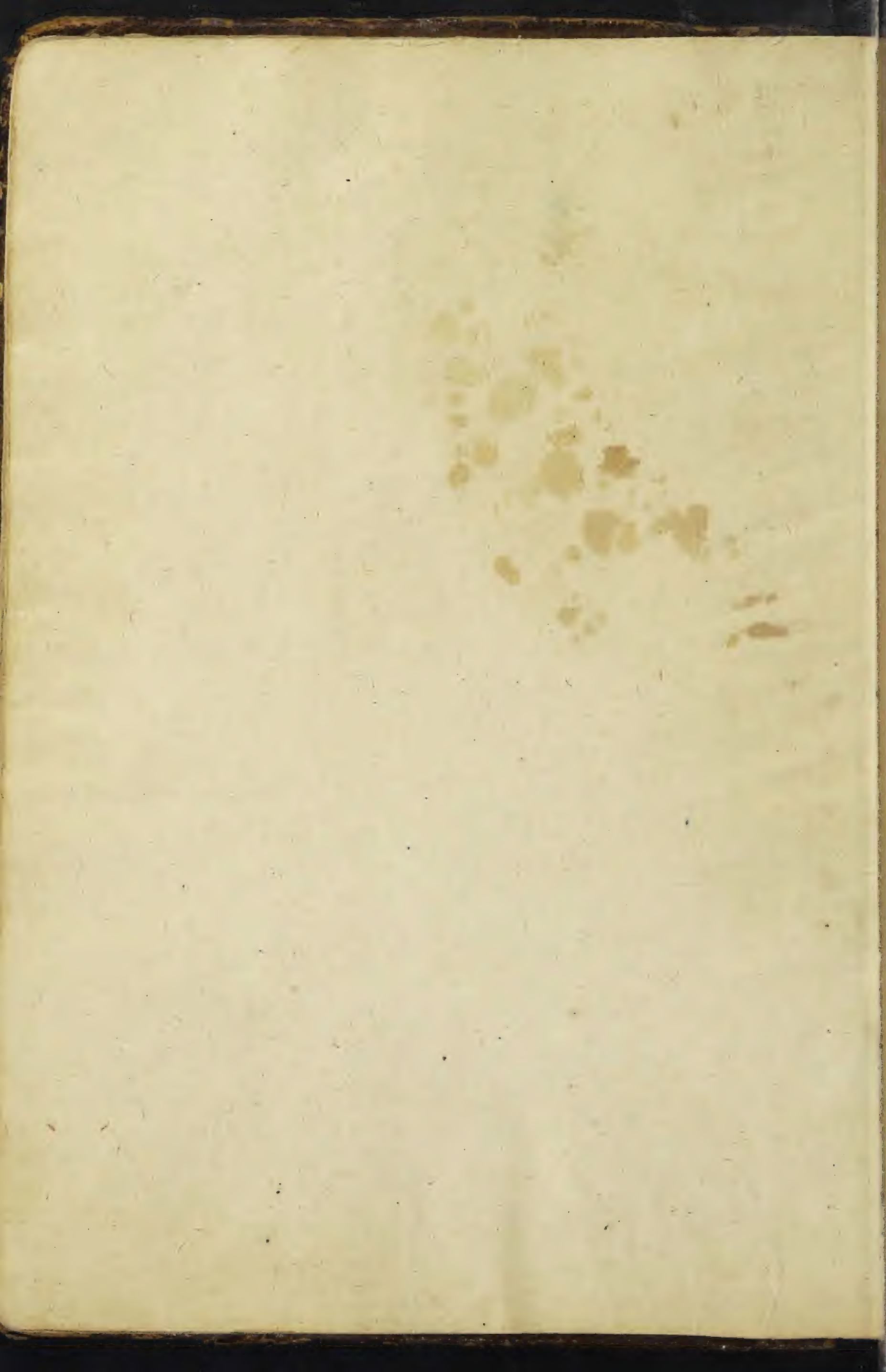
وهو الحق مراتب الاخلاص والسر اشارته بقوله ما عندك طمعا في جناتك ولا خوف من نارك ولكن
وجدت اهل العبادات وهم كيون العبد اهلا للخدمة وهو قريب من الثالث وكذا لما كثر ثقتا
او لم لو كثر نفس وهما يقران بما مروى في الآراء ثقتا وهو غرض مقصود وفي الخبرا سحيون سر
حق الحياة ابداسه فكذلك تراه فان لم تكن يراك وعن علي في جواب دعلب البهائي انما لا ابدس
لا اله وهذا مرتبة اهل البقين ولا محسنة ثقتا فان المحب بعد محبوب ولا محبوب الا الله تبارك
وتعالى لان كل كمال فيه ومنه وهذا مرتبة المستاقين و ٨ لطلب رضا ثقتا الموجب للحاجة في الدين
والدنيا وهذه مرتبة المخلصين و ٩ لشكر نعمته واستجلاء بالبريد و طلبا لعلو المرتبة و خد من ثقتا فلها
الموجب لا تسلا في النعم وهذه مرتبة الصالحين والمصلحين و ١٠ فعلها تعظيما ومهابة انقياد
واجابة وهذه مرتبة الخاشعين و ١١ فعلها طمعه طلبا العفو ثقتا واعتذار عما وقع من التزييت في جنبه
وهذه مرتبة الراغبين والتائبين و ١٢ ملاحظة النور بالثواب والخلص من العقاب وهذه مرتبة
الاجراء والنافعين في الرتبة والادنين في الهمة وهذه الغايات لا باس بقصدها وحكي من ابن
طاوس البطالان بقصد الاخير وقال الشهيد في عده واما غاية الثواب والعقاب فقد قطع الاصل
بكون العباد فاسدة بقصدهما وعلل لما فات التعظيم وكونه معاوضة والعبادة غير ذلك والدعاء
السابق في الغاية الثالثة ويدفع لزوم العسر شديد والوجه الوكيل المنفين آية ورواية وظاهر
مادل على الوعد والوعيد المستفاد منه جعلها غاية وما دل على الدعاء بمطار غنا ورهباء وصدق
الامثال عرفا ولا ريب ان المخلص من هذه الامراض غنى الوجود بل لا يناله الا الاحاد في العبادات
مراد الشهيد بقصدهما دون قصد تقرب الى الله بل يكون الغرض محض رتب الثواب والمخلص من
المملكة من دون انبعاث في النفس الى العبادات والتقرب ولا ريب ان كل من كان مرادنا بالصحة قصد
التقرب ليرتب عليه هذان الامران بمعنى انه يريد التقرب الى الله المحممة والنار لا الامرا وما
قصد حصول الجنة والدفاع العقاب بهذا العمل من دون ارادة التقرب الى الله فذلك مشد حريا
وخامسها في احكام الضمايم والمنايات الطارئة في الاثناء لو ضم مملوكا في ليلة الى المالك

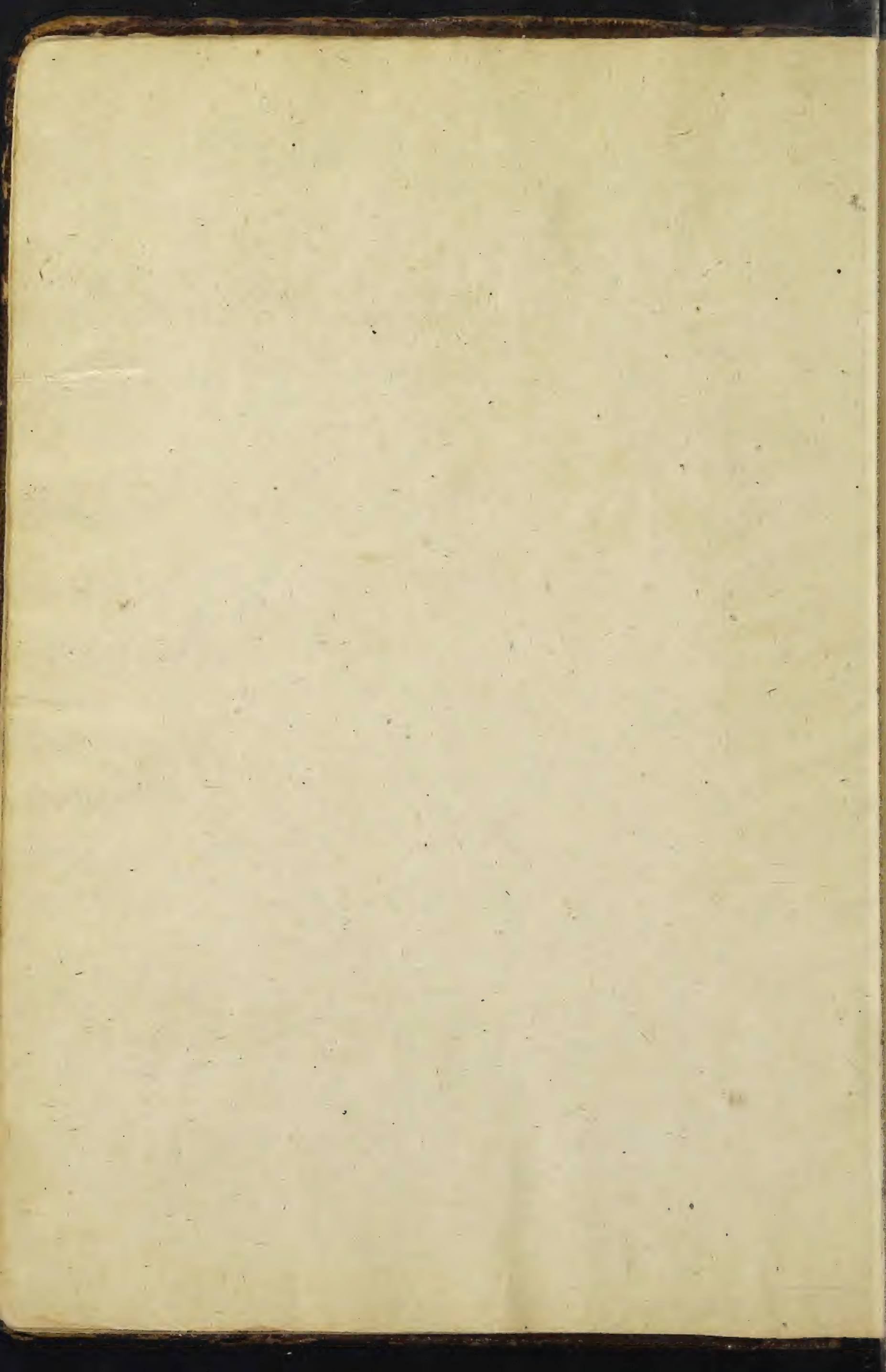
191

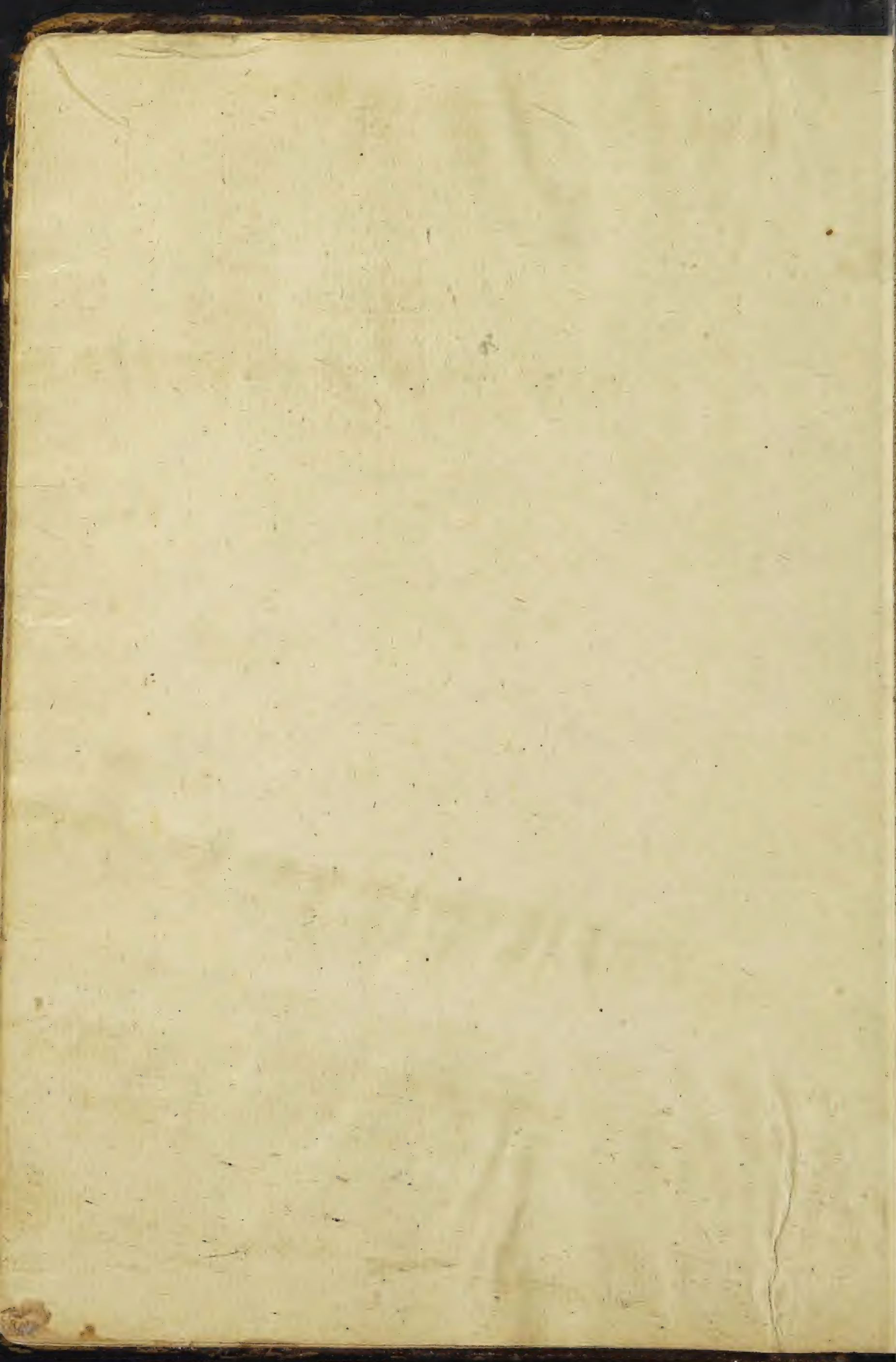
192

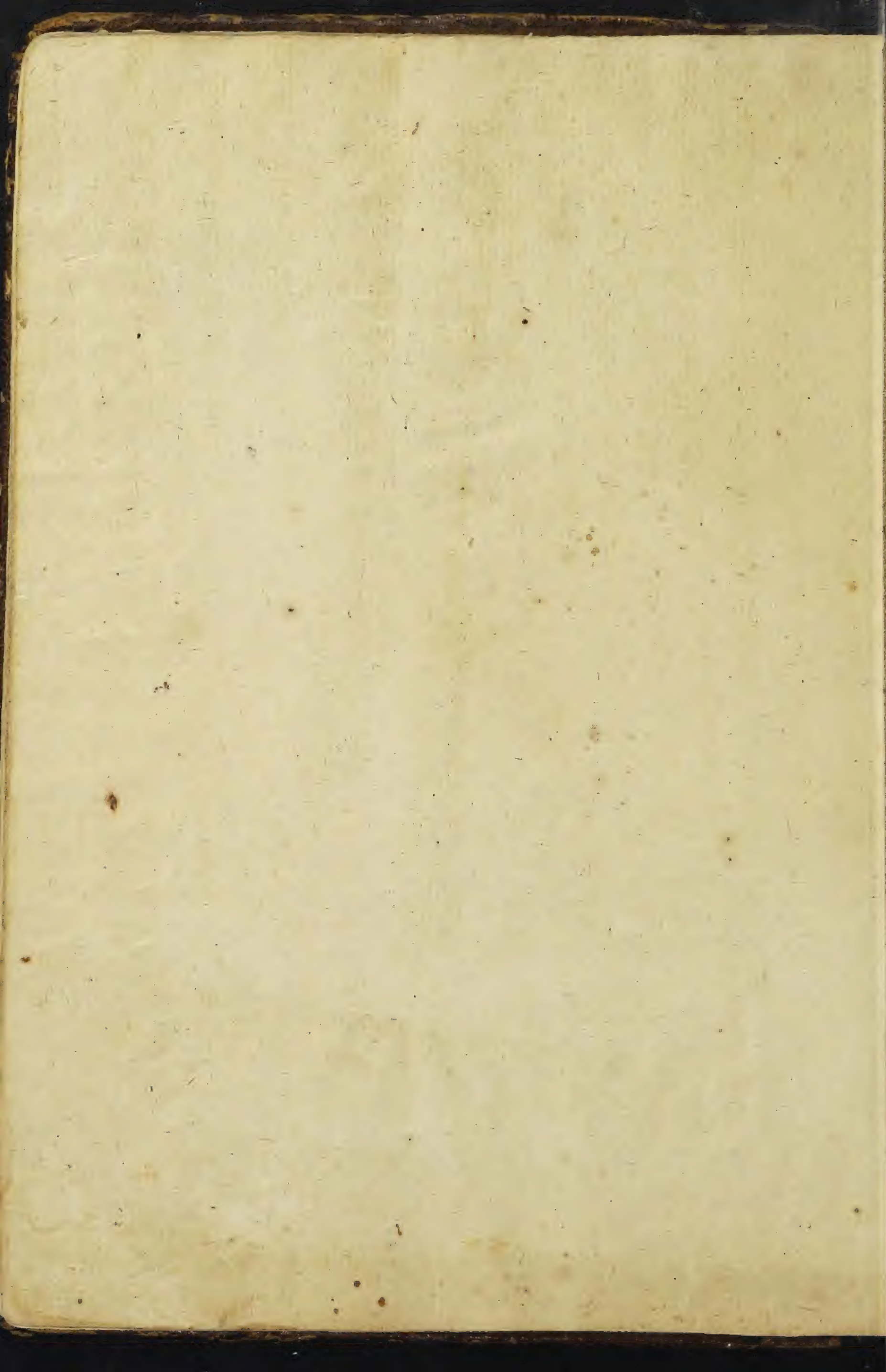
193

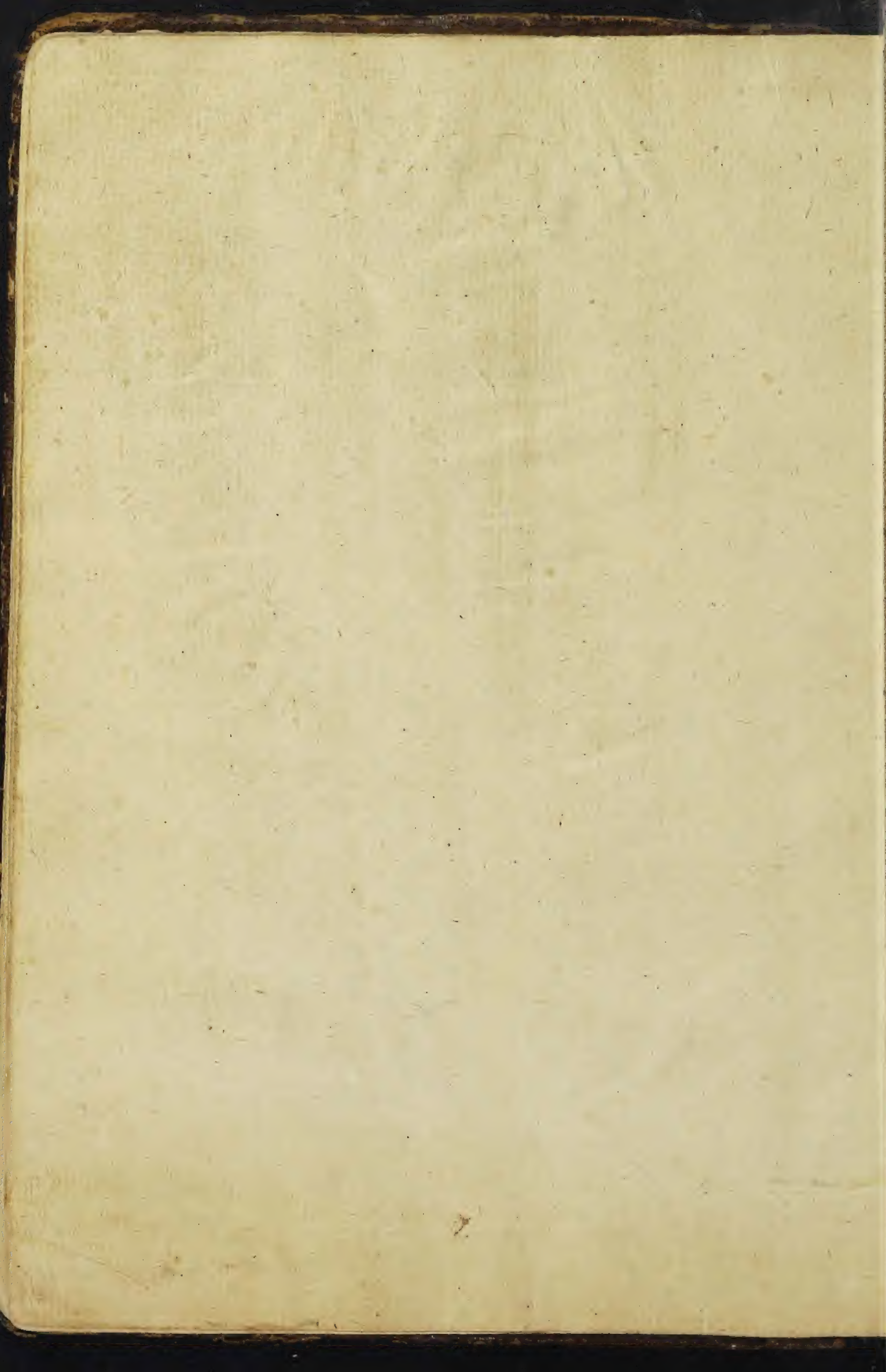


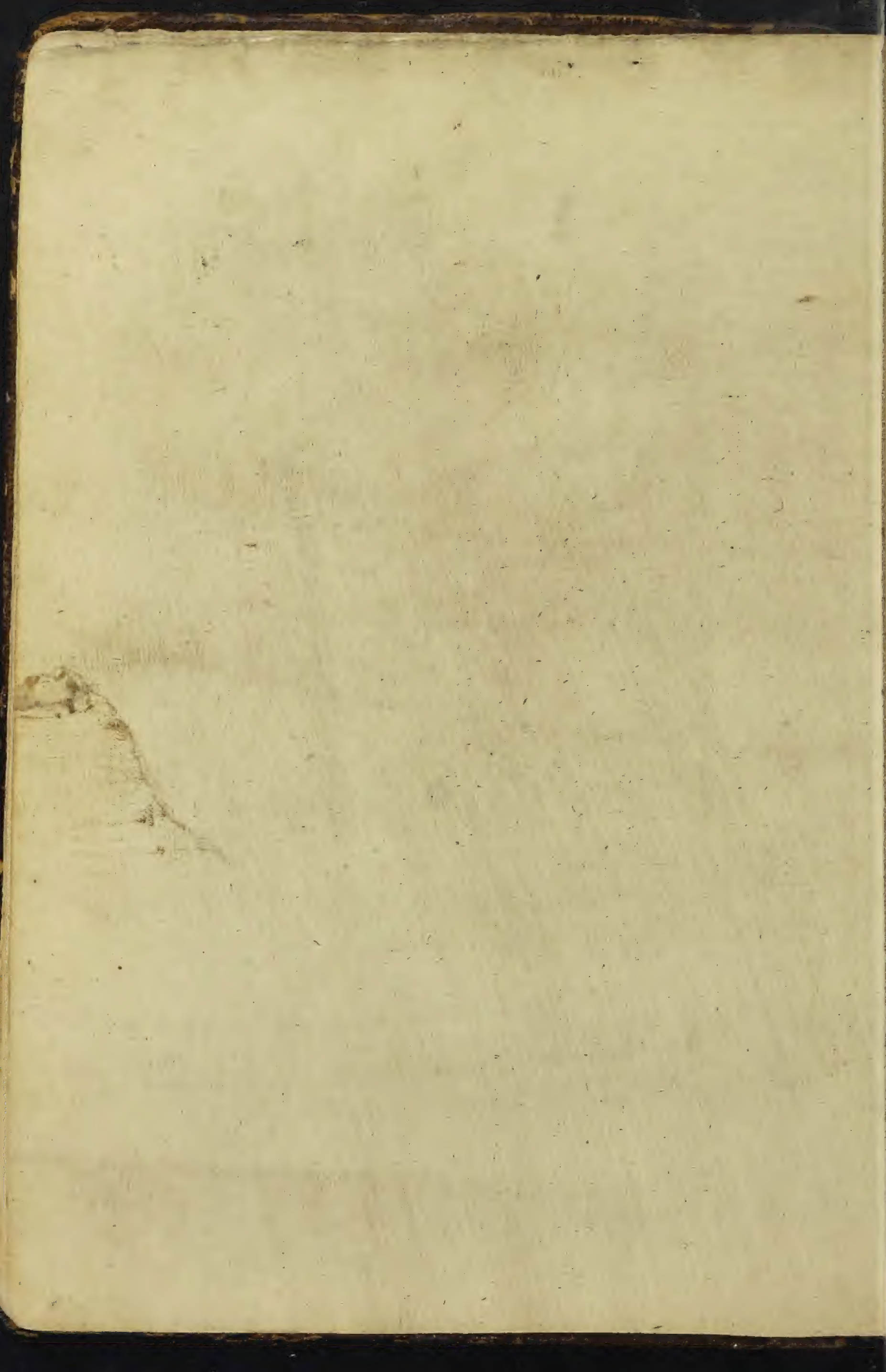


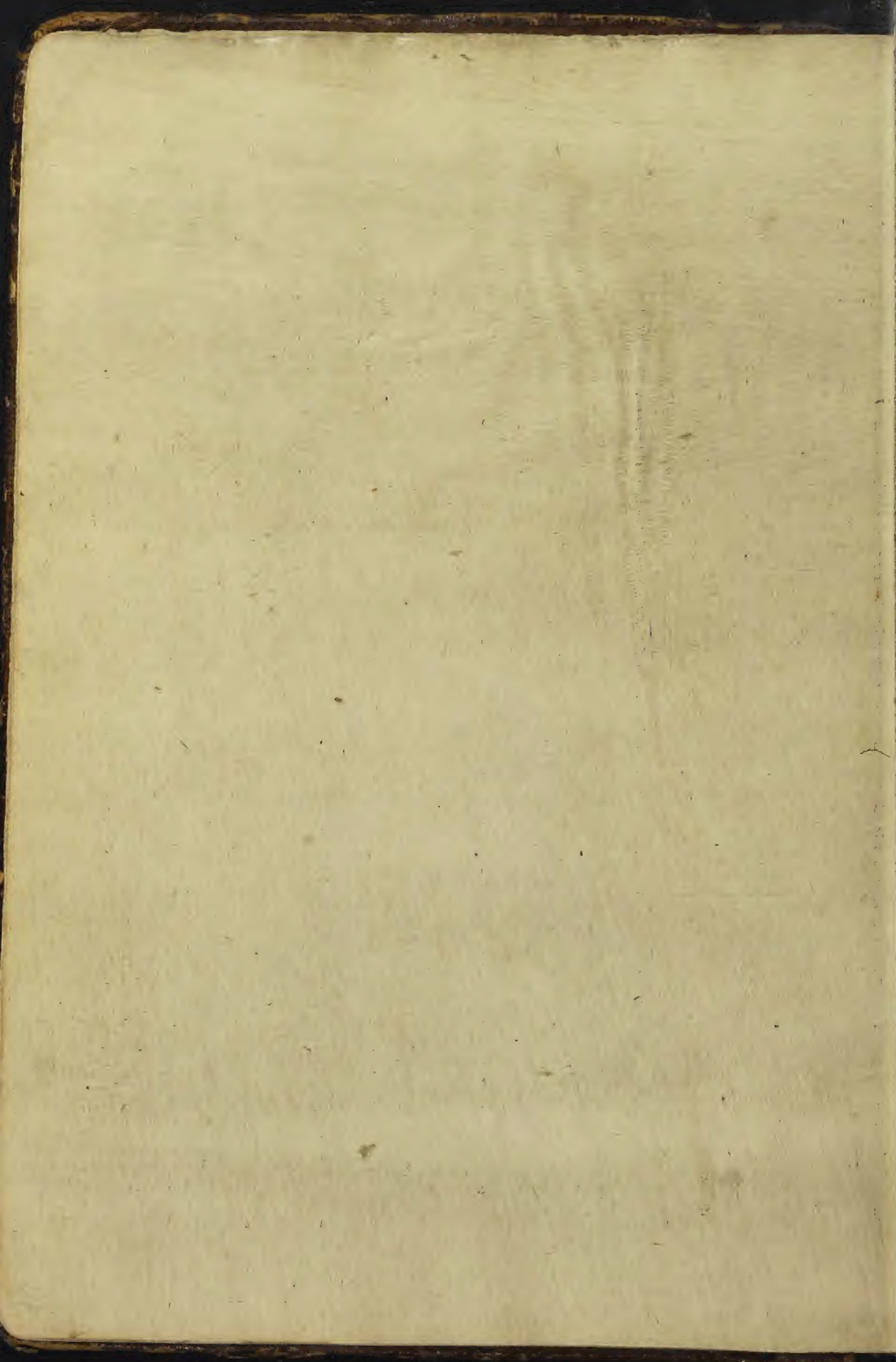


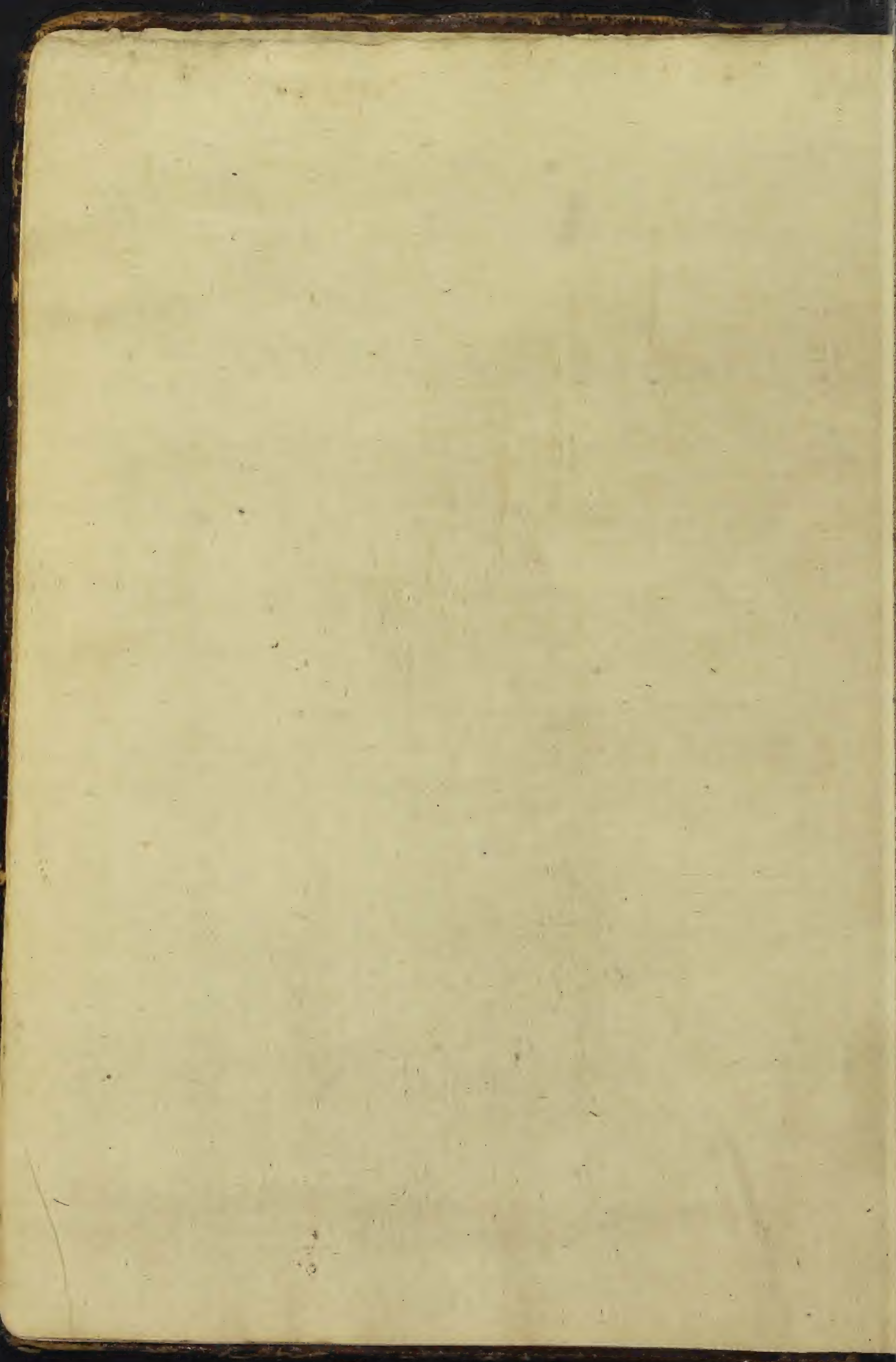


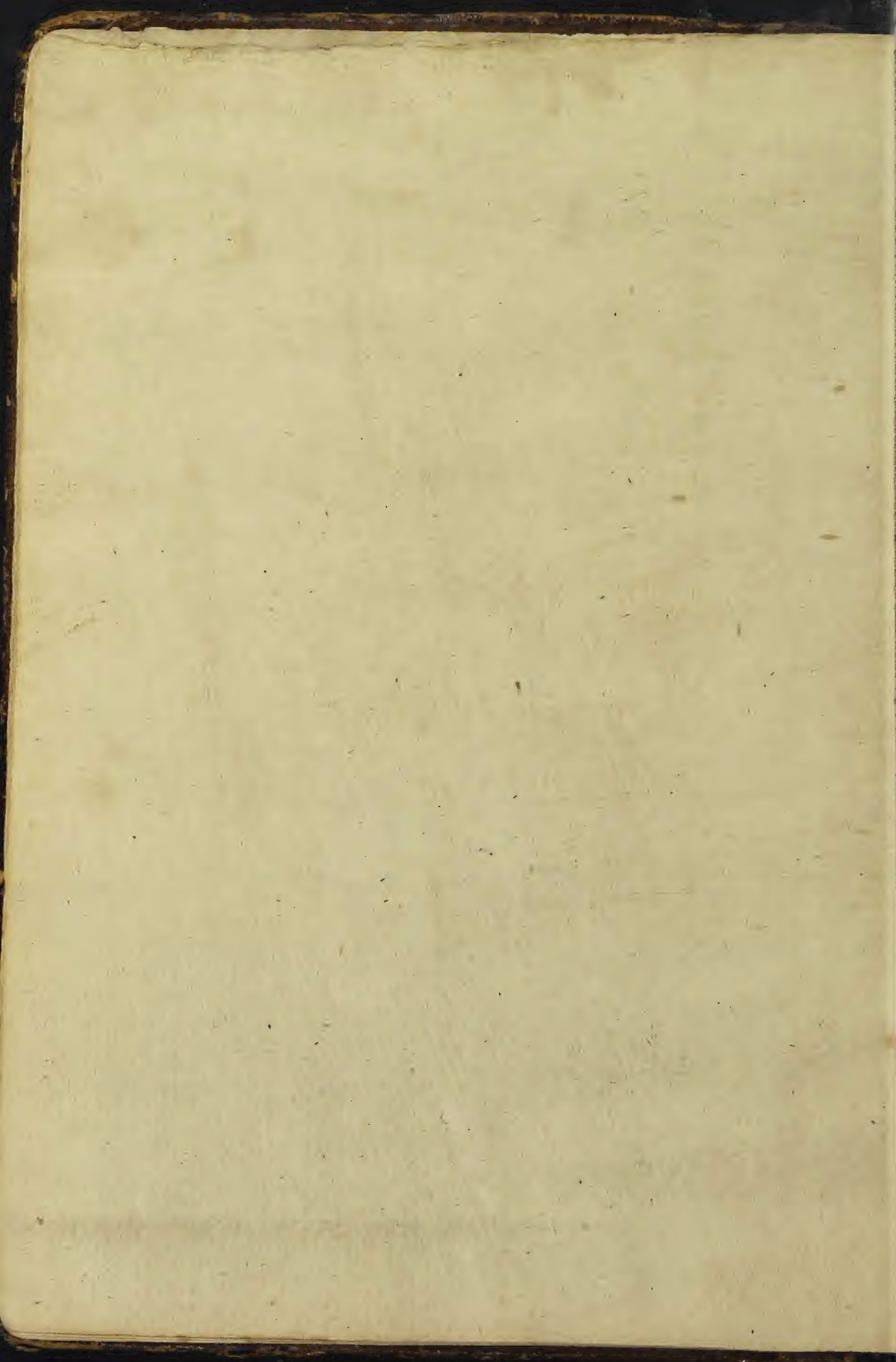


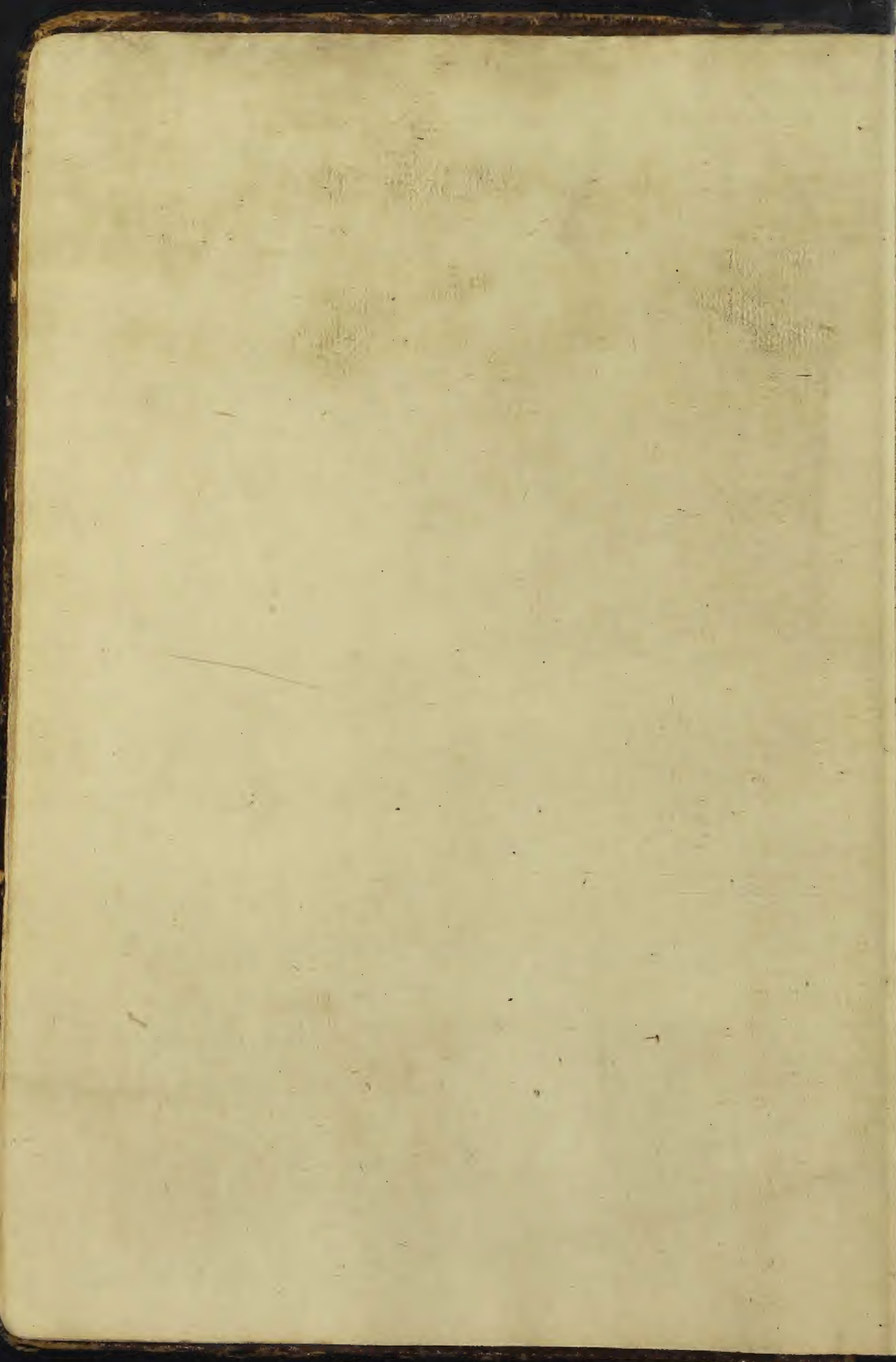


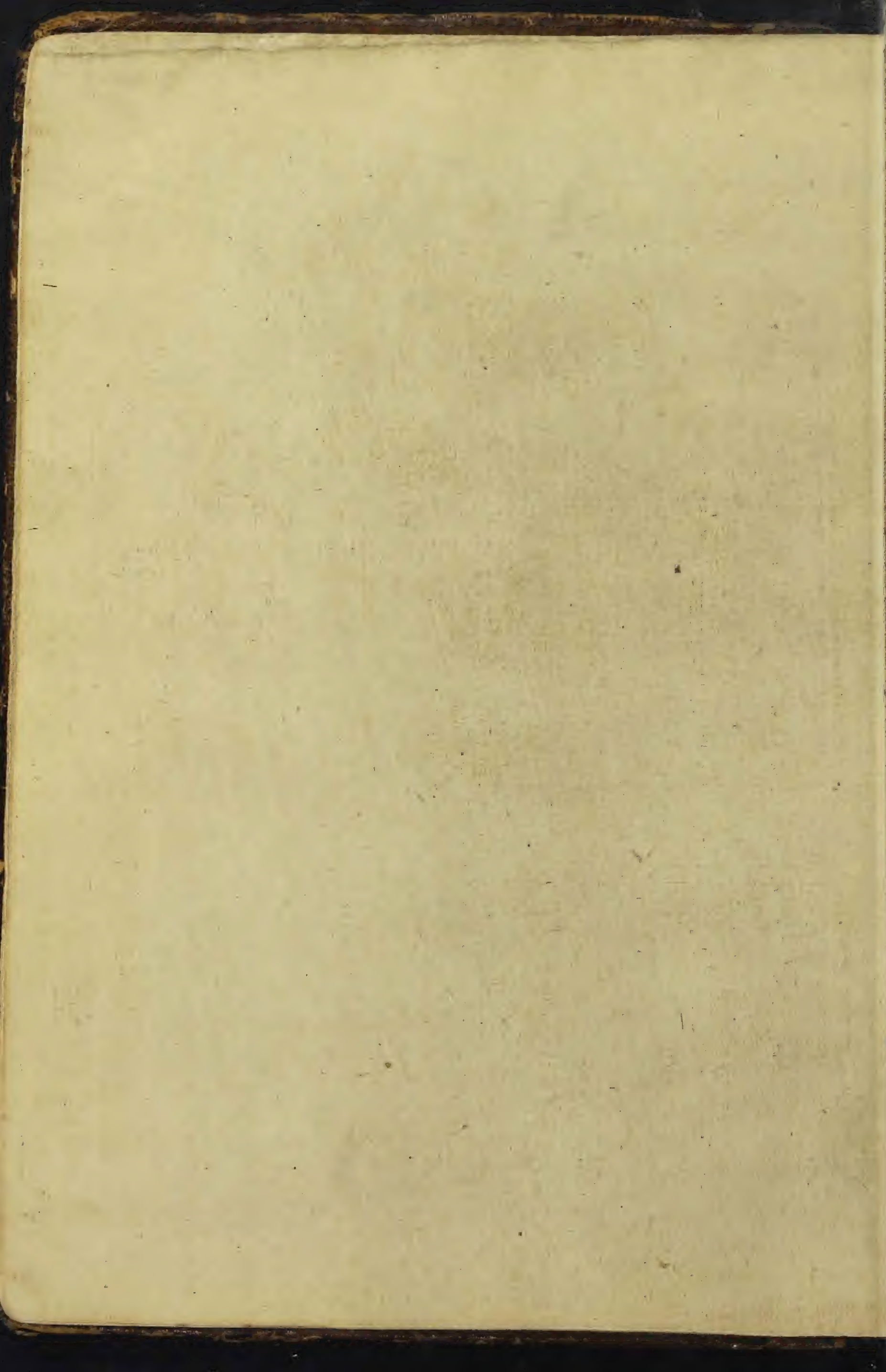


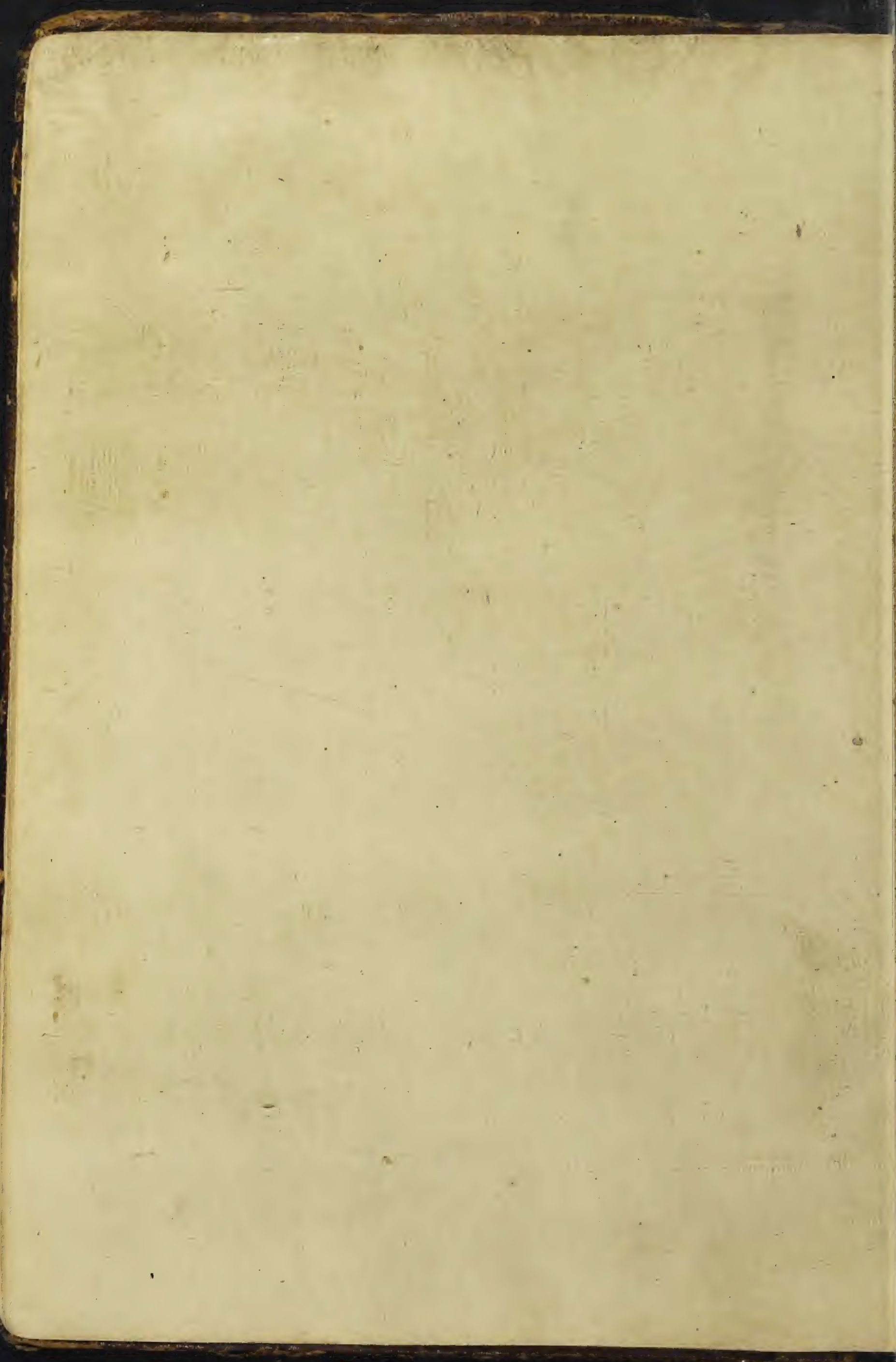


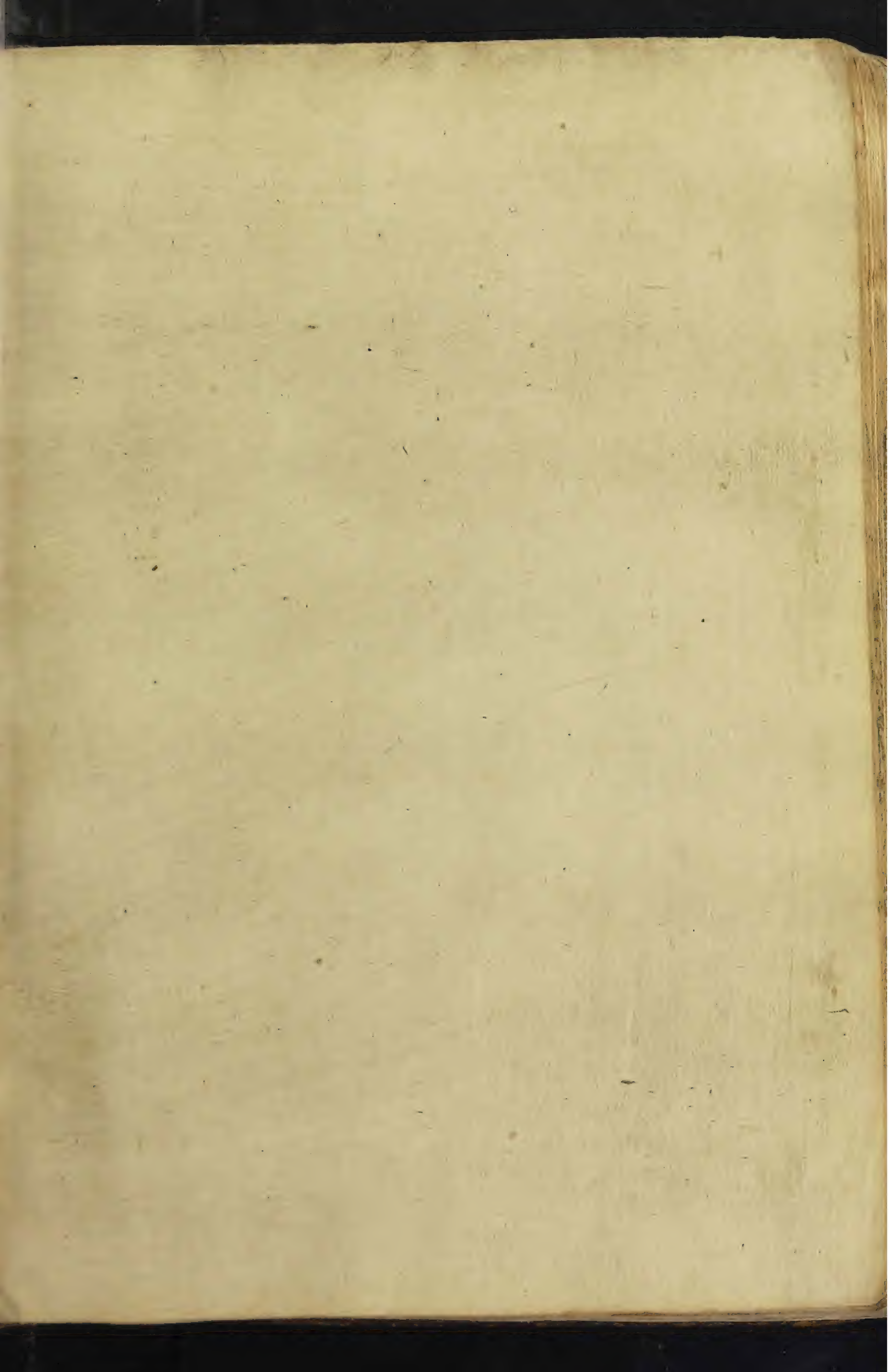


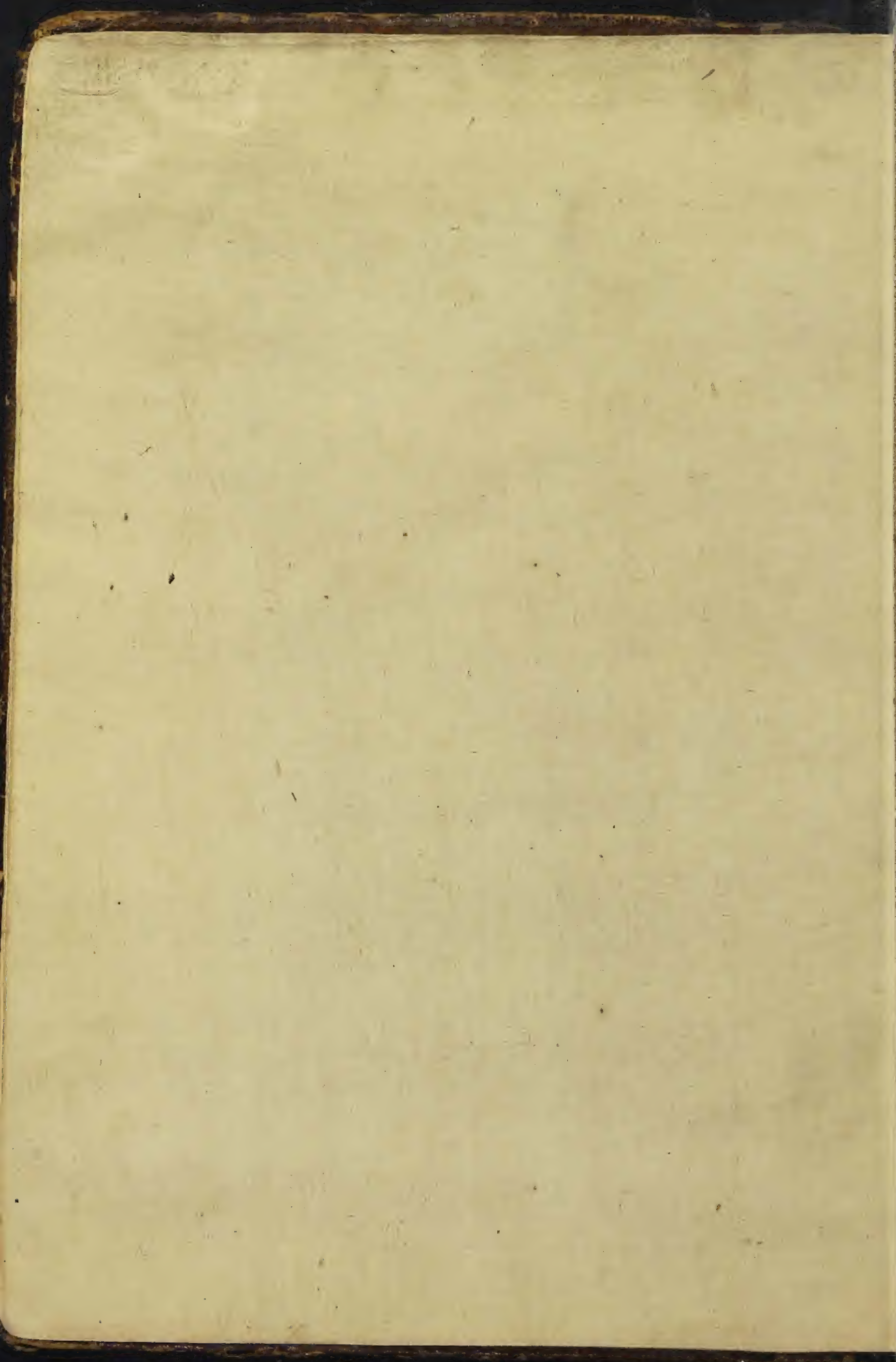


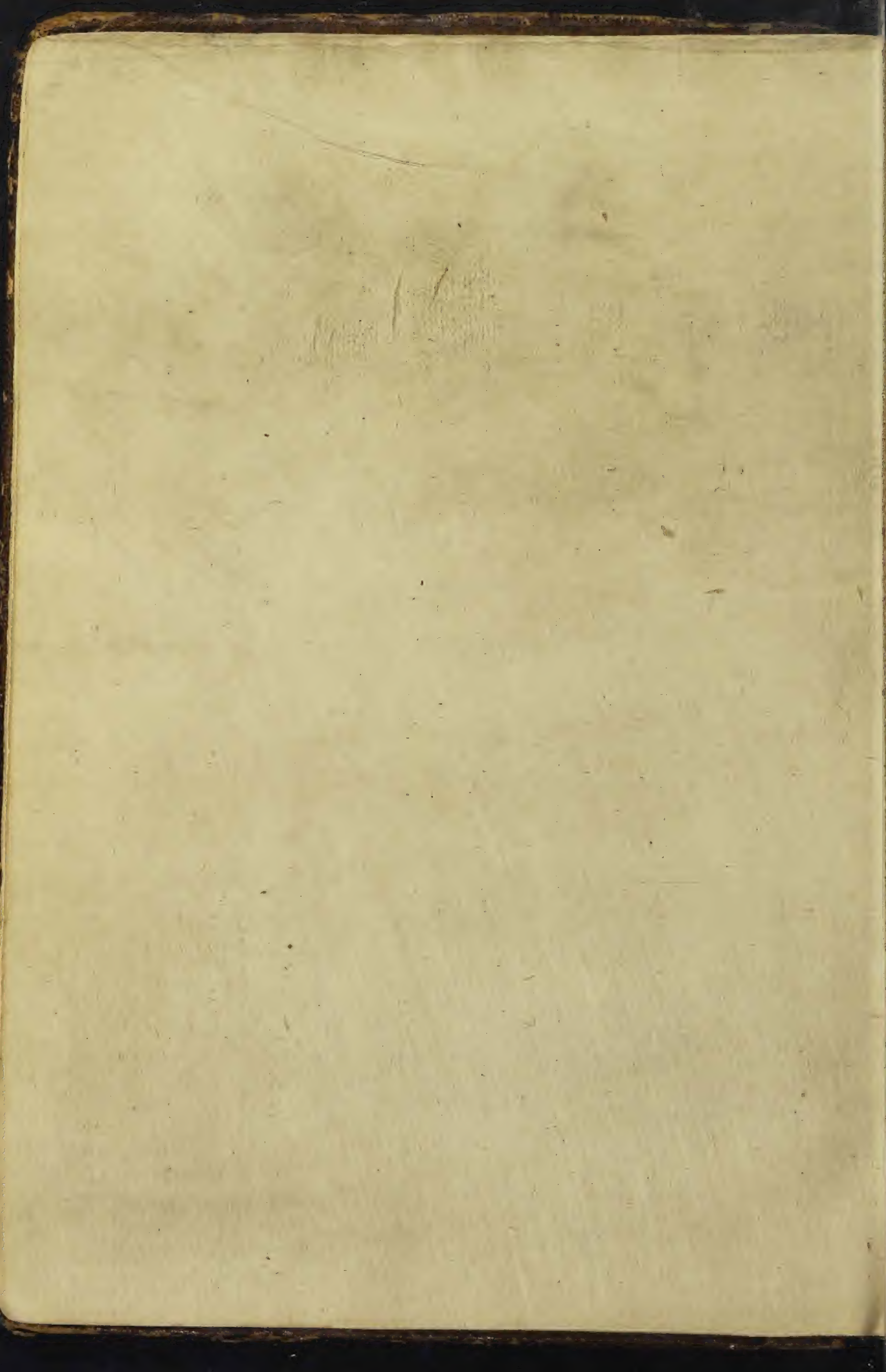


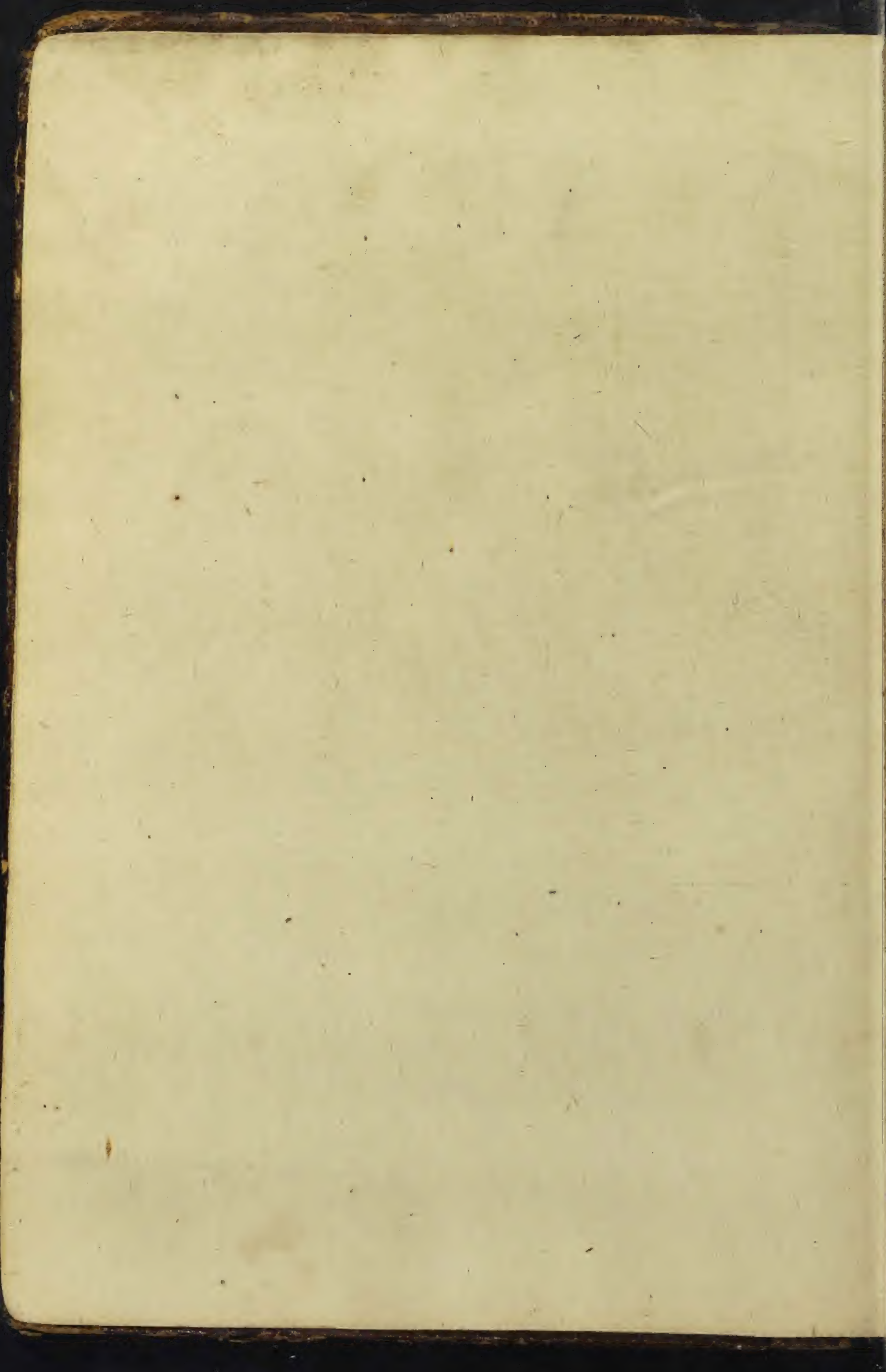


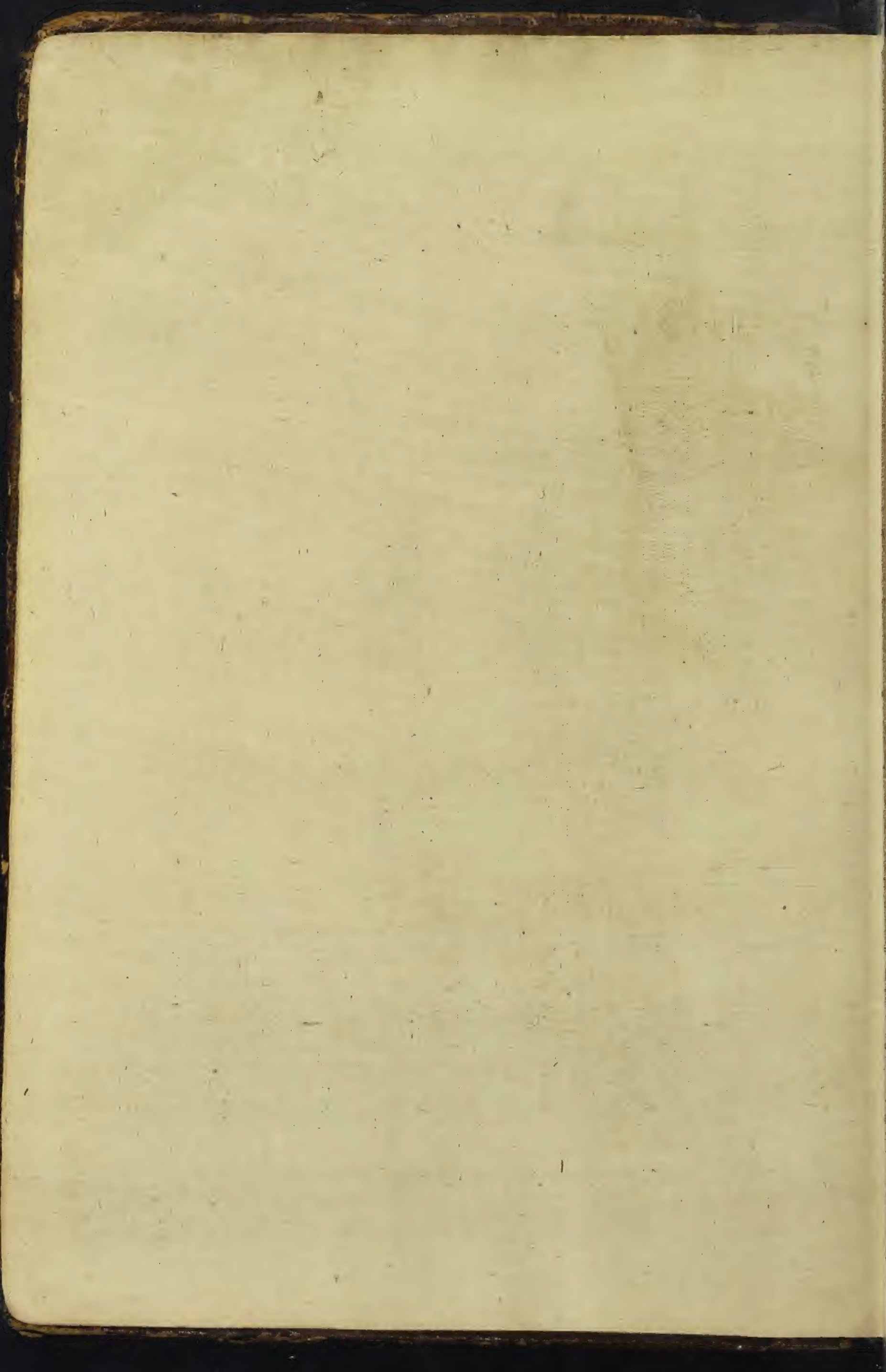


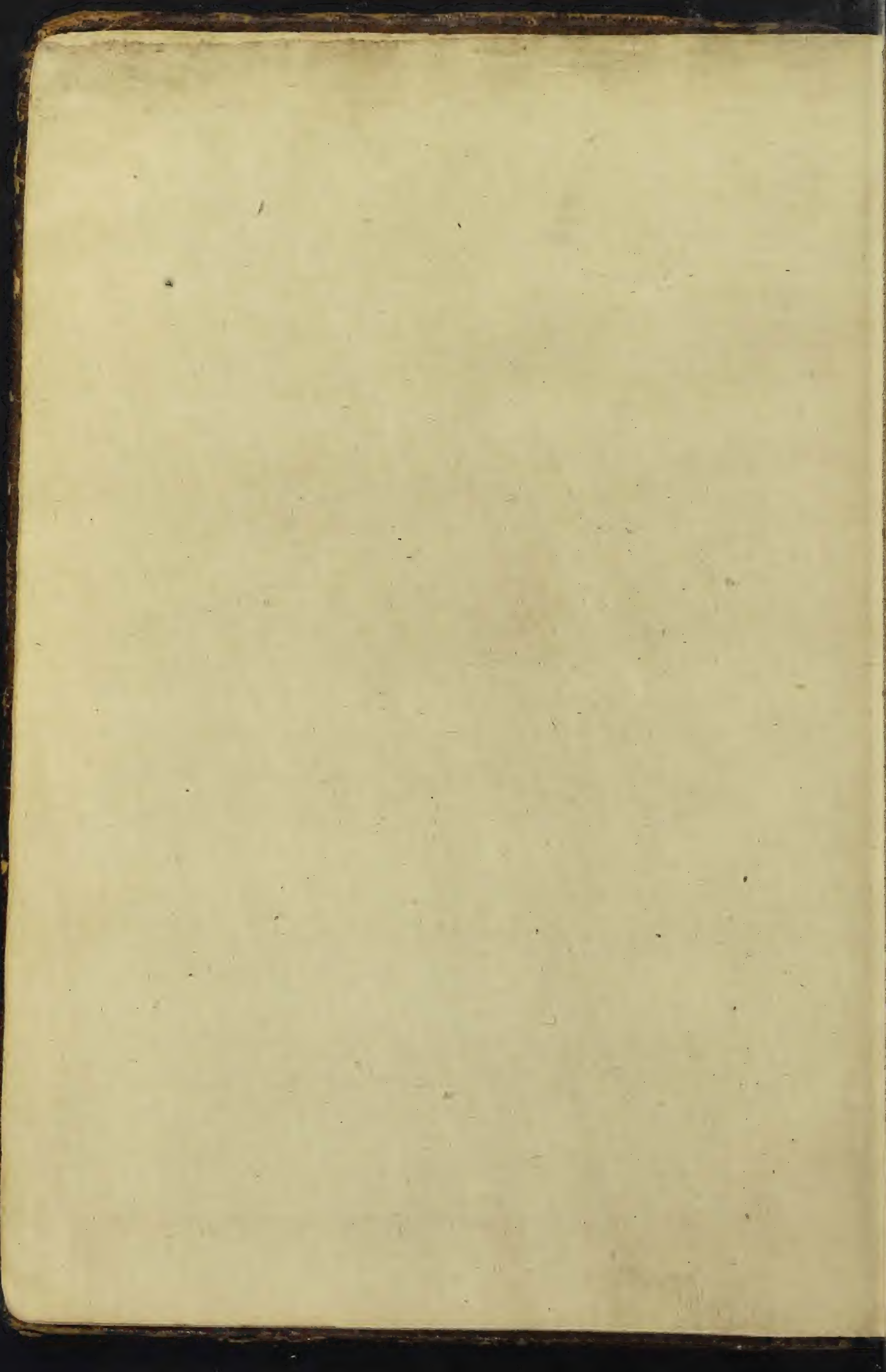


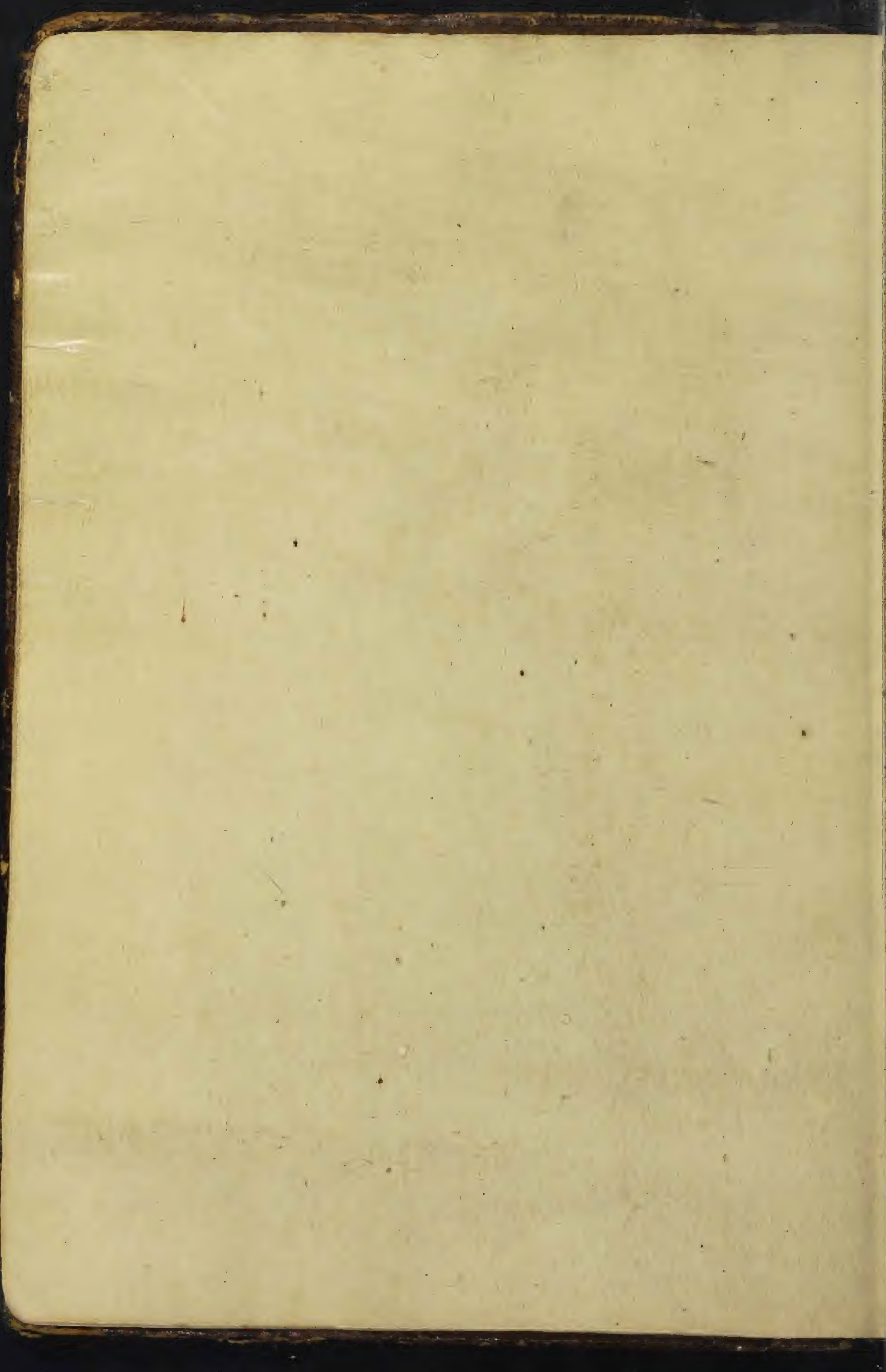


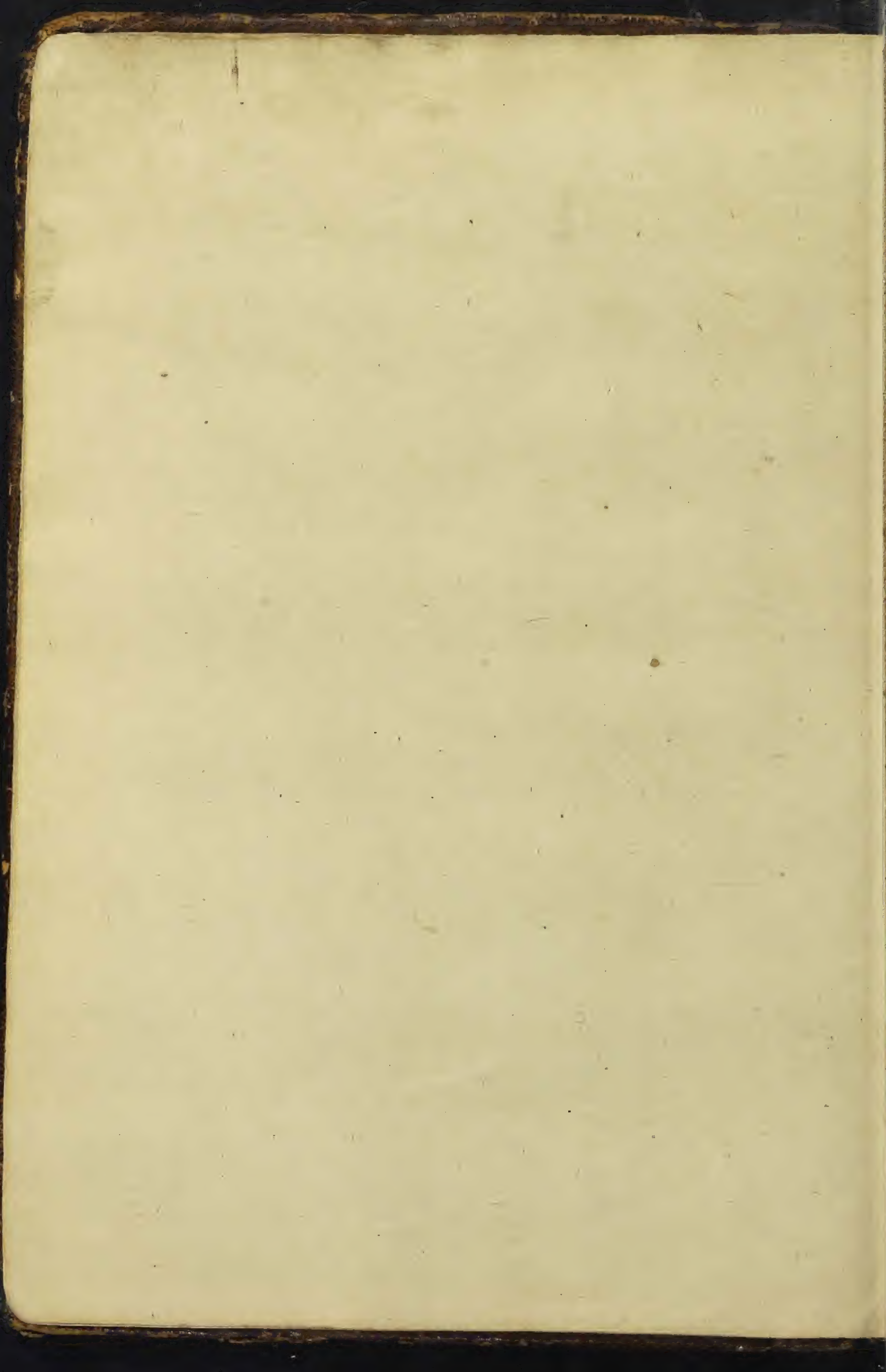


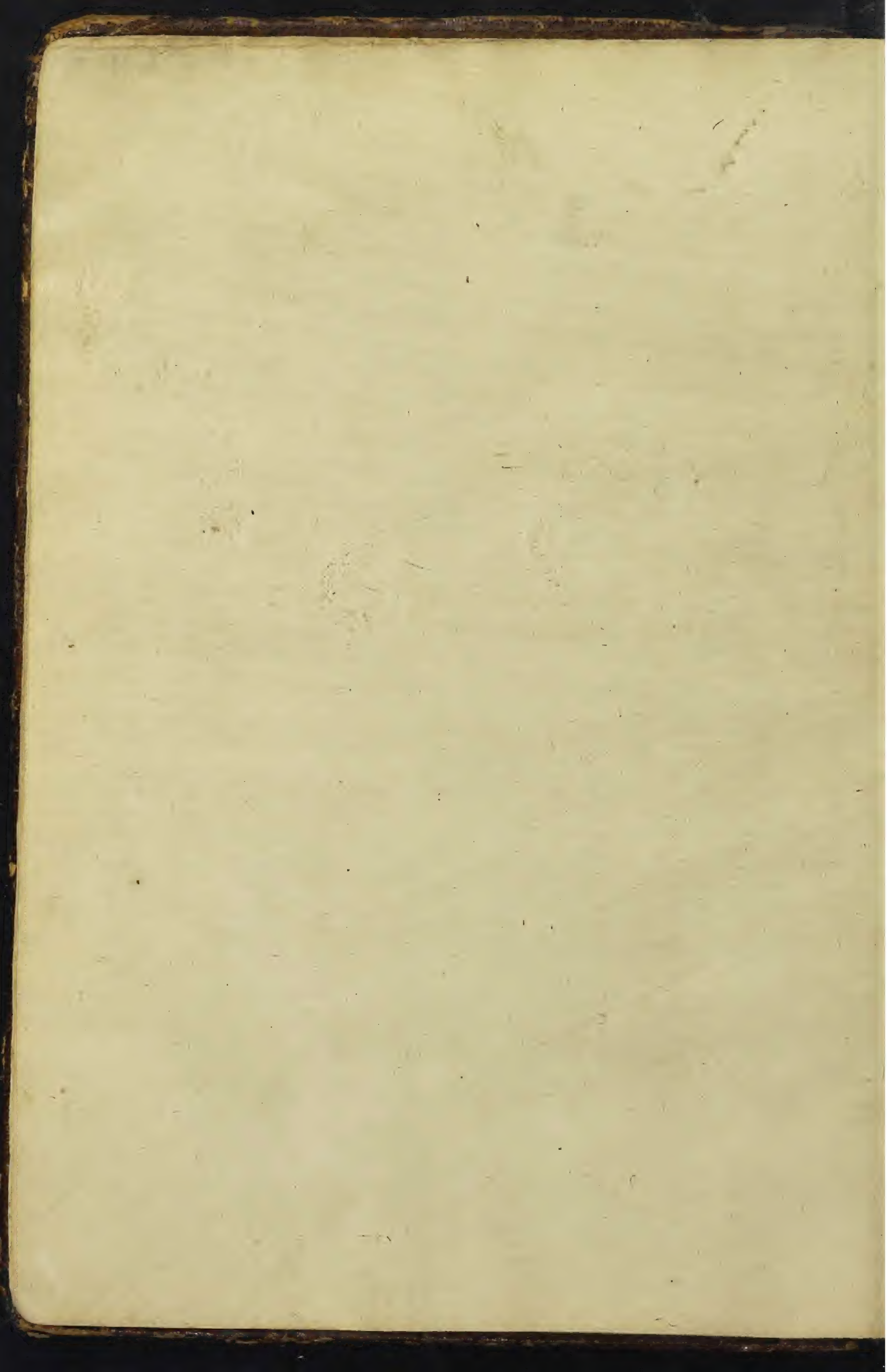


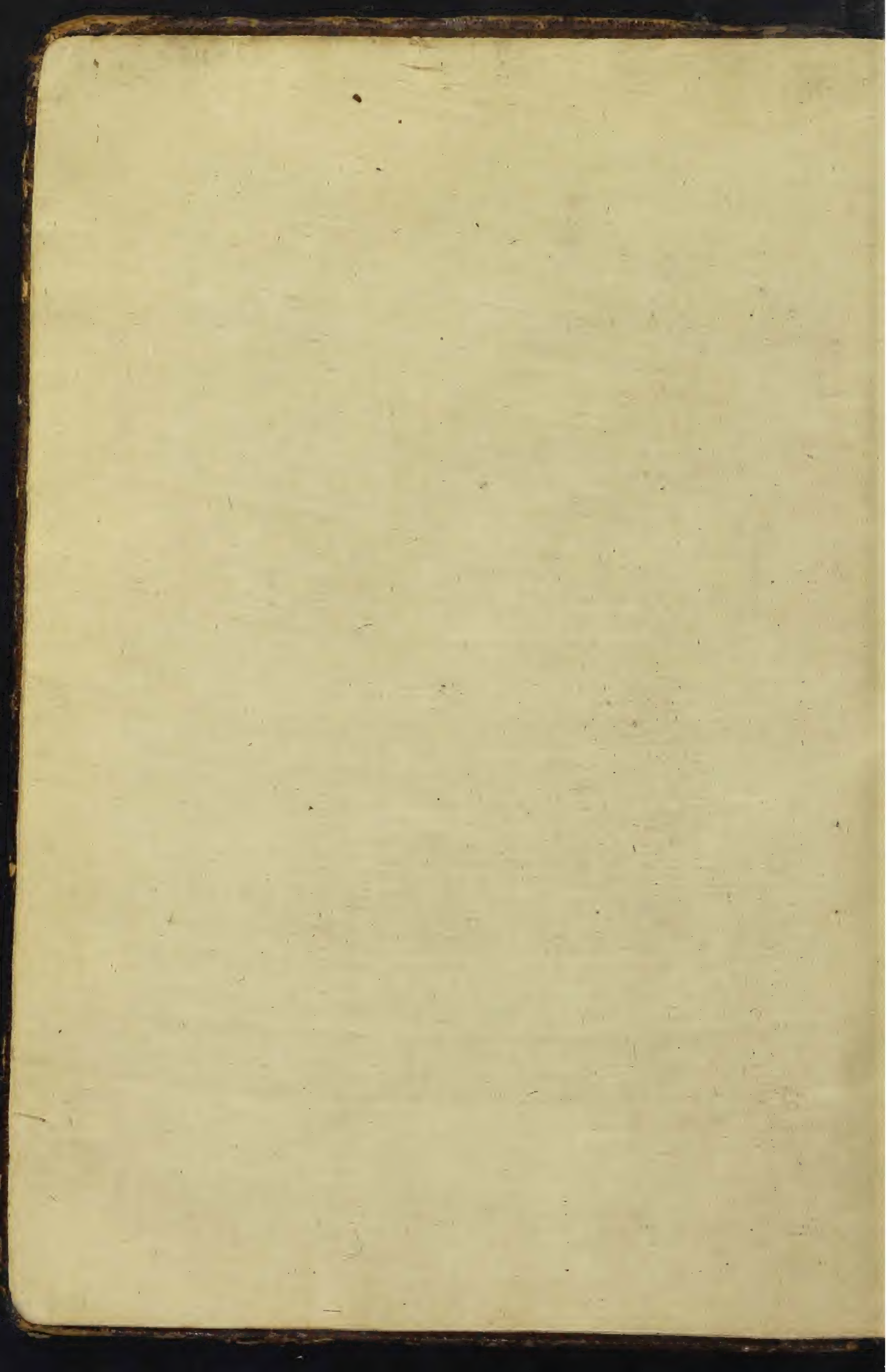


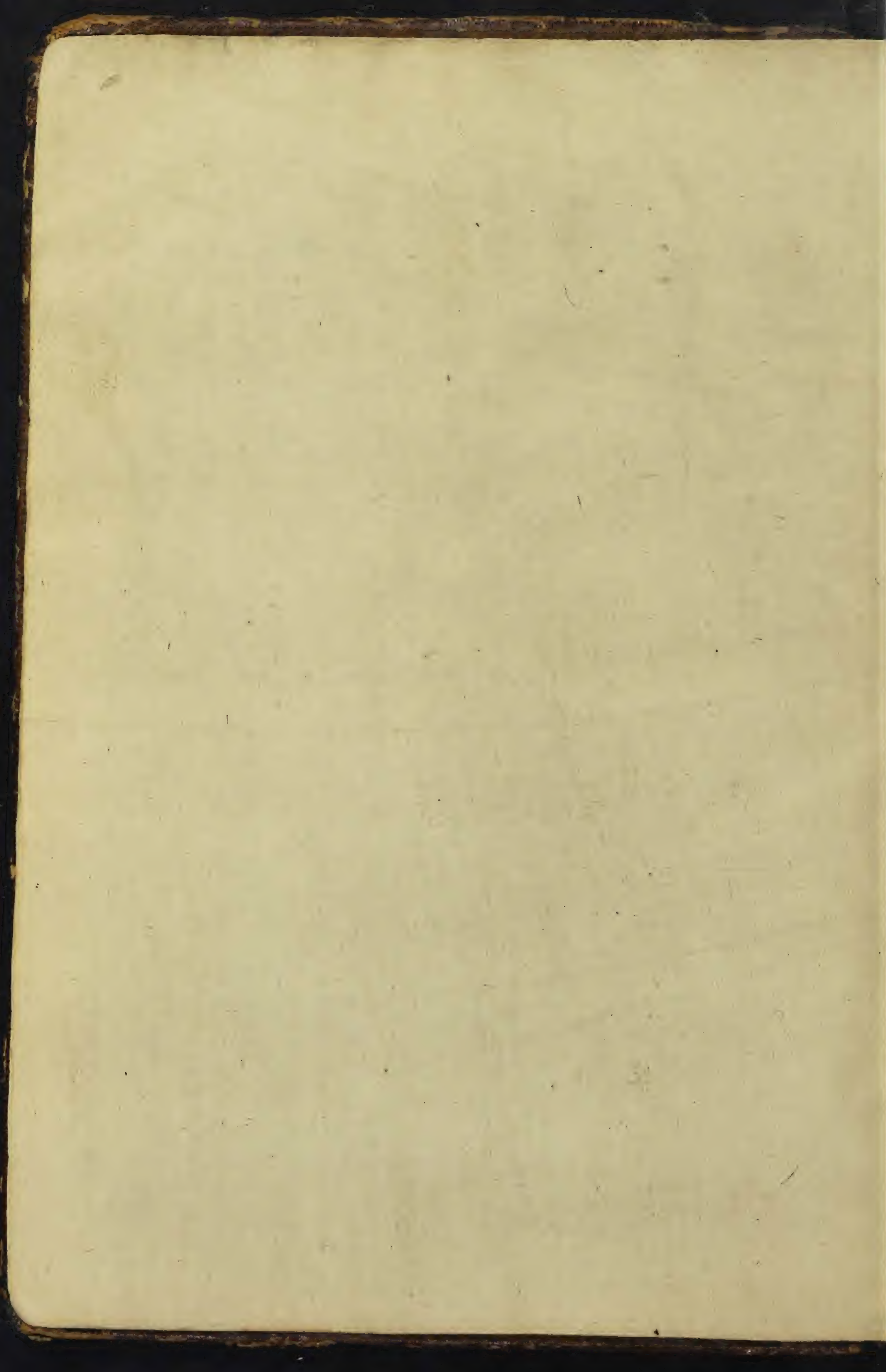


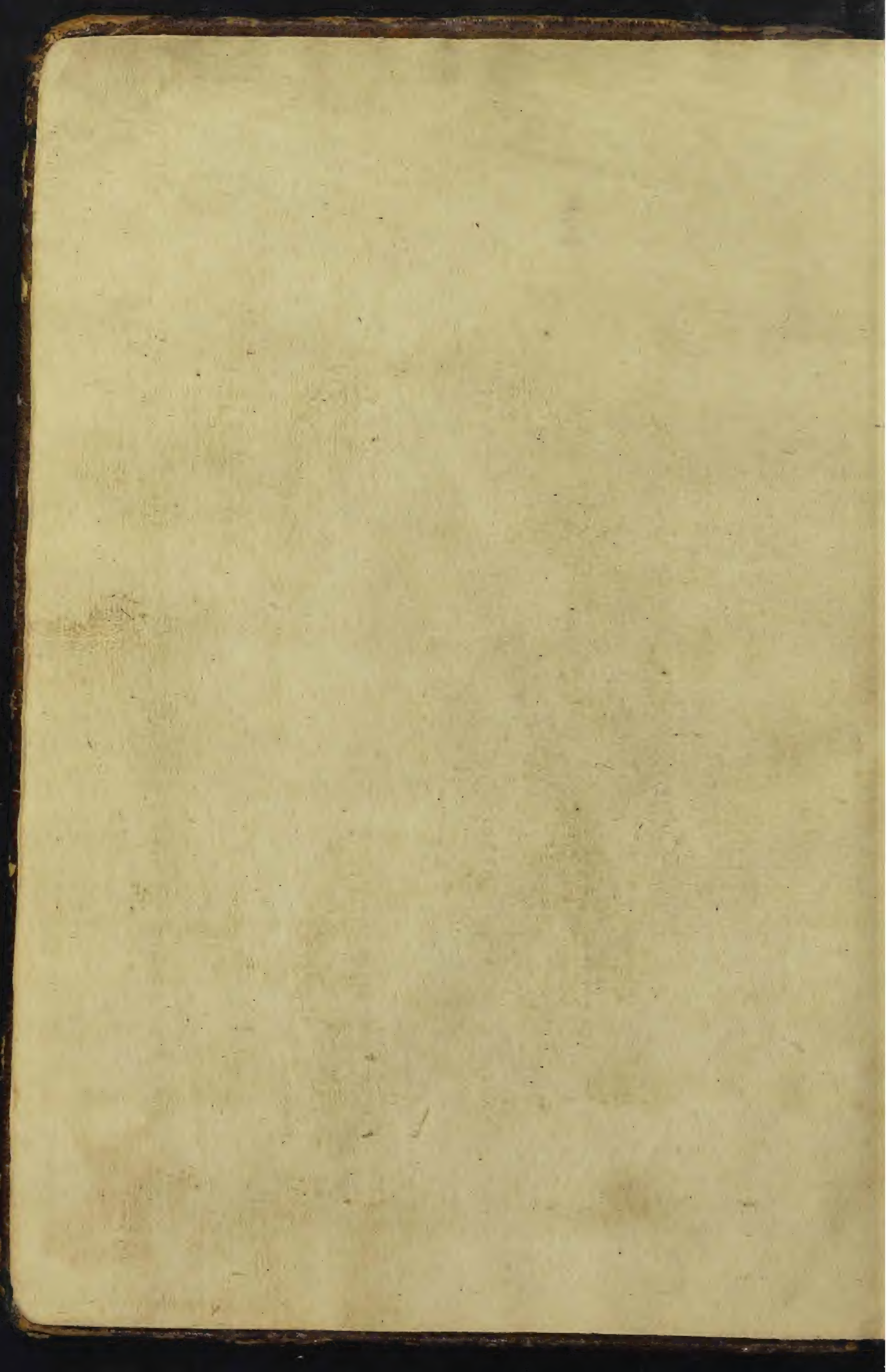


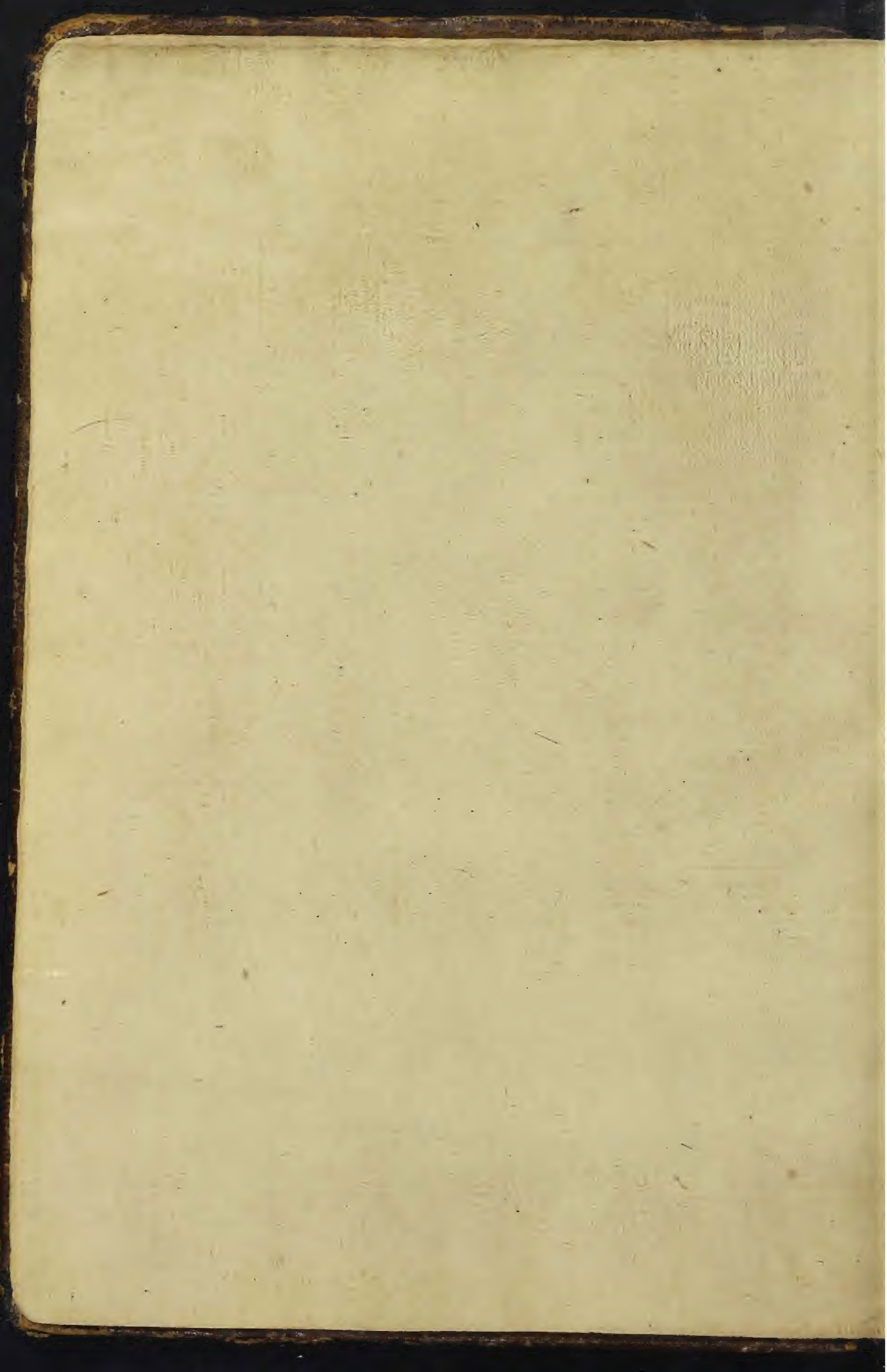


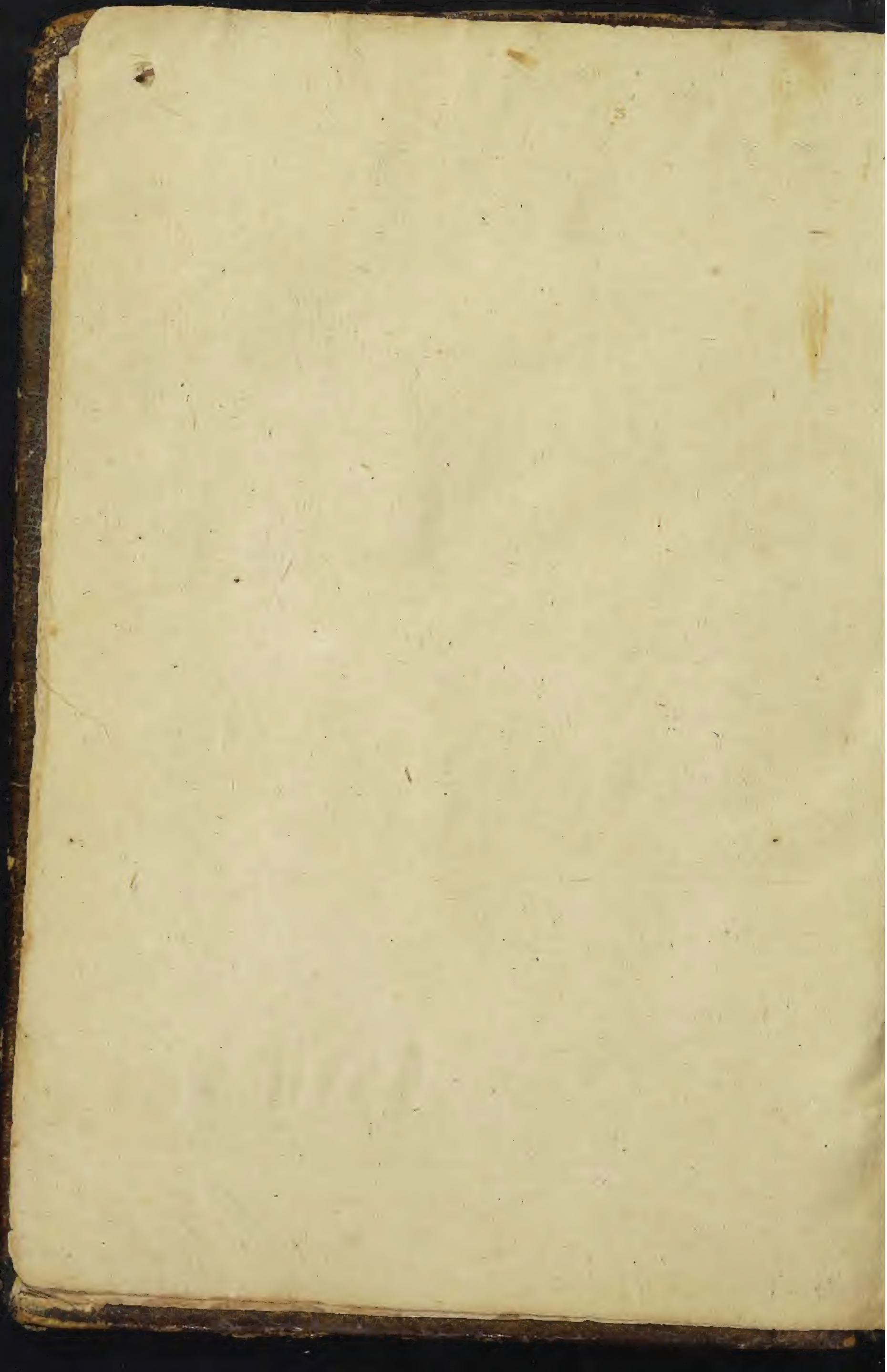


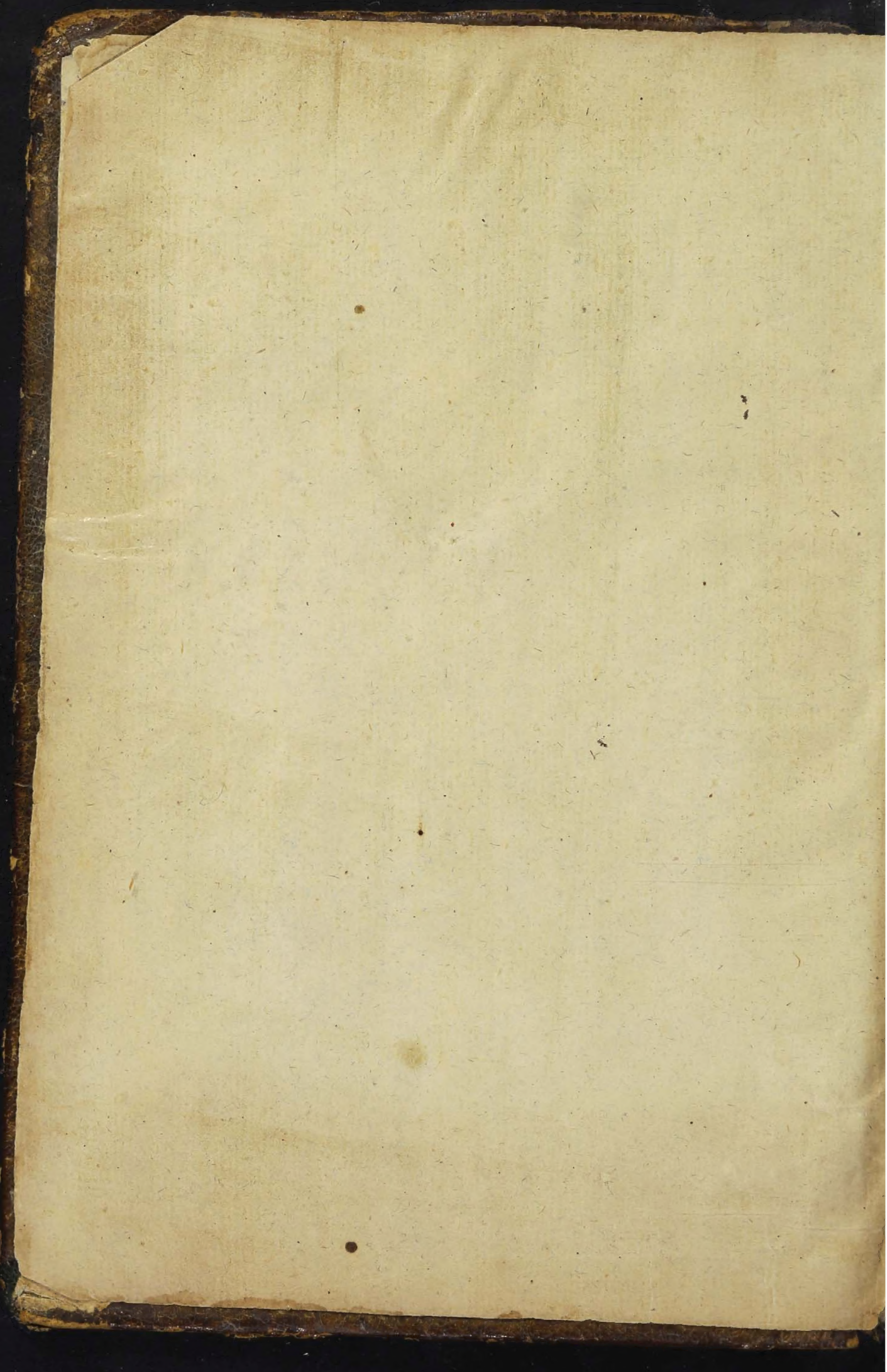












செய்யுள்
செய்யுள்

